كان التاريخية

ISSN: 2090 - 0449
https://kan.journals.ekb.eg
Dawriyyaẗ Kān al-Tārīḫiyyaẗ

تصدر عن مؤسسة كان للدراسات والترجمة والنشر

77
السنة
التاسعة عشرة

مارس ٢٠٢٦
شوال ١٤٤٧

دورية عربية رقمية محكّمة ربع سنوية متخصصة في البحوث والدراسات التاريخية

Historical Kan Periodical

رقمية الموطن عربية الهوية عالمية الأفق

ISSN 0209-004X
9 770209 004499

مؤسسة كان للدراسات والترجمة والنشر
Kan Foundation for Studies, Translation and Publishing

تأسست غرة جمادى الأول ١٤٢٩هـ وصدر العدد الأول سبتمبر ٢٠٠٨م

دورية كان التاريخية.- س١٩، ع٧٧ (مارس ٢٠٢٦/ شوال ١٤٤٧)

Dawriyyaẗ Kān al-Tārīḫiyyaẗ
Iliktrūniyyaẗ, muḥakkamaẗ , rub' sanawiyyaẗ
Vol. 19, no. 77 [Mar. 2026]
Cairo – Arab Republic of Egypt.
Egyptian Knowledge Bank.
Information on this issue: https://kan.journals.ekb.eg

دورية كان التاريخية

إصدار مؤسسة كان للدراسات والترجمة والنشر.- س١، ع١ (سبتمبر ٢٠٠٨).- القاهرة: المؤسسة، ٢٠٠٨ – ٢٠٢٦ .

دورية إلكترونية مُحَكَّمة ربع سنوية

متخصصة في البحوث والدراسات التاريخية

ردمد ٠٤٤٩ – ٢٠٩٠

١- تاريخ ٢- الآثار

٣- التراجم ٤ - التراث

ديوي ٩٠٥

Historical Kan Periodical
Published by Historical Kan Organization.- Vol.1, no.1 [September 2008].- Cairo: Organization, 2008 – 2025.
Peer-reviewed, open-access journal.
Indexed and abstracted in several international databases.
ISSN: 2090 – 0449 (Online)
Keywords: History, Heritage, Archaeology, Biographies.

© ٢٠٢٦ دورية كان التاريخية – جميع الحقوق محفوظة

Copyright © 2025 Historical Kan Periodical

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, microfilming, recording or otherwise, without written permission from the publisher.

- النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الدورية هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة المشرف العام أو رئيس التحرير أو أعضاء هيئة التحرير أو أعضاء الهيئة العلمية، أو أعضاء الهيئة الاستشارية، ولا يترتب عليها أي مسئولية.
- ليس في التسميات المستخدمة في هذه الدورية، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب المشرف العام أو رئيس التحرير أو أعضاء هيئة التحرير أو أعضاء الهيئة العلمية، أو أعضاء الهيئة الاستشارية، بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها، كما أن الخرائط الواردة في المقالات والدراسات لا تعتبر مرجعًا للحدود الدولية.
- الهدف من الروابط الإلكترونية الموجودة في هذ الدورية تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات، وهي صحيحة في وقت استخدامها، ولا تتحمل الدورية أي مسئولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت، أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.
- لا يعني ذكر أسماء جهات أكاديمية، أو مؤسسات علمية، أو شركات تجارية أن دورية كان التاريخية تدعمها.

أول دورية عربية إلكترونية مُحكّمة ربع سنوية
متخصصة في الدراسات التاريخية
تأسست غرة جمادى الأول 1429هـ
صدر العدد الأول منها في سبتمبر 2008م

Historical Kan Periodical
تأسست غرة جمادى الأول ١٤٢٩ هجرية

ISSN: 2090 – 0449 Online

مسجلة ومفهرسة في قواعد البيانات البيليوجرافية العالمية

- Academic Journals Database
- Access to Mideast and Islamic Resources, AMIR
- CORE: Open Access repositories
- Directory of Abstract Indexing for Journals, DAIJ
- Directory of Open Access Scholarly Resources, ROAD
- Directory of Research Journals Indexing, DRJI
- Eurasian Scientific Journal Index
- Google Scholar
- Host Online Research Databases, EBSCO
- Journal Database – Zurich Open Repository and Archive
- JOURNAL FACTOR – forum for promoting research work
- Journal Guide- Research Square
- ROOT INDEXING – Journal abstracting and indexing
- The researchBib Journal database
- Ulrichsweb
- WorldCat

مدرجة في الأدلة الرقمية لمكتبات الجامعات والمراكز البحثية العالمية

- Birmingham Public Library
- Max Planck Institute for the Physics of Complex Systems
- National Cheng Kung University Library
- National Taiwan Normal University Library
- NYPL (New York Public Library)
- OALib - Open Access Library
- OREGON Health & Science University
- San Francisco Public Library
- SAN JOSÉ STATE UNIVERSITY
- Stanford University Libraries & Academic Information Resources
- State Library of New South Wales
- State Library of Queensland (Australia)
- The J. Paul Getty Trust
- The University of Texas at El Paso Library
- Toronto Public Library
- UCDAVIS University Library
- University of California
- University of Michigan
- University of Rochester
- University of South Australia
- Villanova University

دراسات ومقالات الدورية مفهرسة وذات خلاصات

https://kan.journals.ekb.eg

أعداد الدورية متوفرة للقراءة عبر:
دار ناشري للنشر الإلكتروني
أول دار نشر إلكترونية عربية مجانية تأسست يوليو ٢٠٠٣ – الكويت
www.nashiri.net

أعداد الدورية متوفرة للقراءة عبر:
أرشيف الإنترنت الرقمي العالمي
منظمة غير ربحية – سان فرانسيسكو – الولايات المتحدة
www.archive.org

مقالات الدورية مفهرسة في:
قاعدة معلومات اللغة والأدب والعلوم الإنسانية
دار المنظومة "الرواد في قواعد المعلومات العربية" – السعودية
www.mandumah.com

مقالات الدورية مفهرسة في:
قاعدة بيانات المنهل
أول قاعدة بيانات عربية تأسست ٢٠١٠ – الإمارات
www.almanhal.com

مقالات الدورية مفهرسة في:
قاعدة البيانات العربية الرقمية "معرفة"
شركة عالم المعرفة للمحتوى الرقمي تأسست ٢٠٠٤ - الأردن
www.e-marefa.net

دورية كان التاريخية مدرجة في:
دليل الدوريات العربية المجانية
الدوريات العلمية المُحكّمة الصادرة في الوطن العربي والمتاحة على شبكة الإنترنت مجاناً
www.dfaj.net

موقع دورية كان التاريخية مسجل لدى:
هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة
الآيكان منظمة غير ربحية تأسست ١٩٩٨ – كاليفورنيا
www.icann.org

معتمدة من مركز مؤشر - برلين:
المؤشر العربي لقياس جودة المجلات العلمية
عن الالتزام بشروط النشر العلمي المعتمدة عالميًا.
https://indexpolls.de

المشرف العام

أ.د. عبد العزيز غوردو
أستاذ التاريخ والحضارة
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين
وجدة – المملكة المغربية

تعتبر الدوريات شريانًا رئيسًا من شرايين المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات وخاصةً المكتبات الأكاديمية التي تولي اهتمامًا خاصًا للدوريات العلمية في مختلف مجالات المعرفة. ولقد ظلت الدوريات المطبوعة هي السائدة في مقتنيات المكتبات الأكاديمية حتى قبيل نهايات القرن العشرين وقبل التحول الجذري في وسائل نقل المعلومات إلى الوسيط الرقمي الذي يزداد يومًا بعد يوم.

الهيئة الاستشارية

أ.د.	خالد بلعربي	جامعة الجيلالي اليابس	الجزائر
أ.د.	خليف مصطفى غرايبة	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ.د.	الطاهر جبلي	جامعة أبي بكر بلقايد	الجزائر
أ.د.	عارف محمد عبد الله الرعوي	جامعة إب	اليمن
أ.د.	عائشة محمود عبد العال	جامعة عين شمس	مصر
أ.د.	عبد الرحمن محمد الحسن	جامعة بخت الرضا	السودان
أ.د.	عبد الناصر محمد حسن يس	جامعة سوهاج	مصر
أ.د.	محمد الأمين ولد أن	جامعة نواكشوط	موريتانيا
أ.د.	محمد عبد الرحمن يونس	جامعة ابن رشد	هولندا
أ.د.	محمود أحمد درويش	جامعة المنيا	مصر
أ.د.	ناظم رشم معتوق الأمارة	جامعة البصرة	العراق
أ.د.	نهلة أنيس مصطفى	جامعة الأزهر	مصر

الهيئة العلمية

أ.د.	أنور محمود زناتي	جامعة عين شمس	مصر
أ.د.	زينب عبد التواب رياض	جامعة أسوان	مصر
أ.د.	عبد الحميد جمال الفراني	جامعة الأقصى	فلسطين
أ.د.	غسان محمود وشاح	الجامعة الإسلامية	فلسطين
أ.د.	ماجدة مولود رمضان الشرع	جامعة طرابلس	ليبيا

هيئة التحرير

د.	إبراهيم برمة أحمد	جامعة الملك فيصل	تشاد
د.	عُلا الطوخي إسماعيل	جامعة بنها	مصر
د.	فهد عباس سليمان	جامعة كركوك	العراق
د.	مَامُودُو كَانْ	جامعة العلوم الإسلامية	موريتانيا
د.	محمد الصافي	جامعة الحسن الثاني	المغرب

حسب الترتيب الأبجدي

تحددت مهام أعضاء الهيئة الاستشارية وفق مذكرة تأسيس دورية كان التاريخية في غرة جمادى الأول ١٤٢٩ هجرية، حيث تتكون الهيئة الاستشارية من خبراء ومتخصصين بهدف التعاون مع طاقم عمل الدورية لخدمة البحث العلمي، وتقديم الدعم الفني من خلال تبادل الآراء والمقترحات. والتواصل مع المؤسسات الأكاديمية العربية والأساتذة والباحثين بما يعزز مكانة الدورية في الأوساط العلمية. وتقديم المشورة والنصح في الموضوعات المطروحة من قبل هيئة التحرير. والتعريف بأهداف الدورية، وتشجيع الباحثين على النشر العلمي الرقمي. وتولي مهمة التوصية فيما يتعلق بتطوير الدورية من حيث الشكل والمضمون.

عملت هيئة التحرير ومنذ اليوم الأول على بناء الأرضية الثقافية الرقمية من أجل المساعدة في استحداث وعي ثقافي تاريخي عند الجيل العربي الشاب، وخصوصًا فيما يتعلق بأهمية التاريخ والتراث وارتباطهما المباشر بالهوية العربية والإنتاج الإبداعي الثقافي المستدام

"كان التاريخية" أول مبادرة عربية مستقلة متخصصة، تدعم مبدأ "المعبر المفتوح" في تداول المعرفة على شبكة الإنترنت بتشجيع النشر الرقمي للدراسات التاريخية. "كان التاريخية" غير هادفة للربح وتتيح نصوصها كاملة على شبكة الإنترنت، وتسعى إلى استيعاب روافد كل الأفكار والثقافات ذات البعد التاريخي.

open access

الإستعمار القانوني

دورية كان التاريخية غير مدعومة من أية جهة داخلية أو خارجية أو حزب أو تيار سياسي، إنما هي منبر علمي ثقافي يعتمد على جهود المخلصين من أصحاب الفكر ومحبي الثقافة الذين يؤمنون بأهمية الدراسات التاريخية.

موضوعات الدورية

الدورية متخصصة في المقالات والدراسات العلمية والأكاديمية البحتة التي تخص أساتذة وطلاب الجامعات العربية، وأصحاب الدراسات العليا، والباحثين في الدراسات التاريخية، والمهتمين بالقراءات التاريخية، وتعبر الموضوعات المنشورة في الدورية عن وجهة نظر كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن جهة نظر دورية كان التاريخية أو هيئة التحرير.

حقوق الملكية الفكرية

لا تتحمّل دورية كان التاريخية أيّة مسؤوليّة عن الموضوعات الّتي يتم نشرها في الدورية. ويتحمل الكُتاب بالتالي كامل المسؤولية عن كتاباتهم التي تخالف القوانين أو تنتهك حقوق الملكيّة أو حقوق الآخرين أو أي طرف آخر.

حقوق الطبع والنشر والترجمة

جميع حقوق الطبع والنشر الورقي والرقمي والترجمة محفوظة لدورية كان التاريخية، وبموجب الاعتماد والتسجيل الممنوح للدورية يحق لرئيس التحرير اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه أي فرد أو مؤسسة أو موقع على شبكة الإنترنت يعيد استخدام محتويات الدورية بدون اتفاقية قانونية.

رخصة التشارك الإبداعي

دورية كان التاريخية مسجلة تحت التراخيص العامة غير التجارية لدى منظمة التشارك الإبداعي في سان فرنسيسكو استنادًا إلى موقعها الإلكتروني. "كان التاريخية" غير تجارية ولا تفرض رسوم على المراجعة والتحكيم والنشر.

إدارة المعرفة

كَان الْتَّارِيْخية تعمل بنظام منظمات المعرفة، تدعم قيم التبادل المعرفي، يتعاون فيها الجميع بصفة تطوعية ولغايات غير ربحية، من أجل المحافظة على الهُويّة الثقافية العربية والإسلامية وخصوصًا اللغة العربية كونها الوسيط الرئيس للتواصل وتبادل الأبحاث التاريخية بين البلدان العربية.

علاقات تعاون

ترتبط دورية كان التاريخية بعلاقات تعاون مع عدة مؤسسات عربية ودولية بهدف تعزيز العمل العلمي في المجالات ذات الاختصاص المشترك، وتعظيم الفائدة من البحوث والدراسات التي تنشرها الدورية، وتوسيع حجم المشاركة لتشمل الفائدة كل أنحاء الوطن العربي.

الرجاء مراعاة البيئة قبل الطباعة، لا تطبع صفحات الدورية إلا إذا كنت في حاجة إليها بصورة ورقية.

كان التاريخية

حاصلة على "**معامل التأثير العالمي**" (UIF) للمجلات العالمية والعلمية.

حاصلة على "**معامل التأثير العربي**" (AIF) للدوريات العلمية العربية المَحَكَّمة.

مسجلة في **دليل أولريخ الدولي للدوريات** (UlrichsWeb) تحت رقم ٦٨٨٨١٤.

مصنفة ضمن تخصص التاريخ الفئة الوسطى المرتفعة (Q2) في **معامل التأثير أرسيف**.

عضو في **الجمعية الدولية للمجلات العلمية** الناشرة باللغة العربية.

رئيس التحرير

أ. د. أشرف صالح محمد سيد

أستاذ تاريخ وتراث العصور الوسطى

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة ابن رشد

Muslim Scholars at work

the Era of Islamic Renaissance
from 9th to 18th centuries.

المراسلات

توجه المراسلات والموضوعات المطلوبة للنشر باسم رئيس تحرير دورية كان التاريخية على البريد الإلكتروني:

mr.ashraf.salih@gmail.com

historicalkan
groups/kanhistorique
kanhistorique
kanhistorique.blogspot.com
goodreads.com/kanhistorique
www.kan.nashiri.net
https://kan.journals.ekb.eg

دَّورِيةُ كَان الْتَّارِيْخية

علمية. عالمية. مُحَكَّمَة. ربع سنوية

أخلاقيات النشر والنزاهة العلمية

يستند بيان أخلاقيات النشر وسوء الممارسة الخاص بدَّورِيةُ كَان الْتَّارِيْخية على مدونة قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات التي تهمّ محرري المجلّات العلمية والتي أصدرتها (COPE) لجنة أخلاقيات النشر (Committee on Publication Ethics) وتتخذ هيئة التحرير جميع الإجراءات اللاّزمة ضد أي نوع من الممارسات الخاطئة في مجال النشر، وذلك بحفاظها على مراقبة جميع المراحل والإجراءات المتضمنة في عملية النشر العلمي. وبناءً على هذا يعتبر منع سوء الممارسة في النشر مثل الانتحال أو إعادة الطبع غير المصرّح به، أحد المسؤوليات الملزمة لفريق عمل الدورية، الذي لا يتسامح بدوره مع أي نوع من السلوك الذي لا يلتزم بأخلاقيات النشر، وهو مدرك تمامًا مسؤولياته والتزاماته الأخلاقية.

كـان التَّارِيْخيـة هـي أول دوريـة عربيـة مُحكمـة ربـع سـنوية متخصصة في الدراسات التاريخية تصدر في شكل إلكتروني، تأسست غـرة جمـادى الأول ١٤٢٩ هجريـة، وصدر العدد الأول منها في أيلول ٢٠٠٨ . كان التَّارِيْخية تعمل بنظام منظمـات المعرفـة، تـدعم قـيم التبـادل المعـرفي، يتعـاون فيهـا الجميع بصفة تطوعية ولغايات غير ربحيـة، مـن أجـل المحافظـة عـلى الهُويّـة الثقافيـة العربيـة والإسـلامية وخصوصًـا اللغـة العربيـة كونهـا الوسـيط الـرئيس للتواصل وتبادل الأبحاث التاريخية بين البلدان العربية.

مسؤولية رئيس التحرير

يتكـون فريـق عمـل دَّورِيـةُ كَـان الْتَّارِيْخيـة مـن متخصّصـين معتـرف بهـم في مجـال الدراسـات التاريخيـة والأثريـة والتراثيـة. ويتـولّى رئـيس تحريـر الدورية نشر أسماء أعضاء الهيئة الاستشارية وهيئة التحريـر وانتمـاءاتهم ومعلومـات الاتصـال بهـم على موقع الدورية الرسمي عبر شبكة الإنترنت.

قرار النشر

يتحمل رئيس التحرير مسؤولية التصرف النهائي في جميع عمليات التقديم للنشر والمراجعات الرئيسة أو الجزئية أو القبول أو الرفض. ويستند قرار النشر أو عدم النشر إلى تقارير المحكّمين وملاحظاتهم والقيمة العلمية للبحث وأصالته ووضوحه وجدواه وصلته بمجال تخصص الدورية. وقد يحتاج رئيس التحرير إلـى استشـارة المحـررين الآخـرين أو المحكّمـين المتخصصـين في اتخـاذ القـرارات حـول البحـوث المقدمة. ويأخذ رئيس التحرير أيضًا بعين الاعتبار المسـوّغات القانونيـة المتعلقـة بالتشـهير وانتهـاك حقوق الطبع والنشر والسرقة الأدبية.

السرية

رئيس التحرير وأعضاء هيئة التحرير ليسوا ملزمين بالكشف عن أي معلومات حول البحث المقدّم لأي شـخص آخـر غيـر المؤلـف والمحكّمـين والمـراجعين المحتملـين ومستشـاري التحريـر الآخـرين والناشـر حسب الاقتضاء. إن عملية المراجعة العلمية سرية للغاية، والدورية ملتزمة التزامًا تامًا بسياسة مراجعة الأقران المزدوجة التعمية.

عملية التحكيم

تـتم مراجعـة المقـالات في البدايـة مـن طـرف رئـيس التحريـر. وقـد يـرفض رئـيس التحريـر المقـال المقـدم قبـل إخضـاعه لعمليـة مراجعـة الأقـران، إمـا لأنـه لا يتّصل بنطاق وموضوعات الدورية أو لأنه ذو جودة متدنّيـة تجعلـه لا يرتقـي للتحكـيم علـى الإطـلاق. وينبغي على رئيس التحرير تقييم المقالات بغض النظر عـن انتمـاءات المـؤلفين العرقية أو جنسـهم أو معتقداتهم الدينية أو جنسيتهم أو مواقفهم الفكرية. وينبغي أن يستند قرار رئيس التحرير بقبول أو رفض المقـال المقـدم للنشـر إلى أهميـة العمـل وأصـالته ووضوحه وصلته بأهداف ومجال تخصص الدورية.

يتم إرسـال المقـالات التـي اعتبـرت مؤهلة للمراجعة إلى محكّمين اثنين على الأقل ممّنْ لديهم خبرة في مجال المادة المقدمة. ويجب أن يكون المحكّمون للمقال غير معروفين لبعضهم البعض. كما يطلب منهم أن يقرروا ما إذا كان المقال قابلاً للنشر كما هو، أم أنه قابل للنشر مع تغييرات طفيفة، أو تغييرات جذرية، أو لا يمكن نشره على الإطلاق. وينبغي على رئيس التحرير عدم النظر في إعطاء المؤلفين إمكانية ترشـيح محكّمـين أو طلـبهم ألا يقـوم محكّمـون معينون بمراجعة أوراقهم.

النزاهة الأكاديمية وتضارب المصالح

يجب على رئيس التحرير وأعضاء هيئة التحرير عدم استخدام المواد غير المنشورة التي تم الكشف عنها في الورقة المقدمة لأغراضهم البحثية. ويجب الحفاظ على سرية الأفكار المبتكرة أو البيانات المكتسبة في عمليـة مراجعـة الأقـران بكـل حـزم ويجـب عـدم استخدامها للمصلحة الشخصية. ويجب على رئيس التحريـر أن يطلـب مـن المحكّمـين الكشـف عـن أي تضارب مصالح عند قبولهم تحكيم عمل ما وعند إرسال تقارير التحكيم. كما يجب على رئيس التحرير أن يطلب من المحكّمين رفض المشاركة في التحكيم إذا كانوا في وضع لا يسمح لهم بالقيام بمراجعة غير متحيزة.

مسؤولية المؤلف (الكاتب)

يلتزم المؤلفون بمبادئ ومعايير أخلاقيات البحث والنشر العلمي، وتخضع جميع الأوراق العلمية لكشف السرقة الأدبية، وتُرفض كل ورقة بحثية لا تلتزم بسياسات وقواعد النشر المحددة من قبل دَّورِيَّةُ كَان التَّارِيْخِية. ويجب على المؤلف عند تقديم البحث تجنب الموضوعات غير الأخلاقية، والعرقية، والمذهبية، والمعلومات المزيفة، مع إدراج تفاصيل المصادر والمراجع ضمن الورقة البحثية.

الأصالة وسلوك التأليف المسؤول

يجب على المؤلفين الابتعاد عن جميع أنواع السلوك غير الأخلاقي مثل الانتحال والافتعال والتزوير. وتجنب السلوك غير الأخلاقي بتقديم البحث نفسه إلى أكثر من مجلة واحدة في الوقت نفسه. كما يجب على المؤلفين تقديم أعمال أصلية خالصة، ويجب ذكر مساهمة الآخرين فيها بشكل صحيح، مع الاستشهاد بالأبحاث التي كان لها أثر في تحديد طبيعة البحث المقدم. وإذا اكتشف المؤلف خطأً فادحًا في عمله المنشور يجب عليه إبلاغ رئيس التحرير أو الناشر بحذف الخطأ أو تصويبه.

حقوق النشر

يحتفظ المؤلفون بحقوق الطبع والنشر لعملهم، وبمجرد قبول الورقة للنشر فإن حقوق الطبع والنشر والترجمة لورقته العلمية تنقل إلى دَّورِيَّةُ كَان التَّارِيْخِية، وتُوزع بموجب ترخيص (CC BY-NC 4.0) والذي يسمح بالاستخدام غير المقيد والتوزيع والاستنساخ في أي وسيط بشرط ذكر كل ورقة علمية وتوثيقها توثيقًا صحيحًا وعزوها إلى مصدرها.

تضارب المصالح

إذا كان هناك أي تضارب مصالح محتمل أثناء أو بعد عملية مراجعة الأقران يجب على المؤلفين الإفصاح عنه لرئيس التحرير أو الناشر على الفور. ومن أجل تأمين عدم تضارب المصالح يتم اختيار مراجع ليس له علاقة أو مصلحة مع المؤلف، أو أحد المؤلفين، أو المؤسسات الجامعية أو الهيئة العلمية التي ينتمي إليها المؤلف، وفي كل الأحوال تُعتمد المراجعة المزدوجة للأبحاث المقدمة للنشر.

يجوز للمشرف العام، ورئيس التحرير، وأعضاء الهيئة الاستشارية، والعلمية، وهيئة التحرير بالدورية التقدم بأبحاث أو دراسات علمية للنشر، وتلتزم الدورية بخضوع هذه المواد للتحكيم العلمي الكامل، ضمانًا للشفافية، وتفاديًا لأي تعارض محتمل في المصالح، وبما يتوافق مع المعايير الدولية لأخلاقيات النشر العلمي في المجلات المُحَكَّمة.

مسؤولية المحكم (المراجع)

تتبنى دَّورِيَّةُ كَان التَّارِيْخِية أسلوب مراجعة الأقران المزدوجة التعمية. ويساعد المحكّمون رئيس التحرير على اتخاذ القرارات التحريرية، كما يمكن أن يساعدوا المؤلف على تحسين الورقة البحثية من خلال تقاريرهم العلمية.

سلوك التحكيم المسؤول

لا يفترض أن يقوم المحكّمون بفحص البحوث التي تقع خارج مجال تخصص دَّورِيَّةُ كَان التَّارِيْخِية. ويجب على أي محكّم خارجي غير مؤهل أو غير مستعد لمراجعة البحث المقدم أن يعلم رئيس التحرير وينسحب من عملية التحكيم. وعلى المُحكم المبادرة والسرعة في القيام بتقييم البحث الموجه إليه في الآجال المحددة، ويجب ألا يستخدم المحكّمون أي معلومات أو بيانات تم الحصول عليها من البحث التي تم تحكيمه لمصلحتهم الشخصية. ويجب ألا يقبل المحكّمون بتحكيم البحوث التي يكون لهم فيها تضارب مصالح نتيجة لعلاقات تنافسية أو تعاونية أو غيرها مع المؤلف (المؤلفين). كما يجب على المحكّمين أن يعلموا رئيس التحرير بأي تشابه أو تداخل كبير بين البحث الذي تم تحكيمه وأي أعمال أخرى منشورة يعرفونها.

السرية والموضوعية

يجب على جميع المحكّمين الذين يقومون بمراجعة الأوراق العلمية أن يفهموا ويتقيدوا بمعايير السريّة، ومعاملة البحوث التي تم استلامها للتحكيم كوثائق سرية. ويجب عليهم عدم الكشف عنها أو مناقشتها مع الآخرين باستثناء ما يأذن به رئيس التحرير. وينبغي على المحكّمين إجراء عملية التحكيم بشكل موضوعي ويجب ألا يوجّهوا أي نقد شخصي للمؤلف. ويجب على المحكّمين التعبير عن وجهات نظرهم بنزاهة ووضوح مع ذكر الأدلة والحجج الداعمة.

دَّورِيَّةُ كَان التَّارِيْخِية هي دورية علمية عالمية مُحَكّمة تعتمد سياسة المراجعة المزدوجة وتصدرها مؤسسة كان للدراسات والترجمة والنشر. إن الهدف الرئيس من الدورية هو دعم الدراسات التاريخية المتخصصة وتوفير منصة فكرية للباحثين من كافة أنحاء العالم. تصدر الدورية أربعة أعداد في السنة وتقبل الأوراق البحثية المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية. كما تنشر الدورية مقالات أصلية وعالية الجودة في مجالات العلوم المساعدة ذات العلاقة، ويشمل ذلك كل العلوم نظرًا لطبيعة التَّارِيْخ كعلم يتناول النشاط الإنساني كافة. ويشمل ذلك مجموعة واسعة من مواضيع ومناهج ورؤى متخصصة تستجيب لطيف كبير من القراء ذوي التخصصات المتعددة.

شرح العملية التحكيمية

- هيئة التحرير تدير عملية التحكيم السري للمقالات والدراسات المقدمة لتحديد صلاحيتها للنشر، ويلتزم الباحث بالأخذ بملاحظات المحكمين.
- يتم تقييم وفحص جميع الأوراق المقدمة للنشر مبدئيًا من قبل المحرر للتأكد من ملاءمتها للمجلة.
- يتم إرسال المقالات والدراسات التي تعتبر مناسبة عادةً إلى ما لا يقل عن اثنين من الخبراء المستقلين المراجعين لتقييم الجودة العلمية للورقة.
- مدة التحكيم ثلاثة أسابيع ويبلغ المحكم بذلك، وبعدها يجب أن يرد المحكم أما (قبولاً) وهو قبول البحث للنشر، أو (قبولاً بشرط التعديل)، وهو قبول البحث للنشر بشروط إجراء بعض التعديلات عليه، أو (رفضاً) وهو التوصية بالاعتذار عن نشر البحث.
- المحرر مسؤول عن القرار النهائي بشأن قبول المقالات أو رفضها.
- لا يشارك المحررون في القرارات المتعلقة بالأوراق التي كتبوها بأنفسهم أو التي كتبها الزملاء. ويخضع أي إرسال من هذا القبيل لجميع الإجراءات المعتادة للمجلة، مع التعامل مع التحكيم (مراجعة الأقران) بشكل مستقل عن المحرر المعني ومجموعات البحث الخاصة بهم.

التسليم

- ترسل الأوراق العلمية مع مرفقاتها بالبريد الإلكتروني إلى الدورية.
- يقدم المؤلف نسخة من البحث مكتوبة على برنامج Microsoft Word.
- يرفق الباحث سيرته العلمية وبيانات التواصل معه.
- يتلقى المؤلف إشعارًا بالاستلام من مديرة التحرير.

الفحص الأولي

- تقوم هيئة التحرير بفحص الورقة العلمية للنظر إذا ما كانت مطابقة لقواعد النشر الشكلية المعلن عنها ومؤهلة للتحكيم العلمي.
- يعتمد في الفحص الأولي على ملاءمة الموضوع للدورية، ونوع المادة العلمية (مقال/ دراسة/ ترجمة/ تقرير/ عرض كتاب/ عرض أطروحة)، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق والإسناد بناءً على نظام التوثيق المعتمد في الدورية، بالإضافة إلى عدم خرق أخلاقيات النشر العلمي.
- يجري إبلاغ المؤلف باستلام الورقة البحثية وبنتيجة الفحص الأولي.
- في هذه المرحلة إذا وجدت هيئة التحرير أن الورقة البحثية بحاجة إلى تحسينات ما قبل التحكيم، فتقدم للمؤلف إرشادات أو توصيات ترشده إلى سبل التحسين مما يساعد على تأهيل الورقة البحثية لمرحلة التحكيم.

التحكيم

- تخضع كل دراسة للمراجعة المزدوجة من أعضاء لجنة المراجعة والتحكيم العلمي.
- يُبلغ المؤلف بتقرير من هيئة التحرير يبين قرار المراجعة العلمية، وخلاصة الملاحظات والتعديلات المطلوبة إن وجدت، ويرفق معه تقارير المراجعين أو خلاصات عنها.
- تبقى أسماء المراجعين مغفلة في التقرير الذي يُرسل إلى المؤلف.

إجراء التعديلات

- يقوم المؤلف بإجراء التعديلات اللازمة على الدراسة استنادًا إلى نتائج التحكيم.
- يعيد المؤلف إرسال المقال/ الدراسة إلى الدورية بعد استيفاء طلبات المراجعون.

القبول والرفض

- تحتفظ الدورية بحق القبول والرفض استنادًا إلى التزام المؤلف بقواعد النشر وبتوجيهات هيئة التحرير.
- يرسل إلى المؤلف خطاب قبول النشر، ويأخذ المقال دوره في جدول النشر حسب أسبقية الوصول، وترسل نسخة من الدورية إلى البريد الإلكتروني للمؤلف فور النشر.

أجور المحكمين

- لا تعتمد دورية كان التاريخية أية رسوم مقابل المراجعة العلمية والتحكيم والمراجعة اللغوية والتنسيق والنشر والأرشفة وفهرسة المقالات والدراسات.
- يتعاون مع دورية كان التاريخية **بصفة تطوعية** هيئة من المراجعين والمحكمين من ذوي الخبرة البحثية والمكانة العلمية المتميزة. ولا تدفع الدورية أية مكافآت مالية مقابل عملية المراجعة والتحكيم وتقييم المقالات والدراسات المقدمة للنشر.

دَّورية كان التَّاريخية مفهرسة وتم اعتماد محتوياتها ضمن عدد وافر من قواعد البيانات العلمية العربية والعالمية التي تتيح مجال الاستفادة منها والرجوع إليها باستمرار. وهي ضمن المجلات العلمية المعتمدة من اتحاد الجامعات العربية منذ نوفمبر ٢٠١٩. وحاصلة على معامل التأثير العالمي منذ (٢٠١٥) ومعامل التأثير العربي منذ (٢٠١٦)، ومعتمدة من المؤشر العربي لقياس جودة المجلات العلمية (٢٠١٨)، ومسجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم (٦٨٨٨١٤). وحاصلة على الجائزة العربية للتميز العلمي والتكنولوجي (٢٠١٩).

أعضاء هيئة التحكيم

تتميز دَّوريةُ كَان التَّارِيْخية بهيئة تحكيم متخصصة ذات كفاءة من أساتذة الجامعات العربية والخبراء ممَنْ عُرفِوا بطول الباع في مجال الدورية والمجالات ذات العلاقة، وممَنْ أصدروا كتبًا أو أبحاثًا علميَّةً متميزة في تخصُّص الدورية. وتعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ الأشخاص أو الأنظمة.

المُقيمّون والمُحكّمون

أ.د.	إبراهيم القادري بوتشيش	جامعة مولاي إسماعيل	المغرب
أ.د.	إبراهيم خليل العلاف	جامعة الموصل	العراق
أ.د.	أحمد السري	جامعة صنعاء	اليمن
أ.د.	أحمد عبد الله الحَسُّو	مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية	بريطانيا
أ.د.	أسامة عبد المجيد العاني	كلية الفارابي الجامعة	العراق
أ.د.	إمام الشافعي محمد حمودي	جامعة الأزهر	مصر
أ.د.	أمين محمد علي الجبر	جامعة ذمار	اليمن
أ.د.	أيمن وزيري	جامعة الفيوم	مصر
أ.د.	بوحسون العربي	جامعة تلمسان	الجزائر
أ.د.	حبيب البدوي	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.د.	الحسن تاوشيخت	المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث	المغرب
أ.د.	حسين صالح حسين العنسي	جامعة ذمار	اليمن
أ.د.	حنيفي هلايلي	جامعة جيلالي ليابس	الجزائر
أ.د.	خالد حسين محمود	جامعة عين شمس	مصر
أ.د.	ذاكر مهي الدين عبد الله العراقي	جامعة الموصل	العراق
أ.د.	رضوان شافو	جامعة الوادي	الجزائر
أ.د.	سعاد يمينة شبوط	جامعة أبي بكر بلقايد	الجزائر
أ.د.	سعيد بن محمد الهاشمي	جامعة السلطان قابوس	سلطنة عمان
أ.د.	شعيب مقنونيف	جامعة " أبوبكر بلقايد " تلمسان	الجزائر
أ.د.	صالح محمد زكي اللهيبي	جامعة الجزيرة	الإمارات
أ.د.	عادل بن يوسف	جامعة صفاقس	تونس
أ.د.	عبد الرحيم مراشدة	جامعة جدارا	الأردن
أ.د.	عبد العزيز رمضان	جامعة الملك خالد	السعودية
أ.د.	عبد القادر سلامي	جامعة تلمسان	الجزائر
أ.د.	عبد الله علي نوح	جامعة بنغازي	ليبيا
أ.د.	العربي عقون	جامعة قسنطينة (٢)	الجزائر
أ.د.	عطاء الله أحمد فشار	جامعة زيان عاشور	الجزائر
أ.د.	عماد جاسم حسن الموسوي	جامعة ذي قار	العراق
أ.د.	فاروق إسماعيل	جامعة حلب (سابقًا)	سوريا
أ.د.	كرفان محمد أحمد	جامعة دهوك	العراق
أ.د.	كمال السيد أبو مصطفى	جامعة الإسكندرية	مصر
أ.د.	لمياء بوقريوة	جامعة الحاج لخضر باتنة	الجزائر
أ.د.	مبارك لمين بن الحسن	جامعة ابن زهر	المغرب
أ.د.	محمد دوكوري	الجامعة الإسلامية	النيجر
أ.د.	مصطفى غطيس	جامعة عبد الملك السعدي	المغرب
أ.د.	وجدان فريق عناد	جامعة بغداد	العراق

- تاريخ الحروب الصليبية.
- تاريخ العصور الوسطى.
- تاريخ الأمراض والأوبئة.
- تاريخ الأدب العربي.
- تاريخ العالم القديم.
- التراجم والأنساب.
- التاريخ المقارن.

- التاريخ الحديث والمعاصر.
- تاريخ الأديان والتصوف.
- تاريخ الكتب والمكتبات.
- منهج البحث التاريخي.
- المستكشفون والرحالة.
- العمارة والعمران والمدن.

- الأساطير والفولكلور والمعتقدات الشعبية.
- التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية.
- الآثار والتراث المادي والشفهي.

"حسب الترتيب الأبجدي

يتم تحديث القائمة حسب مساهمات الأساتذة للمرة الأولى في نشر أبحاثهم على صفحات الدورية، وبعد الاطلاع على السيرة العلمية، ومراعاة الخبرات الأكاديمية، والإنتاج الفكري، والإشراف على الأطاريح الجامعية، ومدى الاستعداد للانضمام إلى فريق عمل الدورية بصفة تطوعية.

قَوَاعِدُ النَّشْرِ

دَّورِيةُ كَان الْتَّارِيْخية

علمية. عالمية. مُحَكَّمَة. ربع سنوية

السياسات والقواعد والإجراءات

ترحب دَّورِيةُ كَان الْتَّارِيْخية بنشر البحوث الجيدة والجديدة المبتكرة في أي من حقول الدراسات التاريخية، أو العلوم المساعدة ذات العلاقة، ويشمل ذلك كل العلوم نظرًا لطبيعة الْتَّارِيْخ كعلم يتناول النشاط الإنساني كافة. مع مراعاة عدم تعارض الأعمال العلمية المقدمة للنشر مع العقائد السماوية، وألا تتخذ أية صفة سياسية، وألا تتعارض مع الأعراف والأخلاق الحميدة، وأن تتسم بالجدّة والأصالة والموضوعية، وتكتب بلغة عربية سليمة، وأسلوب واضح.

سياسات النشر

تسعى دَّورِيةُ كَان الْتَّارِيْخية إلى استيعاب روافد كل الأفكار والثقافات ذات البعد التاريخي، ويسعدها أن تستقبل مساهمات أصحاب القلم من الأساتذة الأكاديميين والباحثين والكُتَّاب المثقفين الأفاضل، ضمن أقسام الدورية: البحوث والدراسات، عروض الكتب، عروض الأطاريح الجامعية، تقارير اللقاءات العلمية.

رسوم النشر

تلتزم دورية كان التاريخية بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر والمراجعة والتحكيم.

هيئة التحرير:

- تُعطى الأولوية في النشر للبحوث والعروض والتقارير حسب الأسبقية الزمنية للورود إلى هيئة تحرير الدورية، وذلك بعد إجازتها من هيئة التحكيم، ووفقًا للاعتبارات العلمية والفنية التي تراها هيئة التحرير.
- تقوم هيئة التحرير بالقراءة الأولية للبحوث العلمية المقدمة للنشر بالدورية للتأكد من توافر مقومات البحث العلمي، وتخضع البحوث والدراسات والمقالات بعد ذلك للتحكيم العلمي والمراجعة اللغوية.
- يكتفي بالإجازة من قبل اثنين من أعضاء هيئة التحرير لنشر مراجعات الكتب، والأطاريح الجامعية، وتقارير اللقاءات العلمية.
- يحق لهيئة التحرير إجراء التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر لتكن وفق المعيار (IEEE) تنسيق النص في عمودين، مع مراعاة توافق حجم ونوع الخط مع نسخة المقال المعياري.
- تقوم هيئة التحرير باختيار ما تراه مناسبًا للنشر من الجرائد والمجلات المطبوعة والإلكترونية مع عدم الإخلال بحقوق الدوريات والمواقع وذكر مصدر المادة المنشورة.
- يجوز للمشرف العام، ورئيس التحرير، وأعضاء الهيئة الاستشارية، وهيئة التحرير بالدورية التقدم بأبحاث أو دراسات علمية للنشر، شريطة أن تخضع هذه الأعمال لكامل إجراءات التحكيم العلمي المعتمدة بالدورية، وفق نظام التحكيم المزدوج السري، وبما يضمن استقلالية القرار العلمي ونزاهة العملية التحريرية.
- وفي هذه الحالة، يُستبعد صاحب العمل من أي دور إداري أو تحريري أو إشرافي يتعلق بمسار تحكيم مادته أو اتخاذ القرار بشأنها، ويُحال الإشراف الكامل على إجراءات التحكيم والبتّ النهائي إلى عضو مستقل من هيئة التحرير أو إلى محرر ضيف، دون أي تدخل مباشر أو غير مباشر من مقدم المادة.

هيئة التحكيم:

- يعتمد قرار قبول البحوث المقدمة للنشر على توصية هيئة التحرير والمحكمين؛ حيث يتم تحكيم البحوث تحكيمًا سريًا بإرسال العمل العلمي إلى المحكمين بدون ذكر اسم الباحث أو ما يدل على شخصيته، ويرفق مع العمل العلمي المراد تحكيمه استمارة تقويم تضم قائمة بالمعايير التي على ضوئها يتم تقويم العمل العلمي.
- يستند المحكمون في قراراتهم في تحكيم البحث إلى مدى ارتباط البحث بحقل المعرفة، والقيمة العلمية لنتائجه، ومدى أصالة أفكار البحث وموضوعه، ودقة الأدبيات المرتبطة بموضوع البحث وشمولها، بالإضافة إلى سلامة المنهاج العلمي المستخدم في الدراسة، ومدى ملاءمة البيانات والنتائج النهائية لفرضيات البحث، وسلامة تنظيم أسلوب العرض من حيث صياغة الأفكار، ولغة البحث، وجودة الجداول والأشكال والصور ووضوحها.
- البحوث والدراسات التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات جذرية عليها تعاد إلى أصحابها لإجرائها في موعد أقصاه أسبوعين من تاريخ إرسال التعديلات المقترحة إلى المؤلف، أما إذا كانت التعديلات طفيفة فتقوم هيئة التحرير بإجرائها.
- تبذل هيئة التحرير الجهد اللازم لإتمام عملية التحكيم، من متابعة إجراءات التعديل، والتحقق من استيفاء التصويبات والتعديلات المطلوبة، حتى التوصل إلى قرار بشأن كل بحث مقدم قبل النشر، بحيث يتم اختصار الوقت اللازم لذلك إلى أدنى حد ممكن.
- في حالة عدم مناسبة البحث للنشر، تقوم الدورية بإخطار الباحث بذلك. أما بالنسبة للبحوث المقبولة والتي اجتاز ت التحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها، واستوفت قواعد وشروط النشر بالدورية، فيُمنح كل باحث إفادة بقبول بحثه للنشر.
- تقوم الدورية بالتدقيق اللغوي للأبحاث المقبولة للنشر، وتقوم هيئة التحرير بعد ذلك بمهمة تنسيق البحث ليخرج في الشكل النهائي المتعارف عليه لإصدارات الدورية.

قَوَاعِدُ النَّشَرِ

إرشادات المؤلفين [الاشتراطات الشكلية والمنهجية]

ينبغي ألاّ يزيد حجم البحث على ثلاثين (٣٠) صفحة، مع الالتزام بالقواعد المتعارف عليها عالميًا بشكل البحوث، بحيث يكون المحتوى حسب التسلسل: ملخص، مقدمة، موضوع البحث، خاتمة، ملاحق: (الأشكال/ الجداول)، الهوامش، المراجع.

البحوث والدراسات العلمية

تقبل الأعمال العلمية المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية التي لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر في مجلة إلكترونية أو مطبوعة أخرى.

تقبل البحوث والدراسات المنشورة من قبل في صورة ورقية، ولا تقبل الأعمال التي سبق نشرها في صورة رقمية: مدونات/ منتديات/ مواقع/ مجلات إلكترونية، ويستثنى من ذلك المواضيع القيمة حسب تقييم رئيس التحرير.

يجب أن يتسم البحث العلمي بالجَوْدة والأصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه، متوافقًا مع عنوانه.

التزام الكاتب بالأمانة العلمية في نقل المعلومات واقتباس الأفكار وعزوها لأصحابها، وتوثيقها بالطرق العلمية المتعارف عليها.

اعتماد الأصول العلمية في إعداد وكتابة البحث من توثيق وهوامش ومصادر ومراجع، مع الالتزام بعلامات الترقيم المتنوعة.

- **عنوان البحث:**
يجب ألا يتجاوز عنوان البحث عشرين (٢٠) كلمة، وأن يتناسب مع مضمون البحث، ويدل عليه، أو يتضمن الاستنتاج الرئيس.
- **نبذة عن المؤلف (المؤلفين):**
يقدم مع البحث نبذة عن كل مؤلف في حدود (٥٠) كلمة تبين آخر درجة علمية حصل عليها، واسم الجامعة (القسم/ الكلية) التي حصل منها على الدرجة العلمية والسنة. والوظيفية الحالية، والمؤسسة أو الجهة أو الجامعة التي يعمل لديها، والمجالات الرئيسة لاهتماماته البحثية. مع توضيح عنوان المراسلة (العنوان البريدي)، وأرقام (التليفون- الموبايل/ الجوال- الفاكس).
- **صورة شخصية:**
ترسل صورة واضحة لشخص الكاتب لنشرها مع البحث، كما تستخدم بغرض إنشاء صفحة للكاتب في موقع الدورية على شبكة الإنترنت.
- **ملخص البحث:**
يجب تقديم ملخص للبحوث والدراسات باللغة العربية في حدود (٢٥٠ - ٣٠٠) كلمة.
البحوث والدراسات باللغة الإنجليزية، يرفق معها ملخص باللغة العربية في حدود (١٥٠ - ٢٠٠) كلمة.
- **الكلمات المفتاحية:**
الكلمات التي تستخدم للفهرسة لا تتجاوز عشرة كلمات، يختارها الباحث بما يتواكب مع مضمون البحث، وفي حالة عدم ذكرها، تقوم هيئة التحرير باختيارها عند فهرسة المقال وإدراجه في قواعد البيانات بغرض ظهور البحث أثناء عملية البحث والاسترجاع على شبكة الإنترنت.
- **مجال البحث:**
الإشارة إلى مجال تخصص البحث المرسل "العام والدقيق".
- **المقدمة:**
تتضمن المقدمة بوضوح دواعي إجراء البحث (الهدف)، وتساؤلات وفرضيات البحث، مع ذكر الدراسات السابقة ذات العلاقة، وحدود البحث الزمانية والمكانية.
- **موضوع البحث:**
يراعي أن تتم كتابة البحث بلغة عربية سلمية واضحة مركزة وبأسلوب علمي حيادي. وينبغي أن تكون الطرق البحثية والمنهجية المستخدمة واضحة، وملائمة لتحقيق الهدف، وتتوفر فيها الدقة العلمية. مع مراعاة المناقشة والتحليل الموضوعي الهادف في ضوء المعلومات المتوفرة بعيدًا عن الحشو (تكرار السرد).
- **الجداول والأشكال:**
ينبغي ترقيم كل جدول (شكل) مع ذكر عنوان يدل على فحواه، والإشارة إليه في متن البحث على أن يدرج في الملاحق. ويمكن وضع الجداول والأشكال في متن البحث إذا دعت الضرورة إلى ذلك.
- **الصور التوضيحية:**
في حالة وجود صور تدعم البحث، يجب إرسال الصور على البريد الإلكتروني في <ملف منفصل> على هيئة (JPEG)، حيث أن وضع الصور في ملف الكتابة (Word) يقلل من درجة وضوحها (Resolution)
- **خاتمة (خلاصة):**
تحتوي على عرض موضوعي للنتائج والتوصيات الناتجة عن محتوى البحث، على أن تكون موجزة بشكل واضح، ولا تأتي مكررة لما سبق أن تناوله الباحث في أجزاء سابقة من موضوع البحث.
- **الهوامش:**
يجب إدراج الهوامش في شكل أرقام متسلسلة في نهاية البحث، مع مراعاة أن يذكر اسم المصدر أو المرجع كاملاً عند الإشارة إليه لأول مرة، فإذا تكرر يستخدم الاسم المختصر، وعلى ذلك فسوف يتم فقط إدراج المستخدم فعلاً من المصادر والمراجع في الهوامش. يمكن للباحث إتباع أي أسلوب في توثيق الحواشي (الهوامش) بشرط التوحيد في مجمل الدراسة، وبإمكان الباحث استخدام نمط American Psychological Association " APA" الشائع في توثيق الأبحاث العلمية والتطبيقية، حيث يُشار إلى المرجع في المتن بعد فقرة الاقتباس مباشرةً وفق الترتيب التالي: (اسم عائلة المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة)، على أن تدون الإحالات المرجعية كاملة في نهاية البحث.
- **المراجع:**
يجب أن تكون ذات علاقة فعلية بموضوع البحث، وتوضع في نهاية البحث، وتتضمن قائمة المراجع الأعمال التي تم الإشارة إليها فقط في الهوامش، أي يجب ألا تحتوي قائمة المراجع على أي مرجع لم تتم الإشارة إليه ضمن البحث. وترتب المراجع طبقًا للترتيب الهجائي، وتصنف في قائمة واحدة في نهاية البحث مهما كان نوعها: كتب، دوريات، مجلات، وثائق رسمية،... إلخ، ويمكن للباحث إتباع أي أسلوب في توثيق المراجع والمصادر بشرط التوحيد في مجمل الدراسة.

قَوَاعِدُ النَّشَرِ

قواعد عامة

تُرسل كافة الأعمال المطلوبة للنشر بصيغة برنامج مايكروسوفت وورد Word ولا يلتفت إلى أي صيغ أخرى.

المساهمون للمرة الأولى من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يرسلون أعمالهم مصحوبة بسيرهم الذاتية العلمية "أحدث نموذج" مع صورة شخصية واضحة (High Resolution).

ترتب الأبحاث عند نشرها في الدورية وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث أو قيمة البحث.

مكافآت الباحثين

لا تدفع دورية كان التاريخية أية مكافآت مالية عمّا تقبله للنشر فيها، ويعتبر ما يُنشر في الدورية إسهامًا معنويًا من الكاتب في إثراء المحتوى الرقمي العربي عامة ومجال الدراسات التاريخية بصفة خاصة.

حقوق المؤلف

- المؤلف مسئول مسئولية كاملة عما يقدمه للنشر بالدورية، وعن توافر الأمانة العلمية به، سواء لموضوعه أو لمحتواه ولكل ما يرد بنصه وفى الإشارة إلى المراجع ومصادر المعلومات.
- جميع الآراء والأفكار والمعلومات الواردة بالبحث تعبر عن رأى كاتبها وعلى مسئوليته هو وحده ولا تعبر عن رأى أحد غيره، وليس للدورية أو هيئة التحرير أية مسئولية في ذلك.
- ترسل الدورية لكل صاحب بحث أُجيز للنشر، نسخة من العدد المنشور به البحث، ومستلة من البحث على البريد الإلكتروني.
- يحق للكاتب إعادة نشر البحث بصورة ورقية، أو إلكترونية بعد نشره في الدورية دون الرجوع لهيئة التحرير، ويحق للدورية إعادة نشر المقالات والبحوث بصورة ورقية لغايات غير ربحية دون الرجوع للكاتب.
- يحق للدورية إعادة نشر البحث المقبول منفصلاً أو ضمن مجموعة من المساهمات العلمية الأخرى بلغتها الأصلية أو مترجمة إلى أية لغة أخرى، وذلك بصورة إلكترونية أو ورقية لغايات غير ربحية.
- لا تدفع المجلة أية مكافآت مالية عمّا تقبله للنشر فيها، ويعتبر ما ينشر فيها إسهامًا معنويًا من الكاتب في إثراء المحتوى الرقمي العربي.

عروض الكتب

- تنشر الدورية المراجعات التقييمية للكتب "العربية والأجنبية" حديثة النشر. أما مراجعات الكتب القديمة فتكون حسب قيمة الكتاب وأهميته.
- يجب أن يعالج الكتاب إحدى القضايا أو المجالات التاريخية المتعددة، ويشتمل على إضافة علمية جديدة.
- يعرض الكاتب ملخصًا وافيًا لمحتويات الكتاب، مع بيان أهم أوجه التميز وأوجه القصور، وإبراز بيانات الكتاب كاملة في أول العرض: (اسم المؤلف/ المحقق/ المترجم، الطبعة، الناشر، مكان النشر، سنة النشر، السلسلة، عدد الصفحات).
- ألا تزيد عدد صفحات العرض عن (١٢) صفحة.

عروض الأطاريح الجامعية

- تنشر الدورية عروض الأطاريح الجامعية (رسائل الدكتوراه والماجستير) التي تم إجازتها بالفعل، ويُراعى في الأطاريح (الرسائل) موضوع العرض أن تكون حديثة، وتمثل إضافة علمية جديدة في أحد حقول الدراسات التاريخية والعلوم ذات العلاقة.
- إبراز بيانات الأطروحة كاملة في أول العرض (اسم الباحث، اسم المشرف، الكلية، الجامعة، الدولة، سنة الإجازة).
- أن يشتمل العرض على مقدمة لبيان أهمية موضوع البحث، مع ملخص لمشكلة (موضوع) البحث وكيفية تحديدها.
- ملخص لمنهج البحث وفروضه وعينته وأدواته، وخاتمة لأهم ما توصل إليه الباحث من نتائج.
- ألا تزيد عدد صفحات العرض عن (١٥) صفحة.

تقارير اللقاءات العلمية

- ترحب الدورية بنشر التقارير العلمية عن الندوات، والمؤتمرات، والحلقات النقاشية (سيمنار) الحديثة الانعقاد في دول الوطن العربي، والتي تتصل موضوعاتها بالدراسات التاريخية، بالإضافة إلى التقارير عن المدن والمواقع الأثرية، والمشروعات التراثية.
- يشترط أن يغطي التقرير فعاليات اللقاء (ندوة / مؤتمر/ ورشة عمل/ سيمنار) مركزًا على الأبحاث العلمية، وأوراق العمل المقدمة، ونتائجها، وأهم التوصيات التي يتوصل إليها اللقاء.
- ألا تزيد عدد صفحات التقرير عن (١٠) صفحات.

الإصدارات والتوزيع

- تصدر دَّورِيةُ كَان الْتَّارِيْخية أربع مرات في السنة: (مارس، يونيو، سبتمبر، ديسمبر) بالإضافة إلى أعداد خاصة حسب الحاجة.
- مقالات الدورية متاحة للقراءة والتحميل عبر موقعها الإلكتروني الرسمي على شبكة الإنترنت.
- تُرسَل الأعداد الجديدة إلى كُتَّاب الدورية بالبريد الإلكتروني.
- يُعلن عن صدور أعداد الدورية عبر منصات التواصل الاجتماعي.

المراسلات

- تُرسَل الاستفسارات والاقتراحات إلى صفحة الدورية **https://www.facebook.com/historicalkan**
- تُرسَل الأعمال المطلوبة للنشر عبر النظام الإلكتروني على موقع الدورية أو مباشرةً إلى رئيس التحرير:

https://kan.journals.ekb.eg

mr.ashraf.salih@gmail.com

مُحْتَوَيَاتُ الْعَدَدِ

الغرباء في الفكر والتاريخ: حضورهم الثقافي والعلمي والفكري في الغرب الإسلامي	١٤
كرامات رموز إفريقيّة وبناء قداستهم عبر التّاريخ أو في التّوافق بين المجتمع وقدّيسه	٢٧
الترف والسلطة في السرد التاريخي لمقتل خُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون (٢٨٢هـ/٨٩٥م): العنف السياسي في المصادر التاريخية الوسيطة	٣٩
النخبة وأثرها في صنع القرار المملوكي (٦٤٨ - ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ - ١٥١٧م)	٥٥
التكامل المعرفي بين العلوم النقلية والعقلية خلال العهد السعدي في المغرب ١٥١٠ – ١٦٥٩م	٦٨
معركة وادي المخازن ١٥٧٨ بين الذّاكرة والتّاريخ	٧٩
أبو القاسم الزياني وأدواره السياسية في الدولة العلوية: جدل التاريخ والسلطة	٨٧
التآخر ورهان التحديث والانفتاح في مغرب السلطان محمد بن عبد الله ١٧٥٧ – ١٧٩٠م	٩٧
الدبلوماسية العلمية الفرنسية في المغرب خلال القرن التاسع عشر: قراءة في بعثة 'لو فاغ' من خلال كتاب: "الدليل الملاحي لشمال المغرب" ١٨٥٤	١٠٨
تنظيم جهاز أمناء الديوانة: جوانب من الإصلاح الجمركي في المغرب خلال القرن التاسع عشر	١١٨
آليات التحكم الفرنسية في واردات البلاد التونسية خلال الحقبة الاستعمارية ١٨٨١ – ١٩٥٦	١٢٨
سيرة ورحلة الشيخ سي المصطفى بن محمد حاشي الجزائري ومشاركته في الحرب العثمانية الإيطالية بطرابلس الغرب سنة ١٩١١م	١٤٠
الموقف الليبي من قضية الصحراء المغربية ١٩٦٩ – ١٩٨٤م: دراسة تاريخية سياسية	١٥٧
مؤسسات المعرفة الاستعمارية الفرنسية في المغرب: السياق والأهداف	١٧٩
ظاهرة العروشية بين أدبيات سردية الدولة الوطنية التونسية والوقائع التاريخية	١٨٨
من القرصنة إلى التجارة: تطور وظائف المراسي المغربية وتدبيرها خلال العصر الحديث: مرسى تطوان أنموذجًا	١٩٨

كُتَّابُ الْعَدَدِ

إبراهيم قدوري الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين فاس	المغرب	١٤
عمار عامري جامعة قفصة	تونس	٢٧
أشرف صالح محمد سيد جامعة ابن رشد	هولندا	٣٩
عمار مرضي علاوي الجامعة العراقية	العراق	٥٥
سعيدة طميس جامعة محمد الأول	المغرب	٦٨
عبد المنعم احمتي جامعة محمد الخامس	المغرب	٧٩
عادل الطاهري جامعة ابن طفيل	المغرب	٨٧
عبد السلام انويكًة المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – فاس	المغرب	٩٧
محمد عبد المومن جامعة عبد المالك السعدي	المغرب	١٠٨
خالد العماري جامعة سيدي محمد بن عبد الله	المغرب	١١٨
رضوان حدادي جامعة منوبة	تونس	١٢٨
حسن بربورة جامعة يحي فارس المدية	الجزائر	١٤٠
الشيخ حبتا الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة كلميم واد نون	المغرب	١٥٧
عبد الفتاح ايت ادرى وزارة التربية الوطنية	المغرب	١٧٩
منير ميغري جامعة سوسة	تونس	١٨٨
محمد الجطي جامعة عبد الملك السعدي	المغرب	١٩٨

مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
SCILIT https://www.scilit.com/sources/85284

الغرباء في الفكر والتاريخ
حضورهم الثقافي والعلمي والفكري
في الغرب الإسلامي

إبراهيم قدوري
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين فاس
مكناس – المملكة المغربية

مُلَخّص

يكتسي مفهوم الغربة مجموعة من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في التراث والثقافة العربية الإسلامية، وتعتبر الغربة من المواضيع التي جرى التكتم حولها في الإسطوغرافية الوسيطية، بفعل اهتمام المؤرخين بالمجال السياسي، كما أن الموضوع يغلب عليه طابع الفردية والسرية في القيم الاجتماعية السائدة ويزداد الأمر تعقيدًا كل ما رام الباحث دراسة الغربة في المجتمعات العربية الإسلامية، نظرًا لتشعب هذه الظاهرة الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع والمتمثلة في اليهود والنصارى والقبائل العربية والعبيد والتجار الحرفيين والنخبة العالمة التي تعرضت للنفي والأسر من مجتمعها الأصلي إلى مجتمع جديد يمنحها صفة الغريب، لكننا في هذه الورقة البحثية سنسعى جاهدين إلى تحليل هذه الظاهرة على مستوى المفهوم اللغوي والاصطلاحي وفق ما تكتنزه الثقافة العربية الإسلامية سواء منها العالمة أو الشعبية، ناهيك عن بيان الحضور الثقافي والعلمي والفكري لهذه الفئات الاجتماعية على مستوى التأليف والفقه والفلاحة والطب والصيدلة والشعر والنثر والموسيقى والتصوف والرياضيات، كلها ميادين أبدعوا فيها، ما جعل السلطة السياسية تستدعيهم إلى مجالسهم والتقرب منهم. وإن كان هذا الموضوع يجمع بين حقوله ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي، فإنه يسعى لتلمس مسارات تاريخ الذهنيات والمهمشين بالمغرب والأندلس، وكيف استقبل العامة والخاصة موضوع الغرباء بين النفور والقبول، بين الموالاة والمعارضة.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥
تـاريخ قبــول النشــر: ٠٤ ديسمبر ٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

الغرباء؛ التاريخ الاجتماعي؛ الغرب الإسلامي؛ التاريخ المقارن

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2025.437600.1306

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

إبراهيم قدوري، "الغرباء في الفكر والتاريخ: حضورهم الثقافي والعلمي والفكري في الغرب الإسلامي".- دورية كان التاريخية.- السنة التاسعة عشرة- العدد السابع والسبعون؛ مارس ٢٠٢٦. ص ١٤ – ٢٦.

X, formerly Twitter: http://X.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
nternet Archive https://archive.org/details/@historical_kan_periodical
Corresponding author: b.kaddouri@edu.umi.ac.ma
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

تُعَدّ الغربة من الظواهر الاجتماعية التي عرفها العالم المتوسطي على مر التاريخ، فقد عرف الغرب الاسلامي مناطق جاذبة للغرباء والأغيار، الذين تحملوا فعلا عناء السفر والترحال، إذ ثمة عوامل كثيرة ومختلفة تجبر الانسان على الاغتراب، وتكون متصلة بحاجات ملحة تؤجج تنقله من مجتمعه الأصلي إلى مجتمع جديد يمنحه صفة الغريب، وقد تكون الغربة بسبب دوافع اجتماعية واقتصادية وثقافية أو دينية، وفي حديثه عن الغربة يقول أبو حيان التوحيدي في الإشارات الإلهية، بغض النظر عن الجانب الرمزي والفلسفي الذي وصفه الكاتب" الغريب هو مَنْ لا سبيل له إلى الأوطان، ولا طاقة بع على الاستيطان"، ويردف قائلاً هذا غريب لم يتزحزح عن مسقط رأسه، ولم يتزعزع عن مهب أنفاسه، وأغرب الغرباء مَنْ صار غريبًا في وطنه، وأبعد البعداء مَنْ كان بعيدًا في محل قربه".

فقد احتل الغرباء في المدينة الإسلامية مكانة مرموقة في النسيج المجتمعي، الشيء الذي صعب مأمورية التمييز بين "الغريب" العابر وبين " الغريب" المقيم بحكم القانون المحلي، وعلى سبيل المقارنة، ففي المدينة اليونانية القديمة لم تمنح للأول حقوقه، أما الثاني أوجبت وجود الحامي أو الكفيل، ويختلف الأمر خلال الحقبة الوسيطية حيث تعاملت السلطة السياسية الحاكمة مع هؤلاء الفئات تارة بالمولاة، وتارة أخرى بالمعارضة والاصطدام، لكن في أغلب الأحيان تعرضوا للنفي والتهجير والأسر والتهميش، لكن الهدف الأسمى الذي سنسعى إلى تحقيقه هو إبراز الحضور والتفاعل العلمي والثقافي والتمازج الحضاري الذي شهدته الحواضر المغربية خلال العصر الوسيط.

بعد توافد الغرباء إلى مجتمعات الغرب الاسلامي، كان يتوجب على زعماء وسلاطين الدول المغاربية تدريس وتعليم هذه الفئة رصيدًا معرفيًا وعلميًا في شتى الميادين بهدف جعلها تنخرط ضمن أمور الدولة لخدمتها والرفع من شأنها في مجالس العلم والأدب. في حين ساهم تعليمها في حضورهم مجالس العلم والأدب من خلال مشاركة السلاطين والزعماء في تدبير شؤون الدولة على المستوى الإداري والثقافي والفكري والديني من خلال مرافقة الفقهاء والعلماء والأدباء والشعراء في مجالسهم العلمية.

وفي السياق نفسه، برع الغرباء في الحياة العلمية والفكرية والثقافية سواء على مستوى الأدب والفقه والشعر والنثر والموسيقى والتصوف والطب والعمارة والتراث، تاركين وراءهم أعمال ومهارات رائدة داخل كيان المدينة الإسلامية، لازالت معالمها بازغة في القصور والمساجد والمدارس، فضلاً عن تأليف وتدوين مجلدات وكتب ودواوين علمية في الطب والفلك والفيزياء والرياضيات والفلاحة والبيطرة والصيدلة، استفادت من خلالها الأجيال المستقبلية من خلال هذا التراكم العلمي والمعرفي الهائل في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة.

ولا شك أن الموضوع الذي نحن بصدده يطرح العديد من الإشكالات يمكن صياغتها في الآتي: فما مفهوم الغريب في الفكر العربي الإسلامي؟ وكيف كان المجتمع يتعامل مع الأشخاص المختلفين مع هويتهم وثقافتهم؟ أين تتجلى مظاهر الحضور الثقافي والعلمي للغرباء بالغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط؟ إلى أي مدى ساهم الغرباء في تدوين ونحت تراث علمي وفكري ومادي داخل المدينة الإسلامية؟

أولاً: مفهـوم الغريـب في الفكـر العـربي الإسلامي

يعتبر الغريب بمثابة الشخص البعيد عن وطنه المستقر اضطرارًا أو اختيارًا في منطقة تختلف عن ثقافته بهدف أمور علمية من جهة، أو يعرف تهجيرًا ونفيًا بسبب التمردات والثورات من طرف السلطة الحاكمة، أو ما تفرضه الحروب والأوبئة التي قد تهدد حياته، ثم دوافع تجارية تجعل من الشخص الغريب يستقر في مناطق بعيدة عن موطنه الأصلي.

ورد في لسان العرب عن مادة "غرب" عدة معاني بخصوص الغريب: فالغرب تأتي بمعنى النزوح عن الوطن، والغرب هو أيضًا الذهاب والتنحي عن الناس، كما يشير فعل غرب إلى معنى بعد، وفي هذا السياق فإن الغرب يكتسي مفهوم النوى والبعد، والغريب هو البعيد

عن وطنه، ويقال رجل بعيد: ليس من القوم. أما التغريب فهو النفي والإبعاد عن البلد، وغالبًا ما يتم هذا الفعل تحت الإكراه، ويكون على صلة الجناية يتمخض عنها التغريب والغربة[١].

وثمة معيار اجتماعي وظفه لسان العرب لتفسير الغريب مستندًا إلى متن حديث نبوي يحيل على معنى قلة الأهل في المكان الذي يقيم فيه، وندرة عدد مَنْ يحيطون به، مقارنة مع مَنْ لم يتبعوه، وهو ما استقاه من المتن الحديثي: "بدأ الاسلام غريبًا، وسيعود كما بدأ غريبًا، فطوبى للغرباء"[٢]. كما أن الغريب في القوم لا يعرف نسبه، والجمع غرباء، والأنثى غريبة، قال:

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة
سهيل أذاعت غزلها في الغرائب

ورجل أجنبي لا يجمع ولا يؤنث[٣]. واغترب الرجل: نكح في الغرائب، وفي الحديث: اغتربوا لا تضووا، أي لا يتزوج الرجل القرابة فيجئ والده ضاويًا، ورجل غريب ليس من القوم، والأنثى غربة العين، وإياها عنى الطرماح في ديوانه: "ذلك أم حقباء بيدانة غربة العين جهاد المسلم"[٤].

ولا شك أن الانتماء القبلي مصدر يعبر عن مفهوم الغريب في العصور الوسطى، وهو ما ينطبق على شخصية عبد المؤمن بن علي الكومي أو الخليفة الموحدي، الذي اعتبر من الغرباء بسبب انتسابه إلى قبيلة كوميا التي تبتعد مجاليًا عن الوسط المصمودي، ولم يكن لها وجود ضمن خريطة القبائل المصمودية المتنافسة على السلطة، وهو ما يفسر اتفاق القبائل المنضوية تحت الدعوة الموحدية على مبايعته، وفي نفس السياق، يتبين الصراع الذي احتدم بين أصحاب المهدي ابن تومرت العشرة بعد وفاته، وما تبعها من انشقاقات عصفت بوحدة القبائل المؤيدة له، "فاتفقوا على خلافة عبد المؤمن لكونه غريبا بينهم، ليس منهم"[٥].

وتجدر الإشارة أن مصطلح الغريب ورد في سياق المفهوم العقابي بصيغة التغريب لدى المؤرخين المغاربة الوسطيين، وخير دليل هو تغريب نصارى غرناطة نحو المغرب الأقصى عقابا لهم على تعاونهم مع الأمراء المسحيين للاستيلاء على تلك المدينة الاسلامية[٦]. في حين يطغى على سرديات أدب الرحلة مصطلح الغريب، وهو ما يستشف عن رحلة ابن جبير الأندلسي الذي يتناول أثناء وصفه مسجد ابن طولون بالقاهرة على أن سلطان مصر جعله مأوى للغرباء من المغاربة يسكنونه، ويلحقون فيه، وأجرى عليهم الأرزاق في كل شهر[٧]. وبالتالي، يتبين جليًا أن الوطن أو البلد شكل النواة الصلبة لتحديد الغريب في الذهنية الإسلامية وليس الدين أو العقيدة.

يبدو أن أقرب المصطلحات المجاورة للعجيب على المستوى اللغوي هو لفظ الغريب، بل إن هذين اللفظين قليلاً ما يفترقان في سياق التداول والاستعمال، حيث لا يذكر العجيب إلا ويستحضر الغريب، فالعجيب والغريب من الألفاظ التي كتب لها الاستعمال أن تجتمع فاجتمعت، وتقلصت المسافة بينهما، فطبع كل واحد منهما الأخر بطابعه الخاص وأضفى عليه من عالمه أثرًا معينًا، حتى أصبح العجيب والغريب في استعمال الناس الشيء ونظيره يتكافلان لبناء عالم فريد ومغاير.[٨] بينما ذهبت إحدى الباحثات في علوم اللغة العربية والأجناس الأدبية إلى القول "أن الغريب أو الغريبة خبر يتسم بالطرافة والجدة والطرافة إن تعددت مفاهيمها الجزئية، فإنها تظل تدور حول محور الغرابة"[٩].

لا يفهم من مخالفة العادة خلق جديد بالضرورة، بل قد يتعلق الأمر بما هو موجود أصلا، لكنه منسي ومهمل، وخارج عن منطقة التأمل والنظر، فالغرابة: "لا تعني الشيء الذي لم تره العيون ولم تسمعه الآذان: إنها على العكس متعلقة بشيء معروف، إلا أنه منسي ومدفون في أعماق النفس"[١٠]. ونستنتج أن المنسي حسب تعبير البحث المغربي عبد الفتاح كيليطو أو مخالفة العادة حسب تعبير القزويني والتي هي خرق العادة بتعبير الصوفية محدد أساس للغريب.

فضلاً عن الجانب اللغوي، يحيل مصطلح الغريب على دلالتين: الدلالة الأولى تميز الغريب بقلة الأنصار وسط أكثرية ممن هجروه وتركوه وحيدا، في حين تشير الدلالة الثانية إلى تميز الغريب بصفة الإقامة المؤقتة التي تجعل منه مجرد عابر سبيل. حيث ورد في الحديث النبوي: "كن في الدنيا، كأنك غريب أو عابر سبيل"[١١]

ومن جانبه، يعرف أبو حيان التوحيدي الغريب: "مَنْ لا سبيل له إلى الأوطان، ولا طاقة له على الاستيطان"[١٢].

وبين أيضًا أن الإنسان يكون غريبا حتى وهو مقيم في وطنه "فأغرب الغرباء مَنْ صار غريبا في وطنه، وأبعد البعداء مَنْ كان بعيدًا في محل قربه"[١٣]. كذلك فهو يرسم الصورة القاتمة حول الغريب من خلال ما يعيشه من معاناة تؤثر سلبًا على نفسيته وصحته، لكونه يعيش معزولاً مقهورًا في مكان غريب عنه، وبعيدًا عن نظرة الأقارب والقبيلة[١٤].

ثانيًا: مفهوم الغريب في التراث الأوربي الوسيط

ومن جهة أخرى، نجد أن مفهوم الغريب في التراث الإسلامي يختلف إلى حد كبير عن نظيره الأوربي الوسيط ببعض المميزات. فلفظ الغريب في القاموس الفرنسي يعني أن يكون من أمة غير تلك التي يكون المرء مواطنا فيها، غير حامل لجنسية البلد الذي يوجد فيه، لا ينتمي إلى عائلة، أو جماعة، أو مدينة[١٥]. وتشمل كلمة Adventicius الوافدون من مكان أخر أي فكرة السفر والتنقل والنزوح، ويضاف إليهم صنف التجار Mercatorses الأجانب من مختلق الجنسيات[١٦].

كما تشكل الجالية المسيحية فئة من الغرباء الذين كانوا يقيمون في المدن المغاربية إقامة مؤقتة بصفتهم أجانب يتأسس وضعهم القانوني على قاعدة تعاقدية تنص عليها الاتفاقيات المبرمة بين السلطات المغربية وحكومات بعض المدن الأوربية في العصر الوسيط لمدة زمنية معينة[١٧]. علاوة على ذلك نستحضر التعريف السلبي الذي قدمه الباحث "جون جيليسن" J.Gilissen بقوله: "أن الغريب هو الشخص الذي لا يكون جزءًا من المجموعة الاجتماعية والسياسية التي تعتبر مكانته بالنسبة لها"[١٨].

وعلى الرغم من تعدد المفاهيم، نستنتج أن مفهوم الغريب في المجتمع الإسلامي الوسيط، ارتبط بالبعد عن الوطن أو المدينة أو البادية، وبالتالي، فإن كل ما هو خارج عن منظومة المكان وعن التنظيمات السياسية والاجتماعية والحضارية التي كان يندرج فيها الغريب قبل هجرته التي شكلت أحد المعايير في تحديد فضاء الغربة الجديدة الذي ألقى فيها المسافر أو العابر عصا الترحال[١٩]. وفي نفس السياق، عبرت كتب الطبقات والتراجم عن مفهوم الغريب بالوطن لا بالدين، فمؤلفوا هذا الصنف من التدوين أفردوا أبوابا في كتبهم خصصوها لتراجم العلماء المسلمين بعنوان "ومن الغرباء" أي العلماء الذين لا ينتمون إلى بلدانهم، ولعل وضعهم في أواخر لائحة النخبة العالمة.

ما يثير تساؤلاً حول هامشيتهم مقارنة مع علماء البلد. وهو ما يزكي مقولة أبي حيان التوحيدي بمعيار العزلة التي تحدد مفهوم الغريب على الرغم من مبالغاته وشطحاته الصوفية[٢٠]. وعلى الرغم من أن محمد أركون رأى: "أن اللغة القرآنية لا تملك إلا كلمة عجب للدلالة على المفاهيم التالية، الغريب، العجيب، المدهش أو الساحر الخلاب"[٢١]. ويرى بعض الباحثين أن العجيب أساسًا هو الغريب[٢٢] والغريب هو بالضرورة عجيب[٢٣]. في حين عرف زكريا القزويني الغريب بـ: " كل أمر عجيب قليل الوقوع، مخالف للعادات المعهودة والمشاهدات المألوفة"[٢٤].

ويرد الأصفهاني بعض الأبيات الدالة عن مصطلح الغريب بقوله:

رحم الله مَنْ دعا لغريب
مدنف قد جفاه كل حبيب
ورماه الزمان من كل دولة قطر
فهو لا شك ميت عن قريب[٢٥].

ويجب ألا نغفل أيضًا بعض الأناشيد لأبي بكر عبد الله بن حميد المؤدب الدالة عن الغريب ما يلي:

أيها الغافل في ظل نعيم وسرور
كن غريبًا واجعل الدنيا سبيلاً للعبور
وأعدد النفس طوال الدهر من أهل القبور
وارفض الدنيا ولا تركن إلى دار الغرور[٢٦].

تعتبر عملية التغريب أو الإجلاء والإزعاج من الأساليب القمعية التي اعتمدها كثير من حكام الغرب الاسلامي ضد بعض أفراد نخبهم. لا سيما النخبة العالمة التي قد تهدد استقرارهم السياسي والاجتماعي

والمذهبي. إن التغريب يؤدي إلى قطع الصلة بالوطن والأحباب، كما يؤدي إلى الحلول بمناطق قد يصعب التأقلم معها صحيا ونفسيا واجتماعيا، مما يؤكد شخصية هذه العقوبة وتأثيرها[٢٧]. وفي نفس المنحى، نجد الكاتب الوزير أبو عبد الله محمد بن محمد عيسى الحميري الذي استقر بالمغرب غريبًا، يقلب طرفه مستريبًا، ويلحظ الدنيا تبعة عليه وتثريبًا، وإن لم يعدم من أمراءه حظوة وتقريبًا، وكان كاتبًا مرسلاً، وشاعرًا مسترسلاً[٢٨]. في حين نجد أن الشيء الغريب هو ما يأتي من منطقة خارج منطقة الألفة ويسترعي النظر بوجوده خارج مقره[٢٩]. ويذكر أحد الباحثين أن أحمد باب التنبكتي كان بمثابة الفقيه الغريب بمراكش وباديتها[٣٠].

ثالثًا: الغريب والغرباء من خلال كتب الأمثال الشعبية

وورد مصطلح الغريب في كتب الأمثال الشعبية، باعتباره المهاجر نحو الوطن المختلف ثقافيًا واجتماعيًا، وأظهرت ثقافة الطعام التي تميزه من خلال المثل الآتي: "غريب، ويكل حلوا"[٣١].

وتشير الأمثال الواردة في اليهود إلى اشتغالهم بالتجارة واستعمال الحيل فيها، فمن ذلك قولهم: "إذا ريت اليهود يذم السلع ادر أن يشتريه"[٣٢]. وقد سخروا في بعض أمثالهم من جنائز اليهود ومقابرهم ومعابدهم ورجال دينهم، فقالوا: "جنيزت يهود: الجري والسكات"[٣٣]. وقالوا في وصف قبر اليهود: "قبر يهودي: شط ضيق"[٣٤]. ولا شك أن العبيد في الأندلس تعرضوا لمجموعة من الصعاب والأشغال الشاقة التي فرضها السلطان أو الحاكم، ما جعلهم بمثابة غرباء، ومن أمثالهم: "اطلق الفأس خذ المصحا"[٣٥]. ومن أمثالهم في البربر قولهم: "البربري والفار، لا تعلمهم باب الدار"[٣٦]. ويعني أن الغازي في اصطلاح أهل غرناطة بمثابة الغريب أو الجندي البربري.

وفي الأمثال نجد انتعال الأمة السوداء واحتجابها خلاف الأصل والعادة:" سود باخفاف، من الخلاف"[٣٧]. ومن أمثالهم في الغرباء، أمنية الهروب التي سعوا إلى تحقيقها: "أقل للأسود اشكتعمل لوكنت سلطان قال ناخذ ألف مثقال ونهرب"[٣٨]. وضمت فنادق الغرباء في مجال الغرب الإسلامي عمومًا، وفي تونس على وجه الخصوص دور الدعارة حسب ما يؤكده القنصل، وهو ما نجده في أمثال العوام: "لا تثق بقحبة ولو كانت أختك"[٣٩]. وتميزت الثقافة الشعبية بكثرة الأمثال حول الغرباء ومنها: "اليهودي ما يقري أولادوا غير بالميم"[٤٠].

رابعًا: الغرباء وتلقي التعليم وحضورهم مجالس العلم والأدب

بعد توافد الغرباء إلى مجتمعات الغرب الاسلامي، كان يتوجب على زعماء وسلاطين الدول المغاربية تدريس وتعليم هذه الفئة رصيدًا معرفيًا وعلميًا في شتى الميادين بهدف جعلها تنخرط ضمن أمور الدولة لخدمتها والرفع من شأنها في مجالس العلم والأدب.

خامسًا: تعليم الرقيق وحضورهم مجالس العلم والأدب

حث الرسول الكريم محمد (ﷺ) على تعليم الرقيق وتثقيفه وتأديبه، فقد روي عنه قوله: "مَنْ علم عبدًا أية من كتاب الله فهو مولاه ينبغي له ألا يخذله ولا يستأثر عليه"[٤١]. كما نعثر على حديث نبوي يتوجه إلى تعليم الأمة: "ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين: .. ورجل كانت له أمة فغذاها وأحسن غذاءها، ثم أدبها فأحسن تأديبها، وعلمها فأحسن تعليمها، ثم أعتقها وتزوجها فله أجران"[٤٢]. وإلى جانب اهتمام بعض السادة بتعليم رقيقهم، ذهب تجار الرقيق إلى تكوينه في مجالات متعددة، رغبة في رفع سعره، وسعيًا إلى الاستفادة المادية منه، وهو ما يمكن أن نعتبره استثمارًا تجاريًا، فهذا محمد بن الكتاني المتطبب، الشهير بتجارة الإماء القيان في الأندلس خلال القرن (٥هـ/١١م)، لا يدخر جهدًا في الإنفاق على قيانه، حيث "يعلمهن الكتاب والإعراب وغير ذلك من فنون الآداب"[٤٣]. ونستشهد بنص شهير له، يتحدث فيه عن تعليم قيانه، يقول فيه: "فأنا منبه الحجارة، فضلاً عن أهل الفدامة والجهالة، وأعتبر ذلك بأن في ملكي الآن أربع روميات كن بالأمس جاهلات، وهن الآن عالمات حكيمات منطقيات فلسفيات هندسيات موسيقاويات اسطرلابيات معدلات نجوميات نحويات عروضيات أديبات خطاطيات... وفي هذا أعظم الشهود

أني أوحد عصري ونسيج وحدي.."[٤٤]. وهذا نص يكشف اللثام حول طبيعة العلوم التي يدرسها الرقيق بين معارف تجمع بين المنطق والرياضيات والفلسفة والموسيقى والفلك والتنجيم والنحو والعروض والأدب بهدف بيعهن بأغلى الأثمان في سوق النخاسة.

تعددت نماذج رقيق تلقى تكوينًا علميًا صرفًا، أهله للمشاركة في الحياة الثقافية في عصره مثل "العلياء البلنسية، كانت مملوكة لرجل معروف بابن صاحب بلس، أدبها وعلمها.. وكانت أديبة شاعرة"[٤٥]. ثم إشراق السويداء، جارية أبي المطرف عبد الرحمن ابن غلبون القرطبي الكاتب:" التي أخذت عن مولاها أبي المطرف العربية واللغة والآداب..."[٤٦]. ومن النماذج الأخرى الدالة على تعليم الرقيق، نذكر نموذج لفقيه مغربي يدعى أبو عبد الله عبد المجيد بن أبي البركات بن أبي الدنيا الصدفي الطرابلسي (٦٠٦هـ-٦٨٦هـ/١٢١٠م-١٢٨٥م)، الذي كان يعلم الرقيق الفروض الدينية كلما أتيحت له الفرصة اللقاء بهم، خاصة عند عرضه عليه قصد شرائه، فقد كان: "مَنْ ديانته أنه كان إذا عرض عليه الرقيق للشراء وحصل بمنزله وحضر وقت الصلاة، يأمر أهل منزله بتعليمه الفاتحة وسورة ويأمر بالصلاة، فإن تم الشراء بينه وبين البائع استمر الرقيق على حاله وإلا فيعود وقد حصل له ما يحصل له الفريضة"[٤٧]. وهي حالة استثنائية فيما نعتقد، فقد وقفنا على رواية شفوية استقيناها من مثل شعبي من مدينة فاس يفصح عن جهل أمة بالفاتحة والسورة خلال أدائها الصلاة، فقد سمعت وهي تردد: "ميمونة تعرف ربي وربي يعرف ميمونة"[٤٨]. ومن جهة أخرى، نجد صاحب بلنسية يحيي المأمون ابن ذي النون، الذي أوكل ابنه إلى الأديب أبي بكر ابن فضلون ليعلمه ويؤدبه، وأرفقه بغلامه صندل، وتوحي هذه الرفقة بالرغبة في إشراك العبد في التعليم، يروي صندل في ذلك أن مولاه خاطب الأديب الموكل بتعليم ابنه: "إذا أنت أدبت ابني هذا أوأتى بنكير فاضرب فتاه صندلا هذا مكانه، قال فكان يفعل كذلك"[٤٩]. وبالعكس، على غرار ما أراد المأمون لابنه القادر، فقد نبغ الفتى وتخلف الأمير، وهو ما يحدثنا به صندل نفسه:" فنجبت أنا في التعلم ولم ينجب مولاي القادر"[٥٠]. ويؤكد ابن عبد الملك[٥١]" وكان صندل هذا من أهل النبل والعلم والمعرفة بسياسة الملك، وقد كتب عن مولاه القادر وعليه معوله في تدبير رياسته ببلنسية".

ساهم تعليم الرقيق في حضورهم مجالس العلم والأدب من خلال مشاركة السلاطين والزعماء في تدبير شؤون الدولة على المستوى الإداري والثقافي والفكري والديني من خلال مرافقة الفقهاء والعلماء والأدباء والشعراء في مجالسهم العلمية. ويتجسد ذلك الحضور في مرافقة الرقيق للقضاة والعلماء، فهذا غلام نصراني، يرافق سيده القاضي محمد بن عبد الله بن هاشم، من إفريقية إلى مصر[٥٢]. وبخصوص الرفقة دائمًا، صادفنا إشارات مصدرية مهمة تبين أن الرقيق بمثابة الحاجيات الضرورية لطالب العلم، فقد أهدى الخليفة الموحدي يعقوب المنصور دارًا في مدينة مراكش لعالم النحو الشهير أبي موسى عيسى بن عبد العزيز القزولي المتوفي (٦٠٧هـ/١٢١٠م)، ووصفت الدار أنها: "مشتملة على جميع ما يحتاج إليه طالب العلم المتمدن من كتب العلم متنوعة الفنون وعبيد وإماء وبسط وفرش ومعلقات ومواعين وأثاث وأطعمة على اختلافها وتوابل ووقود وفخار وغير ذلك"[٥٣].

ولدينا نموذج أخر لعبد في ملكية الأديب واللغوي مصعب بن أبي بكر محمد بن مسعود الخنشي المتوفي (٦٠٤هـ-١٢٠٧م/١٢٠٨م) الذي كان: "يحمل كتب الحلقة في كل يوم من أصوله، عادة عول عليها وألفها"[٥٤]. كما يكشف مثل شعبي عن رفقة أمة لأحد القضاة، ويبين مكانة الأمة في ظل سيدها القاضي: "ماتت الخادم، جات المدينة كلها تعزي، مات القاضي ما جا حد"[٥٥].

سادسًا: تعليم القبائل العربية

والفضل الأكبر في انتشار القراءة والكتابة، وتأسيس دور العلم في البلاد الإسلامية كان مرجعه القرآن، وقد صدق الباحث[٥٦] إذ يقول كان القرآن "البراءة الأولى للتربية عند العرب". واختلفت الأقطار في تعليم القرآن للولدان فيقول ابن خلدون[٥٧]: "فأهل المغرب مذهبهم الاقتصار على تعليم القرآن فقط، فهم لا يخلطون ذلك بسواه في شيء من مجالس تعليمهم لا من حديث ولا من فقه ولا من شعر ولا من كلام العرب إلى أن يحذق فيه أو ينقطع دونه، فيكون انقطاعه في الغالب انقطاعا عن

العلم بالجملة، وهذا مذهب أهل الأمصار بالمغرب ومن تبعهم من قرى البربر، وأما أهل افريقية فيخلطون في تعليمهم للولدان القرآن بالحديث".

ومن المرجح أن القبائل العربية المستقرة بإفريقية والمغرب، تأثرت بطريقة التعليم السائدة في الدولة المستقرة بأرضها، ونهج زعمائها على الأقل في تعليم أولادهم، لحاجة القبيلة المستمرة إلى الرديف لرئيسها والوزير والوكيل والكاتب والمفتي لمساعدة زعيمها على الحكم، ويعزز هذا الرأي إسناد عرب بني علي للشيخ أبي محمد عبد الكريم بن اسماعيل الأرنبي بالقيروان تعليم عشرة من أبنائهم يقرأ عليهم القرآن[٥٨]. ويبدو أن هؤلاء الطلبة كانوا من مختلف بطون القبيلة، إذ أننا نلاحظ مرور القبيلة على القيروان لزيارة أولادهم، مما أخاف أهل المدينة نظرا لقرب طياب الزرع، فطلبوا من الشيخ المذكور إبعاد العرب، فخرج الطلبة لمقابلة ذويهم خارج المدينة، وانتفعوا بما عندهم من زاد، وعادوا إلى المدينة، واجتاز بنو علي تحت سورها، وما ذكر أحد أنه أخذت له سنبلة[٥٩].

ومن أدلة وحجج تعليم القبائل العربية بالغرب الإسلامي، تاريخ حياة تعليم الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الله ابن عياش العبيدلي، أصله من العرب، وجاء إلى القيروان كبيرًا،" فاتعلم العلم والقرآن، وقرأ على يد الشيخ الرماح، وكان فقيها صالحًا ناسكًا ورعًا مهابًا، وكان ممَنْ لا تأخذه في الله لومة لائم، وبلغت درجة علمه أن اعتقد الناس فيه، وتتوب البوادي على يديه، ويحيط المريدون بزوايته"[٦٠].

سابعًا: تعليم النخبة العالمة بين الرحلة العلمية والمدرسة النظامية

استأثر التعليم الرسمي باهتمام الدولة التي تكلفت بتمويله، مثل مبادرة عبد بن ياسين (ت. ٤٥١هـ/١٠٥٩م)، مؤسس الدولة المرابطية، الذي خصص قسمًا من الغنائم الحربية للمسألة التعليمية: "بمال دثر مما اجتمع لديه من الزكوات والأعشار والأخماس إلى طلبة العلم ببلاد المصامدة"[٦١]. وتعود أهمية الرحلة العلمية إلى وظيفتها التربوية، وما وفرته للطالب من قدرات وملكات، لأن "الرحلة في طلب العلوم ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعلم... فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات"[٦٢]. وعلى عكس من تجشم عناء الرحلة العلمية، فوجد مباركة وسندًا ماديين ومعنويين يزيدان من حظوته الاجتماعية[٦٣]. وكان من نتائج الرحلة العلمية بروز مراكز وأقطاب ارتبطت شهرتها بالنشاط التعليمي، لكونها شكلت قبلة العلماء والمدرسيين والطلبة، فقد تواتر عن قرطبة: "أنه إذا مات عالم بإشبيلية فأريد بيع كتبه حملت إلى قرطبة حتى تباع فيها، وأن مات مطرب بقرطبة فأريد بيع آلاته حملت إلى إشبيلية"، وقرطبة أكثر بلاد الله كتبًا[٦٤].

وفي السياق نفسه، نذكر رحلة أبي بكر بن العربي المعافري إلى الأندلس، حيث كانت رحلته مع أبيه من إشبيلية عن طريق البحر، فرست السفينة في مدينة بجاية، حيث اختلف ابن العربي إلى مجالس بعض علمائها كأبي عبد الله الكلاعي وأخذ عنهم، ثم انتقل إلى مدينة المهدية أواخر سنة (٤٨٥هـ/١٠٩٢م)، ولقي فيها إمام المالكية في وقته محمد بن علي المازري، وأبا الحسن بن الحداد الخولاني، وسمع عليهم الفقه والحديث[٦٥]. ومن جانبه، رحلة ابن سعيد المغربي الأندلسي الغرناطي، في القرن السابع الهجري، وقد تنقل ابن سعيد في تجواله من المغرب في مختلف الأمصار، والتقى بأكابر العلماء، ورأى أفضل الكتب، وعبر عن حبه لوطنه بأشعار عاطفية عميقة[٦٦].

وبعدما نهل ابن تومرت ما وسعه من علم بلده المغرب الأقصى، رحل إلى مع مطلع القرن السادس إلى الأندلس رغبة في الاستزادة[٦٧]. ومراكش المرابطية التي اشتهرت بكثرة الكتاتيب القرآنية[٦٨]. وبلاد السوس التي تلقى فيها المهدي بن تومرت (ت. ٥٢٤هـ/١١٢٩م) تعليمه قبل رحلته إلى الأندلس والمشرق الإسلامي[٦٩]. إلى درجة أن بعض الأساتذة، بتلك المدن، فتحوا منازلهم للطلبة لرعايتهم عن قرب: مثل القاضي عياض الذي درس على ثلاثة مدرسين بمنازلهم[٧٠]. فالخليفة الموحدي يعقوب المنصور شيد" المدارس في بلاد إفريقية والمغرب والأندلس... وأجرى المرتبات على الفقهاء والطلبة على قدر مراتبهم"[٧١].

وفي سنة (٦٧٩هـ/١٢٨٠م)، كلف أبو يوسف يعقوب القاضي أبا أمية الدلائي "ببناء المدرسة لطلبة العلم، فبناها بإزاء عين قرقف من جهة قبلة جامع القرويين... وأسكنها بالطلبة والمقرئيين. وأجرى عليهم المرتبات من جزية اليهود"[٧٢]. ويُعَدّ ابن مرزوق التلمساني (ت. ٧٨١هـ/١٣٧٩م)، أحد المعنيين للتدريس بالمدرسة النصرية بغرناطة، في صفر٧٧٣هـ/ مارس١٣٥٢م، حيث درس مادة التصوف[٧٣]. فقد عرف بعض المدرسين بكفاءة عالية ساعدت عبلا الإقبال على التعليم وتعميمه، وسط مختلف الفئات الاجتماعية، فأبو القاسم بن النخاس المتوفي (ت. ٥١١هـ/١١١٧م): "كان زعيم المقرئيين بقرطبة... إليه كانت الرحلة في علم القراءات في وقته، قرأ عليه الشيوخ والشباب،... وكان بليغا مصقعا جهير الصوت، حسن المجلس"[٧٤].

أما أبو محمد عبد الله بن منصور اللخمي، من نكور شمالي المغرب، فقد كان " أحد رجال وقته ونبهاء زمنه،... كانت الدراية والفهم أغلب عليه من الرواية والحفظ،... وكان من أهل الفهم والنباهة والنظر والتفنن والمشاركة في ضروب العلم،.. وكان يحضر مجلسه الأكابر... وأصحابه لكثرة فائدته[٧٥]. في حين تخرج على يدي أبي مدين المتوفي (٥٩٤هـ/١١٩٧م) ألف تلميذ[٧٦].

ولعل في حالة أبي الوليد الباجي (ت. ٤٧٤هـ/١٠٨١م)، وتحوله من الفقر إلى الجاه والنفوذ الاجتماعي ما يجلي الصورة أكثر، فقد غادر الأندلس لطلب العلم بالمشرق، فدخل بغداد والحرمان قد كساه سرابيل، ورماه بطير أبابيل[٧٧]. وتحمل مشاق الغربة بالعراق في سبيل العلم رغم حالة الفقر، التي دفعته للاشتغال هناك لتغطية نفقة الدراسة لأنه كان:" مقلا في دنياه، حتى احتاج في سفره إلى القصد بشعره، واستئجار نفسه مدة مقامه ببغداد... لحراسة درب، فكان يستعين بإجارته على نفقته، وبضوئه على مطالعته"[٧٨]. ولما أكمل دراسته عاد إلى الأندلس، فلم يتنبه المجتمع لكفاءته، وظل يعيش عسر الحال، فكان يتولى ضرب ورق الذهب للغزل والإنزال، ويعقد الوثائق...يخرج...للقراءة عليه وفي يدع أثر المطرقة وصدأ العمل[٧٩].

لكن سرعان ما فشا علمه بين من درسوا عليه، وكثر طلابه، وذاع صيته، وشهرت تواليفه، فعرف حقه، وهمت به الدنيا، وعظم جاهه، وقربه الرؤساء وقدروه قدره، واستعملوه في الأمانات والقضاء، وأجزلوا له صلاته، فاتسعت حاله، وتوفر كسبه، حتى مات عن مال وافر خطير، وكان يصحب الرؤساء، ويرسل بينهم، ويقبل جوائزهم، وهم له على غاية البر[٨٠].

وهذا التحول الاجتماعي تعكسه المناظرة التي جرت بين الباجي وابن حزم المتوفي (٤٥٦هـ/١٠٦٤م)، المنتمي إلى أسرة غنية، فلما ناظر ابن حزم قال له الباجي: أنا أعظم منك همة في طلب العلم لأنك طلبته وأنت معان عليه تسهر بمشكاة الذهب، وطلبته وأنا أسهر بقنديل بائت السوق، فقال ابن حزم: "هذا الكلام عليك لا لك، لأنك إنما طلبت العلم وأنت في تلك الحال رجاء تبديلها بمثل حالي، وأنا طلبته في حين ما تعلمه وما ذكرته، فلم أرج به إلا علو القدر العلمي في الدنيا والأخرة"[٨١]. كما ذكر ابن حزم في طوق الحمامة أنه تعلم في صغره على النساء: "وهن علمنني القرآن ورويننني كثيرًا من الأشعار ودربنني على الخط".[٨٢]

وضمت بعض المجالس العلمية جملة من الفقهاء، حيث بلغ عددهم في مجلس عبد المومن بن موسى الجاناتي المتوفي (٧٤٦هـ/١٣٤٥م،١٣٤٦م)، أزيد من أربعمائة فقيه، فيهم مائة متعمم، شكلوا طبقة فقهية متميزة عن الأخرين[٨٣]. أما أبو عمران موسى العبدوسي: فكان مجلسه أعظم المجالس بفاس يحضره الفقهاء والصلحاء والمدرسون وحفاظ المدونة... ما يقرب من الأربعين[٨٤]. ويظهر أن العبدوسي قد نجح في خلق الإجماع من حوله بين الفقهاء والمتصوفة، حيث إنه عرف بين الفئتين، فاستمالهم إلى مجالسه العلمية بإقرائه لكتب الفقه ومنها التهذيب، وفي الوقت نفسه كان يعظم شيخ الصوفية أبا يعزى[٨٥].

إن المدارس المرينية، طبعت مستقبل التعليم بالمغرب بمؤسسات تفاعلت مع مرحلة دينية سياسية معينة واختيار رسمي جعلها تابعة للدولة، وهي بجانب ارتباطها بظرفية داخلية مضبوطة، فقد اندرجت في إطار إسلامي أشمل[٨٦]. وجذير بالذكر أن أبو بكر عياض بن بقي، قدر درس فيصغره على يد أم شريح ابن محمد بن

شريح المقرئ الإشبيلي[٨٧]. ومن الغرائب، حواء بنت ابراهيم بت تيفلويت، "كانت خيرة فاضلة كريمة ممدحة، تقرأ القرآن وتحاضر الأدباء، وإياها مدح الأعمى التطيلي"[٨٨].

ومن الغرباء، فتح بن يحيى بن حزب الله الأنصاري من أهل تلمسان، يكنى أبا نصر، دخل الأندلس وأخذ القراءات عن أبي الحسن بن هذيل وأبي علي بي عريب وأبي الحسن بن النعمة[٨٩]. وكذلك قاسم بن علي بن يحيي الحسيني من أهل فاس، يكنى أبا محمد، ويعرف بالشريف الحشاء، يحمل عن ابن الرمامة، ورحل إلى الأندلس، فأخذ عن أبي القاسم بن بشكوال[٩٠]. ونشير في السياق ذاته، إلى علي بن محمد بن يوسف الفهمي من قرطبة والذي كان على إلمام بالقراءات السبع، انتقل إلى مراكش فقام بتدريس أبناء المنصور، إذ كانت له مكانة هامة استغلها في جمع الأموال، حيث راكم ثروة كبيرة خاصة خلال فترة حكم المنصور والناصر[٩١].

بالإضافة إلى، ابن قنفذ القسطنطيني الذي درس على يد أبو عبد الله الزكنداري (ت. ٧٨٦هـ)، قاضي الجماعة بمراكش، علمه التفسير والحديث والفقه، فأعجب بمستواه العلمي، لذا وصفه بأنه لم يكن مثله في زمانه بمراكش[٩٢]. ودرس أيضًا على يد الفقيه أبو عمران موسى العبدوسي (ت. ٧٧٦هـ)، الذي كان له مجلس في الفقه، لم يكن لغيره في زمانه، حيث لازمه ابن قنفذ بمدينة فاس مدة ثماني سنين في درس المدونة والرسالة[٩٣]. ويجب ألا نغفل العالم أبو محمد عبد الحق الهسكوري، قرأ على يديه ابن قنفذ بمسجد البليدة من مدينة فاس، وأبو عبد الله محمد بن حياتي (ت. ٧٨١هـ): "لازمه ابن قنفذ فعرف تحقيقه في النحو والقراءات"[٩٤].

وسمع حديث البخاري وغيره في مجالس مختلفة على يد أبو عبد الله محمد بن مرزوق (ت. ٧٨١هـ)، ويضر درسه: "فلمجلسه جمال ولين معاملة"[٩٥]. ومن الغرباء أيضًا المقري التلمساني الذي أخذ عن العالمين ابني الإمام والحافظ أبي موسى عمران بن موسى المشدالي الذي كان يدرس بتلمسان الحديث والفقه والنحو والمنطق والجدل والفرائض، وصفه المقري: "كان كثير الاتساع في الفقه والجدل، مديد الباع"[٩٦].

أما أبو الحسن النباهي الأندلسي، فيقول عنه بعد أن خالطه وعرفه بأنه: "في غزارة الحفظ وكثرة مادة العلم عبرة من العبر، وآية من آيات الله الكبر، قلما تقع مسألة إلا ويأتي بجميع ما للناس فيها من الأقوال ويرجح ويعلل ويستدرك ويكمل[٩٧]. ودرس المقري على يد كل من أبو محمد عبد المهيمن بن محمد الحضرمي السبتي، وأبو عبد الله محمد بن سليمان بن علي السطي، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن شاطر الجمحي المراكشي[٩٨].

ثامنًا: تعليم أهل الذمة بالغرب الاسلامي

تميزت بلاد الغرب الاسلامي بشدة إقبال أبنائه على العلم والتربية والتعليم، فقد لقي أهل الذمة نظامًا تعليميًا خالصًا، حيث بدأ تعليمهم بالقرآن الكريم المستمد من نظم التربية الإسلامية[٩٩]. وكان الطلاب اليهود ذوي الميول نحو العلوم والأدب، يدرسون على أيدي معلمين مسلمين، ومن هؤلاء اليهودي ابراهيم بن سهل الإسرائيلي الإشبيلي، الذي تلقى قواعد اللغة العربية على أيدي الأساتذة المسلمين أمثال أبي علي الشلوبيني، وأبي الحسن الدباج، وأصبح شاعرًا وبالغة العربية بارعًا، وكان الطلاب اليهود يجلسون في حلقات العلم جنبًا إلى جنب مع الطلاب المسلمين[١٠٠]. ويروي ابن بسام الشنتريني[١٠١]" أن الشاعر الأندلسي الشهير أبي عامر أحمد بن عبد الملك بن شهيد، كان أستاذا ليهودي اسمه يوسف ابن اسحاق يعلمه الشعر والأدب.

وكان موسى بن ميمون المتوفي في مصر (٦٠٥هـ/١٢٠٤م) أحد الطلاب اليهود الذين تلقوا التعليم بالأندلس، إذ يقول عنه ابن العبري[١٠٢]: "وظل الطلاب اليهود يتلقون مختلف العلوم على أيدي الأساتذة المسلمين الأكفاء، حتى في المدن الأندلسية التي كانت تقع في قبضة النصارى الإسبان". وعن ذلك يقول المقري[١٠٣]: "وكان محمد بن أحمد بن أبي بكر القرموطي المرسي من أهل الأندلس بالعلوم القديمة: المنطق والهندسة والعدد والموسيقى والطب، فيلسوفًا طبيبًا ماهرًا، آية الله في المعرفة بالأندلس، يقرئ الأمم بألسنتهم فنونهم التي يرغبون فيها وفي تعلمها، ولما طاغية الروم على مرسية، عرف له حقه، فبنى له مدرسة يقرئ فيها المسلمين والنصارى واليهود.

وتجدر الإشارة أيضًال إلى رامون لول الذي درس الفلسفة الإسلامية كثيرًا، فاطلع على آثار ابن سينا والفارابي بالعربية، ولا شك في أنه درس كتاب الإمام الغزالي" تهافت الفلاسفة" وترجم رسالته" مقاصد الفلسفة إلى الكاتلانية[١٠٤]. وأغلب الظن أن رامون لول كان يطلع على بعض الرسائل الصوفية، ولعله اطلع على "إحياء علوم الدين" للإمام الغزالي، ولقي بعض المتصوفين في المغرب وتونس[١٠٥].

وقد ظهرت في المغربين الأدنى والأقصى مراكز تعليمية كبرى مثل مدرسة القيروان التي أنشأت في القرن (٥هـ/١١م)، والتي بلغت درجة عالية وأضحت لها مكانة هامة في الدراسات التلمودية، والأخرى بمدينة فاس[١٠٦].

كما انتشرت بالغرب الاسلامي مدارس التعليم العالي المسماة ب"الياشيفاه" خصوصًا مع هجرة الأندلسيين إلى المغرب، ومن أشهرها مدرسة اشربن يحيل (٨هـ/١٤م). وتُعَدّ إرثا للمدرسة الأندلسية التي نقل أفكارها الربيون القشتاليون الذين جاءوا إلى بلاد المغرب[١٠٧]. وحرص اليهود على ضرورة تعليم اللغة العربية وإتقانها[١٠٨]. ولذلك يجب الأخذ بالحسبان أن ضرورة تعلم اللغة العربية كانت على عاتق السلطات النصرانية خاصة فئة التجار، إذ أن معظم الاتفاقيات كانت تتم بها ويكون ملحق تابع لها باللاتينية[١٠٩].

خَاتِمَةٌ

خلاصة القول، شكلت الغربة أهم الظواهر الاجتماعية التي طبعت التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والديني، حيث أصبح المجتمع الاسلامي مجالاً خصبًا لديناميتها، حيث ارتأينا إلى دراسة هذا الموضوع وفق خطة مهيكلة ومعقلنة مفهومًا وشكلاً ومضمونًا وعدم الارتكان إلى طرف واحد كمصدر للأخبار، بل اعتمدنا على جل الأجناس المصدرية التي لم تكتب لغرض التأريخ فقط، أو ما يصطلح عليها بالمصادر الدفينة من قبيل كتب النوازل الفقهية والفهارس والطبقات والجغرافيا وكتب الآداب وكتب التاريخ العام وكتب الطب، وليكن للتأويل أسسه العلمية سلكنا المنهج المقارن من خلال اللجوء إلى المصادر الأجنبية، فالموضوع له إشعاع كبير ضمن مسالك الثقافة العالمة والشعبية سواء على مستوى القواميس والسنة النبوية من جهة، ومن جهة أخرى، على مستوى الشعر والأزجال والأمثال الشعبية.

وفي نهاية المطاف، تطرقنا إلى الحضور الثقافي والعلمي للغرباء من خلال ما تركوه من تراث ثقافي مادي وغير مادي، الأول ظهرت معالمه على مستوى المساجد والقصور والمدارس، أما الثاني تبين بشكل جلي في التصوف والشعر والفقه والتأليف والطب والصيدلة والفلاحة والتعليم والعلوم بشتى أنواعها.

الإحالات المرجعية:

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد ١١، ط٦، دار صادر، بيروت،٢٠٠٨، ص:٢٣،٢٤.

(٢) انظر: **المصدر نفسه**: ص:٢٣، وقد جاء نص الحديث أيضا في: الإمام مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، اعتنى به وراجعه هيثم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية، بيروت ٢٠٠٣، كتاب الإيمان، حديث رقم٣٧٢، ص:٧٢,

(٣) ابن سيدة، أبو الحسن علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، **المخصص**، ج١٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص:٥٢.

(٤) ابن سيدة: أبي الحسن علي بن اسماعيل المرسي المتوفي سنة٤٥٨ه، **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ج٥، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ص:٥٠٧.

(٥) ابن ابي زرع الفاسي، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط،١٩٧٣، ص:١٨٤.

(٦) لسان الدين بن الخطيب، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق محمد عبد الله عنان، ط٢، ج١. الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة،١٩٧٣، ص:١١٤.

(٧) محمد بن أحمد الأندلسي، ابن جبير، **رحلة ابن جبير**، دار صادر، بيروت، د،ت، ص:٢٦،٢٧.

(٨) خالد التوزاني، **جماليات العجيب في الكتابات الصوفية" رحلة ماء الموائد" لأبي سالم العياشي ت.١٠٩٠ه نموذجا**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، نقشت بكلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز، فاس خلال سنة ٢٠١٢، ٢٠١٣ تحت إشراف الأستاذين: خالد سقاط، عبد الوهاب الفيلالي، ص:٦٤،٦٥.

(٩) نادية أمغيرير، **الأجناس الأدبية النثرية في التراث الأدبي العربي القديم: النادرة والقصة نموذجين دراسة تحليلية نقدية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب تحت إشراف الدكتور عبد الرحيم الرحموني، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس خلال السنة الجامعية ٢٠٠٦،٢٠٠٧، ص:١٤٦.

(١٠) عبد الفتاح كيليطو، **الحكاية والتأويل، دراسات في السرد العربي**، المعرفة الأدبية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط١،١٩٨٨ص:٢٠

(١١) البخاري، الإمام محمد بن اسماعيل، **صحيح البخاري**، دار الفجر للتراث، القاهرة ٢٠٠٥، المجل د٤، كتاب الزقاق، حديث ٦٤١٦، ص: ٢٠٣.

(١٢) أبو حيان التوحيدي، **الإشارات الإلهية**، تحقيق وتقديم عبد الرحمان بدوي، مطبعة جامعة فؤاد الأول القاهرة، ١٩٥٠، ص:٧٩.

(١٣) **نفسه**: ص:٨١٣.

(١٤) **نفسه**: ص:٧٩، تتجسد تلك المعاناة فيما نظمه أبو حيان من شعر تجاه الغريب بقوله:

إن الغريب بحيث
ما حطت به ركائبه ذليل
ويد الغريب قصيرة
ولسانه أبدا كليل
والناس ينصر بعضهم
بعضا وناصره قليل

(15) Alain Rey (direction), **Le grand Robert de la langue française, Dictionnaire le Robert,** VUEF, 2eme ed, t3, Paris 2001, p 306-7 **- Dictionnaire Larousse** en ligne, consulté le 28/8/2021, dans le site : https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/%c3%a9tranger/31536

(16) Régine **Le Jan**, « Remarques sur l'étranger au haut Moyen Âge **»,** Publications de l'Institut de recherches historiques du Septentrion, consulté le 9/6/2021 dans **:** https://books.openedition.org/irhis/1506?lang=fr

(17) Robert Brunschving, **La Berbérie orientale sous les Hafsides des origines à la fin du XVe siècle**, Adrien Maisonneuve, Publications de l'Institut d' Etudes Orientales d' Alger, VIII, Paris 1940, t I, p. 432.

(18) John Gilissen, «Le statut des étrangers, à la lumière de l'histoire comparative», Publié dans: **L'étranger**, Ed. de la Librairie Encyclopédique, Bruxelles 1958, Volume 9, p 5-57. Cité par: Bernard d'Alteroche, « L'évolution de la notion et du statut juridique de l'étranger à la fin Moyen Âge (XIe-XVe siècle) », **Revue du Nord**, 2002/2-3 (n° 345 - 346), p227-245. Consulté le 14/9/2021 dans le site: https://www.cairn.info/revue-du-nord-2002-2-page-227.htm

(١٩) إبراهيم القادري بوتشيش، **" من الأقليات المغمورة بالغرب الإسلامي خلال عصر الموحدين. فئة" الغرباء المسحيين الأوربيين"** مقال في كتاب: التاريخ والهوية، الكتابة التاريخية بين الأرشيف وسؤال التعددية، أعمال مهداة إلى جامع بيضا، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، تنسيق: عبد العزيز الطاهري، الطيب بياض، ص:٣٠٠.

(٢٠) إبراهيم القادري بوتشيش، **من الأقليات المغمورة بالغرب الإسلامي خلال عصر الموحدين، "فئة الغرباء "المسحيين الأوربيين** م، س: ص:٢٩٥.

(٢١) محمد أركون، **العجيب الخلاب في القرآن، الفكر الإسلامي: قراءة علمية**، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١٩٩٦،٢، ص:٢٢٦.

(٢٢) **العجيب والغريب في إسلام العصر الوسيط**، محمد أركون وتوفيق فهد وجاك لوكوف، ترجمة عبد الجليل الأزدي، نشر: الملتقى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٢.

(٢٣) جعفر ابن الحاج السلمي، **الأسطورة المغربية:** دراسة نقدية في المفهوم والجنس، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ط١، ٢٠٠٣، ص:١٨٦.

(٢٤) زكريا القزويني، **عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات**، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١،٢٠٠٠، ص:٩.

(٢٥) أبي الفرج الأصفهاني، **أدب الغرباء**، نشره الدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط١/١٩٧٢، ص:٣٣.

(٢٦) الحافظ أبي بكر محمد بن الحسين الآجري المتوفي ٣٦٠ه، **كتاب الغرباء**، تحقيق: بدر البدر، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ص:٣٤.

(٢٧) حميد الحداد، **محنة تغريب النخبة الأدبية والعالمة بالغرب الإسلامي، مقال ضمن كتاب " النخبة العالمة والمثقفون في تاريخ المغرب والأندلس رؤى وتقاطعات، قضايا تاريخية وحركات اجتماعية،** أعمال مهداة للدكتور محمد الغرايب، الجزء الأول، تنسيق وإعداد: محمد فتحة، الحسن الغرايب، عبد العزيز بلفايدة، عثمان المنصوري، تقديم وتصدير: جمال الكركوري، سعيد البوزيدي، ص:٤٥٧.

(٢٨) ابن الخطيب، **الكتيبة الكامنة فيمن لقيناه في الأندلس من الفئة الثامنة،** تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة ١٩٨٣، ص:١٥٨.

(٢٩) عبد الفتاح كيليطو، **الأدب والغرابة،** دراسة بنيوية في الأدب العربي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٤، ص:٦٩.

(٣٠) زليخة بنرمضان، **أحمد بابا التنبكتي الفقيه الغريب في مراكش، مقال في كتاب الغرباء في تاريخ المجال الحضري بالمغرب،** سلسة ندوات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، تنسيق: عبد الرزاق العسري، ص:٢٩.

(٣١) أبي يحيى عبيد الله بن أحمد الزجالي القرطبي، **أمثال العوام في الأندلس،** تحقيق وشرح ومقارنة: الدكتور محمد بنشريفة، القسم الثاني، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، مستخرجة من كتاب ري الأوام، ومرعى السوام، في نكت الخواص والعوام، ص:٣٩٤.

(٣٢) أحمد الزجالي القرطبي، **أمثال العوام في الأندلس،** م، س، القسم الأول، ص: ٢١٥.

(٣٣) نفسه: ص١٦.

(٣٤) نفسه: ص:٢١٧.

(٣٥) نفسه: ص:٢٢١.

(٣٦) نفسه: ص:٢٠٧.

(٣٧) نفسه: ص:٢٢١.

(٣٨) نفسه: ص:٢٢١.

(٣٩) أحمد الزجالي القرطبي، **أمثال العوام في الأندلس،** م، س، القسم الثاني، ص:٤٦٥.

(40) Mohamed ben cheneb. **Proverbes de l'Algerie et du Maghreb**. Paris. Maisonneuve et Larouse. 2003. P63.

(٤١) عبد الإله بنمليح، **الرق في بلاد المغرب والأندلس خلال القرنين ٥٥/٥٦/١١م/١٢م،** بحث لنيل شهادة دكتوراه الدولة في التاريخ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، المغرب، السنة الجامعية: ٢٠٠٠/٢٠٠١، "مرقونة"، ص:٤٤٩.

(٤٢) **حديث صحيح،** عبد الإله بنمليح، م،س، ص:٤٤٩.

(٤٣) ابن بسام الشنتريني، أبو الحسن علي. **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة،** تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٨، ١٩٧٩م، ج٥، ص:٣١٩.

(٤٤) نفسه: ج٥، ص: ٣٢٠.

(٤٥) ابن الزبير، **صلة الصلة،** تحقيق: عبد السلام الهراس والشيخ سعيد أعراب، طبع وزارة الأوقاف، الرباط، مطبعة فضالة المحمدية، ١٩٩٤، ج٥، ص:٣١١.

(٤٦) ابن عبد الملك المراكشي، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة،** س٧، ق٢، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت لبنان ١٩٦٥. ص: ٤٨٠.

(٤٧) عبد الإله بنمليح، **م،س،** ص:٤٥٢.

(٤٨) نفسه: ص:٤٥٢.

(٤٩) ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة، م،س،** س٤، ص:١٤٤.

(٥٠) **نفسه:** ص:١٤٤.

(٥١) ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة، م،س،** س٤، ص:١٤٤.

(٥٢) ابن عذاري المراكشي، **البيان المغرب في أخبار الاندلس والمغرب، قسم الموحدين،** تحقيق محمد إبراهيم الكتاني، محمد ابن تاويت، محمد زنيبر، عبد القادر زمامة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥: ج١، ص:٢٤٨.

(٥٣) ابن عبد الملك، **الذيل والتكلة، م،س،** س٨، ق١، ص:٢٥١.

(٥٤) ابن الزبير، **صلة الصلة، م،س،** ج٣، ص:٧٥.

(٥٥) بنمليح، **م،س،** ص:٤٥٥.

(٥٦) مصطفى أبو ضيف أحمد، **أثر القبائل العربية في الحياة المغربية خلال عصري الموحدين والمرينيين ٥٢٤/٥٨٧٦/ .١١١٣/١٤٧٢م،** مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٨٢. ص:٢٤٨

(٥٧) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، المسمى **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربرومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر،** ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار ، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية١٩٨٨. ص:٥٣٨.

(٥٨) عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري الدباغ، **معالم الإيمان في معرفة أهل** القيروان، تونس، ١٣٢٠هـ، ج٤، ص: ١٨٢،١٨١.

(٥٩) **نفسه:** ج٤، ص: ١٨٢.

(٦٠) مصطفى أبو ضيف أحمد، **أثر القبائل العربية،** م،س، ص:٢٤٩ .

(٦١) سعيد بنحمادة، **النظام التعليمي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط،** منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٢، ص: ٤٠

(٦٢) ابن خلدون، **المقدمة،** م،س، ص:٥٩٨.

(٦٣) ابن الزيات، أبو يعقوب يوسف بن يحيي التادلي ت٦١٧هـ، **التشوف في رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي،** تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، الطبعة الأولى،١٩٨٦، ص:٢٠٣، **وتقول العامة: " ثم رجل ورويجل ويحج البيت"،** الزجالي، **م، س،** مثل رقم:٧٤٧، ق٢، ص:١٦٨. فالرجولة هنا مرتبطة بالقدرة على الرحلة التي كانت تجمع في غالب الأحيان بين طلب العلم والحج.

(٦٤) أحمد بن محمد المقري التلمساني، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب،** تح: إحسان عباس، دار صادر بيروت ج١، ص:١٥٥. لذلك قال بعض شعراء الأندلس:

بأربع فاقت الأمصار قرطبة
منهن قنطرة الوادي وجامعها
هاتان اثنتان والزهراء ثالثة
والعلم أعظم شيء وهو رابعها

(٦٥) علي إبراهيم كردي، **أدب الرحل في المغرب** والأندلس، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة. دمشق٢٠١٣، ص:٢٢.

(٦٦) المقري، **نفح الطيب، م،س،** ج٢، ص: ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٢.

(٦٧) عبد الحق الطاهري، **الدولة الموحدية أسس الشرعية والمشروع السياسي**، افريقيا الشرق المغرب ٢٠١٥، ص: ٣٠.

(٦٨) ابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تحقيق: مصطفى أبو ضيف أحمد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ص:١٣١.

(٦٩) ابن القطان، **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، تحقيق: محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،.الطبعة الأولى ١٩٩٠، ص:٣٧.

(٧٠) سعيد بنحمادة، **النظام التعليمي**، م،س، ص:٣٣.

(٧١) **روض القرطاس**، م،س، ص:٢١٧

(٧٢) ابن أبي زرع، **الذخيرة السنية**، م،س، ص:١٦٣، ١٦٢.

(٧٣) لسان الدين ابن الخطيب، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق محمد عبد الله عنان، ط٢، ج١. الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة،١٩٧٣، م٤، ص:٢٥٤.

(٧٤) عياض، القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي، **الغنية**، تحقيق: ماهر زهير جرار، دار الغرب الاسلامي، بيروت ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص:١٠٦.

(٧٥) عياض، **الغنية**، م،س، ص:١٥٦.

(٧٦) ابن الزيات، **التشوف، م،س**، ص:٣٢٤.

(٧٧) ابن بسام، **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ط٢ ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ق٢، ج٣، ص: ٧٩٠.

(٧٨) القاضي عياض، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، ج٨، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، مطبعة الشمال الإفريقي، الرباط، ١٣٨٣هـ/١٩٨٢م، ص:١٢١.

(٧٩) **نفسه:** ص:١٢١.

(٨٠) **نفسه:** ص:١٢١.

(٨١) المقري، **نفح الطيب**، م،س، ج٢، ص:٧٧.

(٨٢) ابن حزم الأندلسي: **طوق الحمامة في الألفة والألاف**، جمعه وحققه وشرحه عفيف تايف حاطوم دار صادر بيروت، ص: ٥٠،

(٨٣) التنبكتي، **كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج**، تح: محمد مطيع، مطبعة فضالة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ج١، ص:١١٨.

(٨٤) ابن قنفذ، أبو العباس أحمد القسنطيني، **شرف الطالب في أسنى المطالب**، ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات، تحقيق محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م/ ص:٢٥

(٨٥) نفسه: ص:٢٥.

(٨٦) القبلي محمد، **قضية المدارس المرينية: ملاحظات وتأملات، مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط**، سلسلة المعرفة التاريخية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٧، ص:٧٥،٧٦.

(٨٧) ابن عبد الملك، **الذيل والتكلة، م،س**، م٥، س٨، ص:٤٢٧

(٨٨) **نفسه:** ص:٤٢٩.

(٨٩) ابن الزبير، **صلة الصلة**، م،س، ج٤، ص:١٨٦.

(٩٠) ابن الزبير، **صلة الصلة**، م،س، ج٤، ص:١٩٦.

(٩١) ابن عبد الملك المراكشي، **الذيل والتكملة**، س٥، م،س، ص:٢٠٤، ٣٩٩.

(٩٢) الحسن الشاهدي، **أدب الرحلة بالمغرب في العصر المريني**، دبلوم الدراسات العليا في الأدب العربي، كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط، السنة الجامعية:١٩٨٥/١٩٨٦، ج٢، ص:٣٢.

(٩٣) **نفسه:** ص:٣٢٩.

(٩٤) **نفسه:** ص: ٣٣٠.

(٩٥) **نفس المصدر، نفس الصفحة**.

(٩٦) **نفسه:** ص:٤٩٨، ٤٩٧.

(٩٧) النباهي، أبو الحسن بن عبد الله بن الحين المالقي الأندلسي، **المرقبة العُليا فيمن يستحق القضاء والفتيا**، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط٣، ١٤٠٥/٥٥،١٩٨٣م، ص:١٦٩.

(٩٨) الحسن الشاهدي، **م،س**، ج٢، ص:٤٩٧.

(٩٩) القابسي، علي بن محمد بن خلف الأندلسي القيرواني، **الرسالة المفصلة لأجوال المتعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين، نشرها الأهواني ضمن: كتابه: التعليم في رأي القابسي**، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر، ١٣٤٢هـ/١٩٤٠م، ص:٢٨٣، ٢٦٤.

(١٠٠) المقري، **نفح الطيب، م،س**، م٢، ص:٣٠٧.

(١٠١) ابن بسام، الذخيرة،**م،س**، م١، ق١، ص:٢٣٤، ٢٣٣.

(١٠٢) ابن العبري، غريغوريوس الملطي، **تاريخ مختصر الدول**، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٥٨، ص: ٢٤٠، ٢٣٩.

(١٠٣) المقري، **نفح الطيب**، م،س، م٤، ص: ١٣٠.

(١٠٤) مانويل فايشر، **رامون لول والعالم الإسلامي، ندوة الغرب الاسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الأولى**، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط، تنسيق، محمد حمام، ط١، ١٩٩٥، ص:١٩٥.

(١٠٥) نفسه: ص:١٩٧.

(١٠٦) سميرة نميش، **أهل الذمة أهل الذمة ودورهم الجضاري بالمغربين الأدنى والأقصى ٥٦/٥١٢/م١٦م، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم التاريخ، تخصص تاريخ وسيط، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية قسم التاريخ، السنة الجامعية ٢٠١٧/٢٠١٨، م،س، ص:٧٧**

(١٠٧) **نفسه: ص:٧٧**

(١٠٨) مسعود كواتي، **اليهود في المغرب الاسلامس من الفتح إلى سقوط الموحدين**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاسلامي، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، السنة الجامعية، ١٩٩٠/١٩٩١ ص: ١٥٠

(١٠٩) الحسن الغرايب، **مسيحيو المغرب الأقصى في العصر الوسيط**، تقديم عد العزيز عينوز، ط١، منشورات مطابع الرباط. نت الرباط ٢٠١٥، ص:٢٩٨

مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
SCILIT https://www.scilit.com/sources/85284

كرامات رموز إفريقيّة
وبناء قداستهم عبر التّاريخ
أو في التّوافق بين المجتمع وقدّيسه

د. عمار عامري
أستاذ مساعد باحث في الحضارة
مختص في التصوف والزهد وتاريخ الأديان
جامعة قفصة – الجمهورية التونسية

مُلَخّص

تتناول هذه الدّراسة الأبعاد التّاريخيّة والأنثروبولوجيّة للقداسة في إفريقيّة، مركّزة على تطوّر صورة "الرّجال المقدّسين" والدّلالات الاجتماعيّة والدّينيّة لكراماتهم ومعجزاتهم. وقد شكّل هؤلاء الرّجال عبر المراحل: الوثنيّة والمسيحيّة وبدايات الإسلام، وسطاء للقوّة الإلهيّة، بل عناصر محوريّة في تشكيل الإيمان الجمعيّ وإضفاء الشّرعيّة على سلطتهم الدّينيّة. اعتمد البحث تحليلًا تاريخيًا للنّصوص والمصادر الثّقافيّة، مدّعما بقراءة أنثروبولوجيّة لتحوّلات المجتمع، وذلك للإجابة عن سؤال: كيف عبّرت سرديّات الكرامة عن تصوّرات المجتمع الرّوحيّة ومساهمتها في ترسيخها. وتُظهر النّتائج أنّ استمرار الخطاب الكراماتيّ عبر الدّيانات المتعاقبة على إفريقيّة لم يكن مجرّد ضامن لدوام المعتقد، بل منوال تكيّف اجتماعيّ، حافظ على تماسك المجتمع ونظامه المقدّس في أغلب الحقب الدّينيّة. ومن خلال إعادة تفسير مفهوم الكرامة بوصفه عنصرًا ديناميًا في نسيج إفريقيّة الدّينيّ، تُسهم هذه الدّراسة في إثراء النّقاشات حول القداسة، والكاريزما، والشّرعيّة الدّينيّة في تاريخ مجتمع شمال إفريقيا.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٠٢ ديسمبر ٢٠٢٥
تاريخ قبول النشر: ٠٧ يناير ٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

الكرامة؛ الرجل المقدّس؛ المعجزة؛ إفريقيّة؛ تاريخ إفريقية الديني

معرّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2026.447213.1319

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

عمار عامري، "كرامات رموز إفريقية وبناء قداستهم عبر التاريخ أو في التوافق بين المجتمع وقديسه".- دورية كان التاريخية.- السنة التاسعة عشرة- العدد السابع والسبعون؛ مارس ٢٠٢٦. ص ٢٧ – ٣٨.

X, formerly Twitter: http://X.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
nternet Archive https://archive.org/details/@historical_kan_periodical
Corresponding author: amriammar33@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

لمّا كان مجتمع إفريقيّة –محور المقال الراهن– متنوّعًا في المعتقد واللّغة والانتماء إلى تاريخ دينيّ متنوّع، فإنّنا سنحاول دراسة الكرامة الّتي بها ارتفعت سلطة رجالاته الصّالحين والمبجّلين، حسب التّطوّر التّاريخيّ. وسنتناول طبيعة علاقة هذا المجتمع برجاله المقدّسين، وذلك بالتّعويل على تحليل مقاصد الفعل الكراماتيّ في تصوّر مجتمع أفريقيّة عبر التّاريخ. ثمّ في مرحلة ثانية سنهتمّ ما يفيد في تبيّن خاصيّات التّوافق بين "الرّجل المقدّس" صاحب الكرامات مع مجتمعه بإفريقيّة، مع تخصيص كلّ فترة على حدة، حتّى نتبيّن الثّابت في مخيال مجتمع إفريقيّة والمتحوّل من رؤاه وفلسفته وموقفه من الكرامة، ودور التّاريخ وعناصره في هذا التّحوّل.

أولاً: مقاصد الفعل الكراماتيّ في تصوّر مجتمع أفريقيّة عبر التّاريخ

تشير كلمة "كرامة" في أسفار "التّناخ" الكتاب المقدّس اليهوديّ إلى معنى "المعجزة" أو الرّاية Etendard أو الآية، وقد أجمع أغلب مفسّري اليهوديّة ومؤرّخيها على أنّ هذه المعجزات علاماتٌ تُرى من بعيد، وتعبّر عن الإرادة الإلهية في علاقتها ببداية تاريخ شعب إسرائيل، سواءً في استبدال الكبش أثناء ربط إسحاق (سفر التكوين، ٢٠)، أو في صوت الرّبّ في حادثة العليقة المشتعلة (سفر الخروج، ٣). ومع ذلك، فإن المعجزة الأكثر شيوعًا، سواءً في جميع أسفار الكتاب المقدّس أو في الشّروح والطّقوس الدّينيّة، تبقى معجزة الخروج من مصر، وهو الحدث الأساسيّ لعيد الفصح (سفر الخروج).

أمّا في الأناجيل فتحتلّ معجزات يسوع مكانة مهمّة في الأدب الكنسيّ القرطاجنّيّ. وقد وردت في ٢٠٥ آيات من أصل ٤٢٥ آية في إنجيل مرقس (Ecole Biblique de Jérusalem: 2021, p. 677). وتشمل المعجزات الشّفاء بالإيمان (انجيل لوقا ومرقس)، وطرد الأرواح الشريرة (إنجيل مرقس). ويُعدّ تحويل الماء إلى خمر في عرس قانا الجليل أول معجزة تُذكر (Sbalchiero: 2007). كما شهدت الأناجيل قيامات، مثل قيامة لعازر، أو معجزات عجائبيّة، مثل تكثير الخبز. ووردت معجزات أخرى في سفر أعمال الرّسل، مثل شفاء رجل أعرج بصلاة بطرس ويوحنا (Dufour (dir): 1977).

وتعتبر الكرامة –حسب النّصّ الإسلاميّ– فعلاً خارقًا وظاهرة غير عاديّة وسببها كذلك هو يناقض الطّبيعة فلا تحتاج إلى صناعة برهان. وقد عرّفها القشيري (ت.٢٥٦ هـ/١٠٧٢م) بأنّها "فِعْلٌ نَاقِضٌ لِلعَادَةِ ظَاهِرٌ عَلَى مَوْصوفٍ بِالولايَةِ فِي مَعْنَى تَصْدِيقِهِ فِي حَالِهِ" (القشيري: ١٩٨٩، ج٢، ص٥٢٦). وهذا التّعريف الّذي ظهر في القرن ٣هـ/٧م لم يكن ليجد مساحة اشتغال وتواتر في مخيال المجتمعات لولا أنّ حكاية الكرامة ألبست عبر الزّمن ما هو أجود وأشرف في سياقات تاريخيّة مختلفة ومتطوّرة، وانتهت إلى الذّاكرة على أن يكون اسنادها إلى عبد صالح آثر الخلاص في المطلق، ثُبّت على ذلك وسيقت أفعاله إمّا لتعظيم حاله أو لتثبيت مآله.

من خلال ما سبق نلاحظ أنّ مفهوم الكرامة ملتبس بمفهوم الولاية وكلاهما بمفهوم القداسة. فإذا كانت رسالة الوليّ جزء من استمرارية رسالة النّبي، فإنّ الكرامة تضمن استمراريّة جزء من المعجزة النّبويّة، وإذا كانت المعجزة هي البرهان على رسالة النّبيء، فإن الكرامة لها الوظيفة نفسها بالنّسبة إلى الوليّ أو القدّيس. إنّ غموض العلاقة بين المعجزة والكرامة والاندماج الّذي يخلقه بين النّبوّة والولاية وعالم القداسة عبر التّاريخ ناتج عن سعي العبّاد الأبديّ إلى التماس مباركة مجتمع السّماء بقطع النّظر عن طبقاته، وهو سعي لا يمكن للتّاريخ أن يقصيه، مهما تماثلت التّأويلات وتباعدت الظّروف واختلفت الأديان.

ولاشكّ أنّ مجتمع قرطاج – وهو جزء من مجتمع إفريقيّة – وحواضرها قد عرف هذه المعجزات في البدء وتقبّلها بطاقة عقديّة مبرمة بينه وبين معتقده، وقطع وعّاظ المسيحيّة وشرّاح الكتاب المقدّس شوطا في تفصيلها على منابر معابد قرطاج وحواضرها. وقد عرّفها القدّيس أوغسطينوس Saint Augustin (ت.٤٣٠م) – الّذي كان لا يؤمن بها – بأنّها "كُلُّ ظَاهِرَةٍ عَسِيرَةٍ، غَيْرِ عَادِيّةٍ، ومُدْهِشَةٍ تَتَجاوَزُ حَدْسَ الإنْسَانِ وَقُدراتِهِ الطّبِيعِيّةِ، يَصْنَعُهَا اللّهُ عَلَامةً عَلَى الخَلَاصِ

وَحجّةً على الإيمَانِ" (St. Augustin: 1972, 8, 20). وقد ردّ في رسائله الوعظيّة على الاعتراض القائل بأنّ المعجزة تتعارض مع القانون الّذي غرسه الله في الطّبيعة، بفكرة أنّ الله يناقض نفسه. ومع ذلك، يرى القدّيس أوغسطينوس أنّ "المُعْجزةَ خَارِقةٌ للطّبيعَةِ فِي تَصوُّرِ البَشَرِ، ولَكنّهَا طَبيعيَّةٌ بِالنّسبَةِ إلَى اللهِ"، (St. Augustin: 1972, 8, 22). وقد عاين القدّيس أوغسطينوس معجزاتٍ كثيرة في عصره بإفريقيّة الرّومانيّة المسيحيّة، بل ذهب إلى حدّ القول: "لَوْ أنّني سَجّلتُ مُعجزات الشّفاء الّتي أُجْرِيَتْ فِي المِنْطقَةِ عَلَى يَدِ إسْطِفانُوسَ، لَكَتَبْتُ مُجلّدَاتٍ كَثيرةً" (St. Augustin: 1972, 8 ,26).

وتُعتبر بعض الشّخصيات الفاعلة في الذّاكرة الإفريقيّة المسيحيّة شخصيات إلهيّة، وربّما كانوا في ذهن المجتمع أنبياء أوصياء. فقد مثّلت على سبيل الذّكر شخصيّة سان سيبريان القرطاجنّيّ Saint Cyprien de Carthage (ت.٢٥٨م)، المُعلّقة بين التّاريخ والأسطورة، نموذجًا ليس فقط للحكمة والسّلوك، بل أيضًا للأفعال المعجزة المرتبطة بالطّاقات النّبويّة (Hoffmann: 2021, p.192). ولا تستبعد الذّهنيّة الإفريقيّة القديمة انتماء حكمائهم الّذين يجرون المعجزات إلى سلالة مقدّسة بالوراثة، أو إلى سلسلة تعود إلى أصول ذهبيّة حقيقيّة، على حدّ تعبير هوميروس (هوميروس: ٢٠١٩)، حيث ضاهت مكانتهم مكانة الأقطاب الأنبياء، أي أناس مُلهمين من الغيب ويتحدّثون باسمه.

ويحدث هذا التّقديس الّذي أضفي على هؤلاء في سياق ثقافي يُصوّر فيه الحكيم على أنّه "إنسان إلهيّ"، غالبًا ما يكون مرتبطًا بالكهّان الّذين يكشفون عن الأشياء المجهولة كجزء من طقوسهم الغامضة، خصوصا في مجتمع إفريقيّة الوثنيّ. فكلّ كاهن على مرّ تاريخ إفريقيّة جاهز لإرشاد مجتمعه خلال رحلة الحياة الغامضة، يُقدّم تفسيرًا لبعض الظّواهر الطّبيعيّة أدركها المجتمع ومحنا شهدها، وهو عمل مُلهم يُضاهي عمل النّبيء. وهكذا يُمثّل كهنة إفريقيّة الأمازيغيّة وحكماؤها عنوان جذوة الاقتباس، وهي رؤية ثيوصوفيّة، حيث تصبح وظيفة الوحي الإلهي جوهريّة في اشتغال ظاهرة الكشف عن الغيب.

وفي حقيقة الأمر، لم يكن تقديس الشّخصيات الوثنيّة في تاريخ إفريقيّة ظرفيّا، بل هو ممتدّ ومُثبتٌ أيضًا –كما ذكرنا– في كلّ ردهة من ردهات تاريخ مجتمع الأمازيغ بإفريقيّة، ويتعلّق الأمر عادة بحاجة هذا المجتمع إلى تلك الشّخصيات الخارقة، لتبقى رموزا يعيد استغلال كراماتها وتفسير رؤاها، واستحضارها ووضعها في سياق ثقافيّ جديد مرتبط بكلّ حدث مفصليّ. ومن بين الشّخصيات الرّامزة، نذكر يوغرطة (ت،وحوالي ١٠٤ ق م) الّذي وقف في وجه أطماع روما التّوسّعيّة (عبد الوهاب، ١٩٩١، ص٢٤)، وبقي صرحا يرمز للبطولة. ونجد كذلك أفري الإلهي Ifri (Akan: 2017, 99-101)، وغورزيل المجسّد Gorzel (Corippus: 1985, V.III, 2)، ولا نعلم أهما من كيان بشريّ أم من رسم خيال البربر، وكلاهما رائد داعم لمحن الأمازيغ، إمّا في مجاعاتهم أو في حروبهم. وتمثّل حضورهما بمعجزات الانتصار منحاها إلى عبّادهما وأتباعهما. ونجد كذلك اسكليبيوس Asclépiéion داعمهم في التّطبّب، منحهم معجزات الحياة والشّفاء والتّغلّب على الأمراض والأوبئة (Benseddik & Camps : 2001). وقد فعلت هذه الرّموز في تاريخ المعتقد الأمازيغيّ، فأصبحوا أوصياء على المجتمع الأمازيغيّ إلى وقت متأخّر من تاريخهم، أحياء أم أمواتا، وذلك إلى حدود حلول الفاتحين المسلمين بأرض إفريقيّة ما بين ٦٤٩/٥٢٨م و٧١٩/١٠٠هـ/٧١٩م. ويبدو أنّ مجتمع إفريقيّة الوثنيّ لم يختزل جهود هؤلاء الرّموز في العبادة، بل رأى فيهم من المعجزات والكرامات والقدرات ما يمكنهم بها تصدّر المشهد العقديّ في إفريقيّة الوثنيّة.

إلى زمن غير بعيد، عوّل الأمازيغ على بعض هذه الشّخصيات الدّينيّة في حروبهم ضدّ المسلمين الفاتحين. جاء في النّصوص التّاريخيّة أنّ الكاهنة البربريّة (ت.٨٢ هـ/٧٠٣م) في مواجهتها لموسى بن نصيّر (ت.٩٧ هـ/٧١٦م) كانت قد: "هَرَبَتْ إلَى جِبَالِ الأَوْرَاسِ وَمَعَهَا صَنَمٌ عَظِيمٌ مِنَ خَشَبٍ كَانَتْ تَعْبُدُهُ. يُحْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهَا عَلَى جَمَلٍ" (المالكيّ: ١٩٨٢، ج١، ص٦٦). ويبدو من خلال النّصوص الأركيولوجيّة أنّ هذا الصّنم كان لغورزيل المذكور سابقا، تلتمس منه معجزة الانتصار.

ولئن تتبّعنا إرث مجتمع إفريقيّة، فإنّنا نلفيه منسجما ضمن سيمفونيّة دينيّة "بربرية" خالصة. وليست الحكمة البربرية إلّا جزء من لاهوت تاريخيّ مُتوّج بعبادة الوثن، أو عبادة شخصيات ضامنة بفعل معجزاتها وتتبنّاها للمّ شمل القبائل البربرية مثل سيفاكس Sophaxus (ت.٢٠٢ق.م) حاكم ماسيسيليا، وماسينيسا Massinissa (ت.١٤٨ق.م) وجوبا Juba (ت.46ق.م)، وكلّهم يتجذرون في هذه الحكمة الأمازيغيّة القديمة القائمة على الاحتماء بالأعلى وهو المصدر الّذي استقى منه البرابرة حكمتهم، (شفيق: ١٩٨٩، ٣٠). ويتمثّل التّقارب العقائديّ بين مختلف الأجيال والحقب الّتي عرفها تاريخ البربر في بعض مقاطعات قرطاج ونوميديا في هذا التّقديس السّيريّ لبعض الشّخصيات ذات الأفعال الكراماتيّة، والّذي غالبًا ما ينطوي على توظيف نفعيّ براغماتيّ لكراماتهم: فلكلّ شخصيّة وظيفة اضطلعت بها لصالح الأمازيغ. ولكن لا يمكن، على أيّ حال، وضع هذه الشّخصيات على المستوى نفسه للشّخصيات النّبويّة الحقيقيّة في التّقليد الكتابيّ.

وقد عرف البربر الشّخصيات النّبويّة، وذلك بحكم تواصلهم مع الرّومان والوندياليّين الوافدين والجاليات اليهوديّة، ولكن رغم أنّ هذه الشّخصيات كانت مدعومة بمختلف المعجزات، إلّا أنّ الأمازيغ بقوا مهوسين بتاريخهم العقديّ القديم. يقول الباحث الإسباني غريلي Ghrilli: "إنَّ تِلْكَ المُعتَقدَاتِ كُلَّهَا الّتِي تَبَنّاهَا البَرْبَرُ تبَاعًا، لَمْ تَتَمكّنْ مِنْ تَحْطِيمِ العُمْقِ الدّينِيِّ البِدائِيِّ البَرْبَرِيِّ، أَعْنِي عِبادَةَ قُوَى الطّبِيعَةِ، وعِبادَةَ الجِنّ المُتحكّمِينَ فِي هَذِهِ القُوَى، وطَبِيعَةَ المَاءِ، والعُيُونِ والنّارِ.[...]، والمُمارِساتِ السّحْرِيّةَ الّتِي لَا زَالتْ سَارِيَةَ الاسْتِعمَالِ إِلَى الآنَ"، (غريلي: ٢٠٠٩، ص٢٠٠). بل إنّ بعض الدّراسات التّاريخيّة تشير إلى "حرب باردة" شنّها مسيحيّو إفريقيّة على بعض المجتمعات الوثنيّة يطالبونهم بضرورة اعتناق المسيحيّة (Nciri: 2025).

ومع دخول الإسلام إفريقيّة مع الفاتحين الأوائل (ق٧م/ق١هـ)، لم تكن نيّة السّكّان الأصليين التّملّص من سلطة إرثهم الدّينيّ. ولكن يبدو أنّ الفاتحين الوافدين بكلّ ثقلهم العقديّ والعسكريّ لم يكونوا على غير وعي بتشبّث الأمازيغ بتاريخهم الدّينيّ، ورغم مرور سبعة عقود على الحضور الإسلاميّ، من سنة ٢٨ه/٦٤٨م إلى ١٠٠هـ/٧١٩م، إلّا أنّ الأفارقة لم يؤثّر فيهم إسلام الفاتحين. ولهذا عوّلت الخلافة الأمويّة بالشّرق على طائفة من العلماء الوعّاظ المعروفين بالبعثة العمريّة، أرسلتهم لرسم معالم الإسلام في إفريقيّة (جعيط: ٢٠٠٤).

من العصر الأوّل لدخول الإسلام، بدأت تتحدّد ملامح الوليّ صاحب الكرامات في ذهن مجتمع إفريقيّة، ولكن من الصّعب – في هذه الورقة – الإحاطة بأولياء إفريقيّة الإسلاميّة نظرا لزخم الدّراسات وتنوّع مشاربها ومقاصدها، ولهذا سنقتصر على ملامح هذا الجسم الدّينيّ زمن ارتسامه في مخيّلة المجتمع، أي زمن بداياته، معوّلين على بعض مظاهر كراماتهم وطبيعة تقبّلها عند مجتمع حديث عهد بالإسلام.

يعتبر الأولياء من العبّاد الّذين فوّضوا أمورهم إلى الله، فبجلّهم ومنحهم الرّتبة العالية والمكانة الرّاقية، هكذا هم في نظر مجتمع إفريقيّة أغلبه حديث العهد بالإسلام. فقد منحهم الله ما التمسوه في أدعيتهم فقذف في قلوبهم رجاءه وقطع رجاء سواه. ومنحهم ما ضعفت عنه قوّتهم، وقصر عنه علومهم، حتّى بلغوا مسائلهم في مراحل مختلفة من حياتهم. وقد حمدوا الله مؤمنين دائما وبقلوب خاشعة يسألون علما نافعا وهداية صادقة ومنوالا دينيّا قيّما. وكانوا طيلة حياتهم معتكفين فلم يطغوا ولم يبغوا ولم يخالفوا لا كتابا ولا سنة، توكّلوا على الله قلبا ونفسا، ظاهرا وباطنا، توسّلوا إليه شفاء وعفاء ووفاء، وكان الله في كلّ ذلك سميعهم وعليمهم. يعوذون به من كلّ شرّ سواء أكان من شيطان مريد، وكلّ جبّار عنيد، أو من كلّ دابّة ذات شرّ تليد. ويبدو من خلال التّراجم وأدب المناقب المتعلّق بعبّاد الغرب الإسلاميّ، كان هؤلاء دائمي الشّوق إلى اللّه في حياتهم، وقد أسلمهم تحمّل الشّدائد، وأقلقهم السّعي لملاقاة ربّهم، واستطار فؤادهم وسمّر أنفاسهم. هكذا، تصفهم المناقب وتضيف لهم صورة كلّ من توهّج من حرّ الشّوق. وفي مماتهم، أصبحوا في ذهن عامّة الغرب الإسلاميّ من سكّان الجنّة أعدّت لهم ولغيرهم من الأولياء الصّالحين يتقلّبون بين أعطافها.

وسواء في حياتهم أو في مماتهم، فلن يخونوا الأمانة، حسب معتقد أتباعهم، يبقون صادقي الوعد، كريمي العهد، ينجزون لهم ما وعدوا بتلك الكرامات الّتي عكست دأبهم سواء أكانوا أحياء أو أمواتا. وإذا اختفى جسد كلّ إنسان في التّقليد الإسلاميّ وأصبح تُرابًا، فإنّ أجساد أولياء الغرب الإسلاميّ تبقى في ذهن مجتمع إفريقيّة معفاة ويصعد من قبورهم نور إلى الأبد، نور ربّما كان عنوان تواصلهم مع الأحياء من أهله وذويه. ففي شأن الوليّ أبي زمعة البلويّ (ت.٣٤ هـ/٦٥٤م)، روت الرّواة بألفاظ مختلفة ومعان متّفقة أنّ "جَمَاعَةً مِنَ الصَّالِحِينَ رَأَوا نُورًا فِي لَيَالٍ مُتَعَدِّدَةٍ صَاعِدًا مِنْ مَوْضِعِ دَفْنِهِ إِلَى السَّمَاءِ (الدبّاغ: (د.ت)، ج١، ص١١٦). فهو بذلك، وغيره كثر تحت الحماية الرّبّانيّة والحصانة الإلهيّة إلى أنْ يُبْعَثُوا.

ولاحقا جسّدت سيرة العابد أبي يونس (ت.٣٠٥هـ/٩١٨م) صورة وليّ أدّى الأمانة على الوجه الّذي ارتضاه الله، عاش مكابدا بفعل حلم عارض تلقّاه في منامه من سماء إفريقيّة، مات وقبره عليه علامات القبول الإلهيّ. قال المالكيّ: "قَالَ لِي أَبِي: وَذَكَرَ لِي بَعْضُ الصيّادينَ الصّالحينَ مِنْهُمْ أَنّهُمْ [رُبّما] جَازوا بِاللّيلِ عَلَى قَبْرِ أَبِي يُونُسَ فَيَسْمَعونَ فِي قَبْرِهِ قِراءةَ القُرْآنِ" (المالكي: ١٩٨٢، ج٢، ص١٢٤).

ويبدو أنّ هذا القبول الإلهيّ كان نتيجة مكابدة شقّت على نفس أبي يونس وهو يقرأ القرآن بكرة وعشيّا. قال المالكي: "قيلَ: إنَّ أبَا يُونُسَ مَالَ إلَى القِراءَةِ فِي كُتُبِ الرِّقَّةِ، قَالَ: فَرأَى فِي مَنامِهِ وَ(كأنّ) قَائلًا يَقُولُ لَهُ: اشْتغلْتَ بِكلامِ عَبيدِي عَنْ كَلامِي؟ (قال): فانْتَبَهَ مَرْعوبًا فَآلَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ لا يَتكلّمَ بِغَيْرِ القُرآنِ حَتّى يَلْقَى اللهَ عَزّ وَجَلّ، فَعَكَفَ عَلَى قِراءَةِ القُرآنِ باللّيْلِ والنّهارِ، وَكانَ إذَا أرَادَ أنْ يَتَكلّمَ أَشارَ بِإشاراتٍ تُفْهَمُ، أَوْ يَكْتُبَ لِمَنْ يَقْرَأُ بما يُريدُ" (المالكي: ١٩٨٢، ج٢، ص١٢٤). وتبعا لذلك، لم يغفل المجتمع بعد مماته عن زيارة قبره وذكر جزء من حياته وترتيل ما تيسّر من القرآن أمام قبره وكأنّه لازال حيّا.

ثانيًا: في توافق "الرّجل المقدّس" صاحب الكرامات مع مجتمعه بإفريقيّة

في الواقع، مجتمع إفريقيّة ضالع منذ القدم في صناعة الرّجل المقدّس. وكلّ "رَجُلٍ مُقدّسٍ" لن يتوانى بدوره عن غمر مجتمعه من فيضه الرّوحانيّ وكراماته. فالعلاقة بينهما على المستوى نفسه من التّعاون، بل من التّلازم. فقد ميّز هذا الرّجل نفسه في العصور القديمة المتأخّرة عن النّاس عامّة بسعيه إلى الممات، وبشغفه بالآخرة (Charles: 1997) وبشدّة ورعه وتقواه في الحياة. ولذلك فإنّ الحرمان الّذي أُجْبِر عليه كلّ "رجل مقدّس" أثار إعجاب الحشد واحترامه على مرّ التّاريخ. لم يكن "الرّجُلُ المُقدَّسُ" الّذي بَنَى عليه كلّ مجتمع في العصور القديمة أمله، معوزا أو مهمّشا، بل كان رجل سلطة استمدّها من تقواه وورعه وأفعاله الكراماتيّة، وغذّاها بآمال العامّة الّتي تنتظر منه كرامات ومعجزات آلت إليه بدعم السّماء.

وكلمة "سُلْطَةٌ" في هذا السّياق الاجتماعيّ والتّاريخيّ المخصوص بإفريقيّة، يمكن أن تأخذ على الأقلّ معنيين متميّزين. أوّلهما معنى القوّة، وهي القدرة على القيام بأيّ عمل، أو العمل باعتباره فعلا تنتج عنه تأثيرات نفسيّة. هذا هو المعنى الأوّل الّذي ينسبه المعجم الفرنسيّ لمصطلح "القُوَّة" force: "حَقِيقَةُ القُوّةِ هِيَ حَقِيقَةُ وُجُودِ وَسَائِلَ طَبِيعِيّةٍ أَوْ عَرَضِيَّةٍ تَسْمَحُ بِفِعْلٍ مَا". وبهذا المعنى ترادف "القُوَّةُ" "الكفَاءَةَ"، وهو معناها الثّانيّ المتميّز. فعندما نتحدّث عن سلطات السّاحر أو صاحب الكرامات أو القدّيس، نضع عادة في اعتبارنا هذا المعنى الأوّل للمصطلح الّذي وقع تداوله في العصر البيزنطيّ بإفريقيّة.

وعليه، يمتلك الرّجل المسيحيّ المقدّس مثلا عددًا من القوى الخارقة الّتي ضبط لنا بيتر براون (Brown : 1998) أهمّ تجلّيين لها: أوّلهما القدرة على خرق الجسد. إذ يجب على "الرَّجُلِ المُقَدَّسِ" "أَنْ يَكُونَ قَدْ غَزَا جَسَدَهُ بِالْمُجَاهَدَةِ وَقَتَلَ العَارِضَ فِيهِ بِطَرِيقَةِ الإِبْحَارِ فِي خَصَائِصِ النَّفْسِ" (Brown : 1998, 23). وبذلك سيكتسبُ السّلطةَ على "الشَّيَاطِينِ، وَمِنْ خِلَالِهَا عَلَى أَدْرَانِ الجَسَدِ، وَعَلَى الطُّقُوسِ السَّيِّئَةِ، عَلَى جَمِيعِ

الاضْطِرَابَاتِ الظّاهِرَةِ فِي العَالَمِ المَادِّيِّ الّذِي تَحْكُمُهُ الشَّيَاطِينِ" (Brown : 1985, 122). ويتمثّل التّجلّي الثّانيّ في القدرة على استفراغ الوسع في مدافعة النّفس، والمكابدة والمجاهدة والذّكر والتّرتيل. "فَمِنْ خِلَالِ صَلَوَاتِهِ وَحْدَهَا، يَكُونُ بِإِمْكَانِهِ فَتْحَ أَبْوَابِ الجَنَّةِ أَمَامَهُ وَأَمَامَ المُؤْمِنِينَ الخَائِفِينَ الوَجِلِينَ" (Brown: ١٧٠).

تنطبق هذه الضّوابط على شخصيّة الرّجل الإلهيّ الوثنيّ، وقد مَنَحَهُ تفانيه في النّظر إلى الوجود هالةً من الورع والتّقوى، فتمتّع بقرْبٍ إلاهيّ مخصوص. وتبعا لذلك أصبح قادرا في عيون أتباعه المؤمنين على أداء المعجزات، كطرد الشّياطين، وشفاء المرضى والتّنبّؤ بالمستقبل كما يشير إلى ذلك بيتر براون.

في حقيقة الأمر، لم يكن المجتمع البيزنطيّ بإفريقيّة يجهل الأصول الموضوعيّة لبناء الرّجل المقدّس. "فَهُوَ يَتَأَمَّلُ التَّلْقِينَ الكَنَائِسِيَّ الّذِي يَقُومُ عَلَى ذِكْرِ الإِهَانَاتِ وَالآلَامِ الّتِي كَابَدَهَا يَسُوعُ لِتَخْلِيصِ المُجْتَمَعِ المَسِيحِيِّ" (Rebillard : 1999, p.813)، فقد وقع تصميم أفعال التّضرّع والابتهال وكلّ ما وافق المجاهدة لتخليص المسيحيّين جميعهم. يتنعّمون تبعا لذلك، بالدّور الّذي يؤدّيه الرّجل المقدّس عوضا عنهم، ويكتفون فقط بالأفعال الحسان ومطارحة كلمات الحبّ والعطف مبتهجين متنعّمين بما يؤدّيه المسيح في سبيلهم واعترافا منهم بقداسة المهمّة، لا يسعهم إلاّ أن يباركوا هذه الألفة.

وإذا تقدّمنا شوطًا في سبر معنى القوّة الّذي أشار إليه بيتر براون، نلاحظ أنّه يرتبط أيضا بمجال العلاقات الاجتماعيّة، وهذا مهمّ في نظرنا لأنّه يفيدنا في تصوّر علاقة هذا الرّجل بمجتمعه. ففي كلّ فكر تستند شرعيّة كلّ هيمنة تقليديّة إلى الاعتقاد في قداسة التّقاليد الصّالحة في جميع الأوقات (Weber: 1995, p.289)، ويعتقد الباحث نفسه أنّ التّقاليد هي مجموعة من قواعد القداسة الّتي تصمد أمام اختبار الزّمن، ويتمّ تمريرها من جيل إلى جيل، فتدور عجلة التّاريخ، ولكن يبقى صاحب الهيمنة الشّخصيّة الّذي يؤكّد سلطته على التّقاليد، وصيًّا عليها من الاندثار. وهذا في نظرنا هو المقصود بالتّقليد الّذي يحدّد طرائق انتخاب الشّخصيّة المهيمنة الّتي استتبّ لها الأمر. فهذه الشّخصيّة تسعى دوما إلى إثارة الشّعور بالاحترام بين مَنْ هم دونها في تركيبة المجتمع. إنّها شخصيّة الرّجل المقدّس الّذي يضمن الشّرعيّة لديمومة التّقاليد وبقائها، هي موهوبة بالقوّة، أو هي خارقة للطّبيعة أو على الأقلّ خارجة عن الحياة كلّ لحظة، والوصول إليها غير متاح للنّاس العاديين، ولا لمَنْ يعتبر نفسه أهلا لها.

إنّ الاعتراف بالكاريزما استسلام شخصيّ بالكامل، مليء بالإيمان والحماس، بل من التّبجيل والتّشريف والتّوقير. وبالمقابل يعتقد القائد الكاريزميّ ذو الطّاقة الدّينيّة أنّه استثمر نفسه في مهمّة مقدّسة لا يمكن أن تنخفض أمام عاديات الزّمن، إنّها بعثة مقدّسة. وكذا هو الشّأن بالنّسبة إلى الرّجل المقدّس، يعتقد أنّه استثمر نفسه في حماية مجتمعه من العوارض والكوارث. أمّا أولئك الّذين بايعوه، فلا تعوزهم القدرة على التّعرّف إلى قيمة هذه البعثة؛ إنّهم يشعرون بواجب دعم هذه الشّخصيّة في إنجاز مهمّتها. لكنّنا في حضرة التّاريخ نتوقّع نتائج غير مجدية من فعل الشّخصيّة: إذ قد تختفي سلطته إذا لم يجلب للمجموعة الّتي تعتقد في سلطته النّعمَ والازدهارَ.

ثالثًا: كرامات الرّجل المقدّس عند الأمازيغ

لم يكن توافق "الرّجل المقدّس" مع مجتمعه في إفريقيّة حديث عهد، بل كان راسخا في أذهان المجتمعات على مرّ أغلب العصور الّتي عرفتها إفريقيّة. ولئن تعذّر علينا التقاط جميع الصّور الّتي تعكس تواطؤ المجتمع الأمازيغيّ مع قدّيسيه، نظرًا لشحّ المصادر الكتابيّة فضلاً عن اندثار جزء كبير من الآثار، فإنّ هذه العوائق لا يمكنها أن تكون سدًّا منيعًا، فبشيء من التّدبّر في المعطيات الّتي وصلتنا، يمكننا استجلاء بعض تلك الخصائص الّتي استقام عليها تفاعل الرّجل المقدّس مع مجتمعه.

احتفى المجتمع الإفريقيّ الأمازيغيّ بكهّانه الّذين لم يألوا في دعمه، وذلك من طريق تنجيمه في قراءة حركات النّجوم وتأويل أثر حركاتها على السّاكن والسّكّان، إمّا بنجاة في استقرارها أو ممات في أفولها. وربّما كذلك عوّلوا على قراءة الطّالع لكشف غيب فرد من المجموعة أو التّنبّؤ بمستقبلهم. وقد عاين الكهّان كذلك أسئلة أتباعهم ولابدّ لها من جواب عميق وذلك من

طريق قراءة حركة النّجوم واختلاف مواقعها بين الفصل والوصل ورصد زمن تطابقها في المستقبل القريب أو البعيد. وقد يلجأ الكاهن إلى الاستعانة بالفال لتهدئة النّفوس وطمأنتها. وإن لم تستجب طوالع النّجوم لذلك، فإنّه لن يتأخّر عن الضّرب بالحصى ويتأوّل ذلك فيبوح للسّائل أمامه بخبر سارّ أو لمريض جاثم أمامه بقرب شفائه، أو يعمد إلى خلطة من الأعشاب ركّبها بنفسه ويشير بها إلى المريض. وفي اعتقاد هذا المريض الّذي بين يدي الكاهن أنّ السّقام لا يمكن أن يأتي في غالب الأوقات إلّا من أرواح شرّيرة، وللكاهن القدرة على درئها. وتعمل هذه الأرواح على اختراق جسده حتّى تتملّكه وتستحوذ عليه وتؤلمه وتثقل همومه وآلامه. وهنا، يظهر دور الكاهن في معاضدة المريض ضدّ "قوى الشّرّ".

وقد ساعدت بعض الرّموز المقدّسة في دعم الأمازيغ ومنحهم حياة رغيدة كفيلة بأن جعلت منهم مجتمعا مترفّها. ومن بين هذه الرّموز نجد اسم ماسينيسا Massinissa (ت.١٤٨ق.م). وقد كان في زمانه سيّدهم وراعيهم، أرغد عيشهم وضمن لهم حياة كريمة. وقد ساعدته العناية الإلهيّة في توفير الغذاء لشعبه. يقول أبيان Appien: "سَاعَدَتْهُ العِنايَةُ الإلهيّةُ في إصْلاحِ قُطْرٍ شَاسِعٍ، فَوَفّرَ للنّوميديِّينَ غِذاءَهُمْ" (Appien: 1808, p.106). ولم يكن ماسينيسا مجرّد داعم لضمان عيش المجتمع، بل كان أيضا وصيّا أبديّا على عبادة الآلهة سيراس Cérès، وهي آلهة الخصب والنّماء (Dictionarim, 1773, 181)، وإليها يعود الفضل في تعلّم الأمازيغيّ فنون الزّراعة وحرفة الحصاد. ويبدو أنّ عطاء هذا الرّجل المقدّس لن يأفل، فقد بلّغ وصايا هذه الآلهة وأقام الشّروط على صيانتها من الأفول. وربّما كان كغيره من الكهّان أدّى القرابين الزّراعيّة ومشرفا على ولائمها (موس وهوبير: ٢٠٢١، ص١٣٣) ولم ينقطع عطاؤه حتّى بعد وفاته، فقد أقام له السّكان معبدا يخلّد مآثره ومناقبه يردّدها العبّاد الأمازيغ أمام فناء المعبد بمناسبة أو بدونها. بل إنّ بعض الدّراسات لمّحت إلى كونه أصبح "إلاه" (Julien: 1951,T.I, p.99)، ويبدو أنّ هذا التّأليه الّذي حظي به في آخر حياته وفي مماته ناتج عن تواطؤ هذا الرّجل مع مجتمعه، حيث منحهم رغد العيش وأمّنهم من المجاعات والجوائح العارضة.

ولهذا كان وفاء المجتمع له على قدر أفعاله الّتي ناهزت مقامات الإعجاز.

هناك رمز آخر متأخّر آلت إليه الرّيادة في دعم الأمازيغ، إنّها الكاهنة البربرية. قامت طوال حياتها وصيّة على المفاهيم الّتي تستقيم عليها عقائد المجتمع البربريّ، وكانت أغلب طقوسها مرتبطة بكلّ طبقات المجتمع وهياكل الدّولة، خصوصا الجيش الّذي يُعتَبَرُ أعلى هرم في هذه الهياكل، فهو يمثّل حامي المجتمع والمجال. وقد آثرت خلاص مجتمعها في جملة الطّقوس الّتي أدّتها لتضمن سلامهم وسلمهم. يقول فلافيوس Flavius (ت.ق.٦٠م) واصفا شعيرة القربان البربريّ: "[...] بَعْدَ تَقْدِيمِ الذَّبَائِحِ، وَسَيَلَانِ دِمَائِهَا عَلَى الأَصْنَامِ، كَانَتْ الكَاهِنَةُ تَسْتَقْرِئُ الأَحْشَاءَ وَتَسْأَلُهَا، ثُمّ تَضَعُ قِطَعَ اللَّحْمِ فَوْقَ لَهَبِ النَّارِ المُتَوَهِّجَةِ وَفِي جَوٍّ مَهِيبٍ كَانَتْ تَغْمِسُ السَّكَاكِينَ فِي أَجْزَاءِ جِسْمِهَا فَيَنْتَصِبُ شَعْرُهَا كَمَا تَبْرُزُ عَيْنَاهَا. ثُمّ تَنْهَضُ تَدُورُ حَوْلَ نَفْسِهَا وَجِسْمُهَا يَتَمَايَلُ، فَيَكْسُو وَجْهَهَا احْمِرَارٌ رَهِيبٌ مِنْ تَأْثِيرِ إِلْهَامِهَا، بَيْنَمَا تَنْبَعِثُ مِنْ أَعْمَاقِ صَدْرِهَا أَصْوَاتٌ حَادَّةٌ، وَتَمْتَمَةٌ غَامِضَةٌ بِكَلِمَاتٍ مُتَدَاخِلَةٍ وَزَهِيقٌ يَمْلَأُ أَحْشَاءَهَا" (عيبش: ٢٠٠٦، ص٢٦٣).

كان لابدّ أن يُقامَ هذا الطّقسُ كغيره من الطّقوس الموسميّة واليوميّة للكاهنة حتّى يحتفظ كون البربر بنظامه وتهتدي لقوامه في تصوّر البربر. وتحت أنظار أتباعها، كان لابدّ لها أن تضمن استقرارهم، خصوصا لمّا يكون من الصّعب على مجتمع كادح في سبيل قوته يعوّل على الأرض وما جادت به لضمان عيشه. نابت عنه الكاهنة بكلّ ثقلها الدّينيّ، فهي الوسيطة بين السّكان والمعبود، لتؤدّي وظيفتها المقدّسة. وقد برعت في الكهانة لتعلم عالم الغيب والشّهادة. ويعتقد أتباعها أنّ بيدها الملك كلّه تأتيهم من خلف ومن أمام مانحة لهم القوت وقت الحاجة والسّلم والانتصار وقت الحرب. وكانت بأفعالها قادرة على ولوج الغيب، قال عنها الدّبّاغ: "أَنَّهَا أَعْلَمُ أَهْلِ زَمَانِهَا بِالكَهَانَةِ". (الدّبّاغ : د.ت، ج١، ص٦٤).

وكانت تؤدّي تجربتها الدّينيّة نيابة على مجتمعها وكلّها أمل في استقامة حياته، ولا تأفل من هذا الدّعم الّذي يوافق دعة مجتمعها، وربّما في لحظة انتشائها كانت تصدر كراماتها، قال عنها محمّد الطّالبي: "كَانَتْ

[الكاهنة] بِلَا شَكٍّ "مُنْتَشِيَةً". فِي لَحْظَةِ الإِلْهَامِ، كَانَتْ تَدْخُلُ فِي حَالَةٍ مِنَ الإِثَارَةِ الشَّدِيدَةِ، وَتُرْسِلُ شَعْرَهَا وَتَضْرِبُ صَدْرَهَا"، (Talbi: 1971).

يمكن للمجتمع البربريّ أن يستشعر أهمّيّة هذه الممارسات الّتي يتأسّس عليها إجماعه. ويبدو من خلالها وغيرها من الممارسات الّتي سبق ذكرها، أنّ كرامات الكاهنة حاضرة في الحياة والموت، في السّلم والحرب، في الزّواج والولادة، في الزّراعة والحصاد. إنّها تقع في النّفوس وتُنقَشُ في الذّاكرة لحضور صاحبة الكرامات المكثّف في الحياة الرّوحيّة للمجتمع.

رابعًا: الرجل المقدّس عند مسيحيي إفريقيّة

لا يمكن لمجتمع إفريقيّة في عهده المسيحيّ أن يلفظ رجله المقدّس وأن ينسى دعمه. فقد كان هذا الرّجل المقدّس حاضرا في كلّ حين، يسهر على حماية أفراد مجتمعه من الأمراض والأوبئة والأرواح الشّرّيرة. وتكمن النّجاة في تصوّر الأفارقة المسيحيّين في الاعتصام بحبل هؤلاء الرّجال المقدّسين (Moreno, 2024)، على أيديهم يكون الشّفاء (Denise: 1995)، ويبدو من خلال مناقب بعضهم أنّهم الوحيدون القادرون على استشعار محن أتباعهم، وقد ورد على لسان القدّيس سان سيبريان القرطاجنّيّ Saint Cyprien (ت. ٢٥٨م) ما يقيّد ذلك: "يَجِبُ عَلَيْنَا تَوْظِيفُ رِعَايَتِنَا وَمَعْرِفَتِنَا بِشِفَاءِ المَرْضَى فِي عِلَاجِ الجَرْحَى المَحْرُومِينَ مِنَ الحَيَاةِ، فَهُمْ نِصْفُ مَوْتَى، هَؤُلَاءِ الَّذِينَ نَرَاهُمْ مَمْدُودِينَ عَلَى الأَرْضِ" (Saint Cyprien: 1856, p.167).

ويبدو أنّ القدّيسين في إفريقيّة المسيحيّة كانوا مدعومين من الرّوح القدس، يبشّرهم متى التمسوا ذلك، يلبّي طلباتهم وهي هيّنة عليه، يأتيهم الحكم في كلّ شاردة طلبوها، ويضفي عليهم عطفا وعلى أفعالهم التّقويّة المباركة طالما كانوا بالإيمان مفعّمون وبخدمة طائفة المؤمنين مولعون. يقول سان سيبريان: "بِقَدْرِ اتّساعِ وِعاءِ إِيمَانِنَا، بِقَدْرِ مَا كَانَتْ النِّعْمَةُ تَغْمُرُنَا بِفَيْضِهَا. بِعِفَّةِ الرُّوحِ القُدُسِ، الصَّوْتِ النَّقِيِّ، الفَضِيلَةِ الصَّادِقَةِ، فَهِيَ الَّتِي تَمْنَحُنَا القُوَّةَ لِشِفَاءِ المَرْضَى وَتَدْمِيرِ قُوَّةِ السُّمُومِ" (Saint Cyprien: 1856, p.167).

في زمن القدّيس أوغسطين، كان الاعتقاد في كرامات القدّيسين وعلاجهم قويّا ورائجا. فقد سُمِحَ لحدّاد، وكان مشلولًا تمامًا، بنقله إلى مزار أوزاليس، ليصلّي هناك لمدّة طويلة. بعد عشرين يومًا، ظهر له شابّ في المنام وطلب منه السّير إلى المكان المحدّد الّذي توجد فيه الآثار المقدّسة Reliques، وقد مكّنه هذا السّير من تحريك جسده بأعجوبة، ولكنّه لم يتعاف نهائيّا. وانتظر مدّة أخرى حتّى تتحسّن حالته، ولكن دون جدوى. وتضيف الرّواية، أنّه بينما يستعدّ للاستسلام، طلب منه القدّيس أوغسطين انتظار ظهور جديد لمدّة أربعة أشهر أخرى. وفي نهاية المدّة المخصصّة، أمكنه أخيرًا التّعافي والعودة إلى المنزل سيرًا على الأقدام، (Delehaye: 1973, 83).

ولئن كانت ثقة عبّاد إفريقيّة في معجزات علاج القدّيسين عمياء، خصوصا في إفريقيّة المسيحيّة، فإنّ ذلك يعود إلى علاقة التّعاون بينهم وبين قدّيسيهم. وقد شهدت الرّوايات الهجيوغرافيّة على عمق هذه العلاقة، فقد نقلت لنا طائفة من أفعال التّطبّب المعجزة الّتي نفّذها القدّيسون مثل الدّهن على العضو المريض، أو تمسيد على منطقة مصابة بالوباء أو علاج بعض الأمراض العقليّة، وخصوصا صرع الشّياطين. ويتجلّى الاعتقاد المطلق في قدرة القدّيس على المداواة والعلاج، في أنّ ما بقي بعد وفاته من جسده أو أدوات كان قد وظّفها، تعتبر أشياء مقدّسة وتشترط الاهتمام بها حدّ عبادتها (Denise : 1995, pp. 337-338).

خامسًا: الرّجل المقدّس في الغرب الإسلاميّ

لئن استوى عقبة بن نافع على عرش الكرامة في القيروان الإسلاميّة، فإنّ المجتمع القيروانيّ لن يتوانى عن دعمه ومنحه الهالة الّتي يجب أن يكون عليها المكرّمون. فلنقل إنّه أصبح منذ ظهور كراماته مبجّلا، محتفى به على طريق القداسة. والظّاهر أنّ تكريمه جاء بعد تمحيص عميق وطويل من المجتمع لفضائله العجائبيّة، بدءًا من إخراج الحيوانات من الدّمنة الّتي اختطّ عليها مدينة القيروان، إلى الاستجابة الربّانيّة إلى دعوته. ذكر المؤرّخين وصفا لعقبة وهو بصدد تخطيط

مدينة القيروان على الدّمنة، قال: "أَشَارَ عُقْبَةُ عَلَى الحَيَوانَات القَاطنة في الدّمْنة بالخُروج لبناء المَسْجد الجَامع، قال: "فَنَظَرَ النَّاسُ ذَلكَ اليَوْم إلَى الدَّوَاب تَحْمل أَوْلَادَهَا وَتَنْتَقلُ، فَرَآهُ قُبَيلَ كَثيرٌ منَ البَرْبَرِ فَأَسْلَمُوا" (ابن الأثير: د ت، ج٣، ص٣٢٠).

لن يكون عقبة بن نافع لمن ولاه من مجتمع إفريقيّة، بل حتّى مؤرّخي المناقب إلاّ من "المستجابين". فقد ترعرعت سلطته الدّينيّة في مجتمع أغلبه مفعّم بالتّقوى المسيحيّة واليهوديّة وبحكمة الكهانة. ولن يفوت هذا المجتمع الجديد أنْ ينشأ على الاشتغال بمعاني الكرامة ومضامينها، يقول ابن القنفد: "أَصْبَحَتْ هَذِهِ الأَرْضُ تُنْبِتُ الصَّالِحِينَ كَمَا تُنْبِتُ الكَلأَ" (ابن القنفذ: ١٩٦٥، ج٥، ص١٨٩).

ونحسب في هذا السّياق الكراماتيّ أنّ أفراد هذا المجتمع رقود وهم إيقاظ، فقد كان حظّهم القديم من المعجزات المسيحيّة واليهوديّة والوثنيّة الّتي خلّدها التّاريخ بفعل صلحائهم وأتقيائهم وكهّانهم ذا بال، فاشتغلوا على القلب عارفين أنّ كلّ صاحب كرامات قد كُشف له قدر من الحقيقة على مقدار طاقته. ويبدو أنّ عقبة بن نافع كان مستجاب الدّعوة طيلة حلوله بإفريقيّة. وقد اتّفقت المصادر المناقبيّة، كما ذكرنا سلفا، على أنّ عقبة بن نافع كان مستجاب الدّعوة. قال الذّهبيّ: "عَنْ مُفَضَّلِ بنِ فَضَالَةَ، قَالَ: كَانَ عُقْبَةُ بنُ نَافِعٍ مُجَابَ الدَّعْوَةِ" (الذّهبيّ: ١٩٨٧، ج٥، ص١٨٩). ولكن أهمّ شهادة، بل يمكن أن تكون "شهادة الشّهود" هي تلك الّتي أدلى بها غريمه وعدوّه أبو المهاجر دينار (ت.٦٤ هـ/٦٨٣م) يعترف فيها لعقبة بهذه الكرامة، يقول: "هُوَ [يقصد عقبة] لَا تُرَدُّ لَهُ دَعْوَةٌ" (الدّبّاغ: د.ت، ج١، ص٤٦.).

يبدو أنّ عقبة كان من بين أصحاب الكرامات الّذين رتّبوا مقامهم في "مُجْتَمَعِ السَّمَاءِ" (Barth : 1971, p. 220) في نظر كلّ القيروانيّين والأفارقة الّذين باركوا هذا الفوز. ويبدو أنّهم عوّلوا على منوال الكرامات الّذي كان سببا في اقتناعهم بضرورة تبجيل أوليائه، لأنّ مباركتهم منظّمة بمختلف قواعد السّلوك. وبهذا تظهر إمكانيّات "الإِنْسَانِ المِثَالِيِّ" على غرار أنموذج عقبة الّذي يطمح إليه المجتمع.

أمّا في شأن اتّصال هؤلاء الأولياء بمجتمعاتهم، فقد كان على غاية من التّوافق، وما كانوا ليتخلّفوا عن أتباعهم ومريديهم، ولم يرغبوا بأنفسهم. ويبدو أنّ مجتمعاتهم كانت تبادلهم الاحترام والتقدير على مقدار قدرهم. وكان من نتائج هذا التّآزر أن يتدخّل الوليّ الصّالح في شؤون أتباعه يدعمهم ويلبّي طلباتهم.

روى المالكيّ خبرًا يعكس هذا التّواطؤ بين الوليّ ومجتمعه: "قَالَ أَبُو القَاسِمِ بنِ تمّام: مَضينَا إلى قَصْرِ الطّوب في عَشْرَةِ أَنْفُس إلَى أَبي يُونُسَ فَقُلْنَا لَهُ: اكْتُبْ لَنا كتابًا إلى أُمِّ الأمير فَإنّ زِيادَةَ الله الأمير أَخَذَ مَائَتَيْ رَجُلٍ منْ أَهْلِ العِلْمِ والقُرْآنِ فَأَرْسَلَهُمْ إلى العَسْكَرِ رُماةً. فَقَالَ أَبُو يُونُسَ: مَا نَعْرِفُ الأَميرَ وَلَا أُمَّهُ إنّما نَعْرِفُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسولَهُ. اللّيلَةَ نَسْأَل اللهَ فيهمْ وَيُطْلَقونَ، إنْ شاءَ اللهُ تَعالَى، وكانَتْ لَيْلَةُ الجُمُعَة. فَلَمّا كانَ اللّيْلُ قَامَ أَبُو يُونُس فَقالَ: يَا أَحْمَدُ يَا مُحمّدُ يَا أَبَا القَاسِمِ يَا خَاتِمَ النّبيّينَ يَا سَيّدَ المُرْسَلينَ يَا مَنْ جَعَلَهُ اللهُ رَحْمَةً للعالَمينَ. قَوْمٌ منْ أُمّتكَ أَتوني يَسْألونَني في قَوْمٍ صالحينَ أَنْ يُطْلَقوا، فَقَدْ سَأَلْتُكَ فَاسْأَلْ اللهَ فيهمْ، فَلَمّا صَلّى حِزْبَهُ وَرَقَدَ، مَرَّ به النّبيُّ صَلّى اللهُ عَلَيْه وَسَلّمَ في المَنام، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا يُونُسَ قَدْ سَأَلْتُ اللهَ تَعالى فيهمْ وَغَدًا يُطْلَقُونَ إنْ شاءَ اللهُ تَعالى. قَالَ ابْنُ تمّام: فَلمّا أَصْبَحْنَا قُلْنَا لَهُ: يَا سَيّدَنَا مَا كَانَ منَ الحَاجَة؟ فَقالَ قَدْ سَأَلْتُ النّبيَّ صلّى اللهُ عليه وسلّمَ (فيهم)، فَقالَ لي: غَدًا يُطْلَقونَ إنْ شاءَ اللهُ عَزّ وَجَلَّ، فلمّا كان يَوْمُ الجُمُعَة دَخَلوا عَلَى زِيادَةَ الله بنِ الأَغْلَب صاحب الجَيْش فَسَلّموا عَلَيْه فَرَدَّ عَلَيْهِمْ السَّلامَ وَرَحَّبَ بِهِمْ، وَقَالَ لَهُمْ: يَا أَهْلَ العِلْمِ وَالقُرْآنِ لَعَنَةُ الله عَلَى ابْنِ الصّائِغِ الّذي وَجّهَكُمْ إليَّ، قَدْ تَرَكْتُكُمْ (كَرامَةً) لله عَزّ وَجَلّ وللنّبيِّ عَلَيْه أَفْضَلُ الصّلاة والسّلام" (المالكي: ١٩٨٢، ج٢، ص١٢٥).

لم يكن فحوى هذه الرّواية إلّا انعكاسا لصورتين على الأقلّ تميّز بهما هذا الوليّ في سياق أفعاله: تعكس الصّورة الأولى مكانة هذا الوليّ المبجّل في مجتمع السّماء. وتعكس الصّورة الثّانية توظيفه لطاقته العقديّة في خدمة مجتمعه.

أمّا الأولى فمضمونها الرّؤيا، ويمكن أن تكون ولوجا في عالم الغيب، وقد اكتسب موضوعها طابع القداسة بحكم تعلّقه بالوليّ من جهة وبالنّبيّ والله من جهة ثانية.

ويبدو أنّ أبا يونس هذا الوليّ صاحب الكرامات قد اعتاد في سائر أيّامه التماس لقاء الرّسول في منامه، وهو ما يظهر من خلال إجابته للقوم. ويظهر كذلك أنّه على قدر كبير من الثّقة بالنّفس بأنّه ملاقيه في الحلم. وقد عوّل على الحلم للقاء الرّسول، فيعلن الرّسول عن نفسه، وينضمّ إليه. ربما كذلك أنّ أبا يونس يعي جيّدًا أنّه عندما يكون نائما، يصغي قلبه بعمق أكبر، وربّما كان اختيار لحظة النّوم ناتجا عن أنّ كلّ الاضطرابات الّتي انتابت أتباعه كانت قد نامت أيضًا ويستطيع أبو يونس أن يعمل بقلب مفتوح. لقد كان أبو يونس على وعي بأنّه سيتلقّى خبر الغيب من طريق حلمه وكان يعرف أنّه سيلاقي الرّسول وسيبلّغ الطّلب. إنّها ليست معرفة عقليّة منقطعة عن القلب، بل هي معرفة بروميثيّة لا تنقطع فيها معرفة القلب بالحبّ.

أمّا الصّورة الثّانية، فيمكن أن تكون انعكاسا لتوظيف طاقته العقديّة في خدمة مجتمعه. فقد كانت كرامات هذا الوليّ كثيرة إلى درجة أنّ أفعاله وحتّى إيماءته أصبحت كرامات في حدّ ذاتها. فقد كان كغيره من أولياء إفريقيّة يحمي المضطهدين من الأضرار البشريّة ومن سطوة الحكّام وظلم الظّالمين. فقد أنقذت بركته الرّجال الّذين ضمّهم الوالي إلى عسكره. ويبدو أنّه لا مناصّ لهذا الوالي من الانصياع إلى قدرة الوليّ الخارقة وفضل إخلاء سبيلهم قائلا: "قَدْ تَرَكْتُكُمْ (كَرامَةً) للهِ عَزّ وَجَلّ وللنّبيِّ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصّلاةِ والسّلامِ". ويبدو هذا التّدخّل واحدة من أكثر كرامات هذا الشيخ "إثارة".

خَاتِمَةٌ

قامت الدّراسة على تتبّع خصائص الكرامة ومضامينها في مجتمع إفريقيّة. وقد تبيّن لنا أنّ كرامات قدّيسيهم وأوليائهم هي ممارسات عكست هاجسه في البحث عن الحياة وطلب النّجاة. ولاحظنا أنّ التّطوّر الدّينيّ الّذي عرفته إفريقيّة طيلة تاريخها إلى غاية إسلام الغرب لم يطمس ظاهرة الكرامة، بل أثراها وعمّق مضامينها، وبها ارتقى صاحبها مصاف الدّارجين في السّلوك والسّلطة، حتّى أصبح سيّد قومه حيّا كان أم ميّتا.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الكرامة هي ممارسة دينيّة ذات وظيفة اجتماعيّة قام عليها صاحبها لخدمة مجتمعه.
- الكرامة عنصر مهمّ في انتظام مجتمع إفريقيّة، وظّفها الكاهن والقدّيس والوليّ، كلّ بطريقته، في خدمة مجتمعه قبل أن تكون عملا تقويّا.
- الكرامة هبة عوّل عليها مجتمع إفريقيّة حتّى لا ينتظر السّماء لتمنحه ضمانات الفوز في الدّنيا والآخرة. وقد صهر من كيانه رموزا بشريّة قادرة على مجابهة صروف الدّهر ومحن الزّمان.

توصيات الدراسة:

- في سياق مقاربتنا لمقاصد الكرامة كما عرفها مجتمع إفريقيّة، يمكن الإشارة إلى اعتبارها بناء مهمّا في هرم تنظيم المجتمع. وليس المقصود هنا المعجزات والكرامات بعينها، وإنّما نابضها وصاحبها مجراها وهو الكاهن، والقدّيس والولي، وكلاهم جسم ضابط لتنظيم المجتمع ووصيّا على امتداد البنية الدّينيّة للمجتمع.
- اعتبار هذا الجسم الدّينيّ صاحب المعجزات أو الكرامات، في تصوّر سكّان إفريقيّة منذ القدم، قادرا على تحدّي الطّبيعة وحاملا كلّ ما ثقل على المجتمع. فهو جسم خارج عن المألوف ومؤهّل بفعل مهاراته على مجابهة صروف الدّهر ومحن الزّمان. وبعيدا عن رمزيّة أفعاله وهي الانتصار على الموت، تخبرنا المناقب الّتي رويت عن هذا الجسم عن قدرته على صيانة مجتمعه وتعيين سبل نجاته من المكاره. وتفيدنا كراماته كذلك في تدرّجه لتوظيف مهاراته التّقويّة في الذّود عن مجتمعه أمام العارض. فقد جمع في ذاته كلّ المهارات حتّى استوى عليها بطلاً مقدّسًا له قدرة على تسوية شروط حياة مجتمعه وضامنا لهم حلّا دنيويّا وآخر أخرويّا.

المراجع:

اِبن الأثير، عزالدين: (د.ت). **الكامل في التاريخ**، دار الكتب العلمية، بيروت.

جعيط، هشام: (٢٠٠٤). **تاريخ الغرب الإسلامي**، دار الطليعة، بيروت.

الدّباغ، أبو زيد عبد الرحمن: (د.ت). **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، دار المنار، تونس.

الذّهبيّ، شمس الدين: (١٩٨٧). **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت.

شفيق، محمد: (١٩٨٩). **ثلاثة وثلاثين قرن من تاريخ الأمازيغيين**، دار الكلام للنشر والتوزيع، المغرب.

عيبش، يوسف: (٢٠٠٦). **الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة لبلاد المغرب أثناء الاحتلال البيزنطيّ**، أطروحة دكتورا في تاريخ وآثار المغرب القديم مخطوطة في جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر.

عبد الوهاب، حسن حسني: (١٩٩١). **خلاصة تاريخ تونس**، تحقيق حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس.

غريلي، أنجلو: (٢٠٠٩). **أسلمة وتعريب بربر شمال المغرب**، ترجمة: عبد العزيز شهبر، مطبعة دار المناهل، منشورات وزارة الثقافة، الرباط.

القشيري، عبد الكريم: (١٩٨٩). **الرسالة القشيرية**، تحقيق: عبد الحليم محمود ومحمود بن الشريف، دار الشعب، القاهرة.

كامبس، غابريال: (٢٠٠٩). **في أصول بلاد البربر، ماسينيسا وبداية التاريخ**، ترجمة: العربي عقون، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر.

المالكي، أبو بكر عبد الله بن محمد: (١٩٨٢). **رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية**، تحقيق: بشير البكوش ومحمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت.

موس، مارسيل و هوبير، هنري: (٢٠٢١). **كتاب القربان**، ترجمة: محمد الحاج سالم، دار معنى للنشر والتويع، المملكة العربية السعودية.

هوميروس: (٢٠١٩). **الإلياذة**، تعريب: سليمان البستاني، طبعة جديدة، وكالة الصحافة العربية، بيروت.

‘Aybaš, Yūsif: (2006). al-’Awḍā‘ al-’iğtimā‘iyya al-’iqtisādiyya li bilād al-maġrib aṯnā’a al-iḥtilāl al-bīzanṭī, PhD in the History and Archaeology of Ancient Morocco, Manuscript at Mentouri University – Constantine, Algeria.

Al-Dabbāġ, Abū Zayd Abd al-Raḥmān: (n.d.). Ma‘ālim al-’imān fī ma‘rifat ahl al-Qayrawān, Dār al-manār, Tunisia.

Al-Dhahabī, Šams al-Dīn: (1987). The History of Islām and the Deaths of Famous Figures and Notables, edited by: Umar Abdul Salām Tadmur, Dār Al-Kitāb al-‘Arabī, Beirut.

Al-Mālikī, Abū Bakr Ibn Muḥammad : (1982). Riyāḍ al-nufūs fī ṭabaqāt ‘ulam ā’ al-Qayrawān wa ifrīqiyya, ed: Bašīr al-Bakkūš wa Muhmmad al-‘arussi al-Mutwī, Dār al-ġarb al-islāmī, Beirut.

Al-Qasentīnī, Ibn al-Qunfudh: (1965). Uns al-Faqīr wa ‘izz al-ḥaqīr, edited by: Muīammad al-Fasī and Adolf Four, University Center for Scientific Research, Agdal Press, Rabat.

Al-Qušayrī, ‘Abd al-Karīm: (1989). Al-Risālah Al-Qušayriyyah, edited by: ‘Abd al-Halīm Maḥmūd and Maḥmūd al-Šarīf, Dar Al-Sha‘ab, Cairo.

André Julien, Charles : (1951). Histoire de l’Afrique du Nord, Payot, Paris.

Appien D’Alexandrie : (1808). Guerres civiles, traduction Combes-Dounous, imprimerie des frères Mame, Paris.

Barth, Karl : (1971). Dogmatique, T. IV La doctrine de la résurrection, Labor et Fides, Genève.

Benseddik, Nacéra & Camps, Gabriel : (2001). Incubation, Encyclopédie berbère, 24, 3714-3722.

Brown, Peter : (1998). Pouvoir et persuasion dans l’Antiquité tardive, vers un empire chrétien, Le Seuil, Paris.

Camps, Gabriel : (2009). Aux origines de la berberie Massinissa ou les débuts de l’histoire, Trad : Aggūn Arbi, al-Mağlas al- ʾa‘lā li al-luġa al-‘arabiyya, Alger.

Camps, Gabriel : (1960). Aux origines de la berberie Massinissa ou les débuts de l’histoire, Arts et métiers graphiques, Alger.

Chatelet, Claude : (1859). L’église et la France au Moyen Age ou pouvoir temporel du clergé français, A. Mothon, Lyon.

Corippus, Flavius Cresconius : (1985). Johannide III, Belles lettres, Paris.

Delehaye, Hippolyte : (1973). Les recueils antiques des miracles des saints, Martine Dulaey, Le Rêve dans la vie et la pensée de saint Augustin, Collection des Études Augustiniennes : Série Antiquité, vol. 50 Brepols, Belgium.

Dictionarim universal Latino-Gallicum: (1773). Dictionarim universal Latino-Gallicum, Boudot Juannes, Paris.

Dufour, Xavier Léon-Dufour : (1977). Les Miracles de Jésus selon le Nouveau Testament, Seuil, Paris.

Ecole Biblique de Jérusalem : (2021). Dictionnaire Jésus, Laffont, Paris.

Frith, John: (April 2012). The Three Great Pandemics, AMMA, Journal of Military and Veterans Health, V20, N2, p. 11-16.

Ğʾayyiṭ, Hišām : (2004). Tārīḫ al-ġarb al-islāmī, Dār al-ṭalīʾa, Beirut.

Ghirelli, Angelo : (2009). Notas sobre la islamizacion y arabizacion de las poblaciones berberes del norte de marrtuecos, Trad : Abdelazizi Šahbar, Maṭbaʾat Dār Manāhil, Manšūr āt wazārt al- ṯaqāfa, Rabat.

Hoffman, Philippe & Tissi, Maddalena : (2021). La sacralisation de figures païennes à la fin de l'Antiquité (IIe-VIe s.) : poètes, philosophes, hiérophantes et prophètes, Revue de l'histoire des religions N2, p.187-205.

Homer : (2019). The Iliad, Trad : Sliman Bustānī, N. Ed., Wakālat al-ṣaḥāfa al-ʾarabiyya, Beirut.

Ibn al-Athir, 'Izz al-Dīn: (n.d.). Al-Kāmil fi al-Tarikh, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut.

NsiRi, Mohamed-Arbi : (2025). Les chrétiens africains et leur « guerre froide » anti-païenne: la fin de la pax deorum et le début des Christiana tempora en Afrique romaine tardive, Rivista della Scuola Archeologica Italiana di Cartagine, N0 10.

Péricard-Méa, Denise : (1995). Au Moyen-Âge, saint Jacques Hagiothérapeute, Revue d'histoire de la pharmacie, N°312, 1996. Actes du XXXIe Congrès International d'Histoire de la Pharmacie, Paris.

Peter, Brown : (1985). Le saint homme ; son essor et sa fonction dans l'Antiquité tardive, La société et le sacré dans l'Antiquité tardive, traduction : A. Rousselle, Le Seuil, Paris, 122-148.

Pietri, Charles : (1981). Inscriptions funéraires latines. [Version originale en français de] Grabinschrift II (lateinisch), dans Reallexikonfür Antikeund Christentum, École Française de Rome, Rome, 1407-1468.

Rebillard, Éric : (1999). La conversion de l'Empire romain selon Peter Brown, note critique, Annales, Histoire, Sciences Sociales, N 4, A54, 813-823.

Šafīq, Muḥammad : (1989). Ṯalāṯatu wa ṯalāṯin qarn min tārīẖ al-'amāziġiyyīn, Dār al-kalām, Morocco.

Saint Augustin : (1972). De civitate Dei, Trans : Bettenson, Penguin, UK.

Saint Cyprien : (1856). Selectae Sancti Cypriani Epistolae, (Lettres Choisies de Saint Cyprien), Traduit : L'Abbé Gaume et all., Gaume Frères Librairie, Paris.

Sbalchiero, Patrick : (2007). L'Eglise face aux miracles : de l'Évangile à nos jours, Fayard, Paris.

Sbalchiero, Patrick : (2007). L'Église face aux miracles : de l'Évangile à nos jours, Fayard, Paris.

Moreno, Silvio (2024). Saint Augustin et Saint Aurelius, Association archéologique
de la méditerranée antique, Paris.

Takruri, Akan: (2017). 100 African religions before slavery, Lulu Press, United States of America, USA.

Tālbī, Muhammad : (1971). « Un nouveau fragment de l'Histoire de l'Occident Musulman (62-196/682-812), l'épopée d'al-Kāhina », Cahiers tunisiens, N°73, Université de Tunis, Tunisie.

Weber, Max : (1995). Économie et société/1: Les catégories de la sociologie, trad., de l'allemand par J. Freund et all., Plon, Paris.

دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
SCILIT https://www.scilit.com/sources/85284

الترف والسلطة في السرد التاريخي لمقتل خُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون (٢٨٢هـ/٨٩٥م)
العنف السياسي في المصادر التاريخية الوسيطة

أ. د. أشرف صالح محمد سيد
أستاذ تاريخ وتراث العصور الوسطى
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة ابن رشد – هولندا

مُلَخّص

يُقدّم هذا البحث دراسة نقدية للسرد التاريخي حول مقتل خُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون، حاكم الدولة الطولونية في مصر والشام، سنة (٢٨٢هـ/٨٩٥م)، على يد جماعة من خدمه وغلمانه في دمشق. يركز البحث على تحليل كيفية توظيف مفهومي الترف السلطاني والسلطة في تفسير العنف السياسي داخل المصادر التاريخية الوسيطة، مع التمييز بين الواقعة التاريخية والسرد الذي تشكّل حولها. يعتمد المنهج على القراءة النقدية المقارنة لروايات متعددة، متتبعًا تطورها زمنيًا من المصادر المبكرة التي اكتفت بالخبر المجرد والتركيز على التبعات السياسية، إلى الروايات الوسيطة التي أدخلت تفسيرًا سياسيًا داخليًا يركز على الخوف والمؤامرة داخل البلاط، ثم إلى المصادر المتأخرة التي بلورت خطابًا أخلاقيًا ودينيًا صريحًا، ربطت بين الترف المفرط، والانحلال السلوكي، والفساد الجسدي، وبين مشروعية العنف كرد فعل أو عقاب. يخلص البحث إلى أن الترف لم يكن سببًا مباشرًا للقتل، بل علامة سردية تُستخدم لتأطير العنف وإضفاء معنى أخلاقي عليه، مما يعكس تحول السرد من التوثيق الإخباري إلى التقويم الأخلاقي والعظة. كما يكشف عن دور الخطاب الديني (كالفتوى واللعن) في شرعنة العنف سرديًا، ويبرز اختلاف الروايات كتعبير عن وظائف تاريخية متباينة مرتبطة بسياقات المؤرخين. يُعدّ هذا نموذجًا لدراسة العنف السياسي في التاريخ الإسلامي الوسيط، مساهمًا في فهم آليات بناء المعنى في الكتابة التاريخية.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	٣٠	سبتمبر	٢٠٢٥
تاريخ قبـول النشـر:	٠٦	نوفمبر	٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

السرد التاريخي؛ العنف السياسي؛ الترف السلطاني؛ خمارويه الطولوني؛ المصادر الوسيطة.

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2026.499409

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

أشرف صالح محمد سيد. "الترف والسلطة في السرد التاريخي لمقتل خمارويه بن أحمد بن طولون (٢٨٢هـ/٨٩٥م): العنف السياسي في المصادر التاريخية الوسيطة". - دورية كان التاريخية. - السنة التاسعة عشرة - العدد السابع والسبعون؛ مارس ٢٠٢٦. ص ٣٩ – ٥٤.

X, formerly Twitter: http://X.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Internet Archive https://archive.org/details/@historical_kan_periodical

Corresponding author: ashraf-salih@hotmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

يحتلّ مقتل الحاكم موقعًا إشكاليًا في كتابة التاريخ الإسلامي الوسيط، إذ لا يُنظر إليه بوصفه حادثة عنف عارضة فحسب، بل بوصفه لحظة كاشفة لبنية السلطة، وحدودها، وآليات تبرير انهيارها أو إعادة تأويلها. ففي مثل هذه اللحظات تتداخل السياسة بالأخلاق، ويتحوّل السرد التاريخي من نقل الخبر إلى تفسير المعنى، ومن تسجيل الواقعة إلى بناء خطاب يفسّرها ضمن منظومة قيمية ودينية واجتماعية أوسع.[١] ويُعَدّ مقتل خُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون، حاكم الدولة الطولونية في مصر والشام، سنة (٢٨٢هـ/٨٩٥م)،[٢] من أكثر هذه الحوادث دلالة على هذا التحوّل في السرد التاريخي.

ورث خُمَارَوَيْه دولةً إقليمية قوية أسّسها والده أحمد بن طولون (٢٥٤ – ٢٧٠هـ)[٣] على قاعدة عسكرية وإدارية متماسكة، مكّنته من انتزاع قدر واسع من الاستقلال الفعلي عن الخلافة العباسية،[٤] مع الحفاظ على شرعية اسمية لها.[٥] وقد ارتبط عهد خُمَارَوَيْه (٢٧٠ – ٢٨٢هـ/ ٨٨٣ – ٨٩٥م)[٦] في المصادر التاريخية بازدهار مالي واسع، وبمظاهر ترف سلطاني غير مسبوقة،[٧] تجلّت في العمران،[٨] والإنفاق، واتساع البلاط،[٩] وتكاثر الخدم والموالي.[١٠] غير أنّ هذا الازدهار نفسه تحوّل في الكتابة التاريخية اللاحقة إلى مدخل لتفسير مقتله العنيف، بل وإلى عنصر مركزي في إعادة بناء صورته السياسية والأخلاقية.

تتفق المصادر التاريخية على أن خُمَارَوَيْه قُتل في دمشق[١١] على يد جماعة من خدمه أو غلمانه، وأن مقتله مثّل نقطة تحوّل حاسمة في تاريخ الدولة الطولونية، إذ أعقبه تولّي ابنه الصغير جيش بن خُمَارَوَيْه (٢٨٢ – ٢٨٣هـ)،[١٢] ثم تسارعت مظاهر الضعف والانقسام داخل البنية الحاكمة. غير أن هذا الاتفاق يتوقف عند حدود الخبر العام، بينما تتباين الروايات تباينًا ملحوظًا في تفسير أسباب القتل ودلالاته. فبعض المصادر المبكرة تكتفي بإثبات الواقعة وربطها بالصراع داخل البلاط، دون إقحام تفسير أخلاقي صريح،[١٣] في حين تتجه مصادر لاحقة إلى تحميل الحادثة أبعادًا أخلاقية ودينية، وتجعل من الترف وسلوك الحاكم داخل قصره مدخلًا لتفسير العنف الذي انتهى إليه.[١٤]

من هنا، لا يهدف هذا البحث إلى إعادة سرد حادثة مقتل خُمَارَوَيْه أو المفاضلة بين الروايات لإثبات «الصحيح» منها بقدر ما يسعى إلى تحليل السرد التاريخي نفسه، ورصد الكيفية التي جرى من خلالها توظيف مفهومي الترف والسلطة في تفسير العنف السياسي. فالعنف، في هذا السياق، لا يظهر بوصفه فعلًا ماديًا معزولاً، بل بوصفه نتيجة سردية تُبنى تدريجيًا عبر النصوص، وتُحمَّل بدلالات أخلاقية تُعيد ترتيب العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبين السلطة وشرعيتها.[١٥]

إن تتبّع تطوّر روايات مقتل خُمَارَوَيْه، من أقدم المصادر القريبة زمنيًا من الحدث إلى المصنفات الموسوعية والتراجم المتأخرة، يكشف عن انتقال واضح من الخبر المجرّد إلى الخطاب التفسيري، ومن تسجيل الواقعة إلى محاولات عقلنتها أخلاقيًا. ففي هذا الانتقال تتداخل السياسة بالوعظ، ويتحوّل الترف من كونه سمة سلطوية إلى علامة إدانة، ويُعاد تعريف القتل من كونه فعل تمرّد داخل القصر إلى كونه نتيجة مفهومة لمسار حكم انتهى إلى فقدان السيطرة.

ورغم كثرة ما كُتب عن الدولة الطولونية، فإن حادثة مقتل خُمَارَوَيْه لم تُدرس –في حدود علم الباحث[١٦]– بوصفها بناءً سرديًا للعنف السياسي. وعليه، يتناول هذا البحث مقتل خُمَارَوَيْه الطولوني بوصفه حالة نموذجية لدراسة العنف السياسي في السرد التاريخي الوسيط، من خلال تحليل علاقة الترف بالسلطة، ودور الخطاب الأخلاقي في تفسير الاغتيال السياسي.

ويعتمد البحث على مادة معتبرة من المصادر التاريخية الوسيطة، تُقرأ قراءة نقدية مقارنة، تُراعي السياق الزمني لكل نص، ووظيفة المصنَّف الذي وردت فيه الرواية، دون إسقاط أحكام معيارية حديثة على نصوص العصور الوسطى، أو التسليم بتفسيراتها بوصفها حقائق تاريخية نهائية.[١٧]

مشكلة البحث

تتمثّل مشكلة هذا البحث في التباين الواضح بين الروايات التاريخية التي تناولت مقتل خُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون سنة (٢٨٢هـ/٨٩٥م)،[١٨] ولا سيّما في تفسير أسباب هذا الحدث ودلالاته السياسية. فعلى الرغم من اتفاق المصادر على وقوع القتل داخل البلاط الطولوني، وعلى يد جماعة من الخدم أو الغلمان، فإنها تختلف اختلافًا جوهريًا في طبيعة السرد المصاحب للواقعة، وفي الأطر التفسيرية التي أُدرجت ضمنها.

تُظهر بعض المصادر المبكرة نزوعًا إلى الاكتفاء بإثبات الخبر، مع التركيز على الحدث ونتائجه المباشرة، دون تحميله تفسيرًا أخلاقيًا صريحًا أو ربطه بسلوك الحاكم الشخصي. في المقابل، تتجه مصادر لاحقة إلى توسيع دائرة السرد، بإدخال عناصر أخلاقية ودينية تُبرز الترف السلطاني، وتُعيد بناء صورة خُمَارَوَيْه بوصفها نموذجًا لحاكم فقد السيطرة على ذاته وسلطته معًا. ويثير هذا التحوّل في السرد التاريخي تساؤلًا جوهريًا حول العلاقة بين الواقعة السياسية ذاتها، وبين الخطاب الذي تشكّل حولها في سياقات زمنية وفكرية متباينة.

وتكمن المشكلة البحثية، على وجه التحديد، في كيفية فهم هذا الانتقال من الخبر المجرّد إلى التفسير الأخلاقي، ومن تسجيل العنف السياسي إلى تبريره ضمنيًا أو تفسيره بوصفه نتيجة مفهومة لمسار حكم اتّسم بالترف[١٩] واتساع البلاط. فهل تعكس هذه الروايات المتأخرة معطيات تاريخية مباشرة، أم أنها تمثّل بناءً سرديًا لاحقًا أُعيد من خلاله تأويل العنف السياسي، بما يخدم تصوّرات معيّنة عن السلطة، وحدودها، وشرعيتها؟

كما تتصل مشكلة البحث بسؤال المنهج في التعامل مع المصادر التاريخية الوسيطة، إلى أي حدّ يمكن التعامل مع الأحكام الأخلاقية الواردة في هذه المصادر بوصفها شواهد على الواقع السياسي، دون الوقوع في فخّ إعادة إنتاج خطاب المؤرّخ نفسه؟ وكيف يمكن التمييز بين ما ينتمي إلى بنية الحدث، وما ينتمي إلى بنية السرد، ولا سيّما حين يتعلّق الأمر بقتل حاكم في سياق صراع داخلي داخل القصر؟

انطلاقًا من ذلك، يسعى هذا البحث إلى معالجة مشكلة تفسير مقتل خُمَارَوَيْه لا من خلال ترجيح رواية على أخرى، بل عبر تحليل السرد التاريخي ذاته، ورصد الكيفية التي جرى بها توظيف مفهومي الترف والسلطة في تفسير العنف السياسي، وذلك في ضوء تنوّع مادّة البحث المصدرية وتدرّجها الزمني. وبهذا، لا ينشغل البحث بإصدار حكم أخلاقي على الحاكم أو خصومه، بقدر ما يركّز على فهم آليات بناء المعنى في الكتابة التاريخية الوسيطة، وحدود تداخل السياسة بالأخلاق في تفسير العنف داخل بنية الحكم.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- تحليل السرد التاريخي لمقتل خُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون في المصادر التاريخية الوسيطة، مع تتبّع صيغ عرض الحدث واختلاف طرائق بنائه بين المؤرخين.
- رصد تمثّلات الترف السلطاني في الروايات التاريخية، وبيان كيفية توظيفه داخل الخطاب السردي لتفسير ممارسة العنف السياسي ضد الحاكم.
- مقارنة الروايات التاريخية المتعددة حول الحادثة، للكشف عن التناقضات السردية، والفروق في تفسير أسباب القتل وتحديد المسؤولية عنه.
- تحليل دور الخدم والخصيان في السرد التاريخي للحادثة، بوصفهم فاعلين في الحدث من جهة، وعناصر تفسيرية في خطاب السلطة من جهة أخرى.
- دراسة توظيف العنف بوصفه أداة سردية في كتابة التاريخ السياسي الوسيط، من خلال التركيز على كيفية شرعنة القتل أو تبريره داخل النصوص التاريخية.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول حادثة مقتل خُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون بوصفها نموذجًا إشكاليًا في كتابة التاريخ السياسي الوسيط، حيث تتقاطع

السلطة مع الخطاب الأخلاقي والعنف في بناء السرد التاريخي.

وتكمن أهمية البحث الراهن في سعيه إلى سدّ فجوة واضحة في الدراسات التاريخية العربية، التي غالبًا ما تعاملت مع هذه الحادثة بوصفها واقعة سببية مكتملة التفسير، دون مساءلة البنية السردية التي أنتجت هذا التفسير أو تفكيك منطق الربط بين الترف وسقوط السلطة.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من إعادة توجيه الاهتمام من الحدث ذاته إلى كيفية تمثيله في المصادر التاريخية الوسيطة، بما يسمح بفهم أعمق لدور المؤرخ في إنتاج العنف السياسي سرديًا، لا مجرد نقله.

وإلى جانب ذلك، يقدّم البحث إطارًا تحليليًا يمكن الإفادة منه في دراسة حوادث اغتيال الحكّام في التاريخ الإسلامي الوسيط، بما يعزّز النقاش الأكاديمي حول علاقة السلطة بالعنف، وحدود الأخلاق في تفسير التحوّلات السياسية الكبرى.

حدود البحث

يتحدد نطاق هذا البحث من حيث الإطار الزمني في الفترة التي تنتهي بمقتل خُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون سنة (٢٨٢هـ/٨٩٥م)، مع الاستعانة بما يسبقها من معطيات تاريخية بالقدر الذي يخدم فهم السياق السياسي والاجتماعي لبلاطه، دون التوسع في تاريخ الدولة الطولونية (٢٥٤–٢٩٢هـ / ٨٦٨–٩٠٥م) بوصفه موضوعًا قائمًا بذاته.

أما من حيث الإطار المكاني، فينحصر البحث في المجال الجغرافي المرتبط مباشرة بواقعة القتل، ولا سيما "دمشق" بوصفها مسرح الحدث، مع الإشارة إلى "مصر" حينما تقتضي الضرورة تحليل انعكاسات الحادثة أو مقارنة الروايات الواردة في المصادر.

ومن حيث النطاق الموضوعي، يقتصر البحث على تحليل السرد التاريخي لمقتل خُمَارَوَيْه، كما ورد في المصادر التاريخية الوسيطة، مع التركيز على تمثّلات الترف السلطاني، والخطاب الأخلاقي، والعنف السياسي في هذه الروايات، دون الخوض في تقييم أخلاقي لشخصية خُمَارَوَيْه، أو في دراسة تفصيلية لبنية الحكم الطولوني أو سياساته الإدارية والعسكرية.

كما يقتصر البحث من حيث المنهج والمادة على المصادر التاريخية الوسيطة التي تناولت الحادثة صراحة أو ضمنًا، ولا يتوسع في استحضار الأدبيات الحديثة إلا في الحدود التي تخدم التحليل المنهجي للنصوص التاريخية، دون اعتماد مقاربات إسقاطيه أو نماذج نظرية معاصرة لا يتيحها السياق التاريخي للمصادر المدروسة.

ولا يتناول البحث مسألة التحقق القضائي أو الواقعي من تفاصيل الجريمة بوصفها حدثًا ماديًا، بل ينصب اهتمامه على كيفية تمثيل هذا الحدث داخل السرد التاريخي، وعلى الآليات الخطابية التي استُخدمت لتفسيره وتبريره داخل خطاب السلطة والتاريخ في العصر الوسيط.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث منهجًا تحليليًا نقديًا في قراءة المصادر التاريخية الوسيطة التي تناولت مقتل خُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون، يقوم على تفكيك السرد التاريخي، وتحليل بنيته الخطابية، وتتبع آليات تفسير العنف السياسي داخل النصوص التاريخية، دون التسليم المسبق بصحة الروايات أو أسباب القتل كما توردها المصادر.

وينطلق البحث من المنهج التاريخي النقدي في التعامل مع النصوص، وذلك من خلال فحص سياقات التأليف، ومواقع المؤرخين الزمنية والفكرية، وطبيعة انتماءاتهم المذهبية والسياسية، مع مراعاة الفروق بين المصادر القريبة زمنيًا من الحدث وتلك اللاحقة عليه، وأثر ذلك في تشكيل السرد التاريخي.

كما يوظّف البحث منهج المقارنة النصية بين الروايات المتعددة للحدث الواحد، بهدف إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف في تفسير مقتل خُمَارَوَيْه، وتحليل ما يترتب على هذه الاختلافات من تحولات في دلالة الحدث ووظيفته داخل الخطاب التاريخي، ولا سيما فيما يتصل بتمثّلات الترف السلطاني والانحراف الأخلاقي والعنف السياسي.

ويستفيد البحث من التحليل المفاهيمي للمصطلحات المستخدمة في المصادر، مثل: (الفساد، الترف، الفاحشة، الغلمان، الخدم، والقتل)، مع دراسة دلالاتها السياقية داخل الخطاب التاريخي الوسيط، دون إسقاط مفاهيم حديثة أو أحكام معيارية معاصرة على النصوص المدروسة.

وفي إطار فهم العلاقة بين السلطة والعنف، يعتمد البحث مقاربة تحليل الخطاب التاريخي، من خلال تتبع الكيفية التي جرى بها ربط السلوك الأخلاقي للحاكم بمشروعية العنف الممارس ضده، وتحليل توظيف الخطاب الديني والأخلاقي في بناء سردية تبريرية للقتل داخل المصادر.[٢٠]

ولا يسعى هذا البحث إلى إعادة بناء الحدث بوصفه واقعة جنائية أو سياسية محضة، بل يتعامل معه باعتباره بناءً سرديًا تاريخيًا، تتداخل فيه عناصر السياسة والأخلاق والسلطة، ويُنتج دلالته من خلال النصوص التي نقلته وأعادت صياغته.

تمهيد

يمثّل مقتل الحاكم في التاريخ الإسلامي الوسيط لحظةً استثنائية تتقاطع فيها السياسة بالعنف، ويتحوّل فيها الجسد السلطاني من رمز للشرعية والاستقرار إلى موضعٍ للصراع والتأويل. فلا يُسجَّل هذا النوع من الأحداث في المصادر بوصفه واقعة عارضة، بل يُعاد إدراجه داخل سرديات تفسيرية تسعى إلى ضبط معناه، وتحديد أسبابه، وإعادة ترتيب العلاقة بين السلطة والأخلاق والنظام العام. ومن ثمّ، فإن مقتل الحاكم لا يُفهم في حدوده الحدثية الضيقة، بل في موقعه داخل منطق العنف السياسي الذي حكم كتابة التاريخ في العصور الوسطى.

تندرج حادثة مقتل خُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون ضمن هذا الإطار العام، بوصفها لحظة عنف وقعت في قلب السلطة نفسها، ونُسب تنفيذها إلى أقرب دوائر البلاط، أي الخدم والغلمان. وقد أثار هذا الطابع الداخلي للقتل اهتمام المؤرخين، ودفعهم إلى البحث عن أسباب تتجاوز الفعل المباشر، لتشمل السلوك السلطاني، وأنماط الترف، والاختلال الأخلاقي، بوصفها عناصر تفسيرية للعنف الممارس ضد الحاكم.

ويميز هذا البحث، منذ بدايته، بين مستويين متداخلين لا يجوز الخلط بينهما: الواقعة التاريخية بوصفها حدثًا عنيفًا محدود الزمان والمكان، والسرد التاريخي الذي تشكّل حولها في المصادر الوسيطة، وما انطوى عليه من تعليلات أخلاقية وسياسية ودينية. فليست أهمية حادثة مقتل خُمَارَوَيْه نابعة من الفعل نفسه بقدر ما هي كامنة في الطريقة التي رُويت بها، وفيما أُسند إليها من دلالات استُخدمت لتفسير العنف وإعادة ترتيب معنى السلطة بعد غياب صاحبها.

أولاً: الرواية الخبرية المبكرة لمقتل خُمَارَوَيْه

تمثّل رواية الطبري (ت. ٣١٠هـ) لمقتل خُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون أقدم شاهد سردي وصلنا عن هذه الحادثة، وتكتسب أهميتها المنهجية من كونها تقف عند مستوى الخبر أكثر من انخراطها في بناء تفسير أخلاقي أو سياسي موسّع للحدث. ففي سياق عرضه لأحداث سنة اثنتين وثمانين ومائتين، يورد الطبري (ت. ٣١٠هـ) خبر مقتل خُمَارَوَيْه بوصفه واقعة من وقائع التحول السياسي، دون إطالة في الوصف أو تحميل دلالي يتجاوز حدود الفعل نفسه ونتائجه المباشرة.

يقول الطبري: "سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ... وَفِيهَا قَدِمَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَاذَرَائِيِّ لِاثْنَتَيْ عَشْرَةَ بَقِيَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ مِنْ دِمَشْقَ عَلَى طَرِيقِ الْبَرِّ، فَوَافَى بَغْدَادَ فِي أَحَدَ عَشَرَ يَوْمًا، فَأَخْبَرَ الْمُعْتَضِدَ أَنَّ خُمَارَوَيْه بْنَ أَحْمَدَ ذُبِحَ عَلَى فِرَاشِه، ذَبَحَهُ بَعْضُ خُدَّامِه مِنَ الْخَاصَّة، وَقِيلَ: إِنَّ قَتْلَهُ كَانَ لِثَلَاثٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَقِيلَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَافَى بَغْدَادَ مِنْ دِمَشْقَ فِي سَبْعَةِ أَيَّامٍ، وَقُتِلَ مِنْ خُدَّامِه الَّذِينَ اتُّهِمُوا بِقَتْلِه نَيِّفٌ وَعِشْرُونَ خَادِمًا. وَكَانَ الْمُعْتَضِدُ قَدْ بَعَثَ مَعَ ابْنِ الْجَصَّاصِ إِلَى خُمَارَوَيْه بِهَدَايَا، وَأَوْدَعَهُ إِلَيْه رِسَالَةً، فَشَخَصَ ابْنُ الْجَصَّاصِ لِمَا وُجِّهَ لَهُ، فَلَمَّا بَلَغَ سَامَرَّاءَ بَلَغَ الْمُعْتَضِدَ مَهْلِكُ خُمَارَوَيْه، فَكَتَبَ إِلَيْه يَأْمُرُهُ بِالرُّجُوعِ إِلَيْه، فَرَجَعَ، وَدَخَلَ بَغْدَادَ لِسَبْعٍ بَقِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ".[٢١]

يتسم سرد الطبري (ت. ٣١٠هـ) بقدرٍ واضح من الإيجاز والاقتصاد اللغوي، إذ يكتفي بالإشارة إلى أن خُمَارَوَيْه «ذُبح على فراشه» بدمشق، وأن القتل نُسب إلى «بعض خدمه من خاصته»، مع ذكر الخلاف في تاريخ وقوع الحادثة، وعدد الخدم الذين قُتلوا بعد ذلك بتهمة الاشتراك في الجريمة. ويلاحظ أن هذا السرد يخلو تمامًا من أي تعليل أخلاقي مباشر، أو ربطٍ بين مقتل الحاكم وسلوكه الشخصي أو نمط عيشه داخل البلاط، على خلاف ما ستسلكه الروايات اللاحقة.

كما يركّز الطبري (ت. ٣١٠هـ) على الآثار السياسية الفورية للحدث، لا على أسبابه المفترضة، فيربط خبر القتل بحركة الرسل بين دمشق وبغداد، وبردّة فعل الخليفة المعتضد، وما ترتّب على ذلك من قرارات سياسية وإدارية. وبهذا، يُدرج مقتل خُمَارَوَيْه ضمن منطق تداول الأخبار السياسية بين مراكز السلطة، لا ضمن خطاب الإدانة أو الموعظة أو التفسير الأخلاقي.

وتكشف هذه الخصائص السردية أن رواية الطبري (ت. ٣١٠هـ) تمثّل ما يمكن تسميته بـ نقطة الصفر السردية في كتابة خبر مقتل خُمَارَوَيْه؛ فهي تقدّم الحدث في صورته الخام، قبل أن تتراكم عليه طبقات من التأويل الأخلاقي، والتحميل القيمي، وبناء العلاقة السببية بين الترف السلطاني والعنف السياسي. ومن ثَمَّ، فإن أهمية هذه الرواية لا تكمن فيما تقوله عن دوافع القتل، بل فيما تغفله عمدًا، الأمر الذي يجعلها معيارًا مقارنًا أساسيًا لقراءة التحولات اللاحقة في السرد التاريخي للواقعة.

ثانيًا: بدايات تفسير العنف داخل البلاط (من الخبر إلى التعليل)

يمثّل الانتقال من الرواية الخبرية المبكرة، كما نجدها عند الطبري (ت. ٣١٠هـ)، إلى روايات ابن الأثير (ت. ٦٣٠هـ) والنُّوَيري (ت. ٧٣٢هـ) والكِنْدِي (ت. ٣٥٠هـ) لحظةً مفصلية في تشكّل السرد التاريخي لمقتل خُمَارَوَيْه، إذ يبدأ الحدث في هذه المرحلة بالخروج من إطار الخبر المجرد إلى فضاء التعليل السياسي الداخلي، دون أن يبلغ بعد مستوى الإدانة الأخلاقية الصريحة أو الخطاب الوعظي المكتمل. ففي هذه النصوص، لا يُعاد سرد واقعة القتل بوصفها فعلًا عنيفًا معزولًا، بل بوصفها نتيجة مباشرة لتفاعلات سلطوية داخل البلاط، تتقاطع فيها مواقع الخدم، والخوف، والمؤامرة.

١/٢-رواية ابن الأثير

يقدّم ابن الأثير (ت. ٦٣٠هـ) في "الكامل في التاريخ" نموذجًا واضحًا لهذا التحول السردي. فعلى الرغم من محافظته على قدر من الإيجاز، إلا أنه يضيف عنصرًا تفسيريا جديدًا يتمثل في الخوف بوصفه دافعًا للقتل. إذ يورد أن خُمَارَوَيْه بلغه خبر عن جواري داره واتخاذهن خصيانًا، وأنه عزم على التحقق من الأمر بإحضار الجواري واستنطاقهن، الأمر الذي دفع جماعة من الخدم إلى الاتفاق على قتله «خوفًا من ظهور ما قيل له». هنا، لا يُقدَّم العنف بوصفه ردّ فعل أخلاقي على سلوك الحاكم، بل بوصفه فعلًا وقائيًا صادرًا عن فئة مهدَّدة داخل بنية السلطة نفسها.

يقول ابن الأثير: "ثم دخلت سنة اثنتين وثمانين ومائتين وَفِيهَا قُتِلَ خُمَارَوَيْه بْنُ أَحْمَدَ بْنِ طُولُونَ، ذَبَحَهُ بَعْضُ خَدَمِه عَلَى فِرَاشِه فِي ذِي الْحِجَّة بِدِمَشْقَ، وَقُتِلَ مِنْ خَدَمِه الَّذِينَ اتُّهِمُوا نَيِّفٌ وَعِشْرُونَ نَفْسًا. وَكَانَ سَبَبُ قَتْلِه أَنَّهُ سَعَى إِلَيْه بَعْضُ النَّاسِ، وَقَالَ لَهُ إِنَّ جَوَارِيَ دَارِه قَدِ اتَّخَذَتْ كُلُّ وَاحِدَة مِنْهُنَّ خَصِيًّا مِنْ خِصْيَانِ دَارِه لَهَا كَالزَّوْجِ، وَقَالَ: إِنْ شِئْتَ أَنْ تَعْلَمَ صِحَّةَ ذَلِكَ فَأَحْضِرْ بَعْضَ الْجَوَارِي فَاضْرِبْهَا وَقَرِّرْهَا، حَتَّى تَعْلَمَ صِحَّةَ ذَلِكَ. فَبَعَثَ مِنْ وَقْتِه إِلَى نَائِبِه بِمِصْرَ يَأْمُرُهُ بِإِحْضَارِ عِدَّة مِنَ الْجَوَارِي لِيَعْلَمَ الْحَالَ مِنْهُنَّ، فَاجْتَمَعَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْخَدَمِ، وَقَرَّرُوا بَيْنَهُمُ الاتِّفَاقَ عَلَى قَتْلِه، خَوْفًا مِنْ ظُهُورِ مَا قِيلَ لَهُ، وَكَانُوا خَاصَّتَهُ، فَذَبَحُوهُ لَيْلًا وَهَرَبُوا. فَلَمَّا قُتِلَ اجْتَمَعَ الْقُوَّادُ، وَأَجْلَسُوا ابْنَهُ جَيْشَ بْنَ خُمَارَوَيْه فِي الإِمَارَة، وَكَانَ مَعَهُ بِدِمَشْقَ، وَهُوَ أَكْبَرُ وَلَدِه، فَبَايَعُوهُ فَفُرِّقَتْ فِيهِمُ الأَمْوَالُ وَكَانَ صَبِيًّا غِرًّا".[٢٢]

ويلاحظ أن ابن الأثير (ت. ٦٣٠هـ) لا يُحمّل هذا الخوف أي بعد قيمي أو ديني، ولا يصوغه في إطار العقاب الإلهي أو الفساد الأخلاقي، بل يكتفي بإدراجه ضمن منطق الصراع داخل البلاط، حيث يصبح الحاكم مصدر تهديد مباشر لأدوات سلطته القريبة. وبهذا،

ينتقل السرد خطوةً أبعد من الخبر، دون أن يغادر بعد المجال السياسي العملي للحدث.

٢/٢-رواية النُّوَيري

ويعزّز النُّوَيري (ت. ٧٣٢هـ) هذا الاتجاه في "نهاية الأرب في فنون الأدب"،[٢٣] مع توسيع نسبي في وصف آلية المؤامرة. فهو يكرر رواية إبلاغ خُمَارَوَيْه بأمر الجواري والخصيان، ويؤكد أن عزمه على التحقيق هو ما دفع «جماعة من خدم الخاصة» إلى التواعد على قتله، فذبحوه ليلًا على فراشه.

يقول النُّوَيري: "كانَ مَقْتَلُهُ في لَيْلَةِ الأَحَدِ لثَلاثٍ بَقِينَ مِنْ ذِي القَعْدَةِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمانينَ وَمائَتَيْنِ، وَقِيلَ في ذِي الحِجَّةِ مِنْها بِدِمَشْقَ. وَكانَ سَبَبُ قَتْلِه أَنَّهُ قِيلَ لَهُ إِنَّ جَوَارِيَ دارِهِ قَدِ اتَّخَذَتْ كُلُّ واحِدَةٍ مِنْهُنَّ خَصِيًّا وَجَعَلَتْهُ لَها كَالزَّوْجِ، وَقالَ لَهُ النَّاقِلُ: إِنْ شِئْتَ أَنْ تَعْلَمَ صِحَّةَ ذَلِكَ فَقَرِّرْ بَعْضَ الجَوَارِي بِالضَّرْبِ، فَكَتَبَ مِنْ وَقْتِه إِلى نائِبِه بِمِصْرَ يَأْمُرُهُ أَنْ يُسَيِّرَ إِلَيْهِ الجَوَارِيَ، فَاجْتَمَعَ جَماعَةٌ مِنْ خَدَمِ الخاصَّةِ وَتَواعَدُوا عَلى قَتْلِه، فَذَبَحُوهُ عَلى فِراشِه لَيْلًا. فَلَمَّا قُتِلَ مِنْ خَدَمِه الَّذِينَ اتُّهِمُوا بِقَتْلِه نَيِّفٌ وَعِشْرُونَ نَفْسًا. وَحُمِلَ خُمَارَوَيْه إِلى مِصْرَ فَدُفِنَ بِجَبَلِ المُقَطَّمِ. وَكانَتْ مُدَّةُ مُلْكِه ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً وَأَيَّامًا".[٢٤]

وتكمن أهمية هذه الرواية في أنها تُرسّخ صورة الخدم بوصفهم فاعلًا جماعيًا واعيًا، يتحرك وفق حسابات المصلحة والخطر، لا بوصفهم مجرد أدوات عمياء للعنف.

٣/٢-رواية الكِنْدِي

وفي رواية أبي عمر الكِنْدِي (ت. ٣٥٠هـ)[٢٥] في كتاب الوُلاة، تتكرّس هذه الملامح السردية مع قدر أكبر من التحديد الاسمي للخدم المتورطين في القتل، وذكر مصيرهم اللاحق من قتل ونصب للرؤوس.

يقول الكِنْدِي: "ثُمَّ رَحَلَ يَوْمَ الثُّلاثَاءِ لِعَشْرٍ بَقِينَ مِنْ شَعْبَانَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ حَتَّى أَتَى دِمَشْقَ، فَكَانَ بِهَا مَقْتَلُهُ لَيْلَةَ الأَحَدِ لِلَيْلَتَيْنِ بَقِيَتَا مِنْ ذِي القَعْدَةِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ، فَكَانَ بِهَا مَقْتَلُهُ لَيْلَةَ الأَحَدِ لِلَيْلَتَيْنِ بَقِيَتَا مِنْ ذِي القَعْدَةِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ. يُقَالُ: أَنَّ خَدَمَهُ قَتَلُوهُ، وَهُمْ: طَاهِرٌ، وَلُؤْلُؤٌ، وَنَاشِي، وَسَابُورٌ، وَمَمَّاقِطُ، وَنَظِيفٌ، فَقُتِلُوا جَمِيعًا، وَحُمِلَتْ رُؤُوسُهُمْ إِلَى الفُسْطَاطِ، فَجُعِلَتْ عَلَى الجِسْرِ، وَحُمِلَ خُمَارَوَيْه إِلَى الفُسْطَاطِ، فَدُفِنَ بِهَا، فَكَانَتْ وِلَايَتُهُ عَلَيْهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ سَنَةً وَثَمَانِي عَشْرَةَ يَوْمًا".[٢٦]

ويكشف هذا التفصيل عن اهتمام مبكر بربط العنف داخل البلاط بسلسلة من الإجراءات السلطوية اللاحقة، بما يعيد إنتاج منطق الدولة بعد مقتل الحاكم، ويحوّل القتل من فعل فوضوي إلى لحظة يُعاد فيها ضبط النظام السياسي.

وعلى مستوى البناء السردي، تتقاطع هذه الروايات الثلاث في مجموعة من العناصر المشتركة: أولها إدخال الخدم بوصفهم محور الحدث، لا مجرد شهود عليه؛ وثانيها الخوف باعتباره المحرّك الأساسي للعنف؛ وثالثها المؤامرة بوصفها صيغة تنظيمية للعنف داخل القصر. وفي المقابل، يظل الخطاب الأخلاقي في هذه المرحلة محدودًا، غير متضخم، وغير مستقل بوصفه تفسيرًا قائمًا بذاته.

وعليه، يمكن القول إن هذه الروايات تمثل مرحلة وسيطة بين الخبر والتأويل الأخلاقي؛ مرحلة يُفهم فيها العنف السياسي بوصفه نتاجًا مباشرًا لاختلال العلاقات السلطوية داخل البلاط الطولوني، حيث يتحوّل القرب من الحاكم إلى مصدر تهديد، وتصبح السيطرة على الجسد السلطاني وسيلة لإعادة التوازن داخل بنية السلطة نفسها. وفي هذا المستوى من السرد، لا يُدان خُمَارَوَيْه بعد، ولا يُبرّأ قاتلوه، بل يُعاد توصيف العنف باعتباره نتيجة منطقية لصراع داخلي لم يعدّ قابلًا للاحتواء.

ثالثًا: تشكّل الخطاب الأخلاقي في تفسير مقتل خُمَارَوَيْه

يمثّل انتقال السرد التاريخي لمقتل خُمَارَوَيْه من مستوى التعليل السياسي الضمني إلى مستوى التفسير الأخلاقي الصريح لحظةً حاسمة في تطور كتابة هذا الحدث في المصادر الوسيطة. ففي روايات الذهبي (ت. ٧٤٨هـ)، والمَقْرِيزِيِّ (ت. ٨٤٥هـ)، وابن تغري بردي (ت. ٨٧٤هـ)، لا يعود العنف مجرّد نتاجٍ لعلاقات سلطوية مختلّة داخل البلاط، بل يُعاد تأطيره ضمن خطاب أخلاقي واضح يربط بين الترف، والفساد، والانحلال

السلوكي من جهة، وبين مشروعية القتل بوصفه نتيجة أو عقوبة من جهة أخرى.[٢٧]

١/٣-رواية الذهبي

يُعدّ الذهبي (ت. ٧٤٨هـ) من أوائل مَنْ بلوروا هذا التحول بوضوح. ففي كتاب "العبر في خبر مَنْ غبر"، يصرّح بأن «خُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون، الملك أبو الجيش، متولي مصر والشام،...، فتك به غلمان له راودهم في ذي القعدة بدمشق»،[٢٨] وهو توصيف مكثف، لكنه بالغ الدلالة؛ إذ ينقل الفعل من حيّز الصراع السلطوي إلى حيّز المخالفة الأخلاقية. ويُعمّق الذهبي هذا الاتجاه في كتاب "تاريخ الإسلام"، حيث يقدّم سردًا أكثر تفصيلاً يربط مباشرة بين تعاطي الفاحشة بالغلمان، وإساءة استعمال السلطة الجسدية، وبين نشوء الكراهية داخل البلاط، بما يفضي في النهاية إلى القتل. هنا، لا يُقدَّم العنف بوصفه فعل خوف أو مؤامرة فحسب، بل بوصفه ردًا أخلاقيًا على انحراف الحاكم.

يقول الذهبي: "ذُبِحَ خُمَارَوَيْه بْنُ أَحْمَدَ عَلَى فِرَاشِه بِدِمَشْقَ، وَكَانَ يَتَعَانَى الفَاحِشَةَ بِغِلْمَانِه، رَاوَدَ مَمْلُوكًا فِي الحَمَّامِ، فَامْتَنَعَ عَلَيْه حَيَاءً مِنَ الخُدَّامِ، فَأَمَرَ أَنْ يُدْخَلَ فِي دُبُرِهِ مِثْلُ الذَّكَرِ خَشَبٌ، فَلَمْ يَزَلْ يُصِيحُ حَتَّى مَاتَ فِي الحَمَّامِ، فَأَبْغَضَهُ الخُدَّامُ، فَذَبَحَهُ جَمَاعَةٌ وَهَرَبُوا، فَمُسِكَتْ عَلَيْهِم الطُّرُقُ، وَجِيءَ بِهِمْ وَقُتِلُوا. وَكَانَ ذَبْحُهُ فِي ذِي الحِجَّةِ، وَحُمِلَ فِي تَابُوتٍ إِلَى مِصْرَ، وَصَلَّى عَلَيْه ابْنُهُ جَيْشُ بْنُ خُمَارَوَيْه. وَكَانَ الَّذِي نَهَضَ فِي مَسْكِ أُولَئِكَ الخُدَّامِ طُغْجُ بْنُ جُفٍّ، فَصَلَبَهُمْ بَعْدَ القَتْلِ".[٢٩]

ويتضح في خطاب الذهبي أن اللغة الأخلاقية لم تعدّ عنصرًا ثانويًا أو ضمنيًا، بل أصبحت أداة تفسير مركزية؛ فالقتل لا يُفهم خارج إطار الفساد، والفساد ذاته يُعرَّف من خلال ممارسات جنسية تُصوَّر باعتبارها انتهاكًا مزدوجًا: انتهاكًا للأخلاق العامة، وانتهاكًا لحدود السلطة المشروعة.

٢/٣-رواية المَقْرِيزِيُّ

ويأخذ هذا الخطاب بعدًا أكثر تركيبًا في روايات المَقْرِيزِيُّ (ت. ٨٤٥هـ)،[٣٠] ولا سيما في كتاب " المُقَفّى الكبير". فإلى جانب إعادة إنتاج عناصر الخوف والمؤامرة، يضيف المَقْرِيزِيُّ عنصرًا بالغ الأهمية يتمثل في إدخال الرأي الفقهي ضمن السرد التاريخي. إذ يورد استشارة الخدم للقاضي أبي زرعة في حكم مَنْ «يكره غلمانه على أنفسهم ويفسق بهم»، وما ترتب على ذلك من إضفاء مشروعية دينية ضمنية على التخلص من الحاكم. وبهذا، ينتقل التفسير الأخلاقي من مجرد وصف للسلوك إلى آلية تبرير للعنف.

يقول المَقْرِيزِيُّ: "وَاتَّفَقَ أَنَّ الخُدَّامَ سَأَلُوا أَبَا زُرْعَةَ القَاضِي فَقَالُوا: مَا تَقُولُ أَيُّهَا القَاضِي فِي رَجُلٍ يَكْرَهُ غِلْمَانَهُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَفْسُقَ بِهِمْ وَرُبَّمَا جَاءَ إِلَى أَحَدِهِمْ فِي صَلَاتِه وَهُوَ رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ، فَيَكْرِهُهُ عَلَى نَفْسِه وَيُفْسِقُ بِه؟ فَقَالَ: لَعَنَهُ اللهُ! مَنْ هَذَا؟ لَوْ أَنِّي تَحَقَّقْتُ أَمْرَ إِنْسَانٍ عَلَى هَذِه الصِّفَةِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِه". "... فَلَمَّا سَكِرَ -وَكَانَ يَشْرَبُ ثَلَاثِينَ رَطْلًا -أَقْبَلُوا إِلَيْه وَهُوَ بِقَصْرِهِ مِنْ دَيْرِ مَرَّانَ ظَاهِرِ دِمَشْقَ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ سَبْعَةُ زُرَيْقٍ لِغِيبَتِه عَنْ مِصْرَ. فَذَبَحُوهُ وَفَرُّوا. فَلَمَّا عَلِمَ بِمَقْتَلِه طَلَبَ الخُدَّامَ فَلَمْ يُوجَدُوا فَتَسَرَّعَ النَّظَرُ إِلَيْهِمْ وَخَرَجَتِ الخَيْلُ فِي طَلَبِهِمْ حَتَّى أَدْرَكُوا وَضُرِبَتْ أَعْنَاقُهُمْ، وَعُدُّوا نِيفٌ وَعِشْرُونَ خَادِمًا، مِنْهُمْ غُلَامٌ يُقَالُ لَهُ طَاهِرٌ، وَلُؤْلُؤٌ، وَبَاشِي، وَسَابُورٌ، وَمُحَافِظٌ. وَبَعَثَ بِرُؤُوسِهِمْ إِلَى مِصْرَ فَنُصِبَتْ عَلَى الجِسْرِ".[٣١]

كما يُبرز المَقْرِيزِيُّ الترف بوصفه سياقًا بنيويًا للفساد، من خلال تفصيله في وصف القصر، والشراب، وحالة السكر التي كان عليها خُمَارَوَيْه ليلة مقتله. فالترف هنا لا يُقدَّم بوصفه مظهرًا اجتماعيًا، بل بوصفه بيئة مولّدة للانحلال، وممهّدة لانفجار العنف داخل البلاط. ويتحوّل الجسد السلطاني، في هذا السياق، إلى موضع فقدان السيطرة، بما يجعل قتله نتيجة منطقية داخل السرد.

٣/٣-رواية ابن تغري بردي

أما ابن تغري بردي (ت. ٨٧٤هـ) في "النجوم الزاهرة"، فيمثّل ذروة هذا المسار الأخلاقي، إذ يجمع بين الروايات السابقة ويعيد صياغتها ضمن سرد أكثر كثافة، يربط صراحة بين «كثرة الفساد بالخدم»، وممارسات الحمّام، وشرب الخمر، وبين بغض الخدم للحاكم ثم الإقدام على قتله. ولا يكتفي ابن تغري بردي بعرض الفعل، بل يوسّع دائرة الفساد لتشمل الجواري، والغلمان،

والفضاء المكاني نفسه، بما يحوّل القصر إلى مسرح انحلال شامل.

يقول ابن تغري بردي: "وَخَرَجَ إِلَى دِمَشْقَ بِعَسَاكِرِهِ، وَأَقَامَ بِهَا إِلَى أَنْ قُتِلَ عَلَى فِرَاشِهِ فِي السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ. قَالَ الْعَلَّامَةُ شَمْسُ الدِّينِ فِي تَارِيخِهِ مِرْآةُ الزَّمَانِ: كَانَ خُمَارَوَيْهِ كَثِيرَ الْفَسَادِ بِالْخُدَّامِ، دَخَلَ الْحَمَّامَ مَعَ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ فَطَلَبَ مِنْ بَعْضِهِمُ الْفَاحِشَةَ فَامْتَنَعَ الْخَادِمُ حَيَاءً مِنَ الْخُدَّامِ؛ فَأَمَرَ خُمَارَوَيْهِ أَنْ يُضْرَبَ، فَلَمْ يَزَلْ يُصِيحُ حَتَّى مَاتَ فِي الْحَمَّامِ، فَأَبْغَضَهُ الْخُدَّامُ. وَكَانَ قَدْ بَنَى قَصْرًا بِسَفْحِ قَاسِيُونَ أَسْفَلَ مِنْ دَيْرِ مُرَّانَ يَشْرَبُ فِيهِ الْخَمْرَ، فَدَخَلَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ الْحَمَّامَ فَذَبَحَهُ خَدَمُهُ، وَقِيلَ: ذَبَحُوهُ عَلَى فِرَاشِهِ وَهَرَبُوا، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ خَدَمِهِ يُولَعُ بِجَارِيَةٍ لَهُ فَتَهَدَّدَهَا خُمَارَوَيْهِ بِالْقَتْلِ، فَاتَّفَقَتْ مَعَ الْخَادِمِ عَلَى قَتْلِهِ. وَكَانَ ذَبْحُهُ فِي مُنْتَصَفِ ذِي الْحِجَّةِ، وَقِيلَ: لِثَلَاثٍ خَلَوْنَ مِنْهُ مِنْ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ".[٣٢]

ويكشف هذا السرد عن تحوّل واضح في وظيفة العنف داخل النص التاريخي؛ فبعد أن كان القتل حدثًا سياسيًا يُفسَّر بالخوف والمؤامرة، يصبح عقوبة أخلاقية تُبرَّر بسلوك الحاكم. وبهذا التحول، لا يعود السؤال المركزي: لماذا قُتل خُمَارَوَيْه؟ بل كيف استُخدم قتله لإعادة إنتاج خطاب أخلاقي عن السلطة وحدودها؟

إن تشكّل هذا الخطاب الأخلاقي لا يمكن فصله عن موقع هذه المصادر زمنيًا وفكريًا؛ فهي نصوص كُتبت في سياقات لاحقة، أكثر ميلًا إلى العظة والتقويم، وأكثر حساسية لمسألة الانحلال السلطاني بوصفه سببًا لانهيار الدول. ومن ثمّ، فإن مقتل خُمَارَوَيْه يتحوّل في هذه الروايات من واقعة عنف داخل البلاط إلى نموذج تفسيري يُستدعى لتأكيد مقولة أوسع عن الترف والفساد ومآلات السلطة.

وبذلك، تمثّل هذه المرحلة قلب السرد التاريخي للحدث، حيث يُعاد بناء العنف السياسي ضمن منظومة أخلاقية صريحة، تجعل من الجريمة لحظة كشف أخلاقي بقدر ما هي لحظة تحوّل سياسي، وتمنح النص التاريخي سلطة تفسيرية تتجاوز حدود الخبر إلى إعادة تعريف معنى الحكم ذاته.

رابعًا: الترف بوصفه علامة سلطوية في السرد التاريخي

لا يحضر الترف في الروايات التاريخية لمقتل خُمَارَوَيْه بوصفه سببًا مباشرًا للعنف السياسي، بقدر ما يتشكّل علامةً سردية تُستدعى لتأطير الحدث داخل منطق تفسيري أوسع، يربط بين أنماط العيش السلطاني وحدود المشروعية. فالقصور،[٣٣] والإنفاق، وكثافة الخدم لا تُذكر في هذه النصوص على سبيل الوصف الاجتماعي المحايد، بل تُوظَّف باعتبارها شواهد دالّة على اختلال العلاقة بين السلطة وضبطها الأخلاقي، ومن ثَمَّ تصبح جزءًا من البنية السردية التي تبرّر العنف أو تجعله مفهومًا.

يتجلّى ذلك بوضوح في تركيز عدد من المؤرخين على الفضاء السلطاني بوصفه فضاء ترف مفرط. فالمَقْرِيزِيُّ، على سبيل المثال، لا يكتفي بذكر وجود خُمَارَوَيْه في قصره عند دير مرّان، بل يربط القصر بالشراب والسُّكر، وبغياب الحرس (الأسد زُريق) ليلة القتل، بما يحوّل المكان إلى علامة على فقدان السيطرة لا إلى مجرد مسرح للحدث.[٣٤] ويُعاد إنتاج هذا المعنى عند ابن تغري بردي، حيث تتراكم إشارات القصور والحمّامات وشرب الخمر داخل سرد واحد، فيتحول الترف إلى سياق مهيمن يسبق العنف ويمنحه دلالته.[٣٥]

أما الإنفاق، فيظهر في المصادر بوصفه مظهرًا آخر من مظاهر الترف السلطاني، لكنه لا يُستخدم لتفسير القتل تفسيرًا سببيًا مباشرًا. فالخطاب التاريخي لا يقول إن خُمَارَوَيْه قُتل لأنه أنفق، بل يوظّف التبذير لإبراز صورة حاكم فَقَدَ الاعتدال. ويظهر هذا المعنى بوضوح في الكتابات اللاحقة، مثل إشارات علي باشا مبارك (١٨٢٤ – ١٨٩٣م) إلى الإفراط في صرف الأموال وربط ذلك بنهاية خُمَارَوَيْه قتيلاً.[٣٦] فالإنفاق هنا ليس فعلًا اقتصاديًا، بل علامة سردية تُلخّص مسارًا سلطويًا مختلًا.

غير أن العلامة الأكثر كثافة دلالية تظل الخدم والغلمان. فوجودهم الكثيف في السرد لا يُفهم فقط بوصفه انعكاسًا لترف البلاط الطولوني، بل بوصفه مؤشرًا على تحوّل السلطة من مؤسسة سياسية إلى

شبكة علاقات شخصية وجسدية. وقد أظهرت دراسة «رقيق السلطة في مصر الطولونية»[٣٧] أن توسّع الاعتماد على الخدم والخصيان داخل البلاط لم يكن مجرد ظاهرة اجتماعية، بل كان جزءًا من بنية الحكم نفسها، حيث تداخلت الوظيفة السياسية بالخدمة الشخصية، وتحوّل القرب الجسدي من الحاكم إلى مصدر قوة وخطر في آن واحد. ويُسهم هذا المعطى في فهم لماذا أصبح الخدم في السرد التاريخي ليسوا فقط أدوات للترف، بل فاعلين في العنف.

وفي هذا السياق، يمكن توظيف ما طرحته دراسة «رمزية اقتناء الحيوانات المفترسة»[٣٨] بوصفه مدخلاً مساعداً لفهم الترف كعلامة سلطوية لا كمتعة فردية. فكما يُستدعى الحيوان المفترس في السرد بوصفه رمزًا للقوة والهيمنة، يُستدعى الترف في روايات مقتل خُمَارَوَيْه بوصفه رمزًا لانفلات السلطة عن ضوابطها. كلاهما يعمل داخل النص التاريخي بوصفه إشارة دلالية تُكثّف المعنى، لا بوصفه تفسيرًا سببيًا مباشرًا.

ويُلاحظ أن هذا التوظيف السردي للترف يتبلور على نحو أوضح في الروايات التي تبنّت الخطاب الأخلاقي، حيث يصبح الترف قرينةً للفساد، لا بوصفه فعلًا معزولًا، بل بوصفه نمطًا سلطويًا شاملًا. فالقصور، والحمّامات، والخمر، وكثرة الخدم، تتجمع داخل نص واحد لتصنع صورة حاكم «مفرط»، تُفهم نهايته العنيفة ضمن منطق العظة التاريخية.[٣٩] ومع ذلك، فإن القراءة النقدية لهذه الروايات تكشف أن الترف لا يعمل بوصفه علة، بل بوصفه لغة تفسير؛ أي أداة سردية تُستخدم لإعادة ترتيب معنى العنف بعد وقوعه.

وعليه، فإن الترف في السرد التاريخي لمقتل خُمَارَوَيْه لا يفسّر العنف بقدر ما يؤطّره، ولا يسبّبه بقدر ما يمنحه قابلية الفهم داخل منظومة أخلاقية وسياسية متأخرة. وبهذا المعنى، يتحوّل الترف من ظاهرة اجتماعية إلى علامة سلطوية تُستخدم في كتابة التاريخ لتفسير انهيار الجسد الحاكم، لا بوصفه نتيجة صراع سياسي فحسب، بل بوصفه نهاية مسار سلطوي فقد توازنه.

خامسًا: الأخلاق والدين في إعادة تفسير الاغتيال (شرعنة العنف)

يمثّل إدخال الخطاب الديني والأخلاقي في تفسير مقتل خُمَارَوَيْه المرحلة الأكثر حساسية وتعقيدًا في تشكّل السرد التاريخي للواقعة، إذ يتحوّل العنف من فعلٍ سياسي داخلي إلى حدثٍ يُعاد تأويله ضمن منظومة معيارية تُخفِّف من وطأته الجرمية، أو تنقله من حيّز الجريمة إلى حيّز الفعل المفهوم، بل والمُبرَّر ضمنيًا. ولا يتم هذا التحول دفعةً واحدة، بل عبر تراكم سردي يستدعي الفتوى، واللعن، وفكرة العقاب الإلهي بوصفها أدوات تفسيرية تضفي على القتل معنىً يتجاوز منطق الصراع داخل البلاط.

يظهر هذا التحول بوضوح في رواية المَقْرِيزِيّ، ولا سيما في المقفى الكبير، حيث يرد عنصر الفتوى لأول مرة بوصفه جزءًا من بنية السرد، لا مجرد إضافة عرضية. فالمَقْرِيزِيّ ينقل سؤال الخدم للقاضي أبي زرعة حول حكم مَنْ «يكره غلمانه على أنفسهم ويفسق بهم»، ويورد جواب القاضي الصريح: «لعنه الله... لو أني تحققت أمر إنسان على هذه الصفة لأمرت بقتله».[٤٠] وتكمن أهمية هذا المقطع في أنه لا يصف القتل بعد وقوعه، بل يُنشئ له أفقًا شرعيًا سابقًا، يجعل العنف نتيجة متوقعة داخل منطق أخلاقي ديني.

في هذا السياق، لا تعمل الفتوى بوصفها حكمًا فقهيًا مُلزِمًا بالمعنى التقني، بل بوصفها آلية سردية تمنح القتل قابلية الفهم والتقبّل. فالخدم، وفق هذا السرد، لا يتحركون بدافع الغدر أو الطمع، بل بدافع الخوف من افتضاح أمرٍ جرى تأطيره دينيًا بوصفه فسقًا يستوجب العقاب. وهكذا، يُعاد توصيف العنف من جريمة ضد الحاكم إلى فعل دفاعي سابق على العقاب، أو استباق له.

ويعزّز الذهبي (ت. ٧٤٨هـ) هذا الاتجاه، ولكن بلغة أخلاقية أشدّ مباشرة. ففي "العبر في خبر مَنْ غبر"، يوجز الذهبي سبب القتل بقوله إن خُمَارَوَيْه «فتك به غلمان له راودهم»،[٤١] بينما يُفصّل في تاريخ الإسلام ممارسات تُصوَّر باعتبارها اعتداءً جسديًا وانتهاكًا صارخًا للحدود الأخلاقية، بما يُنتج كراهية داخل البلاط تنتهي بالقتل.[٤٢] ولا يكتفي الذهبي هنا بوصف

السلوك، بل يُدرجه ضمن خطاب الإدانة الصريحة، حيث يتحوّل الحاكم من ضحية عنف إلى سبب أخلاقي له.

وتبلغ هذه اللغة ذروتها في توظيف اللعن بوصفه أداة تفسيرية. فاللعن، كما يرد في خطاب القاضي عند المَقْرِيزِيِّ، ليس مجرد تعبير انفعالي، بل حكم قيمي يُخرج الحاكم من دائرة التعاطف، ويضعه في موضع الاستحقاق الأخلاقي للعقوبة. وبهذا، يتراجع حضور سؤال المشروعية السياسية للقتل، ليحل محله سؤال الاستحقاق الأخلاقي.

أما ابن تغري بردي، فيُسهم في ترسيخ هذا المسار من خلال دمج الخطاب الأخلاقي بالدلالة الدينية العامة. ففي "النجوم الزاهرة"، تتراكم إشارات الفساد، وشرب الخمر، والانغماس في الشهوات، لتُقدَّم نهاية خُمَارَوَيْه بوصفها نتيجة لمسار أخلاقي مختل، لا مجرد حادثة اغتيال.[٤٣] ويُعزَّز هذا المعنى بإشارات ضمنية إلى القضاء والقدر، وإلى أن غياب الحذر لا يدفع القدر، كما يصرّح المَقْرِيزِيُّ في الخطط «لَيَعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُغْنِي حَذَرٌ مِنْ قَدَرٍ» عند حديثه عن مقتل خُمَارَوَيْه.[٤٤]

وفي هذا المستوى من السرد، يحضر مفهوم العقاب الإلهي بوصفه تفسيرًا شاملاً، يربط بين السلوك الشخصي للحاكم ونهايته العنيفة، دون حاجة إلى إثبات سياسي أو قانوني. فالقتل لا يُبرَّر صراحةً باعتباره تنفيذًا لحكم شرعي، لكنه يُفهم ضمنيًا بوصفه تجلّيًا للعدالة الإلهية، أو نهاية منطقية لمسار من الفساد.

وهكذا، يتحوّل مقتل خُمَارَوَيْه في هذه الروايات من جريمة ارتُكبت داخل القصر إلى حدثٍ ذي معنى أخلاقي، يُعاد من خلاله ضبط العلاقة بين السلطة والدين. ولا يعود العنف فعلًا يحتاج إلى إدانة، بل واقعة تُفسَّر وتُحتوى داخل خطابٍ يجعلها مفهومة، إن لم تكن مقبولة. وبهذا التحول، يفقد الحاكم صفته بوصفه ضحية، ويغدو جسده السلطاني موضعًا لإعادة إنتاج خطاب أخلاقي يرسّخ فكرة أن انحراف السلطة عن حدودها يُفضي، حتمًا، إلى عنفٍ يُعاد تأويله باعتباره عقوبة لا جريمة.

إن خطورة هذا المسار السردي لا تكمن في تبريره للعنف فحسب، بل في قدرته على تحويل الاغتيال إلى أداة تفسير تاريخي، تُستخدم لإعادة كتابة معنى الحكم، وضبط حدود المشروعية، وتأكيد مركزية الأخلاق والدين في تقييم مصائر السلاطين. وفي هذا المعنى، لا يشرعن الخطاب الأخلاقي والديني قتل خُمَارَوَيْه بقدر ما يُعيد صياغته، بحيث يصبح العنف ذاته جزءًا من منطق التاريخ، لا خرقًا له.

سادسًا: اختلاف الروايات ووظائفها التاريخية (مقارنة سردية)

لا يمكن فهم التعدّد السردي في روايات مقتل خُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون بوصفه مجرد اختلاف في نقل الأخبار أو تباينًا في التفاصيل الجزئية، بل ينبغي قراءته في إطار أوسع يربط بين زمن المؤلِّف، ووظيفة النص التاريخي، والسياق الفكري والسياسي الذي كُتبت فيه كل رواية. فاختلاف الروايات لا يعكس بالضرورة تضاربًا في المعرفة، بقدر ما يكشف عن تنوّع في وظائف السرد داخل الكتابة التاريخية الوسيطة.

تُظهر الرواية المبكرة عند الطبري (ت. ٣١٠هـ) نموذجًا لسردٍ يشتغل ضمن منطق التأريخ الإخباري المرتبط بتسجيل الوقائع السياسية الكبرى وربطها بحركة السلطة المركزية. فالطبري، القريب زمنيًا من الحدث، يكتب تاريخًا عامًا للخلافة، لا تاريخًا أخلاقيًا للحكّام، ولذلك يقدّم مقتل خُمَارَوَيْه بوصفه خبرًا سياسيًا له تبعات إدارية ودبلوماسية، دون انخراط في تفسير السلوك أو تقييم الشخصية.[٤٥] وظيفة هذه الصيغة السردية هي الحفظ والتوثيق، لا التقويم ولا العظة.

أما عند ابن الأثير (ت. ٦٣٠هـ)، والنُّوَيري (ت. ٧٣٢هـ)، والكِنْدِي (ت. ٣٥٠هـ)، فيبدأ السرد بالتحول إلى ما يمكن تسميته بـ التفسير السياسي الداخلي. فهؤلاء المؤرخون، وهم أبعد زمنًا عن الحدث، وأكثر انخراطًا في كتابة تاريخ الدول، يعيدون قراءة مقتل خُمَارَوَيْه من داخل البلاط نفسه، مُدخلين عناصر الخوف، والمؤامرة، والعلاقات المختلّة بين الحاكم وخدمه.[٤٦] هنا، لا تهدف الرواية إلى تسجيل الحدث

فحسب، بل إلى فهم منطق انهيار السلطة من الداخل، في سياق تاريخي أصبح أكثر حساسية لمسألة الاستقرار السياسي.

ويبلغ هذا المسار ذروته في روايات الذهبي والمَقْرِيزِيّ وابن تغري بردي، حيث يتحوّل السرد إلى خطاب أخلاقي–تفسيري واضح. فهؤلاء المؤرخون يكتبون في زمنٍ تبلورت فيه مقولات الترف والفساد والانحلال بوصفها تفسيرات جاهزة لسقوط الدول، كما تأثرت كتاباتهم بوظيفة تعليمية–تقويمية واضحة. ومن ثمّ، يُعاد بناء مقتل خُمَارَوَيْه داخل سردية تجعل من العنف نتيجة أخلاقية، لا مجرد فعل سياسي.[٤٧]

وإلى جانب هذه الصيغ السردية التي ربطت مقتل خُمَارَوَيْه ببنية البلاط وعلاقاته السلطوية والأخلاقية، ترد في بعض المصادر المتأخرة رواية مغايرة تُرجع حادثة القتل إلى دافع شخصي محض، يتمثل في علاقة غير مشروعة بين إحدى جواري خُمَارَوَيْه وأحد خدمه، وما ترتب عليها من تواطؤ بين الجارية والخادم على قتله حين اكتشف أمرها أو هددها بالعقاب. وتُساق هذه الرواية في الغالب بصيغة الاحتمال أو التعدد، دون أن تحظى بمكانة تفسيرية مركزية داخل السرد التاريخي، كما يظهر عند ابن تغري بردي[٤٨] حين يوردها ضمن جملة من الأقوال المختلفة حول كيفية وقوع القتل، لا بوصفها سببًا معتمدًا أو محل إجماع.

وتكشف محدودية حضور هذا التفسير، وغيابه شبه التام عن الروايات الخبرية المبكرة،[٤٩] عن طبيعته بوصفه تأويلًا شخصانيًا للعنف، يختزل الاغتيال السياسي في دافع غريزي أو عاطفي، ويُنزله من مستوى الصراع السلطوي داخل القصر إلى مستوى الجريمة الفردية. ومن ثَمَّ، فإن وظيفة هذه الرواية لا تتمثل في تفسير سقوط السلطة أو إعادة بناء معنى العنف، بقدر ما تعمل على تبسيط الحدث وردّه إلى خطيئة خاصة، وهو ما يفسّر عدم تحوّلها إلى خطاب تاريخي مهيمن، مقارنةً بالروايات التي حمّلت الترف والفساد الأخلاقي معنىً سياسيًا أوسع في تفسير مقتل الحاكم.

ويكشف هذا التحول عن علاقة وثيقة بين زمن المؤلف ووظيفة كتابه. فالطبري (ت. ٣١٠هـ) يكتب تاريخًا جامعًا للأمة، يخاطب به أفقًا معرفيًا واسعًا، بينما يكتب المَقْرِيزِيّ (ت. ٨٤٥هـ) وابن تغري بردي (ت. ٨٧٤هـ) في سياق مملوكي يُعلي من شأن العبرة التاريخية، ويبحث عن نماذج تفسيرية لانهيار الحكم. ومن ثَمَّ، يصبح مقتل خُمَارَوَيْه مادة صالحة لإعادة إنتاج خطاب أخلاقي عن السلطة وحدودها، أكثر منه واقعة سياسية قائمة بذاتها.

كما أن اختلاف الروايات يخدم وظائف تاريخية متباينة:

- فالسرد الإخباري يخدم إثبات الحدث.
- والسرد السياسي يخدم فهم آليات العنف داخل السلطة.
- والسرد الأخلاقي يخدم تقويم السلطة وتأكيد مشروعية النظام القيمي الذي يكتب منه المؤرخ.

وعليه، فإن التعدّد السردي لا ينبغي أن يُقرأ بوصفه خللاً في النقل، بل بوصفه تعبيرًا عن تعدّد في استعمال التاريخ نفسه. فمقتل خُمَارَوَيْه ليس حدثًا ثابت المعنى، بل واقعة أعيد تشكيلها مرارًا لتؤدي وظائف مختلفة، مرة لتسجيل التحول السياسي، ومرة لتفسير العنف، ومرة لترسيخ خطاب أخلاقي عن مصائر الحكّام.

وتكشف هذه المقارنة السردية، في المحصلة، أن التاريخ الوسيط لا يقدّم لنا صورة واحدة عن العنف السياسي، بل يتيح لنا قراءة كيفية إنتاج معناه عبر الزمن. ومن ثَمَّ، فإن اختلاف الروايات لا يضعف الحدث، بل يمنحه عمقًا تحليليًا، إذ يكشف عن تفاعل المؤرخ مع مادته، وعن الدور الذي أدّاه السرد في إعادة ضبط العلاقة بين السلطة، والأخلاق، والعنف في الوعي التاريخي الإسلامي الوسيط.[٥٠]

خَاتِمَةٌ

سعى هذا البحث إلى مقاربة مقتل خُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون بوصفه حدثًا عنيفًا لا يُفهم في حدوده الواقعية فحسب، بل في الكيفية التي أُعيد بها بناؤه سرديًا داخل المصادر التاريخية الوسيطة. وقد أظهرت القراءة التحليلية المتدرجة أن العنف السياسي في هذه الواقعة لم يكن معطىً ثابت الدلالة، وإنما تحوّل عبر الزمن من خبر سياسي موجز إلى بناء خطابي مركّب، تداخلت فيه السياسة بالأخلاق، والدين بالسلطة، والحدث بالسرد.

بيّنت الدراسة أن الرواية المبكرة، كما عند الطبري (ت. ٣١٠هـ)، تعاملت مع مقتل خُمَارَوَيْه بوصفه واقعة سياسية ذات تبعات مباشرة على موازين الحكم، دون تحميلها أبعادًا تفسيرية تتجاوز الفعل ونتائجه. ومع انتقال السرد إلى مؤرخين لاحقين، بدأ الحدث يكتسب طبقات من التعليل، أولًا من داخل البلاط عبر مفاهيم الخوف والمؤامرة والعلاقات السلطوية المختلّة، ثم من خلال إدخال خطاب أخلاقي صريح جعل من الترف والفساد والانحلال عناصر مركزية في تفسير العنف.

وقد أظهر التحليل أن الترف لم يعمل في هذه الروايات بوصفه سببًا سببيًا مباشرًا للقتل، بل بوصفه علامة سلطوية تُستخدم لإنتاج معنى للعنف بعد وقوعه. فالقصور، وكثرة الخدم، والإفراط في الإنفاق، لا تُذكر بوصفها وصفًا اجتماعيًا محايدًا، بل باعتبارها مؤشرات سردية على اختلال السلطة، تُستدعى لتفسير انهيار الجسد الحاكم وإضفاء قدر من الفهم، وربما القبول، على العنف الممارس ضده.

كما كشفت الدراسة أن إدخال الخطاب الديني، من خلال الفتوى واللعن وفكرة العقاب الإلهي، مثّل لحظة مفصلية في شرعنة العنف سرديًا، حيث لم يعد القتل يُقدَّم بوصفه جريمة سياسية فحسب، بل أُعيد تأويله باعتباره نهاية مستحقة لمسار أخلاقي منحرف. وفي هذا السياق، تحوّل الاغتيال من فعل إجرامي إلى واقعة ذات معنى معياري، تُستخدم لإعادة ضبط العلاقة بين السلطة والأخلاق في الوعي التاريخي.

ومن خلال المقارنة بين الروايات، تبيّن أن اختلاف السرديات لم يكن ناتجًا عن اضطراب في النقل، بل عن اختلاف في وظائف الكتابة التاريخية ذاتها؛ فلكل مؤرخ أفقه الزمني، ومقصده التأريخي، وموقعه من السلطة والمعرفة، وهو ما انعكس مباشرة على طريقة تمثيل العنف وتفسيره. وبذلك، يصبح مقتل خُمَارَوَيْه مثالًا كاشفًا على أن التاريخ الوسيط لا ينقل الحدث فقط، بل يُعيد إنتاجه بما يخدم أنماطًا مختلفة من الفهم والتقويم.

وفي ضوء ما تقدّم، يمكن الإشارة -دون توسّع نظري- إلى أن الترف، بوصفه علامة سلطوية في هذه الروايات، يشتغل على نحو قريب مما أظهرته بعض الدراسات الحديثة حول رمزية القوة في خطاب السلطة، حيث تُستدعى العناصر المادية والرمزية (كالقصور، والجواري، وحتى اقتناء الحيوانات المفترسة في سياقات أخرى) لتكثيف معنى الهيمنة أو انفلاتها، لا لتفسير الوقائع تفسيرًا سببيًا مباشرًا. وتظل هذه الإشارة في حدودها التوضيحية، دون إسقاط نماذج حديثة على النصوص الوسيطة.

ويفتح هذا البحث أفقًا مقارنًا لدراسة حوادث مشابهة في التاريخ الإسلامي الوسيط، حيث قُتل أو عُزل حكّام في ظروف عنيفة، ثم أُعيد تفسير نهاياتهم عبر خطاب أخلاقي أو ديني لاحق، كما في بعض روايات مقتل الخلفاء، أو الأمراء، أو قادة الدول الإقليمية. ومن شأن مقاربة هذه الحالات بمنهج سردي–تحليلي مماثل أن تُسهم في فهم أعمق لكيفية اشتغال العنف السياسي داخل الذاكرة التاريخية، لا بوصفه حدثًا عابرًا، بل بوصفه خطابًا يُعاد بناؤه باستمرار، ويؤدي دورًا حاسمًا في تشكيل تصور المجتمع عن السلطة ومصائرها.

وبذلك، لا ينتهي البحث إلى حكم أخلاقي على خُمَارَوَيْه أو على قاتليه، بل إلى نتيجة منهجية مفادها أن العنف السياسي في التاريخ الوسيط لا يُقرأ بوصفه واقعة مكتملة المعنى، وإنما بوصفه نصًا مفتوحًا، تتغيّر دلالته بتغيّر مَنْ يرويه، والغاية التي يُروى من أجلها.

الإحالات المرجعية:

(١) حول الاتجاهات الحديثة في التاريخ الثقافي التي تركز على تحليل "المعاني" خلف الأحداث التاريخية، انظر: Peter Burke, What Is Cultural History?, 2nd ed. (Cambridge: Polity Press, 2008). وللتوسع في كيفية توظيف المؤرخين المسلمين للوقائع التاريخية لبناء سرديات تخدم منظومات قيمية ودينية، راجع: Chase F. Robinson, Islamic Historiography (Cambridge: Cambridge University Press, 2003). وقارن ذلك بالدراسات التي تتناول تمثلات السلطة وانهيارها في الثقافة السياسية الإسلامية: Albrecht Fuess and Jan-Peter Hartung (eds.), Court Cultures in the Muslim World: Seventh to Nineteenth Centuries (London: Routledge, 2011).

(٢) راجع: القلقشندي: أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (ت. ٨٢١هـ)، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**/ تحقيق: عبد الستار أحمد فراج.- الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٥. (ج١/ ص٢٦٦). المَقْرِيزِيُّ: تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر (ت. ٨٤٥هـ)، **المقفى الكبير**/ تحقيق: محمد اليعلاوي.- بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩١. (ج٣/ ص٨٢٣).

(٣) انظر: ابن الداية: أحمد بن يوسف (ت. ٣٣٩هـ)، **سيرة أحمد بن طولون**، تحت عنوان "**كتاب الدر المكنون في حلى دولة بني طولون**"، ضمن كتاب ابن سعيد الأندلسي (ت. ٦٨٥هـ)، **المُغرب في حُلى المغرب**/ تحقيق وتعليق: زكي محمد حسن، شوقي ضيف، سيدة كاشف.- القاهرة: مطبعة جامعة فؤاد الأول ١٩٥٣. (ج١/ من القسم الخاص بمصر/ ص٧٣ - ١٣٣). البلوي: أبو محمد عبد الله بن محمد المديني البلوي (ت. في القرن الرابع الهجري)، **سيرة أحمد بن طولون**/ تحقيق: محمد كرد علي.- دمشق: المكتبة العربية، ١٩٣٩.

(٤) راجع: أحمد السيد شحاته محمد سرحان، **الطولونيون في مصر ومفهوم الاستقلال السياسي** (رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، ١٩٨٧)، إشراف: أحمد عبد الحميد الشامي، ص ٤١ - ١٣٧.

(٥) انظر: أشرف صالح محمد سيد، **أيام المحروسة من الدخول العربي حتى التجربة الإخشيدية**.- فلسطين: دار الصداقة للنشر الإلكتروني، ٢٠١٠. (ص١٥٨ – ١٦٦).

(٦) عن فترة حكم خُمَارَوَيْه، انظر: عمر الاسكندري، أ. ج. سفدج، **تاريخ مصر إلى الفتح العثماني مع نبذ في أخبار الأمم التي ارتبطت بمصر إلى ذلك العهد**.- القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٢٠. ص١٨٦ - ١٨٧. إسماعيل محمد أبو العينين، **"مصر الإسلامية في العصور الوسطى"**، ضمن كتاب: **في مصر الإسلامية**/ أخرجه: زكي محمد حسن، عبد الرحمن زكي.- القاهرة: مطبعة المقتطف والمقطم، ١٩٣٧. (ص١٣ – ١٤). ستانلي لينبول، **سيرة القاهرة**/ ترجمة: حسن إبراهيم حسن، علي إبراهيم حسن، إدوار حليم.- القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠. (ط٢/ ص٨٩ - ٩١). مصطفى طه بدر، **مصر الإسلامية من الفتح الإسلامي حتى زوال الدولة الإخشيدية**.- القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩. (ج١/ ص١٢٥ – ١٢٧). حسن عبيد، **الحكام من عمرو بن العاص إلى عبد الناصر**.- القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٨. (ص٥٦ – ٥٧). سيدة إسماعيل كاشف، جمال الدين سرور، سعيد عبد الفتاح عاشور، **موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر الإسلامية**/ أعدها للنشر: عبد العظيم رمضان.- القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣. ص١٧٣ - ١٧٩. أحمد عبد الرازق أحمد، **تاريخ وآثار مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي**.- القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٩. (ص٩٦ – ١٠٢). أشرف صالح محمد سيد، **سيرة مصر: الغزاة والولاة في سبعة قرون**.- عمان: دار الوفاق للنشر والتوزيع، ٢٠٢١. ص٢١٦ - ٢٢٦.

(٧) راجع: حسن أحمد محمود، **حضارة مصر الإسلامية: العصر الطولوني**.- القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٩. ص١٢٢ – ١٢٦.

(٨) راجع: جُرجي زيدان، **تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن مع فذلكة في تاريخ مصر القديم**.- المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٩. ص٢٠٣ – ٢٠٥.

(9) See: Werthmuller, Kurt J. Coptic Identity and Ayyubid Politics in Egypt, 1218-1250. Cairo: American University in Cairo Press, 2010. Khumarawayh ibn Ahmad ibn Tulun Pp.105, 123 117, 116, 91, 52-50.

(١٠) عن الجواري والمغنيات لدى خُمَارَوَيْه، انظر:

Gordon, Matthew S., and Kathryn A. Hain, eds. Concubines and Courtesans: Women and Slavery in Islamic History. Oxford: Oxford University Press, 2017. Khumarawayh ibn Ahmad ibn Tulun, p.38.

(١١) المسعودي: أبو الحسن على بن الحسين بن على المسعودي (ت. ٣٤٦هـ)، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**.- بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ١٩٩٠. (ط٢/ مج٢/ ص٦١). ابن ظافر: جمال الدين أبو الحسن علي بن منصور ظافر بن حسين الأزدي (ت. ٦١٣هـ)، **أخبار الدول المنقطعة**/ تحقيق: علي عمر.- القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠١. ص٧٣. ابن الأثير: عز الدين ابن الأثير، أبو الحسن، علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠ هـ)، **الكامل في التاريخ**/ راجعه وصححه: محمد يوسف الدقاق.- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧. (مج٦/ ص٣٨٢). النويري: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (ت. ٧٣٣هـ)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**.- القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٣هـ. (ج٢٨/ ص٣٠ - ٣١). ابن خلدون: عبد الرحمن بن خلدون (٨٠٨ هـ)، تاريخ ابن خلدون المسمى **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومَنْ عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**/ ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار.- بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١. (ج٤/ ص٤٠٠). محمد أحمد زيود، **العلاقات بين الشام ومصر في العهدين الطولوني والاخشيدي (٢٥٤ – ٣٥٨هـ/ ٨٦٨ – ٩٦٨م)**.- دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، ١٩٨٩. ص١٣٥. محمد عيد قويدر سلامة القعاقعة، **بلاد الشام في فترة الحكم الطولوني ٢٦٤ – ٢٩٢هـ/ ٨٧٧ – ٩٠٥م** (أطروحة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٥) إشراف: يوسف حسن درويش غوانمة، (ص٨٩).

(١٢) انظر: عطية القوصي، **الدولة الطولونية**، ضمن كتاب: **المرجع في تاريخ مصر في العصور الوسطى**/ تقديم ومراجعة: زبيدة محمد عطا وحسنين محمد ربيع.- القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٣. ص١٥١ – ١٥٣.

(١٣) الطبري: أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠هـ)، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.- القاهرة: دار المعارف، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م. (ج. ١/ ص٤٢).

(١٤) ابن الأثير: عزّ الدين علي بن محمد (ت. ٦٣٠هـ)، **الكامل في التاريخ**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري.- بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م. (ج٦، ص٤٨٧–٤٨٨)؛ المَقْرِيزِيُّ: تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر (ت. ٨٤٥هـ)، **المقفى الكبير**، تحقيق محمد اليعلاوي.- بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م. (ج٣، ص٤٦٨).

(١٥) يُراجع حول التأصيل الفلسفي للعنف ووظيفته الدلالية: René Girard, Violence and the Sacred, trans. Patrick Gregory (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1977). وحول تمثلات "الترف" كأداة تحليلية لتفسير تراجع السلطة في الفكر التاريخي الإسلامي، انظر: Robert Irwin, Ibn Khaldun: An Intellectual Biography (Princeton University Press, 2018). وللتوسع في آليات "بناء السردية" وتوظيفها في المصادر التاريخية الوسيطة، راجع: Stephan Conermann (ed.), History and Society during the Mamluk Era (1250–1517) (Bonn: V&R unipress, 2014).

(١٦) بعد مراجعة دقيقة للمصادر التاريخية والمراجع الأكاديمية الحديثة التي تناولت الدولة الطولونية وخُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون، وخصوصًا الأطاريح الجامعية، والبحوث المتخصصة باللغة العربية. بالإضافة إلى إجراء مسح علمي شامل للإنتاج الغربي المتعلق بموضوع الدراسة، وذلك بالبحث في عدد من قواعد البيانات الأكاديمية الدولية.

(١٧) راجع: أشرف صالح محمد سيد، افتتاحية العدد السابع عشر **"قَدَّاسة النص التاريخي"**، دورية كان التاريخية (مؤسسة كان للدراسات والترجمة والنشر)- السنة الخامسة، العدد السابع عشر؛ سبتمبر ٢٠١٢. ص٨.

(18) See: Matthew S. Gordon ،Ahmad ibn Tulun: Governor of Abbasid Egypt, 868 – 884, London: Oneworld Academic, 2021.

(١٩) ويرى بعض الباحثين أن ميله إلى الترف مرتبط بكونه وريثًا لدولة قوية؛ إذ كان الحكم بالنسبة له أمراً مسلّماً به، يمارسه دون أن يتحمل أعباءه كاملة. انظر:

"Khumarawayh b. Ahmad b. Tulun." In The Encyclopaedia of Islam, 1st ed., Vol. V. Leiden: Brill, 1960. P. 49.

(٢٠) يعتمد البحث في مقاربته لتحليل الخطاب التاريخي على الإطار النظري لتحليل الخطاب النقدي كما وضعه: Norman Fairclough, Critical Discourse Analysis: The Critical Study of Language, 2nd ed. (London: Routledge, 2010). وللمقارنة مع تطبيقات منهجية لتحليل السردية الأخلاقية وتبرير سقوط الحكام في التأريخ الإسلامي، راجع: Tayeb El-Hibri, Reinterpreting Islamic Historiography: Harun al-Rashid and the Narrative of the Abbasid Caliphate (Cambridge: Cambridge University Press, 1999). وانظر أيضاً حول "منهج تحليل الخطاب التاريخي": Ruth Wodak and Michael Meyer (eds.), Methods of Critical Discourse Studies (London: SAGE Publications, 2015).

(٢١) الطبري: أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠هـ)، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.- القاهرة: دار المعارف، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م. (ج. ١/ ص٤٢).

(٢٢) ابن الأثير: عزّ الدين علي بن محمد (ت. ٦٣٠هـ)، **الكامل في التاريخ**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري.- بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م. (ج٦، ص٤٨٧–٤٨٨).

(٢٣) من أبرز مصنفات القرن الثامن الهجري في ميدان التأليف الموسوعي، انظر: محمد عبد العال، **صُنَّاع الذاكِرَة: المؤرخون المصريون من الفتح العربي إلى الغزو العثماني**.- القاهرة: دار المحرر، ٢٠٢٦. (ص١٨٠ – ١٨٣).

(٢٤) النويري: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (ت. ٧٣٣هـ)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**.- القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٣هـ. (ج٢٨/ ص٣٠ - ٣١). وكذلك: تحقيق/ نجيب مصطفى فواز وحكمت كشلي فواز.- بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤/ ١٤٢٤هـ. (ج٢٨ -٢٩/ ص١٦).

(٢٥) عنه، انظر: محمد عبد العال، **صُنَّاع الذاكِرَة: المؤرخون المصريون من الفتح العربي إلى الغزو العثماني**.- القاهرة: دار المحرر، ٢٠٢٦. (ص٢٩ – ٣١).

(٢٦) الكندي: أبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب (ت. ٣٥٠هـ)، **الولاة والقضاة**/ تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي.- بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣. ص١٧٨.

(٢٧) للتوسع في التأطير النظري للعلاقة بين العنف والسلطة وغياب المشروعية، انظر: Hannah Arendt, On Violence (New York: Harcourt, Brace & World, 1970). وحول نزعة "أخلقة التاريخ" (Moralization of History) وتحويل السرد التاريخي إلى أداة نقدية في الهيستوريوغرافيا المملوكية، وتحديدًا عند المقريزي، راجع: Nasser Rabbat, Writing Egypt: Al-Maqrizi and His Historical Project (Edinburgh University Press, 2023)؛ وانظر أيضاً حول دور المؤرخين كفاعلين في إعادة صياغة الأحداث التاريخية في العصر الوسيط: Konrad Hirschler, Medieval Arabic Historiography: Authors as Actors (London: Routledge, 2006).

(٢٨) الذهبي: شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان، **العبر في خبر مَنْ غبر**/ تحقيق: فؤاد سيد.- الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤. سلسلة التراث العربي تصدرها وزارة الإعلام في الكويت. (ج٢/ ص٧٤).

(٢٩) الذهبي: شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**/ المحققون: سعد يوسف محمود أبو عزيز، مجدي فتحي السيد، خيري سعيد، مصطفى شتات، أسامة عكاشة، ياسر أبو شادي.- القاهرة: المكتبة التوفيقية، ٢٠٠٦. (ج٢١/ ص٦). وتحقيق: عمر عبد السلام تدمري.- بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩١. (حوادث وفيات ٢٨١ – ٢٩٠هـ/ ص١٧٣).

(٣٠) عن المَقْرِيزِيُّ (٧٦٦-٨٤٥هـ)، أكبر مؤرّخي مصر الإسلامية في عصرها الوسيط، راجع: ناصر الرباط، **تقي الدين المَقْرِيزِيُّ: وجدان التاريخ**

المصري.-القاهرة: مركز تراث للبحوث والدراسات، ٢٠٢٤. (٤١٥ صفحة)

(٣١) المَقْرِيزِيُّ: تقي الدين أحمد بن علي (ت. ٨٤٥هـ)، **المقفى الكبير/** تحقيق: محمد اليعلاوي.- بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦. (ج٣/ ص٤٦٨).

(٣٢) ابن تغري بردي: جمال الدين أبي المحاسن يوسف (ت. ٨٧٤هـ)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**.- القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٢. (ج٣/ ص٦٣ - ٦٤).

(٣٣) راجع: طارق سويلم، "**القطائع: زيارة للمدينة المفقودة قبل القاهرة**".- ضمن كتاب "**القاهرة مؤرخة: فقرات من تاريخ وعمران المدينة عبر الزمن**"/ تحرير: نزار الصياد.- القاهرة: دار العين للنشر، ٢٠٢٤. (ص٥٢ - ٥٥).

(٣٤) المَقْرِيزِيُّ: تقي الدين أحمد بن علي (ت. ٨٤٥هـ)، **المقفى الكبير/** تحقيق: محمد اليعلاوي.- بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦. (ج٣/ ص٤٦٨).

(٣٥) ابن تغري بردي: جمال الدين أبي المحاسن يوسف (ت. ٨٧٤هـ)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**.- القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٢. (ج٣/ ص٦٣ - ٦٤).

(٣٦) علي باشا مبارك، **الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة**. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الثانية المنقحة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. (ج٢/ ص٢٩٦).

(٣٧) راجع: خالد حسين محمود، "**رقيق السلطة في مصر الطولونية ٢٥٤ - ٢٩٢ هـ/ ٨٦٨ - ٩٠٥م**".- المجلة التاريخية المصرية (الجمعية المصرية للدراسات التاريخية).- المجلد (٤٤) العدد (٤٤) ٢٠٠٧. (ص٢٢٨ - ٢٩٣).

(٣٨) راجع: أشرف صالح محمد سيد، **"رمزية اقتناء الحيوانات المفترسة في قصور الحكام: الأسد «زُرِيق» نموذجًا في عهد خُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون (٢٧٠ – ٢٨٢هـ/ ٨٨٣ – ٨٩٥م)"**.- دورية كان التاريخية.- السنة الثامنة عشرة- العدد الرابع والسبعون؛ ديسمبر ٢٠٢٥. ص٤٣ – ٦٣.

(٣٩) يبدو أن البذخ الشديد كان موضع نقد واستياء ضمني من المجتمع الذي عاش في ظله، انظر:
James Aldridge, Cairo.- Boston and Toronto: Little, Brown and Company (Canada) Limited, 1969. Pp. 57.

(٤٠) المَقْرِيزِيُّ: تقي الدين أحمد بن علي (ت. ٨٤٥هـ)، **المقفى الكبير/** تحقيق: محمد اليعلاوي.- بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦. (ج٣/ ص٤٦٨).

(٤١) الذهبي: شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان، **العبر في خبر مَنْ غبر/** تحقيق: فؤاد سيد.- الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤. سلسلة التراث العربي تصدرها وزارة الإعلام في الكويت. (ج٢/ ص٧٤).

(٤٢) الذهبي: شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام/** المحققون: سعد يوسف محمود أبو عزيز، مجدي فتحي السيد، خيري سعيد، مصطفى شتات، أسامة عكاشة، ياسر أبو شادي.- القاهرة: المكتبة التوفيقية، ٢٠٠٦. (ج٢١/ ص٦). وتحقيق: عمر عبد السلام تدمري.- بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩١. (حوادث وفيات ٢٨١ – ٢٩٠هـ/ ص١٧٣).

(٤٣) ابن تغري بردي: جمال الدين أبي المحاسن يوسف (ت. ٨٧٤هـ)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**.- القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٢. (ج٣/ ص٦٣ - ٦٤).

(٤٤) المَقْرِيزِيُّ: تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر (ت. ٨٤٥هـ)، **المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار/** قابله بأصوله وأعده للنشر: أيمن فؤاد سيد.- لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠٠٢. (ج٢/ ص٩١).

(٤٥) الطبري: أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠هـ)، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.- القاهرة: دار المعارف، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م. (ج١/ ص٤٢).

(٤٦) ابن الأثير: عزّ الدين علي بن محمد (ت. ٦٣٠هـ)، **الكامل في التاريخ**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري.- بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م. (ج٦، ص٤٨٧–٤٨٨)؛ النويري: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (ت. ٧٣٣هـ)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**.- القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٣هـ. (ج٢٨/ ص٣٠ - ٣١)؛ الكندي: أبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب (ت. ٣٥٠هـ)، **الولاة والقضاة/** تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي.- بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣. ص١٧٨.

(٤٧) الذهبي: شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام/** المحققون: سعد يوسف محمود أبو عزيز، مجدي فتحي السيد، خيري سعيد، مصطفى شتات، أسامة عكاشة، ياسر أبو شادي.- القاهرة: المكتبة التوفيقية، ٢٠٠٦. (ج٢١/ ص٦). وتحقيق: عمر عبد السلام تدمري.- بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩١. (حوادث وفيات ٢٨١ – ٢٩٠هـ/ ص١٧٣). المَقْرِيزِيُّ: تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر (ت. ٨٤٥هـ)، **المقفى الكبير**، تحقيق محمد اليعلاوي.- بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م. (ج٣، ص٤٦٨). ابن تغري بردي: جمال الدين أبي المحاسن يوسف (ت. ٨٧٤هـ)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**.- القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٢. (ج٣/ ص٦٣ - ٦٤).

(٤٨) ابن تغري بردي: جمال الدين أبي المحاسن يوسف (ت. ٨٧٤هـ)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**.- القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٢. (ج٣/ ص٦٣ - ٦٤).

(٤٩) غياب هذا التعليل عند: الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج١، ص٤٢؛ ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج٦، ص٤٨٧–٤٨٨.

(٥٠) حول الأبعاد الفلسفية للسرد التاريخي وقدرته على إنتاج المعنى الأخلاقي والسياسي من خلال "شكل" الحكي، انظر المرجع التأسيسي: Hayden White, The Content of the Form: Narrative Discourse and Historical Representation (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1987).

دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
SCILIT https://www.scilit.com/sources/85284

النخبة وأثرها في صنع القرار المملوكي (٦٤٨ – ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ – ١٥١٧م)

أ. د. عمار مرضي علاوي
أستاذ التاريخ الإسلامي
قسم التاريخ – كلية الآداب
الجامعة العراقية – جمهورية العراق

مُلَخّص

يشكل البحث دراسة موسعة لأثر النخبة في صنع القرار السياسي والعسكري في دولة المماليك (٦٤٨-٩٢٣ هـ / ١٢٥٠-١٥١٧ م)، حيث يبرز الدور المحوري لهذه النخبة في تشكيل مسارات الأحداث الحاسمة التي مرت بها الدولة. تتنوع هذه النخبة بين سياسية وعسكرية ودينية، حيث ساهمت النخب السياسية والعسكرية في تثبيت أركان الدولة، وتعزيز قوتها في مواجهة الأزمات السياسية، وعلى رأسها التهديدات الصليبية والمغولية. كما لعبت النخب الدينية، وخاصة شيوخ الإسلام، دورًا حاسمًا في تقديم الفتاوى التي أسهمت في اتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بمسائل شرعية وعسكرية. أظهر البحث أن النخبة السياسية المملوكية استطاعت التأثير في اتخاذ قرارات مصيرية مثل تولي السلطة بعد وفاة السلاطين، وتحديد المسار السياسي للمماليك. كما كانت هذه النخب مصدرًا رئيسيًا في صيانة المنجزات السياسية للدولة، حيث توازنت أحيانًا مصالحهم مع المصلحة العامة للدولة، وأحيانًا أخرى تماهوا مع رغبات السلطان لتأكيد استقرار حكمهم. وقد أظهرت النخبة الدينية دورًا بالغ الأهمية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، حيث كانت فتاوى شيوخ الإسلام حجر الزاوية في الكثير من القرارات الاستراتيجية، كما أن الدعم الروحي للمجاهدين كان له أثر في تعزيز الصمود في معركة عين جالوت، والتي غيرت مجرى التاريخ الإسلامي. كذلك، لعبت النخبة الدينية دورًا في حفظ السلام الاجتماعي في الدولة، حيث تمسكوا بقيم الإسلام في التعامل مع غير المسلمين وتوجيه السلطة. يتضح من البحث أن النخبة كانت ولا تزال عاملاً أساسيًا في تحقيق استقرار الدولة المملوكية وتوجيه سياستها في مواجهة التحديات المختلفة.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٥
تاريخ قبـول النشـر: ٠٥ يناير ٢٠٢٦

كلمات مفتاحية:

النخبة؛ المماليك؛ شيخ الإسلام؛ المغول؛ المماليك الجراكسة

معرِّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/kan.2026.440754.1318

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

عمار مرضي علاوي، "النخبة وأثرها في صنع القرار المملوكي (٦٤٨ - ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ - ١٥١٧م)".- دورية كان التاريخية.- السنة التاسعة عشرة- العدد السابع والسبعون: مارس ٢٠٢٦. ص ٥٥ – ٦٧.

X, formerly Twitter: http://X.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Internet Archive https://archive.org/details/@historical_kan_periodical

Corresponding author: ammar_allawi@aliraqia.edu.iq
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com

Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

تُعَدّ النخب أحد أبرز العناصر التي تحظى باهتمام خاص في تاريخ الأمم والشعوب، إذ تمثل الشريحة الأكثر نضجًا وفاعلية داخل المجتمع لما تتمتع به من قدرات ومؤهلات مكّنتها من تبوأ مركزًا مرموقًا بين أقرانها، وجعلتها تؤدي دورًا جوهريًا في توجيه مسارات الحياة العامة، وتنوعت هذه النخب بين سياسية وعسكرية، فضلاً عن النخب الدينية التي كان لها حضور فاعل في حياة الناس. وتجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم النخبة ورد في عدد من المصادر التاريخية بمسميات متقاربة، فقد يرمز لها بالصفوة وعُلية القوم، وحتى أهل الحل والعقد، بل يأخذ مدى أوسع في تسميتهم بصناع القرار.

والمتأمل في تاريخ قيام دولة المماليك يجد منذ الوهلة الأولى أنّ هناك عدة مرتكزات تظافرت في نجاح مشروعها وتكامله في المؤسسات الإدارية والعسكرية، ولعل من بينها النخب التي أدت دورًا محوريًا شكّل وعيًا في متطلبات المرحلة الراهنة سواءً في الجبهة الداخلية أو الخارجية. تتمحور إشكالية الدراسة في طرح مجموعة تساؤلات تكون مرتكزًا في الصفحات التالية، لتقوم فرضية البحث عليها، ولعل من بين تلك الأسئلة: ما هو الضابط في إطلاق مصطلح النخبة؟ وما هي ظروف بروز هذه النخب؟ وما هي حدود مشاركة النخبة في إبداء الرأي واتخاذ القرار؟ وهل شهدت علاقتها بالدولة توافقًا أم تعارضًا؟ وهل نجحت النخبة في مشروعها وتحقيق أهدافها الغاية أم أنّ المصالح الشخصية طغت على مشروعها الإصلاحي؟ كل هذ التساؤلات شكلت مدخلاً لفهم أثر هذه النخبة في دولة المماليك، وصولاً إلى اعطاء صورة واضحة المعالم عن محطات التأثير.

أولاً: مفهوم النخبة في التراث الاسلامي

١/١-مفهوم النخبة في اللغة والاصطلاح

وردت مفردة النخبة في المعاجم اللغوية للدلالة على خيار القوم وصفوتهم، فقد أشار الفراهيدي[١] إلى مفردة النخبة بأنها "النخبة خيار الناس، يقال انتخبت أفضلهم وانتخبت نخبتهم". كذلك نجد أنّ النخبة تعني الصفوة فهم خيار الناس وصفوتهم، فقد أوضح ابن فارس[٢] ذلك بالقول " خيار الشيء ونخبته، وانتخبته، وهو منتخب أي مختار". والنخبة هي اسم، والجمع نخبات ونخب، وانتخب الشيء أي اختاره، والنخبة ما اختاره منه، ونخبة القوم ونخبتهم خيارهم، والانتخاب الاختيار والانتقاء، ومنه النخبة، وهم الجماعة تختار من الرجال فتنتزع منهم[٣].

وفي ضوء هذه التعريفات نجد أنّ الاهتمام منصب على التميز والانتقاء، أي أنّ هذه النخبة هي منتقاة وليس بالضرورة أن تكون معبرة عن الجميع، وهذا الانتخاب له ما يعبر عنه من صفات ومعطيات. وفي الاصطلاح: فنجد أنّ مدلوله لا يختلف عن مفهومه في اللغة، فقد أوضح ابن الاثير[٤] ذلك بالقول: "النخبة بالضم المنتخبون من الناس المنتقون، والانتخاب: الاختيار والانتقاء". وهناك مَنْ أشار إليها بأنها مجموعة من الأفراد يمتلكون خصائص تميزهم عن غيرهم تجعلهم أكثر قدرة على التميز في أداء الأدوار المهمة في مجتمعاتهم، لاسيما تلك التي لها أثر في اتخاذ القرارات المهمة والمفصلية في حياة مجتمعاتهم[٥].

ولعل كلمة "نخبة" يقابلها الصفوة التي تشير إلى خيرة أو علية القوم، وهذا ما أكده معجم المصطلحات السياسية والدولية في مدلول كلمة (Elite) التي يقابلها في العربية بالصفوة، وهي أقلية ذات نفوذ تحكم الأغلبية، إذ تلعب هذه النخبة دورًا قياديًا وسياسيًا، وتعد أقوى مجموعة بشرية في المجتمع لها مكانتها المتميزة، فضلاً عن الاعتبار الذي يمكّنهم من التأثير في كافة المجالات[٦].

وكذلك امتد مفهوم النخبة ليشمل مصطلح السراة الذي يعني في لغة العرب الأشراف التي ترمز للنخبة، وقد عبر الشعر العربي عن هذا المفهوم بوضوح، إذ أشار أحد الشعراء في أشعاره ما يدل على ذلك المعنى بالقول:[٧]

والبيتُ لا يبتنى إلّا له عمدُ
ولا عماد إذا لم ترس أوتادُ
لا يصلح الناس فوضى لا سُراة لهم
ولا سُراة إذا جهالهم سادوا
تلفى الأمور بأهل الرشد ما صلحت
فإن تولوا فبالأشرار تنقاد

إذا تولى سراة القوم أمرهم
نما على ذاك أمر القوم فازدادوا
كيف الرشاد إذا ما كنت في نفر
لهم عن الرشد أغلال وأقياد

٢/١-مفهوم النخبة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة

(٢/١) ١-النخبة في القرآن الكريم:

ولو انتقلنا إلى القرآن الكريم لوجدنا أنّ آياته الكريمة وهي كثيرة توضح بصورة جلية مفهوم النخبة المعبرة عنها تارة بالاصطفاء الذي يرمز إلى التفضيل، وهذه النخبة هي نخبة الأنبياء (عليهم السلام) " قَالَ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ"[٨] ، وفي آية أخرى " إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ"[٩].

كذلك يعبر عنها بالملأ، فعلى سبيل الاستدلال نجد في قصة سيدنا سليمان (عليه السلام) مع بلقيس ما يعطي المعنى، ففي الصورة الأولى نجد أنّ بلقيس استشارت النخبة المقربة منها في سبيل إيجاد حل لما وقعت به من الشرك بالله عز وجلّ "قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ"[١٠]، وفي الصورة الثانية التي مثلها سيدنا سليمان (عليه السلام) تعبير واضح عن استشارة النخبة المنتقاة من جيشه ومملكته، فكانت هذه النخبة هي المحفزة لاختيار القرار الأصوب فضلاً عن سرعة تنفيذه، فكان له ما أراد عن طريق نخبته الخاصة "قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ"[١١].

(٢/١) ٢-النخبة في السنة النبوية المطهرة:

نجد أنّ السنة النبوية المطهرة قد أولت اهتمامًا للنخبة في ضوء الأحاديث النبوية المطهرة فضلاً عن أحداث السيرة النبوية وما فيها من معان تجسد واقع النخبة والصفوة وأثرها في المجتمع، فقد كان الآل والأصحاب (رضوان الله عليهم) هم نخبة المجتمع وصفوته في بداية تكوينه، فهم النخبة التي قادت الدعوة الإسلامية من السرية إلى العلنية مرورًا بقيام الدولة الإسلامية في المدينة المنورة. ومن بين تلك الأحاديث النبوية قوله(ﷺ): "إنّ الله اصطفى من ولد إبراهيم، إسماعيل، واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة، واصطفى من بني كنانة قريشًا، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم" [١٢].

وفي حديث آخر دل على خصوصية الصحابة رضوان الله عليهم في قيادتهم للأمة، فعن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) قال: "إِنَّ اللهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ (ﷺ) خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللهِ سَيِّئٌ". [١٣]

ثانيًا: النخبة السياسية وأثرها في صنع القرار

لعل في طليعة الأمور التي تقف في وجه الباحث البصير بدقائق الأمور، هي كيف قامت تلك الدولة التي لا يعرف لها نسبًا ولا قبيلة تفتخر بها، بيد أنّ ذلك الجواب لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون عاطفيًا بقدر ما هو قراءة عابرة للسرد التاريخي إلى تفكيك النصوص وقراءة الواقع الذي عاشه العالم الإسلامي آنذاك، فقيام دولة المماليك (٦٤٨ – ٩٢٣ هـ/ ١٢٥٠ – ١٥١٧م) لم يكن حدثًا عابرًا ولا انقلابًا آنيًا، بل هو نتيجة تراكمات سياسية وعسكرية انطلقت منذ اعتماد السلاطين الأيوبيين (٥٦٧ – ٦٤٨ هـ/ ١١٧١ – ١٢٥٠م) عليهم حتى غدت قوتهم تضاهي قوة الجيش الأيوبي، الذي أضحى رهينة بيدهم، وليس أدل من ذلك على قول العيني الذي نعتهم بالقول[١٤] " إنّ صلاح هذه المملكة بتولية أولي النجدة والباس، وأن الترك من بينهم هم أصلح الأجناس ... فاشتراهم ملوك بني أيوب بأبخس الأثمان ليزينوا بهم مواكبهم في البلدان وليتخذهم عدة عند النوائب " .

بل أنّ السلطان الصالح نجم الدين أيوب (٦٣٧ – ٦٤٧ هـ/ ١٢٣٩ – ١٢٤٩م) أوصى ولده توران شاه وكأنها

وصية مودع عالم بما ستؤول إليه أمور الدولة من بعده، فأراد أن يلقن ابنه درسًا في السياسة بقوله " وتتوصّى بالمماليك غاية الوصية، فهم الذين كنت اعتمد عليهم وأثق بهم، وهم ظهري وساعدي، تتلطف بهم وتطيب قلوبهم وتوعدهم بكل خير، ولا تخالف وصيتي، ولولا المماليك ما كنت قدرت أركب فرس ولا أروح إلى دمشق ولا إلى غيرها، فتكرمهم وتحفظ جانبهم، فهذه وصيتي إليك فاعمل بما فيها ولا تخالف وصيتي "[١٥].

وبناءً على ما تقدم نجد أنّ المماليك لم يكونوا قوة طارئة أو لحظة عابرة في تاريخ المسلمين، بل هي قوة تدرجت في ميدان القتال والسياسة. كذلك نجد أنّ النخبة العسكرية والسياسية كانت قد ترعرعت في ظل نظام عسكري قائم على الشدة والصرامة، فضلاً عما تميز به هؤلاء المماليك من شجاعة ومطاولة في القتال، فكانت تلك الحواضن العسكرية عاملاً مساعدًا في تكوين الشخصية العسكرية.

ففي أول تجربة في نظام الحكم عند المماليك نجد أنّ للنخبة حضورًا كبيرًا في تثبيت أحقية المماليك في الحكم، فبعد مقتل توران شاه (٦٤٨ هـ/ ١٢٥٠م) على يد المماليك، كان لا بد من ملء الفراغ، لذلك اجتمعت نخبة المماليك المتمثلة ببيبرس وأقطاي وقطز ليقرروا من يكون بديله، فاتفقت تلك النخبة على أن تتولى شجر الدر الحكم نتيجة "فاتفقوا خشداشيتها الصالحية على سلطنتها، لحسن سيرتها، وغزير عقلها وجودة تدبيرها"[١٦]. وعلى ما يبدو فإنّ اختيار شجر الدر فضلاً عن كونها أرملة السلطان الصالح نجم الدين أيوب وتمرسها في السياسة، فإنّ لحظة اختيارها لم يكن أمرًا مبيتًا له، بل كان وليد اللحظة فيما بين تلك النخب، وهذا ما أشار اليه أبو شامة بقوله[١٧] "وكان ذلك من غلمان أبيه البحرية، واستبدوا بالأمر بعده، وأمّروا عليهم أم ولد لأبيه الصالح".

وبهذا تكون شجر الدر من النخب النسوية التي ساعدت في الحفاظ على المكتسبات السياسية في لحظة تاريخية شديدة الوطأة، فمن جانب هي لم تضح بمكتسبات الأيوبيين من خلال مراسلة توران شاه لقيادة المعركة ضد الصليبيين في الحملة الصليبية السابعة سنة (٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م)، ومن جانب آخر هي انتقلت بمركز القوة من الأيوبيين إلى المماليك باعتبارهم قوة عسكرية لها حضورها الكبير.

وعلى الرغم من ذلك إلّا أنّ الرأي العام المتمثل بالخلافة العباسية, وحتى فقهاء المسلمين نظروا بعين الريبة والرفض على اعتبار أنه لا يجوز للمرأة أن تتولى الحكم، لذلك عملت على عزل نفسها وتنصيب المعز أيبك مكانها بعد أن تزوجت به، ومن الملاحظ أنّ النخبة المملوكية الموجودة آنذاك قررت اختيار المعز سلطانًا عليهم معللين ذلك الاختيار بالقول "وهو من أوسط الأمراء ولم يكن من أعيانهم، غير أنه كان معروفًا بالسداد وملازمة الصلاة ولا يشرب الخمر، وعنده كرم وسعة صدر ولين جانب، وقالوا أيضًا: هذا متى أردنا صرفه أمكننا ذلك لعدم شوكته، وكونه من أوسط الأمراء"[١٨]. ويتضح في ضوء النص أنّ تلك النخبة كانت تشعر بالخوف من مصيرها في حال اختيار شخص منافس لهم يسير بالدولة بعيدًا عن مصالحهم أو فلسفة الحكم عندهم.

لقد استطاع المعز آيبك النجاح في مهمته باعتباره سلطانًا أن يقوّض الوجود الأيوبي عندما انتصر عليهم في معركة العباسة، فضلاً عن الصلح الذي عقده مبعوث الخليفة العباسي المستعصم بالله. على أنّ فلسفة الحكم عند النخبة المملوكية بدأت تتصاعد في ظل وجود أكثر من شخصية مملوكية تسعى للظفر بالمنصب، فنجد أنّ قطز قد أحدث شيئًا جديدًا في عالم السياسة بالوثوب على السلطنة دون مراعاة للسلطان الموجود، معللاً ذلك بصغر سن السلطان واجتياح الخطر المغولي للبلاد "لا بد للناس من سلطان قاهر يقاتل التتار، وهذا صبي صغير لا يعرف تدبير المملكة "[١٩]، كذلك في رواية أخرى تجسّد الرأي "وفي مثل هذا الوقت الصعب، لا بد أن يقوم بأمر الملك رجل شهم يطيعه الناس وينتصب للجهاد"[٢٠].

وفي المقابل كان الرأي العام ضد توجه قطز في عزل الملك المنصور ابن المعز، لكنه كنخبة سياسية وعسكرية استطاع النجاح في اقناعهم بالقول "وإني ما قصدت إلّا أنّ نجتمع على قتال التتر، ولا يتأتى ذلك بغير ملك، فإذا خرجنا وكسرنا هذا العدو، فالأمر لكم أقيموا في السلطنة من شئتم، فتفرقوا عنه وأخذ يرضيهم حتى

تمكن"[٢١]. بيد أنّ ابن تغري بردي كان أكثر صراحةً في وصف طريقة تولي قطز الحكم، فقد وصف سلوكه النخبوي بأنه مختلف عمن سبقه، فضلاً عن أنّ هذا السلوك قد خلّف أضرارًا كبيرة يتحمل وزرها قطز" والملك المظفر قطز هذا هو أول مملوك خلع ابن استاذه من الملك وتسلطن عوضه، ولم يقع ذلك قبله من أحد من الملوك، وتمت هذه السُّنة السيئة في حاصد إلى يوم القيامة، وبهذه الواقعة فسدت أحوال مصر"[٢٢].

وعلى الرغم من كون خطوة قطز كانت بدعًا من الملوك الذين سبقوه لكنه كان على مستوى عال من الوعي، ذلك لما يمثله تهديد المغول للدولة الناشئة بعد احتلالهم لبغداد سنة (٦٥٦ هـ/ ١٢٥٨م)، فقد أثبتت الوقائع أنّ قطز كان محقًا في تبنيه خيار المواجهة مع المغول بعيدًا عن عاطفة بقاء السلطان الصغير الذي لا يملك من الأمر شيء سوى اللعب واللهو كما وصفه المقريزي بالقول:[٢٣] "لكثرة لعبه بالحمام، ومناقرته بالديوك، ومعالجته بالحجارة، وركوبه الحمير الفره في القلعة، ومناطحته بالكباش".

وقد أثبت قطز كفاءته كسلطان أدار الصراع مع المغول بشجاعة وإقدام عندما مرّغ وجه المغول لأول مرة في معركة عين جالوت سنة (٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م)، فلم يرتعد من تهديد المغول المستمر، بل ثبت كونه من النخب التي قاتلت وسجلت لنفسها مكانًا في التاريخ المملوكي "ونودي في القاهرة ومصر وسائر اقليم مصر بالخروج إلى الجهاد في سبيل الله ونصرة لدين رسول الله (ﷺ)، وتقدّم الملك المظفر لسائر الولاة بإزعاج الأجناد في الخروج للسفر ومن وجد منهم قد اختفى يضرب بالمقارع"[٢٤]. وعندما رأى تهاونًا من قبل الأمراء في قتال المغول خاطبهم بلسان المؤمن الشجاع الذي يريد الرفعة والمكانة بعيدًا عن قاموس الهزيمة مذكرًا إياهم بعاقبة التخلف عن المواجهة "يا أمراء المسلمين لكم زمان تأكلون أموال بيت المال، وأنتم للغزاة كارهون، وأنا متوجه فمن اختار الجهاد يصحبني ومن لم يختر ذلك يرجع إلى بيته، فإنّ الله مطلع عليه، وخطيئة حريم المسلمين في رقاب المتأخرين، فتكلم الأمراء الذين تخيرهم وحلفهم في موافقته على السير، فلم يسع البقية إلّا الموافقة وانفض الجمع"[٢٥].

بل أنّه لما ورد أنّ أهل مصر أصابهم نوع من الخوف عندما قرر السلطان مواجهة المغول، عندها التجأ قطز إلى شيخ الإسلام العز بن عبد السلام بوصفه نخبة شرعية فقهية لها وزنها وثقلها في المجتمع، فكان جوابه دليل على ايمانه وثقته بربه عز وجلّ "أخرجوا وأنا أضمن لكم على الله النصر".[٢٦] وبعد أن أخذ قطز بكافة أسباب المعركة، كان النصر للمماليك في تلك المعركة الخالدة، وهذا ما دعا ابن كثير أن يستشرف أحداث تلك الحقبة ونعته لقطز بقوله[٢٧] "وكان هذا من رحمة الله تعالى بالمسلمين، فإنّ الله جعل على يديه كسرة التتار". كذلك نجد أنّ الظاهر بيبرس من النخب المملوكية الذين لمع اسمهم في كتب المؤرخين نتيجة تمسكه بالسلطة عن طريق القوة، فضلاً عن توحيده لمصر وبلا الشام تحت حكمه، مما دعا ابن كثير[٢٨] أن يطلق عليه في سنة (٦٦١ هـ/ ١٢٦٢م) "وسلطان البلاد المصرية والشامية السلطان الظاهر بيبرس".

وهذا القول له دلالاته التاريخية، إذ نجح بيبرس في اخضاع العناصر الأيوبية المناوئة له، وكذلك تمرد الأمراء المماليك ضده، وإحيائه للخلافة العباسية سنة (٦٥٩ هـ/ ١٢٦٠م) التي تعدّ خطوة مهمة ومصيرية في تاريخ المماليك، إذ بغض النظر عن نواياهم في البحث عن سند شرعي لحكمهم، إلّا أنه كان من ناحية أخرى بقاء الخلافة الإسلامية لها مكانتها وظلها على البلاد التي تحت حكمها، وهذا ما أشار اليه السيوطي بقوله[٢٩] "وأعلم أنّ مصر من حين صارت دار خلافة عظم أمرها، وكثرت شعائر الإسلام فيها وعلت فيها السنة، وعفت منها البدعة، وصارت محل سكن العلماء، ومحط ورحال الفضلاء، وهذا سر من أسرار الله أودعه في الخلافة النبوية حيث ما كانت يكون معها الإيمان والكتاب". فضلاً عن هزيمته وتحجيمه للمدين المغولي والصليبي، فعبارة ابن كثير كانت في محلها عندما وصفه بالقول[٣٠] "وبالجملة أقامه الله في هذا الوقت المتأخر عونًا ونصرًا للإسلام وأهله، وشجًا في حلوق المارقين من الفرنج والتتار والمشركين... وكان لا يرى شيئًا من الفساد والمفاسد إلا سعى في إزالته بجهده وطاقته... تقبل الله منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات، والله سبحانه أعلم".

ولطبيعة المماليك في الحكم التي اتسمت بقاعدة (الحكم لِمَنْ غلب) على حد وصف ابن تغري بردي، التي يُعَدّ أول من طبقها قطز، نلاحظ أنّهم قد حافظوا على هذا العرف في الحكم ولم يسمحوا لأي أحد كان أن يخرقها، فعلى الرغم من كل ما قدمه الظاهر بيبرس في سبيل نجاح دولته ومد نفوذه وسطوته، إلّا أنّ الأمراء لم يحترموا وصيته في توريث الحكم حال وفاته، إذ نزعوا رداء وصيته وقرروا أن يعزلوا ولديه بركة خان وبدر الدين سلامش، من قبل المنصور قلاوون الذي كان في نظر أقرانه نخبة لها سطوتها وتأثيرها في المشهد متذرعًا بالقول: "أنا لم أخلع الملك السعيد شرهًا إلى المملكة ولا طمعًا في السلطنة، ولكن حفظًا وأنفة لجيوش الإسلام أن يتقدم عليهم الأصاغر، ويمتهنوا منهم الأعيان والأكابر، و يضيعوا عليهم مصالح العساكر، والأولى أن لا يخرج الأمر عن ذرية الملك الظاهر"[٣١].

ونجد أنّ بعضًا من السلاطين كان يؤدي دورًا نخبويًا للتعبير عن مدى تمسكه بالإسلام كمنهج حياة، والدفاع عن حرماته، من أجل أن يثبت لمن حوله من النخب تخلصًا من طمعهم وشجعهم، وحتى ينفرد بالسلطة بعيدًا عن تنافسهم وتناحرهم، فهذا السلطان الاشرف خليل (٦٨٩ – ٦٩٣ هـ/ ١٢٩٠ – ١٢٩٣م) استغل ذلك الصراع المأزوم وقرر أن يتصدى للكيان الصليبي معلنًا عن أكبر ضربة موجعة لهم، على أثرها تم طردهم نهائيًا من بلاد الشام ومحررًا لعكا منهم سنة (٦٩٠هـ/ ١٢٩١م)، الأمر الذي حرره من تلك القيود، وعزز من مكانته كسلطان له منجز عسكري تاريخي[٣٢].

وقد فطن الظاهر برقوق إلى خطورة الوضع السياسي القائم في ظل سلطنة السلطان حاجي بن شعبان (٧٨٣ – ٧٨٤هـ/ ١٣٨١ – ١٣٨٢م)، بوصفه أحد النخب السياسية في دولة المماليك البحرية وممن تدرج في وظائفها، لذلك كانت خطوته جريئة وشجاعة بنفس الوقت للحيلولة دون ترك فراغ سياسي أثر سلطنة السلطان الصغير الذي تدهورت الدولة في عصره، ولو أنّ برقوق كان أحد الأسباب التي عجلت بنهاية دولته، لذلك طلب اجتماعًا طارئًا حضر فيه كلاً من "الْأُمَرَاء والقضاة ومشايخ الْعلم وَأهل الدولة والخليفة... وعرّفهم أَنّ الْأُمُور مضطربة لصِغَر سنّ السُّلْطَان وَقلة حرمته، وَأَنّ الْوَقْت مُحْتَاج إِلَى ملك عَاقل يستبد بأحوال الدولة، وَيقوم بِأُمُور النَّاس وينهض بأعباء الحروب وَالتَّدْبِير وَنَحْو ذَلِك، فاتفقوا جَمِيعهم مَعَه على خلع الْملك الصَّالح حاجي... فانقضت دولة الأتراك من مصر وزالت دولة بني قلاون"[٣٣]. وهذا الأمر انتقل بالمماليك من فرع لفرع آخر مختلف في تكوينه ورؤيته، فقد عبر ابن حجر العسقلاني عن هذه اللحظة التاريخية بقوله:[٣٤] "ولم تتنطح في ذلك عنزان، وكان يعمل في تدبير المملكة... إلى أن أفنى المماليك الأشرفية نفيًا وقتلاً، وقرّب الجراكسة وأبعد الترك".

وتكرر الحال في دولة المماليك الجراكسة، تعبيرًا منهم على الأخذ بقاعدة (الحكم لِمَنْ غلب)، فقد رأت نخبة الأمراء المتنفذين أن يكون لهم رأيًا وسطوة في تسيير أمور السلطنة، فقد شجعوا الأمير جقمق[٣٥] أن يستولي على السلطنة ويعزل السلطان العزيز يوسف بن برسباي (٨٤١ – ٨٤٢ هـ/ ١٤٣٧ – ١٤٣٨م)، فكان له ما أراد في سنة (٨٤٢ هـ/ ١٤٣٨م) "فاستدعي فيه الخليفة والقضاة وجميع الأمراء وأرباب الدولة إلى الحراقة بالإصطبل وادّعى عدم أهلية العزيز للسلطنة، لأنه لا يحسن التصرف... وقال: إنّ أحوال الناس ضائعة، وأنّ الأمراء اجتمع رأيهم على اقامة الأتابك، فأجابوا إلى ذلك بعد أن خلع العزيز"[٣٦].

وفي رواية أخرى قريبة من الحدث تبين أنّ الأمر كان مبيتًا بين النخب السياسية المتمثلة بجقمق وأمير السلاح قرقماس، مما دعا الأمير أن يتحدث بحضور الخليفة والقضاة والأمراء قائلاً: "السلطان صغير والأحوال ضائعة لعدم اجتماع الكلمة في واحد بعينه، ولا بد من سلطان ينظر في مصالح المسلمين وينفرد بالكلمة، ولم يكن يصلح لهذا الأمر سوى الأمير الكبير جقمق هذا، فقال جقمق: هذا لا يتم إلّا برضا الأمراء والجماعة، فصاح الجميع : نحن راضون بالأمير الكبير، فعند ذلك مد الخليفة يده وبايعه بالسلطنة، ثم بايعه القضاة والأمراء على العادة"[٣٧].

ومما يلاحظ أنّ تهديد النخبة المتنفذة بسوء الاوضاع والانهيار المحتمل في ظل التمسك بشخص السلطان سواء كان صغير السن أو ضعيف القدرة، ينبأ عن شعور متفق عليه فيما بينهم حاصله أنّ السلطان لا بد أن يكون

مطواعًا لهم ولا يخرج عن رأيهم، وإذا شعروا في لحظة ما أنه تغير عليهم تكون الهجمة قاسية ونتائجها خطيرة.

ثالثًا: النخبة الدينية وأثرها في صنع القرار

كان للنخبة الشرعية حضورًا ومكانةً بارزةً لدى سلاطين المماليك، سواء رغبةً أم رهبةً، بوصفهم الحراك المؤثر الذي تستند عليه المجتمعات، وليس أدل على ذلك من التودد وتقديم فروض الطاعة لهم، حتى قامت دولتهم بتوقيرهم "ويرون أنّ بهم عرفوا دين الإسلام وفي بركتهم يعيشون، وحسب أعظمهم قدرًا أن يقبل يد الفقيه والقاضي".[٣٨] وهذا يفسر استمرارية السلاطين في الحكم وتعاقب السلطة تحت انظار تلك النخبة" والأسباب التي جعلت السلاطنة يتعاقبون على الحكم فكان أولها الفضل والكرم والإحسان إلى أهل العلم".[٣٩]

ففي أول مواجهة مع المغول في عين جالوت نجد أنّ للنخبة حضورًا ينم عن مكانة وتأثير، على الرغم من أنّ أهل مصر أصابهم نوع من الخوف نتيجة الصدام معه المغول، عندها التجأ قطز إلى شيخ الإسلام العز بن عبد السلام بوصفه نخبة شرعية فقهية لها وزنها وثقلها في المجتمع، فكان جوابه دليل على ايمانه وثقته بربه عز وجلّ "اخرجوا وأنا أضمن لكم على الله النصر".[٤٠]

ولما أراد أن يفرض ضرائب على المجتمع لتغطية نفقات القتال، لكنّ شيخ الإسلام العز بن عبد السلام، لم يكن ليدع الأمر بهذا الشكل، فقد رفض فرض تلك الضرائب بالمطلق فقد اشترط على السلطان "إذا أحضرت ما عندك وعند حريمك، وأحضر الأمراء ما عندهم من الحلي الحرام، وضربته سكة ونقدًا وفرقته في الجيش ولم يقم بكفايتهم ذلك الوقت، أطلب القرض وأما قبل ذلك فلا، فأحضر السلطان والعسكر كلهم ما عندهم من ذلك بين يدي الشيخ، وكان الشيخ له عظمة عندهم وهيبة بحيث لا يستطيعون مخالفته، فامتثلوا أمره فانتصروا"[٤١].

ولعل في موقف شيخ الإسلام محي الدين النووي الشافعي (ت. ٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م) ما يدل على المواجهة وفرض الإرادة الشرعية بوصفه نخبة مجتمعية وشرعية، يحتم عليه قول الحق والوقوف بموقف الحازم غير المجامل للسلطان، فعندما أراد السلطان الظاهر بيبرس أن يفرض ضرائب على الناس لقتال المغول والصليبيين، عارضه باللطف واللين والنصيحة قائلاً له في بادئ الامر "وينهي إلى العلوم الشريفة أنّ أهل الشام في هذه السنة في ضيق عيش وضعف حال بسبب قلة الأمطار وغلاء الأسعار، وقلة الغلات والنبات وهلاك المواشي وغير ذلك، وأنتم تعلمون أنه تجب الشفقة على الرعية ونصيحته في مصلحته ومصلحتهم، فإنّ الدين النصيحة".[٤٢] ولما سمع الظاهر بيبرس رد النووي عن طريق العلماء الذين أوصلوه الرسالة، غضب ورد ردًا عنيفًا مؤلمًا، فكان رد النووي على تهديد السلطان" وأما أنا فلا يضرني التهديد، ولا أكثر منه ولا يمنعني ذلك من نصيحة السلطان، فإنّي أعتقد أنّ هذا واجب عليّ وعلى غيري، وما ترتب عليه من الواجب، فهو خير وزيادة".[٤٣]

وفي موطن آخر ذُكر نص المواجهة مع السلطان عندما رفض اعطاء الفتوى قائلاً: "أكتب خطك مع الفقهاء، فامتنع، فقال: ما سبب امتناعك؟ فقال: أنا أعرف أنك كنت في الرق للأمير بندقدار، وليس لك مال، ثم منّ الله عليك وجعلك ملكًا، وسمعت أنّ عندك ألف مملوك كل مملوك له حياصة من ذهب، وعندك مائتا جارية لكل جارية حق من الحلي، فإذا أنفقت ذلك كله وبقيت مماليك بالبنود الصوف بدلاً من الحوائص، وبقيت الجواري بثيابهن دون الحلي، أفتيتك بأخذ المال من الرعي... "بل أنه لم يكترث لتهيد السلطان له بالخروج من بلده نتيجة لموقفه الثابت بالحق " فغضب الظاهر لكلامه، وقال: أخرج من بلدي-يعني دمشق- فقال: السمع والطاعة، وخرج إلى نوى... وقال: لا أدخلها والظاهر بها، فمات الظاهر بعد شهر"[٤٤].

كذلك كان لشيخ الإسلام ابن تيمية أثرًا في تقوية معنويات الجيش المملوكي، وصاحب كلمة عليا في تقرير المصير، وذلك في معركة وقعة المرج[٤٥] في سنة (٧٠٢هـ/ ١٣٠٢م) فعندما وصل المغول إلى حمص وبعلبك وعاثوا في أراضيها فسادًا، قلق الناس وخافوا واختل الوضع لتأخر السلطان الناصر قلاوون إليهم كي يخلصهم من المغول، إلاّ إنّ الأمراء اجتمعوا واتفقوا على لقاء العدو وكان لشيخ الإسلام ابن تيمية أثر كبير في رفع معنويات الجيش الإسلامي، إذ أنه اجتمع بهم في القطيفة[٤٦] وحلف لهم وللناس قائلاً: "بالله الذي لا اله

إلّا هو إنكم منصورون عليهم في هذه المرة... إن شاء الله تحقيقًا لا تعليقًا، وأفتى الناس بالفطر مدة قتالهم وأفطر هو أيضًا، وكان يدور على الأجناد والأمراء فيأكل من شيء معه في يده ليعلمهم أن افطارهم ليتقووا على القتال أفضل فيأكل الناس"[٤٧].

وفي رواية أخرى أوردها ابن القيم الجوزية[٤٨] تدل على أُفقه وادراكه لمعنى الثبات في المعركة وأثره في النصر "فلما أكثروا عليّ، قلت: لا تكثروا، كتب الله تعالى في اللوح المحفوظ أنهم مهزومون في هذه الكرة، وأنّ النصر لجيوش الاسلام". بل أنه ذهب إلى أكثر من ذلك ليدلل على قراره الصارم في شحذ الهمم وليكن في علم السلطان أنّ نخبة العلماء مؤثرة وفاعلة حينما قال لهم "إن كنتم أعرضتم عن الشام وحمايته، أقمنا له سلطانًا يحوّطه ويحميه، ويستغله في زمن الأمن... ثم قال لهم: لو قدّر أنكم لستم حكام الشام ولا ملوكه، واستنصركم أهله وجب عليكم النصر، فكيف وأنتم حكامه وسلاطينه، وهم رعاياكم وأنتم مسئولون عنهم... "[٤٩]. ثم جاءت الأخبار بوصول السلطان الناصر فاجتمعت العساكر المصرية والشامية وتم النصر للمسلمين بأنّ المغول قد انسحبوا من المدن الشامية خائبين[٥٠].

وفي ضوء النصوص آنفة الذكر نجد أنّ للنخبة الشرعية أثرًا واضحًا في حياة الدولة فضلاً عن المجتمع، فالمجتمع كان يثق بهم ويلجأ إليهم في الأمور التي هي من اختصاصاتهم، والحال نفسه مع السلاطين ورجال الدولة، الذين لم يكن لهم بد في الاستقواء بهم، وجعلهم في مقدمة النخب التي تفتخر بهم الدولة.

وتكررت مواقف النخبة الشرعية في صنع القرار المصيري سواء ما يتعلق في الجانب الفقهي والشرعي، أو حتى في الرأي السياسي والعسكري، فهذا شيخ الاسلام ابن دقيق العيد الذي سطّر المواقف العظيمة التي تعبر عن وعيه في مواجهة الازمات، فعندما أراد السلطان الناصر قلاوون (٦٩٨-٧٠٨هـ/ ١٢٩٨-١٣٠٨م) في ولايته الثانية، أن يستجمع قواه لملاقاة المغول من ذلك فرض الضرائب لتغطية نفقات المواجهة، لذلك قام نائب الحسبة (مجد الدين عيسى بن الخشاب) بأخذ الفتوى من الفقهاء لفرضها على المجتمع، إلّا أنّ نائب السلطنة (سلار) قرر أن يأخذ الفتوى حصريًا من قاضي القضاة ابن دقيق العيد بشأن فرض الضرائب، فعمل اجتماع بحضور الأمراء، شارحًا له وضع الجيش وحاجتهم الماسة للمال، فطلب منه الموافقة على إصدار فتوى تجيز أخذ الأموال من الرعية للجهاد ضد المغول، الذين عاثوا في الأرض الفساد، وعلى الرغم من ذلك نجد أن ابن دقيق العيد كان حازمًا صلبًا لا تهزه العواطف متمسكا بآرائه الفقهية المستنبطة من أصول الإسلام بعيدًا عن الحيل في الدين، فرفض ذلك الطلب، وعندما احتج ابن الخشاب بفتوى العز بن عبد السلام، أجابه الشيخ ابن دقيق العيد بأنّ فتوى الشيخ كانت بشروط كما تم توضيحها، ورد عليهم بقوله " أما أنا فإنه يبلغني أنّ كل أمير يجهز بنته بأنواع اللؤلؤ والفصوص، ويعمل بكالي فضة لبيت الماء، وقباقيب مكللة بأصناف الجواهر، وتريد مني أن أكتب فتوى على ما لا يحل "[٥١].

وتعدى صنع القرار عند النخبة الشرعية في منع اجراءات تهديد السلم المجتمعي من خلال تبني قرارات صارمة ضد من يجرؤ على فرض إرادة شخصية أو موقف عاطفي تجاه أهل الذمة، وهذا ما جرى في وقعة أهل الذمة في القاهرة سنة (٦٩٩هـ/ ١٢٩٩م) لما ازداد ترفهم وتفننوا في ركوب الخيل والبغلات الرائعة، ولبس الثياب وتولية الأعمال الجليلة، ووافق ذلك ورود سفارة مغربية من قبل السلطان المريني يوسف بن يعقوب (٦٨٥ - ٧٠٦ هـ/ ١٢٨٦ - ١٣٠٦م) محملة بالهدايا للسلطان المملوكي الناصر قلاوون التي فيها أنواع الطرف وأصناف الذخائر لا سيما الخيل والبغال، وكانت السفارة برئاسة الوزير علاء الدين أيدغدي الشهرزوري، فرأى رجلاً راكبًا فرسًا والناس من حوله يتوسلون به وهو معرض عنهم، فلما عرف أنه نصراني شق عليه واجتمع بالأميرين بيبرس، وسلار، وأظهر انكاره الشديد فضلاً عن بكائه وخاطبهم قائلاً "كيف ترجون النصر، والنصارى تركب عندكم الخيول وتلبس العمائم البيض، وتذل المسلمين وتشبههم في خدمتكم"[٥٢].

بعد الاجتماع بالوزير المغربي، عُقد مجلسًا موسعًا ضم الحكام والقضاة والفقهاء للتداول في هذ الحادثة، وتمخض عنه صدور مرسوم سلطاني يحمل أهل الذمة على ما يقتضيه الشرع، فألبس اليهود العمائم الصفر والنصارى الزرق، ومنعوا من ركوب الخيل، وعدم

استخدامهم في ديوان السلطان والأمراء، حتى اضطر الحال ببعض النصارى أن يسلموا حرصًا منهم على بقاء رئاستهم وأنفة من لبس العمائم الزرق[٥٣].

وكان هذا الاعلان مشجعًا للعامة في امتداد أيديهم إلى كنائس اليهود والنصارى بهدمها، وإزاء ذلك طلب الرأي الصائب في حال هذه الكنائس من أهل الحل والعقد، فكان جواب الشيخ ابن الرفعة بوجوب هدمها، لكن جاء الصوت المؤثر والعقل المتفكر من ابن دقيق العيد بالرفض التام للهدم محتجًا بذلك قائلاً: "إذا قامت البينة بأنها أحدثت في الإسلام تهدم، وإلّا فلا يتعرض لها، ووافقه البقية على هذا وأنفضوا"[٥٤]. وهذا الموقف يعبر عن الفهم العميق والتبحر في جزئيات الشريعة الإسلامية السمحاء، وهو بهذا الموقف لا يعد خنوعًا أو لينًا تجاه اليهود والنصارى، بل تطبيقًا لتعاليم الإسلام وتبيانه حتى للأعداء واعطائهم حقوقهم التي أقرها لهم.

بل تعدى الأمر إلى أبعد من ذلك عندما كان لتلك النخبة قرارًا مصيريًا في صحة استخلاف الخلفاء العباسيين في مصر، من ذلك وقبل وفاة الخليفة العباسي الحاكم بأمر الله (٦٦١ - ٧٠١ هـ/ ١٢٦٢ - ١٣٠١م) أوصى بالخلافة لولده أبي الربيع سليمان، ثم لما حصلت وفاته تطلب اقرار ذلك لدى قاضي القضاة تقي ابن دقيق العيد، فقام السلطان المنصور لاجين باستشارته حول شرعية توليه الخلافة بسبب أنّ عمره كان آنذاك لا يتجاوز العشرين سنة، والمشكلة الثانية أنّ الحاكم قد عهد بالخلافة لابنه الأكبر محمد ولقبه بالمستمسك بالله وجعل سليمان بعده، فلما مات المستمسك في حياة أبيه حزن عليه فعهد لابنه من بعده إبراهيم بن محمد، بمعنى أنّ هناك عارضان الأول مشكلة العمر، والثاني منازعة بن أخيه ابراهيم بالخلافة الذي هو أسن منه[٥٥]. فكان جواب القاضي بالجواز وأشار إلى صحة استخلافه، لأنّ عمره يؤهله لذلك باعتباره سن الرشد، وقضية منازعة ابن أخيه فلا حق له لأنّ ولاية العهد للأبن دون ابن الأخ، ولأنّ عهد سليمان سابق على عهد إبراهيم، بعدها أمضي عهد الوالد وأصبح خليفة للمسلمين وخطب له يوم الجمعة بجامع دمشق وكتب له تقليد بالخلافة[٥٦].

وهذا يعني أنّ الطرف المؤيد لخلافة المستكفي هم السلطان لاجين وحاشيته من الأمراء والنواب، والطرف المعارض هو ابن أخ المستكفي، لذلك حسم شيخ الإسلام الخلاف لصالح المستكفي، وبهذه الفتوى أصبح المستكفي خليفة للمسلمين، وتركت أثرًا على عامة الناس من خلال مبايعته.

ومما يدلل على أثر النخبة الشرعية في قرارات الدولة، أنّ شيخ الاسلام العز بن عبد السلام، كان أمره مطاع، فضلاً عن مهابته من قبل السلاطين والامراء، ويكفي أنّ السلطان الظاهر بيبرس لم يتجرأ على مبايعة كلاً من الخليفتين المستنصر(٦٥٩ - ٦٦٠ هـ/ ١٢٦٠ - ١٢٦١م)، والحاكم (٦٦١ - ٧٠١ هـ/ ١٢٦٢ - ١٣٠١م) إلّا بعد أن تقدمه العز بن عبد السلام للمبايعة، ثم السلطان ثم القضاة، ولما مرت جنازة العز تحت القلعة، وشاهد بيبرس كثرة الخلق الذين معها، قال لبعض خواصه "اليوم استقر أمري في المُلك، لأنّ هذا الشيخ لو كان يقول للناس اخرجوا عليه لانتزع المُلك مني"[٥٧].

وعلى الجانب الآخر من عمر دولة المماليك لاسيما البرجية منها، نجد أنّ النخبة الدينية كان لها أثرًا في رفض قرارات السلطان، فعندما أراد الناصر فرج بن برقوق (٨٠١ - ٨١٥ هـ/ ١٣٩٩ - ١٤١٢م) أن يستعين على قتال جيش تيمورلنك بفرض ضرائب وما شابه ذلك، متذرعًا بقلة الأموال الكافية، طالبًا من شيوخ الإسلام اصدار فتوى بذلك الشأن، أجابه قاضي القضاة جمال الدين الملطي الحنفي (ت. ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠م) قائلاً: "أنتم أصحاب الأمر والنهي وليس لكم فيه معارض، وإن كان القصد الفتوى في ذلك فلا يجوز أخذ مال أحد يخاف على العساكر من الدعاء".[٥٨]

كذلك كان للنخبة الشرعية والفقهية أثرًا في حفظ أمن البلاد من الأخطار الخارجية، كما فعل العلامة ابن خلدون بوصفه قاضيًا لقضاة المالكية في دولة المماليك الجراكسة، فعندما قام تيمورلنك بمهاجمة الشام سنة (٨٠٣هـ/ ١٤٠٠م) واستولى على مدينة حلب، ثم سار باتجاه دمشق، فهلع الناس لهذا الخبر، ووصلت الأنباء إلى مصر التي هي الأخرى أرجفت وتهيأت للمواجهة، فخرج السلطان الناصر بعساكره بصحبته القضاة الأربعة ومعه ابن خلدون، الذي وصف تلك اللحظة

بالقول[٥٩] "فتجافيت عن ذلك، ثم أظهر العزم عليّ بلين القول، وجزيل الإنعام فأصخيت، وسافرت معهم منتصف شهر المولد الكريم من سنة ثلاث".

لقد كان لابن خلدون أثرًا في القرار المملوكي في حسم الموقف العسكري، فالسلطان غائب عن المشهد بسبب تمرد الأمراء ومحاولتهم السيطرة على مقاليد الحكم، فكان الدور على ابن خلدون الذي شمّر ساعد المبادرة لحفظ المدينة من القتل والبطش، واتفق الأمر على تسليم المدينة بلا قتال، وتقدم ابن خلدون الصفوف لملاقاة تيمورلنك عارضًا مقترحهم[٦٠] "فخشيت البادرة على نفسي، وبكرت سحرًا إلى جماعة القضاة عند الباب، وطلبت الخروج أو التدلي من السور، لما حدث عندي من توهمات ذلك الخبر".

وفعلاً تمت مقابلة تيمورلنك في عسكره الذي وصف مجلسه وما دار بينهما من حديث[٦١] "ودخلت عليه بخيمة جلوسه، متكئًا على مرفقه، وصحاف الطعام تمر بين يديه، يشير بها إلى عصب المغل جلوسًا أمام خيمته، حلقًا حلقًا. فلما دخلت عليه فاتحت بالسلام، وأوميت إيماءة الخضوع، فرفع رأسه، ومد يده إليّ فقبلتها، وأشار بالجلوس فجلست حيث انتهيت. ثم استدعى من بطانته الفقيه عبد الجبار بن النعمان من فقهاء الحنفية بخوارزم، فأقعده يترجم ما بيننا".

لقد جاءت مبادرة ابن خلدون في غاية الخطورة والشجاعة، في وقت قد أرجف المعسكر المملوكي بأسره، وهو موقف يسجل له بغض النظر عن المغزى والمقصد، لكنه في ظاهر الأمر ثبات ودفاع عن المدينة التي استصرخت العلماء والقادة، والذي يهمنا من هذا اللقاء نجاح ابن خلدون في اقناع تيمورلنك تسليم المدينة بلا قتال.[٦٢] تكللت جهود ابن خلدون في الحفاظ على المدينة من بطش تيمورلنك، فقل راجعًا إلى مصر التي طالما ما أحبها فهي بيئته التي احتضنته ووفرت له متطلبات العيش الرغيد، فضلاً عن تقليده الوظائف الجليلة. ونجد ابن خلدون تواقًا لشغل منصب القضاء الذي تردد على لسانه بأنه أمين بما في أيدي الناس، وهذه نزعة بشرية لا مناص منها، لذلك جاء وصف ابن تغري لتطلعاته للمنصب في محلها [٦٣] "رحمه الله ما كان أحبه في المنصب".

كذلك بقية الفقهاء وشيوخ الإسلام كان لهم تأثيرًا مباشرًا في شحذ الهمم وتحريض الناس لمواجهة المغول بقيادة تيمورلنك في تلك السنة " الجهاد في سبيل الله تعالى لعدوكم الأكبر تيمورلنك، فإنه أخذ البلاد ووصل إلى حلب وقتل الأطفال على صدور الأمهات، وأخرب الدور والجوامع والمساجد، وجعلها اسطبلات للدواب، وإنه قاصدكم يضرب بلادكم ويقتل رجالكم وأطفالكم، ويسبي حريمكم".[٦٤]

وعلى الرغم من الانتكاسة التي تعرض لها القضاء نتيجة اصابته بداء البذل والبرطلة (الرشوة) إلّا أنّ ذلك لم يمنع من وجود قضاة أكفاء يتمتعون بكفاءة ونزاهة عالية، ونجد أنّ تلك النخبة بقت محافظة على استقلالها ووقوفها بوجه من يريد أن يُعكّر صفو المؤسسة الشرعية، فعندما أراد السلطان برسباي (٨٢٥ - ٨٤١ هـ/ ١٤٢٢ - ١٤٣٨م) اصدار فتوى تجيز له أخذ الأموال من الناس لغرض مواجهة جيش شاه روخ بن تيمورلنك نتيجة اقترابه من حدود بلاد الشام سنة (٨٣٩هـ/ ١٤٣٥م)، إلّا أنّ العلماء كان جوابهم "كيف نفتيه بأخذ أموال المسلمين، وكان لبس زوجته يوم طهور ولدها ما قيمة ثلاثون ألف دينار"[٦٥].

وتكرر الحال نفسه في سنة (٨٧٢هـ/ ١٤٦٧م) عندما طلب السلطان قايتباي، في المجلس الذي عقده بحضور الخليفة العباسي المستنجد بالله (٨٥٩ - ٨٨٤هـ/ ١٤٥٤- ١٤٧٩م) وقضاة المذاهب الأربعة، بغية الحصول عل فتوى تجيز له أخذ الأموال من الناس لتغطية نفقات مواجهة جيش شاه سوار بن دلغادر التركماني[٦٦] الذي حاصر بلاد الشام، فكان رد شيخ الاسلام أمين الدين الأقصرائي (ت. ٨٨٠هـ/ ١٤٧٥م) واضحًا وثابتًا في تصحيح المسار والتأثير على قرار السلطان "لا يحل للسلطان أخذ أموال الناس إلّا بوجه شرعي، وإذا نفذ جميع ما في بيت المال، ينظر إلى ما في أيدي الأمراء والجند وحلي الناس، فيأخذ منه ما يحتاج اليه، وإذا لم يوف بالحاجة ففي ذلك ينظر في المهم"[٦٧].

خَاتِمَةٌ

إن دراسة النخبة وأثرها في صنع القرار السياسي والعسكري في دولة المماليك تُعد من المحاور الأساسية لفهم آلية بناء هذه الدولة ودورها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. فقد أظهرت هذه الدراسة أن النخبة، بمختلف فئاتها السياسية، العسكرية، والدينية، لم تكن مجرد قوى اجتماعية تتمتع بنفوذ، بل كانت الفاعل الرئيس في تشكيل مسارات الأحداث واتخاذ القرارات المصيرية التي مهدت لتأسيس دولة المماليك والحفاظ على استقرارها لأكثر من قرنين من الزمان.

من خلال هذا البحث، تبين أن النخبة المملوكية كانت تتمتع بوعي تاريخي عميق وقدرة على التأثير في مجريات السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء. حيث لعبت النخبة العسكرية دورًا محوريًا في تثبيت أركان الدولة بعد مقتل السلطان توران شاه، كما كانت النخب الدينية مصدرًا للاستشارة الشرعية التي ساهمت في اتخاذ قرارات حاسمة مثل معركة عين جالوت التي غيرت مجرى التاريخ.

إن هذا البحث يُسهم في توضيح كيف أن النخب في مختلف العصور لا تقتصر على كونها مجرد فاعل سياسي أو عسكري، بل هي أيضًا جزء لا يتجزأ من المنظومة الفكرية والدينية التي تحدد ملامح الهوية الثقافية والسياسية للأمة. ولعلّ ما يميز النخبة المملوكية هو قدرتها على الجمع بين القوة العسكرية والنفوذ السياسي والتوجيه الديني، مما يجعلها نموذجًا غنيًا للدراسة في سياقات أخرى قد تتشابه مع واقعنا المعاصر.

وفي الختام، يبقى أن نؤكد على أهمية المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول تطور النخب في مختلف العصور الإسلامية، والتي قد تفتح أفقًا أوسع لفهم العلاقة المعقدة بين النخبة وصنع القرار في فترات حرجة من تاريخ الأمم.

نتائج الدراسة

بعد الانتهاء من تدوين مادة النخبة وأثرها في صنع القرار المملوكي، كان لا بد من بيان أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

- شكلت النخبة مرتكزًا أساسيًا في بناء دولة المماليك بفرعيها البحري والجركسي، وأسهمت في التأثير على القرارات المصيرية منذ ولادة تلك الدولة.
- يُعَدّ قيام دولة المماليك على يد النخب العسكرية، إذ كان لها أثرًا فاعلاً في قيامها، منذ تحقيق النصر في معركة فارسكور في أواخر الحملة الصليبية السابعة التي شهدت ولادة حقيقية للدولة.
- تبين لنا أنّ للنخبة أثر في صياغة القرار المملوكي، لاسيما ما يتعلق بالقرارات المصيرية، فلم يكن للسلطان ولا للأمراء، سبق الاحتكار في فرضه على المجتمع من دون موافقتهم.
- أدت النخبة السياسية أدورًا متباينة في فرض ارادتها، لترسيخ الكيان الجديد تحت الضغوطات التي شهدتها البلاد، فتارةً نجد أنها تقف بوجه الرغبات والاملاءات، وفي أحايين أخرى رضخت لتوجهات السياسة المملوكية في ضرورة الحفاظ على المنجز السياسي.
- كان للخبرة التي امتلكتها النخب أثرًا في تجاوز الكثير من الازمات التي تعرضت لها الدولة، إذ أظهرت تفاعلاً في كثير من القضايا المصيرية، لا سيما الاخطار الخارجية.
- رسخت النخبة السياسية مفهوم الحكم لمن غلب في ضوء الصراعات السياسية، إذ تماشت مع المبدأ المتعارف عليه، فلم يمكنها أن تحيد عنه إلى غيره من الأنظمة، لما له من وقع في الطبيعة العسكرية والتركيبة السياسية للمماليك.
- كان للنخب الدينية موقفًا يكاد يكون ثابتًا وراسخًا في تحقيق مبدأ قول الحق، وتقديم النصيحة، والمشورة للسلاطين، والأمراء.

- أسهمت النخب الدينية في تجاوز الكثير من القضايا المصيرية في ضوء الفتاوى الدينية التي حققت المصلحة العامة للبلاد، متجاوزة بذلك الكثير من التحديات.
- حققت النخب الدينية مبدأ المواطنة وعدم التعرض لغير المسلمين في ضوء ما حفظته لنا الشريعة الاسلامية السمحاء في التعامل مع الأخر.
- لم يقتصر أثر النخب على الفتاوى وتقديم الحلول الشرعية والاجتماعية، بل تعداه إلى المشاركة الحقيقية في المعارك العسكرية، من خلال تحفيز القادة والأمراء، وشحذ هممهم، بل وتعدى إلى المشاركة في ميدان المعركة.

الإحالات المرجعية:

(١) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت. ١٧٥ هـ/ ٧٩١م): **العين**، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر (بغداد: ١٩٨٠م)، ج ٤، ص ٢٧٩.

(٢) أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت. ٣٩٥ هـ/ ١٠٠٤م): **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق الدكتور عبد السلام هارون، ط ٢، دار الفكر (بيروت: ١٩٧٢م)، ج ٥، ص ٤٠٨.

(٣) ابن منظور، جمال الدين محم بن مكرم (ت. ٧١١ هـ/ ١٣١١م): **لسان العرب**، دار صادر (بيروت: ١٩٦٨م)، ج ١، ص ٧٥٢.

(٤) مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (ت. ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩م): **النهاية في غريب الحديث**، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناجي، المكتبة العلمية (بيروت: ١٩٧٩م)، ج ٥، ص ٣١.

(٥) وطفة، علي أسعد: **في مفهوم النخبة مقاربة بنائية**، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية (الكويت: ٢٠١٥م)، ص ٧.

(٦) بدوي، أحمد زكي: **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، دار الكتاب المصري (القاهرة: ١٩٨٩م)، ص ٥٣.

(٧) الافوه الاودي، صلاءة بن عمرو بن مالك اليمني (ت. ٦٠٥م): **ديوان الافوه الاودي**، تحقيق الدكتور محمد التونجي، ط١ دار صادر (بيروت: ١٩٩٨م)، ص ٦٦.

(٨) **سورة الاعراف**، الآية (١٤٤).

(٩) **سورة آل عمران**، الآية (٣٣).

(١٠) **سورة النمل**، الآية (٣٢)

(١١) **سورة النمل**، الآية (٣٨).

(١٢) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (ت. ٢٧٩ هـ/ ٨٩٢م): **سنن الترمذي**، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الاسلامي (بيروت: ١٩٩٨م)، ج ٥، ص ٥٨٣، رقم الحديث (٣٦٠٥).

(١٣) ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال (ت. ٢٤١ هـ/ ٨٥٥م): **المسند**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط ١، مؤسسة الرسالة (بيروت: ٢٠٠١م)، ج ٦، ص ٨٤، رقم الحديث (٣٦٠٠).

(١٤) بدر الدين محمود (ت. ٨٥٥هـ/ ١٤٥٢م): **عقد الجمان** في تاريخ أهل الزمان، الهيئة المصرية العامة للطباعة والنشر (القاهرة: ١٩٨٨م)، ج ٤، ص ٦٤.

(١٥) النويري، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدايم (ت٧٣٣هـ/١٣٣٢م): **نهاية الإرب في فنون الأدب**، تحقيق مفيد قمحية، دار الكتب العلمية (القاهرة: ٢٠٠٤م)، ج٢٩، ص ٣٥٢.

(١٦) ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف (ت. ٨٧٤هـ/١١٦٩م): **مورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة**، تحقيق نبيل محمد عبد العزيز، دار الكتب المصرية (القاهرة: د. ت)، ج ٢، ص ٢١.

(١٧) شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل (ت. ٦٦٥هـ/ ١٢٦٦م): **تراجم القرنين السادس والسابع المعروف بالذيل على الروضتين**، دار الكتب العلمية (بيروت: ٢٠٠٢م)، ج ١، ص ١٨٥.

(١٨) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة** في ملوك مصر والقاهرة، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية (القاهرة: ١٩٣٢م)، ج ٧، ص ٤.

(١٩) ابن كثير، اسماعيل بن عمر (ت. ٧٧٤ هـ/ ١٣٧٢م): **البداية والنهاية**، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن، ط ١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت: ١٩٩٧م)، ج ١٧، ص ٣٨٨.

(٢٠) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج ٧، ص ٧٣.
(٢١) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت. ٨٤٥هـ/١٤٤١م): **السلوك في معرفة دول الملوك**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١ (بيروت: ١٩٩٧م)، ج١، ص ٥٠٨.
(٢٢) **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٥٦.
(٢٣) **السلوك**، ج١، ص ٤٩٥.
(٢٤) المقريزي، **السلوك**، ج١، ص ٥١٥.
(٢٥) المقريزي، **السلوك**، ج١، ص ٥١٥.
(٢٦) السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين (ت. ٧٧١هـ/ ١٣٦٩م): **طبقات الشافعية** الكبرى، ط ٢، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت: د. ت)، ج ٨، ص ٢١٥.
(٢٧) البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢١٦.
(٢٨) البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٧٣.
(٢٩) أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن (ت. ٩١١ هـ/ ١٥٠٥م): **حسن المحاضرة** في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة: ١٩٩٨م)، ج ٢، ص ٩٤.
(٣٠) **البداية والنهاية**، ج ١٣، ص ٢٧٦.
(٣١) بيبرس المنصوري (ت. ٧٢٥هـ/١٣٢٤م): **زبدة الفكرة زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة**، تحقيق، دونالد. س. ريتشارد، الشركة المتحدة (بيروت: ١٤١٩ هـ)، ج ٩، ص ٧٤.
(٣٢) المقريزي، **السلوك**، ج ١، ص ٧٥٧.
(٣٣) المقريزي، **السلوك**، ج ٥، ص ١٤٠.
(٣٤) شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد (ت. ٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م): **أنباء الغمر بأبناء العمر**، تحقيق حسن حبشي، دار التحرير للطباعة والنشر (القاهرة: ١٩٦٩م)، ج ١، ص٢٥٧.
(٣٥) **جقمق**: سيف الدين أبو سعيد جقمق العلائي الظاهري، كان أصله جركسي وانتقل إلى خدمة الظاهر برقوق، ثم تدرج في المناصب حتى وصل السلطنة، تولى السلطنة ٨٤٢ هـ، وصف بأنه كان ملكًا دينًا كريمًا متواضعًا، محبًا للفقهاء والعلماء، وكان عفيفًا عن المنكرات والفروج توفي سنة ٨٥٧ هـ. ابن تغري بردي، مورد اللطافة، ج ٢، ص ١٥٨.
(٣٦) الملطي، زين الدين عبد الباسط بن خليل بن شاهين (ت. ٩٢٠ هـ/ ١٥١٤م): **نيل الأمل في ذيل الدول**، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية (بيروت: ٢٠٠٢م)، ج ٥، ص ٥٣.
(٣٧) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج ١٥، ص ٢٥٦.
(٣٨) المقريزي، **السلوك**، ج ٥، ص ١٢٤.
(٣٩) العيني، **السيف المهند في سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودي**، تحقيق فهيم محمد شلتوت، مراجعة محمد مصطفى زيادة، ط ١، دار الكاتب العربي لطباعة والنشر (القاهرة: ١٩٩٨م)، ص١٩٧.
(٤٠) السبكي، **طبقات الشافعية** الكبرى، ج ٨، ص ٢١٥.
(٤١) السبكي، **طبقات الشافعية** الكبرى، ج ٨، ص ٢١٥.
(٤٢) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج ٢، ص ٩٨.
(٤٣) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج ٢، ص ١٠٠.
(٤٤) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج ٢، ص ١٠٥.
(٤٥) **المرج**: وتسمى بشقحب نسبة إلى سهل شقحب بالقرب من دمشق، فضلاً عن تسميتها بمعركة مرج الصفر التي وقعت سنة ٧٠٢ هـ بين المماليك بقيادة السلطان الناصر قلاوون، والمغول بقيادة قتلغ شاه نائب السلطان غازان، وانتهت المعركة بانتصار المماليك على المغول. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج ١٨، ص ٢٧.
(٤٦) القطيفة: قرية دون ثنية العقاب للقاصد إلى دمشق في طرف البرية من ناحية حمص. ياقوت الحموي، شهاب الدين بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٨م): **معجم البلدان**، دار صادر (بيروت: ١٩٩٥م)، ج٤، ص ٣٧٨.
(٤٧) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج ١٤، ص ٢٦.
(٤٨) شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد (ت. ٥٧١ هـ/ ١١٧٥م): **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، ط ٣، دار الكتاب العربي (بيروت: ١٩٩٦م)، ج ٢، ص ٤٥٨.
(٤٩) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج ١٧، ص ٧٣٨.
(٥٠) الدواداري، أبو بكر عبد الله بن أيبك (ت. ٧٣٦ هـ/ ١٣٣٥م): **كنز الدرر وجامع الغرر المسمى الدر المطلوب في أخبار ملوك بني أيوب**، تحقيق الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور (القاهرة: ١٩٧٢م)، ج ٩، ص ١٧٥.
(٥١) العيني، **عقد الجمان**، ج ٤، ص ٧٥.
(٥٢) المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ٣٣٨.
(٥٣) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج ٢، ص ٢١١.
(٥٤) المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ٣٥٠.
(٥٥) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج ٨، ص ١١٩.
(٥٦) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج ٢، ص ٦٣.
(٥٧) السبكي، **طبقات الشافعية**، ج ٨، ص ٢١٥.
(٥٨) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج ١٢، ص ٢١٨.
(٥٩) عبد الرحمن بن محمد (ت. ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٥م): **الرحلة المعروفة بالتعريف بابن خلدون ورحلته غربًا وشرقًا**، عارضها بأصولها وعلق عليها محمد بن تاويت الطنجي، ط ١، دار الكتب العلمية (بيروت: ٢٠٠٤م)، ص ٢٨٧.
(٦٠) **الرحلة**، ص ٢٨٨.
(٦١) **الرحلة**، ص ٢٨٩.
(٦٢) **الرحلة**، ص ٢٩٣.
(٦٣) **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي (القاهرة: ١٩٥٦م)، ج ٧، ص ٢٠٩.
(٦٤) المقريزي، **السلوك**، ج ٦، ص ٤٤.
(٦٥) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج ١٥، ص ٦٨.
(٦٦) **شاه سوار**: محمد بن سليمان بن ناصر الدين بن دلغادر التركماني الملقب شاه سوار، كان متوليًا نيابة الابلستين ومرعش، لكنه خرج عن طاعة السلطان قايتباي، ثم تطور أمره في السيطرة على مناطق من الشام، حتى تمكن السلطان من القبض عليه وقتله سنة (٨٧٧ هـ/ ١٤٧٢م). السخاوي، شمس الدين محمد عبد الرحمن (ت. ٩٠٢هـ/ ١٤٩٦م): الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة (بيروت: ١٩٨٠)، ج ٣، ص ٢٧٤.
(٦٧) ابن اياس، محمد بن أحمد الحنفي (ت ٩٣٠هـ/١٥٢٤م): **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق محمد مصطفى زيادة، ط ١١، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة: ١٩٦٤م)، ج ٣، ص ١٤.

مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
SCILIT https://www.scilit.com/sources/85284

التكامل المعرفي بين العلوم النقلية والعقلية خلال العهد السعدي في المغرب ١٥١٠ – ١٦٥٩م

سعيدة طميس
باحثة في سلك الدكتوراه
كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة
جامعة محمد الأول – المملكة المغربية

مُلَخّص

شكل التكامل المعرفي بين العلوم خلال العهد السعدي بالمغرب، أبرز السمات التي ميزت الحركة العلمية خلال هذه الفترة، إذ عرفت ازدهارًا علميًا وثقافيًا كبيرًا في المدن والبوادي، حيث لعب العلماء دورا مهما في مزج العلوم النقلية كالفقه والحديث والتفسير، بالعلوم العقلية الرياضيات والفلك والمنطق والطب وغير ذلك. فكيف تحقق التكامل المعرفي بين هذه العلوم المختلفة خلال هذه الفترة؟ وكيف يمكن اعتماده في الزمن الراهن، بشكل يضمن فهمًا أعمق للظواهر المركبة؟ هذه الأسئلة الإشكالية ستتم الإجابة عليها في المقال الذي يهدف إلى تحقيق فهم شمولي للواقع العلمي بالمغرب السعدي، وتحديد العلاقة بين العلوم العقلية والعلوم النقلية خلال الفترة السعدية، مع تفسير التحولات والتطورات التي عرفها المغرب السعدي نتيجة التكامل المعرفي بين العلوم. تؤكد الدراسة أن التكامل بين العلوم النقلية والعقلية كان له دور كبير في تطوير المجتمع السعدي من خلال التفاعل بين مختلف المعارف وتوظيفها لخدمة الأهداف الدينية والاجتماعية والسياسية. كما أن الاهتمام بالعلوم العقلية كان يهدف إلى تعزيز فهم النصوص الشرعية وتطبيقها على نحو عقلاني ومدروس. وخلص المقال إلى أن التوازن بين العقل والنقل هو السبيل الأمثل لتحقيق تقدم علمي وتربوي يخدم مصالح الإنسان والمجتمع، مع التأكيد على أهمية العودة إلى هذا النموذج في زمننا الراهن.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢١ نوفمبر ٢٠٢٥
تـاريخ قبــول النشــر: ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

العلماء الموسوعيين؛ العلوم النقلية؛ العلوم العقلية؛ التكامل المعرفي؛ المغرب السعدي

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2026.443841.1316

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

سعيدة طميس، "التكامل المعرفي بين العلوم النقلية والعقلية خلال العهد السعدي في المغرب ١٥١٠ – ١٦٥٩م".- دورية كان التاريخية.- السنة التاسعة عشرة- العدد السابع والسبعون؛ مارس ٢٠٢٦. ص ٦٨ – ٧٨.

X, formerly Twitter: http://X.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
nternet Archive https://archive.org/details/@historical_kan_periodical
Corresponding author: saida.tamis.d24@ump.ac.ma
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

تعتبر العلوم أساس التقدم الحضاري، فهي تساعد الإنسان على فهم العالم من حوله وتفسير الظواهر المختلفة التي تحوم حوله، وتطوير التقنيات بما يضمن ازدهار حياته. ومع تنوع أصول هذه العلوم وفروعها، سعى العالم إلى محاولة اكتسابها كلها أو معظمها، وذلك لتحقيق الفهم العميق للواقع، فبرز بذلك مفهوم «التكامل بين العلوم». فالتكامل المعرفي يعني قدرة العالم على استيعاب وجمع قدر كبير من العلوم، وهو الأمر الذي اتصف به عدد من العلماء الموسوعيين المغاربة على مر العصور، ولا يخرج علماء العهد السعدي عن هذه الصفة. فقد تميز هؤلاء بالفهم والجمع والتأليف في علوم كثيرة ومتباينة في تخصصاتها.

لقد شكل التكامل المعرفي بين العلوم خلال العهد السعدي بالمغرب، أبرز السمات التي ميزت الحركة العلمية خلال هذه الفترة، إذ عرفت ازدهارًا علميًا وثقافيًا كبيرًا في المدن والبوادي، حيث لعب العلماء دورًا مهمًا في مزج العلوم النقلية كالفقه والحديث والتفسير، بالعلوم العقلية كالرياضيات والفلك والمنطق والطب وغير ذلك.

من خلال ما سبق تبرز الإشكالية التالية: كيف تحقق التكامل المعرفي بين العلوم المختلفة النقلية والعقلية بالمغرب خلال الفترة السعدية؟ وكيف يمكن اعتماده في الزمن الراهن، بشكل يضمن فهما أعمق للظواهر المركبة، دون إلغاء خصوصية أي علم من العلوم؟

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحقيق فهم شمولي للواقع العلمي بالمغرب السعدي.
- تحديد العلاقة بين العلوم العقلية والعلوم النقلية خلال الفترة السعدية.
- تفسير التحولات والتطورات التي عرفها المغرب السعدي نتيجة التكامل المعرفي بين العلوم.

ولدراسة هذه القضية سيتم اعتماد المنهج التاريخي التحليلي التركيبي:

- المنهج التاريخي: لتتبع تطور العلاقة بين العلوم خلال العهد السعدي، لتحقيق التكامل المعرفي بينها.
- المنهج التحليلي المقارن: لتحليل نقاط التلاقي والاختلاف بين التخصصات.
- المنهج التركيبي: لتصور بنية معرفية موحدة تجمع بين فروع العلوم دون نفي مميزات كل علم.

أولاً: ديباجة تعريفية للكلمات المفاتيح (العلوم النقلية والعلوم العقلية والتكامل المعرفي)

١/١-تعريف العلوم النقلية

لقد قسم علماء المسلمين في العصور الوسطى والحديثة العلوم بصفة عامة إلى نقلية وعقلية، فالعلوم النقلية هي العلوم التي تعتمد في مصادرها على الكتاب والسنة، دون الاعتماد الرئيسي على العقل، فهي تقابل العلوم العقلية التي تعتمد على التفكير والتأمل كالفلسفة والرياضيات والمنطق وغيرها...[١]. فكما يقول ابن خلدون: "العلوم صنفين: صنف طبيعي للإنسان يهتدي إليه بفكره وصنف نقلي يأخذه عمن وضعه، والأول هي العلوم الحكمية الفلسفية وهي التي يمكن ان يقف عليها الإنسان بطبيعة فكره ويهتدي بمداركه البشرية إلى موضوعاتها ومسائلها وأنحاء براهينها ووجوه تعليمها حتى يقفه نظره وبحثه على الصواب من الخطأ فيها من حيث هو إنسان دو فكر. والثاني هو العلوم النقلية الوضعية وهي كلها مستندة إلى الخبر عن الوضع الشرعي ولا مجال فيها للعقل من مسائلها بالأصول، ... وهي الشرعية من الكتاب والسنة"[٢]، فالعلوم النقلية كلها مستندة إلى الخبر

عن الواضع الشرعي، ولا مجال فيها للعقل. وأصنافها عديدة، ومنها:

الفقه: ويتصدر العلوم النقلية وهو "معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين بالوجوب والحذر والندب والكراهة والإباحة، وهي ملقاة من الكتاب والسنة"[٣].

أصول الفقه: وهو علم ينظر في الأدلة الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة، ومن الاجماع والقياس[٤].

الحديث: وهو علم يقوم على النظر في الأسانيد ومعرفة الناسخ من المنسوخ.[٥]

التفسير: ويُعَدّ من العلوم الدينية التي تم الاهتمام بتدريسها في عهد السعديين وخصصت لها كراسي

تعليمية خاصة بها في القرويين، لأنه من العلوم الأساسية في فهم القرآن الكريم.

٢/١-تعريف العلوم العقلية

يعرفها ابن خلدون فيقول: "هي طبيعية للإنسان من حيث إنه ذو فكر، فهي غير متصلة بملة، بل يوجه النظر فيها لأهل الملل كلهم، ويستوون في مداركها ومباحثها، وهي موجودة في النوع الإنساني منذ كان عمران الخليقة، وتسمى هذه العلوم: "علوم الفلسفة والحكمة"، وهي مشتملة على أربعة علوم"[٦]، فهذه العلوم مرتبطة بالعقل، من حيث استعداده لقبول العلوم النظرية، وتدبير الصناعات الخفية الفكرية[٧].

ومن هذا المنطلق، فهي علوم تعتمد على استعمال التفكير والتحليل العقلي والمنطقي للأشياء، تنتج عنه قواعد ومسلمات منطقية مبنية على مناهج علمية واضحة، وهي تتجدد وتحتمل النقاش. في المقابل فإن العلوم النقلية تعتمد على مبادئ الشريعة، من حديث وتفسير وغير ذلك، وهي تعتمد على النص القرآني والحديث النبوي، وترتكز على الحفظ، والنقل، والشرح، والتفسير. وبالعودة إلى الفترة الزمنية المشار إليها سابقا، فإن العلوم العقلية المدرسة في جميع المراكز العلمية بالعالم العربي الإسلامي، ومنها جامعة القرويين بطبيعة الحال، كانت تتمثل في علوم الطب والرياضيات، بما فيها الحساب، والجبر، والمقابلة، والهندسة، والحيل (الفيزياء)، وعلم الهيئة (الفلك)، والكمياء، والمنطق[٨].

لقد تباينت مواقف واتجاهات المفكرين والعلماء في مختلف الأمصار الإسلامية من هذه العلوم، بين فيلسوف ومتفلسف، مناصر للعقل ومدافع عنه، مثل محمد الفرابي (٢٦٠-٣٣٩هـ)، وابن رشد الحفيد (٥٢٠-٥٩٥هـ)، وبين منتصر للنقل وتعظيمه، أمثال: ابن جزي الغرناطي (٦٩٣- ٧٤١هـ)، وجلال الدين السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ)، لكننا نجد ثلة من المفكرين والعلماء من أقر بأن هذه العلوم، سواء النقلية، أو العقلية، مرتبطة بعضها ببعض، ولا يستغني منها علم عن غيره[٩]، وحسب المنظور الذي كان سائدا لدى مفكري العالم العربي الإسلامي، ومنهم النخب الفكرية المغربية بطبيعة الحال، سواء خلال العصور الأولى للإسلام، أو خلال الفترة الوسيطية والحديثة، فإن العلوم الدينية والنقلية هي المقصودة لذاتها، والعلوم العقلية خادمة ومكملة لها. أي أن هناك تكامل معرفي بين هذين الصنفين من العلوم.

٣/١-مفهوم التكامل المعرفي

يرتبط مفهوم التكامل المعرفي بعدة معاني، من قبيل: التداخل بين العلوم والتقاطع فيما بنها، والتواص والاتصال بين التخصصات المختلفة، والجمع بين كل الفروع العلمية أو بين بعضها، لمعالجة قضية أو مشكلة حسب ما يقتضيه ذلك من البحث والدراسة. وكما يؤكد ذلك رشيد أمشنوك فيقول: "إن التكامل المعرفي هو حاجة العلوم والتخصصات لبعضها البعض لإغناء تجربة علمية معينة أو تشييد دعامات معرفية علمية شاملة ومتكاملة"[١٠].

فالتكامل يعنى أن يكون الشيء قد كمل وتم، ولم يبق نقص. والمعرفي نسبة إلى المعرفة، وهي إدراك حقائق أو مفاهيم، سواء بالحس أو العقل أو النقل. وبناء عليه فإن التكامل المعرفي كما سبق ذكر ذلك، يعني الربط والتناغم بين مختلف فروع المعرفة، الدينية منها والعلمية، النظرية والتطبيقية الحسية والعقلية، المنقولة والمكتسبة، بحيث تترابط وتتفاعل وتتوافق، فهو يقتضي الجمع بين العلوم، أو جعلها تشترك في الرؤية والمنهج لخدمة بعضها البعض لتحقيق فهم أعمق للقضية موضوع الدراسة والبحث، كما يقول إرنيست بوير: "إنه من خلال التكامل فقط يصبح البحث جديرا بالثقة"[١١].

لقد دعا كثير من العلماء المسلمين أمثال: الغزالي وابن رشد وابن تيمية، خلال العصر الوسيط، إلى المحافظة على وحدة العلوم والمعارف، لارتباطها بمصدرها الواحد وهو الله سبحانهن سواء أكانت وحيا أوحى الله بها للإنسان بأساليب الوحي المعروفة أم يسَّر له اكتشافها وتطويرها بتقنيات البحث والنظر. وفي العصر الحديث، نبه عدد كبير من العلماء داخل المغرب وخارجه إلى خطورة الفصل بين العلوم النقلية والعلوم العقلية، وأكدوا على أهمية الربط بينهما، خاصةً بعد الاطلاع على التفوق العلمي للغرب، فدعوا إلى اعتماد خاصية تكاملية ونسقية للمعرفة العلمية، تذوب معها تلك الحواجز الظاهرية بين فروع العلم المختلفة[١٢].

ثانيًا: ترجمة لبعض العلماء الموسوعيين المساهمين في التكامل المعرفي بين العلوم النقلية والعلوم العقلية

كما هو معلوم، فقد انبرى لتدريس ودراسة مختلف العلوم سواء النقلية منها أو العقلية، خلال الفترة السعدية، ثلة من العلماء الموسوعيين الذين جمعوا بين المعارف الدينية، والأدبية، وكذلك العلوم العقلية، التي كانت منتشرة في ذلك الوقت، فكما ذكر ذلك عبد الهادي التازي، "فقد عالج المغاربة مختلف العلوم والموضوعات، فكتبوا في موضوع الحديث والتفسير والفقه والتصوف والمنطق وعلم الكلام والنحو والتصريف وعلوم البلاغة والتاريخ والجغرافيا وموضوعات الطب والهيئة والحساب... ألفوا في الأدب، وألفوا في علوم البلاغة وفي البيداغوجيا وألفوا في التاريخ وألفوا في التصوف، وفي التفسير وألفوا في علم الكلام، وألفوا في التوقيت وألفوا في الحديث كما ألفوا في الحساب وألفوا في الطب"[١٣].

وسأقتصر في هذا الجانب على استعراض ترجمة لأبرز وأشهر العلماء والمشايخ، كما جاء ذلك على لسان كتب الترجمة، التي تحدث فيها أصحابها عن هؤلاء الشيوخ الموسوعيين، الذين جمعوا بين العلوم النقلية والعقلية، بالمغرب السعدي، لتقريب الصورة أكثر عن حياتهم العلمية والعملية. واخترت منهم بعض الأسماء المرموقة، أمثال:

١/٢-عبد الحق بن أحمد مصمودي (ت. ٩٥٥هـ/ ١٥٤٨م):

كما هو معلوم، فقد ترجم لهذه الشخصية الفقهية والعلمية، عدد مهم من المشايخ والمترجمين، سواء القدامى منهم أو المحدثين، نذكر منهم: أحمد بن القاضي المكناسي في "جذوة الاقتباس"، وأحمد بن علي المنجور في كتابه "فهرس أحمد المنجور"، وعبد الله كنون في "النبوغ المغربي"، وغيرهم، وسأذكر ترجمة ابن القاضي وأحمد المنجور.

ففي "جذوة الاقتباس"، فهو: «عبد الحق بن أحمد المصمودي السكتاني، الفقيه الفرضي الحيسوبي بمدينة فاس، أخذ عن أبي عبد المكناسي اليفرني عن والده عبد الله عن والده محمد عن والده أحمد عن سعيد العقباني وقد أجاز العقباني لبيت بني المكناسي ومن سيولد لهم. أخذ عن والدي رحمه الله تعالى عليه وجماعة، وكان يقرئ بمسجد رحبة الأعواد من عدوة الأندلس،... توفي بمدينة فاس سنة خمس وخمسين وتسعمئة»[١٤].

وفي كتاب "فهرس أحمد المنجور"، يقول صاحبه في ترجمة "عبد الحق بن أحمد المصمودي" ما يلي: «وقرأت الحساب والفرائض على الشيخ الصالح الزاهد العددي الفرضي أبي محمد عبد الحق المصمودي شيخ الجماعة في ذلك. قرأ عليه في ذلك كثير من أشياخنا وغيرهم، وقل متناول لذلك العلم إلا قرأ عليه، وتخرج عليه كثير جدًا لحسن نيته ونصحه لا يقرأ بأجر... وقرأ هو ذلك على الشيخ الفقيه إمام الفرائض والحساب أبي سالم إبراهيم المصمودي المتوفي سنة اثنتي عشرة من هذه المائة»[١٥].

٢/٢-علي الورياكلي (ت.٩٦١هـ/ ١٥٥٤م)

نعثر له على ترجمة مقتضبة في كتاب" جذوة الاقتباس" لأحمد ابن القاضي، وما يهمنا في هذا الباب، هو أنه أحد المشايخ الذين برزوا في علم الرياضيات والفرائض. ومما جاء في ترجمته: «علي الورياجلي الفقيه الفرضي الحيسوبي، أخذ عنه عبد الحق السكتاني بفاس، وأخذ عنه أحمد المنجور، توفي بفاس سنة اثنتين وستين وتسعمئة»[١٦]

٣/٢-أحمد بن علي المنجور المكناسي (ت. ٩٩٥هـ/ ١٥٨٧م)

يتحدث محمد حجي في مقدمة كتابه المحقق" فهرس أحمد المنجور"، عن نشأة المنجور قائلاً: «نتعرف في الفهرس على أحمد المنجور طالبا مجدا في مدينة فاس، ينتقل من حلقة عالم إلى أخرى في القرويين والمدارس التابعة لها، أو في جامعي الأندلس والأشراف ومساجد صغرى هنا وهناك في العدوتين، من طلوع الفجر إلى ما بعد العشاء الأخيرة، طوال زهاء عشرين سنة، ونجده يقرأ خلال تلك الفترة علوم القرآن والحديث والفقه والاصلين، والنحو والبلاغة والأدب والمنطق والحساب،

وبذلك نلتقي بعالم مكتمل المادة، مشارك بكامل معنى المشاركة تم تكوينه في فاس وحدها، ولم يأخذ عن غير المغاربة إلا بعض الطارئين على فاس من علماء الاندلس وتونس ووهران وتلمسان»[١٧]. فهذه توطئة، تقدم لنا صورة واضحة عن شخصية أحمد المنجور العلمية، كونه برز في مجموعة من العلوم والفنون خلال الفترة السعدية، وقد ترجم له العديد من المشايخ سواء من تلامذته أو من الذين عاصروه، وكذلك من الذين قرؤوا له وسمعوا عنه، ومنهم: ابن عسكر في" دوحة الناشر"، وابن القاضي في" درة الحجال"، والمقري في" روضة الآس"، وعبد الله كنون في" النبوغ المغربي"، وغيرهم كثير، وذلك لشهرة الرجل، وتضلعه وتبحره في مختلف العلوم النقلية والعقلية، والتي كان يلقيها على طلبته بجامعة القرويين، من خلال الكراسي العلمية، أو في المدارس التابعة لها بمدينة فاس.

سأستعرض ترجمتين له من باب الاختصار، إحداهما لتلميذه ابن القاضي في" درة الحجال"، والثانية للعلامة عبد الله كنون في كتابه" النبوغ المغربي".

يقول ابن القاضي في حق أحمد بن علي المنجور المكناسي: «المكناسي النجار، الفاسي الدار والقرار، الشيخ الإمام الفقيه المعقولي المؤلف، كان آية من آيات الله تعالى في المعقول والمنقول، وكان أحفظ أهل زمانه، وأعرفهم بالتاريخ والبيان، والمنطق والأصول، وغير ذلك، وكانت له معرفة برجال الحديث. ومما ألفه رحمه الله:"نظم الفوائد..."، و"الحاشية الكبرى على شرح الشيخ السنوسي"، و"مراقي المجد في آيات السعد" و"شرح نظم علاقات المجاز" لابن الصباغ الخزرجي المكناسي...، وله فهرسة استدعى تأليفها منه مولانا أبو العباس أحمد المنصور، ملأ الله بذكره أقطار المعمور، تجمع مقروءاته عليه-أيده الله تعالى بمنه - وما أجاز له، أبقاه الله، ونظمه نظم فقيه...، ولقد أجاز لي رحمة الله عليه جميع ما يحمله، وجميع تآليفه، وصارت الدنيا تصغر بين عيني كلما ذكرت أكل التراب للسانه والدود لبنانه...لازمته كثيرا من سنة ٩٧٥ إلى وفاته رحمه الله...وكان من عباد الله الصالحين، لا يفتر عن قراءة القرآن إلا زمن المطالعة، أو التأليف، أو الإقراء، أو ضروریاته»[١٨].

ومما جاء في ترجمة عبد الله كنون لأحمد المنجور: «هو أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الله المنجور الفاسي، علامة داهية متفنن. انفرد في عصره برياسة الفقه والأصول والكلام والمنطق والنحو والبيان والعروض والتاريخ، وكان موسيقيًا بارعًا، وكان أحد الأبطال في لعب الشطرنج والنرد. خدم العلم مدة حياته فبرز في صناعة التدريس والتأليف وبذ أقرانه بسلامة الذوق وصفاء الذهن وصحة الفهم، حتى كان يقال عنه إن فهمه لا يقبل الخطأ. وصار في الأخير رئيس الهيئة العلمية بالمغرب غير مدافع. وكان أبو العباس المنصور يجله ويكرمه ويحضه على التأليف كثيرا، ويعطيه العطايا السنية، فحدثنا الإفراني عنه أنه كان يقول: ما عهدنا بذل المنين إلا في أيام الأشراف السعديين، وما عهدنا بذل الألوف إلا في أيام المنصور. له في الكلام شرح مقاصد ابن زكري، وفي الفقه شرح المنهج المنتخب للزقاق، وفي النحو شرح الألفية، وضعه بأمر المنصور وغير ذلك. ولد سنة ٩٢٦ وتوفي سنة ٩٩٥هـ»[١٩].

٤/٢-محمد بن أحمد ابن غازي المكناسي (ت. ٩١٩هـ/ ١٥١٣م)

انكب على التدريس منذ الأيام الأولى لانتقاله إلى فاس. ولما كثر طلابه وعرف تمكنه، أسندت إليه الكراسي العلمية في القرويين، وتنوعت دروسه، حيث شملت القراءات، والتفسير، والحديث، وقواعد اللغة، والحساب[٢٠].

٥/٢-أبو محمد الحسن بن أحمد الدرعي المعروف بالدراوي (ت. ١٠٠٦هـ/ ١٥٩٨م)

نجد ترجمة له عند محمد حجي، في كتابه "الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي"، حيث قال عنه: «العالم المعقولي المشارك المتبحر، مؤلف شرح صغرى السنوسي في التوحيد...، اشتهر هذا العالم بالانكباب على التدريس وبذل الجهود في إفادة الطلاب، والحرص على نفعهم، سواء في موطنه الأول بدرعة أو في فاس، أو في الزاوية الدلائية...، حط الحسن

الدرعي رحاله في الدلاء في السنوات الأولى لتأسيس الزاوية، ونال من حظوة أبي بكر ورعايته ما يليق بمقامه العلمي والديني، وأقبل عليه الطلبة يأخذون عنه، وفي مقدمتهم محمد بن أبي بكر الدلائي الذي درس عليه التوحيد والفقه والأصول والمنطق والبيان، وغير ذلك من منقول العلم ومعقوله، كما أخذ عنه كثير من إخوة محمد بن ابي بكر وغيرهم. وارتحل حسن الدرعي أواخر أيامه إلى فاس حيث وافته المنية عام ١٠٠٦ه/١٥٩٨م"[٢١].

٦/٢-أبــو العبــاس أحمــد بــن القاضــي المكناسي (ت. ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م):

لقب بالمكناسي نسبة إلى قبيلة مكناسة، ولد عام (٩٦٠هـ /١٥٥٢م) كان متضلعًا في علوم الفقه والحديث والعربية والتاريخ والحساب والفرائض. واشتغل قاضيًا بسلا، ثم رجع إلى فاس وتفرغ للتأليف فترك كتبًا مهمة جدًا ما تزال تؤدي دورها العلمي والأدبي إلى اليوم[٢٢].

سأكتفي بعرض ترجمة هذا القدر من المشايخ والعلماء الذين ذاع صيتهم في ميدان العلوم العقلية والنقلية بالمغرب خلال الفترة السعدية، إلا أنه برع في المجال العلمي خلال هذه الفترة، عدد كبير من العلماء الموسوعيين والذين لا يمكن حصرهم جميعهم في هذا المقال، ويمكن تعداد بعضهم لتعم الفائدة أكثر، بحيث يمكن الرجوع لترجمتهم في أمهات الكتب التي اهتمت بهذا المجال، ومنهم: "أبو العباس أحمد بن القاضي المكناسي (ت. ١٠٢٥هـ)"، " أبو القاسم الغول الفشتالي (ت. ١٠٤٠هـ")، و"أبو مالك عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري الفاسي (ت.١٠٤٠هـ)"، و"أبو محمد سقين السفياني العاصمي القصري (ت. ٩٥٦هـ)، وغيرهم.

ثالثًا: تجليات ومظاهر التكامل المعرفي بين العلوم النقلية والعقلية بالمغرب السعدي

ساهم الاستقرار الذي عرفته الدولة السعدية خاصة خلال فترة أحمد المنصور الذهبي، في توفير مناخ مناسب مكن العلماء من ممارسة نشاطهم العلمي بكل حرية في مختلف المراكز العلمية والثقافية التي كانت منتشرة في كل أنحاء البلاد. وأكد ذلك عبد الله كنون في كتابه "النبوغ المغربي في الأدب العربي" حيث قال: «بعد استقرار الأحوال ورجوع الأمن إلى نصابه، عاد لكل شيء رونقه وبهجته، وأقبل كل على شأنه، ورجال العلم أيضًا أخذوا في إحياء ما اندثر وجمع ما تبعثر من سالف ذلك المجد العلمي والتاريخ الأدبي، فلم تنشب حركة العلوم والآداب أن عاودها النشاط والانتعاش، وخصوصًا بعدما أنست من الملوك السعديين وعلى رأسهم المنصور الذهبي ذلك التعضيد الذي سبقت الإشارة إليه»[٢٣].

فكما سبقت الإشارة إلى ذلك، ظهرت في عهد الدولة السعدية، عدة شخصيات مرموقة جمعت بين علمي المنقول والمعقول، ويقول عبد الكريم كريم في هذا الإطار: «وفي روضة الآس لأحمد المقري وهو معاصر عاش فترة من الوقت في فاس ومراكش زمن المنصور، نجد تراجم لأربعة وثلاثين عالمًا مغربيا نبغوا في علوم الدين والحديث واللغة وفي ميادين الطب والهندسة والحساب والتنجيم وباقي فنون الآداب والمعرفة»[٢٤]، حيث بلغت شهرتها الآفاق في سماء العلم، وعرفت برصيدها المعرفي الغزير، إذ نجد في هذا الإطار أن السلطان المنصور قام بتشجيعه للعلم، وحثه للعلماء على التأليف في شتى أنواع المعرفة، كما يؤكد ذلك عبد الكريم كريم مؤلف كتاب "المغرب في عهد الدولة السعدية"، حيث قال: «ومن مظاهر تشجيع المنصور للعلم، حثه العلماء على التأليف في شتى أنواع المعرفة»[٢٥]، وقد خاض علماء المغرب السعدي في جميع الموضوعات المعروفة عند المسلمين آنذاك، من دينية وفلسفية، ولغوية وأدبية، وتاريخية وجغرافية، وعلمية وتقنية[٢٦]. كما اهتم المثقفون خلال نفس الفترة بالتعرف على ما جد من تطور علمي وتقدم تقني عند الأوروبيين، فنقلوا وترجموا من اللغتين الاسبانية والبرتغالية إلى العربية كتبا في الطب والرياضيات والفنون الحربية، واقتنوا آلات هندسية وفلكية إنجليزية حيث استفادوا منها في تطوير الآلات العربية القديمة[٢٧].

وفي إطار تشجيعه للثقافة والمعرفة بجميع أصنافها وألوانها، قام المنصور السعدي ببعث سفرائه إلى البلاد المشرقية ليزود الخزائن المغربية بما ينقصها من الكتب التي تعالج سائر العلوم والفنون، مما ساعد في تكوين

مجموعة من الرواد الموسوعيين الذين حققوا تكاملاً معرفيًا بين العلوم العقلية والعلوم النقلية، وذلك قصد الدفع بالبلاد نحو مزيد من التقدم والازدهار واللحاق بركب الدول الأوروبية التي كانت متفوقة في جميع المجالات.

ويمكن تسجيل أهم مظاهر التكامل المعرفي بين العلوم خلال الفترة السعدية فيما يلي:

التداخل بين العلوم الشرعية والعقلية، إذ كان العلماء يدرسون الفقه والتوحيد إلى جانب الرياضيات والمنطق والفلك، كما هو الشأن بالنسبة للمنجور وابن القاضي المكناسي، وغيرهما كثير. وقد أكد ذلك محمد رزوق، عند تعريفه بابن القاضي المكناسي، في الكتاب الذي حققه والمعنون بـ: "المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور"، إذ يقول: «تعكس مؤلفات ابن القاضي المتنوعة مشاركته الواسعة في العلوم العقلية والنقلية، إذ كان في نفس الوقت رياضيًا ولغويًا ومحدثًا وأديبًا وشاعرًا»[٢٨].

صار الطب في خدمة الشريعة، إذ استخدم الطب في فهم الأحكام الشرعية المرتبطة بالصحة، مثل الصيام والطهارة، حيث ناقش الفقهاء مسائل طبية مثل التداوي ببعض الأعشاب، والعذر الشرعي المرتبط بالحيض والمرض وغيره، فاستخدموا معطيات الطب في فتاويهم. وفي المقابل شكلت بعض الأحاديث أساسًا للطب الوقائي والعلاجي، فدرس العلماء هذه الأحاديث في ضوء التجربة الطبية.

أصبح التصوف كحلقة وصل بين مختلف العلوم، فهو يدمج للفهم الروحي للعلوم الشرعية وللتأمل العقلي الذي يوظف أدوات من المنطق والفلسفة، وكان يتم التشجيع على التعمق في مختلف العلوم. فكانت الزوايا خلال العهد السعدي، مراكز علمية مهمة، ولعبت دورها البارز في الحياة الفكرية بالمغرب السعدي، فكانت تدرس في جنباتها العلوم النقلية وأيضًا العقلية كالمنطق والفلسفة والحساب والتوقيت[٢٩]، وتخرج منها علماء موسوعيون جمعوا بين مجموعة من التخصصات، فأبانوا عن تفاعل فريد بين التصوف والعلوم العقلية، مثّل تقدما في التجربة الإسلامية المغربية.

التكامل المعرفي بين الرياضيات والفقه، حيث مثل الفقه الإسلامي نموذجًا معرفيًا متكاملاً يجمع بين الوحي والعقل، وتاريخ الأمة الإسلامية يشهد باستخدام العلوم المساعدة وعلى رأسها الرياضيات لخدمة المقاصد الشرعية، لاسيما في أبواب المواريث والزكاة والبيع، وأيضًا في إثبات الإعجاز العددي في القرآن الكريم، وذلك بهدف تعميق فهم النصوص الشرعية بطرق دقيقة، وإثبات أن الشرع لا يتناقض مع العلم والعقل. مما يظهر تكاملاً معرفيًا عميقًا بين الرياضيات والفقه. فلا ينظر إليهما كعلمين متباعدين، بل وظف الرياضيون علومهم لخدمة المسائل الشرعية، كما نبغ الفقهاء في علم الحساب من أجل التمكن من تقسيم المواريث بدقة. فهذا التكامل ليس مجرد توافق بين مجالين مختلفين، بل هو منهج يجمع بين النقل والفكر وبين النص والتحليل، قصد بناء أجيال قادرة على التفكير المنهجي، والفهم الشامل لدينها ومجتمعها.

التكامل بين علم التوقيت والعلوم النقلية، حيث اعتمد الفقهاء على علم التوقيت في ضبط أوقات الصلاة والصيام، وذلك باستخدام آلات فلكية كالأسطرلاب والساعات الشمسية، وتمت الاستعانة بالحساب الفلكي في ضبط اتجاه القبلة، وكذلك للتأكد من رؤية الهلال. ولهذا كان يتم توظيف موقتين دائمين بالجوامع والزوايا، وتم تحبيس أوقاف خاصة لأجورهم. فالتكامل بين هذين التخصصين لم يكن وظيفيا فقط، بل كان تجليًا لروح حضارية جعلت من العقل خادمًا للنقل، ومن العلم أداة لعبادة الله بتدبر ويقين.

ارتباط المنطق بالعقائد في الدراسات الإسلامية، وإن كانت بعض أبواب المنطق ومباحثه الفلسفية ما لا صلة له بعلم الكلام[٣٠]، فالمنطق هو «المعيار على العلوم كلها»[٣١]، وكذلك يُعد من العلوم الآلية التي استخدمها العلماء لضبط التفكير والاستدلال، ومنذ عهد الغزالي تم الاعتراف بدور المنطق في دعم أصول الفقه، وفي المغرب السعدي، كان المنطق يدرس كتمهيد لأصول الفقه والجدل، وينظر إليه كأداة لضبط النصوص لا كمصدر مستقل للمعرفة، إذ ذكر الحسن اليوسي منفعته وقال: «منفعته تقويم الفكر عن الزيغ وحراسته عن الخطأ في المدارك»[٣٢]. لذلك شكل التكامل بين المنطق والعلوم

النقلية في المغرب السعدي ضرورة منهجية فرضتها الحاجة إلى ضبط الاستدلال، خاصة في ظل التحديات الفكرية والسياسية التي كان يعرفها المغرب خلال تلك الفترة، مما ساهم في إنتاج نموذج علمي متماسك، عقلاني، ومنضبط بالنقل.

لقد أدرك رواد الفكر بالمغرب السعدي، عن طريق التجربة والممارسة، أن كل علم، مهما علا شأنه يحتاج إلى غيره من العلوم، وأن نسبة الاحتياج هي التي تختلف باختلاف العلوم[٣٣]. فالتواصل والاتصال والتداخل متبادل بين العلوم النقلية الدينية والعلوم العقلية التقنية، حيث كما تحتاج العلوم الشرعية إلى باقي العلوم الأخرى لتفسيرها وشرحها، فإن العلوم العقلية أيضًا توظفها، فإذا نظرنا إلى مضمون أي مؤلّف على اختلاف موضوعه، نجد طغيان الظاهرتين الدينية والأدبية، حيث «تفتح كتابا علميا في الرياضيات أو الفلك أو الطب فتقرأ فيه أول ما يُقرأ خطبة نسجت على منوال أدبي رصين. تتخللها آيات وأحاديث وأثر السلف الصالح»[٣٤].

لقد ترك علماؤنا السعديون رصيدًا علميًا وهاجًا وغنيًا في جميع التخصصات، إذ كان معظمهم كما أسلفنا ذكر ذلك، لهم باع علمي شامل في الأصول والفروع بما فيها الجانب الأدبي، كما أكد ذلك محمد حجي بقوله: «ورأينا معظم إجازاتهم تشتمل على عدد من العلوم النقلية والعقلية التي قرأها الطالب فعلاً أو أضافها الشيخ للمقروء تأكيدا لثقته في تحصيل الطالب ودفعا به للخوض في سائر العلوم»[٣٥]، فكانوا بما وهبهم الله من ملكة أدبية، يقومون بنسج قطع أدبية في شكل منظومات أو أرجوزات تطفئ ظمأ من يحتاج إلى بعض المعارف الفلكية أو الرياضية أو الطبية أو الفلكية أو غير ذلك من بحور العلم والمعرفة.

وكما يؤكد على ذلك الدكتور رجا بهلول في محاضرة حول "مفهوم عبور التخصصات"، فإن التعاون والتكامل بين العلوم أمر ضروري وحاجة لا غنى عنها، حيث يقول: «إنه من المفيد أن تتعاون التخصصات في بحث القضايا المعقدة متعددة الجوانب، وأن يكون المختصون مستعدون لمناقشة بعضهم البعض والتعلم من بعضهم البعض»[٣٦]، ولعل هذا ما حدث بالفعل بالمغرب خلال الفترة السعدية، فخلف آثارًا إيجابية لازال صداها قائمًا حتى الساعة.

رابعًا: آثار التكامل المعرفي بين العلوم العقلية والعلوم النقلية على الأوضاع العامة بالمغرب في العهد السعدي

لقد مثل العهد السعدي بالمغرب نموذجًا لتكامل العلوم، حيث لم تكن المعرفة مقسمة إلى أقسام منفصلة كما هو الحال اليوم، بل كانت مترابطة ومتكاملة، مما أتاح إنتاجًا علميًا غزيرًا ذا طابع شامل. هذا التكامل المعرفي يعكس روح الحضارة الإسلامية في أوجها، حيث تداخلت العلوم لخدمة الإنسان والدين والدولة معًا. وهكذا فقد ترك هذا التكامل بين العلوم آثارًا ونتائج عميقة ومتشعبة، حيث انعكست على الجوانب السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، فالعهد السعدي لم يكن فقط فترة ازدهار سياسي وعسكري، بل كان أيضًا مرحلة من النضج العلمي والتفاعل بين أنماط مختلفة من المعارف، ويمكن تلخيص آثار هذا التكامل فيما يلي:

١/٤-تعزيز السلطة السياسية والدينية

إذ استفاد السلاطين السعديين من العلماء الذين جمعوا بين العلوم الشرعية والعقلية، لتعزيز موقعهم كأمراء مؤمنين وليس فقط كقادة سياسيين. فمثلاً، دعّم العلماء لحكم أحمد المنصور، ساهم في إضفاء طابع ديني على قراراته السياسية والعسكرية.

٢/٤-توظيف العلم في الإدارة

من خلال استخدام الحسابات الفلكية والهندسية في تنظيم شؤون الدولة مثل: تحديد التقويم، وضبط مواقيت الصلاة، وبناء الأسوار، مما رسخ صورة الدولة المتقدمة والمنظمة.

٣/٤-تطور التعليم وبنية المعرفة

"لقد كان عصر أحمد المنصور الذهبي عصر ازدهار أدبي وعلمي بدون منازع، وذلك بسبب عاملي الاستقرار الداخلي ووفرة المال"[٣٧]، حيث انتشرت عدة مؤسسات علمية شاملة في المدن والبوادي، إذ "عرفت البنية الثقافية في المغرب الحديث بعض التحول مقارنة بالعصر السابق...لقد تجسدت البنية الثقافية لهذا العصر في عدد من المؤسسات العمومية من أبرزها: المدارس، والزوايا، والمساجد...، بالإضافة إلى المكتبات

العمومية، التي كان بعضها سلطانيا، والبعض الآخر ملحقًا بالمدارس والمساجد"[٣٨]، فلم تعد المعرفة حكرا على فئة معينة، بل عمّت جميع شرائح المجتمع المغربي فقيرهم وغنيهم، ولم يقتصر التدريس على الفقه والتفسير فقط، بل شمل أيضًا علوم الطب والفلك والمنطق والحساب. مما هيأ جيلاً من العلماء الموسوعيين الذين أثروا في مجتمعهم علميا ودينيًا واجتماعيًا، وساهموا في بناء فكر علمي غير مقتصر على تخصص واحد. فنتج عن ذلك ازدهار حركة التأليف والترجمة، فظهرت موسوعات ومؤلفات علمية تغطي الفقه بجانب الطب والرياضيات[٣٩].

٤/٤-تحسين الخدمات العامة والرعاية الصحية

إذ ساهم دمج الفقه مع الطب في إنتاج فتاوى تراعي الجوانب الصحية، مثل أحكام الصيام للمريض واستخدام الأعشاب والأدوية، مما ساعد على تقدم الطب والصيدلة. كما استفادت الصحة العامة من المعارف الفلكية والطبية في تنظيم المستشفيات وحماية الناس من الأوبئة.

٤/٥-تطور في العلاقات الدولية والتجارية

عن طريق الاستفادة من العلوم في السياسة الخارجية، حيث استخدمت الدولة السعدية العلوم التطبيقية مثل الفلك في الملاحة والتجارة البحرية، خاصةً في علاقتها مع أوروبا. وكذلك طورت علاقتها مع إفريقيا جنوب الصحراء بفضل المعرفة الجغرافية والفلكية، حيث تحكمت في طرق التجارة الصحراوية وعززت مركزها الاقتصادي[٤٠].

٤/٦-حفظ الاستقرار الاجتماعي وترسيخ الهوية الحضارية للمغرب

عن طريق اعتماد السعديين على توجيه ديني معتدل يمزج التصوف بالفقه والعقلانية، فأنتج خطابًا دينيًا متزنًا، ساعد على تهدئة الصراعات المذهبية، وحفظ التماسك الاجتماعي[٤١]، والحفاظ على الخصوصية المغربية في بناء المعرفة، بحيث لم يكن التكامل المعرفي خلال الفترة السعدية، مجرد تقليد للشرق، بل شكل مسارًا مغربيًا أصيلاً في الجمع بين المعقول والمنقول، مما ساهم في بناء شخصية العالم الموسوعي كنموذج للعالم الشامل والمجدد.

وكخلاصة لهذا المحور يمكن القول، إن التكامل المعرفي بين العلوم، ساهم في بناء الدولة المغربية القوية، بحيث مكن الدولة السعدية من استخدام العلماء التخطيط والقضاء والطب والديبلوماسية، وساعد في تأسيس هوية معرفية مغربية مستقلة عن المشرق والأندلس وأوروبا.

خَاتِمَةٌ

وهكذا، يمكن القول بأن التكامل المعرفي الذي عرفه العهد السعدي، نموذج يقتدى به اليوم في ظل تجزئة المعارف، وذلك لتجاوز التخصصات المعزولة، وبناء مناهج تعليمية تجمع بين القيم والعلوم التطبيقية.

من خلال هذه الدراسة تم تسجيل الخلاصات والاستنتاجات التالية:

- إن التكامل المعرفي بين العلوم النقلية والعلوم النقلية، لم يكن مجرد ترف فكري، بل كان ضرورة حضارية ساهمت في نهضة علمية ودينية واجتماعية، وقد تجسد هذا التكامل بوضوح في المغرب السعدي، الذي قدم نموذجًا رائدًا في توظيف كل أشكال المعرفة لخدمة الإنسان والدولة والدين.
- إن غياب التخصص الضيق أتاح حرية الإبداع والتجديد، فلم تكن هناك حواجز بين التخصصات، مما شجع على التفاعل بين المفكرين من مختلف الميادين.
- إن العلوم العقلية دعمت تطبيق العلوم النقلية خلال الفترة السعدية، إذ تم توظيف علم الفلك لتحديد أوقات الصلاة والصيام، واستخدم المنطق في تحليل مسائل العقيدة والفقه، كما ساعد الطب في الفتاوى المرتبطة بالصحة والعبادات. فلم تكن هذه العلوم متضادة أو متنافرة فيما بينها، بل ساد الاعتقاد أن جميع أنواع المعرفة تخدم غاية واحدة هي فهم الكون والدين والإنسان.
- إن المنهج الموسوعي كان سمة بارزة للعالم خلال العهد السعدي، إذ لم يقتصر على علم واحد، بل كان يجمع بين الفقه والنحو والحساب والفلك والطب والتصوف، وغيره.

الإحالات المرجعية:

(١) علام، عبد الله علي، **«الدولة الموحدية بالمغرب، في عهد عبد المؤمن بن علي»**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١، ص٢٩٤.
(٢) عبد الرحمن ابن خلدون، **«مقدمة ابن خلدون»**، دار الرائد العربي، الجزء٢، بيروت، ١٩٨٢، ص٣٨٥.
(٣) نفسه، ص٤٤٥.
(٤) نفسه، ص ٤٥٢.
(٥) نفسه، ص ٤٤١.
(٦) عبد الرحمن بن خلدون، مرجع سابق، ص ٤٧٨.
(٧) الغزالي، أبي حامد، **«إحياء علوم الدين»**، المجلد الأول، دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط١، جدة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، ص ٣١٢.
(٨) التازي، عبد الهادي، **«جامع القرويين المسد والجامعة بمدينة فاس»**، المجلد الأول، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، مطبعة، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٠، ص٤٢٢.
(٩) ابن حزم، **«رسالة في مراتب العلوم»**، تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٨٣، ص٨١.
(١٠) رشيد أمشنوك، **«التكامل المعرفي في العلوم الاجتماعية رهان ابستيمولوجي وضرورة مجتمعة»**، مؤلف جماعي (التكامل المعرفي: اسسه وامتداداته في العلوم)، الطبعة الأولى، مركز ابن النفيس للدراسات والأبحاث، المغرب، ٢٠٢٩، ص١١.
(11) Boyer, Ernest. Scholarship Reconsidered: Priorities of Professoriate. Princeton. NJ: Carnegie Foundation for the Advancement of Teaching. 1993. P 19.
(١٢) فتحي، حسن ملكاوي، **«منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية»**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ٢٠١٦، ص ٣٠.
(١٣) عبد الهادي، التازي، مرجع سابق، ص ٤٢٦
(١٤) المكناسي، أحمد ابن القاضي، **«جذوة الاقتباس في ذكر من حل من أعلام مدينة فاس»**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ١٩٧٣، ص٣٩.
(١٥) المنجور، أحمد، **«فهرس أحمد المنجور»**، تحقيق، محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة الفهارس(١)، الرباط، ١٣٩٦/١٩٧٦، ص ٧٥.
(١٦) المكناسي، أحمد ابن القاضي، **«جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس»**، م، س، ص٤٩١.
(١٧) المنجور، أحمد، **«فهرس أحمد المنجور»**، م، س، ص٥.
(١٨) أبو العباس أحمد بن القاضي المكناسي، (ابن القاضي)، **«درة الحجال في أسماء الرجال»**، تحقيق، محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس، ١٩٧٠، صص١٥٥-١٥٧-١٦٣.
(١٩) كنون، عبد الله، **«النبوغ المغربي في الأدب العربي»**، الناشر، لا يوجد، الطبعة ٢، الجزء الأول، ١٣٨٠هـ، صص.٢٥٠-٢٥١.
(٢٠) حجي، محمد، **«الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين»**، ج٢، منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة التاريخ(٢)، مطبعة فضالة، ١٩٧٨، ص٣٤٦.
(٢١) محمد، حجي، **«الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي»**، الطبعة الثانية، مطبعة النجاح، ١٩٨٨، ص..١.

(٢٢) كنون، عبد الله، **«النبوغ المغربي في الأدب العربي»**، الجزء الأول، م، س، ص٢٥٣.

(٢٣) عبد الله، كنون، **«النبوغ المغربي في الأدب العربي»**، م، س، ص٢٣٩.

(٢٤) عبد الكريم، كريم، **«المغرب في عهد الدولة السعدية»**، جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، ص٣١٧.

(٢٥) نفسه، ص، نفسها.

(٢٦) محمد، حجي، **«الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين»**، م، س، ص٦٤٢.

(٢٧) محمد، حجي، **«الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين»**، م، س ٦٤٣.

(٢٨) أحمد بن القاضي، المكناسي، **«المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور»**، دراسة وتحقيق: محمد رزوق، ج١، مكتبة العرفان للنشر والتوزيع، الرباط، ص٩١.

(٢٩) محمد، حجي، **«الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي»**، م، س، ص٧٨.

(٣٠) محمد، حجي، **«الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين»**، الجزء الأول، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٦، ص٦٩.

(٣١) الحسن، اليوسي، **«القانون في أحكام العلم وأحكام العالم والمتعلم»**، تحقيق، حميد، حماني اليوسي، ص١٦٤.

(٣٢) نفسه، ص، نفسها.

(٣٣) يوسف، الكلام، **"مشروع التكامل المعرفي بين علوم الشريعة والعلوم الإنسانية"**، دراسة تحليلية تقويمية لتجربة مؤسسة دار الحديث، ضمن مؤتمر "التكامل المعرفي وأثره في التعليم العالي"، ص٣٧٥.

(٣٤) محمد، حجي، **«الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين»**، الجزء الأول، م، س، ص١٣٤.

(٣٥) نفسه، ص١٠٥.

(٣٦) رجا، بهلول، **«محاضرة حول مفهوم عبور التخصصات»**، م، س، ص ١٧.

(٣٧) المصطفى بن خليفة، **«تاريخ منطقة تادلا/ زيان»**، الجزء الثاني، الناشر: المؤلف، الدار البيضاء، ٢٠١٦، ص٧٥.

(٣٨) امحمد، جبرون، **«تاريخ المغرب الوسيط والحديث»**، دار الإحياء للنشر والتوزيع، صص٤٧٦-٤٧٧.

(٣٩) عبد العزيز الفشتالي، **«مناهل الصفا على مآثر موالينا الشرفا»**، دراسة وتحقيق: عبد الكريم كريم، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافية، ص٢٢٥.

(٤٠) عبد الكريم، كريم، **«المغرب في عهد الدولة السعدية»**، ص٢٢٧.

(٤١) عبد العزيز، الفشتالي، **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**، م، س، ص٢٥٢.

مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
SCILIT https://www.scilit.com/sources/85284

معركة وادي المخازن ١٥٧٨
بين الذّاكرة والتّاريخ

عبد المنعم احمتي
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
باحث في سلك الدكتوراه
جامعة محمد الخامس – المملكة المغربية

مُلَخّص

يتناول هذا المقال معركة وادي المخازن التي وقعت في ٤ أغسطس ١٥٧٨م، من خلال مقاربة تحليلية للذاكرة التاريخية وكيفية استحضار هذا الحدث في الكتابات التاريخية لأطراف مختلفة: المغربية، العثمانية، البرتغالية والإسبانية. يركز المقال على فهم العلاقة بين الذاكرة الجماعية والتاريخ ويستعرض كيفية تجسيد المعركة في الذاكرة الشعبية للأمم المعنية. يقدم المقال تحليلًا مفصلًا للذاكرة المتوازية والمتنافرة، حيث يعرض كيف كان كل طرف يفسر المعركة، وفقًا لمصالحه، وأهدافه السياسية، والدينية. تبدأ الدراسة بالكتابات المغربية التي تعتبر المعركة فتحًا عظيمًا انتصر فيه الإسلام على المسيحية، وتظهر بشكل واضح الطابع الاحتفالي في الروايات، حيث يتم إضفاء صبغة دينية على الحدث. في المقابل، تغفل الكتابات العثمانية دور السعديين وتمنح الأولوية للدور العثماني الحاسم. أما الكتابات البرتغالية، فقد تم تبرير الهزيمة عبر تحميل المسؤولية للملك سبستيان ورجال الدين والنبلاء، مع التركيز على تأثير الهزيمة في تدهور وضع البرتغال السياسي والاقتصادي. ينتهي المقال بتسليط الضوء على كيفية استثمار الذاكرة التاريخية في بناء الهوية الوطنية المغربية، خاصة في فترة الاستقلال، حيث أصبح الحدث رمزًا للمقاومة الوطنية. يبرز المقال أيضًا التفاعل المعقد بين الذاكرة والتاريخ في سياق الدراسات التاريخية الحديثة، مشيرًا إلى تأثيرات معركة وادي المخازن على الذاكرة الجماعية لهذه الأمم.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٩ نوفمبر ٢٠٢٥
تاريخ قبول النشر: ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

معركة وادي المخازن؛ الذاكرة؛ الدولة السعدية؛ البرتغال؛ الامبراطورية العثمانية

معرِّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/kan.2026.499494

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

عبد المنعم احمتي. "معركة وادي المخازن ١٥٧٨ بين الذّاكرة والتاريخ".- دورية كان التاريخية.- السنة التاسعة عشرة- العدد السابع والسبعون؛ مارس ٢٠٢٦. ص ٧٩- ٨٦.

X, formerly Twitter: http://X.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
nternet Archive https://archive.org/details/@historical_kan_periodical
Corresponding author: ahmittihmitti@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

يدور المقال الراهن حول مفهومين أساسيّن مرتبطين بالذاكرة هُما: الذاكرة الموازيّة Mémoire parallèle، والذاكرة المتنافرة Mémoire discordante [١]. المفهوم الأول يلخصّ العلاقة بين صورة حدث معركة وادي المخازن ١٥٧٨م في الذاكرتين المغربيّة والعثمانيّة، حيث ساد التجاهل وتبادل التّهم، وتنازع الانتصار بين الطرفين، وهذا ما يكشف عن علاقات غير مستقرة ونزاع خفيّ بين الدولة والإمبراطورية. أما الذاكرة المتنافرة فتجسّد الذاكرة المغربيّة والذاكرة البرتغاليّة، أي ذاكرة والمنتصرين وذاكرة المنهزمين. ذاكرة منتصرين ضخّمت من حدث الانتصار وأعطته بعدًا دينيا وبطوليا احتفاليًا، وذاكرة منهزمين غرقت في التبرير والأسطرة، ووظفت الحدث لتصفية حسابات سابقة مرتبطة بصراع النفوذ والسلطة داخل البرتغال.

يُعدّ موضوع الذاكرة الجمعيّة وعلاقتها بالذاكرة التاريخيّة، موضوعًا مهمًا وشائكًا في الآن ذاته، فإذا كانت أهميّة الموضوع تتجلى في فهم الماضي البشري والاقتراب أكثر من واقع الأحداث والقضايا التاريخيّة، فإنّ الصعوبة تكمنُ بشكلٍ أساسيّ في صعوبة تحديد مفهوم الذاكرة الجمعيّة، وضبط حدودها مع الذاكرة التّاريخيّة، وبالتالي صُعوبة الفصل عمليًا على مستوى البحث بين التأريخ الذي هو رواية لواقع معيّن، رواية فقط (ذاكرة)، والتاريخ الذي يحيل على الماضي البشري؛ وهو علمٌ له منهجُه وضوابطه المتعارف عليها بين جمهور المؤرخين المحترفين، وهو نتاج تقليدٍ علميّ معرفيّ بين هؤلاء، ويعبّر المختصون عن هذا الاتجاه بالذاكرة التاريخيّة[٢]، واختصارًا نقول التاريخ.

عرّف وجيه كوثراني الذاكرة بأنها: "اختزان أحداث، وتجارب، وعلاقات يَمر بها الإنسان في مراحل حياته، ويستحْضرها صورًا في محطات معيّنة، بناءً على محفز ما، قد يكون حدثًا أو سؤالًا أو صدمة"[٣]، على هذا الأساس فمفهوم الذاكرة يُحيل "إلى آليات تمثّل الماضي واستحضاره، ومسارات تشكّل هذا التمثّل من الناحية الاجتماعية والسياسية والثقافيّة"[٤]. فالذّاكرة الجمعيّة غالبًا ما تستلهم صورة بقايا الماضي فيها لأجل تبرير الحاضر، من هنا فهي حسب بيير نورا؛ ضبابية، مُتداخلة، خالطة للأزمنة (Anachronique)، تتغذّى من مُعطيات متصادمة، وتراهِنُ على إعادة بناء قواعد المِخيال[٥]. هذا وتحتل الذّاكرة، أي الذاكرة الجمعيّة، على الرغم من خاصيّتها الأسطوريّة المشوهة لحقائق الماضي أهميّة كبيرة للمؤرخ، باعتبارها مادة أولية غنيّة ومتنوعة ضرورة في عمله، وذلك لكونها تعبّر عن زمن معيش (Vécue) يتقاطع فيه الماضي بالحاضر[٦]. لا تتوقف العلاقة الملتبسة بين الذاكرة والتاريخ، عند طرح جاك لوغوف الذي اعتبر أنّ تاريخ المؤرخين المحترفين يُصحّح الذاكرة، إذ أنّ الذاكرة غالبًا ما تخترق خطاب المؤرخ "العلمي"، وفي هذا الصدد أشار وجيه كوثراني إلى أنّ المؤرخ "ابن زمنه وبيئته وثقافته (في الحاضر) .... ولكن يبقى الحاضر، نقطة الارتكاز، وحمّال الهموم، والمثير للقلق والأسئلة وعبر هذا القلق يسائل المؤرخُ ماضيه في تصور معلن أو مكتوب"[٧]. بهذا المنطق فأي محاولة لتصحيح الذاكرة من الباحث في الدراسات التاريخيّة محفوفة بالمخاطر، وقد يترتّبُ عنها تفكيك ذاكرة وإعادة إنتاج ذاكرة أخرى. الحلّ في تقديري يكمنُ فيما أعلن عنه بول ريكور، في رفع شعار الفهم، فهم الذاكرة فقط، لا الحكم عليها، قال ريكور "القاضي هو الذي يحكم ويعاقب، والمواطن هو الذي يناضل ضد النسيان ومن أجل إنصاف الذاكرة، أما المؤرخ فمهمّته تكمن في الفهم دون اتهام أو تبرئة "[٨].

يُعتبر حدث معركة وادي المخازن حدثًا ذاكريًا بامتياز. أرّخت له الذّاكرة بشكلٍ كبير ولا فت. حيث كان يوم ٤ غشت ١٥٧٨ شاهدًا على هذا الحدث الذي وقع بالقرب من موقع مدينة القصر الكبير اليوم، قرب وادي المخازن، بين رجال السلطان السعدي عبد الملك ورجال الملك البرتغالي دونْ سِيباستيان. لم تدُم المعركة سوى يوم واحد، استطاع رجال عبد الملك السعدي خلالها من تحقيق الانتصار على الجيش البرتغالي، مُستفيدين من معرفتهم بجُغرافية ومناخ موقع المعركة التي استدرجوا الجيش البرتغالي إليها، مُوظفين خبرتهُم في إدارة القتال والحرب، زيادةً على توظيفهم للصراعات الدوليّة حول المتوسط لصالحهم، حيثُ استفاد السلطان المولى عبد الملك من الدعم والخبرة العثمانيّة في المعركة. ارتبط

حدث المعركة بسبب مباشر هو الصراع حول حُكم المغرب داخل الأسرة السعديّة، فمُنذ وفاة والدهم نشب صراع حول الحكم بين السلطان الجديد المولى عبد الله الغالب واخوته، مما اضطرّهم إلى التوجه للجزائر لطلب الدّعم من العثمانيين. استطاع المولى عبد الملك الحصول على الدعم التركي، ودخل فاس سنة ١٥٧٦م ثمّ مراكش، بعد انتصارهِ على ابن أخيه المولى محمد المعروف بالمتوكّل الذي حكم المغرب بعد والده المولى عبد الله منذ سنة ١٥٧٤م، الأمر الذي جعل هذا الأخير يتجه هو الآخر لطنجة لطلب دعم البرتغال، فكانت الاستجابة من الملك البرتغالي دونْ سيباستيان (١٥٥٧-١٥٧٨) المدعوم هو الآخر من الملك الإسباني فليب الثاني (١٥٥٦-١٥٩٨). كان الانتصار حليف المغاربة، وشهدت المعركة وفاة ثلاث ملوك: عبد الملك، محمد المتوكل، دونْ سيباستيان.

هكذا برزت هذه المعركة على سطح الكتابات التاريخيّة بهذا الزّخم، مُتداخلة الخيوط والأطراف، والمصالح؛ مصالح محليّة ودوليّة مرتبطة بالصراع حول المتوسط (الإمبراطوريتين العثمانيّة والإسبانيّة). جولة سريعة في كتابات الاخباريين (الأراخين) والمؤرخين المغاربة كفيلة بأن تجعلنا على بيّنة من الإشكالات التي تطرحها الذاكرة في البحث التاريخي، في ارتباط بحدث معركة ٤ غشت ١٥٧٨م، ويزداد المشكل تعقيدًا عندما ننفتح على الكتابات الأجنبية؛ العثمانيّة والبرتغاليّة والاسبانيّة، وكيف نظر أصحابها لحدث المعركة. لن نستطيع محاورة كلّ الكتابات التي تناولت الحدث في هذه الورقة المُقتضبة، بل سنُركّز على بعضها، وكيف عالجت حدث المعركة، ولا نبتغي كذلك تقديم عرضٍ قصصي سردي لأحداث ووقائع المعركة، بقدر ما سنسعى لتتبّع حضور حدث المعركة وتجلياتها في الذاكرة المغربيّة والعثمانيّة والبرتغاليّة والإسبانيّة، وما الأشكال التي أخذها حدث المعركة كلما تقدم في الزّمن. بهذا المنطق فبحثنا هذا هو محاولة لفهم الذاكرات التي أرخت لحدث معركة وادي المخازن، فلماذا أرخت للحدث بتلك الطريقة؟ وما الرهان وراء ذلك؟

أولاً: صورة حدث معركة وادي المخازن في ذاكرة المنتصرين

تمكّن السعديون من تحقيق الانتصار على البرتغال في معركة وادي المخازن وهي التسميّة التي اشتهر بها الحدث في الإسطوغرافيا المغربيّة. ولم تكن المعركة محصورة بين السعديين والبرتغال، بل شاركت فيها أطراف أخرى، حيث استفاد السعديون من مساعدة الإمبراطوريّة العثمانيّة والبرتغال من الدعم الإسباني، فكانت المعركة في جزء كبير منها نتيجة للصراع بين العثمانيين والإسبان حول غرب المتوسّط. في هذه المحطّة سنحاور الكتابات المغربيّة والعثمانيّة، في مستوى استحضارها لهذا الحدث، وهو حدث انتصار بالنسبة لكليهما، فكيف استحضرت إسطوغرافيا البلدين هذا الحدث؟ وما رهانات استحضاره؟

١/١-حضور حدث معركة وادي المخازن في الكتابات المغربيّة

لتكُن البداية بالكتابات المغربيّة. لم تُولِ المصادر المغربيّة اهتمامًا كبيرًا بحدث معركة "وادي المخازن"، باستثناء تلك المعلومات القليلة التي أوردها كلّ من الفشتالي[٩] وابن القاضي[١٠] والمؤرخ المجهول[١١]، وهي المعلومات نفسها التي تناقلها عنهم مؤرخون آخرون كالإفراني[١٢] والناصري[١٣]، وفي لحظات تاريخيّة متأخرة، فترة الحماية والاستقلال، اهتمّ العديد من المغاربة مؤرخين وغير مؤرخين بشكل كبير بحدث المعركة، ووظفوا معلومات تلك المصادر مع انفتاحهم على مصادر أخرى.

أرخت المصادر المغربيّة لحدث معركة "وادي المخازن"، في إطار ديني، أي الصراع الإسلامي المسيحي، وفي إطار ثنائيّة دار الحرب ودار الإسلام، من هنا عُرض هذا الحدث في قالب قدسي احتفالي، مرتبط برهانات حاضر التأليف والكتابة. فالفشتالي الذي أفرد كتابه "مناهل الصفا" لتخليد أوصاف السلطان أحمد المنصور، جعل روايته لوقائع المعركة متطابقة مع السرديّة الرسميّة للسلطان الجديد، حيث أن المنصور قدّم نفسه في مراسلة له مع الباب العالي على أنّه صاحب الدور المركزي في المعركة، على حساب أخيه عبد الملك[١٤]،

وهو ما ردّده الفشتالي في أكثر من موضع في كتابه السالف الذكر، ففي سياق حديثه عن احتفال الناس بالنصر وتوافدهم على السلطان الجديد بمدينة فاس، قال: "واغتبطوا بما جمع الله لهم لوقت واحد من سرور الفتح العظيم المصنوع على يد أمير المؤمنين (يقصد أحمد المنصور)"[١٥]. الفكرة نفسها دافع عنها أن القاضي الذي قال: "وأما غزوة مولانا (يقصد أحمد المنصور) فما ريء مثلها قطّ، اللهم إلّا في زمن الصحابة رضوان الله عليهم، فمما شاع وذاع وامتلأت به الآذان والأسماع أنّ عدد الكفرة مائة ألف وخمس وعشرون ألف، المائة ألف أسر جلها وقتل سائرها، والخمس والعشرون بقيت في البحر في سفنهم، وكانت غزوة عظيمة حضرها جمّ غفير من أهل الله تعالى حتّى إنها أشبه شيء بغزة بدر، فلم يتفق لملك من الملوك كمثل ما اتفق لهذا الملك الأعظم في هذه الغزة العظيمة"[١٦]، وفي موضع آخر قال نقلًا عن صاحب "نزهة الحادي": " فانظر لحكمة الله الواحد القهار، أهلك ثلاثة ملوك في يوم واحد، وهو: أبو مروان (عبد الملك)، وابن أخيه محمد بن عبد الله، والطاغيّة بستيان (سيباستيان)، وأقام واحدًا وهو أبو العباس المنصور"[١٧]. تفسير هذا التحيّز لأحمد المنصور وتغييب عبد الملك، مُربط بزمن تأليف كلّ من الفشتالي وابن القاضي لنصّيهما، وولائهما للسلطان الجديد، فالأول هو وزير المولى أحمد المنصور، أما ابن القاضي فهو مدينٌ لهُ بأن فكه من الأسر. وبعكس الاثنين أقرّ المؤرخ المجهول الذي اشتهر بنظرته النقديّة للدولة السعديّة، بدور عبد الملك في رسم الخطط وتدبير الحرب إلى أن توفي على ساحة المعركة.

وإن افترق الثلاثة في تحديد صاحب الدور الأول في المعركة، المولى عبد الملك أم أخوه المولى أحمد، فقد اتفقوا على أنّ المعركة دينيّة. صراع بين الدين الإسلامي والدين المسيحي، بين جموع أهل الإيمان وأهل الكفر، بين الخير والشّر، واعتبروا الانتصار انتصارًا لدين الله، كما اتفقوا على تسمية المعركة "بالفتح العظيم"[١٨]، و"الغزوة"[١٩]، ومعركة بدر، ولتلك الكلمات مكانتهما في الدين الإسلامي. هنا يظهر الطابع القدسي الذي أضفاه هؤلاء على المعركة، بتوظيفهم لمعجم ديني وحربي في عمليّة التأريخ، وبتوظيف اللغة عمومًا لتحقير الجانب البرتغالي. نقرأ عند خالد الناصري في كتابه "الاستقصا" الذي نشره سنة ١٨٩٤ ما يؤكّد استمرار نفس الأفكار، قال: "وفي هلاك الثلاثة وإقامة الواحد إشارة واضحة لإهلاك دين التثليث ونصر دين التوحيد في ذلك اليوم والله تعالى أعلم"[٢٠]، وتظهر احتفاليّة الناصري بالانتصار وقفزه على دور الأتراك فيه، بل جعل دورهم سلبيًا. وفي إطار الاحتفاليّة كذلك، حاول المؤرخ المجهول الذي أخذ معلوماته حول المعركة من شهود وفاعلين، حاول اعطاء قيمة أكبر للانتصار من خلال عرض مقارنة بين الجيشين المتقاتلين من حيث العدد، قال: "كان عدد المسلمين ستة وثلاثين ألفا والنصارى مثلهم مرتين أضعافا"[٢١].

لن نخوض في القضايا التي تثيرها تلك المصادر بدقّة، سنترك ذلك إلى حين حديثنا عن الكتابات العثمانيّة، فنعقد مقارنة بين الطرفين. ما يهمّنا فيما تبقى من هذه النقطة هو تتبّع تطور حدث المعركة عبر الزمن، لحظات استحضاره والألوان التي أخذها في كلّ لحظة. انفجر حدث معركة وادي المخازن في مرحلة الحماية مع الحركة الوطنيّة وفي مرحلة الاستقلال، وأعطيّت لهُ أهميّة كبرى أكبر مما أعطاه الاخباريون المعاصرون كما رأينا، وهو ما يوحي بأنّه كان مجرّد حدث عابر لا يثير اهتمامًا كبيرًا. لكن خلال القرن العشرين وحتّى اليوم أقبل المؤرخون والفاعلون على هذا الحدث واستهلكوه بشكل كبير، حيث استُعملَ كأداة لإذكاء لهيب الحماس الوطني، ولبناء الذاكرة الوطنيّة[٢٢].

٢/١-حضور حدث معركة وادي المخازن في الكتابات العثمانيّة

لم تول المصادر التركيّة مثلها مثل نظيرتها المغربيّة اهتمامًا كبيرًا بالمعركة، وتغطيّة وقائعها ومجرياتها، والأكثر من هذا كله لم يكن حدث المعركة في ذاكرة تلك النصوص جديرًا بالذكر، بل كان يُعرض ويستدعى لتحقيق رهانات محدّدة. وإذا أردنا التدقيق نجدُ أن الجنابي قد انفرد بذكر إشارات مُحتشمة حول المعركة في كتابه البحر الزخار والعيلم التيار، وهو ما تناقله مؤرخون عثمانيون آخرون، كهزارفن، ومنجم باشي، ومصطفى نوري باشا. ويفسّر عدم الاهتمام هذا بتوقف

المؤرخين العثمانيين عند حدث استعادة تونس سنة ١٥٧٤[٢٣]، هذا دون نسيان طبيعة العلاقة المتوترة التي كانت تجمع السلاطين السعديين بالباب العالي قبل المعركة، وهو ما أحدث شعورًا عند المؤرخين العثمانيين صنف المغرب في خانة الأعداء.

فيما يخصّ تسمية المعركة، تختلف المصادر التركيّة عن المغربيّة حولها، فإذا اشتهرت باسم معركة وادي المخازن في هذا الأخيرة، فالمصادر التركية سمّتها بمعركة وادي السبيل، وهو ما يدعو للتساؤل، لعدم وجود هذا الاسم في موقع المعركة. يُفسر الأستاذ عبد الرحيم بنحادة ذلك بكون كلمة السّبيل هي تحريف لكلمة السّيل، المرتبطة بواقعة قطع الجسور وما نتج عنها من سيل الماء وهو ما تقرّه المراجع التركيّة[٢٤]. لا يقف الاختلاف بين المصادر العثمانية والمغربيّة عند تسميت المعركة، بل يتعداها إلى تصور كلّ منهما لدور الطرف الآخر في المعركة، حيثُ إنّ المصادر العثمانيّة تركزّ على الدّور العثماني، الذي جعلته حاسمًا في نتيجة المعركة، فهذا الجنابي قال: "ثمّ عاد الشريف أحمد بعسكره من جانب البحر فظنه الكفار عسكر الجزائر جاء للمد ففروا، وساق المسلمون خلفهم فقتلوا منهم عشرين وأسر منهم نحو أربعين ألفًا"[٢٥]، أما يلماز ازتونا فيقول نافيًا دور السعديين: "أباد رمضان باشا الجيش الصليبي بشكل حاسم خلال ساعات"[٢٦]. وبالمثل تتجاهل المصادر المغربيّة الدور العثماني، فالفشتالي لم يذكر أيّ دور لهم، حيث نسب الانتصار للسلطان الجديد المولى أحمد، وأزاح المولى عبد الملك كما أشرنا، أما المؤرخ المجهور، فلم ينف لكن قلّل، حيثُ إن عبد الملك بعد دخوله للمغرب وعودة جيش الأتراك المعين له إلى الجزائر، كوّن "جيشًا عظيمًا مع من كان عنده من أهل الأندلس وزواوة وشرذمة قليلة من الترك قعدت معه، واجلبت الناس إلى خدمته وضبط ملك وتوفرت جيوشه"[٢٧].

زيادةً على تجاهل الأدوار في المعركة، تختلف النصوص المغربية والتركيّة في سبب وفاة السلطان عبد الملك، فابن القاضي مثلًا يورد أنّه مات مسمومًا من طرف الأتراك[٢٨]، أما المؤرخ المجهول فقال إن سبب وفاته مرض اشتدّ به في ساحة المعركة[٢٩]، وفي الطرف العثماني يذكر كلّ من هزارفن والجنابي "إن عبد الملك مات من شدة الفرح، وقيل القرح، وكان على فرس فمال فكاد يسقط، فأدخل العجلة فمات فيها من ساعة"[٣٠]. وهو ما أكده يلماز أوزتونا قال: "وعندما علم بحصول رمضان باشا على نتيجة حاسمة وان الملك (ملك البرتغال) كذلك قتل مات في لحظتها من شدة الفرح"[٣١].

يظهر من خلال ما سبق التضارب بين الروايتين العثمانيّة والمغربيّة في بعض وقائع المعركة، من الاختلاف وغضّ الطرف وتجاهل الطرف الآخر، إلى الصراع حول من ينفرد بالانتصار، الذي لا يصلح للقسمة على اثنين، واستنفار أحداث أخرى في المعركة لحل تلك المعادلة، حيث وظّف المؤرخون الأتراك حدث وفاة عبد الملك لتأكيد دورهم الحاسم في المعركة، أما ابن القاضي فقد وظف الحدث نفسه للتقليل من دور العثمانيين فيها، من خلال تحميلهم مسؤولية قتل قائدها. وكلّ هذا يحيلنا على مفهوم الذاكرة المتوازية أو الذاكرة المتجاهلة بعضها البعض.

ثانيًا: صورة حدث معركة وادي المخازن في الذاكرة البرتغاليّة

في البداية تكتّم البرتغاليون عن حدث المعركة لأسباب سياسيّة، خوفًا من المتابعة القانونية بتهمة الخيانة الوطنية، فاضطر بعضهم إلى الكتابة عنها بلغات غير برتغاليّة كالفرنسيّة، أو بأسماء مستعارة أو مجهولة، واستمرّت هذه الظاهرة حتّى منتصف القرن العشرين[٣٢]، المهمّ أنّ هذا التّكتم والمراوغة في الاسماء مكنت هؤلاء من التأريخ بكثرة لحدث الهزيمة[٣٣]، أكثر مما خلّفه الطرف المنتصر، وهو ما يدعو للتساؤل. هذا السؤال نجد جوابه في متن بعض تلك الكتابات التي سنعرض، وفي سيكولوجيّة أصحابها، فاستحضارهم للحدث لم يكن لتخليد الهزيمة بالتدقيق في أحداث ووقائع المعركة، بل لأجل تبريرها أساسًا، وفي مستوى آخر يكمن جواب هيستيريا التأليف البرتغالي في قوة الصدمة التي خلّفتها الهزيمة في نفوس البرتغاليين.

١/٢-تبرير الهزيمة من قِبل البرتغاليين

وعلى هذا النحو ركّزت المصادر البرتغالية على تحديد هويّة المسؤول عن الهزيمة، من هنا نجد من

النبلاء من كتب محملًا مسؤوليّة الهزيمة للكنيسة خصوصًا "الجزويت" الذين أشبعوا دونْ سبِستيان بالروح الصليبيّة وحرّضوه لشنّ حملة على المغرب. الأمر الذي رفضه بعض رجال الكنيسة، حيث ردوا الانتكاسة للنبلاء والعسكريين، هذا بالضبط ما دافع عنه الراهب أمدور ريبلو Amador Rebello في مؤلفه تاريخ حياة الملك دون سبستيان[٣٤].

وفي المنتصف وقف المؤلف البرتغالي المجهول، في كتاب حملة الملك سبستيان على إفريقيا (Jornada del Rey dom Sebastião à Africa)، حيثُ حمّل مسؤوليّة فشل الحملة على المغرب مباشرة لثلاث أطراف هُم: الملك دونْ سبستيان، الذي ارتكب جملة أخطاء كانت سببًا في الهزيمة، منها انعدام السّرية في تجهيز الحملة، ارتكاب أخطاء تكتيكية، استبداده بالرأي، واصراره على خوض الحملة رغم معارضة المقربين منه[٣٥]، أما المسؤول الثاني، فهم رجال الدين "الجزويت" الذين أشرفوا على تربيّة دونْ سبستيان، قال: "وهكذا أضحوا متحكمين في الملك الذي أبعدوه عن النبلاء وعملوا على دفعه بحجج واهيّة إلى عبور البحر إلى إفريقيا، وجعلوه يعتقد أنّه بإمكانه أن يصبح إمبراطور موريطانيا..."[٣٦]. المسؤول الثالث، هم النبلاء ومستشارو الملك الذين لم يعارضوا مشاريع الملك وسياسته، قال "لقد استمعوا (النبلاء والمستشارون) جميعا إلى قرار الملك، وبسبب خضوعهم الكبير، وضعف عزيمتهم، لم يجرؤ ولو واحد من أولئك الرهبان وكبار النبلاء، على معارضته، بل على العكس من ذلك، أقبلوا عليه لقلة احترامهم لأنفسهم وشدّة خجلهم وخوفهم، وقبلوا يديه وكأنهم له شاكرين على دفعه إياهم إلى الموت..."[٣٧].

لقد ربط صاحب حملة الملك سيبستيان على إفريقيا، بين أزمة البلاد السياسيّة والاقتصاديّة وكذا الاجتماعيّة وانتشار الظواهر اللاأخلاقية في البرتغال ونتيجة المعركة، فالهزيمة عندهُ هي عقابٌ إلهي وإنذار من الله للبرتغاليين[٣٨]. وعكسه ربط المؤرخ لويز ماريّة المعركة بالنحس، وجعلها حدثًا فاصلًا بين أوج البرتغال وأفول نجمها، بين صولتها وانكماشها، قال: "وقد كان مخبوءًا لنا في مستقبل الأعصار العصر الذي لو وصفته كما وصفه غيري من المؤرخين لقلت هو العصر النحس البالغ النحوسة الذي انتهت فيه مدّة الصولة والظّفر والنجاح، وانقضت فيه العناية من البرتغال، وانطفأ مصباحهم بين الأجناس وزال رونقهم، وذهبت النخوة والقوّة منهم، وخلفها الفشل وانقطع الرجاء، واضمحلّ إبان الغنى والربح، وذلك هو العصر الذي هلك فبه سبِستيان في القصر الكبير من بلاد المغرب"[٣٩].

وفي سياق تبرير الهزيمة كذلك، قلّل بعض الكتّاب البرتغال من عدد جيش بلدهم، عكس جيش المغاربة الذي كان ضخمًا، مدعومًا من طرف الأتراك، كما قلّلوا من نجاعته الحربية، فمعظم المقاتلين كانوا من "المغامرين والبؤساء"، الذين أنهكهُم عناء المشي والجوع والحرارة المرتفعة، في طريقهم لموقع المعركة، جاء في نصّ برتغالي: "وفي يوم ٤ غشت، تعرّض الجيش البرتغالي الجائع والمنهك بسبب المشي والحرارة الشّديدة، والمرؤوس من لدنّ ملك عاجز، لهزيمة ساحقة"[٤٠].

من خلال ما سبق، حاولت الذاكرة الجمعيّة البرتغاليّة تبرير هزيمة ٤ غشت ١٥٧٨، عبر نهج الانتقائيّة والتصنيف ثمّ التحريف، في ارتباط مع رهانات الحاضر. ففيما يخصّ الانتقائيّة فتبرز في قفز الاخباريين البرتغاليين على وقائع المعركة، وعلى المساعدة الإسبانية للبرتغال فيها، وتركيزهم على تفسير الهزيمة وعدّ المسؤولين عنها، ومن جهة أخرى قلّلوا من عدد الجيش البرتغالي مقابل الجيش المغربي الذي كان ضخّمًا. وفي مستوى التصنيف حضر الدين بشكلٍ قويّ من خلال ثنائية الإيمان والكفر، زيادة إلى توظيف بعض التصنيفات التحقيريّة على مستوى اللغة. أما التحريف فيظهر في الأرقام التي تقدّمها تلك المصادر والخاصة بعدد الجنود والمعدات، وأيضا نتائج المعركة على البلاد، فالمعركة كانت في تقدير كثير من الاخباريين البرتغاليين، علامة فاصلة في تاريخ الامبراطورية البرتغاليّة وسببًا في انهيارها. فهل كان للمعركة كلّ هذا الأثر على الإمبراطوريّة البرتغاليّة؟

٢/٢-تأثير الهزيمة على البرتغال

تاريخيًا، لم يكن حدث الهزيمة تلك سببًا في انهيار الإمبراطورية البرتغاليّة وتراجعها. إذ من جُملة نتائج

المعركة بالنسبة للبرتغال فقدان البلاد لاستقلالها، حيث ألحقت بالمملكة الإسبانية سنة ١٥٨٠ لمدّة ستين سنة[٤١]. فقدان الاستقلال هذا كان مرتبطًا بموت الملك دونْ سبستيان دون ترك وريث على عرش المملكة، هذا هو السبب الحقيقي لا الهزيمة. من زاوية أخرى ربطت الذاكرة الجمعيّة البرتغاليّة بين المعركة وتدهور أحوال البلاد، والحال أنّ حالة التدهور والانكماش السياسي والاقتصادي التي عرفتها البرتغال قديمة، لا علاقة لها بهذا الحدث، بل تعود إلى سنة ١٥٢١، حيث فقدت البلاد نصف سكانها خلال القرن السادس عشر، نتيجة الهجرات المتتاليّة نحو الهند والبرازيل، زيادة إلى ما خلّفه طاعون ١٥٦٩، من نتائج وخيمة على اقتصاد البلد[٤٢]. أما ربط بعض المؤلفين سبب المعركة بالصراع الدينيّ، فهو بعيد عن الواقع، حيث إنّ السبب الحقيق سياسيّ توسعيّ محض؛ صراع حول الحكم في المغرب، وتدخّل برتغالي عثماني إسباني، لأجل تحقيق أهداف توسعيّة في المغرب.

لا تقف القضايا التي تُثيرها الذاكرة البرتغاليّة حول معركة ودي المخازن عند هذا الحدّ، بل تتعداها إلى إثارة قضيا معقّدة مرتبطة بالمخيال والميثولوجيا. فقد أدّت صدمة الهزيمة في وجدان البرتغاليين وضياع استقلال بلادهم إلى ظهور ما أسماه المؤرخون "بالظاهرة السباستيانية"، حيث تحوّل الملك سبستيان من سبب في الهزيمة – كما رأينا – إلى بطل، بل مُخلّص، سيعُود يومًا ما ليُحي أمجاد بلده ودينه، بالانتصار على الأتراك واحتلال إفريقيا[٤٣]. لقد رفض جزء من البرتغاليين فكرة وفاة سبستيان ولم يتقبّلوها، فالبعض قال أنّه وقع في الأسر، وهناك منْ قال إنه مستقرّ في مدينة أصيلة في بيت معلومٍ هناك، ومن المؤرخين من ربط اختفاءه بالحبّ، الحب الذي "أبقاه في بلاد البربر سجين قيود لطيفة"[٤٤]. وقد ساعد على ترسيخ فكرة عدم موته، إيمانُ جزء من العامّة بأن هذا الأخير هو الضامن الوحيد لاستقلال البلاد وقوتها، وبالتالي فلم يكن هناك استعداد عند البرتغاليين لتقبل موته بالأساس، حيث إن الاعتراف بموته هو اعتراف بضياع استقلال البرتغال للأبد.

٣/٢-رؤية إسبانية مشابهة للبرتغالية

وبخصوص الذاكرة الجمعيّة الإسبانية في تناولها لحدث المعركة فهي لا تختلف كثيرًا عن الذاكرة البرتغالية، فهذا أنطونيو دي سان مارتين في رحلتهِ للمغرب، وعند وصوله إلى مدينة العرائش عرض بعض المعلومات حول المعركة، وكانت في معظمها تُمجّد الطرف البرتغالي، وتُحقّر المغاربة، خصوصًا أهل المدينة ومنطقة القصر الكبير عمومًا، فيوم المعركة هو "يوم مشؤوم"، والمغاربة عندهُ "كفار"، وسبستيان هو ملك "شجاع"، وعبد الملك هو "مغتصب"، وقد كان استحضاره لذكرى المعركة سببًا في توقّفهُ عن وصف المدينة، واعتبار سكانها "أكثر تطرفًا وشعوذة مما يمكن أن يتخيله المرء"، و"الأكثر جهلا وانحطاطا ووضاعة في كل إمبراطورية المغرب"[٤٥].

خَاتِمَةٌ

لقد شكّل حدث المعركة نقطة صراع واختلاف بين المصادر المغربيّة والعثمانيّة، حيثُ سعى كلّ طرف إلى تغييب الطرف الآخر، وتقديم نفسه في ثوب الغانم المنتصر، ووُظّف الدين في تلك العمليّة، وتمّ تناول الحدث باحتفاليّة تؤكّد علوّ الذات وسُموّها على الآخر، وهو في الواقع تجسيد لنزاع حول السلطة بين الدولة الشريفة والامبراطورية، وهو صراع برز منذ تأسيس الدولة السعدية، حيث اعتبر عدد من السلاطين السعديين أنفسهم الأحقّ بحكم العالم الإسلامي لا الأتراك العثمانيين، وقد استمرّ هذا الصراع واحتدم في بعض اللحظات التاريخيّة وتراجع في أخرى، ويمكن قراءة سياسة افتداء الأسرى غير المغاربة التي نهجها بعض السلاطين المغاربة في هذا الإطار. أما الذاكرة البرتغاليّة، فقد سعت إلى تبرير الهزيمة عبر نهج الانتقائية والتصنيف ثمّ تحريف الحقائق. التركيز على تفسير الهزيمة بعدّ المسؤولين عنها، وارجاعها لسوء التخطيط والإعداد، وسوء الحظّ كذلك.

الإحالات المرجعية:

(١) عبد الرحمن المودن، "تساؤلات حول موقف العثمانيين من العزو السعدي للسودان"، ضمن كتاب: **المغرب وإمبراطورية السنغهاي في نهاية القرن السادس عشر**، معهد الدراسات الإفريقية، سلسلة ندوات رقم ٢، الرباط، ط١، ١٩٩٥.

(٢) للتوسع أكثر في علاقة الذاكرة الجمعية بالذاكرة التاريخية، حدودهما، خصائصهما، أدوار كلّ منهما، يُنظر: بيير نورا، "الذاكرة الجماعية"، ضمن كتاب: **الكتابة التاريخية التاريخ والعوم الاجتماعية: التاريخ والذاكرة – تاريخ العقليات**، ترجمة محمد حبيدة، أفريقيا الشرق، ط١، الدار البيضاء، ٢٠١٥، ص ٨٥- ٩١.

- Jacques LE GOFF, **Histoire et mémoire**, Collection Folio. Histoire ; 20, éditions Gallimard, Paris, 1988. P. 194.

(٣) وجيه كوثراني، "استحضار الذاكرة التاريخية وتشكل الهوية"، **مجلة المستقبل**، العدد ٢٣٩٣، ٢٠.

(٤) محمد حبيدة، **بؤس التاريخ مراجعات ومقاربات**، دار الأمان، الرباط، ط١، ٢٠١٥، ص ١٥٣.

(٥) بيير نورا، "الذاكرة الجماعية"، م س، ص ٨٦.

(6) Jacques LE GOFF, op.cit, p. 194.

(٧) وجيه كوثراني، "التاريخ والكتابة التاريخية دراسة نماذج: سايكس بيكو، الخلافة، ذاكرات طوائف لبنان"، **مجلة أسطور للدراسات التاريخية**، العدد ٤، يوليو ٢٠١٦، ص ١٣- ٢٤.

(٨) نقلاً عن: محمد حبيدة، "راهنية التاريخ"، المجلة الإلكترونيّة **رباط الكتب**، العدد ٢، ٢٠٠٨.

(٩) عبد العزيز الفشتالي، مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا، دراسة وتحقيق عبد الكريم كريم، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة والثقافة، (بدون تاريخ).

(١٠) أحمد بن القاضي، المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور، ج٢، دراسة وتحقيق محمد رزوق، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط ١، الرباط، ١٩٨٦.

(١١) مجهول، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية**، تقديم وتحقيق عبد الرحيم بنحادة، دار تينمل للطباعة والنشر، ط ١، مراكش، ١٩٩٤.

(١٢) محمد الصغير الإفراني، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، مطبعة النجاح الجديدة، ط ١، الدار البيضاء، ١٩٩٨.

(١٣) أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، الدولة السعدية**، ج ٥، تحقيق وتعليق جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٩٧.

(١٤) تُبيّن رسالة جوابيّة أرسلها السلطان العثماني مراد الثالث إلى أحمد المنصور سنة ١٥٧٩، تبيّن مضمون رسالة المنصور لهُ، والتي نسب فيها الانتصار في المعركة له. للاطلاع على نصّ الرسالة يُنظر:

Abderrahmane AL MOUDDEN, "QUI ADIRIGE LA BATAILLE DE WAD AL-MAKHAZIN ? (PRESENTATION D'UN DOCUMENT OTTOMANO-SA'DI INEDIT)", **Hesperis-tamuda**, vol XXIX, Fasc. 2 (1991) , P.184-186.

(١٥) عبد العزيز الفشتالي، م س، ص ٤٠.

(١٦) أحمد بن القاضي، **المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور**، دراسة وتحقيق محمد رزوق، ج ٢، مكتبة المعارف، الرباط، ط ١، ١٩٨٦، ص ٦٧٢.

(١٧) محمد الصغير الإفراني، **نزهة الحادي في تاريخ ملوك القرن الحادي**، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٨، ص ١٤٣.

(١٨) عبد العزيز الفشتالي، م س، ص ٤٠.

(١٩) المؤرخ المجهول، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتيّة**، م س، ص ٥٨.

(٢٠) أحمد بن خالد الناصري، م س، ص ٨٤.

(٢١) المؤرخ المجهول، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتيّة**، م س، ص ٦١.

(٢٢) محمد القبلي (إشراف)، **تاريخ المغرب تحيين وتركيب**، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغربي، الرباط، ٢٠١١، ص ٣٨٢.

(٢٣) عبد الرحيم بنحادة، "**وثيقة عثمانيّة حول معركة وادي السبيل ٤ غشت ١٥٧٨: (المساهمة والتأويل)**"، **هيسبريس تمودا**، العدد ٣١، ١٩٩٣، ص ٢٥، ٢٦.

(٢٤) نفسه، ص ٢٦.

(٢٥) نفسه، ص ٢٧.

(٢٦) عبد الرحمن المودن، "**تساؤلات حول موقف العثمانيين من العزو السعدي للسودان**"، ضمن كتاب: **المغرب وإمبراطورية السنغهاي في نهاية القرن السادس عشر**، معهد الدراسات الإفريقية، سلسلة ندوات رقم ٢، الرباط، ط١، ١٩٩٥، ص ١٢.

(٢٧) المؤرخ المجهول، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتيّة**، م س، ص ٥٣.

(٢٨) محمد الصغير الإفراني، **نزهة الحادي**، م س، ص ١٤٤.

(٢٩) مجهول، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية**، م س، ص ٦١.

(٣٠) عبد الرحيم بنحادة، م س، ص ٢٦.

(٣١) يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري، منشورات فيصل للتمويل، إستانبول، ط١، ١٩٨٨، ص ٣٨٨.

(٣٢) عبد الرحيم بنحادة، "**وثيقة عثمانيّة حول معركة وادي السبيل ٤ غشت ١٥٧٨: (المساهمة والتأويل)**"، **هيسبريس تمودا**، العدد ٣١، ١٩٩٣، ص ٢٣.

(٣٣) نفسه.

(٣٤) أحمد بوشرب، **وثائق ودراسات عن الغزو البرتغالي ونتائجه**، دار الأمان، الرباط، ص ١١٨.

(٣٥) حمد بوشرب، نفسه، ص ١٢٥، ١٢٦.

(٣٦) نقلاً عن: أحمد بوشرب، نفسه، ص ١٢٦، ١٢٧.

Jornada del Rey dom Sebastião à Africa, XXXIX, introduction de l'éditeur F.S Loureiro , p. 15

(٣٧) أحمد بوشرب، م س، ص ١٢٧. نقلاً عن:

Jornada del Rey dom Sebastião à Africa, op.cit, p. 17.

(٣٨) يُقدّم المؤلف معلومات مهمّة حول المعركة، انطلاقًا من الاستعدادات العسكرية للطرفين، والمراسلات التي تنوقلت بينهما عشيّة المعركة، وصولاً إلى ذكر نتائج المعركة بالنسبة للبرتغال؛ فقدان الاستقلال وافتقار البلاد. للاضطلاع أكثر على أهم القضايا التي يعالجها الكتاب، يُنظر: أحمد بوشرب، م س، ص ١١٥- ١٢٩.

(٣٩) أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، الدولة السعدية**، تحقيق وتعليق جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٩٧، ج٥، ص ٨٦.

(٤٠) عثمان المنصوري، "معركة القصر الكبير والحاجة إلى مقاربات جديدة"، مقالة ضمن كتاب جماعي: **المغرب والبرتغال تاريخ مشترك وذاكرة متقاطعة**، منشورات المندوبية الساميّة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة أصكوم، القنيطرة، ج ١، ٢٠١٩، ص ٣٢٧ – ٣٣١.

(٤١) عبد الأحد السبتي، **الماضي المتعدد قراءات ومحاورات تاريخيّة**، دار توبقال للنشر، ط١، الدار البيضاء، ٢٠١٦، ص ٩٤.

(٤٢) عثمان المنصوري، م س، ص ٣٢٨، ٣٢٩.

(43) Lucette Valensi, **Fables de la mémoire. La glorieuse bataille des Trois Rois**, Paris, Seuil, 1992, p. 160.

(٤٤) أنطونيو دي سان مارتين، **مدينة الثُّعاس، رحلة إلى داخل المغرب**، ترجمة مصطفى الوريغلي، المركز الثقافي العربي، "١، بيروت، ٢٠١٨، ص ٤٥.

(٤٥) أنطونيو دي سان مارتين، م س، ص ٤٣ – ٤٧.

مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
SCILIT https://www.scilit.com/sources/85284

أبو القاسم الزياني وأدواره السياسية في الدولة العلوية
جدل التاريخ والسلطة

د. عادل الطاهري
أستاذ التاريخ الحديث
جامعة محمد الخامس
الرباط – المملكة المغربية

مُلَخّص

يسلط المقال الراهن الضوء على المؤرخ أبي القاسم الزياني (١٧٣٤-١٨٣٣). وتكمن أهمية هذا المؤرخ في غنى تجربته السياسية وغزارة تأليفه التاريخي على حد سواء، فقد عاصر أربعة سلاطين علويين، وهم سيدي محمد بن عبد الله (١٧٥٧-١٧٩٠) والمولى اليزيد (١٧٩٠-١٧٩٢) والمولى سليمان (١٧٩٢-١٨٢٢) والمولى عبد الرحمن (١٨٢٢-١٨٥٩). وقد كان مع السلاطين الثلاث الأوائل بالخصوص مؤثرًا ومتأثرًا بالأحداث السياسية. ومن جهة أخرى فقد ألف العديد من المؤلفات التاريخية مثل "الترجمانة الكبرى" والبستان الظريف" و"عقد الجمان". ولهذا تطمح هذه الدراسة إلى التعرف على مسارات سيرة أبي القاسم الزياني في علاقته بالسلطة السياسية. من فترة الأوج مع سيدي محمد مرورًا بمرحلة الأزمة في فترة المولى اليزيد، وصولاً إلى المولى سليمان الذي سعى إلى تقريبه هو الآخر ورده إلى الخدمة بعد أن قرر هذا المؤرخ ترك مسافة من الحياة السياسية. ومن الإشكالات التي تطرحها هذه الدراسة: إلى أي مدى تبرز استقلالية المؤرخ في مواقفه السياسية وموضوعيته في الكتابة التاريخية؟ وما حدود علاقة التأثير والتأثر بين المؤرخ والسياسي في حالة أبي القاسم الزياني؟

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٠٩ نوفمبر ٢٠٢٥
تاريخ قبول النشر: ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

أبو القاسم الزياني؛ الدولة العلوية؛ المؤرخ والسلطة؛ التاريخ السياسي المغربي؛ الكتابة التاريخية

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2025.440588.1311

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

عادل الطاهري. "أبو القاسم الزياني وأدواره السياسية في الدولة العلوية: جدل التاريخ والسلطة".- دورية كان التاريخية.- السنة التاسعة عشرة- العدد السابع والسبعون؛ مارس ٢٠٢٦. ص ٨٧- ٩٦.

X, formerly Twitter: http://X.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
nternet Archive https://archive.org/details/@historical_kan_periodical
Corresponding author: adil.ettahiri.hist@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

يتراءى في كتابات الإخباري أبي القاسم الزياني ذلك الملمح الذي سماه فرانسوا سيميان بأصنام قبيلة المؤرخين. فهي كتابات تحوم حول الثلاثي: الكرونولوجيا، الفرد، والتاريخ السياسي العسكري. وفي واقع الحال فإن التمثلات الفكرية التي تؤطر الكتابة التاريخية لأبي القاسم الزياني تفسر إلى حد بعيد هذا النمط من التدوين، ذلك أنه كما يقول محمد جادور، فإن هذه الكتابة "اتخذت من ولي نعمتها مركزًا لإنتاجها التاريخي"[١]. ولم يكن الإخباري في منطلقاته يخفي هذا البعد في كتاباته، بل يبوح بذلك ويشهره منذ مقدمة كتابه. فبالنسبة إلى الإخباري المخزني؛ ما نعرفه في أدبيات الكتابة التاريخية من ضرورة الالتزام بالموضوعية وترك مسافة بين الذات والموضوع يبدو غائبًا ولا مفكر فيه. إنه تاريخ "منحاز" منتصر للوجهة الرسمية التي يمثلها السلطان. يتحدث الزياني عن غرضه من كتابه العمدة "البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف" فيقول: "والمقصود من هذا [الكتاب]، التعريف بفضائل مولانا أمير المؤمنين سيدي محمد وولده أمير المؤمنين مولانا سليمان وعدلهما وحسن سيرتهما". ولم يكن ينتظر من أبي القاسم غير ذلك، خصوصًا إذا علمنا أن المؤرخ كان يطلع أفرادًا من الأسرة الحاكمة على مؤلفاته وهي في طور الإنجاز، ما يعني أنها في آخر المطاف تستهدف الأسر الحاكمة بشكل أولي. ففي أثناء ولايته بسجلماسة وعندما كان يؤلف كتاب "الترجمانة الكبرى التي جمعت أخبار المعمور برًا وبحرًا"، وهو كتاب ألفه بعد عودته من سفارة في الإستانة سنة ١٢٠٠ه، عرض بعضًا من فصوله على المولى سليمان "فاستحسنها وشجعه مرارًا شفويًا وكتابيًا على إكماله"[٢].

من جانب آخر هي كتابة موجِّهة لما نسميه في عصرنا بالرأي العام، وليست من قبيل الترف أو الإمتاع والمؤانسة. ذلك أنها تهدف إلى إضفاء المشروعية على حكم السلطان وتلميع صورته. يتحدث الإخباري عن هذا الانشغال الإيديولوجي فيشير إلى أنها تخاطب الرعية ليتحققوا: "أن دولته السعيدة [سيدي محمد] وأحكامه السديدة الرشيدة، لم ير مثلها آباؤهم ولا أجدادهم، فيكثروا من حمد الله الذي بولايته أسعدهم والدعاء لمن أنامهم في مهاد عدله وتقلبوا في آلاء فضله"[٣]. إن هذا الخط التحريري الذي ارتضاه الزياني لنفسه في كتابته التاريخية لم يجعل منه مجرد إخباري، بل كذلك طرف في الصراعات التي تغلي في المجتمع المغربي.

يطرح ليفي بروفنصال (١٨٩٤ – ١٩٥٦م) سؤال الموضوعية في كتابات أبي القاسم الزياني. إنه لا يتساءل عن القيمة العلمية للكتب التاريخية للزياني، ذلك أنه يعتبره مصدرًا أساسيًا من مصادر الدولة العلوية، ويقول مع المستشرق هوداس أنه "فيما يخص تاريخ الشرفاء لا يجوز لنا أن نعتبر الزياني ناقلاً جماعًا لا غير"[٤]. إنما يطرح قضية ما إذا كان الزياني ترك مسافة موضوعية بينه وبين الحدث السياسي الذي يكتب عنه. يورد بروفنصال الإشكالية على النحو التالي": هل استطاع الزياني أن يتحاشى التحيز والغلو في تدوينه لأخبار السلاطين الذين كان يعيش في ظلهم"[٥]. نكاد نجد في جواب بروفنصال ما يشي أن الزياني قاده إلى التاريخ موقعه من الدولة العلوية ومساهمته في الحدث السياسي. إن بروفنصال يتدرج لينتقل من العام فينحدر إلى الخاص. من جهة يلوم الزياني لأنه اكتفى بالدولة العلوية وركز عليها، ثم يخصص أكثر فيشير إلى تركيزه على عهد سيدي محمد بن عبد الله "والأحداث التي كان هو من المشاركين فيها أو من القابضين على بعض أزمة تطوراتها". ومن هنا رصد ليفي بروفنصال لتوظيف الزياني لضمير المتكلم في كتاباته، ويؤول ذلك بأنه "يتباهى بما كان لمواقفه من شأن ويفتخر بما كان يحظى به من قدر وجاه"[٦].

ولا يبدو هذا مجرد تأويل من ليفي بروفنصال. ففي الواقع يبدي أبو القاسم الزياني نيته منذ البداية، فهو لا يكتم تطلعاته وآماله. لقد غادر أبو القاسم الزياني مع أسرته المغرب في سن مبكرة بسبب الفتن التي قامت في البلاد إبان الثلاثين سنة التي تلت وفاة المولى إسماعيل. وبعد تولية سيدي محمد بن عبد الله وعودة الاستقرار إلى البلاد عاد رفقة أسرته إلى المغرب. وهنا سيطالع أبو القاسم واقعا جديدا، ذلك أن كل رفاقه في الدراسة وندمائه سيلتحقون بالخدمة المخزنية، بما في ذلك صديق له من بلاد سوس كان له ولع بعلم التاريخ

والأنساب اسمه "الجزولي" ويلقب بالشليح. وفي الواقع لم تؤت تحذيرات أبيت للابتعاد عن المخزن نتيجتها، إذ كما يقول الزياني: "شرهت نفسي للحاق بهم [رفاقه] وتعلقت همتي بخدمة السلطان"[٧]. لقد كان أبو القاسم واضحا في نواياه، فحماسة الشباب قد حملته على التطلع للجاه والعز الذي ناله رفاقه، يقول الزياني شارحا لأبيه ما يجول بخاطره: "فقلت إن رفقائي ومن كنت آنس بهم ذهبوا وحصلوا على ما طلبوا، وبلغوا الغاية في العز والجاه"[٨].

إن هذا القصد الذي وجه الزياني كان لابد أن يؤثر في طبيعة الكتابة التاريخية والنهج الذي سينهجه. إذ الكتابة هي الأخرى ستكون بشكل أو بآخر وجها من وجوه هذه الخدمة المخزنية. وهذا ما يجعلنا لا نميل لما كتبه ليفي بروفنصال في دراسته "مؤرخو الشرفاء"، حين اعتبر أن الزياني لم يكن يروم التقرب من سلطان بكتاباته التاريخية وذلك عندما يقول: "الجدير بالذكر أن الزياني لم يعن بالتاريخ ابتغاء عطاء أو رجاء تقرب من سلطان"[٩]. وهذا الأمر بطبيعة الحال يفنده ما أوردناه هنا عن مقصد الزياني منذ البداية من رغبة في الالتحاق بالخدمة المخزنية، ومن هنا فرغم أن الزياني كتب بعض مؤلفاته في شيخوخته المتأخرة بعد أن رفع يده من الخدمة إلا أنه لا يمكن الجزم بأنه قد تجرد من شواغله السالفة. ومع أن ليفي بروفنصال يعترف بأنه أهدى كتبه جميعا للمولى سليمان إلا أنه يضيف "لم يكن عمله ذلك مشوبا بشائبة من التملق". ويبرر ذلك المستشرق بأن الزياني قد بلغ أعلى مستويات الجاه بمناصبه السياسية ولم يكن بحاجة إلى التقرب إلى السلاطين بكتبه التاريخية، ويغفل بروفنصال أن هذه الكتابة التاريخية قد تكون جزء من هذه الخدمة، ونوعا من الاعتراف بالجميل.

الزياني في حضرة ثلاثة سلاطين (جدلية التاريخ والسياسة)

يمكن القول إن كتابات أبي القاسم الزياني كانت رجع صدى للسياسة الرسمية للدولة العلوية. ويظهر تأييد أبي القاسم الزياني للسلطان سيدي محمد بن عبد الله منذ الخطوة الأولى التي خطاها في طريقه إلى سدة الحكم مع ما يفرضه ذلك من تغيير في الوجوه السياسية وبالخصوص الولاة. لقد كانت العادة أنه بمجرد أن يصل حاكم إلى العرش حتى يعين أشخاصًا يثق في ولائهم، ومن هنا فإن سيدي محمد أجرى الكثير من التغييرات، خصوصًا إذا علمنا أنه جاء في فترة اتسمت بتوالي عقود من الاضطرابات.

لقد خصص أبو القاسم الزياني مساحة معتبرة لحوادث الولاة الذين قام بينهم وبين السلطان خلاف. فمن المعلوم أن سيدي محمد عزل والي الغرب الحبيب المالكي، وأمر بمصادرة كل ممتلكاته وهدم قصره، ثم سجنه. نجد أولا أن أبا القاسم يصفه بـ "رأس أمراء أيام الفتنة". ثم بعد ذلك حين يتطرق لقضية إضرابه عن الطعام في السجن حيث يقول "منع نفسه من الأكل والشرب"، لا يتعاطف أبدًا مع النهاية المأساوية لهذا الوالي، حيث توفي في إضرابه هذا عن الطعام، بل يقول إنه "مات ميتة جاهلية"[١٠]. كما أنه عندما يتحدث عن تغيير عام في سياسة تعيين الولاة، ومنها عزل قائد بني حسن أبا عريف قائد تامسنا ولد المجاطية وقائد تادلا الراضي الورديغي وعامل دكالة ابن العروسي، يعلق بقوله: "وأرهف حده للعمال الذين أفسدهم المال، فصلحت بذلك أحوال الرعايا والجند لما تولى المناصب أهل الكفاءة والجد"[١١].

هذا عن سياسته مع الولاة. لكن في المقابل نجده يسكت عن بعض الأمور التي لا يخفى تأثيرها السلبي على الرعية. ومن ذلك بيع الأمكاس، فسيدي محمد باع أمكاس فاس للحاج محمد الصفار، وهذا التفويت غالبًا ما يكلف الرعية كثيرًا لأن المشتري يفرض مغارم على هواه فيستخلص ما يفوق ما قدمه للسلطان. إلا أن أبا القاسم هنا يكتفي بعرض محايد للحادثة دون أن يصدر معها أي حكم كما هي عادته. يقول في عبارة وجيزة "وفي عام ستة وسبعين ومائة وألف تولى الحاج محمد الصفار أمكاس فاس باثنين وعشرين ألف مثقال في السنة"[١٢].

يتبعه أبو القاسم الزياني الأسلوب نفسه عند تناوله للأولياء والصوفية المعارضين لحكم السلطان محمد بن عبد الله. حيث نرى تأييدًا تامًا لمواقف سيدي محمد وتحاملاً واضحًا على هؤلاء المعارضين. ومن ذلك موقفه

من محمود الشنقيطي في فاس الذي كان يذيع أن سيدي محمد سلطان جائر وأنه "لم يوافق عليه أحد من الأولياء". فعندما يشير إلى اعتقاله وتوجيهه إلى السجن في مراكش حيث سيلفظ الأنفاس، نجده يقول إضفاءً للمشروعية على هذا الفعل "وامتحنه إلى أن مات في سجنه، ولم تبكه أرض ولا سماء"[١٣]. ومن الصوفية الذين عرّض بهم أبو القاسم الزياني كذلك انتصارا للسلطان المرابط "كلخ" الذي قام سنة ١١٨١ه، يقول عنه الزياني: "كان يظهر للعامة الكرامات الكاذبة وتبعه الجهلة من أهل البادية"، ويصف من تبعه عند دخول إلى مراكش بـ "عالم من الأوباش". ويتحدث في "البستان" كذلك عن شخص آخر خرج من باب الولاية اسمه محمد والحاج اليموري، ونجده يصفه بصفات تحمل غير قليل من التحامل من قبيل "الدعي" و"كان يزعم أنه من الأولياء" وقال عنه "كان يشيع أنه ينتظر صاحب الوقت"، وأما أتباعه فيصفهم بـ "جهلة البربر"[١٤]. وعمومًا فمعظم انتقادات الزياني للأولياء لا يمكن أن تفهم إلا في هذا السياق، وهذا ما حذا بصاحب سلوة الأنفاس ليقول: "كانت له حدة ولسان لا يبقي ولا يذر حتى أداه ذلك إلى الوقوع في الأولياء الكبار"[١٥].

ومن مظاهر اتباع التوجه العام للسياسة التي ارتضاها سيدي محمد بن عبد الله، السير على منوال السلطان في الانفتاح على مظاهر التحديث التي عرفها زمنه، إذ كان عصر سيدي محمد عصرا تطلعت فيه الهمة للتحديث تحت تأثير رياح العصر الحديث التي هبت في أوربا وحملتها على فرض نموذجها الحضاري على بقية المعمور. ومن المواضيع التي أثارها أبو القاسم الزياني والتي كانت سببا لنقمة بعض الإخباريين عليه فيما بعد، أننا نجد في كتاباته أمشاج توجه علماني، وذلك حين يتناول قضية الجباية. ذلك أنه إلى حد ما يوحي بتفضيله للقوانين الوضعية التي يضعها أهل الروم والأتراك. يقول: "وأما أهل القوانين من الأتراك والروم، فإنهم يسوون بين العدل النبوي والعدل السياسي، ويقيمون العدل الاصطلاحي مقام العدل الإلهي، وعندهم الجور المرتب أحسن من العدل المهمل"[١٦]. وكان أكنسوس ممن نقم عليه هذا الرأي كعادته في توجيه نقود حادة للزياني. ذكر معلقا عليه: "هذا الكلام خارج عن الشريعة المحمدية"[١٧].

ولم يكن انصياع الإخباري لتوجهات السلطة تقف عند حد. ذلك أن الإخباري لم يكن يكتب التوجهات الرسمية للسلطة فقط، بل كان ينحاز حتى إلى مواقفهم النظرية غير المتصلة بحاضره وراهنه. فمن القضايا التي يشير الزياني إلى أنه تراجع عنها وعدل فيها بتوجيه من سيدي محمد بن عبد الله؛ قضية شرف الدولة السعدية السابقة على العلويين. لقد كان الزياني مائلا إلى القول بعدم ثبوت شرف السعديين، غير أن سيدي محمد بن عبد الله نهاه عن ذلك، يحكي مذهب سيدي محمد في "البستان" فيقول: "قلت: ولقد سمعت مولانا أمير المؤمنين سيدي محمد بن عبد الله رحمه الله لما جرى ذكرهم، وذكرت له الخلاف الذي وقع في نسبهم، قال لي: رحمه الله: استكت ولا تعد لمثل هذه المقالة، فإنهم إخواننا وبنو عمنا وجدنا واحد، وقريتنا بالينبع واحدة"[١٨]. كما يذكر العوامل التي كانت وراء ذلك التجافي الحاصل بين السعديين والعلويين في بداية عهد هؤلاء، فيشير إلى إهمال وعدم مبالاة السعديين أثناء فترة حكمهم بالفرع العلوي، كما أن مناصرة الشرفاء العلويين لأحمد الأعرج في نزاعه مع أخيه محمد الشيخ قد عكر صفو العلاقات بينهما.

غير أنه الذي ذكرنا إلى حد يشكل وجهًا واحدًا من هذه الجدلية، ولابد من ذكر بعض مظاهر هذا التفاعل المعقد بين السلطان والكاتب. إذ أن العلاقة لا تتخذ اتجاهًا واحدًا ينحدر من السلطان إلى الكاتب. بل إن المعرفة التاريخية والجغرافية التي حازها أبو القاسم الزياني كما وأصوله البربرية قد أهلته في كثير من المناسبات لتقديم المشورة للسلطان وتوجيهه لاتخاذ القرارات. ومن ذلك ما يذكره الزياني عن نزاع السلطان مع قبيلة آيت أومالو عام ١١٨٦ه[١٩]. وأصل هذا النزاع أن السلطان عيّن عليهم بلقاسم الزموري فرفضوه ولم يقبلوا إمارته. وعندما أرسل سيدي محمد محلة بقيادة بلقاسم لتأديب القبيلة انهزمت محلة القائد، فكان ذلك سببا لاشتطاط غضب السلطان. ورغم أن أبا القاسم الزياني لم يبسط بشكل مسهب في التهم التي وجهها القائد بلقاسم له، إلا أنه اكتفى بالقول: "وكنت معه في

تلك الحركة وأنا في حيز الإهمال، أتوقع الموت كل يوم بسبب ما كتب له بلقاسم الزموري في شأني وأني أن الذي أفسدت عليه القبائل". لكن يبدو أن المعرفة الجيدة لأبي القاسم بالمنطقة التي يود إخضاعها قد شفعت له، إذ كما يقول الزياني سأله سيدي محمد "هل تعرف هذه البلاد". فأجاب بالإيجاب. فسأله عن أدخسان وقصبتها وجبالها، ووجهه أبو القاسم بالفعل. وهنا انقلب السحر على السحر، إذ استطاع أبو القاسم أن يقنع السلطان بخطأ بلقاسم الزموري، وحمله على عقد صلح مع القبيلة، وقد كتب أبو القاسم الرسالة التي وجهها السلطان للقبيلة مصرحًا بعفوه عنهم. وواضح أن أبا القاسم قد توسط بالفعل بين السلطان والقبيلة من أجل إعلان الهدنة والانصراف عن الحل العسكري، إذ بحضور بعض أعيان القبيلة قال السلطان سيدي محمد "إني سامحتكم على وجه كاتبي فلان"[٢٠]، في إشارة إلى أبي القاسم الزياني. وهنا يبرز ملمح من ملامح تلك الجدلية المعقدة في علاقة السلطان بالكاتب الإخباري، حيث ينزل سيدي محمد عند رأي كاتبه، ويسهم هذا الأخير في صنع الحدث السياسي. يقول ليفي بروفنصال معلقًا على هذه الحادثة: "انتهز الزياني تلك الفرصة ليبين للسلطان أن الزموري يجهل كل شيء على المنطقة التي تحت تصرفه، وأن إشارته تلك تعرض السلطان وجيشه للهزيمة فلم يسعه إلا أن عهد إليه بإنقاذ الموقف باستخدام جاهه عند القبائل"، ويعلق بروفنصال على المآلات التي كانت لهذه الحادثة فيما له صلة بالزياني وعلاقته بالمخزن "فرضي سيدي محمد على كاتبه ورفع منزلته"[٢١].

على أن أبا القاسم الزياني كان معتمدًا كذلك في المواقف الحرجة التي تطلبت منه تدخلا بشكل شخصي وحضورا في عين المكان. ففي حادثة آيت أومالو قسّم سيدي محمد عساكره إلى ثلاث، وقد وجه قسما منه مع قدور بن الخضر، ولم تفلح هذه المحلة في مهمتها، بل تعرضت لهزيمة قاسية، فبلغت السلطان رسالة منه مما جاء فيها "إن البرابرة اجتمعوا علينا، وإن لم يتداركنا سيدنا هلكنا"[٢٢]. وهنا كذلك لم ينقذ العسكر المحزني إلا تجربة أبي القاسم الزياني، حيث حضر إلى عين المكان والتقى بأعيانهم، يقول عن الدور الذي قام به: "فأمرني بالتوجه إليهم والاحتيال في خلاصهم بكل ممكن، ووجه معي مائة من الخيل، فرجعت للزاوية، فوجدت القبائل محيطة بهم، فاجتمعت بآيت يسري، ووعدتهم من السلطان بالعطاء الجزيل لتجوز المحلة في بلادهم فأنعموا بذلك"[٢٣]. وقد كانت هذه الحادثة سببا في رفع مكانة أبي القاسم الزياني، إذ نُكب بلقاسم الزموري وعُزل واستصفي ماله. وتظهر هذه المكانة العالية التي صارت لأبي القاسم في دار المخزن أن عين سيدي محمد على قبيلة زيان هذه قائدًا من اختياره، يقول أبو القاسم: "وقيّد عليهم محمد وعزيز بإشارتي"[٢٤].

وكان أبو القاسم واعيا بالفعل بهذه العلاقة الجدلية بينه وبين السلطان، حيث صارت له الكلمة في الشؤون الكبرى المتعلقة بالسياسة المخزنية، يقول عن هذا المنعطف البارز في حياته عن طبيعة العلاقة التي جمعته بسيدي محمد: "ومن ذلك الوقت رفع منزلتي على أبناء جنسي وقدمني على غيري. وكان رحمه الله يوجهني في المسائل العظيمة ويعتمد قولي، ويقدم رأيي فيما أشير به ويشير به غيري"[٢٥]. ويشير بالفعل بروفنصال كذلك إلى أن الزياني بعد هذه الحادثة صار أحد صناع القرار السياسي على أرض الواقع وليس مكتفيا بالمشاورة في الأمور وإبداء الآراء فقط، ذلك أن سياسة اللين التي انتهجها سيدي محمد مع القبائل تطلبت منه وسطاء يقومون بالوساطات من أجل الخروج من المآزق دون مواجهات، يقول في ذلك: "أصبح سيدي محمد يقدمه في المهمات ويكل إليه تذليل ما يحدث في القبائل البربرية من عقبات وإطفاء ما يتأجج فيها من فتن وثورات"[٢٦].

ومن القضايا المصيرية التي أدلى فيها أبو القاسم الزياني بدلوه باعتباره مؤرخا يحظى بثقة سيدي محمد قضية المولى اليزيد. فمن المشاكل التي أثيرت في زمن السلطان سيدي محمد؛ قضية ثورة بقايا جيش عبيد البخاري، ويبدو أن السلطان ظن أن إرسال ابنه اليزيد إليهم سيسهم في إطفاء شرارة هذه الفتنة. لكن الذي حصل أن اليزيد بنفسه استحال عبءً آخر حين استهوته مبايعة عبيد البخاري له في هذه الأزمة بالذات. وكان مما ذكره أبو القاسم الزياني لسيدي محمد في هذه

الحادثة: "كيف بك يا سيدي، وأين غاب عقلك حتى توجه اليزيد للعبيد، فإنه لا يسعى في صلاحهم، وما يسعى إلا في الفساد"[٢٧]. ومن المعلوم أن هذه القضية ومثيلاتها هي التي كانت سببا في المحنة الكبيرة التي مر بها أبو القاسم حين تولى المولى اليزيد الحكم، حيث انتقم من معظم رجالات أبيه، بمن فيهم الزياني، يقول في ذلك محمد المنصور: "في طليعة من نصب لهم العداء خدام أبيه الذين أبعدوا من الخدمة. وكان الزياني من جملة هؤلاء"[٢٨]. ومن هنا لا يمكن فهم المحن التي مر بها الإخباري إلا في هذا السياق من التحولات السياسية التي تأتي بوجوه جديدة للحكم، فيتم بعث الخلافات القديمة وتصفية الحسابات.

وعلى العموم فإن الثقة التي حظي بها الزياني قد بوأته مكانة جعلته لا يُعتمد فقط في القضايا المتصلة بما هو محلي، بل تعدى ذلك إلى إسناد مهام ديبلوماسية خارجية له، وهذا وجه آخر من أوجه ذلك التفاعل المعقد بين السياسي والمؤرخ. ومن ذلك بعثه من قبل السلطان سيدي محمد إلى السلطان العثماني عبد الحميد عام ١٢٠٠ه. وقد كتب الزياني عن هذه السفارة بكثير من الاعتداد والزهو بالذات. ومن ذلك ما اعتبره كتابا من السلطان عبد الحميد إلى سيدي محمد يعدد فيه مزاياه أو كما قال الزياني "وكتب للسلطان كتابا في شأني بالمدح والثناء الجميل"[٢٩]. وحسبما نقله الزياني فإن مما جاء في هذه الرسالة ما يلي: "إنه وصلنا من مقامك الشريف عشرون سفيرًا، وأحسنهم سرًا وعلانية وعقلاً وأدبًا فلان –يعنيني– فإنه أدى لنا رسالتك بأدب وانفصل عنا بأدب". ثم بعد ذلك يشير الزياني إلى توصية السلطان عبد الحميد باعتماده سفيرا دائما إليه. كما نقل أبو القاسم الزياني الانطباع الحسن لسيدي محمد عنه بعد هذه الرسالة السلطانية من عبد الحميد، حيث يذكر أنه "لما سمع مولانا نصره الله بذلك، نشط وسره ما سمع، ودعا لنا بخير وأثنى"[٣٠]. وقد كان أبو القاسم مدركا لهذا الدور المنوط به عن تلميع الدولة العلوية وسلطانها، لهذا نجده يعدد خصال سيدي محمد في لقائه بالسلطان العثماني عبد الحميد. وكانت الفرصة التي انتهزها الزياني لتعداد محاسن سيدي محمد عندما سأله السلطان العثماني عن إمكانية اقتراض بعض المال منه. ولأن الجهاد ضد المسيحيين كان هو الفعل الذي يرفع من شأن السلطان ويعلي أسهمه، فإن الزياني لم يتوان عن إطراء سيدي محمد في صورة لا تكاد تخلو من مبالغة، إذ لما كان عبد الحميد قد طلب السلف من أجل تمويل الجهاد فإن الزياني أشار إلى السلطان عبد الحميد بقوله: "لولا مشقة البحر وبعد الغرب لسعى [سيدي محمد] للجهاد بنفسه. وأما المال فإنه يعطيه دون سلف إذ لا ترضى همته السلف"[٣١].

ومما له صلة بالدولة العثمانية، فإنه يمكن أن نذكر هنا مظهرا آخر من مظاهر التفاعل المعقد بين السياسي والمؤرخ. ذلك أن المؤرخ ونقصد هنا أبا القاسم الزياني، كان نافذة للسلطان يطلع من خلالها على انطباعات المجتمع حول سلوكه السياسي. ويمكن الإشارة هنا إلى حادثة تعكس هذا الاسترشاد بالمؤرخ لمعرفة نبض المجتمع المغربي. ومن ذلك هذه الهدية المالية التي بعث بها سيدي محمد إلى عبد الحميد العثماني إعانة لهم في حروبهم ضد الروس. يحكي الزياني سؤال السلطان سيدي محمد فيقول: "ما يقول الناس في هذا المال الذي وجهت للجهاد". ومن النافل القول إن النظام السياسي في المغرب هو مجتمع طبقات منفصلة، فلم يكن للسلطان احتكاك مباشر بالعامة وكان السلاطين يحجبون أنفسهم بشخص يسمى الحاجب، ومن هنا فقد كان بحاجة إلى قنوات يستطلع من خلالها الرأي العام. وقد كان جواب الزياني كما في "الترجمانة" أن الناس يقولون "لو صرفته في الجهاد بالمغرب كان أولى"[٣٢]. وفي هذه الحادثة بالذات لم يفت الزياني أن يزكي سياسة سيدي محمد بن عبد الله ويطري عقله. لقد كان مما ألح إليه سيدي محمد أن هذه الأموال الطائلة لو بقيت في خزائنه فسيرثها المولى اليزيد، وسيبذرها في حركاته الجهادية التي يراها السلطان وكاتبه غير ذات جدوى. وبالفعل فإن المولى اليزيد ابتدأ عهده بمحاولة فتح الثغور المحتلة من طرف الإسبان، وانقلب على سياسة الانفتاح الخارجية التي نهجها أبوه. وهنا يستبعد الزياني ما ذهب إليه سيدي محمد فيقول عنه: "فانظر إلى عقل هذا السلطان الجليل الذي يخبر عن الأمور قبل وقوعها، ويعرف مآل الأمور قبل ظهورها، رحمه الله ورضي عنه"[٣٣].

يعيد أبو القاسم السيرة نفسها مع المولى سليمان. ومن القضايا التي عاصرها أبو القاسم الزياني وكتب عنها كتابة المنخرط في الحدث، قضية ثورة أهل فاس على المولى سليمان سنة ١٨٢٠. لقد ظهر انحيازه التام وانتصاره المطلق للمولى سليمان وعبره للسياسة المخزنية من خلال مؤشرات متعددة. فمن جهة الأوصاف القدحية التي تتجاوز كل لباقة والسب الفاحش الذي كاله للثائرين. لقد أتت ثورة فاس على أعقاب الهزيمة القاسية التي انكسرت فيها شوكة السلطان مع القبيلة الأمازيغية آيت أومالو[٣٤]، ولهذا نجده يصف هذه الهزيمة بقوله "تلك الهزيمة وسيلة للفتنة وسببا لكل بلية ومحنة، قام فيها خوارج البربر لنهب السبل". وبعد ذلك مباشرة يربط الزياني بين واقعة آيت أومالو وثورة فاس، فيقول: "ولما رأى ذلك المردة من أهل فاس ركنوا للخروج على السلطان". ثم يعود ليذكر أسماء الفقهاء التسعة الذين كتبوا نص خلع المولى سليمان، وانحيازا منه لولي نعمته فقد رأى أن هؤلاء الفقهاء قاموا بتزييف للوعي وذلك بقوله: "ولبسوا على العامة الحق بالباطل"[٣٥].

وإذا نظرنا في الصفات التي وصف بها أبو القاسم الزياني الخالعين للمولى سليمان تبدى لنا أن الإخباري في حالة من اشتطاط الغضب لقربه من الحدث. فيذكر أولا فقيها اسمه ابن إبراهيم فيصفه بـ "الدجال الخسيس نائب إبليس"، ويردف إليه أبا بكر المنجرة وينعته بأنه "أعانه على وضعه وبهتانه الصنم الجاهل الأخرف العاطل من لا يميز بين الحق والباطل". أما محمد بن أبي بكر اليازغي فهو "رفيقه في الغيبة والنميمة والصنعة القديمة"، والعربي الزرهوني وصمه بالديوث و"رفيقه في هتك المحارم". في حين أن خامس الفقهاء الذين وقعوا على الفتوى وهو علي التسولي فقد عده فاجرًا. وأبو بكر الإدريسي هو "سادسهم في الإفك والبهتان والاقتداء بعبدة الأوثان". ولم يعين السابع بالاسم، بل استفاض في كيل الشتائم له، ووصفه بأنه "سابعهم فيما افترقوا ومعينهم فيما بدلوا وحرفوا"، ويضيف "إن قلت خنثى فلست عابثا"، إلى غير ذلك من الأوصاف القدحية. والثامن يسميه المجذوب الفاسي وقد نعته بكلبهم البسيط وخديمهم الوسيط، والتاسع هو ابن حمدون يصفه بالأحمق الأخرف. ولا يخفى أن هذه الأحقاد التي يصبها الزياني على هؤلاء الخالعين للمولى سليمان تبرز ذلك الانخراط السياسي للإخباري كطرف في الحدث، ومن ثمة فغياب المسافة الزمنية بين الحدث وفعل الكتابة جعل حرارة الحدث تلقي بشررها على ريشة الإخباري.

ولم يكن السب والشتم إلا وجها واحدة من وجوه أخرى لهذا الانحياز الصارم لأبي القاسم الزياني إلى المولى سليمان، ذلك أن الإخباري ودفاعا منه على الشرعية السياسية لمخدومه يغير من زاوية نظره ليرتدي عباءة الفقيه الذي يبدي موقفا فقهيا شرعيا من هذه الحادثة. ومرة أخرى نلحظ أن الإخباري ينتقي من المنظومة الفقهية -المتسمة بطبعها بالتباين والتعدد- الفتاوي التي تخدم قضيته. فالحدث لا يعدو أن يكون مندرجًا فيما سمي في الأدبيات الفقهية بالخروج على الحاكم، ولا يخفى أن في هذه التسمية مصادرة على المطلوب، إذ "الخروج" وما يرتبط به من تمثل ذهني عن فرقة "الخوارج" تحمل شحنة شديدة السلبية. وهكذا ينطلق الزياني من المبدأ التالي: "إن طاعة أولي الأمر منكم واجبة ما لم يخالف حكم الشرع". وبعد ذلك ينتقي بعض الفتاوي التي تحرم الخروج على الحاكم حتى إذا بدا من سلوكه فسق، ليستنتج أن الخطيئة في حالة الخروج على المولى سليمان أشد، إذ كما يقول الزياني: "وأما أميركم هذا فهو مستوفي الشروط، فلا يحل الخروج عليه باتفاق". غير أن الإخباري الزياني لا يقف عند حد تحريم الخروج، بل إنه يُنَظر لما بعد ذلك، إذ أن المرجعية الفقهية ترتب على هذا الخروج أحكامًا وسلوكيات. وهنا نرى أن الزياني يختار الموقف الأكثر تشددا فيذهب إلى حد القول: "إن تظاهر قوم على عزل إمام وخرجوا عليه كما فعل أوباش أهل فاس جوهدوا حتى يرجعوا إلى الحق". إن الزياني حسب الخلاصات التي توصل إليها محمد جادور عند تحليله لمخطوط كتاب "تحفة النبهاء": "لا يكتفي بالتدوين، بل يبدي رأيه السياسي فيما يجري من أحداث"[٣٦].

ومثلما كان أبو القاسم الزياني عينا للسلطان سيدي محمد يعتمده لمعرفة انطباعات الرأي العام بالمجتمع المغربي، فإننا نجد أن المولى سليمان هو الآخر قد عهد إلى الزياني مهمة من أجل أن يكون له عينا، لكن هذه

المرة لا على المجتمع المغربي، بل على عمل الولاة ومنهم الطيب أخ السلطان. لقد ارتحل بالفعل أبو القاسم الزياني عن المغرب بنية الابتعاد عن الخدمة المخزنية، وعند مقامه في تلمسان كتب له السلطان المولى سليمان يستدرجه للعودة من دون تكليفه بأية مهمة مخزنية، ويأخذ عليه في ذلك بالعهود والمواثيق. لكن الذي حصل هو شيء آخر تماما، ذلك أنه بمجرد عودته إلى المغرب أسند له مهمة المراقبة على مستفاد مرسى العرائش الذي كان تحت نظر أخيه الطيب، يقول المولى سليمان وهو يشرح له مراميه من تعيينه في هذه المهمة: "إن أخي [الطيب] إذا كنت بها [العرائش] يكف يده عن مستفادها ولا يأكل خراجها، ويعلم أن ذلك يبلغني من عندك، فلا أقبل منك عذرًا في التوجه لحراسة المراسي إلا الإجابة"[٣٧]. وبالفعل فإن أبو القاسم يشير إلى أنه نزل عند رأي المولى سليمان وأنه ضبط أمور هذا المرسى ضبطا دقيقا ونظمه على أحسن وجه، وهو ما يكشف عن مساهمة الكاتب الإخباري في سياسة الدولة، يقول الزياني: "فأقمت بها [العرائش] شهرًا إلى أن رتبت أمورها، وضبطت داخلها وخارجها، وعينت من يوثق به في ضبط مرساها وعينت من يضبطه"[٣٨]. ومرة أخرى نجد أن السلطان يبدي رضاه على العمل الذي قام به الزياني، ذلك أنه بعد أن ضبط مستفاد مرسى العرائش وتطوان وطنجة وبعث بها إلى المولى سليمان تبين أن له أن واجب الستة أشهر التي عمل فيها الزياني أزيد من واجب السنة قبلها التي كان الطيب مسؤولا عنها. يكتب الزياني عن ثناء المولى سليمان عن عمله فيقول: "فتكلم بذلك لخاصته وعرفهم حقيقة الأمر ونوه بذلك، وكتب لنا بالثناء الجميل والمنصب الجزيل"[٣٩].

ومن الواضح أن هذه الثقة التي نالها الزياني من المولى سليمان قد رفعت من مكانته في الخدمة المخزنية، ذلك أن المهمات التي أسندت إليه لاحقا كانت أعلى بكثير. إذ بعد وفاة أخيه الطيب في مراكش، أرسله إلى هناك من أجل أن يأتيه بمتخلف أخيه الخليفة[٤٠]. وبعد ذلك جعله المولى سليمان على ديوان الرسائل، ثم نظمه في سلك الحجابة والوزارة، وكما يقول الزياني "تقلبت في مناصب الدولة أعواما"[٤١]. وهذا يبرز إلى أي حد تؤهل المعرفة التاريخية الإخباري للارتقاء في مناصب الدولة والمساهمة في صناعة الحدث السياسي. هذه الصناعة التي غالبًا ما تنقلب إلى ضدها، ذلك أنه كما يروي الزياني نفسه لم تخل فترة خدمته للمولى سليمان من محن ونكبات نكب بها بسبب الوشايات وأحقاد الأقران، فكتب يقول وهو في حالة من اليأس: "وكثرت السعاية من الأقوام، فنزلت عن المناصب لرتبة النكبة ووقفت على باب الندبة، فكانت هذه النكبة السادسة كفارة للذنوب وتوبة"[٤٢].

ومع كل ما ذكرناه هنا فيبدو لنا أحيانا أن أبا القاسم الزياني تعترضه صعوبات جمة من أجل التوفيق بين السياسة المتبعة من طرف المولى سليمان وبين الاختيارات التي تعبر عن الشخصية المغربية للمؤرخ. ويبدو لنا هذا التوتر بالخصوص في السياسة الدينية. فقد نحا المولى سليمان كما هو معلوم منحى دينيا ومذهبيا جديدا، خصوصا مع وصول أصداء الدعوة الوهابية للمغرب، وهي الدعوة التي كانت تقف على الطرف النقيض للطرقية الصوفية المنتشرة في المغرب. وهكذا نجد الزياني يقوم بلي بعض الحقائق حتى يحقق نوعا من الانسجام. فعلى سبيل المثال نظم حمدون بن الحاج السّلمي قصيدة يمدح فيها الدعوة الوهابية وأرسلت مع الوفد الذاهب إلى الحج سنة ١٨١١. وكما يقول محمد المنصور فقد كُتبت هذه القصيدة تحت إشراف المولى سليمان وبمعرفة وتشجيع منه، لكننا نجد الزياني يكتب في "الترجمانة": "بلغ به المقت إلى مدح المبتدع الوهبي في رسالته، بقصيدة ميمية كانت وسيلة لفضيحته، وكذب على الله في نسبتها لأمير المؤمنين وإمام أهل السنة وابن سيد المرسلين"[٤٣]. وفي موضع آخر يجنح به فكره فيفترض أن المولى سليمان لو علم بهذه القصيدة "لكان من الحين انتقم منه وصلبه وإن خفف عقوبته سبه وضربه وإلى السجن دفعه وسربه".

ونحن أشرنا إلى ذلك التوتر بين السياسة المذهبية الجديدة للمولى سليمان ومعالم الشخصية الدينية المغربية، لأن الزياني حين يعدد المحظورات التي تقع فيها الدعوة الوهابية يذكر النهي عن زيارة قبور الصالحين والأولياء والتبرك والتوسل بها، وكذا النهي عن قراءة كتاب دلائل الخيرات[٤٤] وهذا ما كان يدندن حوله كذلك المولى سليمان. ويبدو لنا مع ذلك أن أبا القاسم الزياني

ملم بهذا التوجه الجديد للمولى سليمان رغم هذا الافتعال للتعارض بين قصيدة حمدون بن الحاج والسلطان. ومما يدل على ذلك أن الزياني نفسه ركب الموجة وسار مع التيار المذهبي الجديد، ومن هنا نفهم ذلك النقد الشديد الذي وجهه المؤرخ للطرق الصوفية الكبيرة. فهو حين يتحدث عن الشيخ أحمد التجاني وطائفته يصفهم بعبارات حادة، فيقول: "وتسمت هذه الطائفة باسمه الخسيس [التجانية]، واشتهر شهرة إبليس، وهو أحمد تجين، هو وطائفته في سجين"[٤٥]. ولا يمكن فهم هذا النقد اللاذع لأبي القاسم الزياني للشيخ التجاني وطائفته إلا في إطار السياسة المذهبية الجديدة المتبعة من طرف المولى سليمان بتأثير من الدعوة الوهابية. وبالحدة نفسها يكتب عن مولاي العربي الدرقاوي مؤسس الطريقة الدرقاوية حيث يصفه في محاولة لتشويه صورته بأنه "يظهر للناس الزهد في الدنيا ويتصوف، وقلبه عن الدينار والدرهم يتلهف"[٤٦].

ومما يدل على أن المؤرخ الزياني لم يحد عن الخدمة المخزنية حتى حين يتعلق الأمر بالسياسة الدينية التي تتعارض مع ما توارثه المغاربة من تقاليد وخصوصيات مذهبية، أن أبا القاسم ينقل خطبة المولى سليمان التي يحمل فيها على المواسم التي تنظمها الطرق. ومع أن هذه الخطبة تبدو معتادة في محتواها ومضامينها وكذا في اللغة التي كتبت بها، إلا أن الزياني يأبى إلا أن يضخّمها ويعدها من أهم الخطب في التاريخ الإسلامي ككل بمشرقه ومغربه. ففي البدء يقر الزياني أن هذه الخطبة أتت في سياق محاولة القضاء على الطرقية ومواسمها، ومع أنه لا يشير إلى تأثر المولى سليمان بالدعوة الوهابية إلا أنه ينقل كلامه الحامل لبصمة هذا المذهب حيث يقول: "ولما بلغ خبر هؤلاء المبتدعين لأمير المؤمنين أبقاه الله، كتب خطبة من إنشائه وبلاغته لخطباء المساجد يخطبون بها في الجمعات، حذر فيها من اتباع أهل البدع والإنكار عليهم، ونهى عن الاجتماع في المواسم بالإنشاد والآلة والرقص، وواعد بالعقوبة إن لم ينتهوا"[٤٧]. وبعد أن ينقل نص الخطبة والتي ينتقد فيها المولى سليمان جملة ما يراه بدعا تنتشر في المواسم وكذا ما هو من مقومات الثقافة الدينية المغربية مثل تزيين المساجد وبناء الأضرحة على قبور الأولياء والصالحين، نجد الزياني يكتب: "فتأملوا رحمكم الله ما أملاه أمير المؤمنين في هذه الخطبة التي لم يسمع مثلها فيما مضى من العصور، ولا ذكرها ملك ولا عالم مشهور، فهي سادس خطب الخلفاء الأربع اللواتي انتفع الناس بها أجمع، مع خطبة الإبريز التي أملاها عمر بن عبد العزيز"[٤٨].

خَاتِمَةٌ

لابد من الإشارة إلى أن هذه الجدلية بين السياسة كممارسة والكتابة التاريخية كصنعة هي ثابت من الثوابت البنيوية في الإسطوغرافية المغربية، بل والعالمية كذلك. وهذا ما يشير إليه عبد الله العروي عندما يقول: "الملاحظ هي أن كبار المؤرخين كانوا بالفعل رجال تاريخ بمعنى مزدوج، رجال سياسة ورجال دراسة، ذاكرين التاريخ ومؤثرين فيه، بل لا يوجد مؤرخ محترف لم يجاول أن يلعب دورا سياسيا"[٤٩]. سوى أن العروي يرسم لهذه العلاقة منحى واحدا، وهذا بسبب تأثره بالمذهب التاريخاني الذي يجعل التاريخ ذاك المحدد الذي يقود الأمم التي عرفت الحداثة ويبلور فكرها. ومن هذا المنطلق يرى أن التاريخ حضر أولا في وعي المؤرخ. ومنطق هذا التاريخ هو الذي يقود إلى الممارسة والتأثير في الواقع. يكتب في ذلك: "إن المؤرخ عندما يكون مؤرخًا حقًا يتحول إلى فاعل ولا يمكن عندئذ فصل الناظر عن المنظور". بينما في التجربة التاريخية المغربية، وبالخصوص مع أبي القاسم الزياني، فإن الطموح إلى نيل المناصب السياسية والارتقاء والتأثير في القرار السياسي كان سابقا على احتراف التاريخ، إذ أن الزياني كما أشرنا انخرط في دواليب المخزن في سن مبكرة. إن تجربة الزياني توضح أن ثمة جدلية عفوية بين السياسة والتاريخ، وليس من الهين إثبات أسبقية التاريخ كصنعة على الممارسة السياسية للمؤرخ كما يشير عبد العروي. كل ما هنالك أن قرب المؤرخ من صناعة القرار وإدراكه لمراحل تشكله واطلاعه على الوثائق وكذا مشاركته في بلورة الحدث قد حذت به لتخليد هذه الآثار بالكتابة التاريخية، وهي رغبة قد لا تخفي ميله لتخليد آثاره هو كذلك كما سبق أن ذكر ليفي بروفنصال.

الإحالات المرجعية:

(١) محمد جادور، "**الإخباري المخزني بين التاريخ والسياسة: أبو القاسم الزياني نموذجًا**"، في: عبد المجيد القدوري (تنسيق)، **التاريخ والسياسة: مقاربات وقضايا**، (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بنمسيك، ٢٠١٣)، ص. ١١٧.

(٢) ليفي بروفنصال، **مؤرخو الشرفاء**، تعريب عبد القادر الخلادي، (الرباط: مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٧)، ص. ١١٧.

(٣) أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف**، (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ١٩٩٢)، ص. ٢٨.

(٤) بروفنصال، م.س.، ص. ١٣٠.

(٥) **نفسه**، ص. ١٣٠.

(٦) **نفسه**، ص. ١٣٠.

(٧) أبو القاسم الزياني، **الوجيز من الترجمانة الكبرى التي جمعت أخبار المعمور برًا وبحرًا**، حققه وأهده للنشر محمد المنصور، (الرباط: إدكل برانت، ٢٠١٦)، ص. ٣٥.

(٨) **نفسه**، ص. ٣٥.

(٩) بروفنصال، م.س.، ص. ١٣١.

(١٠) الزياني، **البستان... م.س.**، ص. ٣٩١.

(١١) **نفسه**، ص. ٣٩١.

(١٢) **نفسه**، ص. ٣٩٥.

(١٣) **نفسه**، ص. ٣٩٣.

(١٤) **نفسه**، ص. ٤١٧.

(١٥) بروفنصال، **مؤرخو الشرفاء... م.س.**، ص. ١١٣.

(١٦) الزياني، **البستان... م.س.**، ص. ٣٩٢.

(١٧) أكنسوس، **الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي**، تحقيق أحمد بن يوسف الكنسوسي (د.ت، د.ن، ١٩١٨)، ج. ١، ص. ٢٢٢.

(١٨) الزياني، **البستان... م.س.**، ص. ٣١.

(١٩) **نفسه**، ص. ٤٠٦.

(٢٠) **نفسه**، ص. ٤٠٨.

(٢١) بورفنصال، **مؤرخو الشرفاء... م.س.**، ص. ١٠٦.

(٢٢) الزياني، **البستان... م.س.**، ص. ٤٠٨.

(٢٣) **نفسه**، ص. ٤٠٨.

(٢٤) **نفسه**، ص. ٤٠٩.

(٢٥) **نفسه**، ص. ٤٠٩.

(٢٦) بروفنصال، **مؤرخو الشرفاء... م.س.**، ص. ١٠٦.

(٢٧) الزياني، **البستان... م.س.**، ص. ٤١١.

(٢٨) محمد المنصور، **دراسات في تاريخ المغرب الحديث**، (الرباط: دار الأمان، ٢٠٢٥)، ص. ٩٥.

(٢٩) الزياني، **البستان... م.س.**، ص. ٤٥٨.

(٣٠) **نفسه**، ص. ٤٥٩.

(٣١) بروفنصال، **مؤرخو الشرفاء... م.س.**، ص. ١٠٩.

(٣٢) الزياني، **الوجيز من الترجمانة... م.س.**، ص. ٧٩.

(٣٣) **نفسه**، ص. ٨١.

(٣٤) "من المحقق أن الزياني لم يصاحب السلطان في تلك الحركة وذلك لكبر سنه، إلا أنه لم يستنكف عن الغض من البربر، أبناء أرومته، وعن التنديد بهم". بروفنصال، **مؤرخو الشرفاء... م.س.**، ص. ١٢٦.

(٣٥) أبو القاسم الزياني، **تحفة النبهاء في التفرقة بين الفقهاء والسفهاء**، في ذيل كتاب التاج والإكليل في مآثر السلان الجليل، خ ع ك ٢٤١، ص. ١٤٩.

(٣٦) جادور، م.س.، ص. ١٣٢.

(٣٧) الزياني، **الوجيز من الترجمانة... م.س.**، ص. ١٧٦.

(٣٨) **نفسه**، ص. ١٧٦.

(٣٩) **نفسه**، ص. ١٧٦.

(٤٠) **نفسه**، ص. ١٧٧.

(٤١) **نفسه**، ص. ١٧٧.

(٤٢) **نفسه**، ص. ١٧٧.

(٤٣) **نفسه**، ص. ١٧٩.

(٤٤) **نفسه**، ص. ١٨٠.

(٤٥) **نفسه**، ص. ١٨٨.

(٤٦) **نفسه**، ص. ١٨٠.

(٤٧) **نفسه**، ص. ١٩٢.

(٤٨) **نفسه**، ص. ١٩٦.

(٤٩) عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ**، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠١٢)، ج. ١، ص. ٤٥.

مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
SCILIT https://www.scilit.com/sources/85284

الآخر ورهان التحديث والانفتاح في مغرب السلطان محمد بن عبد الله ١٧٥٧ – ١٧٩٠م

د. عبد السلام انويكّة
أستاذ التعليم العالي
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – فاس
مكناس – المملكة المغربية

مُلَخّص

يتناول المقال العلاقات الدبلوماسية الخارجية للمغرب خلال حكم السلطان محمد بن عبد الله، الذي عمل على تعزيز استقرار بلاده بعد أزمة سياسية واجتماعية دامت ثلاثة عقود. فبعد فترة من الاضطرابات الداخلية، اتبع السلطان محمد بن عبد الله سياسة إصلاحية تهدف إلى تحديث المملكة عبر تحسين النظام القضائي، وتطوير التعليم، وإصلاح الجيش، وتعزيز التجارة البحرية. سعى المغرب في عهد محمد بن عبد الله إلى الانفتاح على الدول الأوروبية، حيث وقّع عدة معاهدات مع دول مثل فرنسا، إنجلترا، هولندا، والبرتغال، مع التركيز على تسهيل التجارة والامتيازات المتبادلة. كما أسس مدينة الصويرة كميناء تجاري حيوي لتعزيز التجارة البحرية مع العالم الخارجي. في ذات الوقت، تبنى سياسة دبلوماسية متوازنة مع الجوار الإسلامي، بما في ذلك دعم الدولة العثمانية من خلال إرسال الهبات ومساعدة في حل النزاعات مع الجزائر. وفيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، كان للمغرب دور ريادي في الاعتراف باستقلالها عام ١٧٧٧م، مما عزز من مكانته الدولية. ومع ذلك، على الرغم من النمو التجاري الذي شهدته البلاد، لم تتمكن سياسات الانفتاح من تحقيق تحديث جذري في الاقتصاد المغربي بسبب ضعف البنية الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، مما أدى إلى استفادة الأجانب أكثر من المغاربة في التجارة. ختامًا، يظهر المقال أن سياسات محمد بن عبد الله، رغم بعض نجاحاتها، لم تحقق أهدافها في تحديث المغرب وتحقيق استقلاله الاقتصادي الكامل بسبب تحديات داخلية متعددة.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٨ نوفمبر ٢٠٢٥
تاريخ قبول النشر: ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

العلاقات الدبلوماسية؛ الإصلاحات الداخلية؛ الانفتاح التجاري؛ الأزمة السياسية؛ السياسة الخارجية المغربية

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2026.499513

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

عبد السلام انويكّة، "الآخر ورهان التحديث والانفتاح في مغرب السلطان محمد بن عبد الله ١٧٥٧ – ١٧٩٠م".- دورية كان التاريخية.- السنة التاسعة عشرة- العدد السابع والسبعون؛ مارس ٢٠٢٦. ص ٩٧ – ١٠٧.

X, formerly Twitter: http://X.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
nternet Archive https://archive.org/details/@historical_kan_periodical
Corresponding author: abdessnwig@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

ما كان عليه المغرب منذ العصر الوسيط من تباين جهات وأزمنة، جعلته بتاريخ وجوار وعلاقات كانت فيها الجغرافيا بدور موجه ضمن جدل الأنا والآخر، ومن ثمة ما ميز البلاد من تمازج وتساكن، وحوار، وفكر، وتثاقف. سياق ارتأينا فيه بعض من صورة الأخر في زمن مغرب القرن الثامن عشر، تحديدًا منه فترة حكم السلطان محمد بن عبد الله التي من غير الكرونولوجي القفز عنها، لِما طبع وضع المغرب الداخلي آنذاك من أحداث وصراع على الحكم، فضلاً عن أزمة الثلاثة عقود ١٧٢٧-١٧٥٧م التي كانت بآثار عميقة بعد فترة حكم بقبضة قوية، تمكن خلالها السلطان مولاي إسماعيل من تحقيق وحدتها ١٦٧٢-١٧٢٧م مع حذر معبر في سياسته الخارجية من الأوربيين.[١] ولعل بقدر ما كان بإمكان هذه الأزمة أن تنهي حكم الأسرة العلوية،[٢] لكونها عصفت بأمن البلاد وتوازنها لدرجة انهيارها وبلوغها وضعًا معقدًا جدًا، أبعدها عما كان يجري بأوروبا من تحول اقتصادي تقني وسياسي. بقدر ما أحيطت به هذه الأزمة أواخر القرن ذاته من محاولة تجاوز من قِبل ابنه السلطان محمد بن عبد الله،[٣] عبر ما ارتآه من اصلاح داخلي ورهان دبلوماسي[٤] وسياسة انفتاح ضمن أفق تحديث. فكيف تم العبور بمغرب هذه الفترة والأزمة الطاحنة داخليًا، من أجل استقراره ووحدته، وماذا عن دبلوماسية هذا الأخير واستراتيجيته تجاه الآخر ضمن مشروع انفتاح وتحديث؟

أولاً: حول سبل تدبير المخزن لعملية الانتقال من الأزمة إلى الاستقرار

١/١-السياسة الداخلية في خدمة السياسة الخارجية

قبل الحديث عن سياسة السلطان محمد بن عبد الله الداخلية وأثرها في رسم توجهاته الخارجية، من المفيد الاشارة للأحوال العامة التي تولى فيها عرش البلاد، والتي تظهر بصورة جلية من خلال وصف دقيق لصاحب الاستقصاء قائلاً: "وكان الناس قد سئموا الهرج والفتن وأعياهم التفاقم والاضطراب، وملوا الحرب وملتهم. إذ كانت أيامه (يقصد المولى عبد الله) لاسيما أخرياتها، كأيام الفترة التي ليس فيها سلطان، وكان حال الرعية معه مثل الفوضى الذين لا وازع لهم، فكان ذلك أقوى الأسباب التي صرفت وجوه أهل المغرب كله إلى بيعة السلطان سيدي محمد بن عبد الله".[٥] هكذا نشأ محمد الثالث في اجواء فتن وشدائد، فضلاً عن غياب الأمن بالطرقات وغلبة القوي للضعيف وكثرة الثوار وانتشار الظلم واستبداد العبيد بالأمر وتخريبهم للبلاد، التي باتت بحاجة لإمام منقذ وهو ما يفسر سهولة بيعته.[٦] ولهذا فإن ما كان عليه المغرب من عدم استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي مع توليته الحكم، فرض عليه نهج سياسة داخلية لتحقيق التهدئة عبر دعائم حكم وفق قواعد حديثة، بعيدًا عن أسلوب القوة الذي طبع فترة والده. ومن هنا كان موقعه الديني مما انبنت عليه سياسته الداخلية، مستهدفا كسب طاعة القبائل عبر توسيع حريتها في تنظيم كيانها. وبدل امتلاكه لجيش قوي لتأمين وزيادة الضرائب كما كان عليه الأمر زمن والده، ارتأى إحداث نظام ضرائبي مستقل حتى لا يكون بحاجة لجيش قوي[٧]. هكذا أقدم على اصلاحات داخلية من اجل تحقيق إجماع المغاربة، وعيا منه بطبيعة ما افرزته أزمة الثلاثة عقود من توازن قوى، محاولا اخراج البلاد من وضع صعب صوب وضع جديد، عبر إعادة إحياء هياكل الدولة ورد الاعتبار للقوانين والمؤسسات التي افرغت من أهميتها ومنها القضاء، متمسكًا بالإسلام من خلال محاولته تحرير الثغور المغربية وإصلاح الجيش وتحرير الأسرى وإنعاش التجارة للتخفيف من الضرائب، مستحضرًا ما كان عليه حوض البحر المتوسط وأوروبا الغربية من تحولات. وعليه، سعى لخلق توازن بين واقع داخلي اجتماعي واقتصادي للبلاد، وما كان عليه العالم الخارجي من متغيرات على عدة مستويات،[٨] إنما ضمن استراتيجية اصلاحية وسياسة انفتاحية فرضتها آنذاك ظروف مغرب بعد أزمة طاحنة.[٩]

٢/١-مشروع تحديثي للمغرب من خلال تجارب اصلاح

لم يرث السلطان محمد بن عبد الله، صراعات من أجل الوصول إلى الحكم ولا انتفاضات واستغلال فرق الجيش لهذه الصراعات فقط، إنما أساسًا أثر هذه التطاحنات السياسية والعسكرية على حياة المغاربة اليومية، لِما طبع اوضاعهم الاجتماعية من سوء أحوال. ورغم أنه تمكن من إعادة الهدوء للمغرب من خلال إخماد الفتن وردع القبائل المنتفضة، فإن تردي الواقع الاجتماعي ومؤسساته (قضاء-مُفتون-عدول..) ظل قائمًا.[١٠] ما دفع لاتخاذ اجراءات تشريعية ضمن مشروع تحديثي عام للبلاد. ولعله كان ببعد نظر في تدبيره لأمور الدولة، بحيث عرف كيف يستغل الأحداث ويتعامل معها لبلورة مخططه، مدركًا واعيًا بواقع البلاد وحدود موازين القوى فيها، مستوعبًا أهمية الرواج التجاري ومنطق التجارة والتجار من خلال أهمية الانفتاح على الخارج، وبالتالي أهمية مشروع تجديدي قادر على تجاوز ما هناك من اكراه وضغوط داخلية.[١١] ذلك الذي بقدر ما توجه فيه لعدة مجالات، بقدر ما اقتضى إصدار قوانين تأطيرية لجوانب من حياة البلاد الاجتماعية والاقتصادية. وهي التي ارتبطت بسياسة للسلطان الشرعية، مستهدفة إعادة الهدوء والأمن للمجتمع بعد ثلاثين سنة من الاضطرابات التي كانت بأثر على مختلف بنيات المجتمع ومؤسساته.[١٢]

هل مشروع محمد بن عبد الله الذي توجه به إلى "أجهزة المخزن"، كان تجديدًا أم إصلاحًا. هنا جدير بالإشارة إلى أن حديث المصادر التاريخية عن سياسته، هي بجملة عبارات تكررت وبإحالة على ما هو تجديد، بحيث نجد مثلاً "أعاد للدولة شبابها" و"نهج بالدولة نهجًا جديدًا" و"أسس الدولة الجديدة"، وكثيرا أيضًا ما كانت ترد كلمة "اصلاح" في رسائله الى الشرفاء والعلماء.[١٣] كما أنه في إطار مشروعه الاصلاحي توجه لإعادة النظر في خطة القضاء، في محاولة منه لتحقيق الإنصاف داخل المجتمع. وعليه، صدرت منه لهذا الغرض عدة نصوص تشريعية في شكل ظهائر، حددت مسطرة الأحكام في عدة معاملات أساسية، مع أهمية الاشارة إلى أن جل هذه الظهائر كانت تقر بوجود الظلم في المجتمع. بل بعضها كان ينذر القضاة بالعزل والمتابعة،[١٤] وهو ما يعني درجة إدراكه لمعادلة القضاء في بلوغ الأمن والاستقرار، ومن ثمة قيامه بعدة مبادرات وإجراءات (ظهائر، مراسيم، قرارات...) في وقت وجيز.[١٥] وفضلاً عن القضاء توجه مشروعه أيضًا لقطاع التعليم عبر عدة إصلاحات للارتقاء به. وإذا كان لابد من تحديد الأهداف لوضع برامج تعليمية، فإن السلطان محمد الثالث حدد فعلا جملة أهداف وألزم المدرسين بمقررات معينة لبلوغها،[١٦] وقد استهدف من إصلاح التعليم إخراج المغرب من الفتن، بمنطق السياسي المطلع العارف لِما يجري في الميدان. وعليه، انفرد بتأليفه لكتاب يخص تعليم الأطفال سماه "مواهب المنان مما يتأكد على المعلمين تعليمه للصبيان"، وهو كتيب صغير بمضمون ديني إسلامي توجه به أساسًا إلى البوادي، وبقدر ما كان الجديد فيه هو إلزاميته، بقدر ما منع بالمقابل تدريس علم الكلام والمنطق والفلسفة.[١٧]

٣/١-توجيه المغاربة إلى أهمية البحر وتنمية التجارة به

لقد استوعب المخزن المغربي وبشكل متأخر العواقب الوخيمة التي نتجت عن ارتباطه بتجارة القوافل، فحاول السلطان محمد بن عبد الله تدشين سياسة تجارية جديدة قائمة على إعادة الاعتبار للساحل الأطلسي، تلك التي تمثلت على الخصوص في عقد اتفاقيات تجارية مع بعض الدول الأوربية، وبناء مراسي على الساحل الأطلسي فضلاً عن تشييد مدن تجارية من قبيل الصويرة مثلا.[١٨] ولعل هذا الاختيار الاستراتيجي في اعتماد التجارة البحرية كمصدر أساسي لمالية الدولة، جاء في سياق اقتناع السلطان بأهمية دور الدولة في توجيه الحياة الاقتصادية، وبضرورة حلول التعايش في علاقات المغرب الخارجية عوض القطيعة والمواجهة التقليدية.[١٩] ويسجل أن ارادة محمد بن عبد الله القوية في الانفتاح والاعتماد على التجارة الخارجية لتجاوز المشاكل الداخلية، جعلته يميل لتقنين القرصنة واستبدالها بأسطول تجاري، ويبدو أنه كان منشغلاً بخلق أسطول في مستوى أساطيل أوربا، ذلك الذي

تحول في عهده إلى مؤسسة مخزنية.[٢٠] وبما أن المحيط الأطلسي تحول إلى مركز حيوي للاقتصاد العالمي وأصبحت الطرق البحرية أساس المواصلات، فقد وجه محمد بن عبد الله كل اهتماماته للتجارة الخارجية معتبرًا السواحل الأطلنتية منطلقا لهذه التجارة، بحيث بمجرد توليته العرش قام بزيارة تفقدية لأهم الموانئ الأطلنتية، في محاولة منه لتوجيه أنشطة الجهاد البحري والأسطول الجهادي، وتوظيفه لإدخال وإشراك المغرب في التجارة العالمية. حيث عمل على إصلاح هذه الموانئ لخدمة هذا البعد الاقتصادي التجاري مشجعا المغاربة على السفر بحرا.[٢١] ويشكل تشييد ميناء الصويرة ترجمة لمشروعه التجاري الأطلنتي، بحيث يقول في هذا الصدد صاحب نشر المثاني: "وأحياها حتى صارت... حاضرة من أحسن حواضر البلاد المغربية ومن أعظم مراسيه الساحلية البحرية، وتكاثرت بها الجموع والتجار من أقطار بلاد المسلمين وأنواع وأجناس الكفار".[٢٢]

وعليه، يتضح أن الهدف من بناء مدينة الصويرة كان تجاريًا وليس للجهاد البحري، وأن السياسة التي دشنها محمد السلطان الثالث سمحت بربط المغرب بحركة العالم التجارية. مع أن ما حصل لم يكن في صالحه على المدى البعيد، بسبب تأخر اندماجه ودخوله كطرف ضعيف في حركة التجارة مع أوربا، فضلاً عن احتكار المخزن للتجارة معها وعدم فسحه المجال للمغاربة للقيام بنشاط تجاري لحسابهم، بتسويق منتجاتهم المحلية في الأسواق الأوربية.[٢٣] ويبقى أنه كان بدور في توجيه اهتمام وانفتاح المغاربة على البحر، بحيث عندما انتهى من بناء الصويرة، أمر أهل فاس بتعميرها وأسكن فيها علماء منها وغيرهم.[٢٤] وفي هذا السياق قال أحمد بن المهدي الغزال كاتب أسراره وسفيره لدى "كارلص" الثالث ملك إسبانيا: "وقد بنى بهذا الثغر (الصويرة) المبارك العدد الكثير من التجار دورَها، حتى ضاق عليه مع وسعهم واسقط.. عمن يتردد إليه أو يأويه بقصد التجارة ما يجب عليه من الوظيف في فرده وجمعه، فانقادت اليه التجار من جميع الأجناس حيث تحقق لكل منهم بالحصول على ربحه ونفعه، فهو في غاية التحصين والتحسين والعمارة، ضامن لُموافيه بالبركة والربح في التجارة.[٢٥]

ثانيًا: واجهات الانفتاح في العلاقات الدبلوماسية المغربية الخارجية

١/٢-تجليات دبلوماسية المغرب تجاه أوربا

كان القرن الثامن عشر الميلادي حيث فترة حكم محمد الثالث، زمن متغيرات عميقة عرفتها أوربا وقد كانت بأثر في زيادة تفوقها، وبالتالي اتساع الهوة التي تفصلها عن باقي جهات العالم الأخرى. فالإنسان الأوربي خلال هذه الفترة تعمق تعطشه للمعرفة والتجريب لتحقيق الأهداف، وعليه أعطيت أهمية كبرى للعقل ولأساليب النقد. كما أن فلاسفة عصر الأنوار سخروا فكرهم وتحليلهم لفائدة الحرية والمنطق، فضلا عما ساهمت به العلوم الطبيعة على مستوى تحسين الحياة المادية بأوربا، التي حل بها نظام بيولوجي جديد محل نظام قديم على حد قول فرنان بروديل.[٢٦] وأمام هذه التحولات الاجتماعية الاقتصادية والسياسة العميقة التي كانت توجد عليها أوربا خلال هذه الفترة، كان ملزما ببذل جهود لإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأوربية، رغبة منه في خلق بيئة سليمة لتحقيق الاستقرار الداخلي.[٢٧] وعليه، ضمن اختياراته الدبلوماسية كان المغرب صاحب مبادرة فتح ترابه للسفارات والقنصليات والبعثات الأجنبية والشركات الأوربية، حريصا على صداقة الآخرين متداركا لمواقف خاطئة مؤمنا بحسن الجوار.[٢٨] ولعله اختيار استراتيجي دبلوماسي جعل المغرب يرتبط بأوربا خلال القرن الثامن عشر، بل كان بدور على مستوى بلورة عدة أحداث سياسية. ولم تعد أوربا السياسية غائبة في رؤية المغرب، بل حاضرة من خلال سفراء مغاربة عملوا على نقل ملامحها الكبرى وأظهروا مكامن قوتها وتحولاتها، منبهين لما قد ينجم عن تقدم أوربا من اخطار.[٢٩] ولأول مرة في زمن الحكم العلوي ارتبط المغرب بمعاهدات مع دول عدة في آن واحد، تلك التي تناولت العلاقات التجارية والاقتصادية فضلا عن الشؤون الدبلوماسية.[٣٠]

هكذا انفتح المغرب دبلوماسيًا على مستوى الواجهة الأوربية، من خلال اتفاقيات عدة على السويد (1763) فرنسا (1767) الدنمارك (1767) البرتغال (1773) هولاندا (1777) إسبانيا (1780) النمسا (1783) انجلترا (1783). بحيث يسجل في العلاقات الدبلوماسية المغربية الفرنسية ما تحقق من تحسن، يظهر في محتوى رسالة وجهها الملك لويس السادس عشر للسلطان المغربي محمد الثالث جاء فيها: "من عظيم النصارى ملك فرنسا إلى عظيم المسلمين ملك مراكش والمغرب، سلامًا، وبعد فإن المولى جلاله حقق أمنيتنا وأمنية فرنسا، فرزقنا أميرًا وضعته والحمد لله الملكة زوجتنا العزيزة وقرينتنا، وقد بادرت بإعلامكم بهذا الحادث العظيم. وأنا متحقق أنكم ستتلقون هذا النبأ الذي يسر عائلتنا المشهورة ورعيتنا بكل سرور لما بيننا من روابط المودة، وأن السرور الذي ستقابلون هذا الحادث سيكون شاهدًا جديدًا على ما بيننا من الصداقة المؤبدة، وأنا ندعو لكم ولمملكتكم بالنصر والعافية والرفاهية ونطلب من الله أن يحرسكم بعنايته."[٣١] ويتحدث ابن زيدان على أن السفارات المغربية في البلدان الأوربية وغيرها كانت تحضى بالاحترام، وأن العلاقات الدبلوماسية المغربية الأوربية كان من نتائجها تسهيل سبل التجارة، وتمكين المغرب من جلب ما يحتاجه من المواد الحربية وغيرها.

وأن هذه النتائج كانت سببًا في تدخل الدول في شؤون المغرب، لِما سمحت به هذه العلاقات الدبلوماسية من امتيازات لفائدة الأجانب.[٣٢] فالمعاهدة المغربية الفرنسية لسنة ١٧٦٧م، تضمنت مثلاً فكرة وحق الحماية وهي التي ستكون بآثار عميقة على تطور المسألة المغربية مع نهاية القرن التاسع عشر.[٣٣] وفيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية المغربية الإسبانية حيث الجوار الجيواستراتيجي، كانت الرغبة السياسية والمصالح الاقتصادية وخدمة السلم والأمن بالمنطقة لدى الطرفان. فالمغرب كان حريصًا على ربط علاقات مع إسبانيا لتسهيل عملية فكاك الأسرى المسلمين،[٣٤] بينما اسبانيا كانت تسعى للحصول على امتيازات بحرية وتجارية كالتي منحت للفرنسيين. ويظهر أن التهافت بين الدول الأوربية على عقد الصلح مع المغرب، بلغ ذروته زمن محمد بن عبد الله الذي اتخذ من الانفتاح على أوربا دعامة لسياسته. ومن خلال قراءة مضامين المعاهدات المغربية الأوربية عمومًا، يظهر أن الدول الأوربية كان همها الأساسي هو حماية مصالحها وامتيازاتها التجارية والأمنية.[٣٥]

وعلى الواجهة الأوربية يعتبر محمد بن عثمان المكناسي من مؤسسي الدبلوماسية المغربية الخارجية، مستفيدًا من تجربته المخزنية بحيث كان كاتبا خاصا للسلطان محمد بن عبد الله. وعليه، نجح في تعميق انفتاح المغرب على العالم الخارجي، فكانت له علاقات خاصة مع إسبانيا وكثير من الاتصال بباشدورات وقناصل فضلاً عن مواقف منفتحة له ومتسامحة. ويظهر أن الدبلوماسية المغربية تجاه أوربا لم تقم على فاعلين سياسيين لهم تكوين خاص وإطار معين يتحركون فيه للدفاع عن المصالح الاستراتيجية للبلاد، بل دبلوماسية مبنية على سخرة مخزنية.[٣٦] وأن ما كان من دبلوماسية واتفاقيات مع الأروبيين، فتحت موانئ المغرب على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، أمام التجارة والتجار الأروبيين بكل من تطوان وطنجة والعرائش وسلا والرباط والدار البيضاء والجديدة، وآسفي، والصويرة، وأكادير.[٣٧]

٢/٢-دبلوماسية البحث عن السند المتوسطي والعلاقة مع الباب العالي

توجه مغرب السلطان محمد الثالث إلى الباب العالي/ العثمانيين، من خلال سياسة ببعد استراتيجي انفتاحي من جملة ما استهدفته تمكينه من حاجيات عسكرية تعذر تحقيقها من أوربا، فضلاً عن رغبته في تحقيق سلطة ضغط عثمانية على أتراك الجزائر، لِما كانوا يعمدون إليه من مضايقات وأضرار تجاه مخططات المغرب الاقتصادية والسياسية في حوض البحر المتوسط الغربي. وعليه، ما كان له من خلفية سياسية في علاقته بالعثمانيين، من أجل الظهور بمظهر سلطان متضامن مع إخوانه في الدين خدمة للإسلام والمسلمين، وهو ما يفسر إغداقه عليهم بأموال طائلة فضلاً عن مبالغ خصصها لافتداء الأسرى منهم.[٣٨] ولعل الأرشيف العثماني هو بوعاء وثائقي هام عن هذه

العلاقات، خاصة خلال فترة حكم السلطان العثماني عبد الحميد الأول (١٧٧٤-١٧٨٩م)، الذي يحضرها عهد محمد بن عبد الله بشكل يفوق من سبقه من سلاطين وكذا من جاؤوا بعده. وقد تضمن هذا الأرشيف قضايا كانت تهم الدولتين، بكيفية خاصة قضية الأسرى والهبات المالية ثم السفارات.[٣٩] وقد اختار المغرب لأول مرة سياسة تقارب وتعاون ايجابية مع الخلافة العثمانية بعد فترة ركود طويلة، وكانت دبلوماسيته مع المشرق الاسلامي تسير بشكل مواز مع روح انفتاحه على أوربا. وبسبب ما هز كيان الامبراطورية العثمانية من أحداث، أعلن مساندته ماديًا وسياسيًا لها عبر تبادل وفود وسفارات.[٤٠] بحيث يسجل أن الباب العالي طلب من السلطان محمد الثالث، وساطة وتدخلا لدى داي الجزائر محمد عثمان باشا، حتى يحمله على الاستجابة لرؤسائه في إسطنبول. وهو ما قبله خدمة للعلاقات بين البلدين، خاصةً وأن الأتراك كانوا يخشون احتلالاً شاملاً للجزائر من طرف إسبانيا.[٤١]

وكانت دبلوماسية محمد بن عبد الله تجاه الباب العالي فضلاً عن كثافة البعثات والسفارات، تروم التقليل من أتراك الجزائر وإبراز مكانة المغرب على مستوى تدبير أحداث حوض المتوسط الغربي، فضلا عن الوساطات لحل النزاعات بين الأوربيين والمسلمين.[٤٢] كما أن رؤيته التصالحية تجاه الأتراك في إطار سياسته الخارجية خلافًا لوالده مولاي إسماعيل، استهدف بها كسب هؤلاء والاستفادة من مساعدتهم في جهود تحديث سلاحه البحري والمدفعي.[٤٣] بحيث أعطى الأولوية للسياسة والحوار لحل المشاكل بين الدول عوض الحروب، وتأكيدًا وتفعيلاً لخياره في السلم خصص أموالاً هامة لتحرير أسرى المسلمين من المغاربة والمسيحيين من الاسبان. ولعله ما أورد عنه كاتبه "الغزال أحمد بن المهدي" في كتابه "نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد" قائلاً: "ولم يزل يطلب المهادنة على بعد بلاده ووفور أجناده.. وقال (السلطان) لا مرية اننا أولى بمصالحة المسلمين من الغير، والمهادنة بيننا وبينهم ضامنة لكل خير.. ومكث يفكر في أمره حافظًا لسره فاتفق له أن وردت عدة كتب من اسارى المسلمين،.. ومنها لبعض الطلبة وعلماء الدين، الكل من البلاد الأصبنيولية، فقرئت (كذا) على مسامع سيدنا.. فلم يلبث.. إلا وقد أمر بصلة حسنه.. وكتب في الحال لطاغية الاصبنيول، أما بعد فأقول: "إنا في ديننا لا يسعنا اهمال الأسارى.. وفيما نضن أن في دينكم لا يسوغ لكم ترك اسراكم في الأس.. فتأمل في ذلك بنفسك واعمل بمقتضاه وأمر به أبناء جنسك، فلما وصله الكتاب واستوعب ما تضمنه من الخطاب تيقن أن ما أملي عليه وأمر به حق وصواب، فلم يمكنه بعد أن تأمل وأمعن إلا أن امتثل وأذعن، وبعث للحضرة العلية من حضر لديه من أسارى المسلمين (المغاربة) على الفور، ونادي في قومه بالبحث عمن بقي من اساري الايالة المولوية (المغرب) في المدن والقرى والنجد والغور،.. وطلب الدخول في حرمة سيدنا.. مثلما تقدمه من الاجناس، وبث ذلك في قومه وقرر لهم ما لم يصلوا لفهمه فأنسوا بذلك وانشرحت صدورهم.. وصار يحدث عن أمر المهادنة بعضهم بعضا الى أن شاع ذلك بالبلاد الاصبنيولية طولا وعرضا... فأمر اعزه الله بسراح جميع الأسارى من جنس الاصبنيول في الحين، وقدم اثنين من الفرايلية (الرهبان) كانا في الأسر وبعث له بعدة من الأسود، واصحبهم كتابه الشريف معرفا بتسريح اسراهم اتم تعريف، وأمر ببعث المراكب لحمل أسراهم إليه.. ووعد.. بسراح جنس من غير جنسه لتكون له بذلك مزية بين الأجناس وقصد بذلك.. إظهار أن المسلم عنده.. واحدة في ذاته ونفسه سواء كان من ايالته أو من إيالة الغير.. إذ المساواة بين المسلمين.. واجبة ومراعاتهم أكيدة في دفع الشر عنهم بحسب الإمكان وجلب ما فيه منفعة لهم وخير".[٤٤]

وفضلاً عما حصل بين السلطان محمد الثالث وإسبانيا حول الأسرى، كان بوساطة أيضًا بينها وبين الجزائر من أجل نفس الأمر، وهو ما نجح فيه سنة ١٧٦٨م بعد عدة محاولات. وكان قد ترأس البعثة المغربية التي أشرفت على تبادل الأسرى، الكاتب أبو العباس الغزال الذي حضر الى الجزائر على مركب اسباني وسلم للجزائر ألف وستمائة أسير وتسلم منها نفس العدد من الاسرى الاسبان، وتم شراء الباقي من الأسرى بالأموال، ألف ريال لكل ضابط وخمسمائة ريال لكل جندي بسيط. سياق أورد عنه الناصري قائلاً: "فلما

كانت هذه السنة التي هي اثنتين وثمانين ومائة وألف.. طلب منه (ملك الاسبان) أن يتوسط له عند صاحب الجزائر في المفاداة بينه وبينه، وكانت أسرى الأصبنيول تزيد على أسرى الجزائر بكثير، وطلب أن تكون هذه المفاداة على يديه أعني على يد السلطان.. الرئيس بالرئيس والبلوط بالبلوط واليكانجي بالياكنجي والبحري بالبحري والجندي بالجندي، ومن فضلت عنده فضلة فالبحري بخمسمائة ريال والرئيس بألف، فأسعفه السلطان في طلبه وانتدب للسعي في انقاذ المسلمين من أيدي الكفار، ولما كاتب السلطان أهل الجزائر وعرض عليهم ما طلبه طاغية الأصبنيول امتنعوا من الفداء، فكتب السلطان إلى باي الجزائر ثانيًا فامتنع ثم أعاد اليهم الكتابة ثالثًا وحضهم على فكاك اسرى المسلمين، فاذعنوا وامتثلوا وطلبوا منه أن يبعث لهم رجلاً من خاصته يقف على المفاداة بنفسه ويدفعون إليه اسراهم في يده ويتسلم مثل عددهم من إخوانهم، فلما ورد على السلطان كتاب أهل الجزائر بالامتثال كتب الى الطاغية يأمره أن يبعث بما عنده من اسرى المسلمين في مركب إلى الجزائر، وينتظر هنالك الباشدور الذي يوجهه من قبله حتى تكون المفاداة على يده، وبعث السلطان لهذا الغرض كاتبه أبا العباس الغزال وصاحبيه، وعند وصولهم الى الجزائر ارسى مركب الأصبنيول بظاهر مرساها، وانزل من اسرى المسلمين ألفا وستمائة ونيفا فاخرج اهل الجزائر من اسرى النصارى مثلهم ألفا وستمائة ونيفا أيضًا، وبقيت عندهم من أسرى النصارى فضله ففداها الأصبنيول بالمال".[٤٥]

هكذا باتت للسلطان محمد بن عبد الله على إثر دبلوماسيته، مكانة لدى الأوربيين خاصة إسبانيا التي توصلت لاتفاقية صلح معه ١٧٨٢م. وحتى العلاقات بين المغرب والجزائر لهذه الفترة كانت حسنة، من خلال ما كان من تشاور بين ساسة البلدين على مستوى عدة مجالات، لعل منها ما توجه بالعناية للتحديات العسكرية والسياسية الأوربية.[٤٦]

ويسجل أن ما كان من كثافة أنشطة للسفراء المغاربة تجاه اسطنبول، كانت تخص حمل رسائل تتعرض لمشاكل الجوار على الحدود الشرقية المغربية (مع أتراك الجزائر)، ورغم الاستجابات الدبلوماسية للباب العالي وتفهمه لمعاناة محمد الثالث مع هؤلاء، فإن إجراءاته وتدخلاته لوقف مضايقاتهم كانت محدودة القيمة وأحيانا بدون تأثير ولا معنى سياسي واضح. وكان من ترأس آلة المغرب الدبلوماسية لهذه الفترة تجاه الدولة العثمانية، عدد من السفراء منهم محمد الحافي وعبد الكريم العوني بن عثمان المكناسي ثم الطاهر فنيش. الذي تعتبر سفارته من أنجح السفارات المغربية التي توافدت على اسطنبول خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ولعل أهميتها تظهر من خلال ما خصصه مؤرخو الدولة العثمانية لها.[٤٧] وعن المهام السفارية إلى الباب العالي، نجد ما أورده صاحب إتحاف أعلام الناس قائلاً: "وفي سنة ١٧٨٦م أرسل السلطان كاتبه أبا القاسم الزياني سفيرًا للاستانة بهدية عظيمة للسلطان عبد الحميد، من جملتها أحمال من سبائك الذهب الخالص وأربعة آلاف قنطار من النحاس، فأقام هناك مائة يوم في رعاية وإكرام إلى أن قضى الغرض وقابل السلطان، واشترى الكتب التي أوصاه المترجم (السلطان) بشرائها.[٤٨]

وقد انتهت تجربة أبا القاسم الزياني السفارية في اسطنبول، بتأليف هذا الأخير لكتاب تضمن رحلاته وأسفاره ١٨٨١م وقد اختار له عنوانا "الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برًا وبحرًا"، وهو المؤلف الذي يتحدث فيه عن علاقات المغرب الدبلوماسية، وانفتاحه على الدولة العثمانية وما قدمه محمد بن عبد الله من دعم مادي ومساعدات كان المغرب في أمس الحاجة إليها، بحيث عن هذا التوجه والاختيار الاستراتيجي السلطاني يقول الزياني: "ولما وجه للأسطنبول المرة الأولى مع القائد مبارك بن همام والأمين الحاج عبد الله الشرفي ستمائة ألف ريال: وركبوا بها من طنجة، سألني يومًا، فقال لي ما يقول الناس في المال الذي وجهت للجهاد فقلت يقولون لوصرفته في الجهاد بالمغرب كان أولى، فضحك وقال: وأي جهاد في غربنا، قلت: سبتة ومليلية وبادس والنوكور، فقال لا فائدة في عمارة تلك القرى الثلاثة: نعم سبتة هي واسطة أرض المغرب، لكن لا يحاربها، إلا أحمق أو جاهل، لا ينفع فيها حرب ولا ينشأ عنها إلا السبة للإسلام، فالإعراض عنها أولى، وذلك

المال الذي وجهنا للسلطان العثماني، الذي هو بصدد الكفار أولى من صرفه بمغربنا".[٤٩]

٣/٢-العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

عن علاقات المغرب مع المسيحيين وما طبعها من مكانة وعن الواجهة الأمريكية في هذه العلاقات، كان الرئيس الأمريكي جورج واشنطن قد طلب من السلطان محمد بن عبد الله، التوسط له فيما كان بين أمريكا وطرابلس ومعها تونس، رغم ما حصل من حرب بينهما انتصر فيها المغرب لإخوانه دفاعا عن الإسلام في البلدين. ورغم أن النتيجة لم تكن هي المنشودة من قبل واشنطن، كان جزاؤه الشكر لكونه كان أول من اعترف باستقلال أمريكا. وأن هذا الاعتراف كان له أثره وحسابه بين الدول نظرًا لِما كان للمغرب من قوة في البر والبحر، وهذه القوة هي التي كانت وراء طلب كثير من الدول الأوربية وده والتقرب منه، ومن هذه الدول من كانت تدفع له اتاوات سنوية مقابل مسالمتها في البحر، والذي كانت بواخره فيه تصل حتى شواطئ المانش. ولعل الى جانب دول أروبية كانت تجمعها به اتفاقيات (هولاندا، السويد، الدانمارك، إيطاليا، اسبانيا، فرنسا، البرتغال..)، نجد الولايات المتحدة الأمريكية ١٧٦٧م.[٥٠] مع أهمية الاشارة الى أنه قبل أن تتشكل الحكومة المركزية لجمهورية الولايات المتحدة الناشئة، اقترح الكونكريس الأمريكي سنة ١٧٨٦م عقد معاهدة صداقة وتجارة مع المغرب، مع تكليفه بوساطة تجاه تونس وطرابلس لوقف هجوماتهما البحرية على السفن الأمريكية، وكانت للمغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية مراسلات عدة اعتُبرت بمثابة اعتراف.[٥١] كما أن هذه المعاهدة كانت عاملاً في ضمان الوجود الأمريكي في البحر المتوسط، وأساسًا قانونيًا اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة قراراتها بخصوص سياستها المتوسطية.[٥٢]

ويسجل للمغرب لهذا العهد بعد ما شهدته البلاد من زخم دبلوماسي وتمثيل دولي على أرضه، أن أحدث السلطان محمد بن عبد الله مكتبا يهتم بتمثيل الدول التي لم تتمكن من بعث قنصل لها للمغرب، بحيث كان المشرف عليه يحمل لقب "قنصل من لا قنصل له"، وكان "ايتيان اوديبير كاي" ممن كلف بهذه المهمة، علمًا أن القضاء الإسلامي بالمغرب كان يعرف وظيفا يحمل اسم "وكيل الغياب" يهتم بحقوق الغائبين عن المجموعة، وقد تعزز الفعل الدبلوماسي لهذه الفترة، بمنح السلطان محمد بن عبد الله الحق في رفع الراية على المبنى.[٥٣]

٤/٢-نفوذ المغرب الروحي تجاه السودان ودبلوماسية الجنوب

ظل السلاطين العلويين إلى حدود نهاية القرن الثامن عشر، يعتبرون بلاد السودان ولاية مغربية تابعة لعرشهم. وعليه، كان السلطان محمد بن عبد الله يكتب في مراسلاته للأوربيين "سلطان مراكش وفاس والسوس الأقصى كاو وعينيا". ولعل من الأسئلة التي تطرح في هذا السياق، طبيعة القنوات التي كانت تمر عبرها هذه العلاقات، وما مدى الترابط بين هذه المراكز والكيانات السياسية؟ فالمصادر المغربية المتوفرة لا تسمح بإجابات شافية ومقنعة، اللهم ما يستنتج من اشارات عميقة خاطفة فيها، تؤكد ما كانت توليه السلطة العلوية من عناية للعلاقات مع بلاد السودان. مع أهمية الإشارة الى أن هذه العلاقات أو الارتباط الدبلوماسي للمغرب الحديث بهذه الوجهة من افريقيا، لم تحكمها قوة ولا حملات عسكرية، ولا حكام مغاربة مباشرين بها ممثلين للدولة العلوية. إنما الذي كان يحكمها هو حرص المغرب على استمرار نفوذه بهذا الجزء من الصحراء ومن افريقيا، (الصحراء المغربية، أقاليم شنقيط، الساحل السنيغالي.. الساحل والسودان الغربي..).[٥٤]

وهذا النفوذ لم يكن عسكريا إنما روحيًا وعليه ما كان من تأثير قوي (دبلوماسية روحية)، ويسجل للمغرب زمن محمد الثالث، ما كان من مصالح استراتيجية ليست بنفس الدرجة والاستراتيجية مع أوربا، بحكم التحولات الاقتصادية والتقنية والجغرافية التي شهدها العالم أنداك انطلاقًا من هذه الأخيرة. فعلى مستوى السودان الغربي خاصةً ما يتعلق بتجارة القوافل في علاماتها الأخيرة وأهميتها، وقد عرفت تراجعات مقارنة مع ما كان عليه الأمر خلال العصر الوسيط، يسجل أن ما كان بينه وبين المغرب من تجارة في عهد محمد بن عبد الله،

كان يدل على وجود علاقات من خلال مؤسسات الزوايا، التي كانت أسلوبًا لتمرير النفوذ المغربي العلوي إلى بلاد السودان، وكذا إقامة وحفظ ما هناك من علاقات متينة بينهما، ومن هذه الزوايا نذكر الزاوية القادرية ثم الزاوية التيجانية خاصة.[٥٥] ومن هنا بقدر يسجل من غياب لسفراء وسفارات وحركة دبلوماسية بنفس الدرجة من العناية التي توجه بها محمد الثالث لأوربا والمشرق الإسلامي، بقدر يفسر كون بلاد السودان كانت أرضا تابعة للمغرب بحكم ما كان من بيعة وخطبة باسم السلطان المغربي.

خَاتِمَةٌ

يتبين ختامًا أن السلطان محمد بن عبد الله، انتهج تدابير سياسية داخلية استهدف بها تجاوز أثر أزمة الثلاثة عقود واعادة الاستقرار للبلاد. وأن هذه السياسة استحضرت ما كان عليه حوض البحر المتوسط وأوروبا الغربية من تحولات، فكانت بأثر في بلورة رهانات انفتاح البلاد على الخارج. ولعل ما أقدم عليه من إصلاحات على عدة واجهات (قضاء، تعليم، جهاز مخزن..)، كان بمثابة مشروع تحديثي بأبعاد ثقافية واجتماعية واقتصادية، من جملة ما تضمنه توجيه رهان المجتمع والاقتصاد المغربيين صوب البحر، والبحر هنا في رؤيته ورهانه يعني الانفتاح على التجارة الخارجية ومن خلالها على تجارب أوروبا المتقدمة اقتصاديًا وتقنيًا وسياسيًا، ويعني أيضًا البحث عن الثروة وعن مداخيل من وجهات جديدة أكثر أهمية لفائدة خزينة الدولة، كبديل لضرائب كثيرًا ما كانت بضغوطات وعنف تسبب فيما تسبب من اضطرابات وتمردات. مع أهمية الإشارة لِما تطلبته سياسة محمد بن عبد الله التجارية البحرية من إعداد لموانئ وعمران مناسب (الصويرة)، ومن دبلوماسية خارجية شملت عدة واجهات (أوربا المسيحية، المشرق الإسلامي، السودان...)، وقد تم فيها توظيف عدة أنشطة فضلاً عن مساعدات وامتيازات ومبادرات.

علما أن دبلوماسية مغرب هذه الفترة زمن السلطان محمد بن عبد الله، تحكمت فيها حسابات عدة منها ما ارتبط بوضع البلاد الداخلي ومكوناته، وما ارتبط بكيانات الجوار (أتراك الجزائر) فضلاً عن توازنات دولية آنذاك. فهل نجحت رهانات واستراتيجية هذا الأخير في تحقيق تحديث المغرب؟ الجواب يظهر سالبًا، بحيث ما حصل من انفتاح تبين أنه أغنى مكانة الأجانب من التجار دون أن يحل مشاكل البلاد، بل ربما زاد الأمر تعقيدًا. سياق أورد فيه أندري جوليان قائلاً: "لقد عرفت التجارة الخارجية بالمغرب نموًا لا مثيل له فيما بين (١٧٦٧ – ١٧٨٢م) إذ ارتفعت قيمتها من ٧ ملايين فرنك ذهبي إلى ١٧ مليونًا، لكن على الرغم من هذا النمو فإن السلطان لم يتمكن من تحقيق الرهان الذي أخذه على نفسه، والمتمثل في إغناء المغرب عن طريق التجارة دون المساس بحرمة استقلال البلاد".[٥٦] كما تبين أنه عوض ربط المغرب بمحيطه وبتحولات حوض البحر المتوسط وأوربا الغربية كمحرك اقتصادي، تم ربط مصيره ومستقبله بالتجارة الخارجية وبالاتفاقيات، أي بسلطة الآخر وقرار الخارج.

وهكذا لم يكن مشروع محمد الثالث موفقا لأسباب عدة ومتداخلة، منها أولاً احتكار المخزن المغربي للمبادرة في الانفتاح والتجارة الخارجية، وثانيا دعم التجار الأجانب وتهميش التجار المغاربة. فضلاً عن شروط تحتية اجتماعية واقتصادية وثقافية، لم تكن قادرة على استيعاب التجديد والتحديث والانخراط في دوائر اقتصادية دولية قوية. هكذا كانت سياسة الانفتاح المخزنية بدون جدور اجتماعية واقتصادية، وأن ارتباط اقتصاد المغرب بالتجار الأجانب جعله عرضة لجملة تهديدات.[٥٧] وعليه، فما قام به السلطان محمد الثالث من إصلاحات داخلية ضمن مشروع خدمة منه للانفتاح على الخارج، لم يظهر كتجليات وإنجازات وخدمات لفائدة الدبلوماسية الخارجية، وحتى هذه الأخيرة لم تكن بإسهامات عميقة ولا نوعية وبنيوية من أجل إنجاح تحديث البلاد وانفتاحها.

الإحالات المرجعية:

(١) حركات ابراهيم، **المغرب عبر التاريخ**، الجزء الثالث، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص٦٢.

(٢) صلاح العقاد، **المغرب العربي**، المكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الثالثة، ١٩٦٩، ص٧٣.

(٣) قدوري عبد المجيد، **سفراء مغاربة في أوربا**، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم ١٣، ص ٢٤.

(٤) قليلة هي الأدبيات التي توجهت بعنايتها لِما هو دبلوماسية مغربية، اللهم ما نجده لدى عبد الرحمن بن زيدان باعتباره أول من أحاط الموضوع بالاهتمام في مؤلفاته. فضلاً عما جاء عند السلطان مولاي عبد الحفيظ في مؤلفه "داء العطب في المغرب قديم"، وقد حاول فيه قراءة أسباب تراجع علاقات المغرب الخارجية وانحطاطه في علاقته بأوربا منذ القرن السادس عشر الميلادي معتمدًا على أرشيف رسمي. لمزيد من المعطيات حول الدبلوماسية المغربية وخصائصها الأساسية، يمكن الرجوع لـ: كتاب "**المغرب وأوربا.. مسألة التجاوز**"، قدوري عبد المجيد، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى . . . ٢٠٠.

(٥) الناصري أحمد، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، الجزء الثامن. تحقيق وتعليق ولدي المؤلف: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، (بدون سنة)، ص٣.

(٦) قدوري عبد المجيد، **المغرب وأوروبا ما بين القرن ١٥ والقرن ١٨م**، مسألة التجاوز"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، طبعة أولى، ٢٠٠٠، ص٢٢١.

(٧) العروي عبد الله، **مجمل تاريخ المغرب**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤، ص٨٩.

(٨) قدوري عبد المجيد، **المغرب وأوربا**...، مرجع سابق، ص٢٢٩.

(٩) بوكبوط محمد، **السفارات المغربية لإسطنبول والرهانات السياسية بحوض المتوسط على عهد السلطان محمد الثالث**، العثمانيون والعالم المتوسطي، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١٠٩، ص١٣٩.

(١٠) علمي أحمد، **الاتجاه المذهبي للسلطان سيدي محمد بن عبد الله**، ندوة الحركة العلمية في عصر الدولة العلوية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٣، ص٣٦٩.

(١١) قدوري عبد المجيد، **المغرب وأوربا**...، مرجع سابق، ص٢٢٥.

(١٢) علمي أحمد، مرجع سابق، ص٣٧٣.

(١٣) قدوري عبد المجيد، **المغرب وأوربا**...، مرجع سابق، ص٢٢٧-٢٢٨.

(١٤) حركات إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ**، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص١٠٥.

(١٥) قدوري عبد المجيد، **المغرب وأوربا**...، مرجع سابق، ص٢٢٩.

(١٦) علمي أحمد، **الاتجاه المذهبي للسلطان سيدي محمد بن عبد الله**، مرجع سابق، ص٣٧٥.

(١٧) قدوري عبد المجيد، **المغرب وأوربا** ...، مرجع سابق، ص٢٣٤ – ٢٣٥.

(١٨) شقير محمد، **تطور الدولة في المغرب، إشكالية التكون والتمركز والهيمنة**، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء ٢٠٠٢، ص٢٦٩ - ٢٧٠.

(١٩) الحراق فاطمة، **الدين الدولة في مغرب القرن ١٨**. مجلة البحث العلمي، الرباط، ١٩٩٠، عدد ٤٠، ص٢٨٨.

(٢٠) قدوري عبد المجيد، **المغرب وأوربا**...، مرجع سابق، ص٣٥١ – ٣٥٢

(٢١) المرجع نفسه، ص٢٣٨ - ٢٣٩.

(٢٢) القادري محمد بن الطيب، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، الجزء الرابع، تحقيق محمد حجي، وأحمد التوفيق، مكتبة الطالب، ١٩٨٦، ص١٦٠.

(٢٣) بوكبوط محمد، **جوانب من تاريخ المغرب الاقتصادي في القرن الثامن عشر**، مجلة البحث العلمي، عدد ٤١، السنة ١٩٩٢ - ١٩٩٣، ص٧٢.

(٢٤) الضعيف محمد بن عبد السلام، **تاريخ الضعيف**، تحقيق أحمد العماري، الطبعة الأولى، دار المأثورات، الرباط، ١٩٨٦، ص١٧٢.

(٢٥) الغزال أحمد بن المهدي، **نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد**، منشورات مؤسسة الجنرال فرانكو للأبحاث العربية – الاسبانية، استخلصه من مخطوطات عدة وقدم له ألفريد البتاني، تطوان، ١٩٤١، ص٣.

(٢٦) قدوري عبد المجيد، **سفراء مغاربة في أوربا**، مرجع سابق، ص٢١ - ٢٢.

(٢٧) السايح الحسن، **الحضارة المغربية، البداية والاستمرار**، الطبعة الثانية، منشورات عكاظ، الرباط، ٢٠٠٤، ص ١٠٥.

(٢٨) حركات ابراهيم، **المغرب عبر التاريخ**، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٢٩) قدوري عبد المجيد، **سفراء مغاربة في أوربا**، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٣٠) حركات ابراهيم، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٣١) ابن زيدان عبد الرحمان، **اتحاف أعلام الناس**، الطبعة الثانية، ١٩٩٠، ص ٢٧٦.

(٣٢) بن زيدان عبد الرحمان، **العلائق السياسية للدولة العلوية**، مجلة أمل، عدده، السنة١٩٩٤، ص٢٥ - ٢٦.

(٣٣) صلاح العقاد، **المغرب العربي**، الجزائر تونس المغرب الأقصى،" مرجع سابق، ص ٧٤.

(٣٤) ابن زيدان عبد الرحمان، مرجع سابق، ص ٣٠٨.

(٣٥) قدوري عبد المجيد، مرجع سابق، ص ٣٣٢.

(٣٦) المرجع نفسه، ص٢٢٨ - ٢٢٩.

(٣٧) الفيلالي عبد الكريم، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير**، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، القاهرة، ص٣٥١.

(٣٨) بوكبوط محمد، **السفارات المغربية لإسطنبول**..، مرجع سابق، ص١٣٩ - ١٤٠.

(٣٩) الزاهدي مليكة، **صورة الدولة العثمانية في رحلتي ابن عثمان والزياني لعام ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٩م، العثمانيون والعالم المتوسطي**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة مناظرات وندوات رقم ١٠٩، طبعة أولى، ٢٠٠٣، ص١٥٩ - ١٦٠.

(٤٠) حركات ابراهيم، مرجع سابق، ص١٠٨ – ١٠٩.

(٤١) التازي عبد الهادي، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب**، المجلد التاسع، ١٩٨٨، ص٣٤.

(٤٢) بوكبوط محمد، **السفارة المغربية**، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(43)Abitbol Michel, Histoire du Maroc, Perrin, Impression réalisé par CPI, paris, 2009, p.272.

(٤٤) الغزال أحمد بن المهدي، **نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد**، مرجع سابق، ص٥.

(٤٥) الناصري أبو العباس أحمد بن خالد، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، الجزء الثاني، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٩٧، ص٣٨-٣٩.

(٤٦) بوعزيز يحيى، **وساطة السلطان محمد بن عبد الله، بين الجزائر وإسبانيا ١٧٦٨ – ١٧٨٤**، وجدة حاضرة الألفية، أعمال ندوة الذكرى الألفية لتأسيس حاضرة وجدة التي نظمتها جمعية انكاد المغرب

الشرقي، ١٩٩٦، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة احياء التراث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص٨٥ -٨٦.

(٤٧) بن حادة عبد الرحيم، **سفارة مغربية إلى إسطنبول خلال القرن ١٨م**، مجلة المصباحية كلية الأدب سايس فاس، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، ١٩٩٥، ص٧٧.

(٤٨) - ابن زيدان عبد الرحمان، مرجع سابق، ص٣٠٥.

(٤٩) الزياني أبو القاسم، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برًا وبحرًا**، تحقيق عبد الكريم الفيلالي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الثانية، ١٩٩١، ص١٣١ – ١٣٢.

(٥٠) الفيلالي عبد الكريم، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير**، مرجع سابق، ص٣٥٠-٣٥١.

(٥١) صلاح العقاد، **المغرب العربي**، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٥٢) بنهاشم محمد، **العلاقات المغربية الأمريكية، دراسة في التمثيل الدبلوماسي الأمريكي بالمغرب، ١٧٨٦-١٩١٢**، دار ابي رقراق للطبعة والنشر، الرباط، طبعة أولى، ٢٠٠٩، ص ٣٩.

(٥٣) التازي عبد الهادي، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب**، المجلد الثاني، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ١٩٨٦، ص ١١٩.

(٥٤) لطيفة سميرس بناني، **العلاقات المغربية السودانية في سياسة الأسر الحاكمة بالمغرب من القرن ١٦ م إلى القرن ١٨ م**، مجلة كلية الآداب، فاس، العلاقات المغربية الافريقية، عدد خاص (٥)، السنة ١٩٨٩، ص١٥٩.

(٥٥) لطيفة سميرس بناني، **العلاقات المغربية السودانية**، المرجع نفسه، ص ١٦٠.

(56)C.André julien "le Maroc Face aux Impérialismes 1415-1956" j.a Paris. 1978. p 27.

(٥٧) راجع في هذا الباب ما أورده الأستاذ عبد المجيد قدوري، حول جدور العرقلة والتجاوز، في مؤلفه "**المغرب وأوربا**" من ق ١٥ إلى ق ١٨.

مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
SCILIT https://www.scilit.com/sources/85284

الدبلوماسية العلمية الفرنسية في المغرب خلال القرن التاسع عشر
قراءة في بعثة 'لو فاغ' من خلال كتاب
الدليل الملاحي لشمال المغرب

د. محمد عبد المومن
دكتوراه في الآداب
جامعة عبد المالك السعدي
تطوان – المملكة المغربية

مُلَخّص

تتناول هذه الدراسة موضوع الدبلوماسية العلمية الفرنسية في المغرب خلال منتصف القرن التاسع عشر، من خلال تحليل البعثة الهيدروغرافية لسنة ١٨٥٤ التي تمت على متن السفينة البخارية "لو فاغ" بقيادة فانسون دون دومولان وبدعم من شارل ياغرشميت الديبلوماسي الفرنسي الذي كان مستقرًا في طنجة. تبرز الدراسة كيف استخدمت فرنسا العلم والهيدروغرافية كوسيلة لاختراق دبلوماسي سلمي للمغرب في سياق التنافس الاستعماري مع المملكة المتحدة. كما توضح أن البعثة لم تكن مجرد عمل علمي بحت، بل مشروعًا استعماريًا لتثبيت النفوذ الفرنسي في الشمال المغربي، عبر جمع بيانات بحرية دقيقة حول التيارات والأعماق والموانئ المغربية، التي كانت تمثل نقاطًا استراتيجية في البحر الأبيض المتوسط. تكشف الدراسة كذلك عن العلاقة بين العلم والاستعمار، حيث تُعَدّ البعثة نموذجًا مبكرًا لما يمكن تسميته بـ "الدبلوماسية العلمية الاستعمارية"، التي جمعت بين المعرفة الجغرافية والطموحات السياسية الاستعمارية. وتُظهر أيضًا كيف أن الخرائط التي تم رسمها وتحديد الأسماء الجغرافية كانت جزءًا من استراتيجية لتوسيع النفوذ الفرنسي. كما أن البعثة لعبت دورًا محوريًا في تعزيز مكانة فرنسا في المغرب، وهو ما مهد الطريق للمرحلة اللاحقة من التوسع الاستعماري الفرنسي، وصولًا إلى فرض الحماية على المغرب عام ١٩١٢.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٠٢ نوفمبر ٢٠٢٥
تاريخ قبول النشر: ٠٦ ديسمبر ٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

الدبلوماسية العلمية؛ البعثة الهيدروغرافية؛ الخرائط البحرية؛ التغلغل الفرنسي؛ الطوبونيميا الاستعمارية

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2026.499518

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

محمد عبد المومن، "الدبلوماسية العلمية الفرنسية في المغرب خلال القرن التاسع عشر: قراءة في بعثة 'لو فاغ' من خلال كتاب الدليل الملاحي لشمال المغرب".- دورية كان التاريخية.- السنة التاسعة عشرة- العدد السابع والسبعون؛ مارس ٢٠٢٦. ص ١٠٨ – ١١٧.

X, formerly Twitter: http://X.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
nternet Archive https://archive.org/details/@historical_kan_periodical
Corresponding author: dream-way@hotmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

في منتصف القرن التاسع عشر، كانت السواحل المغربية تشهد واحدة من أكثر المراحل حساسية في تاريخها الحديث، إذ تحولت إلى مجال مفتوح تتقاطع فيه مصالح القوى الأوروبية الكبرى، وفي مقدمتها فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة. فقد شكل البحر الأبيض المتوسط، وخاصةً مضيق جبل طارق والساحل المتوسطي للمغرب، محورًا رئيسًا في سياسات التوسع التجاري والعسكري الأوروبي. وفي هذا السياق، لم تعدّ التحركات البحرية تقتصر على الملاحة أو التجارة، بل صارت جزءًا من مشاريع الهيمنة والسيطرة الرمزية والمعرفية، عبر البعثات العلمية التي تجمع بين الطابع التقني والاستخباراتي.

لقد جاء اهتمام فرنسا بالمغرب خلال هذه الفترة امتدادًا لسياستها في شمال إفريقيا بعد احتلالها للجزائر سنة ١٨٣٠، إذ عملت على ترسيخ نفوذها السياسي والاقتصادي في المغرب، واعتبرت الموانئ المغربية، نقاطًا حيوية لتأمين الملاحة بين المتوسط والأطلسي. ومع تصاعد المنافسة مع المملكة المتحدة التي كانت تتمتع هي الأخرى بنفوذ واسع في طنجة عبر القنصل جون دروموند هاي، [١] سعت فرنسا إلى تعزيز حضورها الدبلوماسي والعسكري في المغرب بواسطة أدوات متعددة منها البعثات العلمية.

في هذا السياق، تندرج البعثة الهيدروغرافية الفرنسية التي أوفدتها وزارة البحرية الفرنسية سنة ١٨٥٤ على متن السفينة البخارية "لو فاغ" بقيادة المهندس فانسون دون مولان،[٢] الذي يعدّ من أبرز العلماء الذين ساهموا في رسم الخرائط البحرية الفرنسية في القرن التاسع عشر. وقد حظيت هذه البعثة بدعم مباشر من الديبلوماسي الفرنسي شارل جاغرشميت، الذي لعب دور الوسيط بين السلطات المخزنية والإدارة الفرنسية لتسهيل أعمال المسح على الساحل الممتد بين طنجة والحدود المغربية الجزائرية. وقد كان هذا الساحل يمثل منطقة تماس حساسة بين المتوسط والأطلسي وأوربا وإفريقيا، حيث تتقاطع المصالح البحرية والعسكرية والتجارية في آن واحد.

لم تكن هذه البعثة مجرد نشاط علمي محدود، بل جسدت تداخلاً عميقًا بين المعرفة الجغرافية والسياسة الاستعمارية. فالمسح الهيدروغرافي لم يكن هدفه فقط جمع البيانات التقنية حول الأعماق والتيارات الساحلية، بل كان أيضا وسيلة لإرساء حضور فرنسي فعلي في فضاء ظل حتى ذلك الحين عصيًا على السيطرة الأوروبية المباشرة. ومن اللافت أن نتائج هذه الحملة أسفرت لاحقًا عن نشر خرائط بحرية دقيقة للساحل المغربي الشمالي وعن تخليد اسم جاغرشميت عبر إطلاق اسمه على جزيرتين ورأس ساحلي في الريف،[٣] في إشارة رمزية إلى الدور الذي أداه في إنجاح البعثة وفي تعزيز مكانة فرنسا في المغرب.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل خلفيات هذه البعثة وأبعادها السياسية والعلمية، مع التركيز على سياقها التاريخي، وعلى النتائج التقنية والعلمية التي أفرزتها، فضلاً عن دلالاتها الجغرافية والدبلوماسية في إطار النفوذ الفرنسي المبكر بالمغرب. كما تسعى إلى إبراز العلاقة بين العلم والاستعمار في القرن التاسع عشر، حيث تحولت الجغرافيا والهيدروغرافية إلى أدوات للمعرفة والسيطرة في آن واحد، تمهيدًا لما سيعرف لاحقًا بمرحلة "الاختراق السلمي" الذي سبق فرض الحماية على المغرب سنة ١٩١٢.

أولاً: التعريف بالكتاب وبسياق بعثة "لو فاغ"[٤]

١/١-التعريف بالكتاب وقيمته

كتاب "الدليل الملاحي لشمال المغرب"[٥] عبارة عن مؤلف تقني موجه للقوات البحرية والبحارة عمومًا وهو ثمرة بعثة علمية بحرية فرنسية بمسحٍ هيدروغرافي دقيق للساحل المتوسطي للمغرب، من رأس سبارتيل إلى الجزر الجعفرية على متن السفينة البخارية "لو فاغ" وكان هدف البعثة دراسة التيارات، الرياح، الموانئ، والمخاطر البحرية على طول الساحل المتوسطي المغربي.[٦]

تتمثل القيمة التاريخية "لكتاب الدليل الملاحي لشمال المغرب " كونه وثيقة فريدة من نوعها احتفظت لنا

بمعلومات وملاحظات علمية وجغرافية عن الساحل المتوسطي للمغرب خلال منتصف القرن التاسع عشر، وهي مرحلة كان فيها المغرب مرحلة انغلاق. كما يكشف هذا المؤلف عن اهتمام القوى البحرية الأوروبية، وخاصةً فرنسا، بالموقع الجغرافي الاستراتيجي للمغرب وسواحله المطلة على مضيق جبل طارق، مما جعله أداة علمية ذات بعد سياسي في آن واحد.

كما يوفر الكتاب وصفًا دقيقًا لما كان عليه شمال المغرب في الماضي، حيث يعرض معلومات عن الرياح والتيارات والموانئ والمخاطر البحرية خلال تلك الحقبة. ويكتسي هذا العمل أهمية خاصة لأنه يمثل أحد المحاولات الأوروبية المبكرة لرسم خرائط دقيقة للساحل المغربي، مما يتيح للباحثين اليوم فهما أعمق للتطورات الجغرافية والسياسية والعسكرية التي عرفها المغرب في علاقته بالقوى الاستعمارية.

٢/١-السياق التاريخي لبعثة "لو فاغ"

عاش المغرب أواسط القرن التاسع عشر وضعًا داخليًا معقدًا، تميز بضعف السلطة المركزية وتزايد الضغوط الخارجية من القوى الأوروبية. فبعد هزيمة المغرب في معركة إسلي سنة ١٨٤٤ أمام فرنسا، وما تبعها من قصف مدينة الصويرة واحتلال جزيرة موغادور،[٧] أجبر السلطان عبد الرحمن بن هشام على توقيع معاهدة للا مغنية (Traité de Lalla Maghnia) التي حددت الحدود الجزائرية – المغربية بشكل غير دقيق.[٨] وقد مثل ذلك الحدث نقطة تحول حاسمة، إذ أدركت فرنسا أن بإمكانها فرض إرادتها على المغرب، فبدأت مرحلة جديدة من التغلغل السلمي المغلف بالخطاب الدبلوماسي والعلمي.

في المقابل، كان المغرب يسعى جاهدا للحفاظ على توازنه بين القوى الأوروبية، مستندًا إلى القناصل المستقرين في طنجة، التي أصبحت العاصمة الدبلوماسية للمخزن. ففي هذه المدينة استقر ممثلو فرنسا وبريطانيا وإسبانيا والنمسا والولايات المتحدة، وكانت المدينة بمثابة مختبر للتوازنات الدولية في المنطقة. وقد اتخذ التنافس بين فرنسا والمملكة المتحدة طابعًا تصاعديًا، إذ حاولت كل منهما توسيع نفوذها من خلال البعثات الدبلوماسية والتجارية والمشاريع التقنية، وحتى عبر التدخلات البعثات العسكرية.[٩]

تزامن هذا التنافس مع انكماش اقتصادي واضح في المغرب نتيجة احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتقلص الموارد الجمركية. وأدى ذلك إلى تنامي تأثير القناصل الأوروبيين الذين أصبحوا يتدخلون في المعاملات التجارية والقضائية، مستفيدين من نظام الامتيازات القنصلية.[١٠] ونتيجة لذلك، تحولت طنجة إلى مسرح دائم للصراعات القنصلية، وكان القنصل البريطاني جون دروموند هاي أبرز من مثل السياسة البريطانية الساعية إلى الحد من النفوذ الفرنسي في المنطقة.[١١]

في خضم هذا الوضع، برز اسم شارل جاغرشميت[١٢] الذي عين قائمًا بالأعمال الفرنسي بطنجة سنة ١٨٥٠، في وقت كانت فيه الدبلوماسية الفرنسية تحاول إعادة بناء حضورها بعد الهزات التي عرفتها إثر حروبها ضد المغرب وضد الأمير عبد القادر الجزائري.[١٣] أدرك جاغرشميت أن النفوذ الفرنسي لا يمكن أن يترسخ إلا عبر مزيج من الهيبة العسكرية والذكاء الدبلوماسي، فكان وراء عدد من التدخلات التي أعادت الاعتبار لفرنسا في أعين المخزن، أبرزها قصف مدينة سلا سنة ١٨٥١ ردا على نهب سفينة فرنسية، وهو الحدث الذي مثل رسالة واضحة إلى السلطان بقدرة فرنسا على فرض إرادتها بالقوة.[١٤]

ثانيًا: تعريف بالشخصيات المحورية لبعثة "لوفار"

١/٢-شارل جاغرشميت

يُعَدّ شارل جاغرشميت من الدبلوماسيين الفرنسيين الذين اضطلعوا بدور محوري في المغرب خلال منتصف القرن التاسع عشر، وهي مرحلة حساسة في تاريخ العلاقات المغربية–الأوروبية. ولد في باريس سنة ١٨٣٠ لأسرة بروتستانتية من الألزاس، وتلقى تعليما عاليا مكنه من الالتحاق بالسلك الدبلوماسي بعد تجربة قصيرة في المدرسة البحرية ودراسة القانون.[١٥] عين سنة ١٨٥٠ سكرتيرًا للبعثة الفرنسية في طنجة، التي كانت آنذاك مركزا للتنافس بين القوى الأوروبية، وخاصة بين فرنسا والمملكة المتحدة. أظهر ياغرشميت كفاءة متميزة في

إدارة الملفات المعقدة واصطدم عدة مرات بالقنصل البريطاني جون دروموند هاي، وساهم في تحقيق إنجازات دبلوماسية مهمة، أبرزها إطلاق سراح ابن أخ الأمير عبد القادر الجزائري، وهو ما أكسبه ثقة المخزن المغربي ووسام جوقة والحكومة الفرنسية على السواء.[١٦]

برز أيضًا بدعمه المباشر لـ البعثة الهيدروغرافية الفرنسية سنة ١٨٥٤ على متن السفينة البخارية "لو فاغ" حيث وفر لها الغطاء الدبلوماسي وشارك في بعض مراحلها الميدانية.[١٧] كما ينسب إليه اقتراح إنشاء منارة رأس سبارتيل سنة ١٨٥٢، في إطار مشروع أوروبي لضمان أمن الملاحة في مضيق جبل طارق، وهو المشروع الذي تحقق لاحقًا سنة ١٨٦١. بعد انتهاء مهمته في المغرب سنة 1855، تولى مناصب دبلوماسية رفيعة في أوديسا ووزارة الخارجية الفرنسية، وتوفي في باريس في ١٠ ماي ١٨٩٤ بعد مسار مهني زاخر جمع بين الحنكة السياسية والرؤية التقنية الحديثة، مما جعله نموذجًا للدبلوماسي الفرنسي الذي جمع بين الدبلوماسية والعلم في خدمة النفوذ الفرنسي.[١٨]

٢/٢-كلمون أدرين فانسون دون دو مولان[١٩]

مهندس بحري وجغرافي فرنسي بارز، ولد في مدينة غرونبل سنة ١٨١١، وتخرج من المدرسة البحرية في بريست [٢٠] سنة ١٨٣١. عرف بكونه أحد مؤسسي المدرسة العلمية الحديثة للهيدروغرافيا الفرنسية في القرن التاسع عشر، وجمع في مسيرته بين البحث العلمي الميداني والعمل الدبلوماسي التقني في خدمة وزارة البحرية الفرنسية.[٢١] شارك دومولان في عدد من البعثات العلمية الكبرى التي نظمتها البحرية الفرنسية، إلى القطب الجنوبي، والتي مكنته من تطوير خبرته في الرصد الجيوديسي وقياس الأعماق والتيارات. وقد نشر لاحقًا تقارير مفصلة عن تلك الرحلة، جعلت منه مرجعًا في المسح البحري العالمي.[٢٢] تميز دومولان بأسلوب علمي دقيق يجمع بين الملاحظة الميدانية والتحليل الجغرافي والتمثيل الكرتوغرافي، وهو ما جعل أعماله تدرس لاحقًا في الأكاديميات البحرية الفرنسية. توفي سنة ١٨٥٨ عن عمر ناهز السابعة والأربعين، بعد مسيرة حافلة مثلت الجسر بين العلم البحري الكلاسيكي والخرائطية الإمبراطورية الحديثة.[٢٣]

٣/٢-شارل فيليب دو كيراليه[٢٤]

ضابط بحرية ومهندس خرائط فرنسي، ولد في مدينة كيمبير سنة ١٨٠٩، وتلقى تكوينه في المدرسة الخاصة للبحرية في لوريان.[٢٥] التحق مبكرًا بسلاح البحرية الملكية، وبرز بصفته خبيرًا في الملاحة والمسوحات البحرية في المستعمرات الفرنسية بأمريكا الجنوبية وغرب إفريقيا.[٢٦] أشرف دو كيراليه على عدد من المشروعات العلمية التي صارت مرجعًا أساسيًا للملاحة الفرنسية في المحيط الأطلسي خلال أربعينيات القرن التاسع عشر.[٢٧] عُرف عنه انضباطه العلمي واهتمامه بالتحقق التجريبي من كل معلومة ملاحية، فكان من أوائل من دعا إلى إدخال التقنيات الحديثة في القياس الميداني مثل البوصلة المغناطيسية الدقيقة وأجهزة قياس التيارات السطحي.[٢٨] توفي في باريس سنة 1863، واعتبر من أبرز رواد الهيدروغرافيا التطبيقية في الحقبة الاستعمارية الفرنسية المبكرة.

ثالثًا: بعثة "لو فاغ" الأهداف ومنهجية العمل

١/٣-الجوانب التقنية والتنظيمية لبعثة "لو فاغ"

تميزت البعثة الهيدروغرافية الفرنسية إلى الساحل الشمالي المغربي، على متن السفينة البخارية "لو فاغ"، بتخطيط دقيق يعكس التطور الذي بلغته إدارة البحرية الفرنسية في منتصف القرن التاسع عشر. أرسلت هذه السفينة بأمر من وزارة البحرية والمستعمرات، تحت الإشراف العام للمهندس والضابط البحري فانساندون دومولان، أحد أبرز المتخصصين الفرنسيين في علم الهيدروغرافيا، بمساعدة زميله القبطان شارل فيليب دو كيراليه، الذي تولى القيادة التنفيذية للعمليات الميدانية.[٢٩]

بلغ عدد أفراد الطاقم قرابة ٥٠ شخصًا، منهم ٢٠ بحارًا و١٢ تقنيًا من المستودع العام للخرائط والمخططات البحرية التابعة للبحرية الفرنسية،[٣٠] إضافة إلى مترجم مغربي استعان به القنصل الفرنسي بطنجة

لتسهيل التواصل مع السكان المحليين. وقد توزعت مهام الفريق بين ثلاث وحدات رئيسة:

١. فريق الرصد الجيوديسي والفلكي، المكلف بتثبيت النقاط المرجعية باستخدام البوصلة المغناطيسية والكرونومتر البحري لضبط خطوط الطول والعرض.
٢. فريق القياسات الهيدروغرافية، الذي تولى عمليات السبر وقياس الأعماق باستخدام أدوات الرصاص المدرجة وأجهزة قياس التيارات السطحية.
٣. فريق الرسم والكارتوغرافية، المسؤول عن تحويل البيانات إلى لوحات هندسية أولية تراجع لاحقًا في باريس قبل الطباعة النهائية.[٣١]

انطلقت البعثة من ميناء تولون في أواخر شهر يوليوز ١٨٥٥، ووصلت إلى طنجة في أوائل شهر غشت من السنة نفسها، حيث حظيت باستقبال رسمي من ممثل السلطان المغربي. ومن هناك بدأت أعمال المسح الميداني التي امتدت على طول نحو ٤٠٠ كيلومتر من الساحل، من رأس سبارتيل إلى الجزر الجعفرية شرق مليلية، مرورًا بأصيلة، العرائش، تطوان، الحسيمة، والنكور. واستغرقت الحملة ما يقارب ثلاثة أشهر (غشت – أكتوبر ١٨٥٤)، وهو زمن اعتبر قياسيا بالنظر إلى صعوبة التضاريس وتعقد التيارات البحرية في المنطقة.[٣٢]

أما سفينة "لو فاغ"، التي شكلت قاعدة العمليات البعثة، فكانت من أوائل السفن البخارية الفرنسية المخصصة للبحث العلمي، بطول يقارب ٤٥ مترًا، وعرض ٧ أمتار، وكانت مزودة بمحرك بخاري بقوة ٢٠٠ حصان سمح لها بالإبحار بسرعة متوسطة ناهزت ٨ عقد بحرية، إلى جانب أشرعة احتياطية تمكنها من العمل في حال تعطل المحرك.[٣٣] احتوت السفينة على مختبر مصغر مجهز بأدوات القياس الفلكي (مناظير، بارومتر، تلسكوب بحري)، وغرفة خاصة لمعالجة الخرائط الأولية وحفظ العينات الرسوبية. كانت هذه البنية التقنية المتقدمة تمنح الطاقم إمكانية العمل المستمر في عرض البحر دون الحاجة إلى التزود المتكرر بالمؤن، وهو ما مكن البعثة من تغطية نطاق جغرافي واسع في فترة وجيزة.[٣٤]

٢/٣-أهداف البعثة

(٢/٣) ١-الأهداف العلمية:

على الصعيد العلمي، سعت البعثة إلى جمع معطيات دقيقة حول طبيعة الساحل المغربي، أعماق مياهه، واتجاهات تياراته ورياحه، بغرض تحسين خرائط الملاحة الفرنسية في غرب المتوسط. وعلى الصعيد المهني، كان الهدف تزويد الأسطول الفرنسي ببيانات حديثة تساعده في تأمين خطوطه البحرية بين الجزائر ومرسيليا، مرورا بالمضيق، وخاصةً بعد تزايد حركة السفن العسكرية والتجارية نحو المغرب. أما على الصعيد السياسي، فقد كانت المهمة جزءًا من سياسة أوسع قادها القائم بالأعمال شارل ياغرشميت لتعزيز النفوذ الفرنسي في المغرب، من خلال تغليف الحضور الاستعماري بغطاء علمي ودبلوماسي.[٣٥]

لم تكن البعثة خالية من المخاطر؛ إذ واجه الطاقم أمواجًا عاتية ورياحًا غربية قوية عند مضيق جبل طارق، واضطر أحيانًا إلى الرسو الاضطراري في خلجان ضيقة بين تطوان والحسيمة. كما ورد في تقارير دومولان أن بعض السكان المحليين "أبدوا توجسًا من أجهزة القياس التي ظنوها أدوات عسكرية"، مما اضطر البعثة إلى الاستعانة بحماية رمزية من القنصل الفرنسي لضمان سير العمل. ومع ذلك، أنهت "لو فاغ" مهامها بنجاح باهر، إذ جمعت كمًا كبيرًا من البيانات الجيوديسية والهيدروغرافية لم يكن متوفرا من قبل.[٣٦] لقد مثلت هذه البعثة نموذجًا متكاملاً لـ الاستكشاف العلمي الإمبراطوري الذي يجمع بين الدقة التقنية والوظيفة السياسية؛ فكل قياس للأعماق وكل خريطة جديدة كانت في جوهرها خطوة نحو امتلاك رمزي للمجال، ومرحلة تأسيسية لما سيغدو لاحقًا أحد أهم محاور النفوذ الفرنسي في المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.[٣٧]

(٢/٣) ٢-الأهداف السياسية:

أما على المستوى السياسي فيمكن القول إن هدف البعثة كان هو تعزيز الحضور الفرنسي على الساحل المغربي في مواجهة النفوذ البريطاني، خاصةً وأن القنصل البريطاني دروموند هاي كان يراقب عن كثب أي نشاط فرنسي في المنطقة. كما هدفت الحملة إلى تثبيت شرعية الوجود البحري الفرنسي بعد معركة إسلي وقصف سلا والصويرة وإعادة بناء صورة فرنسا كقوة علمية ودبلوماسية متحضرة ذات مصالح في المغرب.[٣٨]

٣/٣-منهجية العمل الميداني

وصلت سفينة "لو فاغ" إلى ميناء طنجة في أغسطس ١٨٥٤ وهي مزودة بأجهزة قياس متقدمة نسبيا لعصرها، تولى الفريق العلمي تنفيذ سلسلة من القياسات على طول الساحل الشمالي، مرورًا برؤوس وموانئ صغيرة مثل: رأس سبارطيل، بليونش، قصر المجاز، الرأس الأسود.[٣٩] اعتمدت البعثة على مزيج من الملاحظة الميدانية والرسم المباشر، وعلى تدوين ملاحظات من السكان المحليين والبحارة المغاربة. وقد واجه الفريق صعوبات متكررة تمثلت في الظروف المناخية القاسية، والموجات القوية، والتوتر مع السلطات المحلية التي كانت متوجسة من أي نشاط أجنبي على الشواطئ.[٤٠]

٤/٣-نتائج البعثة وتخليدها على المستوى العلمي

أسهمت البعثة في إثراء قاعدة البيانات البحرية الفرنسية حول المضيق والسواحل المغربية، وشكلت رصيدًا أساسيًا للخرائط اللاحقة التي نشرها في "الدليل الملاحي لشمال المغرب" وعلى المستوى السياسي، مهدت هذه التجربة الطريق أمام سياسة "الاختراق السلمي" التي انتهجتها فرنسا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي بلغت ذروتها مع توقيع معاهدة فاس سنة ١٩١٢. أسفرت " بعثة لو فار" عن إنجاز خرائط بحرية دقيقة للساحل المتوسطي للمغرب، وقد شكلت هذه الخرائط المرجع الرئيس للملاحة الفرنسية والبريطانية في المنطقة لعقود تالية.

٥/٣-الطوبونيمية الاستعمارية

يتضح من خلال كتاب "الدليل الملاحي لشمال المغرب" أن الطوبونيميا لم تكن مجرد عنصر ثانوي في عمل البعثة الفرنسية، بل شكلت جزءًا جوهريًا من مشروعها العلمي الاستعماري في آن واحد.

فقد أولى المؤلفان، عناية دقيقة لجمع الأسماء المحلية للمواقع الساحلية المغربية، مستعينين بما أمكنهم من مصادر شفهية لدى البحارة الإسبان أو الأهالي المستقرين في القرى الساحلية. غير أن تعاملهم مع هذه المادة اللغوية اتسم بطابع انتقائي ومتحكم فيه؛ إذ لم تكن الغاية الحفاظ على الأسماء الأصلية في بعدها الثقافي واللساني، بقدر ما كانت تهدف إلى تدجينها داخل النسق المعجمي الفرنسي وإعادة إنتاجها بما يخدم أغراض الملاحة والخرائطية الاستعمارية. فكثير من الأسماء العربية أو الأمازيغية حرفت في نطقها وكتابتها لتتلاءم مع الإملاء الفرنسي، وأخرى استبدلت بأسماء جديدة تخلد شخصيات عسكرية أو علمية شاركت في البعثة، مثلما جرت العادة في بعثات الاستكشاف الأوروبية آنذاك.[٤١]

ومن خلال هذا التعامل، تكشف البعثة عن وعي ضمني بأن التسمية فعل سيادة رمزية، إذ إن امتلاك القدرة على تسمية الأمكنة يعادل امتلاك السلطة على تمثيلها وإدراجها ضمن خرائط المعرفة الأوروبية. لقد تحول الساحل المغربي في هذا النص إلى فضاء قابل لإعادة التسمية، تمحى فيه الهوية اللسانية الأصلية لتحل محلها لغة "العلم" و "المدنية"، كما يتصورها المستعمر. وهكذا أصبحت الطوبونيميا وسيلة لإعادة كتابة الجغرافيا المغربية بعيون أجنبية، وتجسيدا لما يسميه ميشال دو سيرتو بـ: "الاستحواذ الخطابي على الفضاء"،[٤٢]حيث تمارس السيطرة عبر اللغة قبل أن تترجم إلى حضور سياسي أو عسكري فعلي. إن قراءة الطوبونيميا في هذا الكتاب تكشف، في جوهرها، عن البنية العميقة للخطاب الاستشراقي الذي جمع بين الدقة التقنية والنزعة التملكية، بين علم الخرائط ومنطق الهيمنة، فغدت الخريطة اللسانية للساحل

الشمالي للمغرب وثيقة تجسد التقاء المعرفة بالسلطة في أكثر تجلياتها وضوحًا.

وكمثال على ما نقول جرى تكريم شارل جاغرشميت على دعمه ومشاركته الميدانية، فأطلقت البعثة أسماءه على جزيرتين صغيرتين ورأس ساحلي. لم تكن هذه التسمية مجرد إشارة رمزية، بل كانت تأريخًا جغرافيًا للحضور الفرنسي في الشمال المغربي، وتحويلاً لاسم دبلوماسي إلى معلم جغرافي خالد على الخرائط البحرية.[٤٣]

رابعًا: الدلالات الجيوسياسية والعلمية للبعثة "لو فاغ"

١/٤-الجغرافيا كأداة للهيمنة

تكشف بعثة " لو فاغ " الهيدروغرافية التي نظمتها فرنسا الساحل المغربي عن مرحلة جديدة في العلاقة بين المعرفة الجغرافية والسيطرة السياسية. فالمسوحات البحرية لم تكن مجرد عمليات تقنية تهدف إلى تحسين الملاحة أو توسيع المعارف الجغرافية، بل كانت أداة سياسية ناعمة ضمن مشروع استراتيجي أوسع يرمي إلى إدماج المغرب في دائرة النفوذ الفرنسي. لقد مثل المسح الهيدروغرافي للساحل الشمالي خطوة أساسية نحو " تطبيع " التواجد الفرنسي في السواحل المغربي، من خلال تقديم العلم كواجهة للتدخل. وبذلك تحول الجغرافي إلى فاعل استعماري بامتياز، يترجم الأهداف السياسية إلى خرائط علمية تبدو محايدة في ظاهرها، لكنها في الواقع تؤسس لممارسة سيادية جديدة على المجال البحري. فالخرائط التي أنتجتها البعثة لم تكن محايدة أو علمية خالصة، إذ أسهمت في استباحة المجال المغربي وتحويله إلى فضاء مقروء ومقاس يمكن مراقبته والسيطرة عليه. وهكذا، تماهى العلم مع السياسة، وتحولت الدقة الكارتوغرافية إلى وسيلة لفرض التبعية المعرفية، بحيث لم يعد الساحل المغربي يعرف من خلال معاييره المحلية، بل من خلال النظام المرجعي الأوروبي القائم على الترقيم والإحداثيات.

٢/٤-توظيف العلم في الدبلوماسية الفرنسية

برز من خلال هذه البعثة الدور المتنامي لما يمكن تسميته بـ " الدبلوماسية العلمية "، وهي ممارسة سعت فرنسا إلى تطويرها في مستعمراتها ومناطق نفوذها. فقد أدركت الدوائر الفرنسية أن العلم، بما يحمله من رمزية موضوعية، يمكن أن يكون وسيلة فعالة لاختراق المجال المغربي دون اللجوء إلى الحرب المباشرة. لقد مكن التعاون بين الجغرافيين والعسكريين والدبلوماسيين من تحقيق توازن دقيق بين الحضور العلمي والهيبة السياسية. فبينما كانت وزارة البحرية تشرف على الجانب التقني للبعثة، تولى شارل جاغرشميت تنسيق الاتصالات مع المخزن وتأمين الغطاء الدبلوماسي، مما أتاح للبعثة العمل في ظروف ميدانية معقدة دون إثارة مواجهة مباشرة. وتجسد هذا التلاقي بين الدبلوماسية والعلم أيضا في المشاريع التي أعقبت الحملة، مثل مشروع منارة رأس اسبارطيل، الذي طرح لأول مرة سنة ١٨٥٢ بمبادرة من جاغرشميت، وتحقق لاحقا بجهود أوروبية مشتركة. لقد كانت هذه المشاريع بمثابة علامات سيادية رمزية تترجم الحضور الأوروبي على الأرض باسم: " التعاون الدولي ".[٤٤]

خَاتِمَةٌ

تظهر هذه الدراسة، في ضوء المعطيات التاريخية والوثائق الدبلوماسية المتاحة، أن البعثة الهيدروغرافية الفرنسية التي نفذت سنة ١٨٥٤ على متن السفينة "لو فاغ" لم تكن مجرد مبادرة علمية محدودة النطاق، بل كانت تجسيدًا مبكرًا لما يمكن تسميته بـ الدبلوماسية العلمية الاستعمارية التي مارستها فرنسا في المغرب خلال القرن التاسع عشر. فقد مثل المشروع الهيدروغرافي الذي أشرف عليه المهندس فانسون دون مولان، ونسقه دبلوماسيًا القائم بالأعمال الفرنسي في طنجة شارل ياغرشميت، خطوة استراتيجية في مسار التوسع الفرنسي نحو السواحل المغربية، إذ جمع بين الطموح العلمي المعلن والرغبة في تثبيت النفوذ السياسي والعسكري في منطقة شديدة الحساسية جيوسياسيًا.

لقد كشفت هذه التجربة عن تداخل واضح بين العلم كخطاب معرفي والاستعمار كممارسة هيمنية، حيث تحولت أدوات المسح والرصد الهيدروغرافي إلى وسيلة لإعادة إنتاج المجال البحري المغربي وفق الرؤية الفرنسية. فالرسم الدقيق للخرائط، وتحديد الأعماق والتيارات، لم يكن عملا تقنيا بحتا، بل كان تمهيدًا لسيطرة رمزية ومعرفية على الفضاء. ومن خلال دعم جاغرشميت للبعثة وتدخله لتسهيل مهامها لدى المخزن، برزت طنجة كمختبر فعلي للتوازن بين الدبلوماسية والعلم والقوة، وهو ما جعل من نشاطه نموذجًا مبكرًا لتوظيف المعرفة في خدمة السياسة الخارجية الفرنسية.

وتبرز أهمية هذه البعثة في كونها جاءت في لحظة تاريخية دقيقة اتسمت بتراجع سلطة المخزن وتزايد التنافس الفرنسي- البريطاني في غرب البحر الأبيض المتوسط، ما جعل الساحل المغربي الشمالي محورا للتجاذب بين القوى الأوروبية. كما أن هذه البعثة مهدت لبعثات علمية ركزت على السواحل المغربية من بينها على سبيل المثال لا الحصر بعثة " لا إيغونديل ".[٤٥] [٤٦]

وعليه، يمكن القول إن بعثة " لو فاغ " سنة ١٨٥٤ لم تكن حدثا علميا منعزلا، بل حجر زاوية في مشروع فرنسا لبناء حضور دائم في المغرب عبر أدوات العلم والمعرفة .وقد بينت الدراسة أن الخرائط والقياسات البحرية ليست مجرد وثائق تقنية، بل نصوص سياسية تنطوي على خطاب سلطوي يربط بين إنتاج المعرفة والسيطرة على الفضاء .ومن ثم، فإن فهم هذه البعثة لا يكتمل إلا في إطارها الإمبراطوري الأشمل، الذي جعل من العلم أداة دبلوماسية لفرض النفوذ وشرعنته، ومهد الطريق لاحقا لمرحلة الحماية الفرنسية سنة ١٩١٢.

الملاحق

ملحق رقم (١)

واجهة كتاب: "الدليل الملاحي لشمال المغرب"

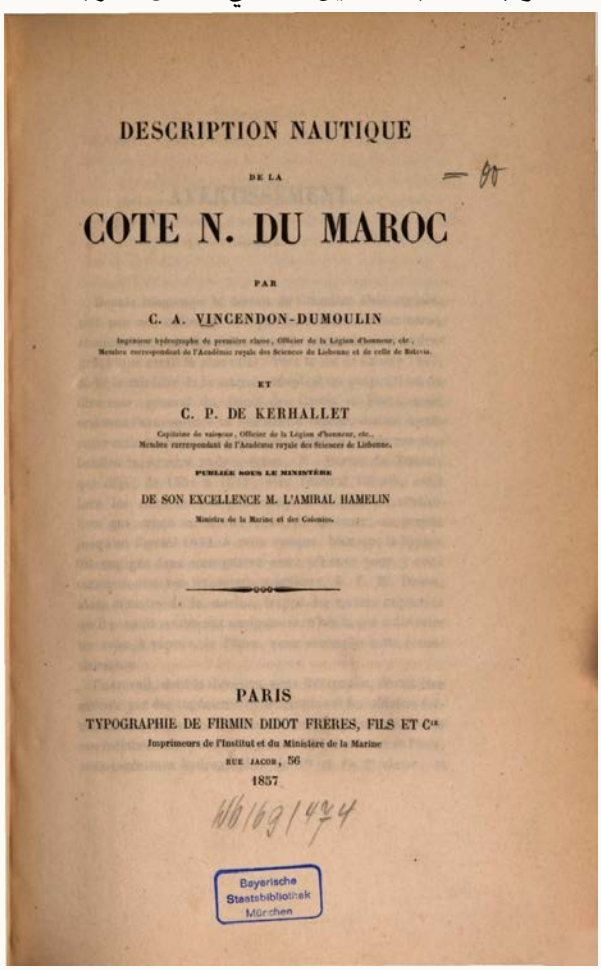
DESCRIPTION NAUTIQUE

DE LA

COTE N. DU MAROC

PAR

C. A. VINCENDON-DUMOULIN

ET

C. P. DE KERHALLET

PUBLIÉE SOUS LE MINISTÈRE

DE SON EXCELLENCE M. L'AMIRAL HAMELIN

PARIS

TYPOGRAPHIE DE FIRMIN DIDOT FRÈRES, FILS ET Cie

Imprimeurs de l'Institut et du Ministère de la Marine

RUE JACOB, 56

1857

Bayerische Staatsbibliothek München

المصدر:

Vincendon-Dumoulin, C. A., & Kerhallet, C. P. de. (1857). *Description nautique de la côte nord du Maroc*. Firmin Didot Frères, Fils et Cie.

ملحق رقم (٢)

صخرتي أَكْنِيوْن كما تبدوان في موقع غوغل ماب (Google Maps) الذي لا زال يعتمد التسمية الاستعمارية

المصدر:

Google. (n.d.). [Google Maps location: 35.3051204, -4.868548, Morocco] [Map]. Retrieved November 1, 2025, from *https://www.google.com/maps/@35.3051204,-4.868548,133m/data=!3m1!1e3!5m1!1e4?entry=ttu&g_ep=EgoyMDI1MTAyOS4yIKXMDSoASAFQAw%3D%3D.*

الإحالات المرجعية:

(١) John Drummond Hay جون دروموند هاي (١٨١٦–١٨٩٣) كان دبلوماسي بريطاني عمل في المغرب أكثر من أربعين عامًا، ولعب دورًا محوريًا في تطوير العلاقات البريطانية-المغربية وتوقيع معاهدات تجارية ودبلوماسية مهمة.

(٢) Clément Adrien Vincendon-Dumoulin (١٨١١ - ١٨٥٨) مهندس وعالم بحار فرنسي قاد العديد من البعثات الاستكشافية أهمها كانت إلى القارة القطبية الجنوبية.

(٣) Îles Jagerschmidt صخرتان ساحليتان صغيرتان تقعان بساحل قبيلة بني بوزرة وبالضبط قرب قرية إعرابن (إقليم شفشاون) تعرفان محليًا باسم أكنويون ومعناها التوأم بالأمازيغية.

(4) Le Phare.

(5) Description nautique de la côte nord du Maroc.

(6) Vincendon-Dumoulin, C. A., & Kerhallet, C. P. de. (1857). **Description nautique de la côte nord du Maroc**. Firmin Didot Frères, Fils et Cie.

(٧) جزيرة صغيرة توجد قبالة مدينة الصويرة تعرضت سنة ١٨٤٤ لقصف فرنسي عنيف.

(٨) الوثائق، مديرية الوثائق الملكية، المجموعة الأولى، ١٩٧٦، ص ٤٦٥.

(9) Caillé, J. (1951). **Charles Jagerschmidt, chargé d'affaires de France au Maroc.** Librairie Larose. P 34.

(١٠) الوثائق، مديرية الوثائق الملكية، المجموعة الثانية، ١٩٧٦، ص ٣٠٢.

(11) Caillé, J. (1951). **La représentation diplomatique de la France au Maroc**. Éditions Pédone. P 75.

(12) Charles Jagerschmidt.

(13) Ibid. 81.

(14) Caillé, J. (1951**). Charles Jagerschmidt, chargé d'affaires de France au Maroc**. Op.cit.

(15) Caillé, J. (1951). Charles Jagerschmidt, chargé d'affaires de France au Maroc. Op.cit. P 67.

(16) Ibid. 170.

(17) Ibid. P 211.

(18) Caillé, J. (1951). **La représentation diplomatique de la France au Maroc**. Op.cit. P 111.

(19) Clément-Adrien Vincendon-Dumoulin.

(20) École navale de Brest

(21) Taillemite, É. (2002). **Dictionnaire des marins français**. Tallandier. P 534.

(22) Ibid.

(23) Ibid.

(24) Charles-Philippe de Kerhallet.

(25) École spéciale de la Marine à Lorient

(26) Archives Nationales de France. (n.d.). Philippes de Kerhallet [Base Léonore – Archive]. https://www.leonore.archives-nationales.culture.gouv.fr/.

(27) Levot, P., & Doneaud, A. (1866). **Les gloires maritimes de la France: Notices biographiques sur les plus célèbres marins**. p. 397

(28) Ibid.

(29) Vincendon-Dumoulin, C. A., & Kerhallet, C. P. de. (1857). **Description nautique de la côte nord du Maroc**. Op.cit. 67.

(30) Dépôt général des cartes et plans de la Marine

(31) Vincendon-Dumoulin, C. A., & Kerhallet, C. P. de. (1857). **Description nautique de la côte nord du Maroc**. Op.cit.

(32) Ibid. P 11.

(33) Ibid. P 12.

(34) Ibid. P 14.

(35) Ibid. P 16.

(36) Ibid. P 22.

(37) Ibid.

(38) Caillé, J. (1946). **La France et le Maroc en 1849.** Hespéris. Tome 23. P 123.

(39) Vincendon-Dumoulin, C. A., & Kerhallet, C. P. de. (1857). **Description nautique de la côte nord du Maroc**. Op.cit. P 57.

(40) Ibid. 66.

(41) Ibid. 67.

(42) de Certeau, M. (1980). L'invention du quotidien. 1. Arts de faire. Paris : Gallimard. P 132.

(43) Google. (n.d.). [Google Maps location: 35.3051204, -4.868548, Morocco] [Map]. Retrieved November 1, 2025, from *https://www.google.com/maps/@35.3051204,-4.868548,133m/data=!3m1!1e3!5m1!1e4?entry=ttu&g_ep=EgoyMDI1MTAyOS4yIKXMDSoASAFQAw%3D%3D.*

(44) Vincendon-Dumoulin, C. A., & Kerhallet, C. P. de. (1857). **Description nautique de la côte nord du Maroc**. Op.cit. P 16.

(45) L' Hirondelle.

(٤٦) كارلوس إيسكمري إينوخو، **الجزر الجعفرية من ١٨٤٨ إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، ترجمة محمد عبد المومن، إي كتب، لندن، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، ص ٦٠.

مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
SCILIT https://www.scilit.com/sources/85284

تنظيم جهاز أمناء الديوانة
جوانب من الإصلاح الجمركي في المغرب
خلال القرن التاسع عشر

خالد العماري
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
دكتوراه في التاريخ المعاصر
جامعة سيدي محمد بن عبد الله – المملكة المغربية

مُلَخّص

يتناول المقال الإصلاحات الجمركية التي شهدها المغرب خلال القرن التاسع عشر، مركزًا على تنظيم جهاز أمناء الديوانة الذي يعد أحد أهم أدوات الرقابة المالية والإدارية للمخزن. مع الضغوط الأوروبية المتزايدة على المغرب، اضطر المخزن إلى إدخال تعديلات على النظام الجمركي التقليدي، حيث تجلى ذلك في إصلاحات هيكلية في منصب أمناء الديوانة، الذين كان يتم تعيينهم من كبار التجار والأسر الميسورة. هؤلاء الأمناء لعبوا دورًا حيويًا في مراقبة الموانئ وفرض الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات، بينما كانت العلاقة الوثيقة بينهم وبين السلك القنصلي تساهم في دعم سياسة الدولة. وقد تم تفعيل الإصلاحات من خلال إصدار الظهير الجمركي لعام ١٨٦٢ ، الذي جاء استجابة لضغوط الدول الأوروبية، وخاصة بريطانيا، بهدف الحد من الفساد والتهريب الذي كان يؤثر على المداخيل الجمركية. كما أُقرّ نظام يشمل تعيين أمناء من الداخل والخارج لضمان رقابة متبادلة، إضافة إلى منحهم رواتب ثابتة وفرض عقوبات صارمة على المخالفات. إلا أن بعض هذه الإصلاحات لم تكن كافية للتغلب على الفساد المستشري، ما دفع السلطان الحسن الأول إلى إجراء مزيد من التعديلات في نهاية القرن التاسع عشر. في النهاية، وعلى الرغم من المحاولات المتكررة للإصلاح، لم تكلل جهود المخزن بالنجاح التام في تحديث جهاز الديوانة، خاصةً مع التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها البلاد بسبب التدخلات الأجنبية المتزايدة.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥
تاريخ قبول النشر: ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

إصلاحات جمركية؛ جهاز أمناء الديوانة؛ الفساد الجمركي؛ المراسي المغربية؛ التشريع الجمركي

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2026.444855.1317

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

خالد العماري. "تنظيم جهاز أمناء الديوانة: جوانب من الإصلاح الجمركي في المغرب خلال القرن التاسع عشر".- دورية كان التاريخية.- السنة التاسعة عشرة- العدد السابع والسبعون؛ مارس ٢٠٢٦. ص ١١٨ – ١٢٧.

X, formerly Twitter: http://X.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
nternet Archive https://archive.org/details/@historical_kan_periodical
Corresponding author: khalidelammari1990@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

توالت الضغوط الأجنبية على المغرب لتغيير سياسته التجارية التقليدية، وإرغام المخزن على تقديم تنازلات، مما مكن الأوروبيين من تحقيق مزيد من المكتسبات والامتيازات، أقحمت التجارة المغربية في خضم الأسواق الأوربية، مستجيبة بذلك لعمليات العرض والطلب الأوروبية، وهو ما شكل نقطة تحول حاسمة في تاريخ العلاقات التجارية بين المغرب وأوروبا، اتجهت نحو تعميق الهيمنة التجارية الأوروبية، وممارسة أدوار خطيرة مست مستقبل المغرب في شتى الميادين، أضحى من خلالها المخزن ملزما بإدخال إصلاحات جمركية استجابة لمتطلبات إدارة شؤون الدولة، وتنفيذا لبنود الاتفاقيات المبرمة مع القوى الأوروبية التي كانت تمارس ضغطًا متزايدًا في اتجاه الاصلاح، مع الحرص على صون مصالحها الاقتصادية. وفي ظل هذه الظرفية، وجد المخزن نفسه أمام خيار مزدوج في مواجهة الأزمة، الإبقاء على البنية التقليدية للنظام الجمركي، مع السعي إلى إعادة ترتيب بعض مكوناته بما ينسجم مع الواقع الاقتصادي والسياسي الذي كان يطبع المغرب آنذاك. وقد تجلى ذلك في إيلاء أهمية خاصة لتنظيم جهاز أمناء الديوانة، باعتباره مؤسسة مخزنية هدفها إحكام مراقبة الموانئ وضمان الانضباط داخلها، بما يساهم في الحد من مظاهر الفساد والتجاوزات التي كانت تضعف المداخيل الجمركية.

إذا كان التشريع الجمركي بالمغرب خضع للسياسة العامة التي نهجها السلطان، المتمثلة في الحذر من التجار مع الأجانب عن طريق إحكام اليد على الجباية الجمركية ومن خلالها على المعاملات التجارية، وعدم رهن مستقبل التجارة برسوم جمركية قارة، قد يعتبرها التجار الأوروبيون حقًا مكتسبًا. فإن التشريع الجمركي المخزني خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر دخل طورًا جديدًا، بعد توقيع المعاهدة المغربية – البريطانية لسنة ١٨٥٦، حيث شكلت المادة الجمركية إحدى المحاور الهامة لهذه المعاهدة سواء فيما تعلق برسوم المبادلات التجارية الخارجية أو ما تعلق بالظروف المؤطرة للعمل الجمركي بالمراسي المغربية.

وفي ظل هذه المتغيرات، أصبح مفروضا على المخزن القيام بإصلاحات جمركية من أجل الاستجابة لمتطلبات تدبير شؤون الدولة، والالتزام ببنود الاتفاقيات مع الدول الأوربية التي تضغط عليه في اتجاه الإصلاح، مع الحرص على عدم المساس بمصالحها الاقتصادية. فهذه الظرفية التي عاشها المغرب خلال القرن التاسع عشر ستدفع المخزن إلى سلك مسار مزدوج في تعامله مع الأزمة، تمثل بالأساس في الإبقاء على هيكل النظام الجمركي التقليدي، ومحاولة ترتيب بعض مكوناته لتستجيب للواقع الاقتصادي والسياسي الذي كان يعيشه المغرب آنذاك. فبرز الاهتمام بتنظيم جهاز أمناء المراسي باعتباره تدبيرًا مخزنيًا يهدف إلى إحكام مراقبة الموانئ، وضمان الانضباط داخلها، بما يساهم في الحد من مظاهر الفساد والتجاوزات التي تلحق الضرر بالمداخيل الجمركية.

أولاً: منصب الأمانة بالديوانة المغربية

شكل منصب الأمانة وأمناء الديوانة على الخصوص من المناصب الإدارية داخل المخزن المغربي التي تفرض على مَنْ يتولاها أن يكون من ذوي الخبرة في دواليب الإدارة المخزنية، ومن كبار التجار الذين ينتسبون للأسر الميسورة التي لعبت دورًا مهمًا في اتساع المبادلات التجارية الخارجية بالمغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتعتبر أسرة التازي مثال للأسرة التي حضيت بمرتبة ممتازة في هذا الشأن، إذ كانت هذه الأسرة تقطن بفاس بحومة الزرقاء على جانب ملحوظ من اليسر ونفوذ الكلمة، وغالبية أمنائها من التجار ومن موظفي المخزن العاملين بصفة خاصة في شؤون الخبرة والمال ودواوين الإدارة.[١]

ومن بين الشخصيات الشهيرة التي تقلدت منصب الأمانة بالديوانة المغربية في مسيرتهم المخزنية، نذكر أحمد بن خالد الناصري صاحب كتاب الاستقصا، فقد شغل هذا الأخير أمانة ديوانة الدار البيضاء ما بين ١٨٧٥-١٨٧٦، والجديدة سنة ١٨٧٩، وطنجة سنة ١٨٩٣، كما كان مستشارًا خاصا للسلطان الحسن الأول حول العلاقات التاجارية ولا سيما مسألة تحرير تصدير

الحبوب، وفيما يتعلق بالإصلاحات الجبائية وتعديل السكة (العملة).[٢]

كانت المناصب المخزنية وفي مقدمتها منصب أمانة الديوانة عاملاً في اغتناء الأمناء، ومن أكثر المناصب جلبا للمال.[٣] كما أنها مرحلة للحصول على نفوذ داخل جهاز الدولة والترقي في الدرجات الإدارية، وتولي مناصب أرقى كأمين الأمناء أو نائب السلطان. ومن أمثلة ذلك نموذج محمد الخطيب التطواني الذي كان تاجرا غنيا، ومن وجهاء مدينة تطوان سبق له أن استقر في جبل طارق ومرسيليا، وتولى منصب أمين الديوانة بطنجة، وقد أكسبته مهمة إدارة الجمارك صداقات كثيرة، ومعرفة بكيفية التعامل مع الأجانب، الأمر الذي أهله لتولي منصب النائب السلطاني بطنجة.[٤]

وعلاوة على ذلك، فإن الوصف البارع الذي قدمه السفير البريطاني جون راسل في مذكراته، يتيح لنا تكوين فكرة عن صورة أمين الديوانة خلال القرن الثامن عشر، حيث قال: "إن الأمين الحاج كروش، المدير العام لكل الديوانات في تطوان هو من بين أقوى الرجال نفوذا، يبلغ من العمر سبعين عامًا، ذكي وعالم في مختلف العلوم، وخاصة في الرياضيات. يملك ثروة قدرها ٢٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، وقد سافر كثيرًا، ويتحدث الإسبانية بطلاقة، ويستقبل الأجانب دائمًا بغاية اللطف، كما كان يتمتع بنفوذ واسع، ليس فقط في مدينته، بل أيضًا لدى السلطان... ".[٥]

انطلاقًا مما سبق يتضح أن سبب اختيار كبار التجار من أهل الثروة والمال لتولي منصب أمانة الدوانة، يعود لخبرتهم بكيفية التعامل مع الأجانب، واكتسابهم حنكة وخبرة مالية وإدارية تؤهلهم لمزاولة هذه المهمة، لاسيما وأن المخزن كان في أشد الحاجة إلى هاته الخبرة نظرا لنقص أطره. أما السبب الثاني فيتجلى في أن ثروة هؤلاء تشكل ضمانة مادية تمد الدولة إليها يدها عند الاقتضاء، فقد تصدر منهم مخالفات ويغرمون عليها، وقد وردت لدى التوزاني رسالة من السلطان إلى المولى عثمان جاء فيها أمر باختيار الأمناء من "أهل الملل والأملاك. وحتى من حاد منهم عن الجادة وظهرت عليه فالطة أو خيانة فيؤخذ ذلك من ماله".[٦] غير أن الوثاق والرسائل السلطانية لم تثبت قط حيازة ما يمتلك أمناء الديوانة كتعويض على التساهل والتهاون في القيام بمهامهم واستغلال مناصبهم، والاكتفاء بعزله من منصبه، بل والأكثر من ذلك فإن اليسر المادي لبعض الأمناء دفعت الكثير لتقديم مبالغ مالية مهمة مقابل الحصول على هذا المنصب، ويبقى الهدف من ذلك، العمل على ترويج تجارتهم الخاصة وتوسيع آفاقها.

وكان تعيين أمناء الديوانة يتم على يد السلطان، وترشيحهم لتولي المنصب يتم من طرف العمال، وقد أورد الناصري هذا بقوله "وفي ربيع الثاني من سنة (١٢٩٦هـ/١٨٧٩هـ)، ورد اسم السلطان أعزه الله على ولاة العدوتين أن يوجهوا عددًا من أمنائهم وعدولهم للخدمة السلطانية بالمراسى المغربية فقدموا عليه بمراكش"[٧]

وإذا كان العمال يحق لهم ترشيح من سيتولى منصب الأمانة، فإن أمناء البلد يؤمرون بدفع تعويضات السفر للأمناء الجدد للالتحاق بمقر عملهم، فعندما عين محمد ابن الحاج أحمد كروش التطواني للعمل بديوانة مليلية سنة (١٣٠٢هـ/١٨٠٥م) توجه الأمر إلى أمناء مرسى تطوان بأن يؤدوا نفقات سفره، وكذلك نفقات سفرات العدل الذي عين بالعمل معه بنفس الديوانة في رسالة تقول: "نأمر خدامنا أمراء مرسى تطوان المحروس بالله أن يزودوا الأمين والعدل المتوجهين لمليلية بقصد الخدمة فيها وأن تكروا لهما حمولتهما كيف ما تسير برًا أو بحرًا".[٨]

وإذا عين الأمين الجديد في منصب كان يشغله أمين معزول، فإن هذا الأخير يخبر هو أيضًا بذلك حتى يتخلى للأمين المعين عن منصبه ويسلمه سلطاته كما يسلمه كل ما يتوفر عليه من أموال الدولة ووثائقها ومتاعها. فلما كتب السلطان إلى أمناء مرسى طنجة ليخبرهم بإعفائهم من مهامهم وتعيين غيرهم أضاف قائلاً "فمكنوهم مما تحت يدكم من كنانيش المرسى وورقات الشروط والمكاتب الشريفة وغير ذلك من جميع أمور المخزن التي عادة الأمناء المستخلفين من التمكن منه".[٩] لم تكن مهمة الأمناء المقالين تنتهي بوصول الأمناء الجدد وإجراء تسليم الأموال والوثائق والأمتعة، بل كانوا ملزمين بتدريب هؤلاء على المهام التي سيتولونها

حتى يصبحوا على علم تام بها، وتقدر الفترة التي كان يستغرقها أمناء الديوانة في التداريب ما بين شهرين وأربعة أشهر.[١٠]

ثانيًا: مهام أمين الديوانة داخل الجهاز المخزني

مَثَّل أمين الديوانة شخصية الدولة داخل الجهاز المخزني، من خلال لعب دورًا دبلوماسيًا مهمًا، إذ كانت علاقاته مع السلك القنصلي المعتمد بالمغرب متواصلة ومتينة. فمنذ عهد المولى اسماعيل وحتى عهد مولاي عبد الرحمان، ظل الأمناء على علاقة وثيقة بالدولة عبر مشاركتهم في المفاوضات، ومن ذلك مشاركة أمين ديوانة طنجة "الطيب بياز" في المباحثات التي باشرها المخزن سنة ١٨٣٢م، مع سفير الملك فليب، الكونت دو موريناي، لدى السلطان مولاي عبد الرحمان.[١١] كانت مهام أمناء الديوانة الأساسية تنصب على جانبين: جانب مراقبة تجارة المغرب وتعشيرها، أي تحصيل الواجبات الجمركية على السلع الصادرة والواردة، وجانب الإنفاق مما تجمع لديهم في مختلف الأوجه، كتسديد الديون وأداء أثمنة المشتريات ونفقات الإصلاحات.

تجلت مهمة الأمناء في فرض الرسوم الجمركية على السلع الصادرة والواردة وجبايتها، وتسلم الأعشار العينية على الحبوب، وأخيرا، تصدير البضائع واستيرادها. بالإضافة إلى ذلك كان الأمناء لا يسمحون إلا بتصدير أو استيراد البضائع التي لا تحظر الدولة المتاجرة فيها كما يخضعون بعضها لشروط خاصة. ذلك أنه لم يكن يسمح بتصدير بعض البضائع المغربية مثل الزيتون، وما يسمح بتصديره قد يخضع لشروط معينة.[١٢] وكان على الأمين أن يثبت نفسه كتاجر حقيقي للمخزن، الذي لن يتردد في تحميل الأمناء مسؤولية استيراد وتصدير منتجات مختلفة نيابة عنه عند الضرورة، ولعل هذا هو السبب الرئيسي في اختيار المخزن أمناء المراسي من التجار الكبار.

كانت أمانة الديوانة بميناء الدار البيضاء في عام ١٨٨٤م، تلقت أمرًا باستيراد أقمشة مخزنية لتصنيع الملابس العسكرية المغربية، وينطبق الشيء نفسه على جميع المنتجات التي كانت موضوع اتفاقيات خاصة بين المخزن ودول أخرى، بما فيها حيازة الأسلحة، فالأمر متروك للأمناء لكي يحددوا عدد الأسلحة، ودفع النفقات المتصلة بتحويلها إلى داخل البلد. كما أن أمناء الديوانة مسؤولون عن تقدير قيمة السلع المستوردة، ويتم هذا التقدير في أغلب الأحيان على أساس الأسعار المحلية، حيث كان الأمناء يتوصلون بلائحة المنتجات مرفقة بالأسعار بشكل يومي من طرف المحتسب.[١٣]

تحمل الأمناء مسؤولية تسليم السلع (الحبوب، الصوف وما إلى ذلك...) إلى المشترين الذين كانوا بصفة عامة دورًا تجارية أجنبية مثل دار باكي، التي كثيرا ما يؤمر الأمناء بتصدير القمح والشعير إليها، وذلك ما جاء في رسالة السلطان الموجهة لأمناء مرسى الدار البيضاء يقول فيها: "فيرد عليكم (...) خمسة عشر مدًا من القمح وعشرون مدا من الشعير (...) وحيث يصلكم نأمركم بوسقه كغيره لدار باكي"[١٤]، إلا أن الأمناء أحيانًا قد يكلفون بمهام أوسع من تسليم البضائع إلى المستوردين، كأن يناط بهم، في إطار محدود، تصدير بعض البضائع أو بيعها في عين المكان، بل تحديد ثمن تصديرها.

غير أن هذه السلطة كانت خاضعة للإشراف المباشر للمخزن، ففي عام ١٨٨٤ أذن المخزن لأمين ميناء العرائش، بناء على طلب منه، بتعليق تصدير القطاني بسبب انخفاض الأسعار في السوق الخارجية، وكذلك بسبب مخاطر الملاحة في ذلك الوقت (موسم الشتاء)[١٥]. كما أنيطت بأمناء الديوانة مهمة الإذن بالنفقات، حيث كان على الأمناء تحمل مسؤولية الإنفاق على المراسى، وتكاليف تشغيلها وخدماتها، والخدمات المرتبطة بالمدينة ومحيطها، بل وحتى بعض نفقات الدولة.[١٦]

وكانت النفقات الاعتيادية لأمناء الديوانة تشمل صرف رواتب الموظفين بمختلف مهامهم ومراتبهم، وصرف النفقات الضرورية لتجهيزات مكاتب الديوانة، مثل شراء الأدوات اللازمة لعمال الميناء ومساعديهم، كالأوراق (الكاغد) و"الكنانيش" والسجلات والشمع للإنارة، وتعهد تجهيزات المرسى ومرافقه الضرورية، كالموازين التي توزن بها السلع والقوارب المستخدمة بالميناء، وأرصفة المرسى وأسواره. لكن يبدو أن نفقات

الجمارك التي يتكفل بها الأمناء، تتطلب الحصول على إذن من المخزن، فالالتزام بأموال كبيرة والوقوف على التصرف فيها لا يمكن أن يتم إلا بعد موافقة السلطان نفسه. وخضعت مهام أمين الديوانة إلى مراقبة قائد المدينة، فحسب ما ذكر شروتر فإن الإدارة الجمركية خلال عشرينيات القرن التاسع عشر كانت تحت إشراف قائد المدينة الذي اضطلع بمسؤولية تسيير جميع الشؤون ذات الصلة بالمداخيل الجمركية.

ويضيف شروتر أن قائد المدينة زادت اهتماماته بكل ما يجري يوميا في دار الجمارك، حتى ظن النائب القنصلي البريطاني في الصويرة في دجنبر ١٨٤٤ خطأ أن عاملاً آخر قد عين ليبقى الطريس، وهو القائد آنذاك على المدينة، مديرا لدار الجمارك، حيث تمركزت أنشطته بشكل كبير في تدبير مهام إدارة الجمارك باعتباره المشرف على العدول الذين يسجلون تفاصيل العمليات التجارية، مع تحمل مسؤولية تدبير المداخيل وتوجيهها.[١٧] وهكذا، فقد تداخلت سلطاته أحيانًا مع اختصاصات الأمناء، مع أن السلطان حاول الفصل بين مهامهما. خصوصًا أن حضور الوكلاء الإسبانيين في مراسي المغرب البحرية تطلب إحداث تغييرات في طرق التسيير الإداري بالجمارك.[١٨] لذلك اهتم السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان بتنظيم أمانة الديوانة فأصدر ظهير ١٨٦٢ حاول من خلاله ضبط مداخيل الجمارك من خلال ضبط أمانتها.[١٩]

ثالثًا: إصلاح جهاز أمناء الديوانة خلال القرن التاسع عشر

١/٣-قانون موظفي المراسي ١٨٦٢

اتخذ المخزن مجموعة من التدابير والإجراءات بشأن إصلاح نظام المراسي بما فيها جهاز الأمناء، وذلك عندما وضع السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان تشريعًا دقيقًا لموظفي الديوانات بالمراسي المغربية، أصدره في شكل ظهير مؤرخ بمتم رمضان عام (١٢٧٨ه/١٨٦٢م)، بموجبه حاول ضبط مداخيل الجمارك بعد أن ثبت لديه ما يقع في المراسي المفتوحة للتجارة من خروقات وتجاوزات تضيع معها حقوق المخزن.

غير أن هذا القانون أتى استجابة لضغوط ومطالب" الإصلاح " التي مارستها الدول الأوربية المتنافسة على المغرب، وفي مقدمتها بريطانيا التي لم تكتفي بما حققته من امتيازات اقتصادية وسياسية وقانونية عقب المعاهدات التي أبرمتها مع المغرب في سنة ١٨٥٦م،[٢٠] وسعت عن طريق " جون دراموند هاي " وزيرها المفوض بطنجة إلى الضغط على المخزن من أجل الحصول على مزيد من المكاسب، وتشهد المراسلات والتقارير المتبادلة ما بين دراموند هاي والمخزن على الضغوط الكبيرة التي مورست على المغرب من أجل القيام بالإصلاحات[٢١] وذلك ما تعبر عنه المذكرة التي رفعها " دراموند هاي " إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان بشأن مقترحات إصلاح جهاز الأمناء بالمراسي المغربية في تاريخ ٣٠ أكتوبر ١٨٦١م، أي قبل صدور الظهير السلطاني السالف الذكر ببضعة أشهر، وكانت بمثابة تقرير دقيق عن الوضعية الاقتصادية والتجارية للمراسي المغربية، تتضمن إحصاء سنويًا كاملاً للداخل والخارج، اتهم من خلالها أمناء المراسي وغيرهم من موظفي المخزن بالفساد واختلاس أموال الدولة، والتغاضى عن ممارسات النهب والتهريب. فضلا عن جهلهم بالمهام الموكولة إليهم[٢٢]. وقد تقدم بجملة من الاقتراحات إلى السلطان من أجل القضاء على مظاهر التلاعب والفساد الذي تضيع معه حقوق المخزن، ومن أهمها وضع حد لتدخلات "العمال" في المداخيل الجمركية للمراسي ، وتعيين أمينين في كل مرسى، أحدهما من أهل البلد والآخر من بلد أجنبي يتم تغييرهما كل سنة، وتخصيص رواتب كافية لكل من الأمناء والعدول ورئيس المراسي، ومنع الأمناء من مزاولة أي نشاط تجاري بالمراسى التي يعملون بها وإخضاعهم لمراقبة أمين أعلى يشرف على جميع المراسي.[٢٣]

كان من أهم المقترحات الواردة في المذكرة أيضًا ألا يشرع في تطبيق القوانين الجمركية الجديدة إلا بعد إطلاع نواب الأجناس على مضمونها، وطلب وقوفهم وإعانتهم للمخزن قصد السير على مقتضياتها. وقد وافق السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان على تلك المقترحات بالفعل، وأصدر أمره للنائب "محمد بركاش" ليعلم في رسائل بعث بها إلى نواب الدول الأجنبية، أن

المخزن عازم على تنظيم ديوانة المراسي ومكافحة الفساد واستفحال التهريب، وعلى نواب الأجناس مساعدة الأمناء في تنفيذ "ضابط" الديوانة الجديد والسير على مقتضياتها. ومما جاء في نص الظهير "فلما تقرر لدينا وثبت عندنا مايقع بالمراسي من التساهل في الأمور وعدم إجرائها على مقتضاها في الورود والصدور، حتى أدى ذلك من المفاسد العظيمة ما لا ينكره من له أدنى مسكة من العقل". [٢٤]

نص ظهير ١٨٦٢ على جملة من المقتضيات الإصلاحية التي همت تنظيم الديوانة بالمراسي المغربية، وكانت هذه التشريعات تخص بالأساس جهاز أمناء الديوانة بالمراسي المغربية الثمانية، نصت على إقرار وساطة إدارية، إذ يشترط أن تكون هناك جهة وسيطة بين الأمناء المعينين بالمراسي وبين السلطان، تتولى نقل الشؤون الوظيفية وتيسير التواصل الإداري؛ ثم استقلالية الأمناء، حيث يمنع على عمال المراسي التدخل لا في قليل ولا كثير في شؤون الأمناء ولو عن طريق الإعلام، ويحصر دورهم في تنفيذ الأحكام دون التعد على اختصاصات الديوانة؛ وضمان الاستقرار المالي من خلال تخصيص مرتب شهري كاف لكل أمين، يمكنه من أداء مهامه على الوجه المطلوب، ويعينه على تحمل التكاليف الملازمة لموقعه الوظيفي، على أن يُعاقب من يثبت في حقه الخيانة بعقوبة حد السرقة، ويُهان ويُزجر زيادة على ذلك؛ كما يُحظر على الأمناء ممارسة التجارة في المراسي التي يعملون بها أو تجاوزها إلى غيرها، ضمانًا لنزاهة وظيفتهم؛ ويُراعى في التوظيف أن يُعيّن بكل مرسى أمين من أهل البلدة وآخر من خارجها، تحقيقًا للتوازن والرقابة المتبادلة؛ ولتعزيز الإشراف، يُحدث منصب "الأمين الأعلى"، ويُسند إلى شخصية مشهود لها بالحزم والأمانة والصدق والصيانة، وتُناط به مهمة الإشراف على جميع الأمناء، من خلال تفقد أحوالهم ومراجعة أعمالهم المرتبطة بالداخل والخارج، فضلاً عن مراقبة السلع المعروضة في الأسواق المغربية، للتثبت من أداء حقوق الديوانة في المراسي، والكشف عن أي إغفال في هذا الشأن، وذلك وفق نهج النصح الذي يرضاه الله. [٢٥]

لقد ألحق بتشريع موظفي الديوانات الآنف الذكر قانون تنظيمي يشتمل على ٢٨ فصلاً يتناول الأنظمة التي كان يتبعها أمناء المراسي في تسيير مهامهم، وقد بقي العمل به ساريا إلى عهد السلطان مولاي عبد العزيز، حيث أعيد على إثر التحولات العامة التي عرفها المغرب جراء التدخل الأجنبي الأوروبي. [٢٦] تضمن القانون التنظيمي مجموعة من الإجراءات نصت على تنظيم سير الديوانة وضبط مداخيلها، فارتكزت بالأساس أهم هذه الإجراءات على ضبط جهاز أمانتها.

لقد نص الفصل الأول على جعل مسؤولية فتح أبواب الديوانة بيد الأمناء وبمحضر العدول الذين تنحصر مهمتهم في تقييد ومعاينة الداخل والخارج والصائر، والاطلاع على الرسائل السلطانية والأجوبة عنها، وغير ذلك مما يرجع لضبط السجلات، كما تم ضبط مواعيد العمل بالديوانة باعتماد توقيت مستمر يمتد من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الثالثة بعد الزوال، مع تخصيص أيام العيد ووقت صلاة الجمعة للراحة. ونص الفصل الثاني من القانون التنظيمي على أن دخول الأمناء للخدمة بالمراسي يبتدئ بإجراء تسليم السلط وبحيازة ما بقي " بالخزين" تحت يد الأمناء قبلهم، فيسجل ما كان منه للمخزن في سجل خاص، وما كان منه للتجار يسجل كذلك في سجل خاص، يصرح فيه بعدد القطع واسمها ونوعها ورقمها، ومع أي سفينة وردت لتكون مطابقة لما هو في المانفشط. ثم يوجهون نسخة ما حازوه من أمور المخزن إلى السلطان بشهادة عدول المرسى بذلك.

وقد خصص الفصل الرابع من القانون التنظيمي لعمليات الشحن والإفراغ وبكيفية استقبال السفن الواردة على الميناء طبقا لما هو متفق عليه في الشرط ٢٩ من المعاهدة ١٨٥٦ مع بريطانيا، والشرط ٣٤ من معاهدة ١٨٦٠ مع اسبانيا، فبمجرد وصول السفينة أو المركب الأجنبي، يقوم رئيس المرسى أو خليفته بملاقاة أربابها ويحوز منهم قائمة السلع المحملة قبل نزولها، أما بالنسبة للسلع الموسوقة فتحاز قائمتها بعد تمام وسقها.

وكان الأمناء يقيمون مَنْ ينوب عنهم عند نزول السلعة من البحر أو عند وسقها، ليقوم بتقييد الموضوع والموسوق حسب النوع والرقم واسم البضاعة، ثم يسجل

على ظهر القطع الموضوعة، فور نزولها، اسم الباخرة أو المركب الواردة معه وتاريخ وروده، لتعرف كل قطعة عند التعشير مع أي باخرة وردت. وبعد إنزال البضاعة يتسلم الأمناء من رئيس المرسى تقييدا باسم السفينة أو المركب وجنسيته وتاريخ وروده وما وجب عليه في "المخطاف"، وهل ورد باسم أحد التجار أو لجملتهم، مع تحديد عدد الأطنان المحملة، وعدد ما أنزله بالمرسى من القطع مفصلة باسمها، ومن قطع وصناديق وبراميل وغير ذلك.[٢٧] وأثناء وسق البضائع، يتسلم الأمناء من رئيس المرسى تقييدًا، بعدد البضائع الموسوقة صحبة الباخرة أو المركب سواء كانت "خناشي" (أكياس) الحبوب أو البراميل أو غير ذلك، على الطريقة المذكورة آنفا، وذلك بتعليم رئيس المرسى بخط يده عليها كلها. ويحتفظ الأمناء بالتقييد المسلم لهم حتى يدفعونه للسلطان مع الكناش بعد انفصالهم عن الخدمة.[٢٨]

ولعل أهم إجراء نص عليه القانون التنظيمي لموظفي الديوانة، ما جاء به الفصل الثاني عشر الذي ألزم الأمناء بتقديم إحصائيات أسبوعية للمخزن المركزي (السلطان) تسمح له بتتبع مداخيل كل المراسي المفتوحة للتجارة، وكانت تلك الإحصائيات بمثابة نسخ مفصلة لمداخيل الديوانة من عمليات الوسق والتعشير.[٢٩] وقد حدد الفصل السادس عشر من القانون التنظيمي، كيفية تنظيم السلطة داخل المرسى، إذ أوكل أمر البحرية لسلطة رئيس المرسى، و"الورديان" (الحراس الخاصون بالمرسى) إلى الأمناء. بينما أسند أمر "العسة" إلى نظر عامل المدينة، على أن يجري تبديلها في آخر كل شهر لما يقع من المداخلة بينهم وبين أصحاب التهريب عند طول مدتهم. ومنع القانون على الرقيق وعلى عمال المدن وأبنائهم ركوب البحر، إلا بأمر سلطاني، كما منع الأمناء كذلك من تعاطى التجارة بالمرسى الذي هم مستخدمون فيه أو استعمال وسطائهم في شيء مما يرجع لخدمة المرسى.[٣٠]

إضافة إلى نظام تسيير أمانة المراسي المغربية، اشتمل القانون على ضوابط أخرى تهم كيفية تقييد الصوائر المختلفة، التي لم تكن تتعلق بشؤون المرسى فقط، بل كانت تشمل الصوائر المتعلقة بشؤون المدينة أيضًا، ومنها: تفصيل صوائر المؤن اليومية وترجمة رواتب الموظفين، وترجمة الحوادث وتشمل صوائر البناءات المنجزة وغيرها، وهي جوانب ذات أهمية في تتبع تطور رواتب الموظفين المخزنيين، وفي ضبط النفقات المخزنية المحلية والعامة.[٣١]

٢/٣-إصلاح جهاز الأمناء في عهد السلطان الحسن الأول

على الرغم من المجهودات التي قام بها السلطان محمد الرابع سنة ١٨٦٢ لإصلاح الديوانة، وعلى الرغم من محدودية هذا الإصلاح واقتصاره على جهاز الأمانة، إلا أن ذلك لم يحدث أي تغيير، حيث ظلت عمليات النهب والرشوة وبعض مظاهر الفساد صادرة من أمناء الديوانات على عهد السلطان الحسن الأول، ولعل هذا ما زاد من شكاوى ممثلي الدول الأجنبية، وفي مقدمتهم "جون دراموند هاي" الذي تقدم للسلطان بتقييد في شأن النهب الصادر من الأمناء بالديوانات، وما ذكر فيه "فلأ ننا نستغربوا في هذا النهب حيث أن كثيرًا من الأمناء لا يتوصلون للخدمة إلا بإبدال الرشاوي لكبير الأمناء وغير الخدام بالحضرة الشريفة وحيث الهدايا والرشاوي هي قدر ما يقبضه المهدي والمرشي في ستة أشهر ونصف ذلك فلا فائدة أن نشير أنه ما ذكرناه أن هؤلاء الخدام يظنون أن السلطان أيده الله إما لم يرد باله إلى ذلك أو يغض الطرف أو الخدام الذين قبضوا الرشوة يسترون عليهم فلابد من التأهل كيف يكون دواء هذا (...) والأمناء في زمن المقدس سيدي محمد كانوا سائرين في السنين الأولى على المنهج الحق والآن تعلموا الفساد بما يعطون من رشوة."[٣٢]

وأمام ما وصلت إليه الإدارة (جهاز الأمانة) من فساد وغش وتدليس، وما ألحق ذلك من أضرار على إيرادات الدولة، أصبحت الحاجة ملحة لإعادة تنظيم هاته الإدارة، وفصلها عن غيرها من الدواليب، لذلك اتجه السلطان إلى المبادرة بإصلاح إدارته المالية، خاصةً وأن تجربة سابقة في هذا المضمار تتعلق بإدارة الجمارك قد تكللت بالنجاح في عهد والده سيدي محمد بن عبد الرحمان.[٣٣]

لقد أصبح جهاز الأمانة محورًا هامًا من محاور الإصلاح على عهد السلطان الحسن بن محمد، الذي

فرض التطوير على جهاز الأمانة، حتى بعيدًا عن مناطق الجمارك، حيث شرع السلطان بإنشاء نظام مخزني أكثر مركزية.[٣٤] وذلك بتنظيم إدارة الأمانة، فعين محمد التازي أمينًا للأمناء وأسند إليه من المهام مالم يسند لغيره، وكلفه بالإشراف على كل إيرادات المغرب ونفقاته، قال الناصري "استدعى السلطان أيده الله خديمه الأمين الأرضى السيد محمد بن الحاج محمد التازي الرباطي إلى حضرته العالية بالله أمر خراج المغرب ومراسيه ومستفاداتها وما يتبع ذلك من صوائرها وفوض إليه من ذلك تفويضًا تامًا لعلمه بنصحه وأمانته وضبطه".[٣٥]

يمكن القول إن الإصلاحات المالية التي قام بها السلطان الحسن الأول لم تتسم بتعديلات إدارية حقيقية تجاري الوضعية الاقتصادية والمالية خلال تلك الفترة، بالرغم من محاولة إعادة تنظيم جهاز الأمانة وفصله عن غيره من دواليب الإدارة، ومحاولة توسيعه إلى المناطق التي لم يكن موجودًا بها بغرض رفع إيرادات الدولة. غير أن هذه المبادرة لم تؤتي ثمارها لأنها لم تكن تختلف عن طريقة والده من قبل، واكتفى بالجهاز الإداري الموجود وبالتشريعات الجمركية الصادرة عن القانون التنظيمي لسنة ١٨٦٢،

٣/٣-تنظيم الديوانة ١٩٠٤[٣٦]

إن استمرار العمل بمقتضيات التشريع الجمركي لسنة ١٨٦٢، لم يعدّ منسجمًا مع المتغيرات السياسية والاقتصادية التي خلقها التدخل الأجنبي بالمغرب مع نهاية القرن التاسع عشر، في الوقت الذي توالت فيه ضغوط الدول الأوروبية على المغرب. خاصةً من جانب فرنسا، من أجل تنفيذ الإصلاحات المالية والإدارية والاقتصادية، ومن جملتها تحسين وضعية المراسي المغربية وضبط تسييرها الإداري والمالي.[٣٧]

وقد استجاب المخزن لتلك المطالب عندما بادر السلطان مولاي عبد العزيز سنة (١٣٢٢هـ / ١٩٠٤م) إلى وضع قانون تنظيم الجباية الجمركية بالمراسي المغربية، تمت صياغته في لائحة مطولة من أربعة وثلاثين فصلاً، اشتملت على تنظيم عمليات تعشير الواردات والصادرات، ومنها الاطلاع على قوائم الموضوعات أو الموسوقات بالنسبة للمراكب والقوارب، وتفتيش السفن للتأكد من عدم اشتمالها على سلع محظورة، وحفظ البضائع الواردة بمخازن المرسى، وكيفية تسليمها إلى أربابها، واتخاذ الاحتياطات اللازمة عند التعشير تفاديًا للتدليس في السلع ومصادرة الواردات المحظورة.

وقد تناول القانون إلى جانب ذلك شرح اختصاصات موظفي المراسي مع ذكر أصناف الدفاتر التي يستخدمها الأمناء، وشرح كيفية التدوين بكل واحد منها، وتضمن أيضًا فصولاً أخرى باختصاصات إضافية لأمناء المراسي، ومنها مهمة استخلاص ضريبة المرجان[٣٨] الذي تستخرجه المراكب من البحر، والاهتمام بالمنشآت والمواد الدفاعية الموجودة ببلدان أمناء المراسي، وأوكل إليهم القانون أيضًا في الفصل ٢٩ مهمة تموين المساجين المعتقلين بالمدن التي يضطلعون بأمانتها.

وانطلاقًا من الفصول المنصوص عليها في القانون التنظيمي ١٩٠٤، يتضح أن تركيبة إدارة الديوانة ومرتبات موظفيها لم تتغير بشكل كبير عما كانت عليه في عهد السلطان مولاي الحسن، ولعل أهم ملاحظة ينبغي تأكيدها بشأن قانون تنظيم الجباية الجمركية المذكور، هو أنه صدر في صيغة متطابقة إلى حد بعيد مع مضمون التشريع الجمركي لسنة ١٨٦٢، ولم يعر المتغيرات السياسية والاقتصادية الجديدة، التي شهدها المغرب مع نهاية القرن التاسع عشر أي اهتمام، بل إنه كرس هيمنة الأمناء على جميع الوظائف وأبقى على الامتيازات الكبيرة الممنوحة لهم سابقًا، وهو الأمر الذي لم يكن يسمح بتنشيط الاقتصاد أو تطوير التجارة بالشكل الذي كان يطمح إليه التجار وأرباب الشركات الأجنبية، فضلاً عن المخزن.

وقد طرح نظام التسيير المخزني لسنة ١٩٠٤، عدة مشاكل إجرائية سواء فيما يتعلق بضبط مداخيل الديوانة وحساباتها وزجر الغش والتلاعب بأموال الدولة، الذي كان يقوم به بعض الخدام المخزنيين، أو فيما يرتبط بكيفية ضبط تعشير البضائع وطرق شحنها وإفراغها عند التصدير والاستيراد، أو فيما يتعلق أيضًا بوضعية البحارة والحاملين المكلفين بعمليات الشحن والإفراغ. وبقي تسيير المصالح الجمركية على شكله التقليدي، ولم يعرف تغييرات جذرية إلا مع بداية التدخل الفرنسي في الشؤون المالية للمغرب، بسبب

القرضين الماليين اللذين منحتهما فرنسا للمخزن سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩١٠، وتمكنت من خلالهما مراقبة مداخيل ديوانات المراسي المغربية المفتوحة للتجار.

في هذا السياق، يمكن القول إن الإصلاحات التي حدثت كانت بمثابة محاولات ترقيعية لم تسهم في تحقيق نقلة نوعية في ضبط الممارسات الجمركية، وهو ما أفسح المجال لمزيد من الضغوط الخارجية وتفاقم الأزمات المالية. مما يدعو إلى التساؤل حول قدرة المخزن على موازنة متطلبات الإصلاح الداخلي مع الضغوط الدولية التي كانت تزداد بمرور الوقت.

خَاتِمَةٌ

وهكذا يمكن القول إن الإصلاحات الإدارية في ميدان الجمارك، التي قام بها السلطان محمد بن عبد الرحمان، وإن كانت تجربة تكللت بالنجاح كما أشار إلى ذلك بعض الباحثين،[٣٩] إلا أنها لم تستهدف تغيير البنية العامة ولا تجديدها، بحيث حافظت على نمطها التقليدي، وسعت إلى إدخال تعديلات بسيطة للحد من بعض المخالفات ومنع الرشوة والفساد، خصوصًا وأن الدافع وراء هذه المحاولة الإصلاحية كان دافعًا ظرفيًا، مرتبطًا بالأزمة المالية التي عرفتها خزينة الدولة، وضغط التزاماتها وديونها نحو الدول الأوروبية.

على الرغم من أن الإصلاحات التي نفذها السلطان محمد بن عبد الرحمان في ميدان الجمارك شكلت خطوة مهمة نحو تحديث النظام الجمركي المغربي، فإن تلك المحاولات الإصلاحية بقيت محدودة في نطاقها ولم تستطع معالجة الجذور العميقة للفساد الإداري والمالي الذي كان ينهك الجهاز الجمركي. فقد أظهرت الشهادات والوثائق التاريخية استمرار الممارسات غير القانونية، مثل التلاعب بالرسوم الجمركية وتسهيل عمليات التهريب، مما ساهم في تقليص فعالية النظام الجمركي في تحصيل مداخيل الدولة. ورغم أن الإصلاحات التي تم إدخالها كانت تستجيب لضغوط خارجية، فإنها لم تتسم بالجذرية التي كانت ضرورية لتغيير البنية الهيكلية للإدارة الجمركية بشكل كامل.

الإحالات المرجعية:

(١) مصطفى الشابي، **النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط. الأولى ١٩٩٥، ص.١٤٦؛ وقد ذكر الكتاني في كتابه " زهرة الآس" أن " أسرة التازي التي كانت تسكن بفاس والنازلون بحومة العقبة الزرقاء من أشهر فرق أولاد التازي...وقد أداهم ذلك إلى ترقيهم في المراتب الدنيوية تجارة وأمناء بالمراسي وغيرها واستخداما في الأعتاب السلطانية "

(2) Administration des Douanes et Imports Indirects, La Douane marocaine à travers L'histoire, p. 179.

(٣) مصطفى الشابي، **النخبة المخزنية**، م.س، ص.١٤٦

(٤) علال الخديمي، " جوانب من التاريخ الدبلوماسي للمغرب خلال القرن التاسع عشر"، **ندوة: طنجة في التاريخ المعاصر**، النشر العربي الإفريقي، الرباط، ١٩٩١، ص.٥٥.

(5) La Douane marocaine à travers L'histoire, op.cit., pp.180. 181.

(٦) نعيمة هراج التوزاني، **الأمناء بالمغرب في عهد السلطان الحسن الأول ١٨٧٣-١٨٩٤**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، الطبعة الثانية، ٢٠١٣، ص٧٦.

(٧) أحمد ابن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج. ٩، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٩٧، ص.١٦٩.

(٨) نعيمة التوزاني، **الأمناء...**، م.س، ص.٦٦.

(٩) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(١٠) يمكن تحديد فترة تداريب الأمناء من خلال المقارنة بين تاريخ إعفاء بعض الأمناء من مهامهم وتاريخ تسليم وثائق ومخزونات إدارتهم للأمناء الذين خلفوهم، فقد وقع تعيين أمناء جدد لمرسى الصويرة بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية عام ١٣٠١/ ٢١ أبريل عام ١٨٨٤ وتم تسليمهم مدخرات الديوانة بتاريخ ١٨ شوال عام ١٣٠١/ ١١ غشت ١٨٨٤. أما في ديوانة مليلية، فقد صدر ظهير عزيزي بإعفاء الأمناء العاملين بها من مهامهم بتاريخ ٥ ربيع الثاني عام ١٣١٣/ ٢٥ شتنبر ١٨٩٥، أما تاريخ تسليمهم المهام للأمناء الذين خلفوهم عليها فكان

هو ١٩ جمادى الثانية عام ١٣١٣/ ٧ دجنبر ١٨٩٥. وقد يكون سبب اختلاف فترة التدريب في الصويرة عنها في مليلية هو تفاوت نشاط الديوانتين. نعيمة التوزاني، **الأمناء...**، م.س، ص.٦٩.

(11) La Douane marocaine à travers L'histoire, op.cit., p. 180.

(١٢) نعيمة التوزاني، **الأمناء...**، م.س، ص. ٩٠-٩٢.

(13) Moulay larbi EL Alaoui, Evolution du droit douanier Au Maroc De 1906 à nos jours, The 'se de Doctorat d'Etat en- Sciences politiques, Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales, Université Hassan II, Casa Blanca., p.18.

(١٤) نعيمة التوزاني، **الأمناء...**، م.س، ص. ١٠٠.

(15) Moulay Larbi el Alaoui, Evolution du droit Douanier au Maroc de 1906 à nos jours, op.cit., p.19.

(16) Ibid., p.18.

(١٧) دانيل شروتر، **تجار الصويرة: المجتمع الحضري والامبريالية في جنوب غرب المغرب**، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة٦، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط الأولى، ١٩٩٧، ص.٢٣٣.

(١٨) المرجع نفسه، ص.٢٥٧.

(١٩) نعيمة التوزاني، **الأمناء...**، م.س، ص٨٧.

(٢٠) من وجهة النظر الانجليزية يمكن اعتبار اتفاقية ١٨٥٦م أول عمل إصلاحي في العلاقات المغربية الأوربية. محمد أبوطالب، "مواقف بريطانيا من مغرب القرن التاسع عشر"، **ندوة الإصلاح والمجتمع في القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الاداب العلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، ١٩٨٦، ص.٢٠٣.

(٢١) حول المقترحات الإصلاحية التي تقدم بها جون دراموند هاي، انظر: Khalid Ben Srhir, «L'Impossible Réforme: Le programme de John Drummond Hay (1850-1886)», Hespéris-Tamuda, vol.XXXIX, 2001, pp.71-84.-

(٢٢) م.و.م، محفظة السلطان مولاي الحسن، رقم.A17-027.

(٢٣) خالد ابن الصغير، **المغرب في الأرشيف البريطاني**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط. الثانية، ٢٠٠٩، الوثيقة ٧٩، ص. ١٥٠.

(٢٤) عبد الرحمان ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، تحقيق: على عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط. الأولى، ٢٠٠٨، ص. ٤٤٠-٤٤١.

(٢٥) محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ج.١، مطبعة الأمنية، الرباط، ط.١، ١٩٧٣، ص. ٨٧-٨٨.

(٢٦) يوجد نص هذا القانون ضمن ملاحق الجزء الأول من **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، مرجع سابق، ص ص. ٣٠٦-٣١٦. وقد اعتمد المنوني في نشره على نسخة خطية مبتورة ابتداء من الفصل ١٨، وأكد أنه يرجع إلى عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان.

(٢٧) محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، م.س، ص. ٣٠٧-٣٠٨.

(٢٨) المرجع نفسه، ص.٣٠٨.

(٢٩) المرجع نفسه، ص.٣١٢.

(٣٠) المرجع نفسه، ص ص. ٣١٤-٣١٥.

(٣١) محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، م.س، ص.٣٠٦-٣١٦.

(٣٢) م.و.م، محفظة السلطان المولى الحسن، ٢٧ .–A17.

(٣٣) نعيمة التوزاني، **الأمناء...**، م.س، ص.٥٦-٥٧.

(٣٤) دانيل شروتر، **تجار الصويرة**، م.س، ص.٢٦٥.

(٣٥) أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، ج.٩، م.س، ص.١٦٦.

(٣٦) انظر النص الكامل لقانون تنظيم الجباية الجمركية بالمراسي عند محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ج.٢، مطبعة. المدارس، الدار البيضاء، ط. الأولى، ١٩٨٥، ص.١١٥,١٠١

(٣٧) حول سياسة التدخل الفرنسي في الشؤون المغربية انظر، علال الخديمي، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب**، مطبعة افريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط. الثانية، ١٩٩٤، ص. ٤٥-٧١.

(٣٨) كان استخراج المرجان من الوظائف التي يحتكرها السلطان، وكان له نائب مخزني يقوم باستخلاص " ضريبة المرجان" التي تصل إلى مائة وخمسين ريالا في العام لكل مركب. وكان القانون التنظيمي الملحق بتشريع موظفي الديوانات لسنة ١٨٦٢ قد نص في فصله الحادي عشر على أن يحوز أمناء مرسى طنجة من نائب السلطان ما دخل عليه من مستفاد المرجان المستخرج من سواحل طنجة، وفق ما هو في الشرط الستين من المعاهدة المغربية الإسبانية لسنة ١٨٦٠. ويبدو أن الفصل الثالث عشر من قانون تنظيم الجباية الجمركية الذي أصدره مولاي عبد العزيز سنة ١٩٠٤ لم يأت بجديد فيما يتعلق بشروط وكيفية استخلاص هذه الضريبة سوى كونها أصبحت عامة على سائر المراسي المغربية.

(٣٩) نعيمة التوزاني، **الأمناء...**، م.س، ص.٥٧.

مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
SCILIT https://www.scilit.com/sources/85284

آليات التحكم الفرنسية في واردات البلاد التونسية خلال الحقبة الاستعمارية ١٨٨١ – ١٩٥٦

رضوان حدادي
باحث في التاريخ المعاصر
كلية الآداب والفنون والإنسانيات
جامعة منوبة – الجمهورية التونسية

مُلَخّص

خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية (١٨٨١–١٩٥٦)، كان الاقتصاد التونسي خاضعًا لسيطرة فرنسا، التي استخدمت آليات مختلفة للتحكم في الواردات. من خلال سلسلة من التشريعات والاتفاقيات التجارية، أضحت فرنسا هي المهيمنة على المبادلات التجارية، مما عزز تبعية تونس الاقتصادية. تمثل أحد أبرز هذه الآليات في فرض قوانين جمركية جديدة، منها قانون ١٩ يوليو ١٨٩٠ الذي منح المنتجات الفرنسية مكانة تفضيلية، مما أدى إلى دخول السلع الفرنسية إلى السوق التونسية بأسعار منخفضة. كما أسهم قانون الاتحاد الجمركي لعام ١٩٢٨ في تسهيل دخول المنتجات الفرنسية عبر إلغاء الحواجز الجمركية على معظم البضائع، مما أضفى طابعًا احتكاريًا على التجارة التونسية. بالإضافة إلى ذلك، سعت السلطات الاستعمارية إلى تطوير البنية التحتية، مثل السكك الحديدية والموانئ، لتسهيل حركة الواردات والصادرات. ساعدت هذه الإجراءات على تعزيز الهيمنة الفرنسية في السوق التونسية. وترافق ذلك مع زيادة عدد الجاليات الفرنسية في تونس، مما أدى إلى تغييرات اجتماعية واقتصادية، حيث أصبح التونسيون أكثر تأثرًا بالعادات الاستهلاكية الأوروبية. أدى هذا النظام إلى استنزاف الموارد المحلية وترسيخ التبعية الاقتصادية لتونس، مما ترك تأثيرًا طويل الأمد على اقتصاد البلاد حتى بعد الاستقلال. يتناول المقال هذه السياسات بعمق ويعرض تأثيراتها المتعددة على الاقتصاد والمجتمع التونسي خلال الفترة الاستعمارية.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٢ نوفمبر ٢٠٢٥
تـاريخ قبــول النشــر: ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

التحكم الفرنسي في الواردات؛ السياسات الجمركية الاستعمارية؛ الاقتصاد التونسي الاستعماري؛ البنية التحتية الاستعمارية؛ التأثير الاجتماعي والاقتصادي للاستعمار

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2026.499532

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

رضوان حدادي، "آليات التحكم الفرنسية في واردات البلاد التونسية خلال الحقبة الاستعمارية ١٨٨١ – ١٩٥٦"- دورية كان التاريخية- السنة التاسعة عشرة- العدد السابع والسبعون؛ مارس ٢٠٢٦. ص ١٢٨ – ١٣٩.

X, formerly Twitter: http://X.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
nternet Archive https://archive.org/details/@historical_kan_periodical
Corresponding author: radhaddadi@yahoo.fr
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

شهدت البلاد التونسية خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية (١٨٨١ – ١٩٥٦) سيطرة محكمة على مختلف مفاصل الاقتصاد المحلي، حيث سعت السلطات الفرنسية إلى توجيه الاقتصاد التونسي لخمة مصالحها الاستعمارية، ومن أبرز أوجه هذه السيطرة التحكم في الواردات، الذي مثّل إحدى الأدوات الرئيسية لتكريس التبعية الاقتصادية. فقد تم استخدام اتفاقيات تجارية وتشريعات اقتصادية وهيمنة على البنية التحتية لضمان تدفق السلع الفرنسية إلى الأسواق التونسية على حساب الإنتاج المحلي. شكلت هذه السياسات الاقتصادية أداة فعالة لاستنزاف الموارد، مما أدى إلى تأثيرات عميقة على الاقتصاد التونسي ومجتمعه. يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الآليات التي استخدمتها فرنسا للسيطرة على الواردات في تونس.

أولاً: التشاريع والقوانين لسيطرة على الواردات

منذ الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية سنة ١٨٨١ ولتحقيق سيطرتها على الواردات، بادرت بسن العديد من القوانين التي تهدف إلى إعادة تنظيم المبادلات التجارية بين البلاد التونسية والبلدان الخارجية. كما ألغت القانون التونسي القديم وتعويضه بقانون جديد يتماشى مع مصالحها التجارية باعتبار أن القانون القديم يحتوي على العديد من الضرائب المفروضة على المنتجات تصديرًا وتوريدًا[١].

١/١-بعث جهاز جمركي

سعت السلطات الفرنسية إلى بعث الإدارة العامة للجمارك وذلك من خلال قانون ٣أكتوبر ١٨٨٤، وفتحت العديد من المكاتب في المناطق الحدودية برا وبحرا من أجل مراقبة المبادلات التجارية. وتشمل المناطق البحرية طبرقة، بنزرت، تونس، حلق الوادي، قليبية، الحمامات، سوسة، المنستير، المهدية، قابس، جرجيس. أما المراكز البرية المهيئة لمرور السلع فهي عين البوش، قفصة، برج حمام خمير، غار الدماء، ساقية سيدي يوسف، مركز أولاد بوغانم، حيدرة، قفصة، الوديات، توزر، نفطة والحامة[٢]. أما بالنسبة إلى الموانئ البحرية المفتوحة للمبادلات التجارية فقد أولتها فرنسا العناية التامة لمزيد إحكام سيطرتها على القطاع التجاري وتدعيم مصالحها التجارية والاقتصادية بالبلاد، ولهذا السبب سنت العديد من القوانين من بينها:

(١/١) ١-قانون ١٩ جويلية ١٨٩٠:

صدر قانون ١٩ جويلية ١٨٩٠ في فترة حكم المقيم العام Justin Massicault (١٨٨٦ – ١٨٩٢)، ولقد وجد مساندة من العديد الشخصيات أمثال مدير الزراعة في تونس بين (١٨٩٠ – ١٨٩٥) Paul Bourde ووزير الشؤون الخارجية الفرنسية (١٨٩٠ - ١٨٩٣) Aleksander Ribot اللذان ضغطا على نواب البرلمان الفرنسي لتصويت على هذا القانون[٣]. ويعتبر هذا القانون من أول القوانين المنظمة لجهاز الجمارك، حيث منع للبضائع الفرنسية المكانة الأولى عند دخولها إلى السوق التونسية وكذلك البضائع التي يقع تصديرها من البلاد التونسية في اتجاه السوق الفرنسية، ومن بين البضائع المعفاة من الضرائب الجمركية عند دخولها إلى فرنسا هي: الحبوب، الزيت الزيتون، الفيتورة، الحيوانات ومنتجات الصيد البحري والخمور[٤]. ومن خلال إلغاء المعاليم الجمركية الموظفة عليها عند دخولها إلى السوق التونسية في إطار نظام الحصص، لقد منح هذا القانون حق السيطرة على قسم كبير من الإنتاج التونسي وتصديره إلى فرنسا مستغلة في ذلك الأزمة التي عرفتها البلاد التونسية في قطاعي الفلاحي والتجاري بين سنة ١٨٨٥ و١٨٨٩.

ومن خلال هذا القانون رفعت فرنسا كل الحواجز التي تعيق سيطرتها على المبادلات التجارية في تونس[٥]. وأحكمت سيطرتها على القطاع التجاري التونسي خاص تجارة التوريد مع الدول الأوروبية الأخرى. وعند تطبيق هذا القانون فان جل الواردات التونسية شهدت ارتفاعًا بصفة خاصة المتأتية من فرنسا، لقد كانت ما بين ١٨٨٧ و١٨٩٠ في حدود ٣٥ مليون فرنك وارتفعت إلى ٣٨ مليون فرنك ما بين سنتي ١٨٩٠ و١٨٩١ إلى أن بلغت ٤٦،٥ مليون فرنك سنة ١٨٩٦[٦]. ونتيجة للارتفاع المتواصل للواردات التونسية خاصة المنتجات الفلاحية، غضب المعمرين الفرنسيين واحتجوا على الحكومة

وطالبوها بإيجاد حلول إضافية لتسهيل ترويج إنتاجهم في الداخل والخارج، وإزاء هذا الضغط المتزايد، قامت إدارة الحكومة الفرنسية باتخاذ خطوات جديدة في مجال التشريع التجاري.

(١/١) ٢-الأمر العلي ٢ ماي ١٨٩٨:

سُنَ هذا القانون في عهد المقيم العام René Millet (١٨٩٤ – ١٩٠٠) والذي ينص على إعفاء قسم كبير من المنتجات الفرنسية من دفع الأداءات الجمركية عند دخولها إلى السوق التونسية[٧] مع منحها معاملة تفاضلية مقارنة بالبلدان الأخرى. وشرع فرنسا خلال هذه المرحلة في مراجعة المعاهدات التجارية مع البلدان الأوروبية (بريطانيا، إيطاليا، ألمانيا....) وبعد أن تمكنت من مراجعة المعاهدات القديمة، قامت بمراجعة القانون الجمركي لسنة ١٨٩٠ من أجل تطوير وحماية التجارة التونسية وعلاقاتها التجارية مع فرنسا حتى تضمن مكانة مهمة لبضائعها في السوق المحلية مع توفير العديد من التسهيلات والضمانات لتجارتها.[٨] ووقع إعفاء العديد من البضائع الفرنسية من أداء المعاليم الجمركية عند دخولها السوق التونسية وهي على النحو التالي: الصوف، الحرير، السكر المسحوق والرفيع، الزيت الصافي، الفخار، زيت الخروب، القطن، المعادن، الملابس، الحبال، السلال، الرصاص[٩]، في المقابل رفَعت في المعالم الجمركية الموظفة على البضائع غير الفرنسية، وبهذا القانون أعفيت نسبة كبيرة من البضائع الفرنسية الجزائرية من دفع الادعاءات عند دخولها إلى تونس وقد شملت ٢٥٠ بضاعة من جملة ٨٢٧ مدرجة بجدول التعريفة الجمركية التونسية[١٠].

وشجعت التعريفة الجمركية الجديدة دخول نسبة كبيرة من البضائع الفرنسية إلى البلاد التونسية ومكنت فرنسا من احتلال المرتبة الأولى من الواردات التونسية مقارنتها بواردات الدول الاخرى مثالاً:

- الحرير والخيوط بالنسبة لفرنسا تبلغ قيمتها ٨٣٢,١٥٩ فرنك مقابل ٥٤٥,٨٩٠ فرنك بنسبة لإيطاليا.
- الآلات الميكانيكية بالنسبة لفرنسا تبلغ ٦٣٢,٥٦٦ فرنك مقابل ٨١,٢٤٥ فرنك بنسبة لبلجيكيا[١١].

كما بحثت فرنسا على موارد إضافية جديدة تمثلت في الترفيع في الأداءات على الاستهلاك الداخلي لعدد المنتجات مثل السكر، الكحول ومن خلال الضرائب الموظفة على التوريد التجاري وارتفعت بذلك خزينة الدولة بأكثر من ٣,٥ مليون بين سنوات ١٩٠٤ و ١٩١٣ بعد أن كانت ٢,٥ مليون فرنك بين سنتي ١٨٩٧ و ١٨٩٨ من جملة المداخيل المقدرة بـ ٢٤ مليون فرنك، بالإضافة إلى المداخيل الجمركية الموظفة على البضائع الأجنبية، فقد تزايد نصيب فرنسا في المبادلات التجارية مع تونس بين ١٩٠٣ و ١٩١٤، فارتفعت قيمة المعاملات التجارية من ١٥ مليون فرنك إلى أكثر من ٢٠ مليون فرنك. وتواصل نسق تطور حجم الواردات التونسية من فرنسا إلى صعودًا متواصلاً، فمثلاً بين سنوات ١٩٠٠ و١٩٠٧ التي شهدت ارتفاعًا واضحًا وحصلت فرنسا على القسم الكبير من هذه الواردات حيث وصلت حصتها إلى ٦٠,٣٠ % من جملة الواردات التونسية[١٢].

(١/١) ٣-الأمر العلي ٣٠ ماي ١٩٤١:

أصدرت إدارة الحماية في ٣٠ ماي ١٩١٤ أمرًا عليًا ينص على تغيير المعاليم الجمركية الموظفة على قيمة السلع المستوردة التي وردت في تعريفة ١٨٩٨ إلى معاليم جمركية توظف على عين السلع التي تدخل البلاد التونسية[١٣]. وينص الفصل الأول من الأمر على مواصلة إعفاء بقية المنتجات الفرنسية والجزائرية التي لم يشملها الإعفاء في السابق من دفع المعاليم الجمركية عند دخولها إلى السوق التونسية ذلك في تطبيقًا لما جاء في محاضر جلسات المجلس الاستشاري لسنة ٢٠١٢، وهي في الحقيقة استجابة إلى مطالب التجار والشركات التجارية الفرنسية العاملة في مجال التوريد من تخفيض أو إلغاء المعاليم الجمركية على البضائع التي تستوردها البلاد التونسية من فرنسا والتي لم يشملها الإعفاء في السابق والتي تبلغ ٦٥ بضاعة وقع إعفائها كما نص على ذلك الملحق للأمر العلي. فان أهم البضائع الجديدة التي وقع إعفاؤها من المعاليم الجمركية: الزيت الزيتون، الصوف، الأنسجة الحريرية، المشروبات، المعادن، والأقمشة، والملابس، والعجلات. بينما لم يشمل هذا

الامر منتجات أخرى ما تزال تخضع إلى تعريفة ٨% عند دخولها إلى السوق المحلية وهي: البيض، الحليب، اللحوم، الصابون، الورق، النفط، التحف والمصنوعات الخشبية[١٤]. وتبقى الخمور المتأتية من فرنسا والجزائر خاضعة إلى تعريفة ١٠% من قيمة المنتوج. وبمقتضى هذا الأمر منعت فرنسا توريد بعض المنتجات مثل مشاتل النبتات والأشجار والكروم وذلك لحماية الكروم من مرض الفيلوكسيرا الذي انتشر في أوروبا والجزائر في تلك الفترة[١٥].

لقد غزت المنتجات الفرنسية السوق المحلية وبالتالي ارتفعت الواردات التونسية حيث كانت سنة ١٩٠٩، ٦٩,٣٨٢,٣٨٢ مليون فرنك إلى أن وصلت سنة ١٩١١، ٨١,٢٩٩,٢٦٢ مليون فرنك إلى أن بلغت سنة ١٩١٩، ١٠٥٧٥١,٠٥٦ مليون فرنك. كما بلغت نسبة البضائع الفرنسية من جملة الواردات التونسية ٦٢ % سنة ١٩٠٨ وارتفعت سنة ١٩١٣ إلى ٦٩ %[١٦] وخلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) تراجعت الحركة التجارية الدولية وانخفضت بذلك الواردات التونسية من فرنسا.

(١/١) ٤-الأوامر العلية في ٢٤ ماي ١٩١٦ و٣١ ديسمبر ١٩١٦:

أصدرت فرنسا يوم ٢٤ ماي ١٩١٦ أمرا يمنع توريد البضائع من الدول التي شاركت ضدها في الحرب خاصة منها ألمانيا والنمسا ووضع حدً للعلاقات التجارية معها. وينص هذا الأمر في ذات الوقت على أن السلع في البلدان المحايدة يجب أن تمر حتما بالتراب الفرنسي أو الجزائري[١٧]. وقد ارتفعت الواردات بداية من سنة ١٩١٨ و١٩٢٤ أي خلال ثلاث سنوات من ٨٣٠ مليون فرنك وتسيطر فرنسا على القسم الأكبر من الواردات بأكثر من ٤٩٠ مليون فرنك[١٨] وينص الأمر على احتكار بعض المنتجات مثل الدخان، الملح ... مع منع الدولة لتوريد بضائع مشابهة لها الا بموافقة الدولة التي لها الحق في تحديد أسعار البيع للعموم[١٩]. وسجلت الواردات ارتفاع بعض الشيء إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى وعودة الحركة التجارية بأكثر من سبع مرات بين ١٩١٨ و١٩٢١. لقد اتبعت السلطات الفرنسية سياسة المراحل في سن القوانين وكذلك مسايرة الظرفية الاقتصادية للبلاد، وفي المقابل احتكرت السوق التونسية لترويج بضاعتها.

٢/١-الجهاز الجمركي (١٩٢٨-١٩٥٥)

تمكنت السلطات الفرنسية بفضل القوانين المتعددة من إعفائها تدريجي لبضاعتها المستوردة بالبلاد التونسية. وربطت سياستها التجارية من خلال إقرار ربط لاقتصادها باقتصاد البلاد التونسية وذلك عن طريق سن القانون الاتحاد الجمركي لسنة ١٩٢٨.

(٢/١) ١-قانون الاتحاد الجمركي ٣٠ مارس ١٩٢٨:

أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى طالب التجار والشركات التجاري والفرنسين إلى جانب المعمرين أصحاب أراضي الزراعية بإحداث نظام جمركي جديد يخدم مصالحهم التجارية واستجابة لذلك صدر قانون الاتحاد الجمركي في ٣٠ مارس ١٩٢٨ وهذا القانون ينظم التبادل التجاري بين فرنسا والبلاد التونسية وقد وقع تطبيق هذا القانون بصفة فعلية يوم ٢٥ جويلية ١٩٢٨[٢٠]. ويهدف إلى إعفاء البضائع الفرنسية من دفع المعاليم الجمركية عند دخولها البلاد التونسية. فقد بلغت حوالي ٨٥٠ بضاعة من إعفاء الجمركي مثل منتجات الصيد البحري والخضر والغلال والمعادن والخزف والأقمشة والأغطية والزرابي والسجاد والمنتجات الصوفية.[٢١] كما أقر هذا القانون من إعفاء البضائع والمنتجات الفرنسية عند دخولها إلى السوق التونسية وفي المقابل وقع إعفاء الصادرات التونسية من المعاليم الجمركية التي توظف على الحبوب والزيت الزيتون والمواشي عند دخولها إلى فرنسا. ونتيجة لهذا القانون الجمركي الجديد شهدت الواردات التونسية ارتفاعا هاما بين ١٩٢٤ و١٩٣١، ففي السنة الاولى كان ٩٢٧,٩٤٣,٨٨٢ إلى أن أصبح خلال السنة الثانية ١,٨٧٢,٥٢٤,٠٠٠.[٢٢]

(٢/١) ٢-الأوامر العلية في ١١ ماي ١٩٣٢ و٢٠ فيفري ١٩٤٧:

أصدرت السلطات الفرنسية في ١ ماي ١٩٣٢ أمر علي حيث احتوى على الزيادة في المعاليم الجمركية الموظفة على الواردات غير الفرنسية، قصد التحكم في السوق المحلية التونسية وإبعادها من منافستها. ويبدو أن الأزمة الاقتصادية العالمية الاقتصادية العالمية أجبرت فرنسا على انتهاج سياسة حمائية في المبادلات التجارية، فقررت الترفيع في المعاليم الجمركية الموظفة على البضائع الأجنبية التي تدخل السوق التونسية[٢٣]. ونتيجة لهذا ارتفعت أسعار البضائع الفرنسية التي تباع في السوق التونسية. مما أدى إلى تذمر التونسيين جراء هذا الارتفاع. مما أدى إلى إقرار أمر ٢٠ فيفري ١٩٤٧ الذي ينص على الرجوع على توظيف المعالم الجمركية على البضائع الأجنبية مع الاحتفاظ على الإعفاءات التي تحصلت عليها البضائع الفرنسية في السابق، كما أن البضائع الأجنبية المنضوية داخل "الاتحاد الجمركي" فان التعامل معها يكون بالتعريفة الفرنسية السابقة[٢٤].

وقد شهدت سنة ١٩٣٦ ارتفاع عدد الواردات من ١٥٩ ألف طن إلى ٣٤٢,١٤٣ طن سنة ١٩٣٨، ولكن بعد ذلك في سنوات الحرب شهد انخفاض من جديد في حجم الواردات الفرنسية لتصل إلى ١٩٥,٣١٤ ألف طن سنة ١٩٤٥[٢٥]. ويعود هذه الاضطرابات في الواردات الفرنسية إلى قطع التنقل البحري نتيجة صعوبات التزود بالمحروقات وانعدام الأمن في المسالك البحرية[٢٦]. واثر انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) ارتفع حجم الواردات إلى ٣٧٥,٩٨٦ طن سنة ١٩٤٧[٢٧].

(٢/١) ٣-الجهاز الجمركي (١٩٢٨ - ١٩٥٥):

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى طالب التجار والشركات الفرنسية، وكذلك المعمرين أصحاب الأراضي الزراعية بإرساء نظام جمركي جديد يخدم مصالح هم التجارية واستجابة لذلك صدر ٣٠ مارس ١٩٢٨ قانون فرنسي لتبادل التجاري بين فرنسا وتونس. ووقع تطبيق الفعلي لهذا القانون في ٢٥ جويلية ١٩٢٨[٢٨]. ومن خلال هذا القانون الجمركي فان البضائع الفرنسية المستوردة إلى البلاد التونسية وقع إعفائها من دفع المعاليم الجمركية عند دخولها إلى السوق التونسية. فإن الصناعات الفرنسية وبتنوع إنتاجها وضخامة مردودها هي التي تستفيد من هذا القانون الجمركي الجديد، إذ تحصلت على الإعفاء التام من المعاليم الجمركية والتي تبلغ عددها ٨٤٠ بضاعة بما في ذلك المنتجات الجديدة مثل منتجات الصيد البحري والخضر والغلال والمعادن والخزف والأقمشة والأغطية والسجاد والزرابي والجلود والمنتجات الصوفية والحريرية.[٢٩] ولقد أقر قانون ٣٠ مارس ١٩٢٨، اتحادًا جمركيًا محدودًا بين فرنسا وتونس ونتج عن ذلك إعفاء البضائع والمنتجات الفرنسية من رسوم الواردات عند دخولها إلى السوق التونسية وفي المقابل وقع إعفاء الصادرات التونسية من المعاليم الجمركية التي توظف على الحبوب وزيت الزيتون والمواشي عند دخولها إلى فرنسا. ونتيجة لهذا القانون الجمركي الجديد شهدت واردات التونسية ارتفاعًا هامًا ما بين ١٩٢٤ و١٩٣١. ففي سنة ١٩٢٤، ٩٢٧,٩٤٣,٨٨٢ حيث أصبحت سنة ١٩٣١، ١,٨٧٢,٥٢٤,٠٠٠[٣٠].

(٢/١) ٤-الأمر العلي ٢١ جانفي ١٩٤٩:

صدر هذا الأمر في ٢١ جويلية ١٩٤٩[٣١]، ينص على تغيير المعاليم الجمركية الموظفة على البضائع التونسية وفي المقابل تخضع الواردات التونسية من الخارج إلى دفع معاليم الإجراءات الجمركية ومعاليم على المعاملات التي تتراوح بين ١و١٥ % وهي كذلك خلافًا لصادرات التونسية تبقى معظم البضائع الفرنسية المستوردة خاضعة للامتياز الاتحاد الجمركي الذي مازال يشجع دخول البضائع الفرنسية إلى البلاد التونسية دون دفع معاليم جمركية[٣٢]. ولقد سجلت الواردات التونسية ارتفاعًا واضحًا اثر الحرب وخاصةً الموارد الموجهة إلى إعادة بناء ما أتلفه الحرب العالمية في البلاد التونسية وتعويض الخسائر التي لحقت بها[٣٣].

(٢/١) ٥-الاتفاقية الاقتصادية والمالية ٣ جوان ١٩٥٥:

تندرج الاتفاقية الاقتصادية والمالية بين فرنسا والبلاد التونسية في إطار توقيع اتفاقية الاستقلال

الداخلية بتاريخ ٣ جوان ١٩٥٥ وكان ذلك بعد مفاوضات عسيرة بين السلطات الفرنسية والوطنين التونسيين. وقد أكد ت هذه الاتفاقية على انتماء تونس إلى منطقة الفرنك وبالتالي تبقى تونس تابعة للفرنك الفرنسي. أما في مجال التجاري فقد ورد في الباب الثاني، فقد تضمنت عدة قوانين وبنود. وكذلك إنشاء اتحاد الجمركي يكون موسعًا وشاملاً. ويقوم على حذف الحواجز الجمركية بين تونس وفرنسا وكذلك إلغاء التعريفات الداخلية بين البلدين وتعويضها بتعريفة جمركية موحدة ما عدا بعض المعاليم الموظفة على البضائع المتشابهة[٣٤]. ولقد تواصلت فرنسا من ضمان استمرارية علاقاتها التجارية مع تونس وسيطرت على الشروط التبادل التجاري، حيث فرضت عليها رخص التوريد لتمنع اقتناء أي مادة من خارج السوق الفرنسية.

فرضت فرنسا من خلال اتفاقية ٣ جوان ١٩٥٥ مواصلة العمل بنظام الجمركي القديم التي يحتوي والذي يحتوي العديد من المنتوجات (٨٥ %و٩٠%) من البضاعة الموجودة في التجارة الفرنسية-التونسية ويتم تمديده من حيث المبدأ ليشمل جميع الصادرات والواردات من الدولتين وذلك مع احترام الالتزامات الدولية. وقد بلغ حجم الواردات التونسية إثر هذه الاتفاقية ٩٧٥,٠٠٠ طن من مختلف البضائع سنة ١٩٥٦[٣٥]. هكذا سيطرت فرنسا هيمنتها التجارية بتونس في إطار إصلاح الجهاز الجمركي التونسي وكذلك من خلال إصدار القوانين للسيطرة على المبادلات التجارية واحتكارها تجارة الواردات وبالتالي يمكن القول إن البلاد التونسية قد تحولت إلى سوق معتبرة للمنتجات الصناعية، بل إلغاء الحواجز الجمركية. فإلى جانب القوانين اهتمت السلطات الفرنسية بالبنية التحتية التي تعتبر كذلك من آليات التي ساعدت السيطرة على التجارة الداخلية خاصة الواردات.

ثانيًا: تطوير البنية التحتية الأساسية

إن الاهتمام بتطوير البنية الأساسية من أهم المشروعات التي سعت إليها السلطات الفرنسية، ولها لغرض أحدثت بصفة مبكرة إدارة العامة خاصة بالأشغال الكبرى والتي تنقسم إلى عدة مصالح منها مصلحة الجسور والقناطر التي تشرف على انجاز الطرقات والسكك الحديدية والموانئ البحرية وغيرها من المصالح. كما أن غياب مشاريع البنية التحية هو بمثابة الحاجز أمام التطور التجاري للبلاد. كما منذ بداية الاحتلال ونضرًا لغياب شبكة من الطرقات والسكك الحديدية رفض العديد من المعمرين الفرنسيون شراء الأراضي أو حتى تكوين مراكز استعمارية.[٣٦]

١/٢-الموانئ البحرية

إن أهمية الموقع الجغرافي للبلاد التونسية سهل التعامل مع البلدان الخارجية من خلال امتلاكها لشبكة من الموانئ التي سهلت الاتصال مع أوروبا وباقي دول العالم. ولكن رغم أهمية الموقع يخفي العديد من الصعوبات وجملة من النقائص تتعلق بالملاحة البحرية أو النقل البحري التي تسيطر عليه الشركات الفرنسية والأجنبية تقوم بربط تونس مع أهم موانئ المتوسط وذلك لعدم امتلاك البلاد لأسطول بحري يؤمن تجارتها الخارجية ونقل المسافرين ومن بين الشركات الفرنسية نذكر compagnie générale transatlantique وشبكة Touache وشركة النقل البحري[٣٧].

وشهدت الحركة التجارية في الموانئ تطورًا واضحًا خاصةً بعد ما بعث جهاز رقابي جديد في ١٧ ديسمبر ١٨٨٧ الذي يعمل بالتوازي مع إدارة الجمارك في مراقبة المبادلات التجارية مع الخارج في مختلف الموانئ التونسية[٣٨]. وقامت السلطات الفرنسية بعديد من الانجازات في الموانئ سوى بتوسيعها أو إعادة تهيئتها، ففي ٣ أكتوبر ١٨٨٤ وقع تهيئة ميناء تونس حلق الوادي – بنزرت وسوسة – المهدية – طبرقة. أما في ٦ ماي ١٨٨٥ وقع تهيئة ميناء صفاقس. وبفضل هذه المرافق الحديثة التي تم إدخالها على الموانئ، حيث انتعشت الحركة التجارية وخاصةً المبادلات التجارية منها الواردات. وينفر د ميناء حلق الوادي بالصدارة في أغلب العمليات التجارية سواء الصادرات أو الواردات مع أهم البلدان: الفرنسية الايطالية والبريطانية، حيث عدد السفن والبواخر البحرية التجارية التي تدخل محملة بالضائع خالا سنوات ١٨٨٠ -١٨٨١- ١٨٨٢[٣٩] .

وقامت السلطات الفرنسية بتقسيم الموانئ الأربعة (حلق الواد – بنزرت- سوسة – صفاقس) حسب موقعها الجغرافي وحسب نوعية البضائع المصدرة والموردة. فقد اختص ميناء حلق الوادي في تجارة ونقل المسافرين وتأمين نقل المعادن المتخرجة من الجريصة، واختص ميناء صفاقس في نقل الفوسفات والحلفاء أما ميناء سوسة فقد تعددت فيه الخدمات أما ميناء بنزرت بمثابة نقطة إستراتيجية وقاعدة عسكرية[٤٠]، إلى جانب الموانئ الرئيسية، قامت إدارة الحماية بإنجاز عدد أخر من الموانئ.

عرفت الموانئ التونسية ما بين ١٨٨٥ و١٨٩٩ حركة نشيطة في المبادلات التجارية حيث يمثل ثلث الأطنان من البضائع التي يؤمنها ميناء مرسيليا، وقد بلغت البضائع الموردة والمصدرة في الموانئ التونسية قرابة ٤٥٠٠,٠٠٠ طن[٤١]. وأصبحت كل موانئ التونسية جاهزة لاستقبال السفن التجارية بكافة أحجام والأشكال. وساهمت في دفع الحركة الاقتصادية للبلاد، من خلال الزيادة المنتظمة في عدد السفن الوافد والمغادرة للموانئ البلاد خاصة من الموانئ الأربعة الرئيسة، فمثال ميناء تونس حلق الوادي وميناء صفاقس شهدًا ارتفاعًا متواصلاً في استقبال السفن التجارية التي تؤمن كميات كبيرة من البضائع المستوردة. فقد بلغ عدد السفن الداخلة والمغادرة لميناء حلق الوادي ٤٨١٨ سفينة محمّلة ب ٣٥٥ ألف طن سنة ١٩١٣ من البضائع، في حين قدر عدد السفن بميناء صفاقس ٤١٧٠ سفينة محمّلة بـ ١١٢ أف طن خلال نفس السنة. كما وصل عدد السفن سنة ١٩٣٨ بميناء حلق الوادي ٣٥٠٤ سفينة قدرت حمولتها ب ٥١٧ ألف طن، وخلال سنة ١٩٤٩ بـ ٣٣٠٠ سفينة، أما سنة ١٩٥٤ بـ ٧٢٠ ألف طن. أما ميناء صفاقس وصل عدد السفن ١٦١٦ سنة ١٩٣٨ كانت محمّلة ببضاعة قدرت بـ ١٧٠ ألف طن[٤٢]. لقد أتاح انجاز وتهيئة الموانئ البحرية للبلاد التونسية من قبل السلطات الفرنسية من تحقيق السيطرة على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال استغلال المواد الأولية والمنتجات الفلاحة وتصديرها إلى فرنسا وضمان ترويج البضائع الفرنسية المستوردة في البلاد التونسية.

٢/٢-شبكة السكك الحديدية

تملك البلاد التونسية قبل انتصاب الحماية الفرنسية بعض الخطوط القصيرة من السكك الحديدية كخط تونس البحرية في اتجاه المرسى، وخط الحديدي بوادي مجردة. وبعد سنة ١٨٨١ بدأت أشغال مدّ السكك الحديدية[٤٣]، حيث بلغت مجموع الخطوط التونسية في سنة ١٩٣٠ حوالي ٥٤٥ كم من الخطوط العادية و٢٠٦٨ من الخطوط الضيقة[٤٤]. وقد أصبحت البلاد التونسية تملك شبكة مهمة من الخطوط الحديدية من الشمال إلى الجنوب بأكثر من ٢,١٤٤ كم مُقسّمة على النحو التالي:

– شبكة الخطوط العادية: تغطي هذه الشبكة شمال البلاد وتحتوي الخطوط تونس في اتجاه الحدود الجزائرية عبر غار الدماء بمسافة تقدر بـ ١٩٦ كم وخط تونس بنزرت بـ ٩٨ كم وخط تونس وخط ماطر إلى الكاف عبر باجة بـ١٤٥ كم.

– شبكة الخطوط العريضة: تشمل هذه الشبك خطوط تونس وسوسة وصفاقس، يبلغ طولها في مرحلة أولى ٢٨٠ كم ووقع التمديد فيها بعض الفروع التي شملت الوطن القبلي والساحل. فيبلغ طول هذه الخطوط ٤٠٦ كم من السكك الحديدية على كامل الساحل.

٣/٢-الطرقات البرية

لم توجد بتونس الطرقات البرية المعبدة سوى طريق قصيرة تربط بين تونس وباردو، ومع دخول الاستعمار تطورت هذه الطرقات خاصة خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، فقد كان لفرنسيون في حاجة إلى وجود طرقات معبدة وشاسعة لتسهيل مرور العربات ونقل المسافرين والبضائع قصد تنشيط الحركة الاقتصادية. شرعت السلطات الفرنسية إلى انجاز شبكة مهمة من الطرقات البرية. ففي سنة ١٨٨٦ تمكنت من انجاز طريق يربط تونس العاصمة بمدينة الكاف ومن تونس إلى زغوان، حيث بلغ طول هذه الطرقات أكثر من ألف كيلومتر في مرحلة أولى[٤٥].

وخلال سنة ١٩٠٦ وافقت السلطات الفرنسية على قرض مخصص لإنجاز الطرقات قدره ١٢ مليون فرنك. ومع بداية سنة ١٩٠٧ وضعت ما يزيد عن ٧٥ مليون فرنك لاستكمال قرابة ١٢٠٠ كم من الطرقات الجديدة. وقد انتهت فرنسا سنة ١٩١٧ من انجاز الجزء الأول من المشاريع المتمثلة في الطرقات الهامة ولقابلة لاستغلال باستعمال العربات[٤٦]. وخصصت بعد الحرب العالمية الثانية السلطات الفرنسية قرابة ١٠٠ مليون فرنك من الميزانية العامة لبناء طرقات جديدة ولذلك لتسهيل التنقل وربط المراكز الاستعمارية بعضها البعض في إطار تنظيم حركة الجولان وسير العربات. وقد تم تقسيم شبكات الطرقات إلى ثلاث مجموعات تشمل الطرقات على المسافات الطويلة (G.B) وهي مرقمة من ١ إلى ٢٧ وتودي كلها مباشرة إلى مدينة تونس وتبلغ ٢٧٦٣ كلم. أما لمجموعة الثانية فتشمل الطرقات المسافة الطويلة (M.C.) وهي مرقمة من ٣٠ إلى ١١١ وتبلغ طولها إلى حدود سنة ١٩٢٧ قرابة ٥٢٠٦ كلم وتشمل المجموعة الثالثة الطرقات المحلية والمسالك الاستعمارية الفلاحية الذي يبلغ طولها ١٢١١ كم. وبينما تبلغ شبكة الطرقات المنجزة خلال هذه الفترة ٥٢٨٠ كلم[٤٧].

واصلت السلطات الفرنسية في إنجاز شبكة من الطرقات وذلك بإحداث خطوط جديدة في كامل جهات البلاد، حيث بلغ مجموعها إلى حدود سنة ١٩٣٨ قرابة ١٢,٥٥٦ كلم منهم ٨٠٣٦ كلم من الطرقات المعبدة وتواصل انجاز الطرقات حيث بلغ طولها بجميع أصنافها ١٥,٠٠٠ كلم سنة ١٩٥٥[٤٨]. لقد ساعدت البنية الأساسية في البلاد التونسية السلطات الفرنسية على المبادلات التجارية داخل البلاد وخارجها، فقد سهلت الطرقات والسكك الحديدية لتنقل البضائع من مناطق الاستهلاك إلى الموانئ.

ثالثًا: الهيمنة على السوق التونسية

تكمن أهمية البلاد التونسية بالنسبة إلى فرنسا في كونها مجال خصبًا وجديدًا، فهي مستعمرة فلاحية أو استيطانية وكذلك استغلالية[٤٩]. تضمن لها استغلال الثروات الطبيعية في المنطقة وتصديرها إليها وفي المقابل تضمن رواج بضائعها المعملية المصنعة والموجهة السوق التونسية. كما شجعت على الاستيطان في البلاد باعتباره عنصرًا ملائمًا إلى الاستثمار من طرف الأفراد والشكات الأوروبية. وقد ساهم اليهود والأوروبيين في تنمية قطاع التجارة الداخلية، ومثل العالم الديمغرافي دافعًا أساسيًا في زيادة الطلب على المواد المستوردة.

١/٣-دور النمو الديمغرافي في ارتفاع الواردات

يمثل العامل البشري محور أساسي في الحياة الاقتصادية سواء من الناحية الانتاج أو الاستهلاك أو التنقل. وقد عرفت البلاد التونسية هجرة العديد من الجنسيات قبل أو أثناء الاحتلال الفرنسي. وقد ارتفع عدد المهاجرين من الايطاليين والمالطيين وكذلك الفرنسيين الذين يتوافدون على البلاد بأعداد متزايدة مكونين مجموعات أوروبية أو مسيحية مختلفة على المجتمع التونسي[٥٠]. وساعد تزايد الأوروبيين المقيمين بالبلاد من عملية تأثّر الأهالي بعاداتهم وتقاليدهم من تغير العقلية الاستهلاكية لدى المحليين.

(١/٣) ١-الفرنسيين:

لتدعيم مصالح الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية، أعادت فرنسا من جديد سياسة استيطانية وذلك بالعودة إلى الاستعمار الزراعي ويتمثل في تمكين المعمرين الفرنسيين من أخصب الأراضي الفلاحية خاصة أراضي القبائل وأراضي الأوقاف. وفي هذا الإطار يذكر Jules Saurin بأنه جانب من تأسيس المدن الأوروبية وحفر الموانئ وتجهيز الطرقات البرية والسكك الحديدية، فانه الهدف الأساسي هو جلب ألاف من المعمرين الفرنسيين وتمكينهم من الأراضي بالايالة[٥١]. اعتبرت فرنسا أن ارتفاع عدد الفرنسيين بتونس عاملا مساعدا على تنمية مصالحها الرأسمالية خاصةً منها التجارة الداخلية. وقد قامت السياسة الاستيطانية على مبدأين: جلب عدد الأكثر الممكن من الفرنسيين للتفوق على الجالية الايطالية. والسيطرة على مختلف القطاعات الاقتصادية.

فقد وصل عدد الفرنسيين ما بين سنوات (١٨٨١ – ١٨٩١) حوالي ٣٠ ألف فرنسي[٥٢]. وقد مثلت الأعداد الغفيرة من المهاجرين الفرنسيين إلى نقطة تحول في

سياسة فرنسا باعتبار أهمية المشاريع التي وضعتها على ذمتهم وبالتالي كونوا العديد من المؤسسات الكبرى في جميع المجالات كالفلاحة والصناعة وخاصة في المجال التجاري[٥٣]. لقد استغل الفرنسيين في معظم القطاعات الحيوية مثل التجارة وبعض الصناعات في المدن، في حين الأنشطة الفلاحية لم تستهو أعداد كبيرة من الفرنسيين ونتيجة للإجراءات التحفيزية مثال دفع معاليم شراء الأراضي من عشرة إلى عشرين سنة دون فائض مع التزام المعمرين الاستقرار داخل ضيعاتهم[٥٤]. وانجر عن الحضور الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية عدة تداعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية تأثير على الأهالي وذلك بتعودهم بعادات وتقاليد وطرائق عيش الأوروبيين، وكان هذا التأثير حافزًا على استيراد المواد الاستهلاكية والمنتجات الاستعمارية.[٥٥]

(١/٣) ٢-ارتفاع عدد السكان المحليين: عامل مساعد على توريد البضائع الأجنبية:

أفرزت عملية التعداد التي قامت بها الإدارة الفرنسية سنة ١٩١١ أن عدد السكان قد بلغ ١,٨٠٠,٠٠٠ فردًا، وبعد عشرة سنوات أي سنة ١٩٢١ قامت من جديد بإحصاء فكان العدد ١,٨٨٩,٣٨٨ [٥٦]. حيث تطور عدد السكان بأكثر من ١٥٠ ألف شخص، ويعود هذا التطور لعدة عوامل من التحسن الصحي والوقاية من الأمراض والأوبئة وإنشاء مراكز صحية في مختلف جهات البلاد. أما الانفجار الحقيقي للسكان كان منذ بداية الثلاثينيات حيث ارتفع بنسبة ١٠٠% ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد الولادات. ونتيجة إلى ارتفاع المتزايد للسكان مع تواضع الموارد الداخلية خاصةً منها الاستهلاكية أدى إلى ضرورة جلبها من الخارج.[٥٧] وقد رافق هذا الارتفاع في عدد الأهالي ارتفاع الجاليات الأجنبية خاصة الايطالية والفرنسية مع وضع اقتصادي صعب، لذلك وجدت صعوبات خاصة في توفير الحاجيات الاستهلاكية لمجتمع متنوع ومتعدد الأجناس.

(١/٣) ٣-ارتفاع عدد التجار الفرنسيين في الهياكل التمثيلية:

تمكن المهتمون بالقطاع التجاري بالبلاد التونسية من تكوين هياكل تمثيلية مهمتها الدفاع عن مصالح التجار الفرنسيين ومساندة أصحاب القرار في إصدار القوانين المشجعة للقطاع وتمكين التجار الفرنسيين من عدة امتيازات. وأنشأت السلطات الفرنسية في ١٢ مارس ١٨٨٤ المحكمة الخاصة بالقضايا التجارية، وعينت على رأسها "أمين التجارة" يساعده في مهامه ١٠ مساعدين يكون دورهم النظر في المسائل التجارية خاصة فيما يهم التجار والشركات التجارية والقضايا المتعلقة بها[٥٨]. ولإعطاء مصالح التجارية والفلاحة في البلاد التونسية هياكل تمثيلية أصدرت إدارة الحماية في ١٣ جوان ١٨٨٥ أمرًا لبعث الغرفة التجارية الفرنسية تتولى الدفاع عن التجار الفرنسيين وتحمي مصالحهم التجارية بالبلاد[٥٩]. ووقع بعد ذلك العديد من الغرف التجارية بالشمال والوسط والجنوب.

وأحكمت سيطرتها على التجارة التونسية وذلك من خلال تعيينها ممثلين تجاريين من الفرنسيين واليهود في كل مراقبة مدنية، فقد باغ عدد الممثلين التجاريين سنة ١٩٢٥ بـ ٧٩ ممثلاً تجاريًا بكل مراقبة مدنية و٣٩ ممثلاً تجاريًا عامًا[٦٠] مهمتهم احتكار ومراقبة مختلف مسالك التوزيع والبضائع الفرنسية. ولم يقتصر على إحداث هده الهيئات التجارية بل قاموا بتركيز رؤوس أموال فرنسية والتي وقع جلبها واستثمارها في النشاط التجاري لذلك استفاد الرأسمال الفرنسي من تحسن وتطوير ظروف النجاح السياسة التجارية الفرنسية من التوجه نحو الاستثمار في تجارة التصدير والتوريد، ولقد اختص العديد من الفرنسيين في توريد المنتجات الاستعمارية مثال «Bismuth chal» مختص في توريد المنتجات الاستعمارية الغذائية وكذلك «Cohen Gagon» و «Hantou» (توريد مواد غذائية)[٦١] وكذلك العدد من اليهود مثال يوسف بن عطار وهو أكبر تجار الاقمشة والحريرية وفي تجارة الحلي، نجد كذلك دافيد فلوس وجاي بسيس الذين امتهنوا تجارة الجملة في المواد الغذائية. كما اختص البعض الاخر في تجارة

توريد المنتجات الاستعمارية (السكر، القهوة، التوابل...) أمثال جوماس بوحنيك وحنون خياط[٦٢].

لقد استحوذ الرأسمال التجاري الفرنسي على تجارة التوريد التي استأثرت بعديد الامتيازات الجمركية واحتكار وسائل النقل في الداخل والخارج وقد أفرزت هذه السياسة تعاظم دور كبار التجار والرأسماليين الفرنسيين في البلاد التونسية وأصبحوا يشكلون همزة وصل بين الإنتاج الصناعي الفرنسي وبين السوق الداخلية.

٢/٣-التحكم في الشبكة التجارية الداخلية

نشطت الحركات التجارية في كامل البلاد وتطورت معها الصفقات التجارية التي يقوم بها التجار الفرنسيين نتيجة لأحداث مؤسسات مالية[٦٣]. كما ساهمت في بعض الشركات التجارية في الهيمنة على تجارة والتفصيل. ويعتبر اليهود والاوروبيين المستقرين في تطور الحركة التجارية الداخلية وكذلك استثمار أموالهم في المشاريع المربحة. وشرعت سلطة الاحتلال منذ البداية في بناء منشآت أساسية في كمخازن لضمان سلامة البضائع المصدرة أو المستوردة وتهدف هذه المرافق الجديدة إلى تطوير الحركة التجارية الداخلية، ويظهر جليًا من خلال إنشاء العديد من الأسواق الداخلية.[٦٤]

ولقد حرصت السلطات الفرنسية على تجديد وتكوين عدد من الأسواق المحلية وذلك قصد مراقبة الأوزان ومعرفة البضائع الاجنبية والمحلية وتحديد الإطار الزمني لارتسام السوق وبالتالي جعله أداة فعالة لتحكم في النشاط التجاري والاقتصادي[٦٥]. ساهمت كل هذه العوامل في تنشيط التجارة الداخلية خاصة في المدن الكبرى. وظهرت العديد من الفضاءات التجارية الكبرى. فأحدثت فرنسا المغازة العامة سنة ١٨٩٩، ثم أسست لها فروع في كل من سوسة، صفاقس، بنزرت، المنستير والمهدية[٦٦]. وفي إطار الهيمنة على السوق الداخلية أسست فرنسا monoprix في سنة ١٩٣٣. وشكلت كل هذه الإجراءات حافزًا لسيطرة الفرنسيين على التجارة الداخلية ومزيد التحكم في مسالك التوزيع داخل البلاد. كما شجعت السلطات الاستعمارية على شراء العقارات وتحويلها إلى محلات تجارية. وتكاثرت هذه المحالات سنة ١٩٥٤ ففي مدينة تونس هناك حوالي ٤٥٦٦ محلاً تجاريًا وفي بنزرت ١١٤١ محلاً وفي صفاقس ٧٣٦ محلاً أما سوسة فيها حوالي ٦٣٢ محلاً تجارية[٦٧].

خَاتِمَةٌ

سيطر التجار والشركات التجارية الفرنسية على تجارة الواردات، حيث تمكنوا من الاستحواذ على السوق التونسية وجعلها سوق تروج فيها المنتجات الفرنسية. كما سعت إلى منع توريد البضائع الأجنبية الأخرى إلا بواسطة الشركات الفرنسية، وقد تحققت هذه السيطرة وذلك من خلال حصول فرنسا على المرتبة الأولى في تجارة الواردات وتم ذلك من خالا التحكم في مسالك التوزيع مع إنشاء البنية الأساسية من شبكات نقل ومواصلات الذي ساهم في انتشار المعمرين في مختلف أرجاء البلاد وخلق ديناميكية تجارية ساعدت على ترويج البضائع الاستهلاكية المستوردة.

في الختام، تُمثل السياسات الفرنسية في مجال التحكم في الواردات خلال الحقبة الاستعمارية إحدى أبرز مظاهر الهيمنة الاقتصادية على تونس، وقد كانت لها آثار عميقة على الاقتصاد التونسي الذي ظل تحت تأثيرها لفترة طويلة بعد الاستقلال. فرضت هذه السياسات تبعية اقتصادية شاملة لتونس، مما أثر على تنوع الاقتصاد المحلي، وأدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية في ظل هيمنة المنتجات الفرنسية. بالإضافة إلى ذلك، شكلت البنية التحتية التي أُنشئت خلال تلك الفترة أساسًا لتسهيل التدفق التجاري الفرنسي، ولكنها أيضًا سهلت لفرنسا استغلال الموارد الطبيعية في البلاد.

على الرغم من الاستقلال السياسي الذي تحقق عام ١٩٥٦، فإن هذه السياسات لا تزال تلقي بظلالها على الاقتصاد التونسي حتى اليوم، حيث استمرت بعض البُنى الاقتصادية التي أنشئت في العهد الاستعماري في الهيمنة على السوق التونسي. في المستقبل، سيكون من المفيد إجراء دراسة مقارنة بين تونس وتجارب استعمارية أخرى في المنطقة لتحليل أوجه التشابه والاختلاف في السياسات الاستعمارية وآثارها على التنمية الاقتصادية في المستعمرات.

الإحالات المرجعية:

(١) فروة (محمود) **التجارة والتجار في تونس**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس ٢٠٠٩، ص.٣٨٨-٣٨٩.

(٢) **الرائد التونسي**، عدد أكتوبر ١٨٨٤، "تنظيم الجمارك وباللزم بالمملكة التونسية".

(3) Faucon (Narcisse), la Tunisie avant et depuis l'occupation française, Histoire de colonisation, Paris, librairie coloniale, 1893, p.456.

(٤) **الرائد التونسي**، عدد ٢٨، ٢٤ جويلية ١٨٩٠" قانون صدر في تغيير عموم معالم الجمارك التونسية لبعض النتائج التي أصلها من الايالة التونسية".

(5) Loth(Gaston), la Tunisie et l'œuvre du Protectorat français, Paris, librairie ch. Delagrave, 1907, p.194.

(6) Rapport au Résident de la République française sur la situation de la Tunisie en 1896, Paris , imprimerie nationale ,1897, p.12.

(٧) فروة (محمود)، **التجارة.....**مرجع سابق. ص ٣٠٤.

(8) Notice générale sur la Tunisie (1881 -1921),Régence de Tunis, Protectorat Francaise, Résidence Générale de La République Française : Toulouse ,imprimerie du centre ,1922,p.75.

(٩) كراس معاليم **الكمارك التونسية وبيان السلع الفرنسوية المعفاة من المعلوم**، الحكومة التونسية، الحماية الفرنسية،إدارة المال، مطبعة الدولة الرسمية التونسية ١٨٩٨، ص.١١١ و ١١٢.

(10) Direction Générale des Finances œuvre financiére du protectorat francais en Tunisie, Régence de douanier et produits monopolisées ,Tunis, impremerie Victor Berthod, 1931, p.63.

(11) Saint Pierre (Clément), le Régime Douanier Franco-Tunisien, Lyon, A. storck, 1901, p.34.

(12) Statistique générale de la Tunisie en 1913, Régence de Tunis, Protectorat Français,
Direction Générale de l'agriculture, du commerce et de la colonisation, Tunis, Société anonyme d'imprimerie rapide, 1914, p. 130.

(١٣) **الرائد الرسمي**، عدد ٤٣، مكرر، ٣٠ ماي ١٩١٤ "أمر علي في تحويل المعاليم الموظفة على السلع المذكورة مع قائمة في السلع المعفاة من المعلوم إذا كان أصلها أوردوها من فرنسا أو الجزائر"

(١٤) نفس الصدر السابق.

(15) De lenesan (J.L), la Tunisie, Paris, libraire Félix Alcan 1917.p.224.

(16) Notice générale sur la Tunisie……op.cit. p.p.344 -345.

(١٧) **الرائد الرسمي التونسي**، عدد ٤١، ٢٤ ماي ١٩١٦، امر علي في اعلان لجالبي السلع من الخارج اثبات الجنسية".

(18) Statistique générale de la Tunisie en 1925, Tunis imprimerie générale j.Barlier, 1926, p.328.

(١٩) **الرائد الرسمي** عدد ٤٠١مكرر ٣٠-٣١ ديسمبر ١٩١٦، أمر علي متعلق بقائمات ماهو مختص بالدولة وأسعار البيع"

(٢٠) **الرائد الرسمي التونسي**، عدد ٥٩، ٢٥ جويلية ١٩٢٨ "أمر علي يتعلق بالترتيب الجمركي التونسي الخاص بعدة نتائج فرنساوية وزائرية"

(٢١) **الرائد الرسمي، عدد ١٩**، المصدر السابق....

(22) Statistique générale de la Tunisie en 1931.Tunis imprimerie j. Aloccio 1932.p.312.

(٢٣) **الرائد الرسمي التونسي** عدد ٣٧، ١١ ماي ١٩٣٢، "أمر علي في تنقيح تعريفة المعالم الجمركية على البضائع المجلوبة".

(24) Recueil des textes règlements les importations et les exportations Tunisiennes, Tunis, imprimerie Bonici, 1948.

(25) Bulletin économique de la Tunisie, Mars 1948.p.50.

(26) Cherif(Fayçal), la Tunisie dans la tourmente de la seconde guerre mondiale (1938-1943), Tunis, centre de publication universitaire, 2014, p.85.

(27) Annuaire statistique de la Tunisie, année 1949, Tunis, imprimerie Sapi et imp. Officielle, p.8.

(٢٨) **الرائد الرسمي** عدد ٥٩، ٢٥ جويلية ١٩٢٨، "أمر علي يتعلق بالترتيب الجمركي التونسي الخاص بعدة نتائج فرنساوية وجزائرية".

(٢٩) **الرائد الرسمي**،عدد ٥٩، نفس المصدر السابق.

(30) Statistique générale de la Tunisie en 1931, Tunis imprimerie J.Alocio.1932.p.312 -313.

(٣١) **الرائد الرسمي التونسي**، عدد ٢، جانفي ١٩٤٩، "أمر علي في إحداث معلوم الموجبات الجمركية على البضائع الداخلة للايالة التونسية أو خارج منها".

(٣٢) القصاب (أحمد)، **تاريخ تونس الاجتماعي**، مرجع سابق، ص.١٥٨.

(33) Lepidi (Jules), l'économie Tunisienne…op.cit. p.75- 76.

(34) Convention entre la France el la Tunisie, signées à Paris le 3 juin 1955, imprimerie nationale 1955. P.115.

(35) Zarka (Claude), « chronique économique de la Tunisie « **in Annuaire de l'Afrique du nord** , n°2, 1963, p.65.

(36) Vignon (Louis**),** la France dans l'Afrique du nord, l'Algérie et la Tunisi**e**, librairie Guillaume 1887, p.167.

(37) Turquan (v.), « notes statistiques sur la Tunisie » **la France en Tunisie**, Paris carré et c.nord éditeurs 1897, p.256.

(38) Les travaux publics du protectorat français en Tunisie, direction générale des travaux publics, Régence de Tunis, Protectorat français en Tunisie, Tunisie imprimerie générale, 1900, p.45.

(39) Rivière (Amédée), l**a** Tunisie, géographie, événements de 1861, organisation politique et administrative. P.58.

(40) La Tunisie, direction de la documentation, Résidence générale à Tunis, Paris 1951. P.30.

(41) Les travaux publics du protectorat…..op.cit. p.65.

(42) Mascime (Petit), les colonies Françaises, tome 1 , Algérie, Tunisie, Sénégal, Guinée, Côte d'ivoire, Paris. Librairie Larousse, p.425.

(43) Gharbi(M.L.),impérialisme et réformisme au Maghreb, histoire d'un chemin de fer Algéro-Tunisien, Tunis, Cérès édition 1994,p.296.

(44) Liauzu(Claude) « cheminots majorés et cheminots guenillards en Tunisie jusqu'rn 1938 » in **revue de l'occident musulman et de la méditerranée**, n°24, 1977, p.171.

(45) Rivière (Amédée), la Tunisie, géographie…..op.cit. p.122.

(46) «les routes et les véhicules de la Régence » in **bulletin de l'office du protectorat Français en Tunisie**, n°188 1927, p.146.

(47) Les routes et les véhicules……op.cit…p.147.

(48) Wolkowitsch (Maurice) « les transports routiers en Tunisie », in **Méditerranée,** n°2, 1964, p.149.

(49) Vignon (Louis), la France dans l'Afrique du nord… op.cit. p.138.

(٥٠) جرفال (كمال)، **الجاليات الأوروبية في ظل الاستعمار الفرنسي: مدينة تونس (١٨٨١ -١٩٣٦)**، تونس، جار محمد على الحامي، ٢٠١٠، ص١٢.

(51) Saurin(Jules),le peuplement Français de la Tunisie ,Paris, Augustin challamel édition 1898,p.7

(52) Bertholom(D.) étude démographique sur la Tunisie, Paris, imprimerie chaix, 1893,p.5.

(53) Louis (Collas**),** le Régime douanier…..op.cit. p.72.

(54) Annabi(H.), la crise de 1929 et ses conséquences en Tunisie, mémoire de maitrise, Faculté des sciences Humaines et Sociales de Tunis,1979,p.11.

(55) Sebag (Paul), la Tunisie: essai de monographie, Paris, édition sociales, 1951, p.136.

(56) Statistique générale de la Tunisie en 1925, Tunis imprimerie générale J.Barlier, 1926, p.2 et 3.

(57) Daric(J.) « Quelques donnés sur l'évolution démographique en Tunisie et ses perspectives d'avenir « **in colloque international sur les niveaux de vie en Tunisie, problèmes générales et conclusion**, Tunis, 10-17 octobre paris P.U.F. 1958 P.34

(٥٨) الظاهري (صابر) **الأسواق الريفية بالبلاد التونسية خلال الحقبة الاستعمارية (١٨٨١ -١٩٥٦)**، شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر تحت إشراف الاستاذ محمد الازهر الغربي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس ٢٠١٦ ص. ١٦.

(59) Haddadi(R**.) la chambre de commerce française de Tunis : naissance et organisation** ; master de recherche en histoire contemporaine, sous la direction de Mohamed elAzhar Gharbi, en 2014, faculté des lettres et des humanités de la Manouba p.7.

(60) "Liste par contrôle civil de représentants de commerce Française en Tunisie

(61) Indicateur industriel et commercial franco-arabe de Tunisie, Tunis, imprimerie Sapi, 1948, p.67.

(٦٢) فروة (محمود)، **التجار والتجارة.....** مرجع سابق ص.١٩٨.

(63) Gharbi(M.L.), le capital Français à la traine…..op.cit. p.245.

(64) M'hala (M.), le développement…..op.cit. p.61.

(٦٥) فروة (محمود)**، التجار والتجارة**.....مرجع سابق. ص. ١٠٣.

(66) «organisation et l'exploitation des magasins généraux « in bulletin de la direction de l'agriculture et du commerce n°15,avril 1900, p.8-12.

(67) Bulletin mensuel de statistique de 1954.p.13.

دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
SCILIT https://www.scilit.com/sources/85284

سيرة ورحلة الشيخ سي المصطفى بن محمد حاشي الجزائري ومشاركته في الحرب العثمانية الإيطالية بطرابلس الغرب سنة ١٩١١م

د. حسن بربورة
دكتوراه تاريخ الدولة العثمانية
مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور
جامعة يحي فارس المدية – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّص

يمثل الاحتلال الإيطالي لليبيا سنة ١٩١١م بداية حقبة استعمارية امتدت لأكثر من ثلاثة عقود، وتركَت آثارًا عميقة على المجتمع الليبي سياسيًا، اقتصاديًا وثقافيًا، ورغم أن إيطاليا أعلنت سريعًا سيطرتها على الأراضي الليبية، إلا أن المقاومة الوطنية استمرت بقيادة شخصيات بارزة، وكانت نتائجها تضحيات جسيمة من الشعب الليبي. كما كانت المساهمة الجزائرية في هاته الحرب بارزة ومعبّرة عن عمق الروابط الدينية والقومية بين شعوب المغرب العربي في مواجهة الاستعمار الأوروبي، حيث تطوع العديد من الجزائريين للقتال إلى جانب العثمانيين والليبيين، دفاعًا عن أرض الإسلام، ومقاومةً للاستعمار الأوروبي الذي كان يهدد المنطقة بأكملها، ومن هؤلاء الشيخ سي مصطفى بن الحاشي الجزائري. فمن هو الشيخ مصطفى بن محمد حاشي؟ وكيف كانت رحلته إلى المشرق؟ وما أبرز مساهماته في الحرب الايطالية–العثمانية بطرابلس سنة ١٩١١م؟ تقدم الدراسة الراهنة الإجابة على هذه التساؤلات من خلال خمسة محاور، أولًا: بيت آل حاشي اليحياوي النائلي الجزائري. ثانيًا: مولد ونسب الشيخ المصطفى حاشي. ثالثًا: رحلته إلى المشرق ومشاركته في الحرب الايطالية–العثمانية ١٩١١م. رابعًا: عودته إلى الجزائر ونشاطه الديني والجهادي. خامسًا: مواقف في حياة الشيخ المصطفى. وقد توصلت الدراسة إلى أن المساهمة الجزائرية في الحرب الإيطالية العثمانية ومنها مشاركة الشيخ المصطفى، رمزًا للوحدة المغاربية في مواجهة الاستعمار، ومقدمةً لتعاون أوسع بين شعوب المنطقة في كفاحها من أجل الحرية والاستقلال.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٩ نوفمبر ٢٠٢٥
تاريخ قبـول النشـر: ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

الشيخ سي مصطفى حاشي الجزائري؛ الحرب العثمانية-الايطالية؛ طرابلس الغرب؛ القرن العشرين؛ تاريخ شمال أفريقيا

معرّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2025.440531.1312

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

حسن بربورة، "سيرة ورحلة الشيخ سي المصطفى بن محمد حاشي الجزائري ومشاركته في الحرب العثمانية الإيطالية بطرابلس الغرب سنة ١٩١١م".- دورية كان التاريخية.- السنة التاسعة عشرة- العدد السابع والسبعون؛ مارس ٢٠٢٦. ص ١٤٠ – ١٥٦.

X, formerly Twitter: http://X.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Internet Archive https://archive.org/details/@historical_kan_periodical

Corresponding author: barbora.hacen@univ-medea.dz
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

يُعَدّ الاحتلال الإيطالي لليبيا سنة ١٩١١م من أبرز الأحداث في تاريخ البلاد الحديث، إذ مثّل بداية حقبة استعمارية امتدت لأكثر من ثلاثة عقود، وتركَت آثارًا عميقة على المجتمع الليبي سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، حيث بدأ الاحتلال في ٣ أكتوبر ١٩١١م، عندما شنّت إيطاليا هجومًا عسكريًا على طرابلس الغرب ومدن الساحل الليبي، مستغلة ضعف الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على ليبيا آنذاك، وقد جاء هذا العدوان في إطار التنافس الاستعماري الأوروبي في مطلع القرن العشرين، حيث سعت إيطاليا التي كانت حديثة العهد بالوحدة القومية، إلى الحصول على مستعمرات تعزز مكانتها بين القوى الأوروبية الكبرى. ورغم أن إيطاليا أعلنت سريعًا سيطرتها على الأراضي الليبية، إلا أن المقاومة الوطنية الليبية كانت شرسة بقيادة شخصيات بارزة مثل أحمد الشريف زعيم الحركة السنوسية في طرابلس الغرب، وعمر المختار في برقة، ورمضان السويحلي في مصراتة وغيرهم، واستمرت المواجهات لعقود. وكان من نتائج هاته الحرب تقديم تضحيات جسيمة من الشعب الليبي، أحدثت تغييرات عميقة في البنية الاجتماعية والسياسية للبلاد، كما أصبحت رمزًا للنضال من أجل الحرية والاستقلال الذي تُوِّج في نهاية المطاف بخروج الاستعمار الإيطالي في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١م.

وقد كانت المساهمة الجزائرية في الحرب الإيطالية العثمانية بليبيا (١٩١١–١٩١٢م) بارزة، ومعبّرة عن عمق الروابط الدينية والقومية بين شعوب المغرب العربي في مواجهة الاستعمار الأوروبي، فعلى الرغم من أن الجزائر كانت آنذاك تحت الاحتلال الفرنسي منذ سنة ١٨٣٠م، فإن العديد من الجزائريين تطوعوا للقتال إلى جانب العثمانيين والليبيين، معتبرين أن الحرب دفاعًا عن أرضٍ إسلامية، وحركة مقاومة للاستعمار الأوروبي الذي كان يهدد المنطقة بأكملها. ومن أبرز أوجه المساهمة الجزائرية الدعم المادي والمعنوي، إذ ساهم الجزائريون في جمع التبرعات والمواد الغذائية والخيول، كما وفّروا طرق الإمداد والمخابئ للمقاتلين العابرين نحو الأراضي الليبية، رغم الرقابة الفرنسية المشددة، كما لعبت الزوايا، الطرق الصوفية والعلماء الجزائريون، دورًا مهمًا في تحفيز الناس على الجهاد، مستندين إلى وحدة الدين واللغة والتاريخ المشترك، وكانت الزاوية السنوسية، المنتشرة في ليبيا وجنوب الجزائر، حلقة وصل مهمة في هذا الدعم. بل وشارك الجزائريون وبأعداد كبيرة ضمن صفوف المقاومة الليبية، خصوصًا من مناطق الجنوب الشرقي الجزائري مثل ورقلة، الأغواط، وادي سوف، غرداية، والجلفة. وقد عبروا الحدود إلى طرابلس، فزان وبرقة حاملين السلاح دعمًا لإخوانهم الليبيين، وكان من بين هؤلاء الشيخ المصطفى بن محمد الحاشي.

أولاً: بيت آل حاشي اليحياوي النائلي الجزائري

يزخر عرش أولاد يحي بن سالم النائلي الجزائري، والذي ينتمي إليه الشيخ مصطفى بن الحاشي بكثير من الأسر والبيوت العلمية، التي كان لها صدًى وسُمعةً في المنطقة، نذكر منهم: بيت بن الحمرورش، بيت الفتاشة، بيت حساني، وغيرهم الكثير[١]، ويعتبر بيت حاشي من الأسر العلمية المعروفة في منطقة الجلفة وأولاد نائل كلها، فهي عائلةٌ ارتبط اسمها بالعلم والقرآن علمًا وتعلُّمًا، وأنجبت العديد من المشائخ والفقهاء عبر تاريخها ولا تزال.

من أمثال الشيخ مصطفى بن محمد حاشي موضوع الدراسة، وابن عمه وتلميذه الشيخ حاشي العسالي المولود سنة 1911م بمسعد ولاية الجلفة، والذي ومن شغفه بالقرآن كان يحمل معه اللوحة يتلو آيات الله أثناء رعيه الغنم[٢]، إضافة للشيخ سي معمر حاشي (١٩١٤–١٩٨٦م)، الذي تعلّم مبادئ القراءة والكتابة على يد الشيخ مقواس بلقاسم بن عبد الرحمن[٣]، ثم أرسله شيخه ليدرس في زاوية الهامل، فحفظ القرآن وتفقّه في علوم الدين، وبرع في علوم اللُّغة على أيدي مشائخها، كما زاول التدريس الحر، ثم الإمامة والتّدريس بمسجد حي السعادة بالجلفة لأزيد من ٣٥ سنة، وكانت له مراسلات مع العديد من الشّخصيات الدينية في جمعية العلماء، ومع علماء خارج الجزائر من أمثال الشيخ الكتّاني من المغرب، وإلى جانب نشاطه الديني والتعليمي

كانت القضية الوطنية من اهتماماته، حيث كان من الرجال الذين أسهموا ماديًا ومعنويًا في الثورة، حتى وفاته يوم الجمعة ٣١ أكتوبر ١٩٨٦م، ومن مشائخ وعلماء آل حاشي نذكر أيضًا الشيخ والمجاهد الشهيد حاشي عبد الرحمن (١٩١٧- ١٩٥٨م)[٤]، والشيخ حاشي العربي بن أحمد بن معطار (١٩٢٠-٢٠١١م)[٥]، والشيخ حاشي سي العربي (١٩٢٠- ١٩٨٠)[٦]، وغيرهم الكثير.

ثانيًا: مولد ونسب الشيخ المصطفى حاشي

هو المصطفى بن محمد الحاشي[٧]، بن المصطفى بن محمد العسالي، بن سعد بن الوناس بن العيشي بن ثامر بن شداد، بن يحي بن سالم بن مليك بن سيدي محمد نائل، أما أمه فهي فطوم بنت عمر فيطس بن أحمد، وتنتسب إلى أولاد عمران من أولاد الأغويني أولاد عبد الرحمن بن سالم[٨]، ولد سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م (على اختلاف بين المصادر)[٩] بمسكة قرب مدينة الجلفة[١٠]، من والدين كريمين ليس لهما من العلم إلاّ ما كان من حبٍّ لله تعالى ونبيّه عليه الصلاة والسلام[١١]، فتعلم مبادئ الكتابة والقرآن بدعم من والده[١٢]، الذي دفع به إلى الزاوية الجلالية، ومكث فيها سنتين، ثم رحل مع أخيه المسعود إلى زاوية أولاد جلال[١٣]، فحفظ القرآن، وتعلّم أصول الفقه و أحكام الشريعة، وبرع في فنون اللغة العربية، كما حاز قسطًا من العلوم الإسلامية المتاحة آنذاك، على أيدي مشائخ الزاوية، فبرزت حدة ذكائه ، جميل صبره، سرعة بديهته، ورجاحة عقله وهو لا يزال فتىً.[١٤]

ومن جملة من درس معهم الشيخ النعيم النعيمي، والشيخ عبد القادر بن ابراهيم المسعدي، والشيخ محمد العيد آل خليفة، وغيرهم من علماء وأعلام الجزائر[١٥]، أما شيوخه فنذكر منهم: الشيخ مصطفى بن قويدر الكفيف، الشيخ العابد الحركاتي، الشيخ محمد بن الزبير وغيرهم[١٦].

تزوج الشيخ بالسيدة الفاضلة زخروفة (يذكرها بونوة باسم الزهراء) بافة بنت بلخير، من أولاد يحي بن سالم، وأنجب منها عديد الأبناء، من الأحياء نذكر الشيخ الفاضل سي عبد الحميد، وبنتان، وقد سكن معهم عديد المناطق ببادية أولاد نائل، كمنطقة "مسكة" التي ولد ونشأ بها، فقصر مسعد خلال عدة فترات منها الفترة ما بين (١٩٢١- ١٩٢٣م)، كما كان يتردد عليه كثيرًا، وفي ٢٨ مارس ١٩٣٩م توفي والده، كما اتخذ زوجة ثانية وهي السيدة الفاضلة خيرة بوسري بنت محمد، وذلك حوالي سنة ١٩٤٢م، وأنجب منها هي أيضًا عديد الأولاد، منهم ثلاث ذكور أحياء، وهم على الترتيب: الحاج بلقاسم، الحاج مناد، الحاج بن عزوز، وعاد إلى البادية حتى سنة ١٩٥٦م، كما كان يتنقل باستمرار بين البادية والجلفة أيضًا، إلى أن استقر تماما حين بنى بيتا في حي السعادة بمدينة الجلفة[١٧].

من أوصافه أنه كان رَبعُ الطُّول، يميل إلى سُمرَةٍ، أسود العينين، خفيف الجسم والحركة ونشيطًا، لا يترك عصاه ولا بندقيته أيضًا، مهيبًا، محمودًا، متواضعًا، سديد الرّأي، كريمًا، ففي عام المسغبة (المجاعة) التي ضربت المنطقة سنة ١٩٤٦م، كان يُطعم أربعين ٤٠ بيتًا، وكان يؤجر سَقَّاءَهُ بـ ٣٠٠ دورو، ومعلم القرآن بـ ١٥٠٠ دورو[١٨].

ثالثا: رحلته إلى المشرق ومشاركته في الحرب الايطالية-العثمانية ١٩١١م

رغم التحوُّل الكبير الذي حدث منتصف القرن التاسع عشر الميلادي[١٩] في وسائل تنقّل الحجاج نتيجة انتشار السُّفُن البخارية، الارتباط بمحامل القاهرة (المحمل المصري)، وتأثيرات الاستعمار والسياسات النّقلية، حيث بدأت الرحلات البرّية الطويلة (قوافل الركب الحجازي)، والتي كانت تنطلق من بلاد المغرب الأقصى باتجاه بلاد الحرمين مرورا بأراضي المنطقة[٢٠] تضمر أو تتقلّص تدريجيًا، لصالح السفر البحري، والسكك والطرق الحديثة، لكن رغبات المسلمين والحجيج، لم تنقطع تلبية لدعوة ونداء سيدنا إبراهيم عليه السلام، والحج إلى بيت الله مشيًا على الأقدام، تجسيدًا لقوله تعالى: [وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ][٢١].

يقول أحمد بن محمد بونوة طُلِبَ مني يوم ١٢ جويلية ١٩٨٨م من طرف مديرية الثقافة في (الأسبوع الثقافي لولاية الجلفة في الجزائر) "أن أتكلّم عن عالمٍ من علماء

منطقة أولاد نائل الأشراف، فبدأت بالشيخ الحاج المصطفى حاشي رحمه الله، وأنا أُصرُّ على تلقيبه بالحاج، لأن رحلة حجّه ليست كباقي رحلات الناس"[٢٢].

لقد توافق عزم المصطفى حاشي على آداء فريضة الحج وهو شاب (حوالي عشرون عامًا)، مع مرور جماعة من المغاربة تعتزم الحج مشيا على الأقدام[٢٣]، فاستضافهم ببيته، وبعد المجالسة والمحاورة والتعارف، انطلق معهم هو وصديق والده "النقراش"، وجماعة من أولاد مباركة من عين الإبل[٢٤]، وكانت فرنسا في نفس تلك السنة ١٩١١م قد منعت باخرة للحجيج، فأحاط سفره بسريّة تامّة، ومع ذلك فقد وَشَى بالقافلة القايد المدعو الرحماني، فآذت فرنسا شيخ زاوية أولاد جلال الشيخ محمد الصّغير، كما تعرّض للقافلة قايد آخر، فَسَبَّهُم عَلَنًا، واتّهمهم بالتَّمرُّد على فرنسا، فَرَشَوهُ بمبلغ عشرون دورو[٢٥]، وقد سبق هاته القافلة إلى الحج بعام، الشيخ الفاضل الإمام سي علي بن دنيدينة سنة ١٩١٠م[٢٦].

وبما أن مسار الرحلة تأسّيًا برحلة الركب الحجازي السجلماسي، كانت تعبر أراضي الجريد التونسية، ثم تراب طرابلس الغرب، فقد تعرّض لهم أيضًا قومٌ في الطريق، لكن زعيم قبيلة في طرابلس الغرب أكرمهم وأبلغم مأمنهم[٢٧].

وهناك بطرابلس الغرب تصادف مرور ركب الحجيج باندلاع الحرب العثمانية- الايطالية في طرابلس وضواحيها، حيث طلب قائد الأسطول الإيطالي يوم ٢ اكتوبر ١٩١١م من القائدين العثمانيين منير باشا ونشأت باشا بتسليم المدينة[٢٨]، فأجابه نشئت بك[٢٩] بأنه لم يتلق أمرًا من الباب العالي بالتسليم، وأنه يجب تأخير كل عمل حتى يأتي الأمر من الباب العالي، لكن "الأميرال فارافيلي" لم يلتفت لهذا الرد، وفي الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر يوم ٣ أكتوبر ١٩١١م أصدر أوامره بقصف مدينة طرابلس، وقد كانت خطة الأتراك في طرابلس تقوم على نقل المعركة إلى خارج أسوار المدينة لذا انسحب الجنود الأتراك من مدينة طرابلس نحو منطقة العزيزية[٣٠] مع ترك بعض الحاميات للتغطية على انسحابهم، لكن استطاعت المدفعية الإيطالية دك تلك الحاميات بسهولة[٣١].

نزلت القوات البحرية الايطالية الى مدينة طرابلس الغرب يوم الخميس ٥ أكتوبر 1911م[٣٢]، وانتشرت في المدينة لبناء الحصون والمواقع والاستيلاء على أهم المواقع فيها، كمنطقة أبوملينة للسيطرة على موارد المياه، واحكام السيطرة على المدخل الجنوبي لمركز المدينة، ومنطقة قرقارش لبناء التحصينات وللسيطرة على الجزء الغربي، ومنطقة الهاني حيث توجد قائمقامية تركية للسيطرة على الجزء الشرقي ومداخله، وأحيطت المدينة بالأسلاك الشائكة لمنع غارات المجاهدين الليبيين، ثم قدمت القوات البرية لتحل محلها فكان نزولها يومي ١١ -١٢ أكتوبر بقيادة الجنرال "كارلو كانيفا"، والذي تم تعيينه قائدا للقوات الايطالية في طرابلس[٣٣].

أحدث هذا الاحتلال أثرًا سيئًا في نفوس المجاهدين بعد انسحاب الأتراك منها، واتخاذ العزيزية مقرا للقيادة، بعد أن قصفها الاحتلال لمدة ثلاثة أيام، وتمركزت القوات الإيطالية على خط يمتد من الهاني الى سيدي المصري وبوملينة، فعقد اجتماع للمجاهدين ورئيس أركان الجيش العثماني في طرابلس نشئت بك، وكان فيه الاتفاق على إرسال برقية إلى الحكومة التركية لإبلاغها بمجمل الاتفاق، وعلى تصميم المجاهدين على الجهاد وتعيين نشئت بك قائدا عاما للقوات، واتخاذ منطقة سواني بني آدم وقصر بن غشير كخط دفاعي أول أمام القوات الإيطالية، ثم امتد غربًا حتى جنزور وشرقًا حتى تاجوراء، ودعوة المجاهدين من كل مكان للجهاد عن طريق الاتصال بالأعيان وخطباء المساجد والمراسلات المباشرة[٣٤]، كما فعل أحمد الشريف ابن الشيخ السنوسي وزعيم الحركة السنوسية، بتوجيهه الشيوخ والعلماء بقيادة المجاهدين في ساحات القتال، حيث وصلت أوامره الى كثير من رؤساء الزوايا والشيوخ، والأعيان، وتدفقت أفواج المجاهدين إلى العزيزية منتصف يناير ١٩١٢م.

وَزَّعَ الجنرال "كارلو كنيفا" منشورًا على الأهالي يدعوهم فيه إلى التسليم بالأمر الواقع، ويعدهم فيه بحماية إيطاليا لهم ولأموالهم ومقدّساتهم، كما وُزِّع منشور آخر بإمضاء الحاكم الإيطالي الجديد لطرابلس "رفائيل بوريا ريتشي" يهنئ فيه الطرابلسيين بتحريرهم

من الأتراك!! وبوصول أعداد أخرى من الجيش الإيطالي لحمايتهم، بمباركة رجال الدين وتعالي أصوات الكنائس، والصلوات والابتهالات، ووزعت على جنود الحملة الصلبان مهداة من البابا، كما استأنف الأسطول الايطالي قصف المدن الساحلية على التوالي: درنة، بنغازي، الخمس، ثم مصراته وزوارة، لإرباك تنظيم المقاومة وتشتيت جهودها على جبهة طويلة تمتد من منطقة الحدود الشرقية (طبرق) إلى منطقة الحدود الغربية (زوارة)، وقطع الإمدادات المحتملة لحركة الجهاد من البلدان المغاربية[٣٥].

وقد كُتب للشاب المصطفى الجهاد في سبيل الله تحت راية العثمانيين، حيث انضم للمجاهدين المتطوعين، ولم يلبث أن نال مكانة عالية في الجيش لشجاعته واقدامه، وهو الذي كان متطوعًا في مركز "سواني بني آدم"، ومركز الأوردو (الجيش) الثالث بالعزيزية[٣٦]، وساهم رفقة المتطوعين العرب والجنود الأتراك، قبل بداية القصف الايطالي لطرابلس، في نقل وإخراج أكبر كمية من السلاح والذخائر والعتاد الحربي على ظهور الدواب[٣٧] إلى العزيزية وعين زارة ومركز سواني بني آدم، وقد أمر نشئت بك العرب أثناء هاته العملية بأخذ ما بقي من سلاح في مخازن الحكومة العثمانية في طرابلس، ووزع عليهم السلاح القادم في سفينة "أدرنة"، مما كان له بالغ الأثر في نفوسهم[٣٨].

لقد شارك الشاب المصطفى حاشي في عديد المعارك هناك، والتي حقَّق المجاهدون فيها انتصارات كثيرةً، مثل معركة المنشية، معركة الهاني وشارع الشط التي وقعت يوم الاثنين 29 شوال 1329هـ/23 أكتوبر 1911م، والتي تعتبر من أهم وأكبر المعارك في مدينة طرابلس في المرحلة الأولى من مراحل الجهاد[٣٩].

حيث كان النصر الذي أحرزه المجاهدون في واقعة المنشية، محفزًا للاستعداد للهجوم على قصر الهاني، خاصة بعد ما بلغهم من تنكيل الجنود الطليان بالمسلمين هناك، وبالمجازر التي ارتكبوها بحق الأطفال والنساء، وبإخوانهم من سكان الساحل والمنشية، وقد كان المجاهدون مجتمعين في سواني بني آدم وما حولها، ونظرًا لبعد المسافة عن قصر الهاني إضافة لصعوبة المسالك، صدرت التعليمات بالمسير من المغرب وحتى الفجر، وبمجرد الوصول إلى قصر الهاني اندفع المجاهدون واخترقوا خطوط العدو رغم سيل قذائف المدافع والرصاص، واستمرت المعركة حتى الظهر، وسقط العديد من الشهداء، كما تعرّض الكثير للإصابات[٤٠].

ومعركة الهاني هي التي يكون الشاب مصطفى قد أصيب فيها، بعد أن أبلى فيها بلاء حسنا، وهذا وفقا للشهادة المسلمة إليه من طرف الوالي والقائد العثماني نشئت بك، وممَّا جاء فيها: "حَامِلُ هاته الورقة مصطفى الجزايرلي وَهَبَ نفسه (كذا) في سبيل (كذا).. طرابلس الغرب.. صَادَفَهُ الوالي المحترم نشئت بك فنبه لشجاعته وبسالته، أرسله حضرة الوالي إلى مركز الحرب الأوردو الثالث في مركز صيوان (سواني) بني آدم، اسم محل مركز الأوردو، فَحَارَبَ مع العَسكَر حتّى انصَابَ برجله اليُمنى بالرَّصاص، فعلاوةً على وَجَعِهِ ما أُصِيبَ بِرِجلِهِ كان يُحَارِبُ بِبَسَالَة تَامَّة، وشجاعة كاملة، لحين انتهاء الحرب وصَارَ الصُّلح[٤١].." [٤٢].

في اليوم الموالي للمعركة انسحب الطليان إلى الناحية الغربية، وتركز المجاهدون في المنطقة، وفي الأسبوع الأول من نوفمبر حاولت قوة كبيرة من الجنود الطليان استرداد الساحل والمنشية لكنها لم تفلح[٤٣]، وتمكّن المجاهدين من طرد القوات الايطالية التي تحصنت بقصر الهاني، وتابعوها إلى أن وصلت الى نطاق ومجال المدفعية الايطالية، وفي يوم 5 نوفمبر1911م أعلنت الحكومة الايطالية مرسوم ملكي صادر من "عمانويل الثالث" ملك إيطاليا، بوضع طرابلس وبرقة تحت السيادة الايطالية متجاهلة المقاومة الليبية، ومع ازدياد القصف البحري لمواقع المجاهدين واضطرارهم التراجع الى مشارف عين زارة، بدأت صفحات أخرى مشرفة من الصمود، رغم الفارق الكبير في العتاد والعدد، وبعد هذه المعركة تم الاتفاق بين العثمانيين والطليان، وتركت ليبيا تواجه الغزاة وحدها، وبقي الشرفاء من الضباط لقيادة المجاهدين في مرحلة أخرى[٤٤].

أما الشاب مصطفى فقد مكث في طرابلس حوالي (١١ شهرًا)، إلى أن شفي من جراحه، ثم واصل رحلته للحج لكنه لم يستطع اللحاق طبعا بموسم الحج ذلك

العام، فغيّر وجهته، حيث عزم على التطوع في صفوف المجاهدين نصرةً لإخوانهم في بلاد البلقان[٤٥]، وتوجّه مع مجموعة من المغاربة شطر بيت المقدس، ومنه إلى لبنان، غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م حال دون ذلك، وهو ما تثبته احدى الوثائق، ومما جاء فيها: ".. حَضَرَ إلى بيروت مع جملة عساكر متطوّعة، قاصدًا الذهابَ إلى مُحارَبَتِ (محاربة) البلقان، ولكنَّ الظروف لم ساعدته (تُساعده)، فلأجل ذلك حَرَّرنَا له هذه الشّهادة"[٤٦]، ولعلَّ الله اطَّلَعَ على صدق نواياه، فكتبها له غزوة مباركة.

انتقل الشاب مصطفى بعد ذلك إلى سوريا مع بعض رفاقه، حيث اشتغلوا بها لفترة قصيرة في خدمة تكسير الصخور لتحصيل قوتهم اليومي، ومنها انتقل إلى بغداد طلبا للعلم بالمعهد القادري وزاوية الشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله، مفارقا جماعته (حيث مات أحدهم، وفضل آخر عدم مواصلة السّفر معه)، ومكث في بغداد حوالي سنتين (على اختلاف في الروايات)، أدّى خلالها فريضة الحج[٤٧]، ضمن قافلة رسمية تحمل كسوة الكعبة وبعض الهدايا إلى مكة المكرمة [٤٨]، وقد أرسل إليه والده هناك أربعين دورو نفقة، بعد أن علم بوصوله إلى مكة[٤٩].

وأثناء مكوثه في بغداد لازم العلماء يستزيد من العلم، ويوسع المعارف، وينهل من كل أصناف العلوم الشّرعية، حتى نال العهد والميثاق، وقد أُجيز وكرّم هناك بشهادات شرفية منها شهادتان، تتضمن الأولى، العهد بالخلافة القادرية، ومما جاء فيها: ".. أمّا بعد، فالواقفون على كَتَابِنَا هذا، اخوانُنا المسلمون كافَّةً، وُفِّقتُم علمًا وعملاً، إنَّ حامل هذا الكتاب الخليفة مصطفى بن محمد بن الحاشي من خُلَفَائِنَا الرَّاشدين، السَّالكين قَدَمَ بغداد قرار حَضرَةَ جَدِّي، قُطبَ العارفين، ومُرشد السَّالكين، السيد الشيخ عبد القادر الجيلاني قدَّسَ سِرُّهُ.."[٥٠] .

وتضمّنت الثانية ذكر بعض فضائله ومناقبه، وتكليفه بنشر الطريقة القادرية في بلاد المغرب والتي أساسها نشر دين الإسلام وإطعام الطعام، ويبلغ طول هذا السند المخطوط 4 م وعرضه ٣٠ سم، وممّا جاء فيه: "..إنَّ إجازة المشايخ نعمةٌ أبديةٌ، ودولةٌ سرمديةٌ، ورحمةٌ دنيويةٌ، وراحةٌ أُخرويةٌ، فمن اتّبع أمرهم فقد هُدي، وصار أهلاً لها، وقد أَجَازَنَا مشايخنا، وأُمِرنَا أن نُلَقِّنَ الذكر الشريف، ونُلبِسَ الخرقة الشّريفة من كان أهلاً لها، فلمّا رأيت مُريدي الصَّالح، والسَّالك الناجح، والعابد الفالح، والزِّناد القادح، الخليفة مصطفى بن محمد الحاشي بن مصطفى المغرابي، دامت بركاته، أهلاً لذلك، ومُستَحقًّا لما هنالك، لقَّنتُهُ كلمة التوحيد، وأَلبَستُهُ الخرقَةَ المباركة، وجعلته خليفتي في طريقة القادرية، وأَقَمتُهُ مَقَامَ نفسي، وأَجلَستُهُ على سجادتي، وأَجَزتُهُ أن يلبس الخرقَةَ المذكورة.."[٥١]. ولا نعلم أحدًا نال ما ناله الحاج المصطفى حين بلوغه مرتبة الخلافة، بإجازة من شيخها في بغداد نفسها. والملاحظ أن الشيخ رغم حصوله على عهد الطريقة القادرية، فبعد عودته للجزائر لم يُؤسّس زاويةً، ولم يأخذ عهدًا أو ميثاقًا من أحدٍ، احترامًا لشيوخه في الطريقة الرحمانية، الذين تربى في حجورهم، وزاحمهم في مجالس العلم آخذًا عنهم[٥٢].

رابعًا: عودته إلى الجزائر ونشاطه الديني والجهادي

بعد عودة الشيخ مصطفى متخفيا إلى الجزائر عبر الباخرة، بعد أن اشترى تذكرة السفر، وبعد رحلة دامت من (١٩١١- ١٩١٥م) حتى عدّه أهله من الأموات، نزل في الجزائر العاصمة، سالكًا طريق تابلاط، بوسعادة بوكحيل، حيث تلقَّاهُ أهله بالبِشر والسُّرور، وبعد فترة سرعان ما انتقل إلى زاوية أولاد جلال مرة أخرى طلبًا للعلم وبقي فيها إلى غاية سنة ١٩٢٠م، وكانت آنذاك تحت مشيخة الشيخ مختاري عبد الحميد، ولما رأى الشيخ من علمه وفقهه ،وتوسّم خيرًا من تقواه وصلاحه، عرض عليه الإمامة بالمسجد الكبير بالجلفة، وقد لقيت تلك الدعوة موافقة ومباركة جمعٌ كبيرٌ من المسلمين وأعيان البلدة، لكن الشيخ مصطفى أبى وتعذّر بظروفه الخاصّة، وأشار عليه بذلكم الشاب الصالح العالم الشيخ عطية مسعودي رحمة الله عليه بتولي الإمامة والتدريس، والذي كان بدوره يحظى باحترام وتقدير كبيرين بين إخوانه[٥٣]. غير أن الإدارة الاستعمارية وفي إطار سعيها إلى فرض الرقابة على المساجد، رفضت

هذا التعيين وفرضت إماماً رسمياً، على الرغم من المحضر الذي أرسلته جماعة المسلمين.

وقد نشر محمد بن سالم المعروف ببوشوشة خلاصة جاء فيها: "إن سكان الجلفة غاضبون من تدخل السلطة الإدارية في المجال الديني الإسلامي في هذه الحالة، وذلك بمناسبة التّعيين الرّسمي لأحد الأئمة ليؤم في مسجد من المساجد، هيئه مانحٌ سخيٌّ لشعائر المؤمنين"، وقد ذكّرت صحيفة (الجزائر الجمهورية) المقرّبة من الحزب الشيوعي، الإدارة الفرنسية المحلية بأن "المؤسّسات الدينية الإسلامية تخضع للشريعة الاسلامية التي حددت طرق الإدارة وفقا لتعاليم القرآن (الحبوس)"[٥٤]. وأمام هذا التّدخل المرفوض، والذي كان هدفه الخفي هو حرمان المسلمين من الحرية الأساسية لتنظيم حياتهم الدينية، اتّخذ وجهاء وأعيان بلدية الجلفة المختلطة وعلى رأسهم الشيخ مصطفى حاشي، قراراً بإنشاء الجمعية الدينية، وهي جمعية ذات طابع ديني، من أجل وضع حد لانتهاكات المتصرف الإداري المتمثلة في السيطرة على المساجد من خلال تعيين "غربان"[٥٥].

وقد جاء في محضر انشاء الجمعية الدينية ما نصُّه: "في ٨ يوليو ١٩٤٨م، على الساعة الخامسة مساء وبناء على استدعاء من المكتب المؤقت للشعائر الإسلامية في الجلفة، اجتمع السكان الداخليون والخارجيون في جمعية عامة، وفي افتتاح الجلسة قرأ الرئيس (الشيخ مصطفى حاشي) الأنظمة الأساسية التي وضعها المكتب المؤقت، وبعد مناقشة مواد الانظمة الأساسية وخاصة المادة ١٢، وافق المجلس بالإجماع على مختلف بنود الأنظمة الأساسية باستثناء المادة ١٢ المذكورة والتي تم طرحها للتصويت، وقبلها المجلس بأكمله، مقابل رفض ثلاثة أصوات[٥٦].

وبعد التصويت على الأنظمة الأساسية، تم تشكيل مكتب مجلس الإدارة على النحو التالي: مكتب مجلس الإدارة: مصطفى بن حاشي (رئيساً)، ونوقي الحاج قويدر (نائب الرئيس)، شونان محمد (الأمين العام)، إبراهيمي عبد الله (نائب الأمين العام)، كاس الشيخ بن علي (نائب الأمين)، بشير بن عمر (أمين الصندوق)، قناني محمد (مراقب)، نعاس عبد الله (نائب المراقب). الأعضاء المقيمون: مدينة الجلفة: سعيد بن الحاج بلقاسم، الشريف بلفرد، محمد الشيخ بن الطيب، بن عزيز بن عطية. مسعد: الحاج عمر بن سي عبد الرحمن، الحاج أحمد بن يوسف، سي محمد بن مصطفى زبدة، سي عبد القادر بن ابراهيم، محمد بن عبد الرحمن، بشير بن عمر، سي محمد بن حورية. زنينة: سي أحمد بن مصطفى سي، حمزة بن زيغم. الشارف: سي محمد بن مناد، شادولي الحاج مختار. دار الشيوخ: سي عمر بن أحمد، سي مسعود بن شويحة. عين الإبل: سي الحاج محمد بن أحمد، سي بولرباح بن محمد"[٥٧]، وقد حملت الوثيقة توقيع كل من نائب الرئيس ونوقي قويدر نيابة عن رئيس الجمعية، والأمين العام محمد شونان.

وقد تناول هذه الوثيقة بالدراسة عدد من الباحثين، وكان لكل منهم قراءته، بداية بالأستاذة صليحة رقيق، والتي كانت أول من نشر الوثيقة في كتابها حول (مدرسة الإخلاص بالجلفة)، وهذا بعد حصولها عليها من مكتبة مدرسة الإخلاص، وقد أشارت في تحليلها للوثيقة باعتبارها اجتماع لمناقشة القانون الأساسي وهي كذلك فعلاً، لكنها علقت في الهامش كما في الملاحق باعتبارها مراسلة من أعيان المنطقة إلى سلطات الاحتلال الفرنسي[٥٨] !!، وقد تبعها في هذا التحليل أيضاً الأستاذ لخضر عالب في كتابه (الحركة الاصلاحية في منطقة مسعد)[٥٩].

أما الأستاذ سالت في كتابه (أسياد وأمجاد) فاعتبر الوثيقة مراسلة حول إعادة هيكلة مدرسة الإخلاص، وهذا ربما لاعتباره أن أغلب الأعضاء المذكورين في تأسيس هاته الجمعية الدينية هم فعلا من بين مؤسسي مدرسة الإخلاص سنة ١٩٣٨م، بل ومسؤولين في مجلس إدارتها[٦٠]، في حين اعتبرها ابراهيمي علي في كتابه (عبد الله الوكيل الشرعي) في قراءة ربما هي الأقرب، محضر اجتماع جمعية عامة لسكان الجلفة لتعيين مجلس إدارة الجمعية الدينية بالجلفة، لكنه بالمقابل لم يربط أي علاقة بينها وبين مدرسة الإخلاص أو نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

وانطلاقًا مما وورد في الوثيقة، ولتحليلات الأساتذة الأفاضل، يمكن القول بأن تأسيس الجمعية الدينية وإن

كان رد على الإدارة الاستعمارية بالتدخل في الشؤون الاسلامية، وتعيين الأئمة من طرفها، فما هو -بالنظر لمجلس إدارتها والأعضاء المؤسسين، وحتى لتوقيت إنشائها- إلا امتداد لنشاط مدرسة الإخلاص بشكلٍ أو بآخر، ومرحلة من مراحل تطورها التاريخي منذ زيارة الشيخ عبد الحميد بن باديس إلى المنطقة سنة ١٨٣٢م، بعد عام واحد من تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين للتعريف بأفكارها الاصلاحية.

حيث يذكر الأستاذ الباحث مصطفى داودي استقباله من طرف كبار أعيان وعلماء المنطقة[٦١]، ولعل من أبرزهم في تلك الفترة مفتي المدينة الامام سي محمد بن ربيح، وعميد الأئمة آنذاك العالم المجاهد سي مصطفى بن محمد حاشي، وإمام جامع الجمعة سي بلقاسم بن جابو ربي بوسري[٦٢]، والشيخ عبد القادر الزنيني[٦٣]، والشيخ سي عبد القادر بن إبراهيم[٦٤]، وغيرهم الكثير. وكعادة الامام ابن باديس أنه لا يدخل مدينة إلا ويبدأ بمسجدها فقد زار المسجد العتيق بحي البرج، وشرح سورة العصر، وتكلم عن الوحدانية، وشرح الأهداف الكبرى لجمعية العلماء، وقد أستضيف أثناء هاته الزيارة في دار أحمد بن العقون[٦٥]، ليتم بعد سنوات قليلة من هاته الزيارة ولزيارات شخصيات أخرى من الجمعية تأسيس النادي الإسلامي ١٩٣٦م، وقد كان للمراسلات المتبادلة بين الشيخ محمد شونان ورئيس جمعية العلماء المسلمين، دور كبير في تأسيس مدرسة الإخلاص سنة ١٩٣٨م، حتى اعتمادها رسميا سنة ١٩٤٠م[٦٦]، لتدخل تحت غطاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة ١٩٤٣م، وبناء مقر خاص لها سنة ١٩٤٦م، ثم تأسيس الجمعية الدينية في نفس السنة، فتكون هاته التواريخ وهاته المحطات كلها مراحل لنشأة وتطور مدرسة الإخلاص[٦٧].

وبهذا يظهر أن الشيخ مصطفى مع زملائه من علماء المنطقة، كانت لهم أيادي بيضاء في تأسيس مدرسة الإخلاص بالجلفة، وفي نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالمنطقة في بدايتها، حتى وإن لم يتأثر الشيخ كثيرًا بفكر الشيخ عبد الحميد بن باديس وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وفكرها الاصلاحي، وهذا ربما لطبيعة تكوينه الديني، وتفضيله لحياة البادية أخذا بنصيحة شيخه علي حيدر القادري ".. والصَّادق يستعين بالخلوة والعزلة"[٦٨]، لكن يذكر بعض أقارب الشيخ أنه ربما يكون قد ترأس ممثليها في المنطقة في بداياتها لفترة! لكننا لم نتمكن من الوصول إلى وثائق أخرى تنفي أو تثبت ذلك.

واصل الشيخ جهوده في نشر العلم وتعاليم الإسلام الصحيحة، وتخصَّصَ في الفتوى والقضاء بين الناس، فكان محكمة متنقلة في كل ربوع أولاد نائل، يفتي الناس في الأسواق، وفي الشارع كما في المسجد، وقد اشتهر بعلم الفرائض والبيوع، كما تفرَّغ لتدريس الفقه وعلوم الدين، مركزًا على مختصر الشيخ خليل حيث ختم شرحه أكثر من مرة، وكذا تذكير المسلمين في كثير من مساجد الجلفة، كمسجد بن معطار، وابن دنيدينة، السعادة، وغيرها من المساجد، لكنه كان يجنح وباستمرار لحياة البادية حيث كان يقول بأنه لا يصلح حاله إلا هناك. من تلامذته نذكر الشيخ الامام سي عطية مسعودي، الشيخ العسالي حاشي، الشيخ حاشي معمر، الرائد حاشي عبد الرحمن، وغيرهم الكثير[٦٩].

ولما اندلعت الثورة التحريرية المباركة سنة ١٩٥٤م، لم يكن للشيخ أن يتخلف عنها، فلبّى نداءها وناصرها، رغم تقدم سنه (حوالي ٦٠ سنة)، حيث ألقي عليه القبض سنة ١٩٥٩م[٧٠]، فسجن لعدة أشهر، وعذب حتى كسرت ذراعه، وهذا بعد أن تأكدت الاستخبارات الفرنسية بأنه يدعم المجاهدين، وكان مما ثبت ضده منحه الثوار ثمانمائة ألف ٨٠٠٠,٠٠ فرنك فرنسي، كدفعة أولى سلمها إلى القائد الشهيد عمر إدريس سنة ١٩٥٦م، كما دعم المجاهدين بشاحنته وولديه في عملية ناجحة سنة ١٩٥٨م[٧١]، وكان السبب في إطلاق سراحه كبر سنه، إضافة لتوسط أحد أعيان مدينة الجلفة وهو الحاج العربي قسمية[٧٢]. وبعد خروجه من السجن لم ينقطع دعم الشيخ للمجاهدين، كما شجع أبناءه إلى الانضمام للمجاهدين فكان ثلاثتهم ممن أبلوا البلاء الحسن، الحاج بلقاسم، الحاج عبد الحميد[٧٣]، والحاج عثمان، وما لم نسجله من مواقفه الجهادية أكثر[٧٤].

خامسًا: مواقف في حياة الشيخ المصطفى

كرّس الشيخ مصطفى رحمة الله عليه حياته لخدمة الإسلام والمسلمين ونشر العلم والتصدُّر للفتوى في البدو والحضر، فارتشف المسلمون من علمه ونهلوا من فيضه، وكان ينهي الخصومات بين المتخاصمين، ويقضي بين المتحاكمين، ويفصل في الأمور العالقة ارتجالا، فكُنيّ آنذاك بالمحكمة المتنقلة، وبعالم أولاد نائل رحمة الله عليه[٧٥]. ومن مواقف الشيخ التي رواها لي ابنه والتي تعكس وقوفه عند حدود الشرع الاسلامي بأدق تفاصيله، حادثة عند تقسيم تركة والدهم، والتي كانت بحضور أحد المشائخ من عائلته وإخوته جميعا، منهم الحاج معطار والحاج الهاشمي، لدرجة أنه بعد الانتهاء من تقسيم كل التركة، بقيت علبة كبريت فقاموا بتقسيمها عُودًا عُودًا، إلى أن بقي عودًا واحدًا في العلبة، فأشعلوا سامرًا من النار بذلك العود، وتدفأ جميع الورثة والحاضرين[٧٦]!

ومن مواقف الشيخ كما رواها لي الوالد[٧٧]، أنه كان له بيت في مسعد، يسكنه بن شريك سعد، ولما يأتي الشيخ للتسوق كل أسبوع في سوق مسعد يبيت فيه، وفي أحد المرات أتاه أحدهم بطعام فأكل منه، ولما انتهى أخبره بأنه طعام من عند امرأة يشاع عنها وعن مصدر رزقها، فاحمرَّ وجه الشيخ وغضب كثيرًا، وصاح بالرجل كيف تؤكلني الحرام؟! حتى أنه أراد أن يقيء نفسه، مُتأسّيًا بفعل النبي صلى الله عليه وسلم، وأصحابه "رضي الله عنهم" في تحرّي الحلال.

لقد كان العلامة المفتي الشيخ مصطفى حاشي، عالما، فقيها، رحالة، تاجرًا، فلاحًا، معلمًا، وكان يمتاز عن أقرانه بإدراك الواقع وفهم المجتمع، لما له من نشاط، ومع ذلك كان رحمه الله تعالى ملتزما بالمذهب المالكي، ولا يرضى الخروج عنه، ومن ذلك أن ابن عمه، وواحد ممن تتلمذ على يديه، وهو الشيخ العسالي بن مصطفى حاشي (١٩١١- ١٩٩٧م)، لما تُعرض له مسألة لا فسحة لها في المذهب المالكي، يقول: "في هذه نخرج خلسة عن الحاج المصفى!!".

ويقول الشيخ مفتي الولاية المولود الأمين قويسم: "إن الشيخ علَّم وكوَّن بمسجد بن معطار قديمًا كمتطوع، ثم نقل حلقة درسه إلى مسجد سي علي بن دنيدينة، وكان يأتي من حي السعادات ماشيًا على قدميه يوميا ليعلم، من الثامنة إلى الحادية عشر صباحًا، وفي طريقه كانت تعترضه وفود السائلين، فيجيب بتلقائية. وكان يحرص كثيرًا على أن يحضر لديه الطرفان المتخاصمان"، قال: "وقد عرفته بواسطة أبي وأعمامي، حيث كانوا كثيرًا ما يسألونه دون غيره، وكانت له بهم سابق معرفة أيام الرحلة والترحال في البادية"[٧٨]، ويضيف الأستاذ السعيد بوسلهام: "لما نسخت النص الذي كتبه الأستاذ محمد مصطفى دليوح عن الشيخ المصفى حاشي، وذهبت به إلى شيخنا في مجلس إفتائه ببيته، وقد وجدت عنده جماعة من المستفتين فرح، به ووضعه على جبته مُتبرِّكًا بما ورد فيه"[٧٩].

توفي الشيخ المصفى يوم الاثنين ١٣ أكتوبر سنة 1980م[٨٠]، بعد صلاة العصر عن عمر يناهز الخمسة والثمانين عامًا، وقد حضر جنازته خلقٌ كثيرٌ، وصلّوا عليه في إمامة الشيخ معمر حاشي رحمه الله، ودفن بالجبانة الخضراء بالجلفة[٨١]، إلى جانب أحد محبيه وابنه[٨٢].

ونختم بشهادة حفيده مصطفى دليوح في ندوة نظمت عن الشيخ سنة ٢٠٢١م، حيث يقول: "لقد ظُلم الحاج المصفى بن الحاشي ثلاث مرات: ظُلِم أوّلاً من السلطات الرسمية التي وُكّل إليها أمر الإشادة بالعلماء، ورفع قيمتهم، وإبراز أعمالهم ليكونوا القدوة الطيبة للأجيال، وتسمية المرافق العمومية البارزة بأسمائهم.. وظُلِمَ ثانيًا من نفسه إذ كان مُحمّلاً بأصناف كثيرة من العلوم التي انطلق بها وهو شاب دون العشرين من العمر، من قرآن كريم متقَّن الحفظ، ومتون كثيرة بشروحها إلى ما اكتسبه من ترحاله، كل ذلك الرصيد الكبير، اقتصر فيه رحمة الله عليه على الإفتاء في كل المسائل، وعقد حلقات علم للعامة، وآثر أن يمكث في البادية، ولم يهتم بالتوثيق الذي يحفظ الأثر ويرفع الذكر. وظُلِمَ ممن عايشه ولم يسجل عنه الكثير من آثاره وقد كانوا ممن يطيعهم القلم، ويملكون ناصية البيان، ومنّا نحن الذين تراخينا في تدوين سيرته، وقد كان لمن هم أقلُّ منه

رصيداً علمياً وتاريخاً ومغامرات، ذكرٌ وأيُّ ذكر، وسمّيت بأسمائهم أرقى المؤسسات رحمة الله عليهم جميعاً[٨٣].

خَاتِمَةٌ

هكذا كانت رحلة وحياة الشيخ المصطفى بن محمد الحاشي الجزائري، ومشاركته في الحرب العثمانية-الايطالية، نموذجًا للجهاد والتضحية في سبيل قضايا الإسلام، ودفاعًا عن قضايا الأمة الاسلامية المشتركة، وهذا على الرغم من كل محاولات الاستعمار الفرنسي التي كانت ترى في مشاركة الجزائريين والمغاربة عمومًا تهديدًا لنفوذها، حيث عملت على قمع التحركات الشعبية ومنعت الاتصال بين سكان الحدود الجزائرية والليبية، حتى أنها منعت الحج في بعض الفترات، لكنها لم تستطع إيقاف روح التضامن المغاربي، وبذلك فقد كانت المساهمة الجزائرية في الحرب الإيطالية العثمانية ومنها مشاركة الشيخ المصطفى، رمزًا للوحدة المغاربية في مواجهة الاستعمار، ومقدمةً لتعاون أوسع بين شعوب المنطقة في كفاحها من أجل الحرية والاستقلال.

الملاحق:

صورة رقم (١)

الفقيه المحقق العلّامة الشيخ الحاج المصطفى بن محمد الحاشي الجزائري[٨٤]

صورة رقم (٢)

طرابلس الغرب (تريبولي) سنة ١٩١٢م

صورة رقم (٣)

نشئت بك قائد القوات العثمانية والمجاهدين الليبيين والمتطوعين العرب أثناء بداية الاحتلال

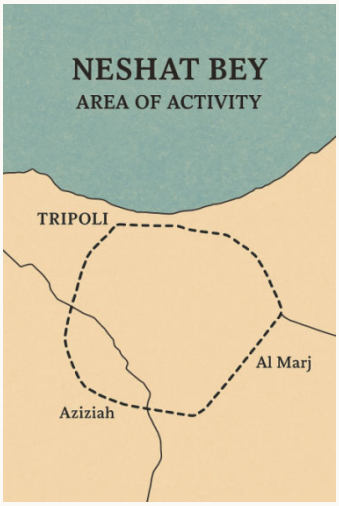

خارطة رقم (١)

خارطة مجال نشاط نشئت بك قائد الأوردو الثالث في طرابلس الغرب

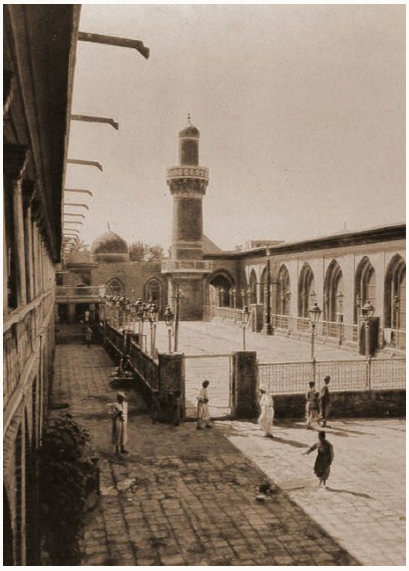

صورة رقم (٥)

واجهة الساحة الداخلية للحضرة القادرية في بغداد أواخر القرن ١٩م

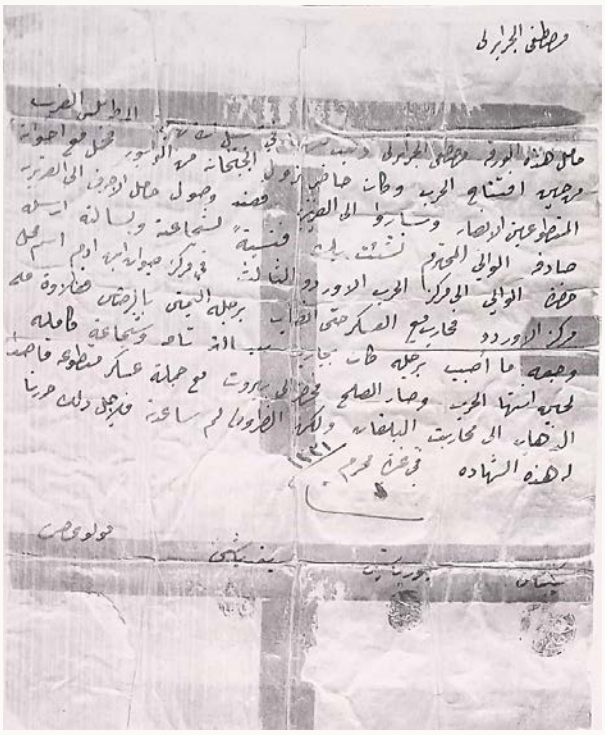

صورة رقم (٤)

شهادة المشاركة في الحرب العثمانية-الايطالية بليبيا مسلمة لمصطفى الجزايرلي

مؤرخة في غرة محرم ١٣٣١هـ/٩ديسمبر ١٩١٢م[٨٥].

صورة رقم (٦)

الإجازة بخلافة الطريقة القادرية من الشيخ علي حيدر للشيخ مصطفى محمد بن الحاشي

مؤرخة في ١١ رمضان ١٣٣١هـ/١٣ أوت ١٩١٣م

صورة رقم (٧)

الصفحة الأولى- مخطوط سند وعهد الطريقة القادرية في بغداد من علي حيدر شيخ الطريقة ببغداد للشيخ مصطفى حاشي مؤرخ في ١١رمضان ١٣٣١هـ

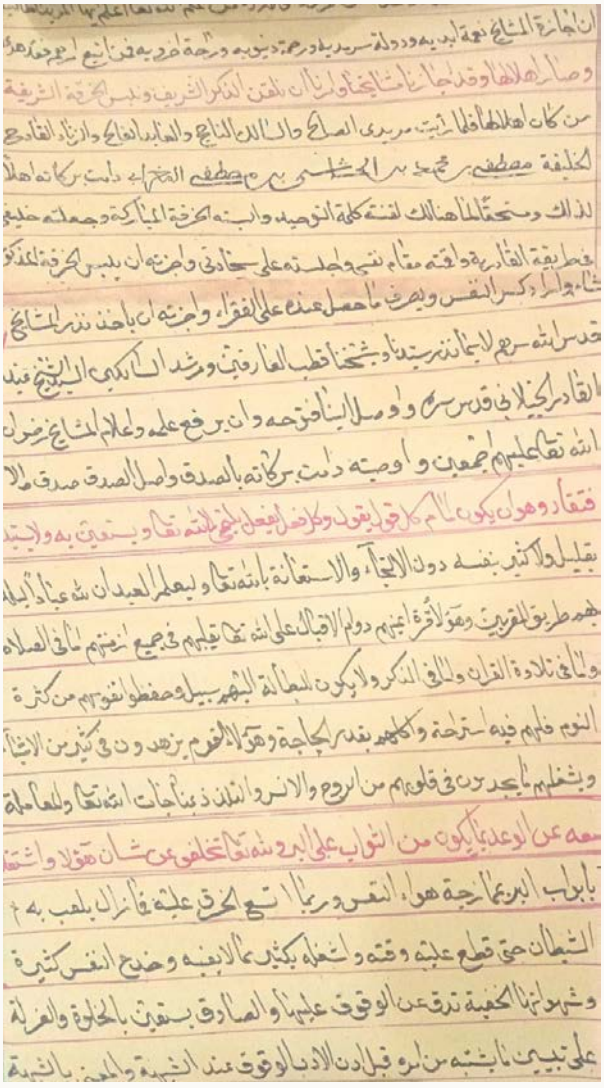

صورة رقم (٨)

احدى صفحات مخطوط سند وعهد الطريقة القادرية في بغداد من علي حيدر شيخ الطريقة ببغداد للشيخ مصطفى حاشي

مؤرخ في ١١ رمضان ١٣٣١هـ

Quand l'Administration se mêle des affaires religieuses musulmanes

Un incident à Djelfa

(De notre correspondant particulier Mohamed Bensalem). — La population musulmane de Djelfa s'indigne de l'immixtion de l'autorité dans le domaine religieux, en l'occurence à l'occation de la désignation d'un Iman pour officier dans une mosquée mise à la disposition des fidèles par un généreux donateur.

Ces établissements religieux sont régis par la loi musulmane qui en a défini les modalité de gérance conformément aux préceptes coraniques (Habous).

Un groupe de musulmans, représentants authentiques de leurs correligionnaires, décidèrent au cours d'une réunion, d'affecter à cette mosquée un Iman indépendant.

Un procès-verbal de cette délibération fut dressé, lequel parvint à l'administration locale qui refusa de le restituer, et intervint par le truchement de ses agents, afin de favoriser l'Iman officiel qu'elle imposa à l'office de la mosquée [illegible]

De telles interventions sont inadmissibles, car elles enlèvent aux musulmans la liberté indispensable à l'accomplissement de leurs devoirs religieux.

Pour le repos des consciences musulmanes et pour le respect de la loi républicaine, les autorités de Djelfa agiraient sagement en observant la neutralité réelle que commandent les circonstances.

صورة رقم (٩)

نص صحفي يتعلق بتدخل الإدارة الفرنسية في المجال الديني الإسلامي بقلم محمد بن سالم (بوشوشة) بجريدة الجزائر الجمهورية Alger Républicain[٨٦]

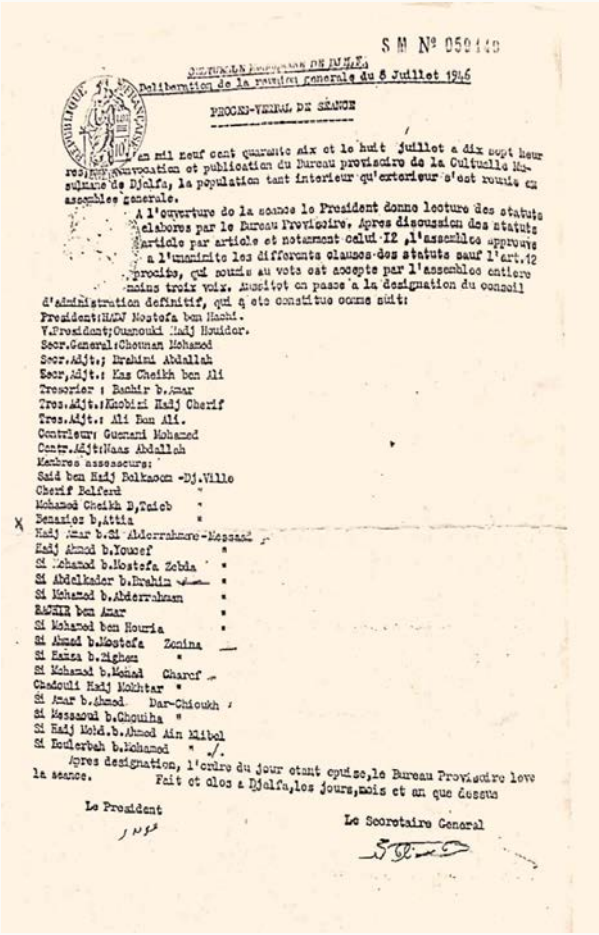

S M N° 059140

Deliberation de la reunion generale du 8 Juillet 1946

PROCES-VERBAL DE SEANCE

L'an mil neuf cent quarante six et le huit juillet a dix sept heures, convocation et publication du Bureau provisoire de la Cultuelle Musulmane de Djelfa, la population tant interieur qu'exterieur s'est reunie en assemblee generale.

A l'ouverture de la seance le President donne lecture des statuts elaborés par le Bureau Provisoire. Apres discussion des statuts article par article et notamment celui 12 ,l'assemblee approuve a l'unanimite les differents clauses des statuts sauf l'art.12 procité, qui soumis au vote est accepte par l'assemblee entiere moins trois voix. Aussitot on passe a la designation du conseil d'administration definitif, qui a ete constitue comme suit:

Président:Hadj Mostefa ben Hachi.
V.Président;Ouanouki Haij Houidor.
Secr.General:Chouman Mohamed
Secr.Adjt.; Brahimi Abdallah
Secr,Adjt.: Kas Cheikh ben Ali
Tresorier : Bachir b.Amar
Tres.Adjt.:Khobizi Haij Cherif
Tres.Adjt.: Ali Ben Ali.
Contrleur: Guenani Mohamed
Contr.Adjt:Maas Abdallah
Membres assesseurs:
Said ben Haij Belkacem -Dj.Ville
Cherif Belferd "
Mohamed Cheikh B,Taieb "
Benaiss b,Attia "
Haij Amar b.Si Abderrahmane-Messaad "
Haij Ahmed b.Youcef "
Si Mohamed b.Mostefa Zobia "
Si Abdelkader b.Brahim "
Si Mohamed b.Abderrahman "
BACHIR ben Amar "
Si Mohamed ben Houria "
Si Ahmed b.Mostefa Zonina "
Si Kaiza b.Mghen "
Si Mohamed b.Mohad Charef "
Chadouli Haij Mokhtar "
Si Amar b.Ahmed Dar-Chioukh "
Si Messaoud b.Chouiha "
Si Haij Mohd.b.Ahmed Ain Klibol
Si Boulerbah b.Mohamed "

Apres designation, l'ordre du jour etant epuise,le Bureau Provisoire leve la seance. Fait et clos a Djelfa,les jours,mois et an que dessus

Le Président

Le Secretaire General

صورة رقم (١٠)

وثيقة لمحضر اجتماع الجمعية العامة لسكان الجلفة المنعقدة بتاريخ ٨ يوليو ١٩٤٦م لتعيين مجلس إدارة الجمعية الدينية بالجلفة، تحت رقم: SM N° 059140[٨٧]

الإحالات المرجعية:

(١) الميلود قويسم بن الهدار، **"إفادة ذوي الألفة بنبذة من أنساب وتراث ورجالات منطقة الجلفة"**، في: محاضرات الملتقى الوطني الأول الجلفة تاريخ ومآثر، مرجع سابق، ص٦٧.

(٢) وقد واصل حفظ كتاب الله عند الشيخ مقواس عبد الرحمان، حتى حفظ أجزاءً معتبرةً، ثم انتقل إلى زاوية الشيخ المختار بأولاد جلال لمدة سنتين، أتمَّ خلالهما حفظ القرآن الكريم، كما انتقل إلى زاوية سيدي خالد، ثم زاوية الهامل حيث أهّله شيوخه ليتعلّم الفقه وعلوم اللغة العربية، وواصل دراسته للتعمُّق في علوم الدين على يد ابن عمه الشيخ مصطفى حاشي، بعدها استقر في الجلفة سنة 1959م، وبدأ تعليم القرآن بحي السعادة، وسرعان ما التحق إماما بمسجد علي بن دنيدينة، كما درس على يد الشيخ سي عطية بن مصطفى وكثيرًا ما يناقشه في المسائل الفقهية، وكان يقضي كل أوقاته في المسجد في عمل متواصل ما بين دارس متعلم، أو ما بين مفت يرشد ويعلم الناس، إلى أن وافته المنية يوم الجمعة 22 صفر 1418هـ/27 جوان 1997م بالجلفة. يُنظر: هرماس، مرجع سابق، ص٨٧-٨٨.

(٣) المبارك، **المسعد..**، مرجع سابق، ص٢٥٦-٢٥٨.

(٤) **يُنظر ترجمته في:** هرماس، مرجع سابق، ص٨٤-٨٥.

(٥) الإمام حاشي العربي بن أحمد بن معطار (١٩٢٠-٢٠١١م): ابن أخ الشيخ مصطفى حاشي، ولد بسدرحال، ودرس على يد الشيخ حاشي العسالي، حيث شق القران الكريم عنده في سنتين، ثم التحق بزاوية الهامل سنة 1940م، أين درس الفقه وقواعد اللغة العربية وعلوم الشريعة، على يد الشيخين سي بن عزوز القاسمي وسي المكي القاسمي، وفي بداية الخمسينات عاد إلى الجلفة، ومارس التجارة وسط المدينة، وقد تعرّض لعدة مضايقات من سلطات الاحتلال الفرنسي فانتقل إلى ناحية الأغواط، ولم يمكث طويلا هناك، وعاد إلى ممارسة التجارة.كلّفته الحكومة المؤقتة بداية الاستقلال كوكيل شرعي، وفي سنة ١٩٦٥م نجح في مسابقة الأئمة الأولى وطنيًا، وتلقى تكوينًا في معهد الأئمة بعين طاية بالجزائر العاصمة، ليعين إمامًا بمسجد السيدة عائشة "رضي الله عنها" سنة ١٩٦٧م، ثم ترقى إلى رتبة إمام خطيب سنة ١٩٩٢م، ثم إمام ممتاز حتى تقاعده. توفي ليلة الخميس ٧ صفر ١٤٣٢هـ/١٢جانفي ٢٠١١. **للمزيد يُنظر:** هرماس، المرجع السابق، ص٨٥-٨٧.

(٦) **يُنظر ترجمته في:** المبارك، مرجع سابق، ص٢٥٢-٢٥٣.

(٧) **الحاشي:** الحَاشِيةُ من كُلِّ شيءٍ: جانبُه وطرفُه. ومن الإبل: صغارُها التي لا كبار فيها. والأَهْل والخاصّة، يقال: هؤلاء حاشيته. وما علّق على الكتاب من زيادات وإيضاح، والجمع: حواشٍ. ويقال: عيشٌ رقيقُ الحواشي: ناعمٌ في دعة، وكلامٌ رقيق الحواشي: ليّنٌ. ورجلٌ رقيق الحواشي: لطيفُ الصحبة. وهاته الكنية (حاشي) ستصبح لقبا لعائلة محمد بن أحمد والده، ويقال أن أم محمد جدة المصطفى كانت تغني فرحة بولدها قائلة (يا بلي بوحيشي)، وأسلوب التصغير دلالة على الفرحة والتدليل، وهي كلمة لا تزال متداولة. **يُنظر: المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٠م؛ أحمد بن محمد بونوة، **"رحلة الشيخ حاشي مصطفى إلى الشرق"**، في: محاضرات الملتقى الوطني الأول الجلفة تاريخ ومآثر، مرجع سابق، ص٣١.

(٨) بونوة، نفس المرجع السابق، ص٣١- ٣٢.

(٩) في الوثائق الرسمية ولد سنة ١٨٩٥م بسدرحال مسعد، ويرجّح بونوة ولادته سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٣م، وهي نفس سنة وفاة الشيخ محمد بن أبي القاسم شيخ الطريقة الرحمانية ومؤسس زاوية الهامل. أما هرماس فيذكر نقلاً عن نجله عبد الحميد بأنه ولد سنة ١٨٩٠م بمسكة وهو الأرجح ربما. **يُنظر:** سجل الحالة المدنية ببلدية سدرحال؛ بونوة، المرجع السابق، ص٣٢؛ هرماس، مرجع سابق، ٨٩.

(١٠) مقابلة مع نجل الشيخ مصطفى، الحاج مناد حاشي ببيته، حي بن جرمة بالجلفة، السبت ١ نوفمبر ٢٠٢٥، ١٦:٢٠.

(١١) يروي الشيخ العسالي إمام مسجد الفتح بالجلفة، أن الشيخ محمد حاشي كان كريما جوادا، يتصدّق على طُلاب العلم بلا تردُّد. **يُنظر:** بونوة، المرجع السابق، ص٣٢.

(١٢) مصطفى محمد دليوح، **"نبذة عن حياة الشيخ المجاهد العالم حاشي مصطفى بن محمد بن حاشي"**، موقع الجلفة إنفو، الجزائر، فيفري ٢٠١٠. https://www.djelfainfo.dz/ar/aalam_htm/835.html

(١٣) بونوة، مرجع سابق، ص٣٢.

(١٤) دليوح، مرجع سابق، د.ص.

(١٥) المبارك، **المسعد..**، مرجع سابق، ص٢٥٤-٢٥٥.

(١٦) بونوة، مرجع سابق، ص٣٢، ٣٤.

(١٧) مقابلة مع نجل الشيخ مصطفى، الحاج مناد حاشي ببيته بالجلفة.

(١٨) بونوة، مرجع سابق، ص٣٤.

(١٩) من المرجح أن آخر رحلات الركب البرّية التقليدية (ومنها الركب الحجازي السجلماسي) انتهت عمليًا أو تلاشت خلال النصف الثاني من القرن ١٩م، حيث توثق بعض المصادر رحلة الشيخ ابراهيم السوسي العيني بسنة (١١٩٨هـ/١٧٨٤م)، والرحلة الناصرية الصغرى ١٢١١هـ/١٧٩٦م، وإن لم يُسجل مصدر واحد يوثّق رحلة الختام بدقة. **يُنظر:** محمد مختار السوسي، **المعسول**، مطبعة النجاح، ط١، الدار البيضاء، ١٩٦٠، ص٢٨٣، نقلاً عن: زيان اسماعيل، **صفحات مطوية..**، مرجع سابق، ص١٦٦؛ عالب الأخضر، **الحركة الاصلاحية في ربوع أولاد نائل منطقة مسعد أنموذجا ١٩٢٨-١٩٥٦م**، ط١، دار خيال، برج بوعريريج الجزائر، ٢٠٢٢، ص٢٩.

(٢٠) كان للمغرب الأقصى خمسة ركاب للحج: الركب الفاسي، الركب المراكشي، الركيب الشنقيطي، الركب البحري، والركب السجلماسي، هذا الأخير كان ينطلق من مدينة سجلماسة المغربية، مرورا بالقنادسة ببشار، فتاجموت، عين ماضي، الأغواط، العسافية، مرورا بمنطقة مسعد: (انثيلة، المقيد، دمد، سلمانة، عين سلطان، عبد المجيد، عمورة)، ومن ثم إلى سيدي خالد وبسكرة باتجاه بلاد الحرمين. وكان يذهب فيه أهل تافيلالت ومن انضاف لهم في الطريق، وقد عمّر هذا الركب طويلا. **يُنظر:** حسن حافظي علوي، **سجلماسة واقليمها في القرن الثامن الهجري**، طبع وزارة الأوقاف المغربية، المغرب، ١٩٩٧، ص ٣٣.

(٢١) سورة الحج، الآية ٢٧.

(٢٢) بونوة، مرجع سابق، ص٣١.

(٢٣) بمقارنة بين رحلة حج الشيخ مصطفى، وبعض الرحلات الحجازية المغاربية التي كانت تمر بالمنطقة، كرحلة الشيخ المغربي الناصري الدرعي مطلع القرن ١٨م، والتي انطلقت يوم ٢٤ جمادي الأولى

١١٢١هـ، ووصلت إلى مكة المكرمة في ٦ ذي الحجة ١١٢١هـ (في مسيرة دامت ستة أشهر)، وكان مرورها بمنطقة أولاد نائل في ٦ رجب ١١٢١هـ، فيكون بذلك موعد انطلاق رحلة الشيخ مصطفى تقريبا أوائل رجب ١٣٢٩ه/ أواخر جوان ١٩١١م، خاصة إذا علمنا أنه كان حاضرًا ومشاركًا في بعض المعارك في طرابلس الغرب ضد الاحتلال الايطالي، كمعركة قصر الهاني، والشط أواخر شوال ١٣٢٩م/أواخر أكتوبر ١٩١١م **يُنظر:** بربورة، **"جوانب من تاريخ أولاد نائل.."**، مرجع سابق، ص ٢٦١-٢٦٢.

(٢٤) مقابلة مع نجل الشيخ مصطفى، الحاج مناد حاشي ببيته بالجلفة.

(٢٥) بونوة، مرجع سابق، ص٣١.

(٢٦) سالم خذير، **الشيخ سي علي بن دنيدينة ١٨٧٠-١٩٢٠م حلقة مفقودة من تاريخ الجزائر**، ط١، مطبعة بن سالم الأغواط، الجزائر، ٢٠١٦، ص١٣٦.

(٢٧) بونوة، مرجع سابق، ص٣٢.

(٢٨) الطاهر أحمد الزاوي، **جهاد الأبطال في طرابلس الغرب**، ط٣، الناشرون دارف المحدودة، لندن المملكة المتحدة، ١٩٨٤، ص٧٨.

(٢٩) **نِشئت بك Neshat Bey** ضابط عثماني، ولد في بني غازي، ودخل المركز العسكري الرشدي بطرابلس الغرب سنة (١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م)، وتحصل على الشهادة النهائية بعد ثلاث سنوات، وسافر إلى الأستانة وبقي في مكتب الطبجية إلى سنة (١٣١٣هـ/١٨٩٥م)، وترقى بعدها إلى ضابط استحكام، وبعد إنزال القوات الايطالية في طرابلس الغرب أكتوبر ١٩١١م أرسل من قِبل الحكومة العثمانية ضمن بعثة من الضباط العثمانيين الشباب، منهم (أنور بك، مصطفى كمال أتاتورك لاحقًا، وعزيز المصري)، وكانت مهمته تنظيم المقاومة الليبية وتوحيد صفوف المجاهدين المحليين ، حيث بدأ في تنظيم الدفاع عن المدينة، وكان له دور رئيس في معركة الشط ومعركة العزيزية، وقاد وحدات عثمانية وليبية مشتركة، كما ساهم في تدريب المجاهدين الليبيين والمتطوعين، وقد تميز بشجاعته وحسن قيادته، وكان يحظى باحترام كبير بين القبائل المحلية، وكان نشاطه مركزًا في طرابلس وضواحيها خصوصًا العزيزية، كما شارك في تنظيم الدفاع عن العاصمة حتى انسحاب العثمانيين الرسمي سنة 1912م، وقد ترك تنظيمات المقاومة مستمرة بيد الليبيين أنفسهم. **يُنظر:** الطاهر أحمد الزاوي، **جهاد الأبطال في طرابلس الغرب**، ط٣، الناشرون دارف المحدودة، لندن المملكة المتحدة، ١٩٨٤، ص٩١-٩٢.

(٣٠) **العزيزية:** منطقة جنوب غرب طرابلس بنحو 25كم، شهدت سنة ١٩١١م واحدة من أشهر المعارك ضد الغزو الإيطالي في بداياته، باعتبارها بوابة الطريق نحو داخل ليبيا (الجبل الغربي وفزان)، وقد كانت قاعدة تجمع للقوات العثمانية والمجاهدين الليبيين والمتطوعين أثناء الحرب ضد الإيطاليين. فبعد أن نزلت القوات الإيطالية في طرابلس يوم 3أكتوبر 1911م، وبدأت بالتقدم نحو المناطق المحيطة، جرت معركة العزيزية أيام 23-٢٦ أكتوبر 1911م، حيث قاوم الليبيون بشراسة، وتمكنوا من إلحاق خسائر كبيرة بالإيطاليين في البداية، لكن وبسبب تفوق العتاد الإيطالي، انسحب المجاهدون إلى داخل البلاد، واحتلت القوات الإيطالية العزيزية بعد معارك عنيفة، لكنها ظلّت رمزًا لبداية المقاومة الشعبية.

(٣١) محمد مصطفى بازامه، **العدوان أو الحرب بين ايطاليا وتركيا في ليبيا**، ج١، ط١، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس ليبيا، ١٩٦٥، ص٧٦.

(٣٢) مساء يوم 5 أكتوبر نزلت القوات الإيطالية مدينة طرابلس، وأقامت صلوات الشكر لله على احتلالها للمدينة ووضع الصليب في مكان الهلال وردد الجنود الإيطاليون نشيدهم الذي يظهر بأن الحروب الصليبية لم تنتهي ولن تنتهي بعد، وما حدث ويحدث في غزة وفلسطين والسودان اليوم إلا دليل على ذلك: أماه صلي ولا تبكي، بل أضحكي وتأملي ألا تعلمين أن إيطاليا تدعوني، وأنا ذاهب الى طرابلس فرحًا مسرورًا لأبذل دمي في سبيل سحق الأمة الملعونة ولأحارب الديانة الاسلامية، سأقاتل بكل قوتي لمحو القرآن، ليس للمجد من لم يمت لإيطاليا، تحمسي أيتها الوالدة، وإن سألك أحد عن عدم حدادك عليّ، فأجيبيه مات في سبيل محاربة الاسلام. **يُنظر:** علي محمد محمد الصلابي، **الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا وسيرة الزعيمين محمد المهدي وأحمد الشريف**، ط١، مكتبة الصحابة الشارقة- مكتبة التابعين القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣٠٥.

(٣٣) الصلابي، نفس المرجع السابق، ص٣٠٤.

(٣٤) الزاوي، **جهاد الأبطال في طرابلس الغرب**، مرجع سابق، ص٩١.

(٣٥) بازمة، **العدوان**.، ج١، مرجع سابق، ص٨٠.

(٣٦) يُنظر شهادة المشاركة في الحرب العثمانية-الايطالية بطرابلس الغرب مسلمة لمصطفى الجزايرلي (مصطفى حاشي)، مسلمة من طرف الوالي نشئت بك، مؤرخة في غرة محرم ١٣٣١هـ/٩ ديسمبر ١٩١٢م. أطلعنا عليها نجل الشيخ، الحاج مناد حاشي.

(٣٧) لما علمت الدولة العثمانية بعزم ايطاليا على محاصرة وغزو طرابلس الغرب، أرسلت السفينة "أدرنة" إلى سواحل طرابلس يوم ٢٧ سبتمبر ١٩١١م محملة بالسلاح والعتاد الحربي: ألف بندقية من نوع ماوزر، ومليوني خرطوشة، (وإن شكك المؤرخ بازمة في هاته الأرقام)، وكانت معجزة إلهية حين تمكنت من اختراق الحصار الايطالي، ووصولها ساحل طرابلس، وقد قصفها الطليان، لكن بعد تمكن المقاومين من تفريغ أكثر شحنتها. لكن يرى المؤرخ بازمه أن السماح بمرور السفينة "أدرنة" كان مخطط له من قبل الطليان، لاتخاذه حجة لقصف المدينة. **يُنظر:** الزاوي، مرجع سابق، ص٧٧-٧٨؛ بازمه، مرجع سابق، ص٥٢، ٥٣، ٧٠.

(٣٨) الزاوي، نفس المرجع السابق، ص١٠٢-١٠٣.

(٣٩) **منطقة الهاني**: ربوة مرتفعة شرق طرابلس، ومحادية لمنطقة فشلوم وسوق الجمعة، حيث النُصب التذكاري، وكان عليها قصر عُرف بقصر الهاني اتخذه الأتراك مقر لقائمقامية النواحي الأربعة: المنشية، سوق الجمعة، الرقيعات والعلاونة.

(٤٠) **منطقة الهاني**: ربوة مرتفعة شرق طرابلس، ومحادية لمنطقة فشلوم وسوق الجمعة، حيث النُصب التذكاري، وكان عليها قصر عُرف بقصر الهاني اتخذه الأتراك مقر لقائمقامية النواحي الأربعة: المنشية، سوق الجمعة، الرقيعات والعلاونة.

(٤١) تم توقيع معاهدة الصلح بين الدولة العثمانية، والحكومة الايطالية في ٨ ذي القعدة ١٣٣٠هـ/١٨ أكتوبر ١٩١٢م، وحررت موارده الإحدى عشرة في لوزان بسويسرا، ووقعه عن الدولة العثمانية: محمد نابي

بك، وروميبوغلو فخر الدين، وعن ايطاليا: لبترو بروتوليني، وقويدو فوزيناتو، وجوسبي فولبي. **يُنظر:** الصلابي، مرجع سابق، ص. ٣٤.

(٤٢) يُنظر شهادة مشاركة مصطفى الجزايرلي في الحرب العثمانية-الايطالية بطرابلس الغرب.

(٤٣) الزاوي، مرجع سابق، ص١. ١-٢. ١.

(٤٤) نفسه، ص١. ١ وما بعدها.

(٤٥) **حرب البلقان الأولى:** جرت سنة 1912م، وكانت مقدّمة لاندلاع الحرب العالمية الأولى، وجرت بين تحالف البلقان (صربيا، بلغاريا، اليونان، والجبل الأسود)، لطرد الدولة العثمانية من أوروبا والاستيلاء على أراضيها (مقدونيا، ألبانيا، تراقيا)، بدأت الحرب في أكتوبر، وحقق التحالف البلقاني انتصارات كبيرة، وخسرت الدولة العثمانية معظم أراضيها في أوروبا، ولم يبقَ لها سوى تراقيا الشرقية (إسطنبول الحالية)، وكانت النتيجة توقيع معاهدة لندن ماي 1913م وتقسيم الأراضي العثمانية بين دول البلقان، لكن الخلاف سبّب حرب البلقان الثانية 1913م بعض رفض بلغاريا بحصتها من الأراضيى، ضد كل من صربيا، اليونان، الجبل الأسود، ورومانيا، والدولة العثمانية التي انضمت لاحقًا، وقد هزمت بلغاريا بسرعة وخسرت معظم أراضيها، بعد توقيعها معاهدة بوخارست أوت 1913م، كما استعاد العثمانيون مدينة أدرنة، لكن النتائج العامة لحروب البلقان تلخصت في نهاية النفوذ العثماني تقريبًا في أوروبا، وزيادة العداء بين دول البلقان، وتوتر كبير بين صربيا والنمسا–المجر، ما أدى لاحقًا إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914م.

(٤٦) يُنظر وثيقة المشاركة في الحرب العثمانية-الايطالية بليبيا، وتطوعه للمشاركة في حرب البلقان، مؤرخة في غرة محرم ١٣٣١هـ/ ٩ ديسمبر ١٩١٢م.

(٤٧) حجّ الشيخ بعد حجته الأولى مرتين، حيث كانت الحجة الثانية سنة ١٩٣٧، والثالثة سنة ١٩٥٢م. **يُنظر:** بونوة، مرجع سابق، ص٣٤.

(٤٨) شكيب، مرجع سابق، ص١٩.

(٤٩) بونوة، المرجع السابق، ص٣٢، ٣٤.

(٥٠) يُنظر: شهادة الإجازة بخلافة الطريقة القادرية مسلمة من خادم سجادة الشيخ عبد القادر الجيلاني ببغداد الشيخ علي حيدر للشيخ مصطفى محمد بن الحاشي مؤرخة في ١١ رمضان ١٣٣١هـ/١٣ أوت ١٩١٣م. أطلعنا عليها نجل الشيخ مصطفى، الأستاذ مناد حاشي.

(٥١) مخطوط سند وعهد الطريقة القادرية في بغداد للسيد علي حيدر شيخ الطريقة ببغداد، مسلم للشيخ مصطفى حاشي مؤرخ في ١١رمضان١٣٣١هـ، أطلعنا عليه نجله الحاج مناد حاشي.

(٥٢) بونوة، مرجع سابق، ص٣٢، ٣٤.

(٥٣) نفسه، ٣٤.

(٥٤) ابراهيمي، **عبد الله الوكيل الشرعي..**، مرجع سابق، ص١٨٨.

(٥٥) نفسه، ص٣٦.

(٥٦) لم يتسن لنا معرفة محتوى المادة ١٢!! ولماذا رفض ثلاثة من الأعضاء الموافقة عليها؟ وهل كان الشيخ مصطفى من بينهم؟ وهل لهذا الأمر علاقة بنشاط الشيخ داخل الجمعية؟ أسئلة تبقى مطروحة إلى أن تجد جوابا من خلال ما يستجد من وثائق أو شهادات.

(٥٧) يُنظر النص كاملا في الوثيقة باللغة الفرنسية.

(٥٨) رقيق صليحة، **مدرسة الإخلاص احدى مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين دورها الإصلاحي والتربوي ١٩٣٨-١٩٦٢م**، ط١، مطبعة رويغي الأغواط، الجزائر، ٢٠١٦، ص. ٢٤.

(٥٩) عالب، **الحركة الاصلاحية في منطقة مسعد**، مرجع سابق، ص١١١، ٢٩٦.

(٦٠) محمد الطيب سالت، **أسياد وأمجاد مدينة الجلفة من التأسيس الإداري إلى الاستقلال الوطني ١٨٦١-١٩٦١م**، ط١، دار ومضة، الجزائر، ٢٠٢١، ص٢٤٥

(٦١) مصطفى داودي، **"النشاط الاصلاحي والتعليمي لجمعية العلماء الجزائريين بمنطقة الجلفة"**، في الجلفة مسيرة كفاح، مرجع سابق، ص١١١.

(٦٢) **بوصري الحاج بلقاسم بن محمد بن جابو ربي بن لبصير (؟ - ١٩٣٧م):** ولد بمنطقة البريجة قرب الجلفة، ودرس في زاوية الهامل في سن مبكرة، وحفظ القرآن الكريم، ليكلفه شيخ الزاوية القاسمي، بإمامة مسجد الراس بمدينة مسعد، وقد تخرج على يديه الكثير من طلبة العلم طيلة ١٥ سنة التي قضاها، لينتقل بعدها إلى الجامع العتيق بالجلفة. **يُنظر:** شكيب، **من أعلام المنطقة**، مرجع سابق، ص٢٦.

(٦٣) **الشيخ عبد القادر طاهري بن مصطفى الزنيني (١٨٧٣-١٩٦٧م):** ولد بالإدريسية، وتلقى تعليمه على يد بعض المشائخ من أمثال بن ساعد حرفوش، المختار بن علي القاضي، السعيد الإدريسي الحسني، والشيخ عطية بيض القول، وهو الذي أذن له ببناء زاويته سنة ١٩٠٧م، قرب المسجد العتيق بزنينة، التش اشتهرت بالمنطقة وقصدها الكثير من طلبة العلم، وقد كان الشيخ مثقفا وشاعرًا باللغتين العربية والفرنسية، كما لم يقتصر نشاطه على الجهاد العلمي، بل الجهاد العسكري أيضا. **يُنظر:** سالت، مرجع سابق، ص٢٦٢-٢٦٦.

(٦٤) **الشيخ عبد القادر بن إبراهيم (١٨٨٤-١٩٥٦م):** الطعبي السعداوي النائلي المسعدي، منشًا ودارًا ووفاة، عالم أديب ولغوي، ولد في مدينة مسعد، حفظ القرآن في سن مبكرة، ثم التحق بالشيخ الطاهر العبيدي حيث لازمه ستة أشهر، تعرض نتيجة نشاطه الاصلاحي في المنطقة للتعذيب السجن والنفي للجلفة سنة ١٩٣٦م، ساهم في تأسيس النادي الإسلامي ومدرسة الإخلاص بالجلفة، وكان عضوا نشطا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وخلف قبل وفاته العديد من المخطوطات، منها: شرح لامية الأفعال لابن مالك، طرفة البيان على نظم تحفة الإخوان، الكلام عن الولاية في الإسلام، تفضيل البادية بالأدلة البادية، وديوان شعر، وغيرها. للمزيد يُنظر: عالب، مرجع سابق، ص٥٨ وما بعدها.

(٦٥) داودي، مرجع سابق، ص١١١.

(٦٦) يُنظر وثيقة محضر تنصيب مجلس إدارة مدرسة الإخلاص مؤرخ في ٣ سبتمبر ١٩٤٠م، تنفيذا لقرارات الجمعية العامة لجمعية الإخلاص المنعقدة في ٢٨ فيفري ١٩٤٠م. مكتبة مدرسة الإخلاص. نقلاً عن: براهيمي، مرجع سابق، ص١٧٧ (الملحق رقم ٨).

(٦٧) رقيق صليحة، **مدرسة الإخلاص..**، مرجع سابق، ص٩٣؛ عالب، **الحركة الإصلاحية..**، مرجع سابق، ص١١١.

(٦٨) مخطوط سند وعهد الطريقة القادرية للشيخ مصطفى بن محمد الحاشي من الشيخ علي حيدر القادري ببغداد، مؤرخ في ١١رمضان١٣٣١هـ.

(٦٩) بونوة، مرجع سابق، ص٣٣-٣٤.

(٧٠) يروي الحاج مناد تفاصيل القاء القبض على والده وأخويه الأكبر منه الحاج عبد الحميد والحاج عثمان، وهو لا يزال صغيراً (لم يتجاوز ١٠ سنوات)، حيث يذكر بأن تلك لم تكن المحاولة الأولى لإلقاء القبض على الشيخ، إذ تمكن من الفرار في محاولة قبل ذلك، لذلك أخذت القوات الفرنسية احتياطها بمحاصرة المنزل من عدة جهات، قبل الاقتحام، ثم سحبوا الشيخ وأبناءه. يقول: وبقيت ماسكا بالباب أبكي وأصرخ رجاء أن يطلقوا سراحهم، لكنهم لم يأبهوا لذلك. مقابلة مع الحاج مناد حاشي ببيته بالجلفة. يوم ١ نوفمبر ٢٠٢٥.

(٧١) مما رواه لي نجله حول إحدى عمليات الدعم تلك، أن الشيخ كان يملك شاحنة من نوع (رودشكيس)، ملأها مع ابنه طعاما وكسوة للمجاهدين في منطقة الجلفة، وعند عبورهم للحاجز العسكري الفرنسي، كان آنذاك بموقع ثانوية النعيم النعيمي بالجلفة حاليًا، سألهم القائد العسكري بتهكم: ماذا تحملون لقطاع الطرق والفلّاقة في هذا التوقيت؟! فأجاب الابن ببرودة دم حتى يعمي بصيرتهم، وماذا تريد منا أن نحمل في هذا التوقيت للمجاهدين سوى كثير من الألبسة والطعام. فتفاجأ القائد برده، وسمح لهم بالمرور دون تفتيش! (نفس المقابلة السابقة).

(٧٢) نفسه.

(٧٣) لم يطلق سراحه إلا بعد مدة، كما أعادت سلطات الاحتلال اعتقاله مرة ثانية نتيجة نشاطه المستمر وحكم عليه بالسجن ٢٠ عاما، ولم يطلق سراحه إلا بعد الاستقلال. نفس المقابلة السابقة.

(٧٤) دليوح، مرجع سابق، د.ص، بونوة، مرجع سابق، ص٣٤.

(٧٥) هاته الشهادة (منقولة عن السعيد بوسلهام (منشور في احدى مواقع التواصل الاجتماعي)، تعليقا على مقال: مصطفى دليوح، **"نبذة عن حياة الشيخ المجاهد العالم حاشي مصطفى بن محمد بن حاشي"**، موقع الجلفة إنفو، الجزائر، فيفري ٢٠١٠.
https://www.djelfainfo.dz/ar/aalam_htm/835.html

(٧٦) مقابلة مع الحاج مناد حاشي، ببيته بحي بن جرمة بالجلفة، السبت ١ نوفمبر ٢٠٢٥، ١٦:٢٠.

(٧٧) رواية شفوية من الوالد، بربورة بلخير بن علي بن العيد. يوم الثلاثاء ١٤ أكتوبر ٢٠٢٥، ١٥:٠٠.

(٧٨) بوسلهام، نفس الرواية السابقة.

(٧٩) نفسه.

(٨٠) ثلاث أيام بعد كارثة زلزال ولاية الأصنام بالجزائر (الشلف لاحقا)، والذي كان يوم الجمعة ١٠ أكتوبر ١٩٨٠م وخلّف آلاف الضحايا، كما لا يزال يتذكر الحاج مناد، نجل الشيخ مصطفى.

(٨١) بونوة، مرجع سابق، ص٣٤.

(٨٢) روى لي نجل الشيخ مصطفى، الحاج مناد أنه بعد دفن أبيه، طلب أحد محبيه ومقربيه والمنتمي لعرش أولاد سي أحمد، وهو الحاج عبد القادر أن يدفن إلى جانب الشيخ، وقد كلف أحد أبنائه ببناء حائطة حول قبر الشيخ وحفر قبرين لهما. ولما توفي الحاج عبد القادر دفن فعلاً إلى جانب الشيخ مصطفى، أما القبر الآخر فدفن فيه لاحقًا ابن الشيخ عبد القادر، وهو السعيدي "مدير شركة لاسنيك" بالجلفة، وليس الابن الذي بنى الحائطة، حيث كان قد سافر للعيش بفرنسا. مقابلة مع الجاج مناد ببيته بحي بن جرمة بالجلفة، السبت ١ نوفمبر ٢٠٢٥، ١٦:٢٠.

(٨٣) مصطفى دليوح، **"رسالتي إلى المجتمعين في ندوة جدّي العالم حاشي مصطفى بن محمد بن الحاشي"**، ندوة حول المسيرة العلمية والجهادية للعلامة الشيخ مصطفى بلحاشي، تقديم نجله الأستاذ عبد الحميد حاشي، تأطير مجموعة من الأساتذة، بقاعة المحاضرات للمركز الثقافي الإسلامي الشيخ عامر محفوظي- فرع الجلفة، الجلفة، السبت ٢٦ جوان ٢٠٢١، د.ص.

(٨٤) ألقابٌ أطلقها عليه الشيخ الإمام سي أحمد بن عطية، **يُنظر:** سي أحمد بن عطية، **"تزويد أهل الوفاء بترجمة مشائخ العلماء"**، في: محاضرات الملتقى الوطني الأول الجلفة تاريخ ومآثر، يومي: ٢٩ ربيع الأول و١ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ/١٧-١٨ أفريل ٢٠٠٧، وصف وإخراج: علي بن هورة، المركز الثقافي الإسلامي- فرع الجلفة، ص٧٣.

(٨٥) شهادة موجودة في مكتبة نجله، الحاج مناد حاشي.

(86) Mohamed Ben salem, **"Quand L'administration Se Mele Des Affaires Religieuses Musulmanes"**, Alger Républicain.
نقلاً عن: إبراهيمي، مرجع سابق، ص١٨٨.

(٨٧) مصدر الوثيقة مكتبة مدرسة الاخلاص بالجلفة. نقلاً عن: رقيق، مرجع سابق، ص٢٠٤ (الملحق ١٠).

دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
SCILIT https://www.scilit.com/sources/85284

الموقف الليبي
من قضية الصحراء المغربية ١٩٦٩ – ١٩٨٤م
دراسة تاريخية سياسية

د. الشيخ حبتا
إطار تربوي بالأكاديمية الجهوية
للتربية والتكوين جهة كلميم واد نون
المديرية الإقليمية أسا الزاك – المملكة المغربية

مُلَخّص

لقد ساهم تغير نظام الحكم في بليبيا من نظام ملكي إلى نظام ثوري جماهيري في توتر العلاقات المغربية الليبية بعد أن كانت مستقرة، لكن سرعان ما توترت الأوضاع بوصول العقيد معمر القذافي الذي كان له موقف مغاير من الملكية خصوصا بعد سقوط عدة أنظمة ملكية، حيث قدم العقيد دعمًا سياسيًا وعسكريًا للجبهة البوليسارية بعد مناشدة زعيمها الدعم من ليبيا، فتمكنت من خلاله من تحقيق انتصارات متتالية في حرب الصحراء التي خاضتها البوليساريو ضد موريتانيا وضد المغرب، مما جعل الملك الحسن الثاني يقوم بتحييد الموقف الليبي من قضية الصحراء وهو ما حدث بعد عدة جهود، إذ نجح في إحداث تقارب بين الدولتين تكلل بتوقيع معاهدة وجدة ١٩٨٤ م بين البلدين، مما أغضب الغرب والولايات المتحدة الأمريكية الذين أرادا أن يستمر التوتر سائدًا بين البلدين حتى لا تتحقق الوحدة العربية والإفريقية المغاربية . شكلت قضايا الصحراء أهمية كبرى بالنسبة للملك الحسن الثاني لأنه حرص على عدم تركها لخلفه معقدة وشائكة، غير أن البعد الدولي لقضية الصحراء وارتباطها بتعقد العلاقات وعدم وجودها بمعزل عن الوضعية الدولية لما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، جعل مرامي ملك المغرب الحسن الثاني بعيدة المنال والتحقق حيث استمرت القوى الدولية والإقليمية في زرع الفتنة والقلاقل بين المغرب ودول الجوار ومن بينهم ليبيا .

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	٠٤	نوفمبر	٢٠٢٥
تاريخ قبـول النشـر:	١٩	ديسمبر	٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

الملك الحسن الثاني؛ الملك السنوسي؛ العقيد معمر القذافي؛ الصحراء المغربية؛ جبهة البوليساريو

معرِّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/kan.2025.438977.1309

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

الشيخ حبتا، "الموقف الليبي من قضية الصحراء المغربية ١٩٦٩-١٩٨٤م: دراسة تاريخية سياسية".- دورية كان التاريخية.- السنة التاسعة عشرة- العدد السابع والسبعون؛ مارس ٢٠٢٦. ص ١٥٧ – ١٧٨.

X, formerly Twitter: http://X.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Internet Archive https://archive.org/details/@historical_kan_periodical

Corresponding author: chaikh.habati@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

عرفت العلاقات المغربية الليبية في عهد الملك الحسن الثاني[١] والعقيد معمر القذافي[٢] مد وجزر توتر وتحسن بفعل اختلاف أنظمة الحكم وبفعل سوء تقدير الموقف الليبي من قضية الصحراء المغربية إحدى القضايا المعقدة بالعالم العربي وبإفريقيا عمومًا، بسبب حساسية القضية بالنسبة للمغرب كون التفريط فيها يعتبر تهديدًا للوحدة الوطنية بالمغرب.

ساهمت عدة ظروف في وصول القذافي إلى الحكم منها الثورة التي قام بها الضباط الأحرار بليبيا فاتح أيلول/ شتنبر ١٩٦٩م على النظام الملكي السنوسي، وبذلك قام العقيد بالتأسيس لدولة ليبية جديدة ثورية مدشنا القطيعة مع النظام الملكي الليبي الذي كان ينظر مصدر الدكتاتورية والبيروقراطية لا يؤمن بالتعددية وبالحرية وبإرادة الجماهير في التغيير لذلك ظهرت سلسلة ثورات ضد الأنظمة الملكية في عدة أقطار عربية.

ساهمت تطورات القضية الصحراوية في بروز ليبيا على الساحة الدولية حيث طالب الوالي مصطفى السيد[٣] الدعم من العقيد معمر القذافي لمواجهة الاحتلال الاسباني، وقد استجاب هذا الأخير لمطالب الزعيم الصحراوي كون الصحراء جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وكون أن المساعدة ضد دولة امبريالية مثل إسبانيا وحلفائها. ولقد كان هذا الدعم بمثابة النقطة التي وترت العلاقات المغربية الليبية حيث تم تحويرها والتضخيم فيها فيما بعد لما تم تأسيس "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" حيث تم اعتبار أن الدعم الليبي للصحراويين كان ضد المملكة المغربية وكان من أجل استقلال الصحراء عن المغرب. ما دفع الحسن الثاني إلى التحرك وإحداث تقارب مع العقيد الليبي معمر القذافي أسفرت عن عقد اتفاقية وجدة ١٩٨٤م لم تروق للدولة الغربية التي لا تتوانى في زرع الفتنة بين الدول العربية ووأد القومية العربية ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

لقد شكل هذا التقارب بمثابة تفنيد لكل المزاعم المرتبطة في مناوءة العقيد للمغرب في قضية الصحراء وهو ما عبر عنه الأخير بشكل صريح، فولو كانت نوايا العقيد سيئة لما وافق على التصالح مع المغرب ولما أبدى حسن نيته في التعاون المغاربي بين البلدين بحيث كانت اتفاقية وجدة بمثابة الإطار القانوني للعلاقات الإيجابية بين البلدين.

إن المسار الثوري للعقيد القذافي هو الذي جعله يقوم بمساعدة الحركة البوليسارية الثائرة وحركات ثورية أخرى غيرها، بحيث أن قناعات العقيد الثورية ترجمها على أرض الواقع بمساندة المد التحرري الثوري في كل بقاع القارة الإفريقية والعربية، وهو ما عبر عنه العقيد في مؤتمرات دولية وفي قمم عربية منددا بالسياسات التي تخطط لها القوى الامبريالية في القضاء على الوحدة العربية. وهي مواقف مشرفة للدول العربية والعروبة من داخل الوطن العربي.

تأثرت العلاقات المغربية الليبية بمرحلة الاستقطابات التي كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث سعى القطبان المتنافسان بكل الأساليب من أجل استقطاب الدول العربية أو الغربية إلى صفهما وبحكم التوجه الاشتراكي والثوري للعقيد معمر القذافي فقد اعترف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية مرحليا وبذلك تم التحامل على الموقف الليبي من طرف عدة دراسات مغربية إلا أن أغلبها دراسات صحفية ولا تمت للتاريخ ولا المنهج التاريخي بصلة، ولذلك جاءت هذه الدراسة التاريخية من أجل توضيح الموقف الليبي من قضية الصحراء المغربية.

وانطلاقًا مما سبق، طفت عدة أسئلة الإشكالية على السطح والتي حاولت هذه الورقة البحثية الإجابة عنها من قبيل: ماهي الظروف العامة لليبيا في العهد الملكي السنوسي؟ وماهي العوامل المساعدة في نجاح الثورة الليبية على النظام الملكي؟ وماذا عن مساعدة العقيد معمر القذافي للجبهة البوليسارية؟ وما حيثيات اعتراف العقيد "بالجمهورية الصحراوية الناشئة"؟ وما مآل العلاقات المغربية الليبية بعد نهاية مرحلة نزاع الصحراء المغربية التنازعية بين الفاعلين الإقليميين والدوليين؟

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الموقف الليبي من قضية الصحراء المغربية والتفاعلات المرتبطة بها ،والتغيرات الطارئة على الموقف وتحقيق التقارب بين المملكة المغربية والجماهيرية الليبية والوحدة بينهما بموجب اتفاقية وجدة ١٩٨٤م ،سيما وأن العلاقات الدولية دشنت مرحلة مهمة من التكتلات والتحالفات الإقليمية والجهوية الهادفة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وتقوية الاستقطابات، فالمملكة المغربية وليبيا غير بعيدتين عن السياق الدولي حيث بات من الضروري عليهما توطيد العلاقات خصوصا وأنهما تشتركان في المجال المغاربي والعربي والإفريقي وإلا فإن العولمة مستمرة في توسيع الهوة بين الدول المتقدمة والنامية.

حدود الدراسة

انطلقت الدراسة منذ العهد الملكي لليبيا في ظل عهد الملك السنوسي والأوضاع السياسية والاقتصادية في فترة حكمه ودورها في التعجيل بثورة الفاتح من أيلول ١٩٦٩م بزعامة القائد معمر القذافي. إلا أن الدراسة منهجيا انطلقت منذ سنة ١٩٦٩م تاريخ تولي معمر القذافي زعامة الجماهيرية الليبية والأحداث المرتبطة بالصحراء المغربية والعلاقات المغربية الليبية، وانتهت الدراسة زمنيا بالتقارب المغربي الليبي بتوقيع اتفاقية وجدة عام ١٩٨٤م وهو القرار الذي اتخذه الملك الحسن والزعيم الليبي معمر القذافي بفعل حتمية الوحدة المغاربية في أفق الوحدة القومية العربية.

أولاً: الأوضاع السياسية والاجتماعية في ليبيا

١/١-ليبيا في عهد الأسرة الملكية السنوسية

كانت ليبيا تعرف نظامًا ملكيًا حاول ما أمكن تحرير البلاد من الأزمات الداخلية الاقتصادية والسياسية والأزمات الخارجية المتمثلة في سقوط ليبيا في نوايا الأطماع الأوروبية. حيث اعتمد النظام الليبي خلال فترة إدريس السنوسي[٤] على ثلاث ركائز وهي القبائل الليبية والزوايا السنوسية، وقوات الأمن الخاصة: العنصر الأول انهار بعد اكتشاف ثروة البترول أواخر ١٩٥٩م، حيث طمح أبناء القبائل لحياة أفضل وتحولوا من البداوة إلى المدينة، وبذلك حدث تحول عميق في نظام الملكية داخل ليبيا، وكان من المتوقع تنامي قوة النظام القبلي يعد حصولها على الاستقلال بداية سنة ١٩٥٢م.

ورغم توزيع الأراضي الزراعية على القبائل، غير أن ذلك لم يحقق الهدف المنشود، وخلافا لذلك فقد ساهم ذلك التوزيع في انحصار الملكيات الكبيرة في فئة قليلة من الليبيين، وكان من المنتظر قيام الدولة الليبية بمساندة الزوايا التي استرجعتها بعد الاستقلال، شرعت الحكومة الليبية في تخصيص أحد بنود الميزانية تلك الزوايا، ووضعت تحت إشراف الخاصة الملكية، والذي أداه لحكم إدريس السنوسي، وكان يعين بتوجيهات من بريطانيا بموجب معاهدة التحالف سنة ١٩٥٣م[٥].

وحاول إدريس السنوسي إيجاد قوة مادية تكون حامية لنظام حكمه، لعدم توفر جيش قوي لوقوعه ضحية الهيمنة البريطانية بموجب معاهدة التحالف لذلك شكل الملك إدريس قوات أمن خاصة بشباط/ فبراير ١٩٦٣م، وعكف على زيادة اعتمادات تلك القوات المالية، حيث بلغت أربعة عشر مليون جنيه ليبي، مقابل ذلك قام بتقليص ميزانية الجيش التي قدرت سبعة ملايين جنيه ليبي فقط عام ١٩٦٨م، وتواصل مأزقه خلال سنتي ١٩٦٨م و١٩٦٩م وتسبب ذلك في حدوث سخط عارم في ليبيا[٦].

عرف المجتمع الليبي ظهور طبقتين بعد استغلال ثروة البترول الأولى: طبقة رأسمالية سنة ١٩٥٩م والثانية طبقة كادحة/ عمالية، قامت الطبقة الرأسمالية بإنشاء المشاريع التجارية والاستهلاكية كبناء البنايات الفاخرة، اضطر القادمون للمحافظات لاستثمارها بأثمنة مرتفعة مما ساهم في حصول تسرب أموال اليد العاملة إلى أرصدة أقلية المحتكرين الذين جنوا فوائد الثروة النفطية الليبية، وكان بإمكان الرأسمالية الناشئة الاستثمار في الزراعة والمراعي على الأقل، غير أنهم لم يتجهوا لذلك بسبب الضغوط البريطانية الواقعة عليهم، هذه الضغوطات جعلت ليبيا تتجه لاستيراد اللحوم من بريطانيا، بعد أن كانت لعهد قريب مصدرًا هامًا للحيوانات[٧].

وفي نفس السياق كلفت الأمم المتحدة بتشكيل لجنة تعهدت بدراسة أحوال ليبيا وتمكنت خلال تشكيلها من توضيح أنواع المساعدات الغنية التي جاءت بسبب معاهدة التحالف الموقعة مع بريطانيا سنة ١٩٥٣م، وقلصت حاجتها للمساعدات القادمة من مصر، واستمرت بذلك بريطانيا في تصدر إنشاء المشاريع العمرانية داخل ليبيا حتى سنة ١٩٥٨م[٨].

ومع توسع نطاق الأعمال داخل ليبيا قررت الحكومة الليبية برئاسة عبد المجيد كعبار[٩] الاستعانة بالخبرات البريطانية لإدارة البلاد وتجاهلت الخبرة المصرية. الأمر الذي ساهم في انتقال روح الفساد إلى المواطنين الليبيين الذين انغمسوا في سلك الإدارة، فهؤلاء كانوا يعملون بتوجيهات غير مباشرة من جانب بريطانيا[١٠].فحاول عبد المجيد كعبار تنفيذ بعض الإصلاحات إلا أنها كانت صورية في عمقها مثل: إعادة توزيع الدوائر الانتخابية، وإقرار مبدأ التصويت السري خارج المدن الليبية، وإدخال وجوه موالية لأفكارها داخل البرلمان، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن إصلاحية، حيث فشلت في معالجة إحدى قضايا الاختلاس المتعلقة بطريق فزان، والذي أقيم من أجل إغراء شركات البترول على التنقيب داخل ليبيا[١١].

رخصت حكومة عبد المجيد كعبار عطاء بإنشاء الطريق على شركة ساسكو التي تعود ملكيتها لعبد الله عابد السنوسي، الذي كان يتعامل مع الشركات البريطانية، وبررت حكومة عبد المجيد ترخيصها هذا بأن شركته قد قدمت أقل سومة لبناء الطريق مقابل مليون وتسعمائة ألف جنيه ليبي، إلا أن الحقيقة اتضحت بواسطة صاحب العطاء نفسه، حيث ذكر أن العطاء كان متعلقًا بجزء من الطريق، وأكد أنه طالب بأربعة ملايين جنيه أخرى من حكومة عبد المجيد كعبار[١٢].

شكلت هذه القضية نموذجًا للفساد الذي انتشر في أجهزة الدولة الليبية، لذلك قرر إدريس السنوسي مواجهة هذا الفساد خوفًا من الزج باسمه في قلب القضية الشائكة، ولم يجد عبد المجيد كعبار مفرًا لإنهاء ذلك الأمر سوى التقدم بالاستقالة، ومن هنا ضاع الموضوع الأصلي للقضية داخل خضم أزمة وزارية[١٣].

استشعر إدريس السنوسي القلق خلال المرحلة الأخيرة من عهده تجاه جيل المثقفين من الليبيين لتحمسهم لأفكار الزعيم المصري جمال عبد الناصر[١٤] التحررية ضد الوجود البريطاني، لذلك جاء بحكومة محمد عثمان الصيد[١٥] أواخر سنة ١٩٦٠م، حيث تميزت مرحلة هذه الحكومة بمحاكمة كبيرة لمثقفي ليبيا، وصل عددهم ل ١٥٩ شخصا أغلبهم من الشبان الجامعيين في ديسمبر/ كانون أول ١٩٦١م، وكالعادة حاول الملك إدريس السنوسي تهدئة التوجه الثائر من تصرفات حكومة محمد عثمان الصيد، فقرر إقالتها وتعيين دكتور محيي الدين فكيني[١٦] خلفا على رأس الحكومة في مارس ١٩٦٣م[١٧].

حاول محيي الدين فكيني القيام بإصلاحات مهمة بليبيا، وحاول محاربة الفساد الذي استشرى بها، ولعل إدريس السنوسي أراد بذلك تغيير وضع السياسة الإصلاحية في وضع التطبيق والتجريب، وأيضًا جبر خاطر الشعب الليبي الذي غضب كثيرا من موالاته لبريطانيا، ورغم ذلك أخفق إدريس السنوسي في تحمل حكومة محيي الدين فكيني أكثر من عام. وهذا الأمر انطبق على بريطانيا أيضًا، بفعل قيام حكومته بتقليص الاعتماد على الشركات التابعة لبريطانيا، ومن ثم محاولتها السيطرة على اقتصاد البلاد[١٨].

لم يستطع محي الدين فكيني مواجهة قضية قوات الأمن الخاصة التي أنشأها الملك إدريس بالتنسيق مع بريطانيا، فتعرض لمساومات محمود بن بويقطين[١٩] ، واجهها محي الدين فكيني بالرفض القاطع، وأيقن هذا الأخير أنه بصدد مؤامرة محبوكة ومخطط لها، فطلب من الملك إدريس التدخل بسرعة وإقالة بويقطين، إلا أن طلبه قوبل بالرفض.

ومع مرور الوقت شعر الرأي العام الشعبي داخل ليبيا بالاستياء والحزن، بعد أن رأى تجاهل الملك إدريس لحضور مؤتمر القمة العربية الأول بالقاهرة عام ١٩٦٤م، وسرعان ما قامت المظاهرات المناهضة لهذا التصرف، إزاء هذا طالب محي الدين فكيني مجددا بإقالة بويقطين، إلا أن الملك إدريس أبدى رفضه من جديد، وكان المصير الحتمي لحكومة محي الدين فكيني الاستقالة[٢٠].

استدعى الملك إدريس محمود المنتصر[٢١] لتشكيل حكومة جديدة خلفا لمحي الدين فكيني في يناير/ كانون ثاني ١٩٦٤م، ولم يمض وقت طويل حتى كان عليه مواجهة أول مشكلة كبيرة، فقد ألقى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر رحمه الله خطابا بتاريخ ٢٢ فبراير/ شباط ١٩٦٤م، أكد فيه خطورة وجود القواعد الأجنبية الموجودة في ليبيا على الأمة العربية كلها، وسرعان ما أدى ذلك إلى تأجيج غضب الشعب الليبي على حكومة المنتصر[٢٢]. وهو أمر ليس بالغريب على مواقف الرجل المناهضة للوجود الأجنبي بالبلاد العربية ودعوات هذه الأخيرة إلى الوحدة العربية.

حاول محمود المنتصر تهدئة غضب الشعب، حيث كلف حسين مازق[٢٣] وزير خارجيته باستئناف مفاوضات الجلاء مع بريطانيا والولايات المتحدة، وأكد محمود المنتصر أن بريطانيا قد أبدت موافقتها لمبدأ تصفية قواعدها الموجودة داخل ليبيا، مشيرًا إلى أن هذا قد يتطلب بعض الوقت حيى يتم تنفيذه بشكل لائق، وخلال هذه المدة نجح محمود المنتصر في التخلص من المعارضة التي أثارت أمر القواعد البريطانية وذلك بحل مجلس النواب، وقرر إجراء الانتخابات، هذه الإجراءات ارتاح لها الملك إدريس، الذي لم يستطع إخفاء مشاعره الطيبة تجاه بريطانيا، عندما اقترح التنازل عن عرشه عقب مطالبة مجلس النواب ببحث أمر القواعد العسكرية البريطانية، وهذا الأمر انطبق أيضًا على محمود المنتصر فقد انتقل هو الآخر إلى طبرق لممارسة الضغط على المعارضة في ظل وجود الأسطول البريطاني بها[٢٤].

وبعد إبرام صفقة الأسلحة البريطانية الكبرى مع حكومة المنتظر عام ١٩٦٨م، والمعروفة بصفقة القرن فقد ازدادت مشاعر الاستياء من نظام إدريس السنوسي، وأدرك الجيل الجديد حتمية التغيير الجذري داخل الدولة الليبية، ورغم ذلك حاول الملك إدريس استعادة ما تبقى من نظامه، فبعد تنامي السخط الشعبي بسبب موقف حكومة محمود المنتصر وسياستها غير المتماشية مع سائر الليبيين، قرر الملك إدريس إقالتها مارس/ آذار ١٩٦٥م، عقب تدهور صحة المنتصر[٢٥].

وجاء حسين مازق خلفًا له بتاريخ ٢١ مارس/ آذار ١٩٦٥م، واستمر في تنفيذ الخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية (١٩٦٣- ١٩٦٨م)، وأبدى غضبه وكرهه لبعض الرجال المحيطين بالملك إدريس السنوسي مثل عبد الله عابد السنوسي، وأمام ذلك أرسل مازق إلى إدريس السنوسي تقريرا موضحا فيه عدة خروقات مالية، وبعد هزيمة الدول العربية في يونيو/حزيران ١٩٦٧م، نظمت بعض المظاهرات المناهضة لذلك الحدث، لذلك عجز حسين مازق عن مواجهة الغضب الشعبي وسارع بتقديم الاستقالة بتاريخ ٢٩ يونيو/حزيران ١٩٦٨م[٢٦].

جاء عبد القادر البدري[٢٧] خلفا لحسين مازق في أول يوليوز/ تموز ١٩٦٧م، وبدأ عمله بالصدام مع عمال الشحن، الذين أرادوا الامتناع عن تصدير البترول إلى بريطانيا لدعمها غير المباشر لإسرائيل في عدوانها على مصر، لذلك بادر عبد القادر البدري باعتقال العمال، وعكف على قطع أي اتصال بين النقابات الليبية واتحاد نقابات العمال العربي، وفي المقابل واصل الملك إدريس السنوسي رفضه عن المشاركة في مؤتمر القمة الطارئ الذي عقد بالخرطوم منتصف غشت/ آب ١٩٦٧م، إلا أنه أراد تحسين صورته أمام شعبه، فأعلن عن مساهمته في المساندة المالية للدول المتأثرة بالعدوان الإسرائيلي، هذا الإجراء لم يساعد إدريس وحكومته على تحسين صورتهما المهتزة وسرعان ما ازداد سخط الرأي العام أكثر من ذي قبل، فقرر الملك إدريس السنوسي إقالة عبد القادر البدري في أكتوبر/ تشرين أول ١٩٦٨[٢٨].

تولى عبد الحميد البكوش[٢٩] مسؤولية إنقاذ ما تبقى من شعبية ومكانة إدريس السنوسي التي تراجعت واضمحلت، ورغم ذلك واصلت حكومته سياستها القائمة على التقصير والتجاهل تجاه معالجة القضايا العربية، وتعامل مع هذا الأمر من وجهة اقتصادية، هو الذي سبق له أن شغل منصب مستشار لإحدى الشركات البريطانية، كما سبق له أن تفاوض على صفقة الأسلحة المشار لها المعروفة بصفقة القرن، وافتعل أزمات عديدة مع بعض الحكومات غير الراغبة لبريطانيا ولوجودها بليبيا[٣٠].

لقد عرف الفساد تزايداً ملحوظًا بليبيا خلال المرحلة ما بين عامي ١٩٦٤م و١٩٦٩م، بالإضافة إلى عدم الاستقرار من الناحية السياسية[٣١] وعدم توازن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، كما تراجعت مكانة وقيمة الملك إدريس بسبب سياسته المتعاطفة مع بريطانيا وعزلته عن الدول العربية الثورية وخصوصا جمهورية مصر العربية التي توهجت خلال فترة مابعد القطبية وعزمها على عدم الانحياز للطرفين الشرقي والغربي.

من خلال الأوضاع العامة السابقة لليبيا والمتميزة بعدم الاستقرار وسخط الشعب الليبي على النظام الملكي المتخبط في العشوائية والاعتباطية وعدم تقدير الوضعية الحساسة لبلد حديث الاستقلال من براثين القبضة الإمبريالية الإيطالية والتي كان من المفروض أن يكون النظام الملكي السنوسي حذرًا ويقظًا تجاه هذه الوضعية الحرجة والحساسة، والتي كان لها دور كبير في بزوغ فجر ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩م ضد التوجهات التي اتسمت بها السياسة الداخلية الخارجية لليبيا.

٢/١-وصول معمر القذافي إلى الحكم

لقد كان سياق وصول القذافي للحكم إثر موجة وصول الجيوش الأحرار إلى السلطة في عدة بلدان عربية[٣٢]، ولم يكن العقيد بمنأى عن هذه الظرفية حيث قاد الثورة ضد النظام الملكي إدريس السنوسي بداية سبتمبر/ أيلول عام ١٩٦٩م، وقد عرف معمر القذافي بشغفه بالقراءة وقدرته على الإنصات لمحدثيه، وقدرته على طرح أسئلة ذكية في الوقت المناسب على محاوريه، وكان ضليعا في التاريخ ومهتم بالسياسة الدولية ومدركا لتركيبات المجتمع الليبي، وقد مكنته هذه الخصائص من النجاة من المؤامرات الداخلية والخارجية[٣٣].

قرر العقيد القذافي، مساندة قوات الرئيس التشادي كوكوني عويدى[٣٤]، ضد الرئيس، حسين حبري[٣٥]، وذلك بشن هجوم عام ١٩٨٠م، فدخلت القوات الليبية العاصمة نجامينا، وأسقطت القوات الليبية من العاصمة نجامينا يونيو/ حزيران ١٩٨٢م، إلى شمال تشاد، بطلب من الرئيس كوكني تحت ضغط فرنسا لكن بعد انسحابها بأسبوع واحد، نجح خيري في العودة للسلطة بدعم من قوات فرنسية[٣٦].

استمد النظام السياسي المعاصر في ليبيا جذوره من ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩م، وهي ثورة على النظام الملكي السنوسي بزعامة معمر القذافي قوتها الظروف السياسية المتذبذبة والأوضاع الاجتماعية المزرية بالمجتمع الليبي والذي اختاره الضابط بعدها ليكون قائدا قوميا، ورغم أنه لا يحمل لقبا رسميا بينما يشار إليه أحيانا بلقب الأخ قائد الثورة وأحيانا أخرى بلقب الأخ القائد[٣٧].

خلال سبعينيات القرن العشرين اعتمد القذافي سياسة أطلق عليها النظرية العالمية الثالثة، وهي مزيج بين الإسلام والاشتراكية، كما قام بتطوير نظام للحكم أسماه الجماهيرية، بمعنى "دولة الجماهير" ويقوم على إلزام جميع المواطنين بالمشاركة في المؤتمرات الشعبية المهمة، وفيما يتم مناقشة كافة أمور الحكم من الميزانية إلى الدفاع: وهو ما بين أن العقيد القذافي كان يشارك الجماهير الليبية أمور تدبير البلاد ولا يستفرد بها. يقوم كل مؤتمر شعبي أساسي لجنة شعبية، وهي بمثابة الجهاز التنفيذي الذي يعين ممثلاً محليًا عنه في مؤتمر الشعب العام، وهو ما يعادل المجلس الوطني التشريعي، ويدبر مؤتمر الشعب العام بدوره عن طريق لجانه الشعبية التي تعادل الوزارات. ومنذ سنة ١٩٧٧م عندما أصبح هذا النظام معتمدًا في "إعلان قيام سلطة الشعب" أصبحت ليبيا تعرف رسميا بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

قامت ثورة الفاتح في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ بليبيا، وتكونت حركة الضباط الوحدويين الأحرار في الجيش الليبي بقيادة الملازم الأول معمر القذافي وانتقلت إليه السلطة، وسارع ولي العهد وممثل العهد الملك بالتنازل عن الحكم حيث كان الملك خارج البلاد في رحلة استجمام[٣٨]. وبذل القذافي مجهودات كبيرة بالتفاوض مع الانجليز والأمريكيين حتى أقنعهم بالخروج من ليبيا فقام بإعلان توجهه الإسلامي فأمر بإصدار قوانين تحظر الخمور وقام بتطبيق الزكاة، سعى القذافي نحو إنجاح الوحدة العربية، ولكن محاولاته لم تؤت أكلها في اندماج ليبيا مع مصر وإن مرحليًا.

لعب القذافي دورًا مهمًا على الصعيد الإسلامي حيث دعم ثورة المسلمين في تشاد ضد حكم الأقلية المسيحية التي أقامها الفرنسيون بزعامة "فرنسوا تومبالباي[٣٩]" ودعم المسلمين في جنوب الفلبين دعمًا مهما، وكانت العاصمة طرابلس مقرًا للمفاوضات التي دارت بين الحكومة الفلبينية والمسلمين عام ١٩٧٦م، والتي توجت بمنح ولايات الجنوب حكما ذاتيا، كما قام بمساندة الرئيس المسلم "عيدي أمين"[٤٠] في أوغندا، وأيد باكستان ضد الهند عام ١٩٧١م.

وطد القذافي علاقاته بالاتحاد السوفييتي عام ١٩٧٤م، بعد زيارة عبد السلام جلود[٤١] الرجل المهم في النظام الليبي لموسكو وتوقيعه اتفاقيات صداقة وتسليح وبتاريخ فاتح آذار/ مارس ١٩٧٩م قدم القذافي استقالته من كل مناصبه الرسمية وتفرغ لقيادة الثورة في ليبيا وتولي مسائل التدبير الداخلي والخارجي بها، كما وجد العقيد ضالته في التوجهات الاشتراكية خصوصًا في ظل مناهضته لتغول الرأسمالية المتوحشة.

واعتبر القذافي أن النظام القائم على المؤتمرات الشعبية الأساسية بأنه أكثر الأنظمة ديمقراطية وتطورا، بحيث أن المواطنين لا يختارون ممثلين عنهم، بل يشاركون بأنفسهم مشاركة مباشرة في شؤون الحكم. فالقذافي بقراره هذا يعني المشاكل الناجمة عن التجمعات السياسية والأحزاب ذات التوجهات المتنوعة أو من خلال سيطرة أفراد على الأحزاب والكراسي السياسية التمثيلية لسنوات عديدة: لذلك تم حظر الحكومة لتشكيل الأحزاب السياسية والأنشطة الجماعية. التي من المحتمل أن تتعارض مع مبادئ ثورة الفاتح. وشكل اللجان الثورية الممثلة لجميع القطاعات تقريبا، بما في ذلك مختلف المؤتمرات الشعبية والنقابات العمالية والجامعات والشركات التابعة للدولة والإعلام- وسيلة فعالة للحفاظ على الاستقرار السياسي واستتباب الأمن داخل الجماهيرية الليبية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ليبيا.

والمعروف أن ليبيا تتوفر على أكبر احتياطات النفط الخام في القارة الإفريقية فإنها تحتل المرتبة الثانية من بين أغنى دول القارة بعد جنوب إفريقيا، وتتميز بأنها أكثر تقدمًا بشكل ملحوظ مقارنة بغيرها من عدة بلدان القارة، ولم يكن القذافي مستحوذًا على الثروة النفطية شأنه شأن الحكام الناهبين للثروات الوطنية، بل كان يخصص قسطا منها للمواطنين الليبيين ولتحسين ظروف عيشهم خلافا لعدد من الحكام والرؤساء الأفارقة.

تميزت شخصية القذافي بالصرامة وبإبداء الموقف من القضايا الدولية بصراحته وبدون محاباة ولا مرونة حتى مع القوى الاقتصادية الكبرى، حيث سبب له ذلك في توتر العلاقات الليبية مع الولايات المتحدة وأوربا وفي عام ١٩٩٩م عرفت هذه العلاقات تحسنا ملحوظا بعد التعاون الذي أظهرته ليبيا في قضية لوكربي[٤٢].

اتهم القذافي منذ توليه للحكم عام ١٩٦٩م بالقيام بتدابير قمعية لإحكام السيطرة على البلاد على الرغم من كونها اجراءات احترازية تقوم بها أعتى الديمقراطيات قوة لحفظ واستتباب الأمن : في سنة ١٩٧٣م ألقت الشرطة وقوات الأمن القبض على مئات من الليبيين الذين كانوا يعارضون النظام السياسي الجديد أو الذين كانت السلطات تخشى معارضتهم له، كما قامت الشرطة وقوات الأمن باعتقال عدد من أساتذة الجامعة والمحامين والطلبة والصحفيين والتروتسكيين والشيوعيين وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وتم إخفاء بعضهم قسرا، تواصلت اتهامات نظام القذافي حيث زعم المتهمون أنه في السبعينيات والثمانينيات تزايد قمع الدولة في موجة من التوتر الثوري، وتم سجن المنتقدين وإخفائهم قسرا وسيطرت الدولة على المؤسسات الدينية[٤٣].

عرفت ليبيا القذافي تدشين عدة إصلاحات مما فند المزاعم السابقة حيث تم الإفراج عن بعض السجناء السياسيين وفي حزيران/ يونيو ١٩٨٨م اعتمد مؤتمر الشعب العام الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عهد الجماهير، التي تكفل بعض الحقوق الأساسية وتحظر أية عقوبة "تمس كرامة الإنسان وتضر بكيانه"، وتكفل بوجه خاص استغلال القضاء (المادة ٩)، وحرية التفكير (المادة ١٩)، والمساواة بين الرجل والمرأة (المادة ٢١)، كما نصت على أن هدف المجتمع الجماهيرية هو القضاء على عقوبة الإعدام[٤٤]. ورغم هذا التحسن الملحوظ في حقوق الإنسان بليبيا إلا أن الاتهامات

متواصلة للعهد الثوري للعقيد الليبي خصوصا من طرف خصومة الذين لم ترقهم ثورة الضباط الأحرار بليبيا وثورة الراغبين في حكم العقيد[٤٥]. وهي مبررات كافية للتحامل الذي تعرض له العهد القذافي رغم ما عرفه عهده من انفراج حقوقي بالداخل[٤٦] وهي في الواقع مؤشرات أظهرت التغير الإيجابي التي عرفته الجماهيرية الليبية مقارنة مع النظام الليبي السابق.

تميزت مواقف القذافي بالصرامة والوضوح تجاه العديد من القضايا[٤٧] لاسيما الثورية منها لأن الرجل وصل للحكم عن طريق الثورة العربية الساعية للانعتاق والتحرر من الأنظمة ودعم الأطراف الراغبة في التغيير من نمط أنظمتها السياسية، تلك كانت سمة العقيد معمر القذافي وخاصيته في التعامل مع الأحداث التي عاصرها ولاسيما قضية الصحراء المغربية التي نحن بصدد دراسة موقفه منها.

قبل التطرق إلى موقف العقيد القذافي من قضية الصحراء المغربية إحدى قضايا العالم العربي المعقدة والشائكة، فإن الظروف الثورية لوصول العقيد هي التي ساهمت في دعمه السياسي والعسكري لجبهة البوليساريو في مواجهة دولة إسبانيا وبإيعاز من الوالي مصطفى السيد أحد متزعمي الحراك في منطقة الصحراء المغربية. ولم يكن الدعم من أجل تأسيس دولة مستقلة عن المغرب على الرغم من اختلاف المواقف المغربية والليبية حول طبيعة أنظمة الحكم.

ثانيًا: موقف ليبيا من قضية الصحراء المغربية

١/٢-الدعم السياسي

انطلق موقف ليبيا من وقوفها إلى جانب الثورات العربية ولم تكن الصحراء المغربية بمعزل عن صراعات التحرر على اعتبار أنها كانت تحت الاحتلال الاسباني بالإضافة إلى ظهور تيارات تحررية فيما يعرف بفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث بزغ نجم الثورة العربية الرامي إلى توحيد أهداف القومية العربية وعدم الانحياز إلى أحد أطراف القطبية الثنائية آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي إذ أن الزعيم جمال عبد الناصر لعب دورا كبيرا في هذا الصدد وقد تأثر به الموقف الليبي حتى أصبحت القومية العربية حينها مرجعا للتحرر سواء بالجزائر أو ليبيا أو حتى بالصحراء في شكل بلورة فكر تحرري جسدته بالبوليساريو قبل تحوير أهدافها فيما بعد.

منذ وصول العقيد معمر القذافي إلى الحكم وفكرة تحقيق "الولايات المتحدة للصحراء الإفريقية" لا تفارق مخيلته حيث تصورها من المحيط إلى البحر الأحمر، حتى أنه أسماها أحيانًا "اتحاد الصحراء الإسلامية" وكان يدرج ضمنها صحراء العربية السعودية[٤٨]. وقد كان العقيد يهدف إلى تحقيق الوحدة العربية في العالم العربي وهو موقفه طوال حياته والذي اشتهر به من خلال التصريح به مباشرة ودون مؤاربة، وقبل تأسيس جبهة البوليساريو أطلق معمر القذافي عام ١٩٧٢م، دعوة لتحرير الصحراء عوض التضامن الشعبي العربي من أجل تحرير الصحراء بالنضال مع الشعوب الشقيقة الأخرى[٤٩].

غير أنه ومع التطورات التي شهدتها قضية الصحراء المغربية اصطدم الموقف الليبي مع التغيرات في المواقف الجزائرية والموريتانية، فنتج عن ذلك غموض لف الموقف الليبي حول دعمه للقومية العربية أو تفريخ الحركات الانفصالية من داخل الوطن العربي[٥٠] خصوصًا وأن الظرفية تطلبت التحرر والالتفاف حول الأقطار العربية من أجل تخليصها من بقايا الموجات الاستعمارية.

وبحكم نجاح ليبيا القذافي في ثورة الفاتح أصبحت ليبيا ملجأ الباحثين عن الانعتاق والحرية ومنها توالي رحلات الوالي مصطفى السيد من أجل كسب الدعم[٥١] هذا المحتل الاسباني سواء سياسيًا أو عسكريًا لمواجهتها خصوصا وأنها دولة إمبريالية مدعومة من طرف عدة دول في إطار المخططات التي قسمت القارة الإفريقية.

قامت ليبيا بدعم البوليساريو دبلوماسيًا وإعلاميًا بمشاركتها إلى جانبها في عدة محافل وساندتها بالدعاية لها في الإعلام الليبي، فقدمت طرابلس دعما للدبلوماسية الناشئة لجبهة البوليساريو بإجراء اتصالات مع دوائر عربية وأجنبية في العاصمة الليبية وشاركت في بعض اللقاءات الإفريقية التي المنظمة، وفي عام ١٩٧٤م تم قبول الجبهة البوليسارية في مؤتمر الشباب الأوربيين العرب وقبل كل شيء حركة الشباب الإفريقي

(MPJ)، وأصبحت طرابلس لفترة طويلة القاعدة الرئيسة للجنة العلاقات الخارجية للجبهة، كما تمكنت من إطلاق أول برنامج إذاعي لها من طرابلس عام ١٩٧٤م بعنوان "الساقية الحمراء والراديو على طريق التحرر"[٥٢].

وبعد الانسحاب الاسباني من الصحراء المغربية وعلى الرغم من اختلاف أنظمة الحكم بين النظامين المغربي والليبي إنشاء دولة صحراوية بالمنطقة لإدراكه التام بضرورة الوحدة العربية وأن تقسيم الوطن العربي وتفريخ دويلاته الصغيرة والكرتونية لا ينتج عنه سوى المزيد من الضعف والمزيد من المشكلات الإقليمية المعقدة التي لازالت تزكيها القوى الاستعمارية للحيلولة دون توحدها ودون تكاملها اقتصاديا وسياسيا.

حاولت ليبيا موازنة موقفها مع كل من المغرب والجزائر حيث أعلن القذافي أن مشكل الصحراء هي العقبة الكأداء أمام استكمال الاتحاد المغاربي، وساهم هذا التصريح في تقريب وجهات نظر كل من ليبيا والمغرب، ولضمان الجزائر لصف العقيد وإظهار الحياد للجزائر من جهة وإقناع المغرب أن الجبهة البوليسارية جناح تحريري ضد إسبانيا أرسل القذافي رسالة للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة[٥٣] أعلن فيها استعداد ليبيا لقبول الجمهورية الصحراوية الديمقراطية عضوًا في الاتحاد الإفريقي[٥٤]، رغم وعي العقيد أن من شروط الانضمام الاستقلال التام والوحدة الترابية والوطنية.

لقد اصطدم الموقف الليبي من قضية الصحراء المغربية من جهة أولى بحتمية الوحدة العربية التي نصت عليه ظرفية القومية العربية والثورات العربية لاسيما المصرية منها بزعامة جمال عبد الناصر في مواجهة التقسيمات التي أحدثتها الأنظمة الإمبريالية، ثم من جهة أخرى باختلاف نظم الحكم بين ليبيا الجمهورية والمغرب كمملكة يترأسها الملك الحسن الثاني: لكن رغم ذلك فقد طغى الجانب الوحدوي على الموقف وقد تجلى ذلك من خلال تصريح معمر القذافي أن "القوات الليبية رهن إشارة المغرب لتحرير صحرائه"[٥٥]، وضل متمسكا بموقفه الرافض لإقامة دولة جديدة بالصحراء، مقابل دعم البوليساريو لرفض الوجود الاسباني بالصحراء المغربية.

تعددت الآراء حول الموقف الليبي من قضية الصحراء المغربية بين من اعتبره محوريًا وأساسيًا في الملف وبين من اعتبر مجرد تصفية حسابات مع النظام الملكي القائم إلا أن يمكننا أن نعتبر أن الدعم الليبي للبوليساريو كان من أجل تحرير الصحراء من القبضة الاستعمارية ضدا في قوة أجنبية غربية وهو ما صرح به العقيد، عكس الرأي الثاني والذي يعد تحاملا على العلاقات المغربية الليبية والتي عرفت تقاربا فيما بعد وهو ما يفند الرأي الثاني.

٢/٢-الدعم العسكري

لقد كانت ليبيا أول من ساند جبهة البوليساريو بحكم توجهات ليبيا الثورية ضد الاحتلال الأوربي وبحكم الفكر الثوري عند العقيد معمر القذافي: حيث كانت حليفًا صادقًا زودها بالسلاح والمال والتكوين العسكري منذ بدايتها وعلى مدى سوات عديدة إلا أن هناك من اعتبر الدعم على أساس قيام دولة مستقلة وهو ما نفاه العقيد مرارًا وتكرارًا وحتى بعد التقارب المغربي الليبي، إذ اعتبرها البعض أن "السياسة الليبية المنقلبة عرضت الدعم لنوبات مد وجزر حسب مواقف المغرب[٥٦] راغبين في استمرار الدعم على أساس إنشاء دولة سادسة في المغرب العربي.

ساند العقيد معمر القذافي جبهة البوليساريو بالمال والسلاح والتدريبات العسكرية نظرا لكونها تخوض حربا تحريرية وثورية وهو ما صرح به العقيد القذافي عام ١٩٨٧م للملك الحسن الثاني: "نعم أسلحها لأنها حرب ثورية وأنتم ضد الثورة، بل أبعد من هذا صرح لما أوشك التقارب المغربي الليبي من النجاح أنه هو أكثر واحد يمكنه الحديث عن دعم البوليساريو عسكريا ولكنه دعمها على أساس مواجهة إسبانيا وليس المغرب: هذه المزاعم بالإضافة إلى أخرى منها: الاتهامات بتأييد العقيد القذافي للمحاولتين الانقلابيتين بالمغرب عامي ١٩٧١-١٩٧٢م) ساهمت بشكل كبير في توتر العلاقات بين المغرب وليبيا ناهيك عن التدخلات الأجنبية من أجل خلق شرخ بين الدولتين للحيلولة دون الاتحاد وإنجاح

الوحدة العربية التي مهدت لبلورة القومية العربية والتعاون بين مكونات وعناصر الوطن العربي.

ويمكن توضيح الموقف الليبي من خلال البرقية التي أرسلها العقيد القذافي للملك الحسن الثاني بتاريخ ٢٦ شباط/ فبراير والتي عبر فيها أن الجماهيرية العربية الليبية قد أعلنت في أول يونيو/ حزيران ١٩٧٢م عن تحملها لمسؤوليتها القومية، وتبنيها لحرب تحرير شعبية في "الصحراء الغربية" إن لم تستجب إسبانيا، ومن ثم ساندت ليبيا البوليساريو منذ أوائل ١٩٧٣م عن طريق إمدادها بالسلاح كما فتحت لها مكتبا في طرابلس، وذكرت البرقية أيضًا أن القيادة الليبية وحتى عام ١٩٧٥م أكدت استعدادها لدعم المغرب بوضع كافة إمكاناتها العسكرية من أجل تحرير الصحراء من الاستعمار الاسباني[٥٧]، ورغم ذلك فالبرقية حملت في فحواها أن البوليساريو مدافعة ضد الإسبان وأن البوليساريو امتداد للمملكة المغربية، رغم وجود نقاط خلافية لم تكن ذات تأثير إلا بعد توقيع اتفاقية مدريد القاضية بجلاء الجنود الإسبان من الصحراء المغربية.

زودت ليبيا قواعد البوليساريو في الجزائر بقاذفات SA-9، وثلاثة إلى أربع قاذفات من طراز SA-6، وحوالي ٤٠ دبابة T-5H55، ومركبات مدرعة من طراز BMB، وقاذفات صواريخ RM-70، وقطع مدفعية ميدانية سوفييتية الصنع ومدافع ZV-23 المضادة للطائرات وشاحنات TOYOTA مزودة ببنادق آلية ثقيلة ومدافع مضادة للدبابات[٥٨]. ولا يمكن إنكار حجم الدعم الليبي المقدم للبوليساريو حيث ساهم في تقويتها وإنعاشها إلى جانب الدعم الجزائري إلا أن النوايا متباينة ومختلفة، فالجزائر زودتها بأحدث الأسلحة من الدول الأوربية والشرقية بهدف إنشاء دولة سادسة في الساقية الحمراء بالمغرب العربي لضمان ولائها، بينما الدعم الليبي كان ضدا في الاستعمار الاسباني.

ورغم أن ليبيا قد ساندت البوليساريو مساندة مالية مهمة، إلا أنه لم تكن لها أبدا سياسة منسجمة تجاه هذا المشكل، ولم تتخذ نهائيا قرارا واضحا تجاه ثلاث مواقف متعارضة[٥٩]:

- موقف الجزائر التي زودت الجمهورية الصحراوية بالمأوى والمجال والعتاد والدعم الدبلوماسي.
- موقف موريتانيا التي اختارت التسوية مع المغرب باقتسام الصحراء.
- موقف المغرب الذي أراد استكمال وحدته الترابية وتقويتها.

ومن خلال هذه المواقف يظهر أن موقف العقيد نابع من مبادئه تجاه مواجهته الاحتلال الاسباني ونابع من مبادئه الثورية تجاه الإرادة الشعبية للصحراويين ومقاومتهم الفرنسيين في الجنوب المغربي والاسبانيين بمنطقة الساقية الحمراء المغربية عبر التاريخ. "وقد كان موقف ليبيا هذا هو من حرك الحرب التحريرية في الصحراء... إلا أن ليبيا تراجعت في فترات لاحقة وانسحبت من النزاع"[٦٠].

ومع التصعيد العسكري في الصحراء المغربية بين كل من موريتانيا والبوليساريو ما بين ١٩٧٧م و١٩٧٨م ظهرت مجموعة من التناقضات في محاولة ليبيا الحفاظ على علاقات متينة مع الطرفين، فكلاهما في حرب ضد بعضهما البعض. وفي إطار هذا التصعيد عارض القذافي استخدام الأسلحة الممولة من طرف ليبيا لضرب حليفتها موريتانيا التي هوجمت من طرف غارات البوليساريو على شنقيط. وبفعل التورط الموريتاني في هذا النزاع استقبل القذافي الرئيس المختار ولد داداه[٦١] ربيع عام ١٩٧٨م ووعده بمساعدات من أجل تطوير قطاعات الاقتصاد الموريتاني[٦٢].

ونظرًا لهذا الوضع بين كل من موريتانيا والبوليساريو فإنه بإمكان التورط الموريتاني في نزاع الصحراء أن يساهم في تفسير لماذا لم تعلن ليبيا عن دعمها للبوليساريو خلال المراحل الأولى للحرب، ولماذا منذ منتصف ١٩٧٨م حيث بدأ البوليساريو توجيه كل مجهوداته ضد المغرب، كانت ليبيا أكثر انفتاحًا ووضوحا في دعمها للبوليساريو حيث عززت ليبيا تدخلها في نزاع الصحراء المغربية بعد انقلاب يونيو/ حزيران ١٩٧٨ بنواكشوط الذي ساهم في وقف إطلاق النار بين موريتانيا والبوليساريو، وخلال الأشهر الموالية بعد ذلك، استقبل القذافي مبعوثين موريتانيين واستضاف محادثات سرية بين البوليساريو وموريتانيا[٦٣].

وإلى حدود نهاية السبعينيات تميز الموقف الليبي من البوليساريو بغموض بالغ، فمن جهة كان القذافي مقتنعا بتقديم مساعداته للثوار الصحراويين ضد الاستعمار الاسباني والفرنسي، لكنه عارض الاعتراف بـ"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" حيث أيقن أنها لن تكون لها فائدة اقتصاديًا وأنها ستعمل على "بلقنة" الأمة العربية سياسيا. "ولطالما طمح إلى التوسط في مجمل نزاع الصحراء في المستقبل القريب، كما رغب في عزل الجزائر عن استغلال امتيازات البوليساريو العسكرية والدبلوماسية، وكان يطمح إلى التوسط في جميع الخلافات الممتدة عبر الصحراء على المدى البعيد"[٦٤].

ثالثًا: توتر العلاقات بين الملك الحسن الثاني والعقيد معمر القذافي

ظنا منه أن العقيد متآمر مع الجبهة البوليسارية ضده لم يبخل الملك الراحل الحسن الثاني من جهته الضغط على ليبيا وذلك باحتضانه للمعارضة الليبية، حيث كان بعض أعضاء المعارضة ينتمون إلى العهد الملكي الليبي مثل محمد عثمان الصيد رئيس الوزراء السابق الذي حل بالرباط عام ١٩٧٠م بالإضافة إلى عدة مسؤولين ليبيين سابقين أتوا إلى المغرب بناء على طلبه، حيث أخبر الملك محمد عثمان الصيد أن السيل قد بلغ الزبى من سلوكات القذافي قائلاً "نحن بعيدون عن بعضنا وبيننا دولتان- لم أكن أظن أنهم يحقدون علي كل هذا الحقد ويحملون تجاهي هذه الأفكار، لذا منن حقي الآن الدفاع عن نفسي"[٦٥].

طلب الملك الحسن الثاني من المعارض أحمد عثمان الصيد إخباره بالأوضاع السياسية بليبيا وكيفية التعامل مع النظام الليبي وكيفية مواجهته، وبعد عدة محاورات بينهما اقترح المعارض الصيد على الملك الحسن الثاني الاتصال بالرئيس التشادي فرانسوا تومبالباي الذي كانت علاقاته بالقذافي متوترة جدًا وتم الاتفاق على تجنيد عدد كبير من الليبيين المقيمين بالتشاد ونقلهم إلى المغرب لتدريبهم تمهيدا لنظام الحكم في ليبيا واستمر هؤلاء المجندون في المغرب حتى عام ١٩٧٤م.

أثنى محمد عبد العزيز[٦٦] في محاولة لإثارة غضب الملك الحسن الثاني على الدور المهم الذي لعبته ليبيا في إشارة للدعم العسكري المقدم للبوليساريو في حرب التحرير ضد الصحراء متهما العقيد بالتراجع عن مواقفه بفعل صفقة سياسية مع الملك الراحل قائلاً: "لا تنكر أن القذافي كان أحد أكبر الداعمين لقضيتنا، فقد كانت تربطه علاقات شخصية مع زعيم البوليساريو الوالي مصطفى السيد لكن في الحقيقة أنه مع منتصف الثمانينات دخل في صفقات سياسية واتفاقيات تعاون ثنائية مع الحسن الثاني، كان من أبرز نتائجها وقف الدعم الليبي للجمهورية الصحراوية"[٦٧].

تكللت العلاقات المغربية الليبية بدخول الجزائر على الخط برغبتها استقطاب ليبيا إلى صفها ولو أن الأمر لم يخل من تنافس ضمني بين القذافي وهواري بومدين[٦٨] حول الزعامة وحول الاستحواذ على الجمهورية الصحراوية التي أوجدتها ظرفية ما بعد الحرب الباردة، حيث حاول القائدان توجيهها والتحكم فيها عن طريق محاولة استقطابها. وقد شكل هذا التنافس أحد عوامل توتر العلاقة مع الحسن الثاني كون الطرف المتنافس معه خصم للمغرب باعتباره حاضنا للجمهورية الصحراوية ومعبرًا بشكل صريح للعداء تجاه المغرب، خصوصا بعد إقصاء المغرب وإسبانيا وموريتانيا للجزائر بعد تسوية مدريد القاضية بجلاء الجنود الإسبان من الصحراء وأخذ موريتانيا لمنطقة وادي الذهب والمغرب لمنطقة الساقية الحمراء.

وخلال لقاء حاسي مسعود ٢٨/٢٩ دجنبر /كانون أول ١٩٧٥م ولقاء سرت بتاريخ ١٣ فبراير/ شباط ١٩٧٦م بين القذافي وبومدين، قرر القائدان ربط علاقات بنيوية عميقة ومتينة في طريق الوحدة والتحرير معلنين أن أية محاولة للمس بإحدى الثورتين ستعتبر مساسا بالأخرى[٦٩]. إلا أن التقارب الليبي الجزائري الذي تحقق أساسا بسبب رفض الرئيس الموريتاني للاقتراح الليبي المتمثل في تأسيس فيدرالية موريتانية صحراوية خلال ربيع ١٧٦م، لم يكن سوى عنصرا من عناصر مسلسل الصراع الذي قادته الجزائر[٧٠].

وبعد التهميش الدبلوماسي للجزائر إثر توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية، عجزت الجزائر عن إعادة التوازن المغاربي لصالحها دون دعم من ليبيا، غير أن هذه الأخيرة كان من الصعب عليها اتخاذ موقف واضح

من هذا النزاع[٧١]. فليس بإمكانها أن تتعارض مع موريتانيا البلد الذي ربطتهما علاقات التنافس والتوافق، ولم يكن بإمكانها الموافقة على التحالف مع المواقف الجزائرية وتجاوز/ نسيان موقف الجزائر المناهض لاتفاقية جربة بين تونس وليبيا عام ١٩٧٤م إلزامية لتحقيق الوحدة بين الطرفين، وموازاة مع ذلك كان القذافي مطالبا بالتوافق مع مبادئه التحررية تجاه المنطقة العربية (تحرير الصحراء من الإسبان) وعدم الموافقة على إقامة دولة جديدة.

ومقابل ذلك فالقادة الأفارقة للدول المجاورة للصحراء كان الشك يساورهم من حدوث نزاعات مع الدول العربية المتاخمة لهم، كان المغرب يسعى إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه في المجال المغاربي، وبدوره سعى العقيد القذافي إلى تعزيز تقدم الإسلام في الجنوب عموما وبليبيا خصوصا[٧٢]. وتماشيا مع هذه المساعي يمكن الرجوع إلى المشكل الليبي التشادي، وإنشاء الحركة الأمازيغية الجديدة بطرابلس، ودعم جبهة تحرير شمال مالي[٧٣]. ما يمكننا القول على أن العقيد القذافي كان أقل اكتراثا ب"جبهة البوليساريو" وب "الجمهورية الصحراوية" من اهتمامه بتداعيات النزاع وتأثيره على منطقة شمال إفريقيا عامة وهو ما تأكد من خلال الانعكاسات التي نتجت عن الاعتراف ب"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" حيث بعد هذا الإجراء في أبريل/ نيسان ١٩٨٠م، قرر المغرب قطع علاقاته الدبلوماسية مع الجماهيرية الليبية وكرد على هذه القطيعة سار القذافي في اتجاه دعم عدد من الدول الإفريقية الفقيرة من أجل محاولة استقطابها إلى جانبه في حال تطور الوضع إلى سيناريوهات سلبية.

في خلال هذه الفترة المتميزة بالعداء بين الدولتين /القائدين دافع القذافي عن "ميثاق ضد الإمبريالية" ضم كل من الجزائر وليبيا وموريتانيا و"الجمهورية الصحراوية" من أجل محاولة إظهاره للمغرب أنه قادر على إنشاء تحالفات وتحقيق الوحدة التي كانت من بين أهدافه كما أن رهانات إنشاء كيانات سياسية واسعة قوت رغبة القذافي في توحيد جميع القبائل الصحراوية من تشاد إلى موريتانيا تحت إمرته[٧٤].

لقد غض الحسن الثاني الطرف عن دعم القذافي لجبهة البوليساريو في مساندتها المالية والعسكرية والدبلوماسية لأن ذلك كان من أجل إجلاء القواعد الإسبانية من الصحراء المغربية إلا أن الوضع اختلف لما تحالف مع الجزائر ولما اعترف "بالجمهورية الصحراوية الديمقراطية" لأن الأمر تعلق بتهديد الوحدة الوطنية ولأن الحسن الثاني غامر بعرشه من أجل قضية الصحراء المغربية، لأنه أدرك أهميتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالنسبة له وللمملكة المغربية: لذلك توترت العلاقات ونشأت القطيعة بين البلدين لأن القضية معقدة وشائكة وحساسة ولأنها الملف الأول بالنسبة للدبلوماسية المغربية، "ولأنه أيضًا انسحب من منظمة الوحدة الإفريقية بسبب سعي الدول المناوئة له إلى تمكين الجمهورية الصحراوية من العضوية رغم تنافي حالتها مع الميثاق القانوني للمنظمة"[٧٥].

لا تكمن أهمية قضية الصحراء عند هذا الحد بالنسبة للملك الحسن الثاني حيث عرقلت مسألة انضمام الجمهورية الصحراوية للمنظمة الإفريقية اجتماعات رسمية حتى من قلب الجماهيرية الليبية حيث أحدثت محاولات ضم الجمهورية إلى منظمة الوحدة الإفريقية شرخا بين الدول الإفريقية ويتعلق الأمر باجتماع طرابلس الأول بتاريخ ٢٦ يوليوز/ تموز – ٨ غشت/ آب ١٩٨٢م واجتماع طرابلس الثاني بتاريخ ١٥- ٢٧ دجنبر/ كانون أول ١٩٨٢م[٧٦]. وهو ما أظهر للقذافي أن قضية الصحراء المغربية بالنسبة للمملكة المغربية أمر مهم وجب الحسم معه في حينه ومن دون تأخير وتأجيل.

والحق أن الطرفين كانا في غنى عن هذه المؤامرات واللجوء إلى الخصوم هنا وهناك والمحاولات الأجنبية لتوتير العلاقات بينهما والحديث من طرف الصحافة الأجنبية والعربية عن سعي كل منهما إلى الإطاحة بالآخر بفعل اختلاف وجهات النظر حول أنظمة الحكم وبفعل رغبة كل طرف السيطرة على الطرف الآخر من خلال المنطقة المغاربية وهما اللذان ينتميان لهذه الأخيرة وللمنطقة الإفريقية والغربية: كل هذه المجالات في أمس

الحاجة إلى التكفل وتكثيف الجهود من أجل إنجاحها في إطار القومية العريقة الإطار الوحيد لكل توافق.

رابعًا: بداية التقارب المغربي الليبي

على الرغم من موقف المعارض الليبي محمد عثمان الصيد من نظام القذافي، إلا أنه كان لا يبخل في تقديم أي مبادرة تمكن من تحسين العلاقات بين البلدين، ففي منتصف سنة ١٩٨١م زار المغرب بواسطة من العقيد الليبي مسعود عبد الحافظ [٧٧]، وقد كان هذا الأخير قريبًا جدًا من القذافي وفي الآن نفسه صديقا قديما للمعارض عثمان الصيد. لذلك اختار القذافي مسعود عبد الحفيظ للتفاوض مع الصيد للعودة

إلى ليبيا والتحاور معه حول إمكانية وساطة ممكنة مع الحسن الثاني.

قام العقيد عبد الحفيظ بزيارة الرباط ثلاث مرات في أقل من شهر، وقد استقبله الملك في المرة الثالثة، أعلن خلالها عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وقد اشترط المغرب من أجل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إيقاف طرابلس مساندتها للبوليساريو، قد حمل العقيد مسعود الشروط إلى الزعيم معمر القذافي الذي وافق عليها من دون تردد ومقابل ذلك اقترح الليبيون على المغاربة التقدم بمبادرة ثقيلة في قضية الصحراء، بحيث يكونون على استعداد لدعمها في مؤتمر القمة المزمع تنظيمه في نيروبي نهاية الشهر، وبتاريخ ٢٤ يونيو/ حزيران ١٩٨١م، تقدم الراحل الحسن الثاني مقترحًا للاستفتاء في الصحراء المغربية، وأعلن القذافي مساندة هذا المقترح.

وفت طرابلس بعهدها، فأوقفت دعمها للبوليساريو وأقفلت مقرات التدريب وقام المغرب بالوفاء باتفاقاته أيضًا، حيث خير المعارضين الليبيين الذين كان يستضيفهم بين وقف نشاطهم أو مغادرة المغرب. حتى أن التقارب المغربي الليبي انعكس إيجابا على المعارضين الليبين حيث لعب الملك الحسن الثاني دورا كبيرا في إرجاعهم لبلدهم ليبيا والتصالح مع القذافي، وكان اسم الرائد والعضو السابق في مجلس قيادة الثورة عمر المحيشي[٧٨] الأكثر تداولا، حيث تواترت الروايات حول رجوعه إلى ليبيا سنة ١٩٨٣ وهو ما أكده المغرب.

وبعد مرور سنتين على عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ظهر للملك الحسن الثاني أن الوقت قد حان لتطوير العلاقات بين البلدين إلى الأفضل حيث لمح الحسن الثاني برغبته في استقبال القذافي، وفي نهاية يونيو ١٩٨٣ عاد هذا الأخير إلى ليبيا، واجتمع القائدان على انفراد لأكثر من ساعتين وأكدا التزامهما بما سبق التوافق بشأنه[٧٩]. وقد صدر بيان مشترك في نهاية الزيارة، وقد قال الملك الراحل الحسن الثاني عن هذا اللقاء في حوار مع جريدة لوموند: "كان عندنا أناس يعارضونه في أفكاره كما كان عنده هو آخرون معارضون لنا في أفكارنا، ولكن وبعد لقائنا في يوليوز/ تموز ١٩٨٣، طلبت من معارضيه أن يغادروا المغرب، وكذلك فعل هو"[٨٠].

لم يكن من المتوقع على الرغم من عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، أن الأمور ستعرف انفراجًا وتطورًا ملحوظًا لغاية بلوغ اتحاد بين الزعيمين، لاسيما أن كلا منهما كان مؤاخذًا على الآخر سواء حول قضية الصحراء أو حول ترويج محاولات الإطاحة بكل منهما بالآخر، لكن الظروف السياسية خصوصًا محاولات التكالب على القذافي دوليًا جعلت القائدين يوقعان في ١٣ غشت/ آب ١٩٨٤م معاهدة وجدة التي دشنت ميلاد "الاتحاد العربي الإفريقي".

لقد كان "الاتحاد العربي الإفريقي" حدثا مفاجئا ضد المجرى المألوف بين ملكية دستورية محافظة ومعتدلة وبين جماهيرية ثورية رافضة للتدخل الأجنبي في السياسات العربية والإفريقية رغم أنه كان ينظر لها على أنها أقصى ما يمكن أن يبلغه المعسكر الثوري من الراديكالية، وقد كان الإعلان عن هذا الاتحاد مفاجأة صادقة للجميع وفسر ذلك الملك الحسن الثاني قصة تأسيس هذا الاتحاد أمام الملايين في خطاب ثورة الملك والشعب عام ١٩٨٤م، أذاعته الإذاعة والتلفزيون في الرباط وطرابلس، وأورد تفاصيل أخرى في كتابه "ذاكرة ملك"[٨١].

أعلن الملك الراحل الحسن الثاني أنه في يوم ١٣ يوليوز/ تموز ١٩٨٤م، استقبل مبعوثا ليبيا حاملا رسالة من القذافي وكانت نفس الرسالة التي أرسلها الزعيم الليبي إلى جميع رؤساء الدول العربية حول الوضع في

الوطن العربي والخلافات الثنائية بين البلدان قرأ الملك الرسالة وأبلغ المبعوث الليبي المدعو محمد أبو القاسم الزوي[٨٢]، أنه يتفق مع العقيد ويشاركه مرارته وخيبته. ثم خاطبه فجأة "السيد الوزير، لا يمكنني إلزام جميع العرب بأن تكون لهم نفس أفكار العقيد، ولكن أبلغوه أن ما يمكنني منحه إياه هو التعاون الأكثر عمقا، إذ هو المناضل من أجل الوحدة العربية، فلماذا لا نتحدث؟"[٨٣]. حتى أن المبعوث بقي مندهشا من التوافق بين الزعيمين من أجل إنجاح النضال والاتحاد العربي الإفريقي[٨٤] ولم تكن المدة الفاصلة بين هذه الجلسة وتاريخ توقيع معاهدة وجدة أكثر من شهر واحد، وهي الفترة التي وقع خلالها إعداد الاتفاقية عبر محادثات سرية أشرف عليها المستشار الملكي أحمد رضا اكديرة[٨٥]، مبعوث الملك إلى العقيد القذافي. وبعد التوقيع على المعاهدة في مدينة وجدة، قام القذافي بزيارة الجزائر وتونس بمعية رضا اكديرة لإبلاغهما بمضمونهما. وبعد مرور أسبوعين تمت دعوة المغاربة للمصادقة على "الاتحاد العربي الإفريقي" في استفتاء شعبي، نجح بنسبة ٩٩,٩٧ إذ صوت عليه أكثر من سبعة ملايين ونصف مليون مغربي، وفي ليبيا تمت دعوة المؤتمرات الشعبية للمصادقة عليها، وتم الإعلان رسميا وبالإجماع الموافقة على مشروع "الاتحاد العربي الإفريقي" من طرف مؤتمر الشعب العام، بالتزامن مع الاحتفالات بذكرى ثورة الفاتح من شتنبر/ أيلول.

كان الملك الراحل الحسن الثاني مدركًا أن معاهدة وجدة مع القذافي لن تعجب حلفاءه الغربيين، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك كان يحضرها بسرية تامة، وهو ما دافع عنه الملك بقوة: "كنت أعرف أنهم سيقولون لا، ولذلك فَلِم استشارة امرئ وأنت تعرف مسبقًا أنك لن تعمل برأيه؟". ومباشرة بعد خروج الاتفاقية حيز الوجود أعلنت الولايات المتحدة عن قلقها دون أن تقوم بإجراءات تأديبية ضد المغرب رغم الحديث الذي راج في الصحف عن تهديدات أمريكية بقطع المساعدات العسكرية.

استمر الملك الراحل الحسن الثاني في الدفاع عن موقفه حيث وضح الأمر في حوار مع نيويورك تايمز يوم ٢٤ شتنبر/ أيلول ١٩٨٤م، بالتأكيد على سيادة المغرب وحريته في التحرك على الساحة الدولية وتوقيع الاتفاقيات التي تتماشى مع مصلحته، "لم أخن أصدقائي الأمريكيين، ببساطة لأنني لم أتعهد أمامهم يوما بعدم توقيع معاهدة مع العقيد القذافي...وقعت المعاهدة لأنني حر في توقيعها" وقد أظهر لواشنطن أن التقارب مسألة حتمية وأنها التزام من الطرفين بتحسين العلاقات دون أن يملي طرف على الآخر ما يجب فعله. ودون أن يبين الراحل الحسن الثاني أنه يدافع عن القذافي أكد أنه يحب أن يكون "سوبرمان" وخارقا حتى يكون حقًا سببًا في كل ما ينسب إليه من أعمال إرهابية ومن التحامل المبالغ على شخصية العقيد لا لشيء سوى لمواقفه الصريحة من الوحدة العربية والإفريقية ومواقفه من سعي الولايات المتحدة للسيطرة على العالم[٨٦].

أكد عبد الواحد الراضي[٨٧] أن السفير الأمريكي وقع في ورطة وأنه لم يوجه أية برقية إلى واشنطن لإحاطتها علما بما يهيئ له الحسن الثاني والقذافي من مساعي ونيات التقارب بينهما. وبعد ذلك ظل يزور الراضي مرارًا، باعتباره الأمين العام طلبًا لبعض التوضيحات والتفسيرات، الراضي أضاف أيضًا أن الحسن الثاني والقذافي كان عليهما أن يواجها أيضًا بعض الأصوات المعارضة من الداخل: في ليبيا، عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي وعبد الله السنوسي رئيس المخابرات، وفي المغرب محمد كريم العمراني[٨٨] الوزير الأول وعبد اللطيف الفيلالي[٨٩] وزير الخارجية اللذان لم يكونا متحمسين جدًا لهذا الاتحاد خلافًا لأحمد رضا اكديرة وإدريس البصري[٩٠][٩١].

وعلى العكس من الموقف الأمريكي كانت فرنسا أكثر مرونة في التعامل مع معاهدة وجدة، وربما كان فرنسوا ميتيران[٩٢] رئيس الدولة الوحيد الذي علم بالمعاهدة قبل توقيعها، ورغم توجسها من أن تحدث المعاهدة شرخا في العزلة التي كانت تحيط بليبيا، فقد رأت فيها باريس مناسبة لإعادة الحوار والتفاوض مع القذافي بخصوص الوضع في تشاد، عبر وساطة الحسن الثاني، فقام ميتران بزيارة مدينة إفران عشية الاستفتاء على مشروع الاتحاد في ٣١ غشت/ آب ١٩٨٤م، والتقى بالعاهل المغربي، وكانت العلاقة مع القذافي والوضع في التشاد

محور حديثهما، وبعد مرور اسبوعين فقط، وصلت طرابلس وباريس بوساطة مغربية إلى اتفاق بالإجلاء المتزامن لقواتهما من تشاد ابتداء من ١٧ شتنبر/ أيلول ١٩٨٤م.

وهكذا لم تساهم عبقرية الملك الحسن الثاني في جعل القذافي يفكر بمنطق الوسط والاعتدال بخصوص الصحراء، بل جعلته كذلك يساهم في التمهيد لحلحلة النزاع الليبي التشادي، وكذلك في تغيير الصورة النمطية التي كانت تروج عن القذافي من قبيل "المتطرف- الإرهابي" إلى غير ذلك من الاتهامات المجانية والمتحاملة التي ساهم الحسن الثاني في تفنيدها من خلال أخذ مبادرة التفاوض مع العقيد.

دافع الملك الراحل الحسن الثاني عن فكرة القذافي "الاتحاد العربي الإفريقي أمام البلدان المغاربية في خطاب ثورة الملك والشعب عام ١٩٨٤م. وقد أنهك الملك الحسن الثاني نفسه من أجل إقناع الجزائر وتونس وموريتانيا أن معاهدة وجدة أهدافها سليمة و"مفتوحة على جميع الدول العربية والإفريقية" حتى أن الملك الحسن الثاني قال: "الاتفاقية التي بيننا ليست فقط نزيهة بل أكثر هي بريئة، لأنها ليست موجهة ضد أي جهة، معمولة فقط لفائدتنا وإننا نترك الباب مفتوحا لكل من أراد أن يلتحق بنا... وكما قلت في بداية خطابي هي تكميل للشيء الذي قامت به الجزائر وتونس وموريتانيا فعلى كل حال إذ بدأوا هم من الوسط، فلا شيء يمنعنا نحن الأجنحة أن نتعاون فيما بيننا"[٩٣].

حتى ولي العهد محمد السادس آنذاك دافع عن حسن النوايا المرتبطة بمعاهدة وجدة، وهو الذي اختار "الاتحاد العربي الإفريقي" موضوع بحثه لنيل شهادة الليسانس في الحقوق سنة ١٩٨٥م قائلاً أن المعاهدة رفضتها الجزائر وتونس واعتبرها المسؤولون الجزائريون والتونسيون مناورة، وأساءوا الظن بالملك الحسن الثاني والقذافي، وقد ذهب التونسيون أنها جاءت ضدا على معاهدة التعاون والإخاء المبرمة حديثا بين الجزائر وتونس وموريتانيا وذهب الجزائريون إلى أكثر من ذلك فاعتبروها محاولة حصار، الهدف منها جعل بلدهم تحت السيطرة المغربية الليبية. وتعتبر هذه الاتهامات المتحاملة على التقارب الليبي المغربي ظالمة وغير منطقية على اعتبار أن المغرب كان يسعى إلى ضمان القذافي إلى صفه، كما أن البلدان المغاربية أساءت التقدير وهو أمر خطير، فمعاهدة وجدة لا تهدف التفويض ولا النيل من أية مصالح، بل كان هدفها أعمق من ذلك، حيث كان هدفها بناء صرح تعاون مغاربي في انتظار التحاق باقي الدول المغاربية، ولكن سوء النوايا غلب على الإخوة المغاربيين.

ولا شك أن غايات الملك الراحل الحسن الثاني كانت ترنو إلى التأسيس والتشييد حينما استقبل يوم الجمعة من شهر يوليوز/تموز ١٩٨٤ مساء مبعوثا ليبيا يبلغه من القذافي خطابا مضمونه البراءة كذلك، وفي ضوء هذا كله يمكن القول إن نوايا البلدين سليمة وهدفها التقارب وتحسين العلاقات وقطع الطريق على من يدعمون الانفصال، وتلك غاية سعى الملك الحسن الثاني في اتجاه إرساء اتحاد بين المملكة المغربية والجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية".

ورغم ذلك لم تقتنع الدول المغاربية بحسن نوايا معاهدة وجدة، حيث أعلنت تونس عن تحفظها وقلقها من سياسة الأطراف في المنطقة المغاربية، وقد ترجمت الجزائر ردها بعد شهرين بالضبط بالعنف حيث شنت جبهة البوليساريو يوم ١٣ أكتوبر/ تشرين أول ١٩٨٤م على الساعة السادسة صباحًا ضد أحد مقاطع الجدار العازل الذي أنشأه المغرب في الصحراء، وكان الهجوم الأول من نوعه منذ ١٥ شهرًا. إن غاية الحسن الثاني تحققت من خلال إقناع الجماهيرية الليبية بعدم مساعدة البوليساريو وتدريبها، خصوصًا حينما تيقن من استحالة التفاهم مع الجزائر التي اتخذت من البوليساريو مبدأ لها وكذلك جعل حق تقرير المصير خيارها مع عدة دول منها الدولة الفلسطينية وإسقاط ذلك على قضية الصحراء المغربية وهي التي تعرف أنها جزء لا يتجزأ من المملكة المغربية عبر مختلف الإمبراطوريات التي مر منها تاريخ المملكة الشريفة.

ورغم أن الملك الحسن الثاني والعقيد معمر القذافي قد أكدا في مناسبات عديدة على أن الاتحاد لا علاقة له بسياسة المحاور، وأنه خطوة لإنجاح المغرب العربي والوحدة العربية الشاملة، وأنه لا يتعارض مع معاهدة "الأخوة والوفاق" التي تمت بين الجزائر وتونس بتاريخ

١٩٨٣م، وقد كانت الجزائر من أشد المعارضين لهذا الاتحاد معتبرة أنه تجسيد لسياسة المحاور في منطقة المغرب العربي، وهو ما جاء على لسان الرئيس الشاذلي بن جديد[٩٤] قائلاً: "الاتفاق المغربي الليبي هو محور يبعثر الجهود ولا يجمع الصفوف، ويبتعد عن تطلع بلداننا إلى وحدة أصلية...نحن لا نؤمن سياسة المحاور لأنها تتناقض مع المصالح الحقيقية لبلادنا...ولكننا نؤمن بالتعاون والتكامل ويحسن الجوار الإيجابي كوسيلة فعالة توفر المناخ الملائم للسير في طريق تحقيق الوحدة"[٩٥].

وفي رده على مثل هذه الادعاءات صرح العاهل المغربي في خطاب العرش بتاريخ ٣ مارس/ آذار ١٩٨٥م، أرسينا أساسه ووضعنا إطاره (أي الاتحاد) لا يعادي أحد ولا يحارب أحد ولا يقوم على حساب أي قطر من الأقطار أو أية دولة من الدول ولم يكن القصد من تأسيسه أن ينشئ محورا لمناورة أو مناهضة جهة من الجهات، بل كانت الغاية المتوخاة منه أن يؤلف ويجمع لا أن يفرق ويشتت[٩٦].

غير أنه وبسبب الاحتجاجات الأمريكية على سرية ومضمون الاتفاقية والضغوط الممارسة من طرفها للتخلص منها، وشنها لعدوانها الشهير على كل طرابلس وبنغازي في ١٥ أبريل/ نيسان ١٩٨٦م، إلى جانب الزوبعة السياسية التي أثارتها زيارة الوزير الأول الإسرائيلي شمعون بيريز[٩٧] للمملكة المغربية بتاريخ ٢١ يونيو/ حزيران ١٩٨٦م في إطار ما يعرف بلقاء إفران[٩٨] وتوتر العلاقات مجدداً وتم إجهاض الاتفاقية بسبب ذلك وجعلها صورية بين الطرفين ،لأنه من وجهة الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا التحالف سواء طال أو قصر فإنه سيؤثر مستقبلا على حليفها الاستراتيجي المغرب وبالتالي سيؤثر ذلك بشكل سلبي على العلاقات المغربية الأمريكية في قادم الأيام، كما أن الولايات المتحدة لا تثق في حلفاء غريمها الإتحاد السوفيتي رغم انهياره.

خَاتِمَةٌ

ختاماً، مرت ليبيا بعدة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية حيث كانت تعرف نظاماً ملكياً عانى من عدة صعوبات وعراقيل منها: الأزمات الاقتصادية في عهده وعدم القدرة على حفظ الاستقرار السياسي وهو ما لامسناه من خلال التغيرات الطارئة على الحكومات الليبية، ناهيك عن السخط الشعبي على النظام الملكي. فمهدت هذه الظروف بالإضافة إلى المد التحرري بالعالم العربي لوصول شخصية العقيد معمر القذافي إلى الحكم عن طريق الثورة الشعبية المجيدة في الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩م ضد النظام الملكي السنوسي الذي أثبتت عجزه عن قيادة ليبيا الحديثة، وبذلك أسس القائد الثوري معمر القذافي ليبيا الحرة وأرس ركائزها وبرزت بتوهج ضمن المنتظم الدولي، وأبدت مواقف جريئة من قضايا مصيرية مثل القضية الفلسطينية والاستفراد الأمريكي بسيادة العالم بالإضافة إلى وضع النقط على الحروف خصوصا ما تعلق بالأنظمة العربية الموالية للغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

دعم القذافي جبهة البوليساريو بكونها حركة تحررية ضد الاحتلال الاسباني للصحراء المغربية وليس من أجل الانفصال عن المملكة المغربية وهو ما عبر عنه العقيد مرارًا مذكرًا أنه يمكن له وحده الحديث عن الجبهة البوليسارية، لا بل هي أبعد من ذلك بقوله نحن من أسسناها، ولكن ضد الغرب وليس ضد المغرب كما روج خصوم هذا الأخير من أجل التشويش على العلاقات المغربية.

أبان التقارب المغربي الليبي فيما عرف باتفاقية وجدة ١٩٨٤م عن حسن نية العقيد معمر القذافي تجاه قضية الصحراء المغربية وتجاه المملكة المغربية وعدم الانجراف وراء الموقف الموريتاني المتذبذب والموقف الجزائري العدائي من وحدة المغرب الوطنية والمعرقل للاتحاد المغاربي والاتحاد العربي بمحاولة تأسيس دولة سادسة على حساب المجال المغربي وعلى حساب تاريخه عبر قرون من الإمبراطوريات المغربية العتيدة.

لم يرق التقارب المغربي الليبي للجيران المغاربيين فاعتبروه تهديدًا ضدهم على الرغم من تصريحات القائدين على أن الهدف منه هو توحيد وجهات النظر بخصوص قضية الصحراء المغربية والاتفاق المتبادل حول احترام القضايا والشؤون الداخلية للبلدين وعدم تجاوز كل منهما الآخر في قادم، خصوصًا الجزائر الساعية إلى استخدام ليبيا واستقطابها إلى جانبها من أجل تأسيس دولة سادسة في المغرب العربي لضمان توازنها المختل أساسا أمام الإجماع الدولي بانتماء الصحراء إلى مجالها الأم وأمام قناعة المنتظم الدولي أن الصحراء جزء لا يتجزأ من المملكة المغربية عبر مراحل تشكلها منذ أكثر من اثنى عشر قرنًا.

الملاحق

ملحق رقم (١)

وثيقة وزارة الخارجية والمباحث الأمريكية

التاريخ ٠٤ ماي/أيار ١٩٨٤

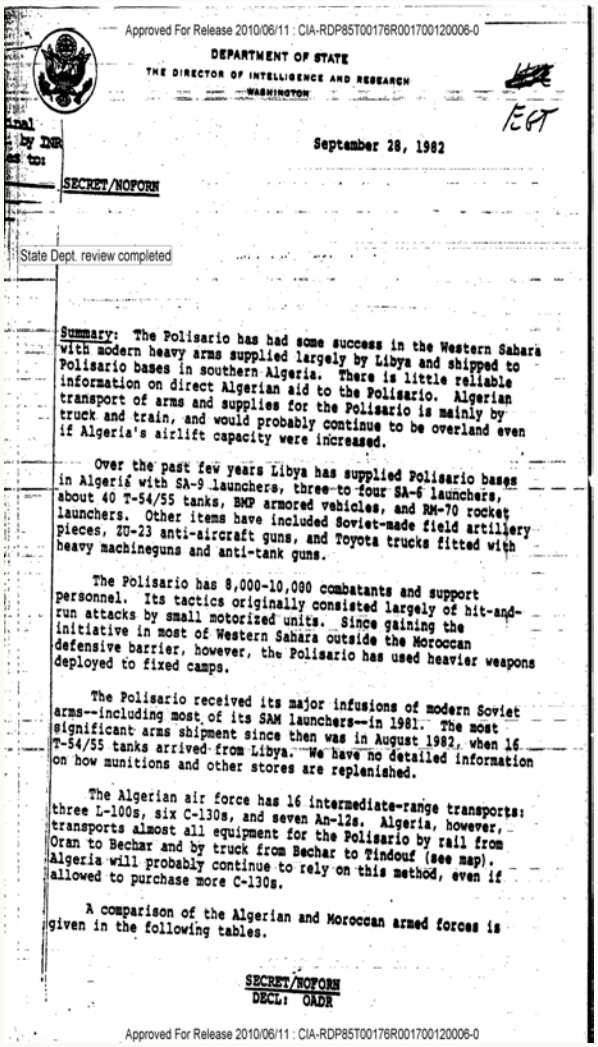

Approved For Release 2010/06/11 : CIA-RDP85T00176R001700120006-0

DEPARTMENT OF STATE
THE DIRECTOR OF INTELLIGENCE AND RESEARCH
WASHINGTON

September 28, 1982

SECRET/NOFORN

State Dept. review completed

Summary: The Polisario has had some success in the Western Sahara with modern heavy arms supplied largely by Libya and shipped to Polisario bases in southern Algeria. There is little reliable information on direct Algerian aid to the Polisario. Algerian transport of arms and supplies for the Polisario is mainly by truck and train, and would probably continue to be overland even if Algeria's airlift capacity were increased.

Over the past few years Libya has supplied Polisario bases in Algeria with SA-9 launchers, three to four SA-6 launchers, about 40 T-54/55 tanks, BMP armored vehicles, and RM-70 rocket launchers. Other items have included Soviet-made field artillery pieces, ZU-23 anti-aircraft guns, and Toyota trucks fitted with heavy machineguns and anti-tank guns.

The Polisario has 8,000-10,000 combatants and support personnel. Its tactics originally consisted largely of hit-and-run attacks by small motorized units. Since gaining the initiative in most of Western Sahara outside the Moroccan defensive barrier, however, the Polisario has used heavier weapons deployed to fixed camps.

The Polisario received its major infusions of modern Soviet arms--including most of its SAM launchers--in 1981. The most significant arms shipment since then was in August 1982, when 16 T-54/55 tanks arrived from Libya. We have no detailed information on how munitions and other stores are replenished.

The Algerian air force has 16 intermediate-range transports: three L-100s, six C-130s, and seven An-12s. Algeria, however, transports almost all equipment for the Polisario by rail from Oran to Bechar and by truck from Bechar to Tindouf (see map). Algeria will probably continue to rely on this method, even if allowed to purchase more C-130s.

A comparison of the Algerian and Moroccan armed forces is given in the following tables.

SECRET/NOFORN
DECL: OADR

Approved For Release 2010/06/11 : CIA-RDP85T00176R001700120006-0

ملحق رقم (٢)

مقال دورية أجنبية حول العقيد معمر القذافي

التاريخ: ٢٨ شتنبر /أيلول ١٩٩٢

STAT

Sanitized Copy Approved for Release 2010/09/02 : CIA-RDP90-00552R000505250063-7

ARTICLE APPEARED ON PAGE

CHRISTIAN SCIENCE MONITOR
4 May 1984

Libya's Qaddafi: shattered dreams, fear of coup plots

He seems little like the idealist who overthrew King Idris in '69

By John Cooley
Special to The Christian Science Monitor

London

A scowl furrows his brow. His face showing the strain of living for years under threat of assassination, Muammar Qaddafi listens.

The Libyan leader tries to concentrate for a moment on the questions newsmen fire at him at a Tripoli news conference. His thoughts seem far away.

Even as Colonel Qaddafi accuses Britain of framing his former emissaries in London for the murder of a British policewoman to provoke Britain to break ties with Libya, his eyes seem to look beyond the TV cameras in the security-cordoned room.

Isolated from neighbors whom he has alternately helped with money and arms and harmed with conspiracies, Qaddafi is a leader haunted by his past, say former intimate friends and associates. They say his thoughts are often filled by memories of disastrous military adventures, such as his support for Ugandan dictator Idi Amin, or his present encounter with the French-backed regime in neighboring Chad.

Losing his hold on Libya?

Perhaps other specters cross his vision: shattered plans for Libya's union with Egypt, Sudan, Tunisia, Algeria, and even Syria.

The TV cameras show Qaddafi return from his reverie. He faces the reporters again and offers France a carrot: mutual withdrawal of French and Libyan troops from Chad. Then he wields a stick against Britain: a threat to again aid guerrillas from the outlawed Irish Republican Army.

The troubled leader on the television screen seems to have little in common with the idealistic and unknown young man this reporter first met in Tripoli in 1968, only days after he and a baker's dozen of like-minded other young lieutenants had overthrown the Western-protected King Idris.

Qaddafi is zealous, puritanical, and conspiratorial. His moods vacillate between elation and depression, although he is still charged with a sense of mission. That mission, he often said in so many words, was to continue the struggle for Arab unity and liberation begun by his idol, Egypt's late President Gamal Abdel Nasser.

Now, Qaddafi's Libyan opponents say – with much evidence to support them – Qaddafi's direct personal hand on Libya's tiller is partly replaced by a kind of revolutionary directorate. Its members are young zealots, scarcely known even in Libya. Qaddafi, denying that he is chief of state, can approve or disavow their acts and decisions as he chooses.

Qaddafi's opponents say this inchoate system breeds chaos.

"Opposition is sweeping Libya like a growing storm," says Muhammad Magarief, once a financial controller, who is shocked by Qaddafi's reckless spending of Libya's oil wealth on foreign adventures.

Abdul Hamid Bakkoush, who served as prime minister for King Idris, agrees. He adds that overthrowing Qaddafi, protected as he is by loyal tribesmen and East German security guards, may not be easy.

Many close observers wonder about Qaddafi's sanity. Newsmen in Libya recently reported that he is said to depend heavily on tranquilizers, and that he acts like a man in physical danger.

The confusion evident in Qaddafi's thinking and utterances is matched by apparent incoherence in his policies. Dreams he had as a student at the Libyan military academy centered on Arab unity and liberation. But with each foreign misadventure, these dreams have faded.

By the time the United States suspended diplomatic ties with Libya in 1981, Qaddafi had begun to lash out at neighbors and had alienated friends, including US and other Western intelligence agencies, which at first felt his anticommunist, Muslim zeal deserved protection.

Qaddafi's targets had included Egypt, Sudan, Tunisia, and Morocco. Then his tactics began to change. He indulged in a series of on-again, off-again flirtations with "reactionary" regimes, as he had called them, like those of the Moroccan and Saudi Arabian kingdoms.

Qaddafi first offered, then withdrew, help for Moroccan King Hassan's adversaries, the Polisario guerrillas fighting Morocco for control of the former Western Sahara. Qaddafi kept up sporadic pressure on Tunisia. He has even turned against Algeria, which he once termed a "revolutionary sister state."

Recently he has financially supported an Islamic fundamentalist group headed by Ahmed Ben Bella, Algeria's first president after independence, now considered in Algeria a subversive nuisance to President Chadli Benjedid's government.

In the Mideast, Qaddafi helps various radical Palestinian guerrilla groups, but spurns as an enemy the mainstream Palestine Liberation Organization chairman,

Sanitized Copy Approved for Release 2010/09/02 : CIA-RDP90-00552R000505250063-7

الإحالات المرجعية:

(١) **الحسن الثاني بن محمد بن يوسف العلوي** (٩يوليوز/ تموز ١٩٢٩م -٢٣ يوليوز/ تموز ١٩٩٩م) ثاني ملوك المملكة المغربية بعد الاستقلال، والملك الثاني والعشرين للمغرب من سلالة العلويين الفلاليين، تولى حكم المغرب المملكة المغربية خلفًا لوالده الملك محمد الخامس في ٢٦ فبراير/ شباط ١٩٦١م وحتى وفاته بتاريخ ٢٠ يوليوز/ تموز ١٩٩٩م. ينتمي الملك الحسن الثاني إلى السلالة العلوية التي تعود في نسبها إلى الحسن بن علي بن أبي طالب، وكان يحمل لقب أمير المؤمنين.

(٢) **معمر محمد عبد السلام القذافي** المعروف باسم العقيد القذافي. كان سياسيًا وثوريًا ليبيا حكم ليبيا لأكثر من ٤٢ سنة. أولاً كرئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ١٩٧٧م -٢٠١١م. وصل القذافي للسلطة على إثر ثورة الضباط الأحرار ضد الملك إدريس، ملك المملكة الليبية عام ١٩٦٩م وظل رئيسًا لمجلس قيادة الثورة إلى غاية عام ١٩٧٧م، عندما تنحى رسميا من رئاسة مجلس قيادة الثورة وأصبح قائدا للثورة.وفي سنة ٢٠٠٨م عقد اجتماعًا لزعماء أفريقيا ومنح لقب ملك ملوك إفريقيا ومدافعا عن رئيسيا عن فكرة الولايات المتحدة الإفريقية، وشغل منصب رئيس الاتحاد الإفريقي في الفترة من ٢ فبراير /شباط ٢٠٠٩م إلى ٣١ يناير /كانون ثاني ٢٠١٠م.

(٣) **الوالي مصطفى السيد** (١٩٤٨- ٩ يونيو/ حزيران ١٩٧٦م مناضل صحراوي قاوم الاستعمار الإسباني، ويعتبر من مؤسسي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب وأحد أبرز الشخصيات الوطنية الصحراوية، درس في الرباط ينحدر من محافظة طانطان بالصحراء المغربية، أعلن عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بتاريخ ٢٧ فبراير/ شباط ١٩٧٥م. وتوفي في عملية عسكرية شمال اكجوجت بمائتين كلم، بعد أن كان يعيش بين القواعد العسكرية ويشرف على العمليات، من بين المؤمنين بحتمية انتصار الشعوب ومن بين المؤمنين بوحدة القارة الإفريقية.

(٤) **إدريس السنوسي** هو محمد إدريس الأول (١٢ مارس/آذار ١٨٩٠م- ٢٥ مايو/أيار ١٩٨٣م) هو أول حاكم لليبيا بعد الاستقلال عن ايطاليا وعن قوات الحلفاء بتاريخ ٢٤ ديسمبر/ كانون أول ١٩٥١م وحتى عام ١٩٦٩م، وهو من العائلة السنوسية من سلالة محمد بن علي السنوسي، مؤسس الطريقة السنوسية وورث موقع جده.

(٥) **وثائق الخارجية المصرية**، محفظة (١)، ملف (١)، تحت رقم ١/٨٦/٧٤٦، ج(٢)، تقارير صحفية للسفارة المصرية في ليبيا، تقرير السفير المصري بليبيا للخارجية المصرية بشأن أحوال ليبيا السياسية خلال الفترة من عام ١٩٦٧م وحتى عام ١٩٦٨م، ص ١٦٨-١٦٩.

(٦) **مضابط مجلس النواب الليبي**، الفصل التشريعي التاسع عشر، جلسة (٣٩)، السبت ٢٦ أبريل/ نيسان ١٩٦٩م، "استجواب سالم بن الكعبي المقدم للحكومة بشأن تقليص إدريس لموازنة الجيش المعتمدة لعام ١٩٦٩م- ١٩٧٠م، ص ٢٥٦٨.

(7) Le monde, French journal, Issue N°, 2501, Sat, 13, Dec, 1969, P 2, www.google.com

(٨) أحمد الفنيش، **المجتمع الليبي ومشكلاته**، طرابلس، ١٩٦٩م، ص ١٤١.

(٩) **عبد المجيد كعبار:** (٩ مايو/أيار ١٩٠٩- ٤ أكتوبر/تشرين أول ١٩٨٨م) سياسي ليبي شغل عدة مناصب سياسية في مرحلة المملكة الليبية (١٩٥١- ١٩٦٩م) منها منصب رئيس وزراء ليبيا خلال الفترة من ١٩٥٧م إلى ١٩٦٠م خلفا لرئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم، وقد شغل قبل ذلك منصب وزير الخارجية في الحكومة الليبية.

(١٠) **وثائق الخارجية المصرية**، محفظة (٤)، ملف (٦٨)، رقم ٢٤٢/٧/٣، ج (٢)، التقرير نصف سنوي خلال الفترة من يناير وحتى يونيو ١٩٦٠م، إعداد مصطفى عبد القوي، ص ١٨.

(١١) صلاح العقاد، **ليبيا المعاصرة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٨٠, ١٩٧٠م، ص١٤٦-١٤٧.

(12) U.N, year book, 1952, 1954, 1961, New York, 1962, PP 14, 28.

(١٣) **مضابط مجلس النواب الليبي**، الفصل التشريعي العاشر، جلسة (٦٨)، جلسة غير اعتيادية، الخميس ٢٣ يونيو ١٩٦٠م، وهي لمناقشة قضية عطاء الطريق الرابط بين إقليم فزان والبحر المتوسط "استجواب النائب محمد بن عيسى نائب طرابلس"، ص ٦٤٨.

(١٤) **جمال عبد الناصر** (١٥ يناير/ كانون ثاني١٩١٨م -٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠م) ثاني رؤساء مصر تولى السلطة من عام ١٩٥٢م إلى وفاته.وهو قائد الاتحاد العربي الاشتراكي الذي يدعو لإتحاد الدول العربية وهو أحد قادة ثورة ٢٣ يوليوز/ تموز ١٩٥٢م التي أطاحت بالملك فاروق، وحولت نظام مصر لجمهورية رئاسية، والذي شغل منصب نائب رئيس الوزراء في حكومتها الجديدة. كان عضوًا في حزب مصر الفتاة الذي ينادي بالاشتراكية قبل اندلاع الثورة، قام جمال عبد الناصر بعد الثورة بالاستقالة من منصبه بالجيش وتولى رئاسة الوزراء، ثم اختير رئيسًا للجمهورية بتاريخ ٢٥ يونيو/ حزيران ١٩٥٦م وفقًا للاستفتاء الذي أجري في ٢٣ يونيو/ حزيران ١٩٥٦م.

(١٥) معروف أيضًا باسم محمد بن عثمان (١٧ أكتوبر/ تشرين أول ١٩٢٤م - ٣١ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٧م) رئيس وزراء ليبيا (من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣) ويعتبر "مخطط" إلغاء نظام حكم الفيدرالي عام ١٩٦٢م.

(١٦) **محيي الدين فكيني** (١٠ مارس /آذار ١٩٢٥م – ٩ يوليوز /تموز ١٩٩٤م)، ينتمي إلى قبيلة الرجبان التي تسكن الجبل الغربي في إقليم طرابلس. والده محمد بن خليفة فكيني، أحد قادة المقاومة في ليبيا ضد الغزو الإيطالي، تولى عدة مناصب سياسية.

(١٧) **وثائق الخارجية المصرية**، محفظة (٤)، ملف (٦٨)، تحت رقم ٢٤٢/٧/٣, جلسة (٢)، التقرير السياسي الشهري لشهر دجنبر/كانون أول ١٩٦١م، ص، ص ٢٢-٢٣.

(١٨) **جامعة الدول العربية**، المحاضر الختامية لجلسات دور الاجتماع التاسع والثلاثين الاستثنائي على مستوى القمة العربية الأولى بالقاهرة في يناير/ كانون ثاني ١٩٦٤م، ص٢٨-٢٩، محمد يوسف المغربي، ليبيا بين الماضي والحاضر، مركز الدراسات الليبية، أوكسفورد، ٢٠٠٤، ص ١٦٤.

(١٩) كان يشغل حينها مدير أمن برقة.

(٢٠) الطاهر أحمد الزاوي، **أعلام ليبيا**، لبنان، ٢٠٠٤، ص، ص ٦٨-٦٩.- انظر أيضًا: الأهرام، العدد ٢٧٨٨٦، بتاريخ الأربعاء ١٧ أبريل/ نيسان ١٩٦٣م، ص ٢.

(٢١) **محمود المنتصر** (٨ أغسطس/ آب ١٩٠٣م – ٢٨ سبتمبر / أيلول ١٩٧٠م) سياسي ليبي شغل منصب رئاسة الوزراء في الحكومة الليبية خلال الفترة من ١٩٥١م إلى ١٩٥٤م ومن ١٩٦٤م إلى ١٩٦٥م، وأول رئيس وزراء في دولة ليبيا التي أعلن عن استقلالها وقيامها في ٢٤ دجنبر / ١٩٥٢م، تقلد المنتصر عدة مناصب أخرى ومنها منصب رئيس الديوان الملكي.

(٢٢) **منير ماهر محمد هادي**، مقدمات ثورة الفاتح من سبتمبر/ أيلول ١٩٦٩م، مجلة البحث العلمي في الآداب، الجزء الأول، العدد ١٨، ٢٠١٧، ص، ص ٢٧٥-٢٨٥.

(٢٣) **حسين مازق** (٢٦ يونيو/ حزيران ١٩١٨م – ١٢ ماى/ أيار ٢٠٠٦م) سياسي ليبي شغل عدة مناصب سياسية منها رئيس وزراء ليبيا (من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧م).

(٢٤) جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

(٢٥) مصطفى بن حليم، **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي**، "وثائق وصور"، مطبعة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢م، ص، ص ٣١-٣٢.

(٢٦) السيد عوض عثمان، **العلاقات الليبية الأمريكية (١٩٤٠-١٩٩٢)**، ط١، مركز الحضارات، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٦٨.

(٢٧) **عبد القادر عبد القادر البدري** (٨ ديسمبر / كانون أول١٩٢١م – ١٣ فبراير/ شباط ٢٠٠٣م) رئيس وزراء ليبيا – أكتوبر/تشرين أول ١٩٦٧م، مواليد منطقة المليطانية بالقرب من مدينة الابيار حوالي ٦٢ كيلومتر شرق مدينة بلغازي. كان وحيد أبويه، حيث توفي والده وأمه حامل به فسمته على اسم والده. عاش حياة البادية البسيطة الفقيرة في ذلك الوقت، تولى عدة مناصب سياسية.

(٢٨) سالم الكتبي، **ليبيا مسيرة الاستقلال، "وثائق محلية ودولية"**، ج٣، ط١، الدار العربية للعلوم، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ١٢٤.

(٢٩) **عبد الحميد البكوش** (١٩٣٣م-٢٠٠٧م)، رئيس وزراء ليبيا من (من ١٩٦٧م إلى ١٩٦٨م) في العهد الملكي.

(٣٠) سامي حكيم، **هذه ليبيا**، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ٢١٦.

(٣١) ويتمظهر ذلك من خلال عدم وجود استقرار سياسي وتوالي عدة حكومات في فترة وجيزة، كما حدث بالضبط لما بدأت الإمبراطورية العثمانية في التدهور وقد حاولت الحكومات المتعاقبة الموالاة للملك إدريس السنوسي وبريطانيا ما عدا حكومة محي الدين فكيني، التي كانت تصبو لتغيير هذه السياسة القائمة على الخضوع لبريطانيا.

(٣٢) لقد كان وصول أول جيش في العالم العربي للسلطة هو الجيش العراقي، نفذه قائد الفرقة بالجيش العراقي بكر صدقي عام ١٩٣٦م، كما وصل عام ١٩٥٢م الضباط الأحرار بمصر بقيادة جمال عبد الناصر على حساب الحكم الملكي، وفي عام ١٩٥٢ وصل هواري بومدين إلى الحكم على حساب أحمد بن بلة وكان أول رئيس بعد استقلال الجزائر وفي عام ١٩٦٨م قاد أحمد بكر وصدام حسين الثورة في العراق ضد الرئيس عبد الرحمان عارف، أما في ليبيا فقد تزعم العقيد ثورة الضباط عام ١٩٦٩م ضد الملك إدريس السنوسي. وشهدت سوريا العديد من الثورات والتغيرات إلى أن وصل كل من حافظ الأسد ومصطفى طلاس مبتغاهما في تحقيق الهدف عام ١٩٧٠م. وفي اليمن حاول محمد فلاح التمرد على الرئيس علي عبد الله صالح عام ١٩٧٨م ولكن فشل. وعرف السودان العديد من الأحداث والتغيرات ولم يستقر فيه الحكم منذ استقلاله

عام ١٩٥٢م. وفي موريتانيا ثار الضباط عام ١٩٧٩م على الرئيس المختار ولد داداه، ولم تعرف الدولة استقرارًا بعده لعدة سنوات. وفي المغرب حاول الجنرالات الوقوف في وجه نظام الملك الحسن الثاني رحمه الله عامي ١٩٧١ م و١٩٧٢م لكنهم فشلوا في ذلك. وكانت لهذه الثورات دور مهم على هذه الدول وشعوبها وأثرت إيجابا بشكل متفاوت على عدة جوانب من الحياة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية.

(٣٣) عبد الرزاق الفرادي، **عملية فجر ليبيا: مقدماتها وسياقاتها صفحات من وقائع الثورة المضادة**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ٢٠٢١م، ص ١٥.

(٣٤) **قوقوني واداي أو بوكوني عويدي** رئيس دولة تشاد من ١٩٧٩م إلى ١٩٨٢م ولد عام ١٩٤٤م وقد عاد مؤخرا إلى تشاد بعد قضائه فترة طويلة في منفاه في الجزائر وهو ينتمي إلى قبيلة القرعان من فرع التبو، دخل السياسة في نهاية الستينيات كفدائي في الجبهة الوطنية لتحرير تشاد استاء من سيطرة المسيحيين الجنوبيين المدعومين فرنسا على الحكم بقيادة الرئيس السابق فرانسوا تومبالباي وقاد الحرب إلى أن حرر البلاد في عام ١٩٧٩م ،واختير كرئيس للبلاد بعد مؤتمر لاغوس ،خرج من البلاد بعد السيطرة على انجمينا العاصمة من قبل القوات التي كان يقودها حسين حبري والتجأ حسين بوكوني إلى الجزائر ثم عاد مرة أخرى إلى ساحة الحرب بمساعدة ليبية حيث استطاع بمساعدة القوات الليبية الدخول إلى العاصمة انجامينا منتصرًا على غريمه حسين حبري.

(٣٥) **حسين حبري** (١٣ أغسطس/ آب ١٩٤٢م في فايا شمال تشاد – ٢٤ أغسطس/ آب ٢٠٢١م في داكار في السنغال). سياسي تشادي كان رئيس تشاد من ١٩٨٢م إلى ١٩٩٠م. وقبلها كان رئيسا لوزراء تشاد في الفترة من ٢٩ أغسطس ١٩٧٨م- ٢٣ مارس/ آذار ١٩٧٩م، وهو من قبيلة الأنكرة إحدى فروع قبائل التبو. بعد إكماله لتعليمه الأساسي اشتغل في بريد الإدارة التشادية فحصل على منحة لدراسة العلوم السياسية في فرنسا، وعاد إلى تشاد عام ١٩٧١م. بدأ في الظهور على الساحة الدولية بعدما هاجمت مجموعة تحت قيادته بلدة بارداي في تبيستي وأخذت ثلاثة أوروبيين رهائن. حكمت عليه المحكمة الإفريقية الخاصة في داكار في ٣٠ مايو/ أيار ٢٠١٦م بالسجن المؤبد، بعد إدانته بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم اغتصاب، وخطف وإعدام وتعذيب.

(٣٦) الفاضلي فتحي، **حرب التشاد.. الكارثة الكارثة" ليبيا المستقبل**، ٣١ يوليوز/ تموز ٢٠٠٧، تاريخ الدخول ٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠.

(37) www.hvw.org

(38) www.marefa.org

(٣٩) **فرنسوا تولمباي** (١٩١٨م-١٩٧٥م) ولد في جنوب تشاد عام ١٩١٨م وهو مسيحي ينتمي إلى قبيلة سارا كان معلما وناشطا اتحاد عمالي ويعتبر أول رئيس لتشاد، بعد الاستقلال عن فرنسا اتسمت فترة حكمه في الستينيات وبداية السبعينيات بالاضطرابات السياسية بعد اغتياله عام ١٩٧٥م دخلت في حرب أهلية خلفه نويل ميلاريو أودينغار.

(٤٠) **عيدي أمين دادا** (١٧ مايو /أيار ١٩٢٥م – ١٦ أغسطس/آب ٢٠٠٣م) عرف باسم عيدي أمين، هو رئيس أوغندا الثالث في الفترة بين عامي ١٩٧١م و١٩٧٩م.

(٤١) **عبد السلام جلود** (١٥ ديسمبر /كانون أول ١٩٤٤م) عسكري ليبي "رائد ركن" ينتمي إلى قبيلة المقارحة وأحد من شاركوا في حكم ليبيا بعد ثورة الفاتح من سبتمبر /أيلول ١٩٦٩م. كان عضو مجلس قيادة الثورة في ليبيا. شغل رئيس الوزراء في الفترة من ١٦ يوليوز /تموز ١٩٧٢م إلى ٢ مارس /آذار ١٩٧٧م. اعتبر الرجل الثاني في ليبيا بعد العقيد معمر القذافي حيث تولى العديد من المهام في الفترة من ١٩٦٩م وحتى إبعاده عام ١٩٩٢م، وبقي تحت الإقامة الجبرية حتى قيام أحداث الربيع العربي في فبراير ٢٠١١م.

(٤٢) الخاصة بتفجير طائرة بان أمريكان الجوية، رقم ١٠٣ فوق اسكتلندا عام ١٩٨٨م، تواصل التحسن في العلاقات الليبية الأمريكية-الأوربية مع قيام ليبيا بالكشف عن برامج أسلحتها عام ٢٠٠٣م، وموافقتها على التخلي عما تتوفر عليه من أسلحة الدمار الشامل والتعاون في "الحرب على الإرهاب" التي استعملتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة الأمريكية. وبتاريخ ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٦، أعلنت الحكومة الأمريكية أن الدولتان ستستأنفان علاقاتهما الدبلوماسية كاملة، وطلبت إدارة الرئيس بوش من الكونغرس الأمريكي رفع اسم ليبيا من القائمة الأمريكية للدول المساندة للإرهاب فوافق الكونغرس على ذلك بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو.

(٤٣) حالة حقوق الإنسان الحالية في ليبيا تناولها بالتفصيل تقرير هيومن رايتس ووتش الصادر في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ بعنوان "من أقوال إلى أفعال: ضرورة الإصلاح في مجال حقوق الإنسان"، على الموقع التالي على الشبكة العنكبوتية، تاريخ الاطلاع: ٧ مايو/ أيار ٢٠٠٦:

http://hrw.org/reports/2006/libya0106

وانظر أيضًا تقرير هيومن رايتس ووتش الصادر في فبراير/ شباط ٢٠٠٦ بعنوان "خطر على المجتمع؟ الاحتجاز التعسفي للنساء والفتيات بهدف إعادة تأهيلهن اجتماعيا"، على الموقع التالي على الشبكة العنكبوتية، تاريخ الاطلاع ٧ مايو/ أيار ٢٠٠٦:

http://hrw.org/arabi/reports/2006/libya0206

(44) www.hrw.org

(٤٥) تحسنت الأوضاع من جديد منذ سنة ١٩٩٨م رغم التحديات المطروحة على النظام الثوري الجديد بخصوص الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. ففي عام ١٩٥٨ أنشأ سيف الإسلام القذافي نجل العقيد معمر القذافي، مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية، والتي نفذت برنامج حقوق الإنسان تحت إدارة معتقل سياسي سابق. وفي سنة ٢٠٠٣ بدأت في شن حملة لمناهضة التعذيب وفي عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ أطلقت السلطات الليبية سراح ٣٠٠ سجين تقريبًا، كانت الحكومة قد ألقت القبض عليهم عام ١٩٧٣م بسبب تحركاتهم السياسية.

(٤٦) وفي عام ٢٠٠٤م دعا معمر القذافي إلى سلسلة من الإصلاحات القانونية مثل إلغاء محكمة الشعب التي تتولى أساسا محاكمة الجرائم السياسية (وتم إلغاؤها) في كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٥م، وتقليل عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام، والتزام مزيد من الغرامة في تطبيق القوانين الليبية المتعلقة بالإجراءات الواجبة، وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٦ م أصدرت السلطات عفوًا عن ١٣٢ سجينًا سياسيًا، كان معظمهم قد قضوا أكثر من سبعة أعوام رهن

الاعتقال، حيث سجنوا بسبب ممارسة أنشطة سلمية وبعد محاكمة جائرة. للمزيد انظر: **بيان هيومن رايتس ووتش الصحفي** ليبيا: الإفراج عن ١٣٢ سجينًا سياسيًا إشارة مشجعة"، ٢ مارس/ آذار ٢٠٠٦، على الموقع التالي على الشبكة العنكبوتية، تاريخ الاطلاع: ٧أيار/ مايو ٢٠٠٦:

http://hrw.org/english/docs/2006/03/02/libya12750.htm

(٤٧) ولعل ذلك ما دفع القوات الغربية إلى دعم انتفاضات ضده في بلاده فيما عرف برياح التغيير التي هبت على العالم العربي ومنذ ذلك الحين والفتن لا تبارح البلاد.

(48) Mohamed Boughdadi, le passé et le présent marocains du Sahara, Edition, Casablanca, 1998, P 342.

(49) Ahmed Baba Miské Front Polisario l'âme d'un peuple, Edition rupture, 1978, P 160.

(50) William Zartman et Aureliano Buendia, « la politique étrangère libyenne » In la libye nouvelle : ruptures et continuité. Centre de recherche et d'études sur les sociétés méditerranéenne, Paris, France, 1975, P.P 101-131.

-Hervé Bleuchot, les fondements de l'idéologie du colonel Mou'Ammar el Qaddafi. In : la Libye nouvelle : rupture et continuité, centre de recherche et des études sur les sociétés méditerranéenne, P. P 69-82.

-André Martel, la Libye 1835- 1990: Essai de géopolitique historique, presse universitaire de France, 1991.

(٥١) تراسل الوالي مصطفى السيد مرارًا وتكرارًا مع القذافي وعبر له عن التقدير والإعجاب والاحترام والشكر وورد في الرسالة التي أرسلها بتاريخ ١٩٧٥/٧/١١م ما يلي: "إلى من اتخذ على نفسه أن يعمل على نصرة الإسلام والمسلمين، مؤمنين بأن من ينصر الله ينصره إلى السيادة العالية بنصرة الحق(...) إلى من لا يخاف في الله لومة لائم، الأخ العقيد معمر القذافي سلام الله عليكم أيها القائد العربي المسلم (...) لقد كنتم لنا أيها الأخ العقيد لا منشأ فقط، ولكن حاميا أيضًا جزاكم الله عنا خيرا".

(52) Ahmed Baba Miské, op. cit, P160.

(٥٣) **عبد العزيز بوتفليقة** (٢مارس /آذار ١٩٧٣م وجدة-١٧ سبتمبر /أيلول ٢٠٢١م زرالدة بالجزائر العاصمة)، الرئيس العاشر للجزائر منذ التكوين والرئيس السابع منذ الاستقلال. في يناير/ ٢٠٠٥م عينه المؤتمر الثامن رئيسًا لحزب جبهة التحرير الوطني. ولد بمدينة وجدة المغربية والتحق بعد نهاية دراسته الثانوية بصفوف جيش التحرير الوطني الجزائري وهو في ١٩ من عمره عام ١٩٥٦م. في نونبر/ تشرين ثاني ٢٠١٢م، تجاوز في مدة حكمه مدة حكم الرئيس هواري بومدين ليصبح أطول رؤساء الجزائر حكما.

(٥٤) مونية رحيمي، **نزاع الصحراء في إطار السياسة الخارجية الأمريكية**، ط١، المطبعة السريعة، القنيطرة، ٢٠١٠، ص ٨٩.

(55) Le Monde, 6/2/1976, P42.

(٥٦) مصطفى الكتاب، محمد بادي، **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق**، دار المختار، دمشق، ١٩٨٨، ص ٨٧.

(٥٧) حسن سيد سليمان، "**أبعاد قضية الصحراء الغربية**"، مركز البحوث والترجمة، دراسات إفريقية، عدد ١٣، يونيو ١٩٩٥م، ص ٧٠.

(٥٨) انظر الملحق رقم ١.

(٥٩) محمد البغدادي، **الصحراء الغربية بين الماضي والحاضر: الحلول المقترحة للنزاع الصحراوي**، مع نصوص وإحالات ووثائق، ط١، فيدربرانت، الرباط، ٢٠٠٤م، ص٢٩٤-٢٩٥.

(٦٠) ليلى خليل بديع، **أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب**، ط١، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٦م، ص ١٣٥.

(٦١) **المختار ولد محمد ولد داداه** ٢٥ (دجنبر/ كانون أول ١٩٢٤م – ١٤ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٣م) سياسي ومحامي والرئيس الأول لموريتانيا بعد استقلالها عن فرنسا عام ١٩٦٠م، يعتبر من أبرز مؤسسي الدولة الموريتانية، وأهم وجوه المرحلة الأولى للبلاد، أزاحه الجيش من رئاسة البلاد بعد قرابة عقدين من تولية المنصب منتصف عام ١٩٧٨م بعد دخوله في حرب الصحراء المغربية منذ منتصف السبعينيات ،ما تسبب بخسائر فادحة أدت في النهاية إلى أن أطاح به ضباط متذمرون من المشاركة في الحرب، في انقلاب يوليوز/ تموز ١٩٧٨م بقيادة المقدم المصطفى ولد محمد السالك، والضباط المشكلين لما يعرف بـ "اللجنة العسكرية للخلاص الوطني".

(62) John Damis, king Hassan and the western Sahara, the Maghreb review, vol 25, N01, 2000, P 111.

(٦٣) مونية رحيمي، مرجع سابق، ص٩١.

(64) Virginia Thompson and Richard Adolff, the western Saharian : Background to conflict.

Barnes and Noble books, fotow, New Jersey, USA, 1980, P 259.

(٦٥) خالد الغالي، **دورية زمان المغرب كما كان دورية شهرية متخصصة في التاريخ**، عدد ١٢، بتاريخ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٤م، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ٢٠١٤م، ص ٧.

(٦٦) **محمد عبد العزيز** (١٧ أغسطس /آب ١٩٤٧م -٣١ ماى / أيار ٢٠١٦م) هو الأمين العام لجبهة البوليساريو، تدرج في سلم جبهة البوليساريو فكان أحد المؤسسين ليصبح الأمين العام للجبهة ورئيس الجمهورية العربية الصحراوية.

(٦٧) مونية رحيمي، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٦٨) **هواري بومدين** (٢٣ أغسطس/ آب ١٩٣٢م- ٢٧ ديسمبر /كانون أول ١٩٧٨م) الرئيس الثاني للجزائر المستقلة. شغل المنصب من ١٩ يونيو/ حزيران ١٩٦٥م بعد انقلاب عسكري على أحمد بن بلة والذي دبره مع الطاهر زبيري ومجموعة وجدة. استمر على رأس السلطة حتى وفاته بتاريخ ٢٧ دجنبر/ كانون أول ١٩٧٨م. كان من أبرز رجالات السياسة في الجزائر والعالم العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، وأحد رموز حركة عدم الانحياز. لعب دورًا هامًا على الساحة الأفريقية والعربية، وكان أول رئيس من العالم الثالث تحدث عن نظام دولي جديد.

(69) Le communique commun de Syrte, In : révolution africaine. Nun 626, du 20 au 26 février 1976.

(70) Abdelkhalek Berramdane, le Sahara occidental : Enjeu maghrébin, Edition Karthala, Paris, 1992, P 60.

(71) Khadija Mohsen Finan, Sahara occidental, les enjeux d'un conflit régional CNRS, Paris, 1997, P 34.

(٧٢) مونية رحيمي، مرجع سابق، ص ٩١.

(73) Virginia Thompson and Richard Adolff, op, cit, P 260.

(74) Le Monde, 22 may 1981, P 9.

(٧٥) للمزيد انظر: عبد الحق الذهبي، **قضية الصحراء المغربية ومخطط التسوية الأممي**، ط١، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ٢٠٠٣، ص ١٨٦.

(٧٦) فؤاد أخريف، **قضية الصحراء ما بين التاريخ والقانون والسياسة**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ١٩٨٨، ص ٦٠-٦١-٦٢.

(٧٧) **مسعود عبد الحافظ** هو فريق أول ليبي ظهر خلال فترة حكومة معمر القذافي. شغل عدة مناصب في الحكومة بعد ثورة الفاتح من سبتمبر/ أيلول ١٩٦٩م بما في ذلك منصب قائد الأمن العسكري، وحاكم جنوب ليبيا، كما شغل منصب رئيس الأمن في عدد من المدن الكبرى. يعتبر مسعود شخصية رئيسة في ليبيا خصوصًا في ظل عمله على تطبيع العلاقات مع دول الجوار وعلى رأسها تشاد والسودان. كان مسعود عبد الحافظ أحد كبار قادة الجيش الليبي خلال الصراع الليبي التشادي الليبي.

(٧٨) **عمر عبد الله المحيشي الشركسي** هو ضابط ليبي من أصل شركسي وهو من مدينة مصراتة، كان برتبة رائد، وهو أحد الضباط الوحدويين الأحرار وكان من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية، كان معارضًا لأفكار القذافي وحاول الانقلاب عليه أكثر من مرة خصوصًا عام ١٩٧٥م.

(٧٩) وقف دعم البوليساريو وتجميد نشاط المعارضة في البلدان.

(٨٠) خالد الغالي، مرجع سابق، ص ٨.

(٨١) انظر الملك الحسن الثاني، **ذاكرة ملك**، ط١، الشركة السعودية، للأبحاث والنشر، ١٩٩٣.

(٨٢) أمين مؤتمر الشعب العام في ليبيا "رئيس البرلمان" أدى اليمين القانونية لأمانة المؤتمر مطلع عام ٢٠١٠م، وقد سبقه في هذا المنصب امبارك الشامخ. شغل الزوي العديد من المناصب في الدولة الليبية، فقد كان أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل "وزير العدل " وسفير ليبيا في بريطانيا والمغرب.

(٨٣) خالد الغالي، مرجع سابق، ص ١٠.

(٨٤) للمزيد انظر: خالد الغالي، مرجع سابق، ص ١٠.

(٨٥) **أحمد رضا كديرة** (٢٢ يونيو/ ١٩٢٢م، الرباط – ١٤ ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٥م) سياسي مغربي ومستشار الملك الحسن الثاني، تقلد عدة مناصب وزارية.

(٨٦) انظر: الملحق رقم ٢.

(٨٧) **عبد الواحد الراضي** (٤ يناير/ كانون ثاني ١٩٣٥م – ٢٦ مارس/ آذار ٢٠٢٣م) سياسي مغربي، من مؤسسي حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد الوطني لطلبة المغرب. شغل منصب وزارة التعاون ووزارة العدل، كما ترأس البرلمان.

(٨٨) **محمد كريم العمراني** (ولد في ١ ماى/ أيار ١٩١٩ م- توفي يوم ٢٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٨م)، سياسي ورجل أعمال مغربي شغل ثلاث مرات منصب الوزير الأول في عهد الحسن الثاني. شغل كذلك منصب رئيس مدير عام المكتب الشريف للفوسفات. أسس مجموعة اقتصادية أصبحت تُعد من أكبر الشركات المغربية. خلفته على رأسها ابنته سعيدة كريم العمراني.

(٨٩) **عبد اللطيف الفيلالي** (٢٦ يناير/ كانون ثاني ١٩٢٨م - ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٠٩م)، سياسي ودبلوماسي مغربي. تولى رئاسة وزراء المغرب في الفترة من ٢٥ ماى/ أيار ١٩٩٤م إلى ٤ فبراير/ شباط ١٩٩٨م، عمل أيضًا وزيرًا لخارجية المغرب في الفترة من ١٩٨٥م إلى ١٩٩٩م. وهو والد فؤاد الفيلالي الزوج السابق للاميرة ابنة ملك المغرب الأسبق الحسن الثاني وشقيقة الملك محمد السادس.

(٩٠) إدريس البصري (٨ نونبر/ تشرين ثاني ١٩٣٨م -٢٧ أغسطس/ آب ٢٠٠٧م) سياسي مغربي، كان وزيرًا للداخلية في الفترة من ١٩٧٩م إلى ١٩٩٩م. بعد وفاة الجنرال العام محمد أوفقير عام ١٩٧٢م، ووفاة أحمد الدليمي عام ١٩٨٣م، أصبح إدريس البصري اليد اليمنى للملك الحسن الثاني والرجل الثاني في النظام من بداية الثمانينيات إلى نهاية التسعينيات.

(٩١) خالد الغالي، مرجع سابق، ص ١٢.

(٩٢) **فرنسوا ميتران** (١٩١٦-١٩٩٦) سياسي فرنسي، شغل منصب رئيس الجمهورية لفترتين رئاسيتين بين عامي ١٩٨١- ١٩٩٥. كان ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي حيث شغل منصب أمينه العام.

(٩٣) خالد الغالي، مرجع سابق، ص ١٤.

(٩٤) **الشاذلي بن جديد** (١٤ أبريل/ نيسان ١٩٢٩م -٦ أكتوبر ٢٠١٢م) الرئيس الثالث للجمهورية الجمهوري الجزائرية من ٩ فبراير/ شباط ١٩٧٩م وحتى ١١ يناير/ كانون ثاني ١٩٩٢م.

(٩٥) من حديث الرئيس الشاذلي بن حديد إلى جريدة الشرق الأوسط، عدد ٢٩ أكتوبر/تشرين أول ١٩٨٤، حول موقف القذافي من الصراع العربي الإسرائيلي، ص ٨.

(٩٦) مونية رحيمي، **آفاق تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد القذافي**، مركز الجزيرة للدراسات، الجزيرة نت، بتاريخ ١٨ دجنبر/كانون أول ٢٠١١م.

(٩٧) ولد بتاريخ ٢ أغسطس/ آب ١٩٢٣م وتوفي بتاريخ ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦م، كان سياسي إسرائيلي، شغل منصب رئيس الدولة (وهو منصب فخري في إسرائيل) من ١٥ يوليوز/ تموز ٢٠٠٧م وحتى ٢٤ يوليوز/ تموز ٢٠١٤م، تولى رئاسة وزراء إسرائيل مرتين، الفترة الأولى من عام ١٩٨٤م إلى ١٩٨٦م، والثانية لسبعة أشهر بين ١٩٩٥م إلى ١٩٩٦م بعد اغتيال إسحق رابين.

(98) Yehudit Ronew, Libya's Qadhafi and the Israeli-Palestinian conflict: 1969-2000, Middel East Journal Studies, Vol3,N°1, Spring 1998.

مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
SCILIT https://www.scilit.com/sources/85284

مؤسسات المعرفة الاستعمارية الفرنسية في المغرب السياق والأهداف

د. عبد الفتاح ايت ادرى
دكتوراه من جامعة الحسن الثاني
وزارة التربية الوطنية
الرباط – المملكة المغربية

مُلَخّص

يستعرض هذا المقال المؤسسات العلمية التي أسستها فرنسا في المغرب خلال فترة الحماية بهدف دعم سيطرتها الاستعمارية، حيث أُنشئت هذه المؤسسات من أجل دراسة المجتمع المغربي، وفهم بنياته الاجتماعية والسياسية، وتنظيم السياسات الاستعمارية بما يتماشى مع المصالح الفرنسية. يبدأ المقال بتفصيل تأسيس "البعثة العلمية المغربية" عام ١٩٠٣، والتي ركزت على جمع المعلومات الإثنوغرافية والتاريخية عن المغرب، بالإضافة إلى تحليل مؤسساته الاجتماعية والدينية. كما تناول إنشاء "المدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية" عام ١٩١٢، التي كانت تهدف إلى تدريب الموظفين الاستعماريين على إتقان اللغة العربية واللهجات الأمازيغية لتسهيل تواصلهم مع الأهالي، و"لجنة الدراسات البربرية" التي تأسست في ١٩١٥ لدراسة قبائل الأمازيغ وتحليل ثقافاتهم. في ظل هذه الجهود، تأسس "معهد الدراسات العُليا المغربية" عام ١٩٢٠، الذي جمع بين التعليم البحثي والتكوين المهني للموظفين، وركز على التعمق في دراسة تاريخ وثقافة المجتمع المغربي. يقدم المقال كذلك تسليط الضوء على المنشورات التي أنتجتها هذه المؤسسات مثل "الأرشيفات المغربية" و"هسبريس"، التي وثقت مختلف جوانب الحياة المغربية. يختتم المقال بالإشارة إلى أهمية هذه الأبحاث الاستعمارية في تأمين الاحتلال الفرنسي رغم الأبعاد الأيديولوجية التي رافقتها، مع التأكيد على أن هذه الأعمال أسهمت في إثراء المعرفة بالمجتمع المغربي.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥
تـاريخ قبــول النشــر: ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

المعرفة الاستعمارية؛ البعثة العلمية المغربية؛ المدرسة العليا للغة العربية؛ دراسات بربرية؛ التاريخ الاجتماعي المغربي

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2025.436905.1303

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

عبد الفتاح ايت ادرى، "مؤسسات المعرفة الاستعمارية الفرنسية في المغرب: السياق والأهداف".- دورية كان التاريخية.- السنة التاسعة عشرة- العدد السابع والسبعون؛ مارس ٢٠٢٦. ص ١٧٩ – ١٨٧.

X, formerly Twitter: http://X.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
nternet Archive https://archive.org/details/@historical_kan_periodical
Corresponding author: aitdraabdelfatah@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

عملت فرنسا منذ نهاية القرن التاسع عشر على استكشاف المغرب تمهيدًا لاستعماره،[١] وأرسلت العديد من البعثات إليه تزعمها جواسيس قدموا إلى المغرب متنكرين في صفة تجار وأطباء ومغامرين وباحثين... استطاعوا تجميع معلومات اثنوغرافية متنوعة حول المغرب وقبائله وتقاليده ومختلف الأسر الكبرى وشيوخ الزوايا وغيرها. ووجهت هذه الأعمال في البداية من طرف لجنة إفريقيا الفرنسية Comité de) l'Afrique Française) التي تأسست سنة ١٨٩٠ بفرنسا وضمت مجموعة من البرلمانيين والأساتذة والباحثين، والتي انبثقت عنها لجنة المغرب (Comité du Maroc).

ومع بداية القرن العشرين زادت فرنسا من اهتماماتها العلمية الموجهة نحو المغرب، خاصةً مع تشديد ضغوطاتها الاستعمارية عليه، ورغبتها الكبيرة في احتلاله قبل أن تظفر به إحدى الدول الامبريالية الأخرى، وهكذا تم تأسيس البعثة العلمية للمغرب (La mission scientifique au Maroc) بطنجة سنة ١٩٠٣، والتي لعبت دورًا مهمًا في إنتاج المعرفة الاستعمارية. ومع فرض الحماية الفرنسية على المغرب في ٣٠ مارس ١٩١٢ أخذت هذه الأبحاث الاستعمارية منحى أكثر مؤسساتيًا بحيث قامت سلطات الحماية الفرنسية بتأسيس العديد من المؤسسات أهمها المدرسة العُليا للغة العربية واللهجات البربرية في ١٥ نونبر ١٩١٢، والتي تحولت يوم ١٥ فبراير ١٩١٥ إلى معهد الدراسات العُليا المغربية، ولجنة الدراسات البربرية بتاريخ ٩ يناير ١٩١٥.

سنعمل في هذا المقال على التعريف بظروف تأسيس هذه المؤسسات والتطرق إلى أهم وظائفها، من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما هي أهم مؤسسات المعرفة الاستعمارية التي أنشأتها فرنسا بالمغرب؟

وما هو السياق العام لإنشاء هذه المؤسسات؟

وما أهم الأهداف التي سعت إلى تحقيقها؟

أولاً: البعثة العلمية

la Mission scientifique

أسست فرنسا سنة ١٩٠٣ البعثة العلمية بطنجة، وقد تدخلت المفوضية الفرنسية بطنجة لدى المخزن المغربي للحصول على مساعدته قصد تسهيل مأمورية البعثة في دراسة المغرب ومؤسساته، وذلك "لتفادي الخلافات التي قد تنشأ عن معرفة سطحية لمؤسساته"، ومحاولة إقناع المخزن بأن أهمية البعثة العلمية تكمن في "الحيلولة دون تسرب بعض العناصر الأجنبية إلى المغرب وإلى السياسة الدبلوماسية"[٢].

ارتكزت مهمة هذه البعثة على دراسة مختلف المؤسسات الدينية والاقتصادية والاجتماعية المشكلة لبنيات المجتمع المغربي. كما قامت مهمتها أيضًا على معالجة كل القضايا التي تكتسي طابعًا علميًا مثل التاريخ، والأركيولوجيا واللسانيات... وتَقَرر أن تُنشر أعمال البعثة وأعمال مساعديها في منشور خاص أطلق عليه "الأرشيفات المغربية" (les Archives Marocaines) بالنسبة للبحوث القصيرة والدراسات المنفصلة. وفي مجموعة خاصة تنشر البحوث الفريدة والنصوص والأعمال الكاملة. وهذه المجموعة يمكنها أن تتضمن إذا ما وافق مكتب الإتقان على ذلك، أعمال أشخاص أجانب عن البعثة، والتي تكتسي فائدة معرفية وعلمية عن المغرب.[٣]

ويقول "إدوارد ميشو بيلير" Edouard Michaux-Bellaire) عن وظيفة هذه البعثة: "مهمة هذه البعثة هي البحث في عين المكان عن الوثائق التي تمكن من دراسة المغرب، وإعادة تشكيل التنظيم والحياة فيه، ليس فقط من خلال الكتب والمخطوطات، بل كذلك من خلال المعلومات الشفهية، وتقاليد القبائل، والجمعيات والعائلات (...) فلكي يتم إيجاد أرشيف مغربي، يجب وضع دليل حول المغرب، قبائله، ومدنه وجمعياته، ومعرفة أصولها وفروعها والصراعات والتحالفات"[٤]. هدف البعثة العلمية إذن حسب "ميشو بيلير" كان واضح المعالم بالنسبة للإدارة الاستعمارية، وهو فهرسة مدن المغرب وزواياه بمختلف أصولها وتفرعاتها، وكذا توثيق مختلف الصراعات والتحالفات القبلية.

وقد رسم "ميشو بيلير" الخطوط الرئيسة لاشتغال البعثة العلمية، التي تتمثل في عنصرين اثنين أولهما يتمحور حول البحث عن مختلف الوثائق التي تُمكن من فهم ودراسة المجتمع المغربي. وثانيهما هو العمل على إعادة هيكلة هذه الوثائق، ومنحها الحياة من خلال الاعتماد، بالإضافة إلى الكتب والمخطوطات، على المعلومات، والرواية الشفوية، والتقاليد الأسرية، والقبلية.[٥] هكذا ساهمت البعثة العلمية، انطلاقًا من أهدافها الواضحة، في تشخيص النظام الاجتماعي والسياسي للمغرب، ومن ثَمَّ وضعت رهن إشارة السياسة الاستعمارية "مستندات ووثائق ذات أهمية، ولا تقدر بثمن".[٦]

ووقع الاختيار على "جورج سالمون" (Georges Salmon) لرئاسة البعثة العلمية، وقد تَحكمت في هذا الاختيار عدة اعتبارات علمية وسياسية. من حيث الاعتبارات العلمية كان "سالمون" حاصلاً على شهادة معهد الآثار بمصر، وكان من الشخصيات المعترف بها في الأوساط الفرنسية من حيث الكفاءة العلمية، وعلاوة على ذلك، فهو يجيد اللغة العربية. أما من حيث الاعتبارات السياسية فهو لا ينتمي إلى أي معسكر من المعسكرين المتصارعين والمتنافسين آنذاك[٧]، وأكثر من ذلك:" لا يحمل معه أية مواقف سياسية مزعجة"[٨]. كانت الأرشيفات المغربية من أهم الأعمال التي أصدرتها البعثة العلمية، وقد قاربت جوانب كثيرة من المجتمع المغربي، وتضمنت دراسات غزيرة لا على مستوى الكم فقط، بل حتى على مستوى الكيف، مما يجعلها مصدرًا مهمًا لكتابة تاريخ المغرب المعاصر، وفهم كثير من جوانبه[٩].

في البداية تم الاهتمام بالمنطقة الشمالية من المغرب ولم تتجاوزها إلا نادرًا[١٠]، لكن انطلاقًا من سنة ١٩٠٦، بدأت البعثة توسع تدريجيًا من ميدان مقارباتها وامتدت لتشمل بعض المدن التي كانت تدخل في إطار ما يُعرف بـ "بلاد المخزن"، مثل فاس والرباط وسلا. وحاولت هذه الدراسات الإحاطة بالمدن، موضوع الدراسة، بشكل شمولي: فهي تُدرس من الناحية الجغرافية فيتم التركيز على إبراز خصوصيات الموقع والمجال وكذلك من الناحية التاريخية بتتبع التطور الذي عرفته المدينة خلال القرون السابقة، كما يتم التركيز على التنظيم الإداري المخزني بها، وحياتها الثقافية والفكرية، وإمكاناتها الاقتصادية ومؤسساتها التجارية وكذا المؤسسات الدينية التي تحتضنها مثل الزوايا والرباطات والصلحاء والشرفاء، والتركيبة السكانية (العرب، الأمازيغ، اليهود، ..)، بالإضافة إلى البيوتات الكبرى المستقرة بها.[١١]

وابتداءً من سنة ١٩٠٦ أضيفت مجلة أخرى هي "مجلة العالم الإسلامي" (Revue du Monde Musulman)، والتي أسسها "ألفرد لوشاتوليي" (Alfred Le Chatelier) سنة ١٩٠٦، وقد ألحقت منذ التأسيس بكرسي "كوليج دو فرانس" (collège de France)[١٢]، ورُصدت لها اعتمادات مالية قُدرت بحوالي ٣٤ ألف فرنك فرنسي، وتَكوّن الطاقم المشرف عليها من أسماء بارزة مثل: "لوي ماسينيون" (Louis Massignon)، و"ميشو بيلير"، و"بول مارتي" (Paul Marty).[١٣] ويندرج تأسيس هذه المجلة في إطار اهتمام مؤسّسِها بالقضايا التي يطرحها الإسلام ليس في المغرب فحسب، ولكن في مختلف الدول الإسلامية مثل مصر والهند، بل وتناولت وضعية المسلمين والإسلام في دول مثل اليابان وروسيا[١٤]. والملاحظ أن هذه المجلة لم تُخصص حيزًا مهمًا للمغرب إذا ما قورن الأمر بما كان يُنشر في "الأرشيفات المغربية"، وهذا راجع لكون المجلة مخصصة للعالم الإسلامي ككل؛ والملاحظ أن أغلب الدراسات حول المغرب وقعها "لوشاتوليي".[١٥]

ومع فرض الحماية على المغرب سنة ١٩١٢، وعلى الرغم أهمية الأبحاث التي تحصلت لدى فرنسا فإنها واجهت ثلاث مشاكل أساسية:

- نقص على مستوى التجهيزات العسكرية؛
- نقص معرفي بطبيعة المجتمع المغربي؛
- نقص الأطر الإدارية المؤهلة للتكيف مع الواقع المغربي، ومع مفهوم الحماية كما تصوره ليوطي[١٦].

وفي مستهل سنة ١٩١٣ تقدم "لوشاتوليي" بمذكرتين طويلتين إلى المقيم العام "هوبير ليوطي" (Hubert Lyautey) يعرض فيهما وجهة نظره بخصوص السياسة الكفيلة بالسيطرة على المغرب بأقل التكاليف المادية

والبشرية، وبأكثر قدر ممكن من الفعالية والمردودية، وهما المذكرتان اللتان شكلتا الأرضية التي تأسس عليها الوفاق بين الإقامة العامة، وبين البعثة العلمية من جهة[١٧] ، ومن جهة ثانية مثلتا قاعدة تقسيم الأدوار وتوزيعها بين البعثة والمدرسة العُليا للغة العربية واللهجات البربرية. يضاف إلى هذا أن تلك الوثيقتين كانتا في الواقع برنامجا مسطرًا تطورت على أساسه المدرسة العُليا، وعلى أساسه أيضًا تبوأت البعثة العلمية مكانتها ضمن مؤسسات الحماية[١٨]. واقترح "لوشاتوليي" في التقرير نفسه إمكانية تسخير البعثة العلمية التي يترأسها للقيام بهذه المهام، وذلك عن طريق إحداث تدريب لفائدة التلاميذ المترجمين الذين ترسلهم وزارة الشؤون الخارجية. وكان المقترح هو أن تتم عملية التدريب في طنجة لمدة سنة، ثم بعدها يرسل هؤلاء إلى مناطق أخرى للقيام بدراسة ميدانية على امتداد سنتين، تؤهلهم للعمل في إدارة الشؤون الأهلية، يُضاف إلى ذلك أنه" بإمكان البعثة أن تنشر ما يعادل ألفي صفحة من الفهارس الجغرافية المغربية بدون أن ينتج عن ذلك مصاريف مالية للإقامة العامة"[١٩].

قام "ليوطي" مع بداية سنة ١٩٢٠ بتحويل مقر البعثة العلمية بالمغرب من مدينة طنجة إلى الرباط، وأصبحت تابعة لـ "إدارة الشؤون الأهلية" (Direction des affaires indigènes)، كما تم تغيير اسمها إلى "الشعبة السوسيولوجية" (La Section Sociologique)، وعُين"ميشو بلير" رئيسًا لها حتى وفاته سنة ١٩٣٠[٢٠]، وصارت البعثة بمثابة مؤسسة استشارية للحماية ولمصالحها المركزية والإقليمية في كل ما يتعلق بالتاريخ الإسلامي للمغرب، وشريعته والمؤسسات الأهلية، ومختلف القضايا التي تهم السياسة المغربية الداخلية، فالمعلومات التي تُطلب من البعثة العلمية هي من طبيعة وثائقية على سبيل الإخبار الموضوعي[٢١].

ثانيًا: المدرسة العُليا للغة العربية واللهجات البربرية

Ecole Supérieure de Langue Arabe et Etudes Dialectales Berbère[22]

طُرح على فرنسا مع بداية احتلالها للمغرب مشكل نقص الأطر الإدارية وقدرتها على التكيف مع الوسط المغربي، وإتقانها لمختلف اللهجات المتداولة به، ولهذا أصدر ليوطي القرار المؤسس لـ "المدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية" في ١٥ نونبر ١٩١٢، وقد حُددت دوافع هذا التأسيس بناء على ديباجة نفس القرار، في اعتبارين اثنين: الأول هو تشجيع الأوربيين المقيمين بالإمبراطورية الشريفة على تعلم اللغة العربية واللهجات الأمازيغية، والثاني هو أن الضرورة صارت تحتم على موظفي إدارات الحماية الملزمين بحكم وظائفهم بمخالطة الأهالي، أن يكونوا على دراية بلهجات وأعراف البلاد.[٢٣]

وبحكم هذين الاعتبارين تقرر أن تتضمن هذه المدرسة كرسيين عموميين: الأول خاص باللغة العربية وآدابها، والثاني خاص بدراسة اللهجات الأمازيغية، يرأس كليهما أستاذ رسمي، بمساعدة أساتذة محاضرين، وسواء تعلق الأمر بالصنف الأول أو الثاني، فالمقيم العام هو الذي يتولى تعيينهم بقرار صادر عنه، وطبقا لنفس القرار دائمًا أوُكلت إدارة هذه المؤسسة إلى أستاذ رسمي، وهو مكلف زيادة على ذلك بمراقبة التعليم الملقن بها بقسميه العربي والبربري، إضافة إلى كونه مديرًا للدراسات العربية والبربرية[٢٤].

أُسندت إدارة المدرسة إلى الضابط محمد نهليل، بالإضافة إلى ممارسته لمهمة التدريس بها، ويذكر "جون فكتور" (Jean Victor) أن محمد نهليل إضافة إلى "إميل لاووست" (Emille Laoust) و"لويس برونو" (Louis Brunot) قد ساهموا تحت إشراف "كاستون لوث" (Gaston Loth) في تأسيس هذه المدرسة.[٢٥] وفرض ليوطي على الضباط والمراقبين المدنيين المتواجدين بالمناطق الناطقة بالأمازيغية، حضور الدروس الملقاة بها، كما كانت ترسل هذه الأخيرة إلى جانب المحاضرات إلى المراكز العسكرية ومكاتب الاستخبارات

المتواجدة بالمناطق الأمازيغية.[٢٦] وحددت وظائف المدرسة في أربع وظائف أساسية وهي: تكوين المترجمين ومنح شهادات تخص معرفة لغات الأهالي للموظفين المدنيين والعسكريين، وتكوين ضباط الاستعلامات والمراقبين الإداريين والمدنيين، وتقديم دروس عمومية تخص اللغة العربية واللهجات الأمازيغية.

لقد كانت وظيفة هذه المدرسة هي جعل اللغة العربية واللهجات الأمازيغية مدخلاً رئيسًا لفهم المجتمع المغربي، وأداة لدراسة مؤسساته الاجتماعية والسياسية والدينية. لأن اللغة سواء كانت عبارة عن لهجة (دارجة) أو لغة فصيحة، ليست كائنًا مستقلاً عن المجتمع المتداولة فيه، وبالنظر إلى ذلك فأهمية دراستها تتجلى في جانبين على الأقل: أولا فهي لها صلة وثيقة مع باقي العلوم الأخرى مثل الإثنوغرافيا والعلوم الاجتماعية والسياسية، أي العلوم المؤَهلة والقادرة على دراسة بنيات المجتمع ووظائفها. وثانيًا نظرًا لما تكتسبه من أهمية من الناحية العملية الفورية بالنسبة للضباط وموظفي الحماية الفرنسية للتواصل مع الأهالي، بشكل مباشر وبدون وسطاء محليين[٢٧].

واجه الفرنسيون مشكل التعدد والتنوع في اللهجات العربية والأمازيغية، إلا أن هذا المشكل طُرح بالأساس لدى هذه الأخيرة، لأن الفرنسيين سبق لهم أن احتكوا بالعربية ودرسوها في "المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية" بباريس (Institut national des langues et civilisation orientales)،[٢٨] واحتكوا بها في الجزائر وتونس، ولأن القبائل الناطقة بها صُنفت من الناحية السياسية في إطار " بلاد المخزن" ، وهو الإطار الذي سبق لهم أن سيطروا على بعض مناطقه منذ ١٩٠٧،[٢٩] هذا علاوة على كونه مثّل ميدانا للعديد من الدراسات المختلفة التي أنجزتها البعثة العلمية.[٣٠]

من خلال اسم المدرسة يلاحظ أن "البربرية" جاءت بعد نعت اللهجات بصيغة الجمع، بمعنى أنها ليست لغة موحدة، بل هي لهجات متعددة، ومن ثم توجب على الفرنسيين إبراز الوجوه الأخرى التي تقابلها إن على المستوى الثقافي أو الفكري، أو على مستوى الساكنة الناطقة بها، وتوزيعها الجغرافي، والحدود الفاصلة بين هذه اللهجة وتلك، والنطاق المتداولة فيه وعلاقتها باللهجات الأخرى إلى غيرها من القضايا العويصة والبالغة التعقيد. وهو أمر ليس بالهين، خاصةً مع مشكل قلة المتخصصين فيها، وكذلك كون الناطقين بها يدخلون ضمن مجال " بلاد السيبة" الذي كانت فرنسا تجهل عنها الشيء الكثير، إن لم نقل كل شيء تقريبًا (إلى حدود سنة ١٩١٢ بالخصوص) وهي نفسها المناطق التي ظلت لمدة طويلة خارجة عن دائرة السيطرة الفرنسية، وبقيت تهدد حتى المناطق الخاضعة، وتشكل فوق كل هذا وذاك الأغلبية من سكان المغرب[٣١]. لذا كان الهدف الأول من وراء دراسة هاته "اللهجات" تكوين ضباط وموظفين قادرين على التواصل مع الساكنة الناطقة بها. في سنة ١٩٢١، وبموجب قرار وزاري صادر بتاريخ ١٨ شتنبر من نفس السنة، تم إلغاء "المدرسة العُليا للغة العربية واللهجات البربرية"، وتنظيم "معهد الدراسات العُليا المغربية".[٣٢]

ثالثًا: لجنة الدراسات البربرية

Comité d'Etudes Berbères

أصطدم الاستعمار الفرنسي بمقاومة شرسة من طرف القبائل الأمازيغية، خاصة في جبال الأطلس المتوسط، وهو ما أثار انتباه الجنرال "بول هنريس" (Paul Henrys) ومساعديه العسكريين خاصةً القبطان "موريس لوكلاي" (Mauris Le Glay) خصوصًا مع هزيمتهم في معركة لهري سنة ١٩١٤، فاقتنعوا بضرورة التعرف على هذه القبائل الأمازيغية ودراستها. ولقد تم التوصل إلى هذه القناعة بناءً على مجموعة من التحريات والتقارير التي قاموا بها عن أمازيغ الأطلس.[٣٣] وهكذا أرسل الجنرال "هنريس" تقريرًا إلى "ليوطي" بتاريخ ٢٣ ماي ١٩١٤ يطلب منه تأسيس "لجنة الدراسات البربرية" لما سيكون له من فائدة بالنسبة للفرنسيين.[٣٤] وهو الأمر الذي تم فعليًا بتاريخ ٩ يناير ١٩١٥، ووضعت لهذه اللجنة مهمة محورية تمثلت في جمع مختلف الأبحاث المخصصة للقبائل الأمازيغية، من أجل دراستها والخروج بنتائج عملية تسهل عملية احتلال فرنسا للمغرب. وأسندت رئاسة هذه اللجنة إلى الكولونيل "هنري سيمون" (Henri Simon). وأصدرت دورية سميت بـ"الأرشيفات البربرية" (les Archives

(Berbères، التي صدرت منها ما بين سنتي ١٩١٥ و١٩٢٠ أربع مجلدات، كل مجلد شمل أربع كراسات.

وكانت الغاية من إصدار هذه المجلة جمع الوثائق عن البربر المغاربة، ووضعها رهن إشارة ضباط مصلحة الاستعلامات والمراقبين المدنيين. وكانت أعدادها توزع على مختلف مكاتب الاستعلامات، والمراقبة المدنية ومختلف إدارات الحماية، التي كانت مطالبة بالاشتراك في المجلة المذكورة. وبغض النظر عن طابعها التوثيقي، هدفت الدورية أيضًا إلى تعميم المعرفة بالأعراف والطقوس، وتاريخ سكان شمال إفريقيا، وخاصة سكان المغرب.[٣٥] وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الأبحاث قد خُصصت للدراسات والأبحاث السوسيولوجية والإثنوغرافية، والتي صدر بعضها على شكل مونوغرافيات خاصة ببعض القبائل الأمازيغية بالأطلس المتوسط خاصة 'زايان' و'زمور' و'بني مطير'، أو ببعض العادات والمعتقدات الأمازيغية،[٣٦] وسيُدمج هذا المنشور مع نشرة "معهد الدراسات العليا المغربية"، عندما أدمجت "المدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية" في المعهد المذكور سنة ١٩٢١.[٣٧]

وضعت "لجنة الدراسات البربرية" برنامجًا واضحًا ومتكاملاً للدراسات المزمع إنجازها عن القبائل الأمازيغية، ولقد صيغ هذا البرنامج في شكل "استمارة حول المجتمع البربري" (Questionnaire sur la Société Berbère) نُشرت بالمجلد الأول من "الأرشيفات البربرية"، هذه الاستمارة اعتمدت على الأعمال التي أنجزت بالجزائر خاصة العمل الضخم الذي أنجزه في ثلاث مجلدات كل من "أدولف هانوتو" (Adolphe Hanoteau) "أريستيد لوتورنو"-(Aristide Horace Letourneux) حول منطقة القبايل الجزائرية.[٣٨]

وُجّهت الاستمارة إلى حكام المناطق المتاخمة للقبائل الأمازيغية بالجبل، ولقد قدَّم لها الجنرال "ليوطي" التقديم الآتي:" لقد أصبحنا من الآن فصاعدا، وعلى طول المناطق المحتلة، على اتصال بالبربر، إسلام الكثير منهم لا يزال سطحيًا، وكلهم صمدوا في وجه المخزن. ومن المفيد أن نحدد الأساليب الإدارية التي سنطبقها عندهم بشكل يجنبنا استعمال إجراءات رتيبة قد تسلبنا ودهم. وعلى ضباط الاستعلامات أن يشرعوا في الحال في دراسة معمقة لأعراف ومؤسسات القبائل البربرية، وسينكب كل واحد منهم على المجموعة التي سيكون على اتصال بها، وينبغي أن يتجنب تعميم خلاصاته لأن ذلك الأمر قد يؤدي إلى ارتكاب أخطاء. وهذه الاستمارة تعطي برنامجًا متكاملاً للدراسة المزمع إنجازها، وأرجوكم أن تطوروا بجد هذا العمل نظرًا لأهميته البالغة في تمهيد كل المناطق البربرية بالمغرب".[٣٩]

تضمنت الاستمارة عشرة محاور، وهي:

- مكونات المجتمع الأمازيغي (الأسرة، الأسرة الممتدة، الفخذة، القبيلة)؛
- السكن (المجال ونمط السكن)؛
- وسائل العيش (الفلاحة، تربية الماشية، التجارة، المبادلات، والصناعة)؛
- الملكية (الملكية الخاصة، الملكية الجماعية وطرق انتقال الملكية)؛
- الاعتداءات على الملكية وتضم النزاعات والسرقة؛
- الضرائب وتضم السخرة، الديون والغرامات؛
- العدالة وتضم العرف والتحكيم وحق الانتقام؛
- الاعتداءات على الحياة (الجرائم الخاصة، جرائم المصلحة العامة، الانتقام / الثأر)؛
- الحرب (الصراعات الداخلية سواء داخل الفخذة أو القبيلة، والصراعات بين مختلف القبائل، الحرب المقدسة)؛
- الدين ويضم المدارس القرآنية والطلبة والشرفاء والأولياء والطرائق الصوفية والزوايا، والدور التحكيمي للشخصيات الدينية، والممارسات الدينية، وارتباط الأمازيغ بالمساجد وتأثير الإسلام[٤٠].

وهدفت هذه الاستمارة إلى بناء منظور شامل ومتكامل حول مختلف القبائل الأمازيغية، والمعرفة الدقيقة بشؤونها الاجتماعية والسياسية، واستغلال ذلك في عملية التهدئة (la pacification)[٤١]، التي يجب أن تتم بأقل جهد وتتجاوز بذلك الأخطاء التي أُرتكبت بالجزائر.

رابعًا: معهد الدراسات العُليا المغربية

Institut des Hautes Études Marocaines

أنشئ هذا المعهد بقرار وزاري مؤرخ في ١١ فبراير١٩٢٠، وهي السنة التي تصادف وصول "جورج هاردي" (Georges Hardy) إلى المغرب، الذي أعاد تنظيم التعليم والبحث في علم الاجتماع، وفي هذه السنة أيضًا تم إدماج البعثة العلمية وفرع علم الاجتماع الذي كان ملحقا بالإدارة العامة. وكان الهدف منه تكوين أطر الإدارة الاستعمارية، أي ضباط الشؤون الأهلية والمراقبين المدنيين.

كانت الدروس تعطى في المعهد بالعربية والبربرية.[٤٢] وقد حُددت مهامه في: تشجيع الأبحاث في تخصصات واضحة، مع تنسيق النتائج ومركزتها؛ ممارسة التكوين وذلك عبر إعطاء دروس عمومية ومحاضرات.[٤٣] وحدد قرار تنظيمه الصادر في ١٨ شتنبر ١٩٢١ بشكل مفصل الغاية من إحداثه على الشكل الآتي:

- الحث على مباشرة الأبحاث العلمية الراجعة للمغرب وسكانه وتنسيقها وجمع نتائجها؛
- تسهيل معرفة اللغة العربية واللهجات الأمازيغية والجغرافيا والتاريخ وأخلاق سكان المغرب وأحوالهم وحضارتهم ونشر هذه المعارف وتعميمها؛
- تهيئة الدارسين لبعض الامتحانات المتعلقة بالتعليم العالي والصناعي، التي يدخل برنامجها فيما خصص به المعهد المذكور إجمالاً.[٤٤]

ضمت تركيبته الأولى مدراء المعاهد العلمية التابعين لإدارة الحماية، والتي تحرر بها قائمة كل سنة بقرار وزيري يصدر بطلب من مدير العلوم والمعارف، ومن رؤساء ونواب رؤساء والكتاب العامين للجمعيات العلمية المدعومة من قبل الحكومة الشريفية، وكذا طلبة الدروس العليا المغربية المنوحين من قبل الدولة، بالإضافة إلى الأعضاء المعينين بقرار وزاري، بعد اقتراح من مدير العلوم والمعارف المتخصصين في الدراسات المغربية. وانتظم أعضاء المعهد في إطار مجموعات قسمت بدورها إلى فروع علمية حسب التخصص، يرأس كل فرع رئيس يعين بقرار وزيري. ومارس أعضاء المعهد ورؤساء الفروع عملهم مجانًا.[٤٥]

وقد ضم المعهد بعد إعادة تنظيمه موظفين إداريين، من مدير ومدير متعاون، وحافظ الأوراق التاريخية وغيرها المكلف بالمكتبة، وكاتب أو عدة كتاب أو كتاب ناسخين، بالإضافة إلى هيئة التدريس، والتي تتكون من أساتذة رسميين وآخرين مكلفين بإلقاء الدروس، وملقنين للمحاضرات العلمية، ومن رؤساء الأشغال العلمية، ومن أعضاء مراسلين للمعهد، ومما جاء أيضًا في هذا القرار المنظم هو إحداث لجان تابعة للمعهد بأهم المدن المغربية.[٤٦] أما فيما يتعلق بالشهادات فالمعهد كان يمنح تسع شهادات وهي: الشهادة الابتدائية باللغة العربية، الشهادة الثانوية باللغة العربية، الإجازة في اللغة العربية، الشهادة الابتدائية باللهجة البربرية، الشهادة الثانوية باللهجة البربرية، إجازة اللهجات البربرية، الإجازة العُليا بالدروس المتعلقة بالمغرب، شهادة الدروس القانونية والإدارية المغربية، شهادة الكفاءة للترجمة.[٤٧]

نشر المعهد أبحاثه في مجلته "هسبريس"(Hespéris)، إضافة إلى "الأرشيفات البربرية"، وفي نهاية كل سنة كان المعهد ينظم مؤتمرًا للأعمال العلمية المتصلة بالمغرب، والتي تصدر في نشرته الخارجية.[٤٨] وهي النشرة التي حملت اسم "نشرة معهد الدراسات العليا المغربية" (Bulletin de l'Institut des Hautes Etudes Marocains)، وقد صدر منها عدد واحد لتدمج بعد ذلك مع مجلة " الأرشيفات البربرية" تحت اسم "هسبريس: الأرشيفات البربرية ونشرة معهد الدراسات العليا المغربية" (Hespéris : Archives Berbère et Bulletin de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines) ابتداء من سنة ١٩٢١. وقد تم تعيين "ليفي بروفنصال" (Lévi Provençal) أول كاتب تحرير لهذه المجلة، وسميت بهسبريس تيمنا باللفظ الذي كان يطلقه اليونان على المغرب القديم " لما بلغه عنه من غزارة الانتاج وطيبه".[٤٩] وأصدرت هذه المجلة منذ تأسيسها إلى سنة ١٩٥٦ ما مجموعه ٤٦ مجلدًا ضم أكثر من ١٦ ألف و٦١٦ صفحة مطبوعة.[٥٠] وكان لهذا المعهد دور رئيس في خدمة السياسية الفرنسية بالمغرب، وهو ما عبر عنه ليوطي في

خطاب له أمام أعضاء المعهد: "هكذا أرى، أيها السادة، في معهد الدراسات العُليا المغربية، أحد العوامل الأكثر إفادة وإقناعًا في السياسة الفرنسية على أرض إفريقيا".[٥١]

خَاتِمَةٌ

أدركت السلطات الفرنسية أهمية الأبحاث المنجزة حول المغرب في الإعداد لاحتلاله في البداية، ولتدعيم هذا الاحتلال فيما بعد. ولقد أكد "ليوطي" على الدور الذي لعبته هذه الأبحاث المنجزة في فهم المجتمع والتاريخ المغربي –موجهًا كلامه إلى أصحاب هذه الأبحاث العلمية–قائلاً: "في هذا العمل الإصلاحي تعتبر أعمالكم علامات يهتدى بها، لذلك نعهد إليكم ونحن مطمئنون بمهمة تعليم الضباط الشباب الذين يريدون العمل في مصلحة شؤون الأهالي أسرار الحياة المغربية والمشاكل التي تطرحها"[٥٢]. ورغم النفحة الأيديولوجية الواضحة لهذه الأبحاث العلمية في إطار مختلف المؤسسات العلمية الاستعمارية، إلا أنها تكتسي أهمية كمية ونوعية أغنت الخزانة المغربية، وما زلنا نحتاج إلى دراسات تعرف بهذه الأبحاث وتقف عند حدودها الأيديولوجية وتفصلها عن جدواها العلمية.

الإحالات المرجعية:

(١) هناك كتابات حول المغرب قبل القرن التاسع عشر، لكن نعتقد أن الأبحاث الأكثر أهمية والحاملة لإيديولوجية استعمارية واضحة بدأت بالخصوص مع رحلة شارل دو فوكو ١٨٨٣-١٨٨٤، وهي الرحلة التي خلفت صدى طيبا لدى الأوساط الاستعمارية ونبهتها إلى أهمية الرحلات في فهم المجتمع المغربي تمهيدًا لاستعماره.

(٢) كمال حسن، **"مؤسسات البحث والتعليم بالمغرب خلال فترة الحماية "مقاربة تاريخية"**، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ٢٠٠١-٢٠٠٢، ص ٨٠.

(٣) حسن، "مؤسسات"، ص. ٧٩.

(4) Abdelkebir Khatibi, Bilan de la sociologie au Maroc, (Rabat : Association pour la recherche en sciences humaines, 1967), p.١.

(٥) نور الدين الزاهي، **المدخل لعلم الاجتماع المغربي**، دفاتر وجهة نظر ٢٠ (الرباط: وجهة نظر، ٢٠١١)، ص.١٥.

(٦) عبد الكبير الخطيبي، "مراحل السوسيولوجيا بالمغرب١٩١٢- ١٩٦٧"، ضمن: **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد ٤٨، تنسيق سعيد لوادني (الرباط: المعهد الجامعي للبحث العلمي، ٢٠٠٤)، ص.١١.

(٧) عاشت فرنسا صراعًا داخليًا بين فرنسيي الجزائر، أو ما عرف بمدرسة الجزائر، والتي كانت تدعو إلى استعمار المغرب بأية طريقة وبأية تكلفة، ومدرسة الحزب الكولونيالي الموجودة بـ "المتربول"، والتي تعتقد أنّ الإخضاع السلمي للبلد هو الحل الأصح لتجنب الاصطدام الدموي مع الأهالي. الزاهي، **المدخل**، ص.٩.

(8) Edmund Burke III, "Mission scientifique au Maroc : science sociale et politique dans l'âge de l'impérialisme", in Bulletin Economique et Sociale du Maroc, N°. 138-139, (1979), p. 47.

(٩) صدر من هذه السلسلة ما مجموعه أربعة وثلاثين جزءا.

(10) Voir les archives Marocaines Tome 1 et Tome 2.

(11) Voir par exemple: Michaux Bellaire, et Georges Salmon,« la ville de Qcer el Kebir», Archives Marocaine, Tome 2, fascicule II, Publication de la Mission Scientifique du Maroc. (Paris: Edition Ernest Leroux, 1905), p. 3-204.

(١٢) مؤسسة علمية فرنسية تأسست سنة ١٥٣٠.

(١٣) يوسف آيت القايد، **السياسات التعليمية بالمغرب من الحماية إلى فجر الاستقلال: البعثة العلمية ومعهد الدراسات العُليا المغربية نموذجًا** (الرباط: منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ٢٠١٩)، ص. ٥٦.

(14) Voir Revue du Monde Musulman, publiée par la Mission Scientifique du Maroc, N°.1. Paris : LEROUX Editeur, 1906.

(١٥) آيت القايد، **السياسات**، ص. ٥٧.

(١٦) حسن، "مؤسسات"، ص.١٠٧.

(١٧) أصدرت البعثة العلمية باتفاق مع إدارة الحماية وإدارة الشؤون الأهلية ومصلحة الاستعلامات العامة مجلة تحمل اسم "مدن وقبائل المغرب" "Villes et tribus du Maroc"، والتي تضمنت دراسات عن المدن والقبائل الزوايا.

(١٨) حسن، "مؤسسات"، ص. ١١٨.

(١٩) حسن، "مؤسسات"، ص.١٢١.

(20) Général Auguste Paul Charles Noguès, "notice sur M. Michaux Bellaire ¨, in: Villes et Tribus du Maroc: région des Doukkala (Paris: Honoré Champion Éditeur, 1932), Volume X, Tome 1, p. 6.

(٢١) حسن، "مؤسسات"، ص.١٢٣.

(٢٢) كانت المدرسة تحمل في الأعداد الأولى من الجريدة الرسمية (النسخة العربية) اسم المدرسة العُليا لتعليم اللغات والآداب العربية ودراسة اللهجات البربرية، وابتداء من سنة ١٩١٤ أصبح اسم المدرسة هو المدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية. **الجريدة الرسمية**، العدد ٤٧، السنة الثانية، (٢٧ مارس ١٩١٤)، ص. ١١٢.

(23) Arrêté résidentiel du 15 novembre 1912 portant la création de l'École supérieure de langues et littérature Arabe et Études dialectales Berbère, Bulletin Officiel, N°. 4, 1éme année, (23 novembre 1912), p. 22.

(24) Ibidem.

(٢٥) آيت القايد، **السياسات**، ص. ٧٨-٧٩.

(٢٦) عبد الحميد احساين، **"أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية سنة ١٩٣٠"**، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٨٧، ص.١٢٧.

(٢٧) حسن، "مؤسسات"، ص. ١١٠.

(٢٨) مؤسسة عمومية للتعليم العالي بفرنسا تأسست منذ سنة ١٧٩٥.

(٢٩) احتلت فرنسا مدينة وجدة والدار البيضاء سنة ١٩٠٧.

(٣٠) حسن، "مؤسسات"، ص. ١١١ –١١٢.

(٣١) حسن، "مؤسسات"، ص. ١١٢

(٣٢) **الجريدة الرسمية**، عدد ٤٤٢، السنة الثامنة، (١٨ أكتوبر ١٩٢١)، ص. ٩٣٨.

(٣٣) احساين، **"أصول"**، ص. ١٢٩.

(٣٤) احساين، **"أصول"**، ص. ١٦١.

(35) Colonel Henri Simon, ¨les études berbères au Maroc et leurs applications en matière du politique et d'administration¨, in : Les Archives Berbères, V.1, 1915-1916, 2éme édition (Rabat : Edition Alkalam, 1987): p. 7-10.

(٣٦) احساين، **"أصول"**، ص. ١٣٣.

(٣٧) آيت القايد، **السياسات**، ص. ١١٠-١١١.

(38) Hanoteau, Adolphe, et Aristide Letourneux, La Kabylie et les coutumes kabyles (Paris: L'Imprimerie National, 1873), 3 tomes.

(39) Circulaire n°.213 DR2 de Lyautey aux commandant de régions, Rabat le 15 juin 1914, in: in: Les Archives Berbères, V.1, 1915-1916, 2éme édition (Rabat : Edition Alkalam, 1987): p. 11.

(40) ¨Questionnaire sur la société berbère¨, in : Les Archives Berbères, V.1, 1915-1916, 2éme édition (Rabat : Edition Alkalam, 1987):. p. 12-20.

(٤١) يطلق مصطلح التهدئة على كل العمليات العسكرية وأشكال التوغل والغزو التي استهدفت احتلال المغرب، وجعله تحت السيطرة الفرنسية. وقد استعمل هذا المصطلح من طرف سلطات الحماية لأسباب سياسية تتمثل في تعتيم الرأي العام وتقديم فرنسا نفسها وكأنها تقوم برسالة حضارية بالمغرب تستهدف إنهاء حالة "الفوضى" التي يعرفها هذا الأخير، وإحلال التهدئة والسكينة وتوحيد البلاد. انظر: عبد القادر بوراس، "مادة التهدئة"، في: **معلمة المغرب**، إنتاج. الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ج.٨ (سلا: مطابع سلا، ١٩٩٥): ص. ٢٦٠٦-٢٦٠٨.

(٤٢) عبد الله بن مليح، **التاريخ السياسي بالمغرب إبان الاستعمار: البنيات السياسية**، ترجمة محمد الناجي (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠١٤)، ص. ٢٤٨.

(43) Arrêté viziriel du 11 février 1920, portant création d'un institut des hautes études Marocaines à Rabat, in Bulletin de l'Institut des Hautes Etudes Marocains, N°.1, (Paris: Libraire-Editeur, 1920), p. 1-3.

(٤٤) **الجريدة الرسمية**، عدد ٤٤٢، السنة الثامنة، (١٨ أكتوبر ١٩٢١)، ص. ٩٣٨.

(45) Bulletin de l'institut des hautes études Marocains, N°1, EMILE LAROSE, Libraire-Editeur, Paris, 1920, p. 1-3

(٤٦) **الجريدة الرسمية**، عدد ٤٤٢، السنة الثامنة، (١٨ أكتوبر ١٩٢١)، ص.٩٣٩.

(٤٧) **الجريدة الرسمية**، عدد ٤٤٢، السنة الثامنة، (١٨ أكتوبر ١٩٢١)، ص.٩٣٩.

(48) Bulletin de l'institut des hautes études Marocains, ibidem.

(٤٩) إبراهيم بوطالب، "البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي في الفترة الاستعمارية حصيلة وتقويم"، ضمن: **البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٨٩.ص ١٢٢.

(٥٠) آيت القايد، **السياسات**، ص. ١٤٠.

(٥١) ابن مليح، **التاريخ**، ص. ٢٤٨.

(52) Khatibi, Bilan, p. 9.

مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
SCILIT https://www.scilit.com/sources/85284

ظاهرة العروشية
بين أدبيات سردية الدولة الوطنية التونسية والوقائع التاريخية

د. منير ميغري
أستاذ مساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
عضو مخبر تاريخ الاقتصاد المتوسطي
جامعة سوسة – الجمهورية التونسية

مُلَخّص

تُعدّ العروشية أحد المكوّنات التاريخية العميقة للبنية الاجتماعية في تونس قبل نشوء الدولة الحديثة. فقد مثّل العرش، باعتباره وحدة اجتماعية قائمة على القرابة والمجال الترابي، إطارًا لتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الإيالة التونسية، وركيزة أساسية في إدارة الشؤون المحلية، سواء في الجباية أو التجنيد أو الدفاع عن المجال. غير أنّ السردية الوطنية التي تشكّلت بعد الاستقلال سعت إلى إعادة بناء الهوية التونسية على أسس مدنية وحداثية، متجاوزة كل ما يرتبط بالولاءات القبلية والعروشية التي اعتُبرت من مخلفات العصور التقليدية فتمّ تهميش الحديث عن العروش في الخطاب التاريخي الرسمي لصالح مفهوم "الأمة الواحدة" وتمّ تصوير العروشية كعائق أمام بناء الدولة المركزية الحديثة. لكن الوقائع التاريخية تُظهر أن العروشية لم تكن مجرد ظاهرة انقسامية، بل كانت آلية تنظيم اجتماعي واقتصادي فعّالة في سياق غياب سلطة مركزية قوية، كما شكّلت قاعدة للمقاومة المحلية ضد السلطة أو ضد الاحتلال الأجنبي. لقد كشفت الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية الحديثة أن العروشية لم تختفِ تمامًا مع بناء الدولة الوطنية، بل أعادت تشكيل نفسها داخل المجتمع، أحيانًا في شكل ولاءات جهوية ومحلية أو شبكات تضامن اجتماعي واقتصادي. وهكذا، فإنّ العروشية تظلّ ظاهرة تاريخية–أنثروبولوجية مركّبة تعكس دينامية المجتمع التونسي بين التقليد والحداثة، وبين السردية الوطنية الموحّدة والواقع الاجتماعي المتعدّد.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٣١ أكتوبر ٢٠٢٥
تاريخ قبول النشر: ٠٦ ديسمبر ٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

العروشية؛ القبلية؛ الدولة الوطنية؛ التحديث التاريخ الحديث والمعاصر

معرّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2025.437768.1307

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

منير ميغري، "ظاهرة العروشية بين أدبيات سردية الدولة الوطنية التونسية والوقائع التاريخية".- دورية كان التاريخية.- السنة التاسعة عشرة- العدد السابع والسبعون؛ مارس ٢٠٢٦. ص ١٨٨ – ١٩٧.

X, formerly Twitter: http://X.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
nternet Archive https://archive.org/details/@historical_kan_periodical
Corresponding author: mounir.mighri@yahoo.fr
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

كثيرة هي الاستفهامات التي تجول بذهن من يحاول دراسة ظاهرة العروشية في البلاد التونسية. ولعلّ من أهم التساؤلات التي تطرح مع عودة النعرات الجهوية إلى الواجهة من جديد. هل هي ظاهرة اجتماعية ثقافية متأصّلة في ذهنية المجتمع على إختلاف تركيبته؟ أم هي مجرد حالة سياسية يكيّفها السياسيون ساعة الأزمات؟ أم هي أزمة خيارات سياسية سلطوية أكثر منها ظاهرة مجتمعية؟

في الحقيقة لم تولد العروشية من فراغ وإنّماهي ظاهرة أنثروبولوجية مركّبة تعبّر عن التقاء الهوية القبلية مع المجتمع الحديث. فالدراسات الأنتروبولوجية[١] تظهر أن العروشية ليست مجرّد انتماء قبلي، بل هي نسق ثقافي واجتماعي يحدّ العلاقات بين الأفراد والجماعات وينظّم التعاون والتضامن والنزاعات. وقد شكّلت هذه الظاهرة أحد المكونات البنيوية العميقة للمجتمع التونسي قبل قيام الدولة الوطنية الحديثة. هذه البنية كانت أساسا للتنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في فترات تاريخية طويلة، خاصة في المناطق الداخلية والجنوبية. مع الاستعمار الفرنسي تمّت المحافظة على هذه البنية التقليدية بما يخدم مصالح المستعمر. ومع حصول البلاد على استقلالها ارتأت نخبة الاستقلال بناء دولة مركزية قوية تقوم على الهوية الوطنية الجامعة. ضمن هذا المشروع تمّ النظر إلى العروشية كأحد رواسب الماضي و" كظاهرة "تقليدية"، "بدائية" بل ومهددة لوحدة الدولة وتماسكها لذا وجب تقويضها. غير أن الواقع التاريخي والاجتماعي أثبت أن هذه الظاهرة لم تختف، بل عادت للظهور، في سياقات جديدة.

التساءل المحوري الآن. هل كانت سردية الدولة الوطنية منصفة في تصوير العروشية كعائق للحداثة؟ أم أن الوقائع التاريخية تكشف عن أدوار مركبة ومتنوعة للعروش خاصة في مقاومة الاستعمار والتنظيم المجتمعي ما يجعل منها ظاهرة تتجاوز الثنائيات المبسطة (تقدم/ تخلف، حداثة/ عروشية)، نحو فهم أعمق لتفاعل الدولة والمجتمع، بين القطيعة والاستمرارية، وبين الرسمي والمتخيل؟

أولاً: العروشية كواقع تاريخي واجتماعي راسخ

تعبّر العروشية عن انتماء الأفراد إلى عرش أو جماعة قبلية محددة. وهي بنية اجتماعية تقليدية تعود جذورها إلى ما قبل قيام الدولة الحديثة، وقد لعبت هذه البنية دورا أساسيا في تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خاصة في المناطق التي كانت فيها سيطرة الدولة محدودة. فقبل الاحتلال كان المجال الجغرافي للإيالة منقسما إلى مناطق خاضعة مباشرة للسلطة المركزية (سلطة الباياليك) وأخرى تدار بشكل شبه ذاتي من قبل العروش. بيد أنّ هذا التنظيم لم يكن بالضرورة في حالة صراع مع السلطة، بل شكّل ما يمكن وصفه بـ "الإدارة التقليدية "اللامركزية التي لعبت دورا وظيفيا في ضمان الاستقرار.

والجدير بالقول، أن الاستعمار الفرنسي قام -عبر البعثات الإستكشافية- بالبحث في الموروث الثقافي لتلك العروش والعداءات السابقة والنزاعات التي تشقها لمحاولة تفيكيكها[٢] الأمر الذي سهّل عليه لاحقا السيطرة عليها. ووجب التذكير هنا، أن العلاقة بين عروش القبيلة الواحدة أو العلاقة بين العروش فيما بينها (العروش المتجاورة) أو العلاقة بين بعض العروش والمركز قد شهدت عبر مسار تاريخي كامل الكثير من الصراعات المتواترة والمتواصلة. ولئن كانت الصراعات بين عروش القبيلة الواحدة أو بين العروش المتجاورة تتم عادة نظرا للتقارب الجغرافي وما يولّده من صراع وإغارة على المراعي والمياه والثروات الطبيعية نظرا لطبيعة العيش القبلي، فإنّ الصراع بين العروش والسلطة أكثر تعقيدا. فالناظر في علاقة البايات، من المراديين إلى الحسينين، مع العروش يستخلص أن هاجس البايات هو "استئصال شأفة البوادي" وتركيع العروش الثائرة والعمل على إثارة النعرات بهدف ضرب االعروش بعضها ببعض تارة واستمالتها تارة أخرى. وهو ما تجسّد في محطات تاريخية مختلفة، فخلال ما يعرف بالفتنة الحسينية الباشية انقسمت عروش القبائل إلى

صفّين متعاديين صف حسيني نسبة إلى حسين بن علي، وصف باشي نسبة إلى علي باشا. ولئن شهدت علاقة العروش بالسلطة نوعا من الإنفراج زمن حكم حمودة باشا فإنّ ذلك لم يدم طويلاً وعاد الصراع ليطفوا من جديد بعد أن قرّر محمّد الصادق باي سنة ١٨٦٤ مضاعفة ضريبة المجبى وهو ما ولّد انتفاضة تزّعمها علي بن غذاهم[٣] الذي تمكّن من توحيد جمع كثير من عروش القبائل حوله على غرار عرش ماجر والفراشيش وجلاص وونيف... ولإخماد لهيب الانتفاضة، وعد الصادق باي بالتراجع عن الجباية المجحفة لامتصاص غضب المنتفضين مقدّما وعودا فضفاضة عاد على إثرها الهدوء إلى البلاد. لكن هذا الهدوء كان ضرفيا إذ سرعان ما حيكت الدسائس من قبل الوزير الأكبر مصطفى خزندار لضرب العروش بعضها ببعض ونجح في ذلك وعاد الصراع من جديد. كما حرّض ضد علي بن غذاهم المحتمي بعرش ماجر فتألّبت عليه باقي العروش من بينها الهمامة وجلاص ودريد، وباعتقاله اخمدت الانتفاضة.

مع حدث الحماية ودخول القوات الفرنسية أراضي الإيالة تشكّل معطى أكثر تجذّرا في تحديد علاقة العروش ببعضها البعض وفي علاقتها بسلطة الباي وبالدولة الغازية. هذا الظرف الجديد أوحى لعدد غير قليل من عروش القبائل تدبّر أمر المقاومة والدفاع عن حياض أرض الآباء والأجداد التي نسجت بينها الكثير من الروابط الشعورية، فكان الدفاع عنها بمثابة الواجب الوطني. هذا المعطى جعل تلك العروش تتجاوز تدريجيا خلافاتها التاريخية التقليدية حيث توحّدت عروش القبيلة الواحدة كما توحّدت العروش الثائرة فيما بينها قصد التصدّي للمحتل. انبنى برنامج قادة االعروش على عقد عديد الاجتماعات التشاورية في إطار ما يعرف "بمؤسسة الميعاد"[٤] للتنسيق بين مختلف المجموعات القبلية[٥]. أولى تحركات العروش في هذا الاتجاه كانت في أفريل ١٨٨١ إذ اجتمع الجلاص بالجبيبينة وأولاد عيار بالسرس وأولاد عزيز بوادي ران وأولاد رضوان بقفصة، كما انعقد في منتصف ماي بسبيطلة إجتماع للقياد ضمّ كلّ من أحمد بن يوسف الهمامي وحراث الفرشيشي وعلي بن عمار العياري وفيه تجاوزوا خلافاتهم واتفقوا على توحيد مواقفهم حول المقاومة[٦]. كما عقد القايد علي بن خليفة النفاتي في الفترة الممتدة من ١٥ إلى ٢٠ جوان ١٨٨١ جملة من الإجتماعات كان أوّلها مع كل من زعيمي المقاومة بصفاقس محمد كمون ومحمد الشريف تقرر على إثره ارسال مبعوث إلى طرابلس. كما اجتمع بزعماء الشمال في الجامع الكبير بالقيروان، ومن مخرجات هذا الاجتماع إرسال ثلاثة مبعوثين إلى باشا طرابلس لتبين موقفه من المقاومة التونسية[٧]. هذه الاجتماعات تلاها اجتماع اخر بزاوية سيدي بوزيد ترأسه القايد أحمد بن يوسف الذي يعتبر الموحّد الأساسي لعروش الهمامة في المقاومة. هذا الإجتماع، الذي ضمّ عديد القياد أمثال محمد الشيحي وأحمد بن علي الهمامي، كان بمثابة الاستعداد لجمع صوت المقاومين القادرين على حمل السلاح لارسالهم إلى الإجتماع العام الذي انعقد بسبيطلة في ١٩ أوت ١٨٨١. هذا الميعاد اعتبر الأهم على الإطلاق حيث حضره القايد أحمد بن يوسف ومحمد الشيحي قايد أولاد بالحاج والحاج حراث قايد الفراشيش وعلي الصغير قايد أولاد فؤاد والشقامطة ومحمد صالح دبيش قايد أولاد عيار وقايد ورتان وعدد من وجوه جلاص وعدد من المشايخ والأعيان والفرسان الذين رافقوا القياد، وكانت مداولاته صاخبة نظرًا للقرارات المصيرية التي ستصدر عنه، إمّا بقبول الأمر الواقع أو المقاومة[٨].

إذا، لعبت المواعيد دورًا محوريًا في عملية التعبئة وشحذ عروش القبائل للمقاومة متجاوزة بذلك خلافاتها متّحدة حول دحر المستعمر. وهذا ما نجده في تقارير السلطة العسكرية الفرنسية نفسها التي أشارت مثلا إلى أنّ"قبيلة مقعد كانت برمتها في حالة عصيان يوم ١٢ ماي وانتشر أفرادها في سهل ماطر حيث التحق بهم متطوعون من هذيل وبجاوة ومشيخة العرب وجزء من سكان المدينة"[٩]. كما وحّدت قبيلة جلاص مختلف فروعها حيث توحد عرش 'أولاد إيدير مع أولاد سنداسن وضموا "أولاد خليفة" إلى صفوفهم ثم توسع الحلف إلى عرش الفطناسية[١٠]. كما تأسست في الجنوب لجنة الدفاع عن مدينة صفاقس ضمّت ٤٠ عضوًا من أصيلي صفاقس و١٠ من المثاليث تحت رئاسة محمد الشريف

ضابط المدفعية بمدينة صفاقس. كما ربط زعيم المقاومة علي بن خليفة النقاتي اتصالاته بعروش المثاليث والسواسي وجلاص" من ذلك أن أولاد إيدير عندما بلغهم نبأ انتفاضة صفاقس توجهوا للمشاركة في المقاومة"[١١]. كما بعث برسل إلى ساحل سوسة وعروش أولاد سعيد ورياح وطرابلسية وزغوان يحثهم على المقاومة.

هذا الالتزام لم يكن فقط بين عروش القبيلة الواحدة بل تجسّد بصورة أوضح مع توحّد العروش الثائرة فيما بينها والمشاركة جنب إلى جنب في المعارك وكان ذلك بتجاوز الإنقسامات والصراعات القديمة لتوحد صفوفها أمام التدخل الأجنبي[١٢]. في هذا السياق توحدت عروش قبائل الشمال مثل مقعد وهذيل والشيحية وعمدون. كما توحدت عروش قبائل الوسط وتم التنسيق بين شيوخها عبر المراسلات إذ حاول كل من علي بن خليفة قايد نفات والحاج حسين بن مسعي قايد أولاد إيدير (جلاص) والشيخ علي الحراث شيخ أولاد وزار (فراشيش) أحمد بن يوسف قايد أولاد رضوان (الهمامة) وعلي بن عمار القايد السابق لأولاد عيار تنسيق جهودهم مكونين بذلك شبه مجلس قيادي لتسيير المقاومة. وقد نجح هؤلاء في توسيع دائرة المقاومة واتسعت رقعتها بضم عروش بقية القبائل كالمثاليث وأولاد سعيد وأولاد عون والسواسي. في هذا الظرف تجاوزت عروش القبائل إنقسماتها القديمة (صف باشي –صف حسيني) للوقوف صفًا واحدًا ضد المستعمر ودرء خطر الأعداء[١٣].

فمثلاً في إطار تصديها للقوات الغازية القادمة من مدينة تونس ومنعها من التوغل إلى داخل البلاد وإستجابة للنداء الذي أطلقه الحاج حسين بن مسعي، هبّت جموع غفيرة من جلاص والهمامة والسواسي وأولاد سعيد ورياح والطرابلسيّة تعضدهم حامية القلعة الكبرى للجنود النظاميين[١٤] الهاربين من جيش الباي للتصدّي في جهة تونس للقوّات الفرنسية ومنعها من التقدم إلى داخل البلاد[١٥]. نفس الشي حصل عند إحتلال بلدة الساحلين حيث إعترض المقاومون المنتمون إلى عروش جلاص والسواسي والمثاليث وأولاد سعيد القوات الفرنسية في معركة الساحلين أو كذلك معركة القلعة الصغرى. كما تحالفت مجموعات من جلاص والهمامة والفراشيش وماجر في الدفاع عن مدينة القيروان[١٦]. أما عند احتلال قابس فقد توحّدت أيضا قرى واحة قابس وأصبح المنزل مركزا للمقاومة يقبل إليه المقاومون من جميع الواحات مثل شنني ووذرف وغنوش وبوشمة والمطوية والحامة بالإضافة إلى دعم عروش نفات وبني زيد[١٧]. كما ثارت عروش الأعراض وقاد المعارك علي بن خليفة النفاتي. وفي جهة نفزاوة ثارت عروش أولاد يعقوب بقيادة علي بوعلاق وعروش المرازيق يتزعمها الشيخ محمد بن عبد الله. وفي مطماطة عروش الجبل يقودها الشيخ عامر شيخ بني عيسى. وفي ورغمة أثار العروش الفارس منصور الهوش[١٨].

هذا التحالف "العروشي" والقبلي ضدّ المستعمر لم يقتصر فقط على لحظة اجتياح البلاد وإنّما تجسّد في محطات تلاحمية أخرى أهمّها إنتفاضة عروش الودارنة أثناء الحرب العالمية الأولى والتي تحوّلت، بفعل تلاحم العروش المجاورة ومشاركة قوات المخازنية والقومية من أبناء هذه العروش، إلى انتفاضة شملت الجنوب الشرقي التونسي[١٩]. هذا التلاحم تواصل كذلك مع انتفاضة عروش المرازيق[٢٠] خلال الوجود المحوري في تونس خلال الحرب العالمية الثانية أو كذلك خلال المقاومة المسلحة في الخمسينات أو أثناء الجلاء العسكري. خلال هذه المحطات التاريخية المختلفة ظهرت العروشية إذا كأداة مقاومة للاستعمار وكبنية إجتماعية وفرت نوعًا من الأمن الجماعي والتنظيم المحلي وهو ما سعت الإدارة الاستعمارية فور استتباب الامن بالإيالة في الأشهر الأولى من الإحتلال إلى تقويضها تزامنا مع بداية تركيز نظام إداري جديد. وقد لعبت السلطة العسكرية آنذاك دورًا محوريًا في هذا النظام. من هذا المنظور يري الضابط روبيي Robillet أنّه "يتعيّن فرض زعيم (على العرش) يكون من الثقاة ... وتدمير التنظيم الديمقراطي لهذه العروش، وسلطة حكومتها الداخلية، وذلك عن طريق تحجير اجتماعات الميعاد وارغام الشيوخ على توخي الصرامة والحزم المطلق"[٢١].

تبنّت الإدارة الاستعمارية سياسة الترهيب والترغيب في التعامل مع العروش وقادتها. فالعروش الثائرة تمت معاقبتها لاضعاف نزعة التمرد لديها وعزل قادتها من

على رأس الإدارة المحلية (قياد، مشايخ، كواهي) وعيّنت مكانهم من كانوا من الموالين لها. بينما تمت المحافظة على قيادات العروش الموالية ومنحتهم امتيازات في مقابل الحفاظ على النظام وجعلت منهم وسطاء لجمع الضرائب، والتجنيد ومراقبة السكان. هذه السياسة لم تساهم فقط في إعادة انتاج البنى العروشية وتكريسها، بل في توسيع نفوذها في بعض المناطق. فالفكر الاستعماري اختار تكريس العروشية لأنّه يعتبرها أداة فعّالة للسيطرة غير المباشرة على السكان، لأن الانقسام العرشي يضعف القدرة على المقاومة الجماعية ويمنع نشوء وعي وطني موحّد. هذا الوعي الوطني الموحّد حاول بناة دولة الاستقلال تكريسه مرحليا، وفي إطاره تمّ العمل على محاولة تقويض العروشية التي كانت تعتبر عائقا أمام بناء دولة وطنية حديثة.

ثانيًا: العروشية بين سياسات الدولة الوطنية وتمثلاتها

مباشرة بعد الاستقلال وفك الارتباط القانوني مع الدولة الاستعمارية كان الرهان الحقيقي لرواد دولة الاستقلال تحرير الفرد التونسي من انتماءاته التقليدية، العروشية والقبلية والانخراط في معركة التحرر والبناء الوطنيين. وبالتالي محاولة تقويض الانتماء القبلي و"العروشي" والجهوي بالانتماء الوطني وفرض مفهوم الدولة وذلك يمر حتمًا عبر القيام بالعديد من الإنجازات في هذا الاتجاه. فهل استطاعت "التنمية الشاملة" التي دأبت عليها دولة الاستقلال أن تحقق تغييرًا فعليًا وشاملاً لبنية المجتمع وعلاقاته؟ هل تمكّنت الدولة الوطنية، بمشروعها للتغيير أن تفكك مرتكزات المجتمع التقليدي وأن تقيم مجتمعا عصريا خصوصا في المناطق ذات التقاليد العريقة في حضور نزعة العروشية؟ وهل تأتّى إنتقالا فعليا وواقعيا رسّخ فكرة الولاء للدولة بدل الولاء للعرش والقبيلة والجهة؟

نجحت الدولة المركزية إلى حد بعيد في بسط سلطتها وتوطيد هياكلها وأجهزتها لضمان السلم الأهلي وتوفير الأمن في مختلف جهات البلاد. هذا الرهان كان له دورًا رئيسًا في التقليل من دور الجهة أو العرش في المجتمع أو على الأقل الإضعاف من نفوذهما. فالتحول إلى الدولة العصريَّة يقتضي من ضمن شروطه تفكيك النظام العروشي والقبلي والجهوي. وقد كان رواد دولة الإستقلال واعين بخطورة هذه الظاهرة فتساعوا إلى محاربتها وتفكيك مرتكزاتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية عبر خلطها وتشتيتها جهويا (توزيع القبيلة الواحدة على ولاية أو أكثر). هذا علاوة على إعادة التقسيم الإداري للبلاد ونشر التعليم بهدف تنوير العقول ومغالبة الذهنيات البالية التي كانت تمثّل حجر عثرة في طريق بناء الدولة العصرية[٢٢]. حيث كان لا بدّ من "خلق امة واحدة وشعب واحد وعائلة واحدة من عشائر بائسة متفرقة تتقاتل وتتناحر"[٢٣]، "وتحوير ذلك النظام العشائري العتيق شيئا فشيئا وتغيير هذه الوضعية لربط البشر بالأرض"[٢٤].

في هذا الاتجاه، كان المسعى البورقيبي يهدف إلى تكريس مفهوم الدولة التونسية ذات التعبيرة السياسية القطرية حيث حصر خصائص الشخصية التونسية في وحدة التراب والاشتراك الجماعي في المعتقد واللغة والعادات والماضي والشعور بالتّضامن وأيّة فكرة وطنية" إنّما تعبّر عن هذه الإرادة في الدّفاع عن تماسك المجموعة الوطنية والتحام بعضهما ببعض ولا يخفى أن هذا الشعور بالوطن المشترك أي بوحدته، يقتضي ما يسمّى بالضمير الوطني أو ما نعته بورقيبة " بالمثل الأعلى الوطني"[٢٥]. فمن أهم الأبعاد التي ركّز عليها المنظّرون لمفهوم أونظريّة الأمة التونسية في علاقتها ببرامج الدولة الوطنية هو أن هذه الأخيرة "إنّما تضع نفسها في مسار البناء والإنشاء والمدنية والحضارة في حين أنّ جميع الأخطار الداخلية التي تسعى لتقويض مجهوداتها لا يمكن إلاّ أن تكون من إيحاءات روح التهديم والتخريب"[٢٦].

لتسويق سردية الوحدة الوطنية اعتمد بورقيبة على جملة من المؤثرات كالراديو والتلفاز بوصفهم "منتجات ثقافية"[٢٧] حيث كانت خطبه تعاد بصفة منتظمة في الأسبوع محذرًا من خلالها وبصفة متواترة من "عودة الشيطان البربري" الذي هو العروشية التي يراها عائقا أمام بناء الدولة. كما سعى من خلال جولاته التي كان يقوم بها في دواخل البلاد إلى التذكير بأهمية الدور الذي لعبته العروش في الكفاح الوطني مستنهضا فكرة

الوحدة الوطنية الواجب تكريسها بين مختلف العروش والجهات لأنّها التعبيرة الأسمى لتحديث المجتمع وصناعة أمّة تونسية خالية من شوائب التناحر العروشي والقبلي ومحاولة إدخال هذه العروش في مرحلة "الأنا. النحن" التونسية[٢٨].

ويقول في هذا الصدد ..." أنا أحمل مسؤولية خاصة نحو العروش ولي روابط خاصة معهم لأن الحركة الدستورية الجديدة التي أسسناها عام ١٩٣٤ أرادت أن تشرك منذ عام ١٩٣٠ تلك العروش في الكفاح التحريري، ولم يكن لتلك العروش في الماضي وجود في حركة الحزب الدستوري القديم ولا حركة أصحاب جريدة "التونسي"...فتلك العروش بما في ذلك بني يزيد وماجر والفراشيش والهمامة لم تكن لها وجود إلا في جانب فرنسا، تجند منهم جيوشها، وتحارب بهم الألمان عندما خاضت الحرب العالمية الأولى وكذلك الحرب العالمية الثانية فكان رجال أولئك العروش جزءا منفصلا عن البلاد، وطائفة مستقلة عن غيرها، والحال أنهم هم الأغلبية الساحقة من الشعب التونسي، وهم ركنه الأساسي ولو لا مشاركتهم في الكفاح التحريري لما أمكن لأهل المدن أن يطالوا فرنسا... وهذا ما فهمناه من اليوم الأول لذلك رأيتموني ركزت جهودي الكبيرة على تشريكهم في الحركة بتكوين الشعب والتغلغل بينهم والاتصال بهم وزيارتهم وطرق أبوابهم ودعوتهم لسماع كلمة الخير التي تنير أمامهم السبل... إن روح الوطنية والتضامن التي كونتها بين أهالي القرى والمدن والعروش لم يبق معها أي عرش بدوي يعتبر لا مكانة له بل أن تلك الروح جعلت الشعب وحدة تتكون من جميع أصناف الأهالي يجمعهم التضامن والأخوة وأنه لا عيش ولا انتصار ولا قوة إلا بهذا الضمان وتلك الأخوة"[٢٩].

معتبرًا اتصاله بالناس والجهات قد أفضى إلى تغيير العقول وتنظيم الصفوف وحصول الانسجام وأصبح الجميع كالبنيان المرصوص حزبًا واحدًا وأمة واحدة من الشمال إلى الجنوب ويعود الفضل في ذلك إلى تنظيم القيادة وطاعة القادة والامتثال لأوامرهم. مذكّرا بأنّ التضامن والوحدة الوطنية تجسّدت في محطات نضالية عديدة على غرار معركة الجلاء التي كافح فيها رجال كانوا قبل ذلك متنافرين وفرقتهم الدعايات المغرضة الفاسدة فاستشهد بعضهم جنبًا إلى جنب من رمادة والحامة وساقية سيدي يوسف[٣٠]. مذكّرا بأنّ المأمورية التي كانت على عاتق الحزب ترمي إلى نبذ الغيرة والحسد والتناحر والحزازات والخلافات والنعرة القبلية وتهدف إلى تثقيف الشعب والتأليف بين القلوب وتوحيد الصفوف حول دولة وطنية نظيفة ونزيهة[٣١]. مستنتجًا بأنّ معركة الاستقلال التام كانت "نصرًا مشاعًا بين جميع العناصر والعروش والفرق سواء من كان مع الديوان السياسي أو من كان مع الأمانة العامة وأصبح الجميع مع الوطن[٣٢]. ولكن هل كانت مواقف رواد دولة الإستقلال من ظاهرة العروشية مواقف مبدئية لتعارضها مع التوجه التحديثي للمجتمع؟ أم أنّ هناك مواقف انبنت في علاقة مع بعض الأحداث السياسية التي صبغت الحركة الوطنية بين ١٩٥٢ و١٩٥٦؟

صحيح أن بورقيبة كان يعتبر العروشية من مظاهر الرجعية. لكن في لحظات الصراع السياسي الحاد مع فرنسا من أجل نيل الاستقلال استخدم بذكاء العروشية ليثبت أنّه سلطة قادرة على ضمان الإستقرار داخل البلاد، خصوصا في الأرياف حيث نفوذ العروش القوي. فقد عمل على استمالة شيوخ العروش ووجهاء الجهات الأمر الذي مكّن من عرض صورة أن لدى الحركة الوطنية قاعدة شعبية واسعة وأن أي اتفاق مع فرنسا سيطبّق فعليا ولن يواجه مقاومات جماهيرية كبيرة. فهو الذي أعطى في لحظات العسر التفاوضي الديبلوماسي شرارة انطلاق المقاومة المسلحة وهو الذي حاول لاحقا كذلك اقناع المقاومين الذين امتنعوا عن التخلي عن السلاح إبان المنحى التفاوضي بضرورة التراجع عن المقاومة المسلحة وتسليم السلاح. "اجتمع للمرة الثانية بفريق الهمامة وعروشها في يومين متتاليين، فقد التقيت بهم أمس في سيدي بوزيد وها إنّي اليوم معكم في الرقاب وستتواصل لقاءاتي بهذه العروش في أماكن أخرى. وأستهلّ كلمتي اليوم بالإعراب عن بالغ سروري بموقفكم المشرّف في الكفاح وخاصةً إبّان المعركة الأخيرة ... فكنت أخشى أن يجرفكم تيّار الحماس، وألاّ تنتبهوا إلى الحدّ الذي ينبغي أن تقفوا عنده"[٣٣]. ويمضي مخاطبًا أهالي العروش في تفسير سياسته التي اعتمدها عندما دعا إلى خوض الكفاح المسلح كورقة

ضغط، ثم التخلي عن السلاح كمدخل إلى المفاوضات "لقد نبهتكم في الإبّان إلى المعركة التي خضناها أخيرًا لما أعرفه فيكم من حميّة وفداء، فأبليتم البلاء الحسن، ولم أقدم إليكم اليوم إلاّ لأشيد بمواقفكم الرائعة وأثني على بسالتكم وتلبيتكم لدعوة الوطن دون تحفّظ واحتراز... وما إن جنحت فرنسا للصّواب فاعترفت بحقوقنا المشروعة حتّى طلبت منكم المهادنة وتسليم أسلحتكم في انتظار ما ستفعله فرنسا هذه المرّة... وقد زاد الالتحام قوّة ما أبداه المجاهدون من طاعة وامتثال لأوامر القادة التي صدرت لهم بتسليم السلاح بعد جنوح فرنسا للمسالمة"[٣٤].

بتعبئة واستغلال العروش بهذه الطرق، نجح بورقيبة في تقديم نفسه كشريك تفاوضي قوي وموثوق لفرنسا والدول الأخرى، ما سهّل الوصول إلى ترتيبات الإستقلال الداخلي ثم الإستقلال التام. فمن منظور دبلوماسي، وجود دعم عروشي وقبلي يخفف من الاتهامات بأن القائد المفاوض يمثل كل التونسيين وليس فقط صفوة المدن أو النخب الحضرية. هذا التكتيك حدّ كذلك من قدرة البدائل الشعبية كتيار صالح بن يوسف[٣٥] على استثمار النفوذ العروشي لإعاقة أو نسف الاتفاقيات. فبورقيبة سعى إلى إضعاف تلك البدائل التفاوضية ومحاولة احتوائها داخليا، فبدلاً من أن تكون العروش منصة لمنافسين مثل صالح بن يوسف لكسب شرعية شعبية موازية، عمل على استيعابها أو تحييد زعماء تقليديين ليمنعهم من أن يصبحوا نقطة التقاء لتيارات رفضت أي اتفاق مع فرنسا.

وظّف بورقيبة العروشية ضد بن يوسف من خلال استمالة زعامات عروشية ووجهاء محليين واستثمر في العداوات القديمة بين العروش. وسعى إلى تفتيت القاعدة الشعبية اليوسفية عبر تفكيك ولاءات تقليدية كانت ميالة الى بن يوسف وتصوير اليوسفيين كفوضويين أو خطر على الاستقرار. فكان يشير إلى التصادم الذي حصل مع صالح بن يوسف وانحياز جانب من المقاومين مع بن يوسف بقوله... " وحينما جعلت وجهتي الأرياف إنّما أردت أن أخلق من أبنائها رجالاً راشدين وارفع عن أبصارهم الغشاوة التي طمست عليهم معالم الطريق. وقد أشدت منذ حين بمواقفهم في الكفاح وتبصّرهم وحكمتهم إزاء شرذمة الفتنة التي نشرت الفوضى في البلاد فلم يتوانوا في إيقاف الإنتهازيين الذين انحرفوا مع الأمانة العامة وحري بي اليوم أن أنوّه بإجتماعكم هذا وبالفرحة البادية على وجوهكم مكبرا فيكم صمودكم في الماضي أيام الكفاح ووقوفكم اليوم صفّا واحدًا في وجه دعاة الفتنة"[٣٦]. إذا استغل بورقيبة التناقضات بين العروش والجهات واستهدف امنيًا العروش الداعمة لبن يوسف وعمل على تمثيل زعماء من العروش الموالية له داخل الحزب الحر الدستوري الجديد وإغرائهم عبر منحهم رتبًا إدراية، وامتيازات لبقاء نفوذ بعض القادة المحليين مقابل دعمهم او حيادهم أثناء المراحل الإنتقالية. هذا النهج البراغماتي رسّخ شبكة مؤسساتية جديدة وجعل تطبيق أي اتفاق مع فرنسا أقل تعقيدًا. ولكن هل نجحت دولة الإستقلال فعليًا في اجتثاث العروشية؟

ما يمكن إستنتاجه أنّ الدولة الوطنية حاولت احتواء ظاهرة العروشية لكنّها لم تستطع إلغاء كل مظاهرها ثقافيا ونفسيا واجتماعيا. فرغم نجاح أجهزة الدولة وتوطّدها في كل الجهات وتدخلها في برامج التنمية إلاّ أن هذه البرامج بقيت منقوصة إن لم نقل مشلولة وهو ما جعل تلك الانتفاضات العروشية ضدّ السلطة تتواصل رغم ما رافقها من تعتيمات إعلامية مقصودة لإظهار قوّة السلطة وهيبة الدولة. ولكن أحداث الثورة بما أفرزته من تحولات سياسية واجتماعية أظهرت هذا التعتيم للعيان وأحييت ذلك المكبوت الذي حاولت السلطة طمسه وانفجرت ظاهرة العروشية والجهوية من جديد. فمن الأسئلة الجوهرية التي أعادت طرحها الثورة التونسية هل نجحت الدولة الوطنية فعليا في اجتثاث ظاهرة العروشية؟ وهل عملت دولة – نخبة الاستقلال على تحقيق تنمية شاملة ومندمجة مكنت من توحيد فكرة ومفهوم الدولة الوطنية العادلة أم ظلت دولة "اللاإندماج" ممّا ساعد على عودة النعرات الجهوية هنا وهناك؟

صحيح أنّه مع حدث الثورة لم تسقط الدولة ولم ينهار كيانها المؤسساتي ولكن هذا لم يمنع من حدوث منزلقات اجتماعية خطيرة. فمع تراجع هيبة الدولة وانتشار الفوضى والإحساس بغياب الأمن العام، انتشرت عدّة مظاهر مخلة بالسلم الأهلي. حيث طفت على

السطح من جديد عودة النزعات العروشية والجهوية التي عملت النخبة التونسية على احتوائها ومقاومتها. لكن الإجراءات – البرامج التي تبنتها الدولة الوطنية لم تستطع تقويض البنية العروشية بتمظهراتها المتعددة. فالبلاد عاشت على وقع عدة أحداث مؤلمة بسبب تصاعد النزعة العروشية والجهوية خاصة بالجهات الداخلية، ونورد هنا بعض الأمثلة للاستدلال على ذلك. فقد شهدت معتمدية المتلوي خلال شهر مارس سنة ٢٠١١ أحداث مأساوية بين عرشي بويحيى والجريدية خلفت ١٣ قتيلاً وأكثر من مئة جريح وذلك بسبب أحقية التشغيل في شركة الفسفاط. ونتيجة لتكرر هذه الأحداث وعلى أثر إحداها، خرج مئات المتظاهرون في مسيرة سلمية احتجاجًا على تنامي النعرات القبلية في عدد من مناطق الولاية وقد رفع خلالها المتظاهرون من نقابيين وممثلين عن أحزاب سياسية وناشطين حقوقيين، شعار "تونس جمهورية لا عروشية لا قبلية"، وشعارات أخرى تعبّر عن تمسكهم بقيم الجمهورية والوحدة الوطنية الرافضة لتكريس القبلية وتغذيتها[٣٧].

وفي شهر أوت من نفس السنة، نجمت عن خلاف بمقهى في معتمدية جبنيانة إشتباكات عنيفة بين منطقة المساترية ومنطقة جبنيانة استخدمت فيها أسلحة نارية (بنادق صيد) خلفت أكثر من ٤٠ مصابًا بجروح متفاوتة[٣٨]. كما أعادت الثورة إلى الواجهة من جديد صراع العروش حول الأراضي الاشتراكية التي عجزت الدولة على حلّها إلى اليوم. ففي شهر ديسمبر ٢٠٢٠ شهد أقصى الجنوب التونسي أحداث دامية في منطقة "العين السخونة" الواقعة في قلب الصحراء على حدود ولايتي مدنين وقبلي وذلك على إثر نشوب خلاف عقاري على قطعة أرض بين مجموعة "المرازيق" التابعين لمعتمدية دوز (ولاية قبلي) و"الحوايا" التابعين لمعتمدية بني خداش (ولاية مدنين). وقد استخدمت في هذه المواجهات والاشتباكات الدامية بنادق الصيد والحجارة والعصي والأسلحة البيضاء ما تسبب في سقوط عدد من القتلى وأصيب العشرات بجروح.

صحيح كذلك أن زمن العرش والقبيلة انتهى مع بروز خطاب الدولة الوطنية الحديثة. لكن هذه الدولة التي تصرح بأنها مع الأساس الترابي الواحد هي ذاتها التي تعيد إنتاج وطن الجهويات إن صحّ القول وتؤسس لاستمراريتها وهو ما نلاحظه خاصة أثناء التقسيم الانتخابي. إذ عادة ما يكون هذا المعطى حاضرًا أثناء التحضير للانتخابات السياسية أو النقابية أو حتى أثناء الممارسة الفعلية للسلطة. فلئن كان الخطاب الرسمي يعلن في سرديته انتصاره للديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات، بما يفيد ضمنيا بوجود تحولاً في الممارسة السياسية وبأن القبيلة والجهة لا وجود لها في التدبير السياسي للوقائع إلاّ أنّه مع حلول المواعيد الانتخابية حتى تلوح الجهة محددة لهذه العملية. فأغلب الحملات الانتخابية قبل الثورة وبعدها قامت على المنطق الجهوي لحشد الرأي العام وكسب أكبر عدد من الأصوات، حتى ولو أتى ذلك عبر إثارة النعرات العروشية أو الجهوية. فالتصويت في الغالب الأعم يكون لفائدة "ولد الجهة" و"ولد البلاد " و"ولد العم"، وليس للحزب وبرنامجه السياسي وخطّه الإيديولوجي، وهو ما يجعل من الممارسة السياسية غير متحررة من ظلال العرش والجهة. كما أنّ الأحزاب السياسية نفسها تورّطت في هذا المنطق باستعانتها برؤساء قوائم من "عروش" وجهات ذات وزن انتخابي هام، لأنها تعي جيدا أن صوت الجهة يرتفع خصوصًا في المناطق الداخلية أعلى حتى من صوت الدولة في هذه المناسبات. فهذا الدعم الانتخابي "لا يكون بدون مقابل بل تحرص الجهة على الاستفادة أكبر قدر ممكن منه لتحصيل مشاريع تنموية ومناصب قيادية لنخبها ومجال واسع من المراكز لكي تستطيع ضمان ترقية اجتماعية لأفرادها[٣٩].

إن هذه الأمثلة وغيرها على اختلاف تمظهراتها تضعنا أمام حقيقة استمرار هذه الظاهرة معبّرة في ذات الوقت على حقد اجتماعي دفين بين بعض العروش المتجاورة وبين بعض الجهات فيما بينها وبين المناطق الداخلية المهمشة تنمويا والسلطة القائمة منذ عقود طوال. وكذلك على الروح الحميمية التي لاتزال مسيطرة على العلاقات الاجتماعية، فالمجتمع التونسي على اختلاف تركيبته يبقى في معظمه مجتمعا محافظا بواجهة حديثة. فالطبيعي في مسارات التحديث والعصرنة، هو توفير شروط ومتطلبات الانتقال من القبيلة إلى الدولة، ومن التدبير الشخصاني إلى التدبير

المؤسساتي. إلاّ أن ما نلمسه على أرض الواقع أنّ المؤسسات العصرية تسيّر بممارسات وتمثلات تقليدية وأنّ نسيج العلاقات الاجتماعية التي تربطه ما تزال في غالبيتها سواء في الأرياف أو المدن علاقات شخصية وثيقة مشحونة بالعواطف والحميمية لأن أفراد الجماعة ملزمون بعضهم بالبعض الآخر[٤٠]. وهو ما يكشف عن مفارقة عميقة بين الخطاب الرسمي التحديثي للدولة الوطنية، والواقع الاجتماعي الذي استمر في انتاج علاقات تقليدية، سواء في شكل تضامنات محلية أو مطالب جهوية. هذا النمط من العلاقات يضعنا أمام تساؤل جوهري جديد. هل فعلاً تمكّنت دولة الاستقلال من تحقيق تحول جذري باتجاه مجتمع الحداثة الذي يكرّس دولة القانون والمواطنة ويحقق الاندماج المجتمعي والتنموي بين مختلف الولايات؟ وهل أن ظاهرة العروشية هي نوع من ردّة الفعل على "دراما التحديث" بعد عمليات الضغط خلال مرحلتي الاستعمار والدولة الوطنية[٤١]؟

صحيح أن نخبة الاستقلال تمكنت من تحديث الدولة لكن دون "رسم الحداثة لأن هذا التحديث لم ينجح بصفة قطعية في تفكيك البنى التقليدية للمجتمع واجتثاث الفكر العروشي من الذهنية التونسية تحت تأثير هبّة التحرر من الاستعمار وبناء الدولة الوطنية"[٤٢]. فعملية تفكيك النظام القبلي والعروشي لم يتأتَّ بسهولة كما أنّ عملية الإنتقال من فكرة العرش والجهة إلى مفهوم الدولة الواحدة كانت عسيرة. فظاهرة العروشية بما أنّها ظاهرة أنتروبولوجية فهي لم تولد من فراغ لذلك لا يمكن الإقرار كلية بإمكانية القضاء عليها، فدائمًا هناك تسرّبات ثقافية نحو الفائت. فالنزعة العروشية والجهوية تلوح بشكل جليّ عبر التواصلات اليومية للتونسيين، فعبارة " أنت منين" (من أي ولاية أو جهة تنحدر؟) هو تساءل عن الأصل القبلي أو الجهوي وليس عن الأصل المهني، اعتبارا لكون الأصل الجهوي هو المحدد لنمط العلاقة المفترضة. كما أن هذه الظاهرة نجد صداها في الملاعب الرياضية أو حتى في الإدارات والجامعات.... إلخ.

خَاتِمَةٌ

كمحصلة يمكن القول إن العروشية ظاهرة متأصلة في البنية التقليدية للمجتمع التونسي تراوحت بين المدّ والجزر والاختفاء والظهور منذ عقود طوال إلى اليوم. تختفي مع قوة الدولة واستتباب الأمن وتظهر ساعة الأزمات وانتشار الفوضى. فلئن تعرّضت "مؤسسة القبيلة"-سواء خلال الفترة الاستعمارية أو ما بعد الاستقلال-إلى تفكك حقيقي، فإنّ ذلك لم يمنع من استمرار بعض مرتكزات ظاهرة العروشية والجهوية في المناطق التي عانت من التهميش السياسي والاجتماعي لعقود طويلة. ورغم محاولات الدولة الوطنية إحتوائها عبر تبنّي عدة برامج وآليات دامجة، إلاّ أن العامل التنموي بقي مشلولا ما أفرز فوارق إجتماعية عميقة وكرّس نوعا من الحساسيات بين ولايات وجهات البلاد وعمّق الهوة بين تلك المناطق والسلطة القائمة. فسردية الدولة الوطنية اختزلت العروشية في بعدها السلبي، وقدمتها كعائق أمام التحديث وبناء الأمة. غير أن الحقيقة التاريخية تظهر أنّ العروشية لم تكن فقط بنية تقليدية، بل كانت لها أدوار في المقاومة والتنظيم وخلق أشكال من التضامن المجتمعي. وعليه، فإن قراءة هذه الظاهرة اليوم يجب أن تتجاوز الثنائيات المبسطة (تقدم/ تخلف، حداثة/ عروشية)، نحو فهم أعمق لتفاعل الدولة والمجتمع، بين القطيعة والإستمرارية، وبين الرسمي والمتخيل. فالانفصال بين الأدبيات السردية والوقائع التاريخية يعكس صعوبة التحول من المجتمع التقليدي إلى الدولة الحديثة. ورغم أن السردية الرسمية تسعى إلى دمج المجتمع في إطار هوية وطنية واحدة، فان الوقائع التاريخية تكشف عن وجود تداخل بين الولاءات التقليدية والحديثة. فظاهرة العروشية تكشف عن مفارقة عميقة بين الخطاب الرسمي التحديثي للدولة الوطنية، والواقع الاجتماعي الذي استمر في انتاج علاقات تقليدية، سواء في شكل تضامنات محلية أو مطالب جهوية ما جعل الهويات العروشية تعود كأداة تعبير بديلة.

الإحالات المرجعية:

(1) Voir notamment: Jacques Berque, Structures sociales du Haut-Atlas, Paris: Presses Universitaires de France, 1955. Pierre Bourdieu, Sociologie de l'Algérie, Paris: PUF, 1958. Edmond Doutté, Magie et religion dans l'Afrique du Nord, Paris: Ernest Leroux, 1908.

(٢) حول أهم القبائل التونسية والعروش المكونة لها والعلاقات بينها يمكن العودة إلى:

Pellissier (E), Description de la Régence de Tunis, éditions Bouslama, Tunis ,1980

(3) Bice Slama L'insurrection de 1864 en Tunisie, Tunis, Maison tunisienne de l'édition, 1967

(٤) مؤسسة محلية أو عرفية موجود منذ القدم بالبلاد التونسية منذ ما قبل العهد العثمانى أو على الأقل منذ العهد الحفصى. سيطر عليها الأعيان المحليون الذين تحولو إلى وسطاء بين افراد مجموعتهم والسلطة المركزية. حيث نجد فى مستوى كل مشيخة أو فرقة مجلسا للعرش يترأسه الشيخ ويكوّن مجموع هذه المجالس " مجلس الرجالة الكبار " الذى يكوّن ميعاد القبيلة أو القرية. حول ذلك يمكن العودة إلى: بن طاهر جمال، "**العرف في الارياف التونسية خلال العصر الحديث**" الحياة الثقافية عدد ١٧٤ جوان ٢٠٠٦. ص ٦٠.

Henia Abdelhamid, Tlili Bechir, «L'organisation du pouvoir des notables dans les communautés du Djirid Tunisien au VIIIème siècle «in cahiers de la Méditerranée n4, 1980.pp 161-189.- Rondot pierre «Les conseils de Fraction (mi àd) dans quelques tribus de la Tunisie du nord (Nefza, Amdoun, ostata),in Cahiers de Tunisie ,n°3,1995.pp 269-271.

(٥) المرزوقى محمد، **صراع مع الحماية**. دار الكتب الشرقية. ١٩٧٣. ص٩١.

(٦) عمايرية حفناوى، "**في تشكل الوعي الحديث بالريف التونسي: من القبلية إلى الوطنية**"، الحياة الثقافية عدد ٧٣ سنة ١٩٩٦. ص٢٤.

(٧) نفس المرجع.

(٨) الحماص محمد، **الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب بالبلاد التونسية ١٨٨١- ١٩٥٠**. مركز النشر الجامعي ٢٠٠٨. ص٥١.

(٩) محجوبي علي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**. سراس للنشر ٢٠٠٦. ص٤٧.

(١٠) الحماص محمد، **الاستعمار الفرنسي**...مرجع سابق. ص٥١.

(١١) البكوش سمير، **القيروان: من المقاومة المسلحة إلى المقاومة المنظمة ١٨٨١ -١٩٣٩**. دار سحر للنشر ٢٠٠٦. ص٣٥.

(12) Chater kalifa, Eléments pour une approche de certains phénomènes de « Açabiya » dans la Tunisie du XIX siècle (sahel et bases steppes), in C .T n°97-98.1977.PP 61-73.

(١٣) محجوبي علي، **انتصاب**... مرجع سابق. ص٤٧.

(١٤) لمزيد التفاصيل يمكن العودة إلى كتابنا تحت عنوان "**تمرّد النظاميين التونسيين خلال الفترة الإستعمارية ١٨٨١-١٩٤٤**". منشورات دار المسيرة ٢٠٢٥.

(١٥) محجوبي علي، **انتصاب**... ص. ٥.

(١٦) نفس المرجع. ص٥٤.

(١٧) محجوبى على، **انتصاب**...مرجع سابق. ص٤٥.

(١٨) الحباشى محمد علي، **عروش تونس**. منشورات سوتيميديا للنشر والتوزيع ٢٠١٧. ص٣٤.

(١٩) حول هذه الانتفاضة يمكن العودة إلى: ليسير فتحي، **قبائل أقصى الجنوب التونسي تحت الإدارة العسكرية الفرنسية: نجع ورغمة نموذجًا ١٨٨١-١٩٣٩**، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، جوان ١٩٩٨.

(٢٠) حسن عبد الحميد، **"ثورة المرازيق ١٩٤٣-١٩٤٤"**، أعمال الندوة الدولية الخامسة حول البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب (١٩٤٥-١٩٥٠)، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ١٩٩١، ص٣٣٥-٣١٠.

(٢١) ليسير فتحي، **قبائل**... مرجع سابق. ص١٥١.

(٢٢) الكيلاني مصطفى، المضامين الثقافية ورموزها في عهد بورقيبة خلال العقدين الخامس والسادس من هذا القرن. أعمال المؤتمر العالمي الأول تحت عنوان "**الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية: قراءات علمية للبورقيبية**". المنعقد في ديسمبر ١٩٩٩. منشورات مؤسسة التميمى للبحث العلمى والمعلومات. ٢٠٠٠. ص١٦٩.

(٢٣) بورقيبة الحبيب. خطب. **خطاب النفيضة** ٢٣ ديسمبر ١٩٥٩.

(٢٤)بورقيبة الحبيب. خطب. **خطاب السواسي** ١٩ ماي ١٩٦٠.

(٢٥) بن سلامة البشير، استجلاء الأسس الفكرية في بناء الدولة الحديثة التونسية ودور بورقيبة، أعمال المؤتمر العالمي الأول تحت عنوان "**الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية: قراءات علمية للبورقيبية**"، المنعقد في ديسمبر ١٩٩٩. منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات. ٢٠٠٠. ص٢٦.

(٢٦) منصر عدنان، **دولة بورقيبة: فصول في الإيديولوجيا والممارسة ١٩٥٦-١٩٧٠**. كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة ٢٠٠٤. ص٧٤.

(27) Laurence de Cock, Entre paternalisme, populisme et prophétisme …Bourguiba et le peuple tunisien à travers des discours. Actes du premier congrès international qui s'est tenu du 1à 3 décembre 1999 sur: Habib Bourguiba et l'établissement de l'état National: Approches scientifiques du Bourguibisme. PP65-75. P70.

(٢٨) طبابي حفيظ، **البناء الوطني وتحديات الاستقلال**. الدار التونسية للكتاب ٢٠١١. ص٢٢.

(٢٩) بورقيبة الحبيب، **خطب**. الجزء السابع. خطابه بجامة قابس ٢٤ نوفمبر ١٩٥٨. نشريات كتابة الدولة للإعلام. تونس ١٩٧٥.

(٣٠) نفس المصدر.

(٣١) نفس المصدر. **خطاب مدنين** ديسمبر ١٩٥٨.

(٣٢) بورقيبة الحبيب، **خطب**. الجزء السابع. خطاب مدنين ديسمبر ١٩٥٨. نشريات كتابة الدولة للإعلام. تونس ١٩٧٥.

(٣٣) بورقيبة الحبيب، **خطب. خطاب الرقاب**.٨ جانفي ١٩٥٦.

(٣٤) بورقيبة الحبيب، **خطب. خطاب المكناسي** ١١ جانفي ١٩٥٦.

(٣٥) حول حيثيات الخلاف اليوسفي البورقيبي يمكن العودة إلى: الصغير عميرة علية، **اليوسفيون وتحرر المغرب العربي**. المغاربية للطباعة والإشهار ٢٠٠٧. التركي عروسية، **الحركة اليوسفية في تونس ١٩٥٥-١٩٥٦**. مكتبة علاء الدين صفاقس ٢٠١١.

(٣٦) بورقيبة الحبيب، **خطب**. خطاب الرقاب ٨ جانفي ١٩٥٦.

(٣٧) الناصري مريم، **العروشيّة" تستعرّ في تونس**. صحيفة العربي الجديد 5 أوت 2015.

(٣٨) نفس المرجع.

(٣٩) بكيس نور الدين، **القبيلة والربيع العربي. دفاتر السياسة والقانون**. العدد الرابع عشر سنة2016 قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر٢. ص١٢.

(٤٠) نفس المرجع. ص٢.

(٤١) بوطالب محمد نجيب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبليّة في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثّورتين التونسية والليبية**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ٢٠١١. ص٢٦.

(٤٢) نفس المرجع.

دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
SCILIT https://www.scilit.com/sources/85284

من القرصنة إلى التجارة
تطور وظائف المراسي المغربية وتدبيرها خلال العصر الحديث
مرسى تطوان أنموذجًا

محمد الجطي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة عبد الملك السعدي
تطوان – المملكة المغربية

مُلَخّص

يشكل تطور وظائف الموانئ المغربية ونظم إدارتها موضوعًا هامًا للبحث التاريخي في العصر الحديث، من خلاله يمكن الكشف عن جوانب من تدبير المجال البحري المغربي في علاقته بالتحولات الداخلية خاصةً منها السياسية، والتحولات الخارجية المتعلقة بتنامي التوسع المركنتيلي الأوربي. في هذا السياق كان مرسى تطوان خلال السادس عشر الميلادي والسابع عشر الميلادي تحت حكم أسرة المنظري ثم أسرة النقسيس المنفذ البحري الرئيسي للبلاد على الواجهة المتوسطية في ظل الاحتلال الإيبيري لكثير من المراكز الساحلية، وأيضًا قاعدة أساسية للقرصنة المحلية التي مدت أواصر التحالف مع نظرائهم من أتراك الجزائر والبروتستانت. وقد ساهم ذلك في جعل المرسى مفتوحًا بشكل حر أمام أشكال الملاحة البحرية. وقد شهد نظام إدارة المرسى تحولاً كبيرًا منذ أواخر القرن السابع عشر الميلادي، مع وصول الأسرة العلوية إلى الحكم وتوطيد سلطتها على كل البلاد. فقد جعل المولى إسماعيل نشاط القرصنة وبيع الأسرى تحت إشرافه، فاتجه المرسى إلى التركيز على النشاط التجاري، تحت إدارة السلطة المحلية في عهد القائدين علي بن عبد الله وابنه الباشا أحمد. أما في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله فقد التجأ إلى تفويض الإدارة وجمع الرسوم للتجار الخواص من أجل الرفع من مداخيل الخزينة.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١١ نوفمبر ٢٠٢٥
تاريخ قبـول النشـر: ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

القرصنة البحرية؛ التجارة؛ ميناء حر؛ تدبير مفوض؛ مرسى تطوان

معرِّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/kan.2025.440771.1313

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

محمد الجطي، "من القرصنة إلى التجارة تطور وظائف المراسي المغربية وتدبيرها خلال العصر الحديث: مرسى تطوان أنموذجًا".- دورية كان التاريخية.- السنة التاسعة عشرة- العدد السابع والسبعون؛ مارس ٢٠٢٦. ص ١٩٨ – ٢١١.

X, formerly Twitter: http://X.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Internet Archive https://archive.org/details/@historical_kan_periodical

Corresponding author: eljetti.med@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com

Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

شكل العصر الحديث منعطفًا حاسمًا في تحول موازين القوى بحوض البحر الأبيض المتوسط الذي كان مسرحًا للصراع بين كتلتين حضاريتين هما العالم الإسلامي والعالم المسيحي. وفي القسم الغربي لهذا الحوض كانت حروب الاسترداد قد بلغت مرادها بسقوط غرناطة بيد الملكين الكاثوليكيين فرناندو وإيزابيلا، وامتدت حروبها إلى السواحل المغربية حيث كان يكمن الخطر بالنسبة لإسبانيا. أصبحت السياسة البحرية الإسبانية تجاه المغرب تقوم على تجريده من مراسيه التي تعتبر بوابته على العالم وحصره داخل مجاله القاري. رد الفعل المغربي كان بتنشيط عدد من مراسيه التي حافظت على استقلاليتها، وبدأت تشكل القواعد المتقدمة للمغرب في مواجهة القوى الأوربية خاصة منها الإيبيرية، تزامنا مع ازدهار نشاط القرصنة منذ القرن السادس عشر الميلادي. كما كانت تشكل مراكز للتجارة البحرية الجاذبة للتجار الأوربيين. ويعتبر مرسى تطوان أحد أهم المراكز التي اضطلعت بهذه الأدوار لصالح المغرب على الواجهة المتوسطية خلال العصر الحديث بين القرنين السادس عشر والثامن عشر الميلادي.

فما هو السياق العام الذي تبوأ خلاله مرسى تطوان مكانة مهمة في المجال البحري المغربي خلال العصر الحديث؟ وما التطور الذي عرفته وظائفه ونظم إدارته خلال السادس عشر الميلادي والسابع عشر الميلادي في ظل الاستقلال الذاتي الذي عاشته المدينة تحت حكم أسرتي المنظري والنقسيس؟ وما التحول الذي عرفته هذه الوظائف ونظم الإدارة في ظل الحكم المركزي للدولة العلوية خلال القرن الثامن عشر الميلادي؟

أولاً: عوامل انطلاقة مرسى تطوان في السادس عشر الميلادي والسابع عشر الميلادي

شكل القرن السادس عشر الميلادي بالحوض الغربي للمتوسط فترة تحول متسارع في طبيعة العلاقات بين الضفتين. فقد خلفت حروب الاسترداد التي قادتها الممالك المسيحية انحصار الوجود الإسلامي بالأندلس في مملكة غرناطة التي ما لبثت أن سقطت بيد مملكتي قشتالة وأراغون سنة ١٤٩٢م. وحتى قبل ذلك، كان طموح الدولتين الإيبيريتين لاحتلال سواحل الضفة الجنوبية ضمانا لأمنها الاستراتيجي قائما، واعتبار ذلك امتدادًا لحروب الاسترداد[١]. وهكذا سقطت السواحل المغربية المتوسطية والأطلسية تباعًا في يد البرتغاليين مثل سبتة منذ ١٤١٥م وقصر المجاز وطنجة وأصيلة امتدادًا إلى مازغان وأزمور وأسفي[٢]. أما الإسبان في إطار تفاهمات توردیسیاس لسنة ١٤٩٢م، فقد ركزوا على السواحل المتوسطية باحتلال مليلية سنة ١٤٩٨م، وبادس في فترة أولى بين ١٥٠٨م و١٥٢٠م والثانية منذ ١٥٦٤م بالساحل المغربي[٣]، وعدد من مراكز المغربين الأوسط والأدنى كوهران والجزائر وطرابلس وبجاية التي سقطت بيدهم خلال سنتي ١٥٠٩ و١٥١٠م[٤].

رافق هذا الصعود الإيبيري انطلاق حركة هجرة مبكرة للغرناطيين نحو المغرب قبل سقوطها سنة ١٤٩٢م. وكانت تطوان ونواحيها واحدة من أهم المناطق التي استقطبت المهاجرين الغرناطيين. وإذا كانت الروايات التاريخية قد تعددت بخصوص ظروف الاستقرار بتطوان وإعادة بناءها بعد التخريب الذي طالها من قبل البرتغاليين في العقد الثالث من القرن الخامس عشر الميلادي، فإننا هنا سنقف عند الأثر الذي أحدثته هذه الهجرة بتنظيم المجال الجهوي بشمال البلاد بخلق مركز حضري جاذب، ومركز بحري فرض مكانته وطنيًا وإقليميًا في ظل حصار إيبيري بحري يكاد يكون شاملاً، وشكلت الأسر الغرناطية نخبته الاجتماعية والسياسية بقيادة أسرة المنظري.

تدفق المهجرون بعد ذلك بوتيرة تصاعدية بموازاة مع التضييق الذي مارسته السلطات المسيحية على المسلمين الذين فضلوا البقاء في وطنهم، وقاوموا هذه السياسة بخوض ثورة كبرى هي ثورة البشارات التي اندلعت سنة ١٥٦٨م، كان التخوف الإسباني الكبير فيها أن تحظى بدعم من المغرب أو العثمانيين يكون قادرًا على مساعدة الثوار في تحقيق أهدافهم[٥]. وبلغت هذه الهجرة أوجها مع صدور قرار طرد الموريسكيين من قبل فيليبي الثالث سنة ١٦٠٩م. وقد كان لموجة التهجير هاته تأثير كبير على الوضع السياسي والاجتماعي بالمغرب. حيث استقر

عدد كبير من هؤلاء بالمركزين الحضريين البحريين تطوان وسلا، مستفيدين من تواجد نخبة أندلسية استقرت بها في فترات سابقة، ووفرت سبل الاحتضان والإدماج في الوسط الاجتماعي والسياسي بالمدينتين[٦].

لم يكن اختيار تطوان من قبل المهاجرين الغرناطيين الأوائل لتجديدها، وبعدهم المهجرين الموريسكيين للاستقرار بها على سبيل الصدفة، وإنما كان للموقع الجغرافي دور حاسم. فتطوان تقع على مرمى حجر من الساحل الجنوبي للأندلس، قريبة من مضيق جبل طارق، وظروفها الطبيعية من مناخ وتضاريس تكاد تكون متطابقة مع غرناطة، لذلك كان اختيار المنطقة للنزول بها يعبر عن الحنين للوطن والحلم بالعودة إليه. كان الاختيار أن تكون تطوان قاعدة لمقارعة الأعداء مغتصبي الوطن.

وإذا كانت الظرفية السياسية التي عاشها المغرب خلال هذه الفترة تميزت بكثير من الانقسام الداخلي والصراع على السلطة وعدم قدرة الوطاسيين على توحيد البلاد وصد الغزو الإيبيري، فإن ذلك مهد لظهور شكل من الاستقلال الذاتي للمدينة ونواحيها على امتداد السادس عشر الميلادي والسابع عشر الميلادي. فإمارة المنظريين التي تأسست بقيادة أبي الحسن علي المنظري في ظل الحكم الوطاسي الضعيف، رفعت لواء الجهاد بتحالف مع إمارة بني راشد في شفشاون ضد البرتغاليين المحتلين للمراكز الساحلية بالشمال الغربي للبلاد كسبته والقصر الصغير وطنجة وأصيلة[٧]. وشكلت القرصنة جزءًا من حركة الجهاد التي قادها الأمراء المنظريون خاصة منهم السيدة الحرة والأمير حسن، حيث كانوا يجهزون سفن القرصنة للإغارة على الأهداف الإيبيرية[٨]. بل وشكل هذا النشاط أحد أسس مشروعية الطبقة الحاكمة بتطوان لفرض هيمنتها على السلطة وضمان ولاء النخبة التطوانية، بفضل الرواج الاقتصادي القائم على تجارة الأسرى الذين تزايدت أعدادهم بسجون المدينة[٩].

وأقامت علاقة تحالف قوية مع القراصنة الأتراك. ووقفت هذه النخبة بقيادة السيدة الحرة في وجه تنفيذ مقتضيات اتفاقية السلم التي أبرمها السلطان أحمد الوطاسي مع البرتغاليين سنة ١٥٣٧م، وفرضت استثناء تطوان منها[١٠]. ورغم ذلك نجد أن هذه المرأة القوية بحثت عن غطاء لحكمها بعد وفاة أخيها مولاي إبراهيم بالزواج من السلطان[١١]، إلا أن ذلك عجل باندلاع ثورة انقلب فيها جناح من عائلة المنظري يرجح أنه والد زوج ابنتها الذي كان محبوسا بفاس، وأصبحت المدينة تدين بالولاء للسعديين. ويرجح أن الدافع وراء هذا الانقلاب يتعلق بالصراع على فوائد نشاط القرصنة وكيفية تدبيره في ظل التقارب الوطاسي البرتغالي[١٢].

بعد فترة يشوبها نوع من الغموض حول تاريخ الصراع السياسي بين جناحي الطبقة الحاكمة بتطوان أسرة بني حسن وأسرة بوعلي انتهت بتعيين السلطان عبد الله الغالب لقواده بالمدينة من خارج نخبتها بعد تدخل قوات كبيرة قادها الدوغالي وابن خليفة[١٣]، برزت أسرة النقسيس متصدرة المشهد بتوليها قيادة قوات المجاهدين وتلقب أفرادها بلقب المقدم. وكانوا إلى جانب قائد المدينة الذي يعين من قبل السلطان وإن هيمنوا عليه بما توفر لديهم من قوة ونفوذ[١٤]. لقد شجع مقدمو أسرة النقسيس على نشاط البعثات الدينية لافتداء الأسرى خلال فترة حكمهم، وهو ما ظهر في الإحصائيات التي تفيد بتنظيم أزيد من ٢٨ عملية افتداء بتطوان بين ١٥٩٥م و١٥٧٤م[١٥]، بمعدل يفوق ١٠٠ أسير محرر في كل عملية. وقد تحولت خلالها المدينة إلى سوق مهمة لافتداء الأسرى في الحوض الغربي للمتوسط تستقطب تجارًا من مراكز أخرى كسلا والجزائر لبيع أسراهم[١٦]. وبنى مقدمو أسرة النقسيس والنخبة التطوانية علاقة قوية مع داي الجزائر وطبقة الرياس والتجار بها، في إطار تبادل المصالح[١٧]. ونجد أن هذه الأسرة فرضت استقلالها الذاتي بالمدينة بعد الصراع الذي نشب بين أبناء المنصور الذهبي حول الحكم، وبعد مقتل الشيخ المامون على يد مقدمي القبائل الجبلية المجاورة لتطوان[١٨].

تزامنت هذه الفترة المضطربة من تاريخ المغرب، بالصدام بين إسبانيا ذات السياسة التوسعية بحوض البحر المتوسط مع الدولة العثمانية التي امتد نفوذها باتجاه قسمه الغربي. فمنذ أن دخل الأخوان عروج وخير الدين باربروسا بأسطولهما البحري مرسى الجزائر

وقيامهما بصد الهجوم الإسباني عليه، أعلنا ولاءَهما للسلطان سليم الأول العثماني، وأصبحت الجزائر أول قاعدة بحرية لهم في الساحل الجنوبي الغربي للمتوسط[١٩]. وبدأت تحركات القراصنة الأتراك تزداد بالحوض الغربي للمتوسط، وترنو إلى الوصول إلى المحيط الأطلسي الذي كان قد بدأ في تبوأ الصدارة على مستوى الملاحة التجارية العالمية منذ وصول كولمبس إلى القارة الأمريكية سنة ١٤٩٢م[٢٠].

وأصبحت السفن العثمانية تتحرك في هذا المجال الجغرافي الجديد بحثا عن مواقع حليفة أخرى لتكون قواعد دعم لتوسع النفوذ العثماني به. فكانت المراكز المغربية بادس وتطوان والعرائش، متاحة لسفنهم قبل احتلال الأولى من قبل الإسبان سنة ١٥٦٤م. لقد فرض الضغط الإيبيري على المغرب خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلادي حصارًا بحريًا جرده من غالبية مراسيه الأساسية، مما دفع إلى بروز بدائل جديدة من بينها مرسى تطوان على الساحل المتوسطي، الذي أحياه المهاجرون الغرناطيون والموريسكيون، ووجد في التحالف مع الأتراك فرصة لتقوية مكانته ضمن خريطة الأنشطة البحرية بغرب المتوسط.

ثانيًا: مرسى تطوان مركز للقرصنة في غرب المتوسط خلال السادس عشر الميلادي والسابع عشر الميلادي

أصبحت تطوان منذ إعادة تجديدها قاعدة للمواجهة العسكرية ضد الاحتلال الإيبيري للسواحل المغربية، وانتقامًا مما طال المسلمين في الأندلس من تنكيل وطرد[٢١]. وشكل مرساها النهري على ضفاف وادي مرتين قاعدة نشاط القرصنة. فكانت السفن الصغيرة تنطلق منه لتستهدف السواحل الإيبيرية والسفن التجارية وسفن الصيد، معتمدة على المعرفة الكبيرة للقراصنة التطوانيين بالساحل الإيبيري، وتعاون الموريسكيين الذين اختاروا البقاء بموطنهم الأصلي. ولقد كان هذا النشاط الذي قاده رياس من أصول أندلسية كأفراد من أسرة خيرون وأبي بكر قنديل[٢٢]، موجعا لإسبانيا والبرتغال كما تؤكده الوثائق والمراسلات بين عاهلي البلدين[٢٣]. وفرض أسطول القرصنة الناشئ بتطوان، خاصة مع انتقال القوة البحرية التي كانت متمركزة بترغة إليه، سطوته في هذا المجال الجغرافي[٢٤]. وحقق التعاون مع القراصنة الأتراك دفعة قوية لنشاط القرصنة بمرسى المدينة، خاصة وأنه وفر لهم قاعدة أساسية ترسو بها سفنهم، وتتزود منها بحاجياتها من المؤن[٢٥]. كما كان منطلقًا للبحث عن الغنائم والأسرى باستهداف السواحل والسفن الإيبيرية[٢٦]. فكانت السفن التجارية العابرة للمضيق وسفن الصيد الساحلي، والسفن التي تؤمن الربط بين الدولتين الإيبيريتين والمراكز المحتلة بالساحل المغربي هدفا لقراصنة تطوان وحلفائهم[٢٧]. كما كان الإنزال البري على سواحل الإسبانية والبرتغالية من العمليات التي لجأوا إليها لأسر عدد كبير من الأسرى[٢٨].

ومن بين هذه الإنزالات الكبيرة الهجوم على جبل طارق سنة ١٥٤٠م الذي شارك فيه التطوانيون بقوة من خمس سفن إلى جانب سبع عشرة أخرى تركية[٢٩]. كما كان قراصنة تطوان ينفردون بعمليات جريئة من بينها الهجوم على طبيرناس Tabernas في مقاطعة ألمرية، في ٢٤ شتنبر ١٥٦٧م، بمئات من الرجال عادوا بعدد كبير من الأسرى ورافقهم عدد من سكان المنطقة المسلمين[٣٠]. وأكبر هذه العمليات كانت بكويفاس دي المنصورة التي قادها أبو سعيد الدوغالي وهو مهاجر موريسكي استقر بتطوان في البداية قبل أن يبدأ في التنقل بينها وبين سلا. خلال هذه العملية تم إنزال بضع مئات من الرجال توغلوا لكيلومترات في العمق وبوصولهم إلى القرية قاموا بأسر أزيد من مائتين من سكانها واقتيادهم إلى تطوان[٣١]. وأثرت قوة عمليات القرصنة على سكان السواحل الإيبيرية بتنامي إحساس عدم الأمان والخوف الذي جسده سرفانتس بقوله "كم واحد حضر غروب الشمس في إسبانيا وشهد شروقها في تطوان"[٣٢].

إلى جانب الأسرى كانت السلع التي تحملها السفن التي يتم أسرها جزءًا هامًا من الغنائم التي يتم تصريفها في السوق التطوانية. وهي سلع متنوعة بين ما يتم حمله من أمريكا أو الهند وما يصدر إليهما من المصنوعات الأوربية. وكما أن المرسى التطواني كان مفتوحًا بوجه القراصنة الأتراك كقاعدة لتنظيم هجماتهم، فإنه أيضًا

كان مخبأ لهم ولقراصنة سلا من الأساطيل الأوربية خاصةً الإسبانية التي كانت تمشط منطقة المضيق لاصطيادهم. وشكلت الخصائص الجغرافية لهذا المرسى في توفير الحماية لسفنهم التي تنساب إلى الداخل. فقد كان يتكون بمصب وادي مرتين حاجز رملي مرتفع، على عادة المراسي التي تقع على مصبات الأنهار كسلا والعرائش، يشكل مانعا أمام السفن الأوربية الكبيرة من التوغل في الوادي، ويعيق وصولها إلى السفن الراسية بالمرسى الداخلي[٣٣].

وقد كانت بعض الدول الأوربية تستفيد من امتياز الصداقة والتعاون مع سلطات تطوان، ونخص بالذكر الإنجليز والهولنديين الذين كانت أساطيلهم وسفنهم التجارية وسفن قراصنتهم ترسو بمرسى المدينة للتجارة وتصريف الغنائم، والتزود بالمؤن. وتطور التعاون إلى حد تبادل الرسائل بين حكام تطوان من أسرة النقسيس وحكام هذه البلدان، والتخطيط لأعمال حربية مشتركة ضد الخصم الإسباني المشترك[٣٤].

ثالثًا: مرسى تطوان في ظل الحكم المركزي خلال القرن الثامن عشر الميلادي (من القرصنة إلى التجارة)

انتهت مرحلة حكم أسرة النقسيس بسيطرة المولى الرشيد على تطوان وفرار عدد من أفرادها إلى سبتة أو إلى الجزائر. وقضى عليهم المولى إسماعيل بعدما أمر بقتل من كان بسجونه منهم ومصادرة أموالهم. فدخلت المدينة تحت حكم مركزي قوي اعتمد فيه السلطان على أسرة الحمامي وقبائل الريف لتوطيد سلطته على كل أنحاء البلاد، وتحرير الثغور المحتلة من يد الاحتلال الأجنبي خاصة منها طنجة سنة ١٦٨٤م. وشكلت تطوان المركز الأساسي لهذه السلطة المحلية التي كان على رأسها القائد علي بن عبد الله الذي فوض له المولى إسماعيل تدبير منطقة الشمال الغربي للبلاد، ومخاطبة الدول الأجنبية[٣٥]. وإذا كانت فترة الثلاثين سنة التي أعقبت وفاة المولى إسماعيل قد أعادت البلاد إلى حالة الانقسام والاقتتال على العرش، وخلالها كانت تطوان تتأرجح بين البحث عن استقلالها الذاتي، والتبعية لأحد السلاطين، فإن استتباب الأمر للمولى عبد الله في فترة (١٧٤٨-١٧٥٧م) أتاحت الفرصة للأمير الشاب سيدي محمد وهو خليفة لوالده على مراكش أن يبدأ في استرجاع هيبة المخزن وسلطته على البلاد.

لقد حمل توطيد سلطة المخزن في ظل السلطانين مولاي إسماعيل وسيدي محمد بن عبد الله تطبيق استراتيجية أساسها التحكم في المجال البحري المغربي وإدارته لصالح بناء مخزن قوي ذي موارد مالية كبيرة قادر على فرض سلطته على كل أنحاء البلاد وتحرير ثغورها المحتلة.

فبخصوص نشاط القرصنة نجد أن المولى إسماعيل اتخذ قرار احتكاره لملكية الأسرى الذين يقعون بيد القراصنة المغاربة أو يحملون إلى مراسي البلاد[٣٦]، وأصبح بعد سنة ١٦٧٤م الطرف المفاوض الوحيد للبعثات الدينية الأوربية التي تحل بالبلاد لافتداء مواطنيها، بهدف الاستفادة من المداخيل المالية الكبيرة التي كانت تدرها هذه العمليات[٣٧]. ووظف هذا الملف للتفاوض مع دول مثل هولندا وإنجلترا من أجل الحصول على الأسلحة ومعدات الملاحة[٣٨].

كما حققت صفقة تحرير أسرى العرائش من الإسبان مداخيل مالية كبيرة لخزينته[٣٩]. في المقابل نجد أن هذه القضية اتخذت بعدا سياسيا ودبلوماسيا في العلاقات مع فرنسا في عهد لويس الرابع عشر[٤٠]. فقد كان الأخير يسعى للحصول على سلام يحمي الملاحة التجارية الفرنسية ويضمن تحرير الأسرى الفرنسيين، دون أن يتخلى عن الأسرى المغاربة الذين يشتغلون جذافين على القواديس[٤١]. ووظف قوة الأسطول الفرنسي لمهاجمة سفن القرصنة المغربية والقيام بالاستعراضات قبالة السواحل لتحقيق هذا الهدف[٤٢]. وكان هذا التشدد الفرنسي وراء عرقلة الجهود الدبلوماسية التي بذلت من خلال تبادل السفارات بين العاهلين[٤٣].

أما السلطان سيدي محمد بن عبد الله فقد نهج في المرحلة الأولى من حكمه سياسة لا تختلف جوهريًا مع ما سبق في قضية الأسرى. فقد كانت موضوع تفاوض مع الدول الأوربية لتحريرهم مقابل فدية مالية أو من خلال تقديم معدات وتجهيزات بحرية وأسلحة، أو بإجراء عمليات واسعة للتبادل ينتج عنها تحرير الأسرى

المسلمين في الدول الأوربية. لكن السلطان المغربي تميز بطرح جديد في هذا الملف ببعد إنساني عال حيث عمل على تحرير الأسرى الأوربيين بالمغرب ودعا الدول الأوربية إلى معاهدة شاملة لمنع الأسر وإطلاق سراح كل الأسرى. كما قام بمبادرة كبيرة لتحرير الأسرى المسلمين من الرعايا المغاربة والرعايا العثمانيين لدى الدول الأوربية وبالخصوص في مالطا بتوفير تمويل ضخم لأداء فديتهم.

وبخصوص الأسطول البحري اختلفت توجهات السلطانين في هذا المجال. فبينما احتفظ المولى إسماعيل بسفن القراصنة الخواص مع التحكم فيها من خلال القيام بتمويل خروجها للقيام بعملياتها، مما انعكس سلبًا على نشاط القرصنة وأفقد رجاله الدوافع للمغامرة وخوض غمار البحر، قام سيدي محمد بن عبد الله بتأميم هذا النشاط وجعله في يدي الدولة من خلال إنشاء أسطول منظم وتوفير طواقم بحرية تتقاضى أجرها من خزينة الدولة، وتخضع تحركاته لتوجيهات السلطة السياسية. وقد كان الهدف الذي رسمه سيدي محمد لهذه السياسة البحرية هو استرجاع هيبة المغرب في المجال البحري بما يتوازن مع موقعه الاستراتيجي المشرف على مضيق جبل طارق والمحيط الأطلسي الذي يشكل معبرًا لأهم طرق الملاحة التجارية. وقد استطاع أن يتوصل إلى إبرام معاهدات سلام وتجارة مع كثير من الدول الأوربية تضمنت تقديمها إتاوات وهدايا سنوية للسلطان ومعدات بحرية[٤٤].

لقد رافق هذا التحول الكبير في السياسة البحرية للمولى إسماعيل وسيدي محمد بن عبد الله تراجع في أهمية نشاط القرصنة ضمن النظام الاقتصادي والاجتماعي بمدينة تطوان، مع انتهاء تجارة الأسرى التي كان ينخرط فيها قسم هام من أعيان المدينة، رغم بعض الحالات التي كان يقوم فيها بعض الأغنياء بالمساهمة في تجهيز سفن القرصنة الجزائرية بشكل سري كما أكد ذلك السفير دو سانت أولون سنة ١٦٨٦م[٤٥].

كما واجهه قراصنة الجزائر في المراسي المغربية تضييقًا كبيرًا، فلم يعد بإمكانهم إنزال غنائمهم وأسراهم وبيعهم في الأسواق المغربية، بفعل قرارات المنع من قبل السلطة المخزنية التزاما منها بالاتفاقيات التي أبرمتها مع القوى الأوربية[٤٦]، وانسجامًا مع رغبة السلطان في الحد من الحضور التركي بالمراسي المغربية وتأثيره بها[٤٧].

لقد رافق هذا التحول العام تطور في وظائف مرسى تطوان. ففي ظل تقلص مجال ممارسة القرصنة ثم احتكارها بيد المخزن أصبح المرسى يتجه إلى دور تجاري أكثر وضوحًا، من خلال انتعاش التجارة البحرية مع مختلف الدول الأوربية كإسبانيا، وإنجلترا، وفرنسا، وهولندا. وقد كانت عدة سفن صغيرة تؤمن الربط المباشر بين جبل طارق ومرسى تطوان، علاوة على اتخاذه محطة أساسية للسفن الراغبة في الدخول إلى المرسى المغربي[٤٨]. وبعد الاحتلال الإنجليزي لجبل طارق سنة ١٧٠٤م بدأ تنامي دور جبل طارق كمخزن للسلع وعرف تناميًا لأعداد التجار اليهود المغاربة به لممارسة نشاطهم التجاري[٤٩]. وأصبحت تطوان من أهم المراسي التي كانت تزوده بالمواد الغذائية[٥٠].

كما ارتبطت تطوان بعلاقة تجارية مهمة بمرسيليا. فمن خلال المعطيات الإحصائية التي توفرها سجلات مكتب الصحة بغرفة التجارة بهذه المدينة اتضح أن عدد السفن التي وصلت إليها قادمة من المغرب بين سنتي ١٦٩٦م و١٧٩٠م ٣٠٧٤ سفينة من بينها ١٤٧ سفينة من تطوان، وهو ما يجعله المرسى السادس من حيث التصدير إلى المدينة الفرنسية. لكن بالنظر إلى توزيع هذا النشاط حسب الفترات السياسية التي مر منها المغرب نلاحظ أن تطوان في عهد مولاي إسماعيل كانت تحتل الرتبة الثانية من حيث أهمية العلاقات مع مرسيليا بـ ٨٧ سفينة انطلقت منها بما شكل ١٩% من إجمالي السفن القادمة من المغرب. وتراجعت مكانتها في فترة الثلاثين سنة التي أعقبت وفاة المولى إسماعيل إلى الرتبة الرابعة ب ٥٨ سفينة استقبلها مرسى مرسيليا. في حين لم يسجل ورود أي سفينة من تطوان في عهد سيدي محمد بن عبد الله[٥١].

إن هذا التحول الذي عرفته الأنشطة البحرية بالمدينة خلال القرنين ١٧م و١٨م واكبه حضور قنصلي أجنبي بالمدينة هام بالمدينة. فقد عينت فرنسا أندريه برات كأول قنصل لها بسلا وتطوان في بداية ثلاثينيات القرن السابع عشر الميلادي، وخلفه ابنه هنري في

منصبه سنة ١٦٤٨م إلى غاية ١٦٨٢م. وطوال هذه المدة لم يباشرا أعمال القنصلية إلا من خلال نواب يعينانهم. وتغير الوضع مع سفارة دو سانت أمان إلى المغرب حين عين التاجر بويي في منصب القنصل بتطوان، وكلف بتتبع قضايا القرصنة والأسرى بتطوان، وتقديم المساعدة للتجار الفرنسيين. وقد تعاقب بعده عدد من القناصل أو نواب القنصل تولوا نفس المهام. وكان من أبرزهم بيير إيستيل الذي شغل منصبه بين ١٦٨٥ و١٧٠١م، وكانت له صراعات مع القائد علي بن عبد الله فيما يخص أحداث القرصنة المتبادلة بين البلدين وتحرير الأسرى الفرنسيين. كما كان يتتبع الأوضاع الداخلية للبلاد وأنشطة التجار الإنجليز. وقد كان القنصل بونال آخر من تولى هذا المنصب لفترة قصيرة سنة ١٧١٢م، قبل أن يغادر المدينة ويكلف التاجر موف بأداء مهامه، إلى أن ألغي المنصب نهائيا سنة ١٧١٨م.

أما إنجلترا التي كانت في تنافس مع فرنسا في الحضور المؤثر بالمغرب، فقد حرصت على حضور قنصلي متواصل بالمدينة طوال القرن الثامن عشر الميلادي. فكان ناثانيال لوك أول قنصل لها بتطوان سنة ١٦٥٧م وشمل نفوذه مختلف موانئ المغرب، وكلف بمساعدة التجار الإنجليز وإرشادهم[٥٢]. وعين القنصل الإنجليزي سبنسر سنة ١٧٠٢م. غير إنه غادر المدينة في نفس السنة احتجاجًا على القائد علي بن عبد الله بخصوص مسألة الأسرى[٥٣]. وقد عين بعده تجار مستقرون بالمدينة في هذا المنصب منهم التاجر أنطوني بالمر سنة ١٧١٤م[٥٤]، ثم أنطوني هاتفيلد الذي تولى تدبير شؤون القنصلية منذ سنة ١٧١٥م، ولم يحصل على تعيين رسمي إلا سنة ١٧١٧م[٥٥]. واستمر في أدائه مهامه إلى أن قدم استقالته سنة ١٧٢٧م بسبب ما اعتبره عدم تقدير سلطات بلاده لجهوده. رغم ذلك استمر في إرسال الأخبار المتعلقة بالمغرب إلى إنجلترا، خصوصا وأنه كان دائم التنقل بين جبل طارق وتطوان[٥٦]. ورغم اضطراب الأوضاع الداخلية بالبلاد بعد وفاة مولاي إسماعيل، فقد توالى تعيين القناصل الإنجليز الذين استقروا غالبًا في تطوان وباشروا مهامهم في افتداء الأسرى، ومراقبة احترام اتفاقيات السلام والهدنة، وتيسير نشاط التجار الإنجليز. إلا أن الموضوع الأكثر أهمية بالنسبة لهم كان ضمان تدفق المؤن على صخرة جبل طارق انطلاقًا من المراسي المغربية وعلى رأسها تطوان. وقد استمر هذا التواجد القنصلي بها إلى غاية ١٧٧٢م عندما قرر السلطان سيدي محمد بن عبد الله إخراج الأجانب منها وضمنهم الممثلين القنصليين[٥٧].

نلاحظ إذا أن التمثيل القنصلي الفرنسي والإنجليزي الذي كان بتطوان حرص على ممارسة كل أشكال الضغط للحد من نشاط القرصنة المغربية وتحرير الأسرى، علاوة على فتح المجال أمام الاختراق التجاري للسوق المغربية. إلا أن القرن الثامن عشر الميلادي عرف حضورًا قويًا للتمثيل القنصلي الإنجليزي ارتباطا بالمصالح الناشئة مع المغرب عقب احتلالهم لجبل طارق. وشكلت تطوان قاعدة لضمان تموينهم بالمواد الغذائية.

رابعًا: تطور نظام إدارة مرسى تطوان وبنيته التحتية خلال العصر الحديث

لقد عرفت الأنشطة البحرية لمرسى تطوان تحولا من القرصنة التي طبعت السادس عشر الميلادي والسابع عشر الميلادي، إلى التجارة البحرية مع شركائها في البحر الأبيض المتوسط. وقد ساهم هذا التحول في تطوير نظام إدارة المرسى بالموازاة مع التحول الذي عرفته السلطة في المدينة من الاستقلال الذاتي في ظل الحكم المركزي إلى التبعية التامة لسلطة مركزية قوية فوضت لممثلها بالمدينة سلطات تنفيذية واسعة.

فمن الناحية الإدارية أشارت المصادر التاريخية في مناسبات عدة إلى شخصية لها طابع رسمي، قد يكون قائدا لهذا المرفق، كما قد يكون مشرفا على نشاط سفن القرصنة. ففي منتصف القرن السادس عشر الميلادي ذكر مصدر أرخ لسيرة الأب كونطريراس شخصية من تطوان سماها بأحمد عطي وذكر أنه قائد البحر، كان على تواصل مع الأمير فيليبي سنة ١٥٤٥م بوساطة تاجر إسباني في تطوان يدعى اسبينوزا[٥٨]. ويشير باحث آخر إلى أنه في عهد عبد الله الغالب السعدي ولى على تطوان القائد سيدي موسى الذي كان له اهتمام كبير بالجهاد البحري، وعين على قاعدة مرتين الرايسين قلفاط والروخو[٥٩]. وربما هذه الوظيفة هي نفسها التي وردت في مصدر آخر تحدث عن مرحلة الصراع على

الحكم بين الشيخ المامون وإخوته، وذكر أن المامون لما دخل تطوان عقب عودته من البلاط الإسباني الذي أبرم معه صفقة تسليم العرائش، كان من بين الجرائم التي اقترفها هو قتله لحارس البحر بمرسى مرتين، بسبب الأذى الذي أوقعه بنصارى جبل طارق وسبتة، والشكايات الكثيرة التي وردت المامون منهم[٦٠].

استمر حضور هذا المنصب في عهد المولى إسماعيل ضمن الإدارة المحلية للمدينة، حيث نجد أنه كان ضمن الوفد الرسمي الذي رافق القنصل بيير إيستيل للترحيب بالسفير دو سانت أولون لدى وصوله إلى خليج تطوان، وتكون من عبد السلام جسوس صديق القائد علي بن عبد الله، وامحمد دماري كاتب السلطان، وسيدي رمضان قائد المرسى. وهؤلاء شكلوا نخبة تطوان حسب القنصل. وقد حضر هؤلاء بتكليف من الحاج محمد لوقش نائب القائد علي على تطوان أثناء غيابه عنها[٦١]. وحسب وثائق أخرى فإن الحاج لوقش نفسه تولى في الفترة الأخيرة لحكم المولى إسماعيل منصب قائد المرسى أيضًا على عهد علي بن عبد الله إلى وفاته سنة ١٧١٣م، ثم ابنه الباشا أحمد. وقد وصفه السفير دو سانت أولون بأنه القائد العام للبحرية، ومتواجد بتطوان بشكل دائم، وله سلطة كبيرة، حيث يعتبر خليفة للقائد[٦٢].

إن هذا الاهتمام بالإشراف الإداري على المرسى لم يرافقه اهتمام بالجانب الدفاعي من خلال بناء التحصينات التي تمكن من صد الهجمات التي قد تستهدفه من قبل القوى المعادية. ولذلك نجد أنه على امتداد القرن السادس عشر الميلادي بالخصوص سهل هذا الأمر قيام الإسبان بعمليات وصلت إلى المرسى الداخلي وإحراق ما به من سفن[٦٣]. ونفذت إسبانيا عملية كبيرة لإغلاق مصب وادي مرتين بإغراق عدد من السفن المحملة بالحجارة قادها القبطان ألفارو دي باثان سنة ١٥٦٤م كحل للقضاء على نشاط القرصنة بهذا الموقع، حيث حوصرت اثنتا عشرة سفينة في المرسى الداخلي يعتقد أن اثنتين منها تركيتان[٦٤]. والبرج الدفاعي الوحيد الذي أنشأ على مصب الوادي ومازال قائما إلى الآن يعود إلى سنة ١٧٢٠م في عهد الباشا أحمد بن عبد الله أثناء إدارته للحصار الكبير على سبتة، واستدعى تأمين تحركات قوات الحصار من تحركات السفن الإسبانية بناءه على الضفة الغربية للوادي وتزويده بحامية وأربعة مدافع[٦٥]. وعرف عملية تجديد لما حل سيدي محمد بن عبد الله بتطوان سنة ١٧٥٨م[٦٦]. كما أمر سنة ١٧٧٥م بتجديد تحصينات موانئ تطوان والعرائش وطنجة والصويرة تحسبا لهجمات انتقامية إسبانية ردا على محاولة السلطان تحرير مليلية[٦٧].

وبالموازاة مع هذا الضعف في البنيات الدفاعية افتقد مرسى تطوان طوال العصر الحديث للبنية التحتية ذات الصبغة التجارية. فهو "ليس إلا شاطئًا مهجورًا بدون ميناء ولا حصن لإرساء وحماية السفن. وتوجد المدينة على بعد ميلين أو ثلاثة من الساحل ولا يرتبط بها إلا من خلال مجرى صغير لا تلجه السفن الكبيرة" كما وصفته أميرالية أمستردام في القرن السابع عشر الميلادي[٦٨]. ولم يتغير الوضع خلال القرن الثامن عشر الميلادي عندما انتقد برايث وايت سنة ١٧٢٧م غياب الاهتمام الرسمي باستغلال أمثل للمرسى الداخلي في الميدان التجاري من خلال توسعة مجراه وتحسين الملاحة به بإفراغ الحواجز الرملية من مصبه على البحر، رغم أن ذلك ممكن وبتكاليف قليلة وباستخدام الوسائل التقنية المناسبة[٦٩]. وعندما زار بوطوكي Potocki أواخر القرن الثامن عشر الميلادي تطوان وجد الرصيف الذي أرسى فيه على مدخل الوادي محفوفا بالخطر، كما أن حافة الوادي تكونت من رمل وأعشاب[٧٠].

ورغم كل السلبيات المتعلقة بالمنشئات المينائية بمرسى تطوان إلا أنه كان يشهد حركية ملاحية مهمة سواء في فترة ازدهار القرصنة أو خلال الفترة التي بدأ التحول فيها إلى التجارة. فخلال السادس عشر الميلادي والسابع عشر الميلادي يرجح أن الحكام من أسرتي المنظري والنقسيس اعتمدوا نظام الميناء الحر المفتوح أمام سفن مختلف الدول الصديقة سواء التجارية أو القرصانية. وكشفت لنا عن ذلك حادثة سرقة تاجر هولندي لسفينة إسبانية محملة بشحنة من الزيت اقتادها قراصنة إنجليز إلى مرسى تطوان وعقدوا صفقة بيعها بما عليها من سلعة لفائدة المقدم النقسيس وأبنائه[٧١]. وأكد المقدم النقسيس في مراسلاته مع أمير

أورنج موريس دي ناسو أن المرسى مفتوح بشكل حر أمام سفن كل الدول الصديقة، وهذا يعني أن الرسوم المؤداة عن خدمات المرسى من قبل السفن الأجنبية كانت ملغاة أو ضعيفة[٧٢]. ولعل الهدف من هذا النهج الحر كان بغرض استقطاب سفن القراصنة لتصريف غنائمهم بها، واستقطاب السفن التجارية لممارسة التجارة بالمدينة. لكن هذا النظام لم يمنع من استخلاص الرسوم الجمركية على السلع والحقوق المفروضة على افتكاك الأسرى. وقد برز في هذه المهمة خلال عهدي عبد الملك السعدي وأحمد المنصور التاجر التطواني الكبير أمين بيت المال أحمد مفضل[٧٣].

مع خضوع المغرب للسلطة المركزية التي فرض سطوتها المولى إسماعيل، يحتمل أن السلطة المحلية تخلت عن نظام المرسى الحر، وكانت تعمل على إدارة المرسى واستخلاص الضرائب المتعلقة بدخول السفن وتفريغ السلع وشحنها وفق ما يتقرر من رسوم. هذا التدبير تم التخلي عنه في عهد المولى عبد الله حيث تشير بعض الشواهد إلى اعتماده نظام التدبير المفوض، بحيث باع حقوق استخلاص الضرائب بالمرسى للخواص مقابل أربعين قنطارًا. ويذكر الضعيف أنه سنة ١٧٥٣م وفي ظل ضعف نفوذ المولى عبد الله لم يبق له إلا مرسى تطوان كان يقبض منه العشور[٧٤]. وقد استمرت هذه الوضعية التي عرف فيها الحكم المركزي انحسارًا في قدرته على الضبط والتحكم مقابل تزايد نفوذ الحكام المحليين الذين كان من بينهم القائد لوقش بتطوان حيث دبر شؤونها بكثير من الاستقلالية إلى غاية سنة ١٧٥٧م، عندما قام الأمير سيدي محمد بن عبد الله خليفة والده السلطان على مراكش بحركة نحو الشمال دخل فيها المدينة وقبض فيها عليه. وكانت وضعية المرسى تحظى بالأولوية لديه حيث سأل عنها فقيل له أن تجار المدينة اشتروها من السلطان بثلاثين قنطارًا في السنة، فاتخذ قرار بالاستحواذ عليها لأنه قدر قيمتها بمبلغ أكبر على أساس أنه سيؤدي لوالده مائة قنطار[٧٥].

بعد توليه الحكم قام السلطان سيدي محمد بن عبد الله بنهج سياسة تفويت إدارة المراسي المغربية إلى الخواص حيث فوتها لهم بمقتضى عقد إيجار يمكنه من استخلاص مبلغ كبير من المال دفعة واحدة. فخضعت موانئه لفترة طويلة لإدارة مستأجريها من قبيل مراسي أكادير وسلا وأسفي. وفوت مرسى تطوان لليهودي ابن غريمو الذي استغله بشراكة مع الإنجليز. إلا أنه تعرض للقتل سنة ١٧٦٣م علي يد رجل من تطوان. فكان رد فعل السلطان أن اكتفى بتوبيخ القاتل وتأنيبه[٧٦]. وذكر الضعيف هذه القضية باختصار فقال إنه في سنة ١١٧٦هـ (١٧٦٣م) قام أحد أولاد البقال بقتل اليهودي ابن كريم بتطوان[٧٧]. إن واقعة الجريمة وحيثيات تفاعل السلطان معها تبين تعدد الأطراف المتضررة من تدبير ابن غريمو للمرسى الذي جعله في خدمة مصالح إنجليز جبل طارق بالدرجة الأولى، حيث اقتصروا على تصدير المواد الغذائية فقط وهمشوا تجارة الجلد والصوف وباقي السلع الأخرى. وقد أثار ذلك غضب السلطان وعين اثنين من موظفي الجمارك للمراجعة والتدقيق انتهت بمطالبة اليهودي وإنجليز جبل طارق بمبالغ مالية كبيرة تعويضا له عن الخسائر التي قد تكون لحقت بمداخيل خزينته[٧٨]. ومن جهة ثانية أضرت هذه الإدارة أيضًا بمصالح تجار المدينة الذين كانوا يشتغلون في تصدير سلع أخرى أهمها الجلد والصوف. مما قد يفسر جريمة القتل التي نفذها أحد التجار بالمدينة.

ويعزز هذا الطرح قصاصة إخبارية معاصرة للحدث أوردت أن الأمر يتجاوز كونه حادثًا عاديًا إذ اتخذ شكل ثورة ضد السياسة المتبعة في إدارة المرسى بطنجة وتطوان. ويرجع سبب انفجارها إلى سياسة ابن غريمو Ben Grami الذي حصل على تفويض تحصيل مجموعة من الضرائب المستحدثة على صادرات المغرب إلى جبل طارق من المواد الغذائية تزامنا مع الحرب الدائرة بين الإنجليز وحلفائهم البرتغاليين ضد الإسبان سنتي (١٧٦٢-١٧٦٣م)، وكثرة تحركات الأسطول الإنجليزي ودخوله إلى الصخرة مما زاد من حجم الطلب على هذه المواد. وقد كان ابن غريمو يستغل هذا التجارة قدر الإمكان، حيث رفع قيمة الرسوم بكيفية تجاوزت قيمة السلعة نفسها. فالضريبة المفروضة على عجل صغير بلغت تسع دولارات على الأقل، في حين أن سعره تراوح بين ٧ و٨ دولارات فقط. ورغم الشكايات التي رفعت إلى القنصل بوهام بتطوان، إلا أن الوضع لم يتغير نظرا لأن ابن غريمو كان له نفوذ كبير في البلاط، وفي

حالة عدم تحصيله ما يريد من ضرائب كان يلجأ إلى أساليب يوقف بها النشاط التجاري بين مرسى تطوان وجبل طارق، ينتج عنه ارتفاع كبير في أسعار المؤن به وصعوبة حصول الأساطيل الإنجليزية على حاجياتها منها علاوة على ارتفاع الأثمان. وقد جاء حادث مقتل ابن غريمو في الأشهر الأولى لسنة ١٧٦٣م عندما لجأ مرة أخرى إلى قطع التجارة بين المرسيين، فكان ذلك دافعا لتاجر تطواني يشتغل في هذه التجارة لارتكاب هذه الجريمة. وتضيف الوثيقة أن السلطان عفا عن مرتكب الجريمة وقام بمصادرة أملاك اليهودي التي كانت هائلة[٧٩].

ورغم ما آل إليه مصير ابن غريمو والقطيعة مع إنجليز جبل طارق خاصة مع سحب القنصل بوفام من تطوان، إلا أن التدبير المفوض للمرسى تواصل مع تجار يهود آخرين. وكان لهم تأثير كبير على السلطة المركزية، ففي أواخر سنة ١٧٦٥م اتفق حاكم طنجة عبد الصادق بن أحمد مع حاكم سبتة دييغو أوصوريو على رفع الحصار عن سبتة وتوسيع حدودها. غير أن سيدي محمد بن عبد الله غضب ونكل بالقائد وحاشيته وصادر أمواله وممتلكاته بطنجة[٨٠]، خاصة بعدما تأكد له تزايد نشاط التهريب الذي كان يقوم به الإسبان عبر حدود سبتة، بشكل أضر بمداخيل الجمارك، وأضر بمصالح اليهود الذين كانوا يستأجرون من السلطان قسطًا هامًا من الرسوم الجمركية بالمراسي[٨١].

خَاتِمَةٌ

لقد أسهمت عدة عوامل داخلية وخارجية في انطلاقة جديدة لمرسى تطوان خلال القرن السادس عشر الميلادي كقاعدة مهمة للقرصنة المحلية التي ربطت علاقة تحالف وتعاون مع قراصنة أتراك الجزائر بالخصوص، وانفتحت في علاقتها مع الدول البروتستانتية كإنجلترا وهولندا مستندة إلى الاستقلال الذاتي للمدينة في ظل ضعف الحكم المركزي واضطراب الوضع السياسي بالبلاد. وقد ساهم هذا التوجه في جعل المرسى حرًا مفتوحا أمام حركة سفن القرصنة والتجارة لضمان انتعاش الوضع الاقتصادي بالمدينة. إلا أن التحول السياسي بالبلاد مع عودة الحكم المركزي في عهد العلويين حمل معه سياسة جديدة قائمة على التحكم في نشاط القرصنة وربطها بسياسة المخزن واحتكار مداخيلها خاصةً ما يتعلق بتجارة الأسرى، فكان هذا إيذانا بانتقال المدينة إلى التركيز على النشاط التجاري مستفيدة من الاحتلال الإنجليزي لجبل طارق. كما أن إدارة المرسى تحولت إلى إشراف السلطة المحلية في عهد لمولى إسماعيل ثم إلى نظام التدبير المفوض للخواص. وفي مقابل هذا التطور الذي عرفه نشاط المرسى ونظام إدارته لم يطرأ على بنيته التحتية أي تغيير محسوس وجوهري يواكب هذه التحولات ويؤهله لمزيد من الإشعاع في محيطه الداخلي والخارجي.

الإحالات المرجعية:

(1) Bartolomé Bennassar, Jean Jacquart, **Le XVIe Siècle**, Paris, Colin, 1972, pp. 121-123; Beatriz Alonso Acero, **Orán y Mazalquivir en la política norteafricana de España (1589-1639)**, Vol. I, TESIS DOCTORAL DIRIGIDA POR D. JOSÉ ALCALÁ-ZAMORA Y QUEIPO DE LLANO, DEPARTAMENTO DE HISTORIA MODERNA FACULTAD DE GEOGRAFÍA E HISTORIA UNIVERSIDAD COMPLUTENSE DE MADRID, 1997, p. 3; Eloy Martín-Corrales, «La política antiportuaria española en el litoral norteafricano, siglos XVI-XIX», **Hespéris-Tamuda**, Vol XLIX, 2014, p. 35.

(٢) محمد شونم، «الاحتلال البرتغالي للسواحل المغربية وموقف المجتمع والزوايا والسلطة من ذلك خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين»، **دورية كان التاريخية**، السنة الثالثة عشرة، العدد ٥٠، ديسمبر ٢٠٢٠، الصفحة ١١٤-١٢٨.

(3) Isabel M. R. Mendes Drumond Braga, **Entre a Cristandade e o Islão, séculos XV-XVII: cautivos e renegados nas franjas de duas sociedades em confronto**, Ceuta, Instituto de Estudios Ceutíes, 1998, p. 14.

عمر أشهبار، «**الاحتلال الإسباني لجزيرة بادس خلال العصر الحديث: السياق والتداعيات**»، دورية كان التاريخية، السنة الرابعة عشرة، العدد الحادي والخمسون، مارس ٢٠٢١، ص ١٥١-١٦٠.

(4) Beatriz Alonso Acero, **Orán y Mazalquivir…**, Op. Cit., p.7; Cesáreo Fernández Duro, **Armada Española (desde la unión de los reinos de Castilla y Aragón), Instituto de Historia y Cultura Naval**, t. I, Madrid, 1900, pp. 77-89.

(5) Beatriz Alonso Acero, **Orán y Mazalquivir**…, Op. Cit., p. 9, 423 ; Sources inédites de l'histoire du Maroc (SIHM), 1ère série, Espagne, t. I, Paris, 1921, p. 294 ;

أنطونيو دي صالدانيا، **أخبار أحمد المنصور سلطان المغرب**، إعداد النص الاصلي أنطونيو دياش فارينيا، تقديم وترجمة وتحقيق إبراهيم بوطالب وعثمان المنصوري ولطفي بوشنتوف، الرباط، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ٢٠١١، ص ٢٩. زهراء النظام، **العلاقات المغربية الجزائرية: مقاربة سياسية-ثقافية خلال القرن ١٠ هـ/١٦ م**، الرباط، دار الأمان، ٢٠١٥، ص ٢٣٢-٢٣٦.

(٦) محمد رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب**، الطبعة الثالثة، الرباط، إفريقيا الشرق، ١٩٩٣، ص ١٩٠-٢٠٩. وفاء المصمودي، **الأسرى الأوربيون في المغارب ما بين القرنين ١٦ و١٨ دراسة مقارنة بين المغرب والولايات العثمانية**، أطروحة دكتوراه مرقونة تحت إشراف الدكتور عبد الرحيم بنحادة وعبد الحي الخيلي، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سنة ٢٠٢٠، ص ٤٦.

(٧) غيرمو غوثالبيس بوستو، **المنظري الغرناطي مؤسس تطوان**، ترجمة ممدوح البستاوي، مراجعة جمال عبد الرحمن، الطبعة الأولى، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٧، ٩٧-١٠٣. محمد ابن عزوز حكيم، **الجديد في تاريخ تطوان، الجزء الأول حكام تطوان**، تطوان، ٢٠٠٠، ص ٨٨.

Jeronimo de MASCARENHAS, **HISTÓRIA de la Ciudad de Ceuta, sus Sucessos Militares, y Politicos; Memorias de sus Santos y Prelados, y Elogios de sus Capitanes Generales escrita em 1648**, Lisboa, 1918, p. ٢٦٢.

(8) SIHM, Espagne, t. I, p.107, note 4; Guillermo Gozalbes Busto, «Sit Al Hurra, gobernadora de Tetuán (siglo XVI)», **Actas del Congreso Internacional "El Estrecho de Gibraltar"**, Vol. 2, Ceuta, 1988, pp. 461-480.

(٩) غيرمو غوثالبيس بوستو، **المنظري الغرناطي مؤسس تطوان**، مرجع سابق، ١١٣-١١٤. الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**، ج ١، ترجمة محمد حجي ومحمد الاخضر، الطبعة الثانية، بيروت، دار الغرب الاسلامي، ١٩٨٣، ص ٣١٩. مارمول كربخال، **إفريقيا**، ج ٢، ترجمة محمد حجي وآخرين، الرباط، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٨٤، ص ٢٢٢.

(10) SIHM, Espagne, t. I, pp. 83-84; Portugal, t. III, p. 109, pp. 111-113, 125; Leila Maziane, «Sit Al-Hurra, gouvernante de Tétouan et armatrice de navires corsaires au XVe siècle», in **DONNE E LAVORO ATTIVIA, RUOLIE COMPLEMENTAIETA (SECC. XIV-XIX)**, a cura di Paola Avallone e Gemma Teresa Colesanti, Consigilio Nazionale delle Ricerche, Instituto di Storia dell' Europa Mediterranea, Caligari, 2019, pp. 293, 309.

(١١) محمد داود، **تاريخ تطوان**، مراجعة وتصحيح حسناء داود، القسم الأول، منشورات مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة، طبعة ٢٠١٣، ص ١٣٢.

SIHM, Espagne, t. I, p.107, note 4.

(١٢) محمد داود، **تاريخ تطوان**، القسم الأول، مرجع سابق، ص ١٣٣. أوغست كور، **دولة بني وطاس (١٤٢٠-١٥٥٤)**، ترجمة محمد فتحة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٠، ص ١١٩.

(١٣) ابن عزوز حكيم، **الجديد في تاريخ تطاون**، مرجع سابق، ص ٩٣. محمد داود، **تاريخ تطوان**، القسم الأول، مرجع سابق، ص ١٣٧-١٣٨. مارمول، **إفريقيا**، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٢٢-٢٢٣.

Mercedes García-Arenal, «Los andalusíes en el ejército sa'di: un intento de golpe de estado contra Ahmad al-Mansùr al-Dahabt (1578)», **Al-Qantara**, n° 5, 1984, p. 182.

(١٤) أحمد الرهوني، **عمدة الراوين في تاريخ تطاوين**، ج ٢، تحقيق جعفر ابن الحاج السلمي، تطوان، منشورات جمعية تطاون أسمير، ٢٠١٢، ص ٨٤. محمد ابن عزوز حكيم، «أولاد النقسيس، الأسرة الأندلسية التي حكمت تطاون حوالي قرن (من خلال وثائق إسبانية معاصرة للأحداث)» ، في **الموريسكيون في المغرب**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الندوات، الندوة الثانية بشفشاون، ٢١-٢٣ شتنبر ٢٠٠٠، ص ٩٣-١٠٨. محمد ابن عزوز حكيم، **أولاد النقسيس في حكم تطاون من سنة ٩٨٥ إلى سنة ١٠٨٤ (١٥٧٨-١٦٧٣)**، تطوان، ٢٠٠٢، ص ١٨، ٢٤، ٣٠. ابن عزوز حكيم، **الجديد في تاريخ تطوان**، مرجع سابق، ص ٩٦-٩٧.

José Antonio Gari y Siumell, **La Órden redentora de la merced ... ó sea Historia de las redenciones de cautivos cristianos ... desde su fundacion hasta nuestros dias, con el catálogo de los mártires de la misma órden**, Barcelona, 1873, p. 281;

Mercedes García-Arenal, Fernando Rodríguez Mediano, and Rachid El Hour, **Cartas marruecas: documentos de Marruecos en archivos españoles (siglos XVI-XVII),** Estudios árabes e islámicos; Monografías; 3; Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid, 2002, p. 201; Daniel Bernardo Hershnzon, **Early Modern Spain and the Creation of the Mediterranean: Captivity, Commerce, and Knowledge**, Ph.D thesis, The University of Michigan, 2011, p. ٢٤٤.

(15) Daniel Bernardo Hershnzon, **Early Modern Spain**..., Op. Cit., p. 249.

(16) El Jetti Mohammed, «Tétouan, place de rachat des captifs aux XVIe et XVIIe siècles», **Cahiers de la Méditerranée**, n° 87, 2013, pp. 147-158.

(17) Daniel Bernardo Hershnzon, **Early Modern Spain**..., Op. Cit., pp. 211-216, 228.

(١٨) محمد داود، **تاريخ تطوان**، القسم الأول، مصدر سابق، ص ١٨٢-١٨٤.
مجهول، **الدولة السعدية التكمدارتية**، تقديم وتحقيق عبد الرحيم بنحادة، الطبعة الأولى، مراكش، عيون المقالات، ١٩٩٤، ص ٨٣-٨٤.
محمد الصغير الإفراني، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تحقيق عبد اللطيف الشاذلي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٨، ص ٢٩٢-٢٩٣.

(١٩) محمّد نبيل مُلين، **السلطان الشريف، الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب**، ص ٧.

Nouvelle édition [en ligne]. Rabat : Centre Jacques-Berque, 2013 (généré le 21 septembre 2021). Disponible sur Internet : <http://books.openedition.org/cjb/940>. ISBN : 9791092046311. DOI:https://doi.org/10.4000/books.cjb.940.

وحول أعمال الأخوين عروج وخير الدين في مجال القرصنة انظر: **مذكرات خير الدين بربروس**، ترجمة محمد دراج، الجزائر، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠. حاجي خليفة، تحفة الكبار في أسفار البحار، تحقيق وترجمة أ.د محمد حرب و د. تسنيم حرب، دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٧، ص ٨٤-١٠٤.

(20) Beatriz Alonso Acero, **Orán y Mazalquivir**..., Op. Cit., p.7.
زهراء النظام، **العلاقات المغربية الجزائرية**...، مرجع سابق، ص ٨٧-٨٨، ٩٧-٩٩.

(٢١)- أحمد بن قاسم الحجري، **كتاب ناصر الدين على القوم الكافرين**، تحقيق وتقديم وترجمة شورد فان كوننكزفلد وقاسم السمرائي وخيرارد فيخرز، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، د.ت.، ص ٩-١٠.

(22) Jeronimo de MASCARENHAS, **HISTÓRIA de la Ciudad de Ceuta**, Op. Cit., p. 26v; Alejandro Correa de Franca, **Historia de la mui noble y fidelísima ciudad de Ceuta, Edición del manuscrito original del siglo XVIII de Mª Carmen del Camino, Transcripción: Mª Dolores Morillo**, Ceuta, Consejería de Educación y Cultura, 1999, p. 164-165; Guillermo Gozalbes Busto, y Enrique Gozalbes Cravioto, «El desarrollo naval de Tetuán en el primer tercio del siglo XVI», Actas del Coloquio "**Tetuán en los siglos 16 y 17**", Tetuán, 1996, p.35; Jamal Eddine Borki, «Le djihad maritime maghrébin (XVIe-XVIIIe siècles)», En **Le jihad maritime dans l'histoire arabo-islamique**, Actes du colloque : Salé 30 et 31 Mai- 1 er et 2 juin 1997, Ass. Bou Regreg et C.M.H.M, 1999, p. 58.

(23) **Alguns documentos do Archivo Nacional da Torre do Tombo ácerca das navegações e conquistas portuguezas**, lisboa, Imprensa Nacional, 1892, pp. 445-446.

(24) SIHM, Portugal, t. IV, p. 65-67, 75-81.

(٢٥) تزود أسطول قراصنة الجزائر سنة ١٥٣١م بالقمح من مرسيين الشماليين تطوان والعرائش، خاصة وأن الجزائر كانت تعرف نقصا كبيرا في المحصول.

SIHM, Espagne, t. I, p. 3, 4; t. II, pp. 1-2 ; t. III, pp. 7-10 ; France, t. I, pp. 346-349.

(26) SIHM, France, t. I, pp. 225-228 ; Paul Masson, **Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque, 1560-1793 (Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc)**, Paris, Hachette, 1902, p. 206.

(27) SIHM, Portugal, t. III, p. 148; t. IV, p. 84; Espagne, t. II, p. 292.

(28) Eloy Martín Corrales, «El miedo a los corsarios norteafricanos en la Mentalidad colectiva catalana del siglo XVIII», **VIII Jornades d'Estudis Històrics Locals**, Majorque, Institut d'Estudios Baleàrics, 1990, p. 217-230.

مارمول، **إفريقيا**، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٢٢.

(29) SIHM, Portugal, t. III, p. 265.

(30) Bernard Vincent, «Un exemple de course barbaresco-morisque: l'attaque de Cuevas de Almanzora (1573)», **Pedralbes, Revista d'Història moderna**, n° 1, 1981, p. 7-٨; Leila Maziane, **Salé et ses corsaires (1666-1727) Un port de course marocain au XVIIe siècle,** Caen, Presses Universitaires de Caen, 2007, p. 227.

(31) Guillermo Gozalbes Busto, «Cautiverios y redenciones en el Marruecos de la Edad moderna. El caso de Cuevas de Almanzora (1573-1579)», **Revista del Centro de Estudios Históricos de Granada y su Reino**, n° 4, 1990, pp. 213-230, p. 223 et n. 26, 27 et 28; Bernard Vincent, «Un exemple de course barbaresco-morisque…», Art. Cit., pp. 8-10; Leila Maziane, **Salé et ses corsaires**..., Op. Cit., p. 225, 227.

(32) Roger Coindreau, **Les corsaires de Salé**, Paris, Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1948, p. 126.

(33) Ibid., p. 41.

(34) SIHM, Angleterre, t. II, p. 444;

ب. ج. روجرز، **العلاقات المغربية الانجليزية حتى عام ١٩٠٠**، ترجمة ودراسة وتعليق، د. يونان لبيب رزق، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٨١، ص ٦٠.

(٣٥) أحمد قدور، **تطاون: المدينة والمجتمع في العصرين الوسيط والحديث**، القسم الثاني، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ مرقونة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، السنة الجامعية ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٦١٧.

SIHM, France, 2ème série, t. III, p. 30 ; t. IV, pp. 154-156.

(36) Leila Maziane, **Salé et ses corsaires**, Op. Cit., p. 220.

(37) SIHM, France, 2eme série, t. III, pp. 1o3-1o4 ; Charles Penz, **Les captifs français du Maroc au XVIIe siècle (1577-1699),** Publication de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, Imprimerie Officielle, 1944, p. 64, 80, 87-90 ; Mercedes García Arenal, y Miguel Ángel de Bunes Ibarra, **Los españoles y el norte de Africa. Siglos XV-XVIII**, Madrid, Mapfre, 1992, pp. 222-223.

جرمان مويط، **رحلة الأسير مويط**، مويط، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الريصاني، مركز الدراسات والبحوث العلوية، ١٩٩٠، ص ٦٩-٧١.

(38) SIHM, France, 2ème série, t. IV, p.226; t. V, pp. 234-244, 267 ; Charles Penz, **Les captifs français du Maroc**..., Op. Cit., p. 130, 152.

(39) **Gazette**, N ٩, 24/02/1691, p. ١٠٢; Charles Penz, **Les captifs français du Maroc**..., Op. Cit., p. 194.

(40)- Ahmed Farouk, « Quelques cas d'évasions de captifs chrétiens au Maroc, fin XVII(e)- début XVIII(e) siècle, selon le père Dominique Busnot », **Cahiers de la Méditerranée** [En ligne], 87 | 2013, mis en ligne le 15 juin 2014, consulté le 22 juillet 2023. URL : http://journals.openedition.org/cdlm/7262.

رامون لوريدو دياث ، السياسة الخارجية للمغرب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ج ١، منشورات الزمن، ٢٠١٣، ص ٤٠ ١.

(41) Leila Maziane, **Salé et ses corsaires**, Op. Cit., p. 283; Jacques Caillé, **Les accords internationaux du Sultan Sidi Mohammed Ben Abdellah (1757- 1792**), Paris, Librairie générale de Droit et de Jurisprudence, 1960, p.78.

رامون لوريدو دياث، **السياسة الخارجية للمغرب** ...، ج ١، مرجع سابق، ص ١٠٥. وفاء المصمودي، **الأسرى الأوربيون في المغارب ما بين القرنين ١٦ و١٨**، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

(42) Roger Coindreau, **les corsaires de salé**, Op. Cit., pp. 202-205; **Gazette**, N° 20, 16/05/1733, p.235; N°88, 02/11/1764, p. 353; N° 43, du 26 Octobre 1754, pp. 510-511; N° 82, 10/10/1788, p. 357.

حسن أميلي، **المغاربة والمجال البحري في القرنين ١٧ و١٨م**، مختبر الأركيولوجيا والتراث الثقافي الساحلي- المحمدية، الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ٢٠١١، ص ٣٥١.

(43) Charles Penz, **Les captifs français du Maroc**..., Op. Cit., pp. 104-108, 111-112, 119-121 ; SIHM, France, 2ème série, t. III, pp.413-414; t. V, pp.171-173.

سفارة محمد تميم بباريس، وسفارة دو سانت أولون بالمغرب الذي حل به مرفوقا بتميم سنة ١٦٨٦، وسفارة ابن عائشة سنة ١٦٩٩.

(44) Jacques Caillé, **Les accords internationaux...**, Op. Cit.

رامون لوريدو دياث، **السياسة الخارجية للمغرب**...، ج ١، مرجع سابق، ص ٣٩-٤١، ٤٥.

(45) SIHM, France, 2ème série, t. II, pp. 268-269.

(٤٦) محمد داود، **تاريخ تطوان**، مصدر سابق، القسم ٢، ص ٢٦٧-٢٦٩.

SIHM, France, 2ème série, t. II, pp. 268-270.

(47) Auguste Cour, **L'établissement des dynasties des Chérifs au Maroc et leur rivalité avec les Turcs de la Régence d'Alger, 1509-1830**, Publications de l'École des lettres d'Alger. Bulletin de correspondance africaine, tome XXIX, Paris, Édi. Ernest Leroux, 1904, pp. 187-188.

(48) SIHM, France, 2ème série, t. IV, p.140.

(٤٩) عبد العزيز السعود، **تطوان في القرن الثامن عشر: السلطة-المجتمع – الدين، تطوان**، الطبعة الاولى، منشورات جمعية تطاون أسمير، ٢٠٠٧، ص ١٩٩.

(٥٠) في سنة ١٧٦٢م وردا على الأزمة التي تسبب فيها ابن غريمو بمرسى تطوان، قام حاكم جبل طارق بسحب القنصل بوفام من المدينة ووجه عشر سفن إلى الجزائر للحصول على التموين الضروري للصخرة بدلا من تطوان كما هو المعتاد. وفي سنة ١٧٨٠م وجه السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى تطوان ١٧ مركبا إنجليزيا قدم من جبل طارق إلى طنجة وأفرغ سلعه بها. وأرفق قراره بفرض الرسوم الجمركية على مواد التموين التي تحملها السفن الأجنبية.

George Høst, **Histoire de l'Empereur du Maroc Sidi Mohammed Ben Abdellah**,Traduit par Pierre Gailhanou, F. Damgaard, Collaborateur Jean-Louis Miège, Éditions La porte, 1998, pp. 28-31, 114-115.

(٥١) أرشيف غرفة التجارة بمرسيليا، سلسلة مكتب الصحة:122-1 L.I.,

(٥٢) ب. ج. روجرز، **العلاقات المغربية الإنجليزية** ...، مرجع سابق، ص ٧٥-٧٦.

رسالة تنصيب القنصل في ١٠ نونبر SIHM, Angleterre, t. III, p. 586 ١٦٥٧ ,

(53)- SIHM, France, 2eme série, t. VI, p. 290

(٥٤) عبد العزيز السعود، **تطوان في القرن ١٨**، مرجع سابق، ص ١٨٥. ب. ج. روجرز، **العلاقات المغربية الإنجليزية** ...، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(55) Dominique Meunier, **Le consulat anglais à Tétouan sous Anthony Hatfield (1717-1728**), Etude et éditionde textes, Tunis, Publication de la Revue d'Histoire Maghrebine,Vol. 4, octobre 1980, p. 11.

(56) Dominique Meunier, **Le consulat anglais à Tétouan**..., Op. Cit., p. ١٢.

ب. ج. روجرز، **العلاقات المغربية الإنجليزية** ...، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(57) Dominique Meunier, **Le consulat anglais à Tétouan**..., Op. Cit., pp. 278 ; Jacques Caillé, **Les accords internationaux**..., Op. Cit., p. 84; Ramón Lourido Diaz, «EL rescate de varios centenares de cautivos ingleses y el tratado de paz anglo marroquí de 1760», en **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán**, n° 13-14, 1976, pp. 101-102.

ب. ج. روجرز، **العلاقات المغربية الإنجليزية** ...، مرجع سابق، ص ١٢٩-١٣٩،١٤١-١٤٥،١٥١-١٥٣. عبد العزيز السعود، **تطوان في القرن ١٨**، مرجع سابق، ص ١٥١، ١٦٥.

(58) Gabriel d'Aranda, **Vida del siervo de Dios exemplar de sacerdotes el venerable Padre Fernando de Contreras**..., **impressa à expensas y solicitud de un capitular de la misma Santa Iglesia**, Sevilla, 1692, pp. 617-618.

(٥٩) محمد ابن عزوز حكيم، **الجديد في تاريخ تطوان**، مرجع سابق، ص ٩٤. غييرمو غوثالبيس بوستو، **الموريسكيون في المغرب**، ترجمة مروة محمد إبراهيم، مراجعة وتقديم جمال عبد الرحمن، الطبعة الأولى، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥، ص ١٦٨.

(٦٠) مجهول، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية**، مصدر سابق، ص ٨٣-٨٤. محمد داود، **تاريخ تطوان**، القسم الأول، مصدر سابق، ص ١٨٢-١٨٤. الإفراني، **نزهة الحادي**...، مصدر سابق، ص ٢٩٢-٢٩٣.

(61) SIHM, France, 2eme serie, t. IV, p. 3.

(62) Ibid., t. IV, p. 4, note 1.

(٦٣) نسق الإسبان والبرتغاليون هجوما على المرسى التطواني سنة ١٥٠٢م نتج عنه الاستيلاء على كل قطع الأسطول التي تواجدت به.

Enrique Gozalbes Cravioto y Guillermo Gozalbes Busto, «El desarrollo naval de Tetuán…», Art. Cit., p. 34, 82.

وقام البرتغاليون سنة ١٥٤٤م بمهاجمة شاطئ بني معدان أسفر عن إحراق سبع عشرة سفينة كانت راسية به.

Luís de Sousa, **Les portugais et l'Afrique du Nord de 1521 à 1557: extraits des "Annales de Jean III"**, trad. Robert Ricard, Distribuïdores para Portugal: Livraria portugália, 1940, p. 344.

(64)- SIHM, Espagne, t. III, pp. 100-108, 127, 131.

مارمول كربخال، **إفريقيا**، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٢٣-٢٢٤.

(65) Alejandro Correa da Franca, **Historia de la mui noble y fidelísima ciudad de Ceuta**, Op. Cit., p. 236.

محمد داود، **تاريخ تطوان**، مصدر سابق، القسم ٢، ص ٤١.

(٦٦) محمد بن أحمد الكنسوسي، **الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي**، تقديم وتحقيق وتعليق أحمد بن يوسف الكنسوسي، د.ت.، ج ١، ص ٢١٧. عبد الرحمن بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس**، ج ٣، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، ١٩٩٠، ص ١٩١. محمد داود، **تاريخ تطوان**، مصدر سابق، القسم ٢، ص ٤٢. عبد العزيز السعود، **تطوان في القرن الثامن عشر**، مرجع السابق، ص ٤١.

Joly, «Tétouan», 2ème partie, in **Archives Marocaines**, t. V, N° 2, Paris, Publication de la mission scientifique du Maroc, 1905, pp. 161-264., t. V, N° 2, p. 234.

(67)- George Høst, **Histoire de l'Empereur du Maroc**... Op. Cit., p. 80.

رامون لوريدو دياث، **السياسة الخارجية للمغرب**...، ج ١، ص ٢٠٠، والهامش ١٦٢ ص ٢٤٤.

(68) Lettre de l'amirauté d'Amsterdam à l'Etats Géneraux, à Amsterdam le 19/02/1616, SIHM, Pays-Bas, t. II, pp. 632-637.

(69) John Braithwaite, **Histoire Des Révolutions De L'Empire De Maroc, Depuis la mort du dernier Empereur Muley Ismael: Qui contient une relation exacte de ce qui s'est passé, dans cette Contrée pendant l'année 1727. & une partie de 1728. Avec des Observations naturelles, morales, & politiques sur le Pays & les Habitans,** Amesterdam, 1731, p. 70.

(70) Jean Potocki, **Voyage dans l'Empire du Maroc fait en l'année1791**, Paris, Maisoneuve-Larose, 1997, p. 18.

(71) SIHM, Pays-Bas, t. II, p. 490-493, 496-499, 556-557, 611-612, 619-620, 632-637, 663-664.

(72) «Tétouan est une place commode pour notre nation, qui y a toujours été libre et franche et y a obtenu beaucoup de faveurs». Lettre de Paul Van Lippeloo au Paul Staerincx, à Malaga le 10/03/1615, SIHM, Pays-Bas, t. II, pp. 496-499; Guillaume Calafat, « Être étranger dans un port franc. Droits, privilèges et accès au travail à Livourne (1590-1715) », **Cahiers de la Méditerranée**, N° 84, 2012, pp. 103-122.

(73) SIHM, France, 1ère série, t. I, pp. 346-349.

أنطونيو دي صالدنيا، **أخبار أحمد المنصور**، مصدر سابق، ص ١٨٧. محمد ابن عزوز حكيم، **أولاد النقسيس**...، مرجع سابق، ص ١٨-٢٠. ابن عزوز حكيم، **الجديد في تاريخ تطوان**، مرجع سابق، ص ٩٦-٩٧. غييرمو غوثالبيس بوستو، **الموريسكيون في المغرب**، مرجع سابق، ص ١٦٨-١٧١، ١٧٣. عبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الكريم كريم، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، د. ت.، ص ٢٣.

(٧٤) محمد الضعيف الرباطي، **تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)**، تحقيق وتعليق وتقديم الأستاذ أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط، ١٩٨٦، ص ١٥٦.

(٧٥) "ثم تحرك إلى المرسى وهناك سألهم أين مال المرسى؟ فقالوا له اشتريناها من أبيك بثلاثين قنطارا في كل سنة. فأخذها لهم ونزعها من يدهم وقال لهم أنا اشتريتها من أبي بمائة قنطار، فكتب لوالده السلطان مولانا عبد الله على أنه تولاها، فبعث إليه والده وقال له هل أنا محجورك، تلك المرسى أتقوت منها وأنت نزعتها من يدي، واغتاظ عليه وقال: اللهم سلط عليه من ذريته من ينزع له ما بيده". الضعيف الرباطي، **تاريخ الضعيف**، مصدر سابق، ص ١٦٠.

(76) George Høst, **Histoire de l'Empereur du Maroc**..., Op. Cit., pp. 28- 29, 31.

(٧٧) الضعيف الرباطي، **تاريخ الضعيف**، مصدر سابق، ص ١٧١.

(78) George Høst, **Histoire de l'Empereur du Maroc**..., Op. Cit., pp. 28- 29, 31.

(79) **Gazette du commerce**, N°74, 13/12/1763, pp. 316-317.

(٨٠) أكنسوس، **الجيش العرمرم**، مصدر سابق، ص ٢٢٩.

(٨١) عبد العزيز السعود، **تطوان في القرن ١٨**، مرجع سابق، ص ١٦٠.

Mariano Arribas Palau, Ramón Lourido Díaz, «En torno al ensanche de los limites de Ceuta en 1782», **Hesperis Tamuda**, Vol. 20-21, N° 1, 1982-1983, p. 201.

2008 - 2026

مُؤَسَّسَةُ كَانَ لِلدِّرَاسَاتِ وَالتَّرْجَمَةِ وَالنَّشْرِ
Kan Foundation for Studies, Translation and Publishing

https://kan.journals.ekb.eg

Historical Kan Periodical
ISSN: 2090 – 0449 (Online).
Peer-reviewed, open-access journal, indexed and abstracted in several international databases.

https://portal.issn.org/resource/ISSN/2090-0449
https://www.facebook.com/historicalkan